المركز المامعي أخلو-المزائر مملة دورية دولية علمية ممكمة معددالعلم الاقتصادية علالتوليية و



تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التبارية وعلوم التسيير





يجلاً الهِفْرِيزِ_ي المجلد 6 العدد 1 جوان 2022

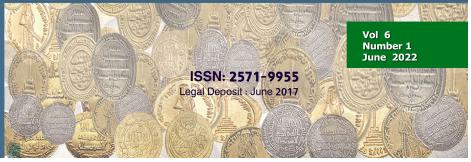
University Center of Aflou- agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued by the Istitute of Economic and Commercial and Management





FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES



مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحات في الميدان الإقتصادي تصدر عن معمد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طماري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

د. زروخي فيروز جامعة شلف

د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروري محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعمارة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

د. نجية ضحاك جامعة الجزائر 3

د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتحي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسراء ، فلسطين

د. رایز أحسن جامعة فیصل آباد ، باکستان.

التدقيق اللغوي سكرتير

د. شعمي محمد الامين د.جخيوة طاهر

د. حمزة بـــوجمـــــل بيعة محمد

<u>1/من داخل الوطن</u>

جامعة غرداية	أ.د عجيلة محمد	جامعة مستغانم	أ.د عدالة لعجال
المركز الجامعي أفلو	د. جعیرن عیسی	جامعة الأغواط	أ.د بن ثابت علال
جامعة غرداية	د. خنیش یوسف	جامعة الشلف	د. قورين الحاج قويدر
جامعة البويرة	د. علام عثمان	جامعة الجزائر 3	د. ضحاك نجية
جامعة الشلف	د. فيروز زروخي	جامعة الأغواط	أ. د . رمضاني لعلا
جامعة الجلفة	د. مداح لخضر	جامعة غرداية	د. طويطي مصطفى
جامعة المسيلة	د. بن البار امحمد	جامعة غرداية	د. علماوي أحمد
جامعة الوادي	د. نصير أحمد	جامعة الجلفة	د. قشام إسماعيل
جامعة أدرار	د. فودو محم <i>د</i>	جامعة الأغواط	د. هيشر أحمد التجاني
جامعة الأغواط	د. بساس أحمد	جامعة الأغواط	د.بن برطال عبد القادر
جامعة الجلفة	د. حديدي أدم	جامعة الأغواط	أ.د أبو القاسم حمدي
جامعة الشلف	د. فلاق م <i>حمد</i>	جامعة المسيلة	د. فرحات عباس
جامعة أم البواقي	د. تقرارت یازید	ي جامعة الوادي	أ.د ضيف الله محمد الهاد
جامعة الجلفة	د. محمد سعيد جوال	رسة العليا للتجارة	أ.د داهية عبدالحفيظ المد
جامعة الأغواط	د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الجلفة	د. أحمد دروم
ب جامعة الأغواط	د. مسعودي عبدالهادې	لمركز الجامعي أفلو	د. كربوش أحمد ا
جامعة بومرداس	د. شيخي بلال	المركز الجامعي أفلو	د. طلحة محمد
امعة سوق أهراس	د. بارك نعيمة ج	لمركز الجامعي أفلو	د.طلحة أحمد
المركز الجامعي أفلو	د.زغودي عمر	جامعة البويرة	أ.د قرومي حميد
جامعة الجلفة	د.كبير مولود	جامعة سكيكدة	د.سمير شرقرق
جامعة خنشلة	د. بولويز عبد الوافي	جامعة سكيكدة	د.قحام وهيبة
جامعة المسيلة	د.غربي حمزة	جامعة الأغواط	د.رينوبة الأخضر
جامعة تيسمسيلت	د.زيان بروجة علي	جامعة خنشلة	د.قط سلیم
المركز الجامعي ميلة	د.قرين ربيع	جامعة قالمة	د.سوداني أحلام

2/ من خارج الوطن

معة الإسلامية العالمية ماليزيا.	الج	د. ناصر يوسف
هة سينس، ماليزيا.	جاه	د. اسيا رايس أحمد
س الخدمة العامة الاتحادي- العراق	مجا	د. المحياوي صباح نوري عباس
هة مدينة السادات – مصر.	جاه	د. الرمودي بسام
هة كوت دازور ، فرنسا	جاه	د. عروري محمد
هد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطمبول،	المع	د. شاشي عبدالقادر
. ۱	ترک	
هة فيصل آباد، باكستان.	جاه	د. رايز أحسن
هة المنستير، تونس.	جاه	د. صدراوي طارق
عة الإسراء ، فلسطين.	جاه	د. أبو يوسف محمد سالم
ت الشرق العربي للدراسات العليا ،السعودية.	كليا	د. المصبح عماد الدين
هة طيبة المدينة المنورة، السعودية.	جاه	د. لعمارة جمال
د العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، مصر	معی	د. ادوارد دکتور نشأت
هة القدس المفتوحة، القدس .	جاه	د. شاهرعبید
هة السويس، مصر.	جاه	د.شادي ابراهيم حسن شحاده
معة أم القرى ، السعودية	جا	د. عبد السلام مصطفى محمود
هة فلسطين التقنية ، فلسطين.	جاه	د. عزمي وصفي عوض
هة تراكيا، تركيا .	جاه	د. کنوش محمد
عة المنصورة ،مصر.	جاه	د. صالح هاني عبد الحكيم
		إسماعيل
معة حلب، سوريا .	جا	د. القوصي همام
عة الملك فيصل ، السعودية.	جاه	د. سملالي يحضيه
هة أنقرة ، تركيا	جاه	د. أرش أحمد

الاتصال و الاستفسار:

المركز الجامعي أفلوص ب 306 –افلو – الأغواط (الجزائر)

الهاتف /الفاكس: 11 11 16 203(213)

البريد الالكتروني: eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (غير مخصص لإرسال المقالات)

لإرسال المقالات عبر الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017 : E-ISSN : 2716-9014 عنا القانوني : جوان 2017 ا

قواعد النشربالمجلة

تنشر مجلة المقريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و النجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

- 1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24) بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
- 2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، و Sakkal Majalla)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الفرعية تكتب بـ Gras؛
- 3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ، احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخربتين؛
- 4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية:
 - 5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
- 6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
 - 7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال (American Psychological Association (APA)
- 8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛
- 9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛
- 10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&id=2
 - 11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا لمجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية (المجلد: 6 العدد: 1 (2022) الاصدار: الحادي عشر (12) ساعين إلى نشر الفكر في ميدان الاقتصاد، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة الاقتصاد والمالية في المجتمع.،

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا يتعلق تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر- باعتبار ان الحكومة الحالية توجهت نحو الرفع في الأجور في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة العالمية ، واخر يتعلق بآليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب الدخل IAS12 ، بالإضافة الى دراسة محورها الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر ومقالا موسوما دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر ، بالاضافة الى بحث دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

فهرس: المجلد 06 ـ العدد: 01 (2022) الإصدار: 12

ص	عنــوان المقـــال
12	دراسة قياسية لأثر تقلّبات سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات
-	الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (2000-2018)
	قصري محمد عادل روابح عبدالرحمان
31	جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)
32	تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة
-	(2019 – 1980)
	شارفي عمر بن دريس عدة
53	جامعة احمد زبانة – غليزان- (الجزائر)
54	دور الذكاء التسويقي في تحسين الاداء التسويقي بمنظمات الأعمال-دراسة حالة كوندور-
-	مجدوب عبدالحميد وكال نور الدين
71	جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)
72	آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي
- 92	لضرائب الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات
32	قمان عمر جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)
93	دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين (عرض نماذج لمنصات تحويل
-	الأموال دوليا)
111	سهيلة فرجاني عبد الرزاق سلام
	جامعة يحي فارس-المدية(الجزائر)
112	فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات
-	المتعثرة في الجزائر- (دراسة تحليلية)-
130	بودرة فطيمة المجزائر)
131	الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر
- 148	منى طواهرية جامعة محمد البشير الابراهيمي/ برج بوعريريج (الجزائر)

149	أثر شركات التأمين على النشاط الإقتصادي في السودان						
-	(دراسة حالة شركات التأمين العاملة بولاية النيل الأبيض)						
168	أحمد ضوالبيت احمد بلعابد فايزة مخلوفي عزوز						
	جامعة الإمام المهدي (السودان) جامعة طاهري محمد بشار جامعة الأغواط						
169	استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء						
-	مخرجات النظام المحاسبي المالي – حالة مؤسسةAOM invest						
	حاكمي براهيم مولود فتحي						
189	جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) المركز الجامعي آفلو (الجزائر)						
190	أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية						
-	دراسة حالة شركة "حضنة حليب" بالمسيلة						
210	مهني بوريش جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)						
211	تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني						
-	آمنة زغلول محمد فرحي						
231	المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)						
232	حوكمة المؤسسات و الإستدامة المالية: قراءة من منظور قوانين الحوكمة الأوروبية						
-	عبدي نعيمة جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)						
251							
252	دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة						
	مؤسسة اتصالات الجزائر – فرع الشلف- ،						
271	أحمد مصنوعة أحمد بن يوسف						
	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،						
272	سيناربوهات والمسارات المحتملة لمستقبل الاقتصاد التونسي بعد جائحة كورونا						
-	-دراسة استشرافية إلى غاية 2040-						
287	بشیر بن موسی أحمد نصیر أحمد بن أحمد						
207	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)						

288	رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي - دراسة
-	حالة المركز الجامعي آفلو-
308	بوبكر بوزيدي موسى بلاغيث
	جامعة غرداية (الجزائر)
309	أثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن من وجهة نظر زبائن بنك التنمية المحلية
-	(BDL)
328	جعفاري محمد ريضا بييي وليد
	المركز الجامعي البيض (الجزائر) جامعة خنشلة (الجزائر)
329	تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) -دراسة تحليلية
-	لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)-
346	زاقي أبوبكر طلحة محمد
	المركز الجامعي آفلو (الجزائر)
347	جودة خدمة التعليم العالي وأثرها في رضا الطلبة – دراسة عينة من طلبة كلية الحقوق
-	والعلوم السياسية بجامعة الاغواط
366	التاوتي عبد العليم جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)
367	التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية دراسة عيّنة من طلبة جامعة سيدي بلعباس
-	جميل عبد الجليل بن دومة بن عمر
386	جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)
387	مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات
-	دراسة حالة مؤسسة موبليس - فرع بريكة باتنة -
406	فرحاتي لويزة قنيش مختار
	جامعة باتنة 1 (الجزائر) جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)
407	دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال
-	الوقفية – اقتراح نموذج بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية - (دراسة إستشرافية)
426	براهمي فوزية حديدي آدم
	جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

427	أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- 446	عدة بوراس نسرين كاتب كريم
440	جامعة وهران 2 (الجزائر) جامعة التكوين المتواصل وهران(الجزائر)
447	دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر
467	الأخضر بن عمر جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)
468	أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات التعاونية -دراسة قياسية-
481	قطوفي ياسين المركز الجامعي آفلو (الجزائر)
482	دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية -دراسة حالة مصرف المشرق
-	خلال الفترة(2001 -2018)
501	بزاز حليمة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)
502	Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la
-	culture financière des étudiants Algériens Valhaza Amal
518	Douar Brahim Kalbaza Amal Université de Ghardaïa
519	The influence of organizational loyalty on achieving job
_	satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cables
538	Company-
	Ghida Fouzia Zenini Farida University of Khemis Miliana (Algeria)
539	La comptabilité entre normalisation, harmonisation et convergence
_	Cas de l'Algérie
560	Ahmed BOUDJELAL Yahia DJEKIDEL
	Université Amar THELIDJI Laghouat (Algérie)
561	Le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulair
582	Adnane MEHIRIG Mohammed taib BENMIR
302	université d'El oued – Algérie

A Standard Study of The Impact of Fluctuations in The Nominal Exchange Rate of the Euro Against the US Dollar on EU Exports to The United States During The Period (2000-2018)

 2 محمد عادل قصري ** ، عبدالرحمان روابح

m.kesri@univ-djelfa.dz (الجزائر)، عاشور بالجلفة (الجزائر)،

a.rouabeh@univ-djelfa.dz (الجزائر)، عاشور بالجلفة (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/18

تاريخ الاستلام: 2022/01/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2000-2018)، وقد توصّلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي وصادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تقلّبات؛ سعر الصرف الإسمي؛ الصادرات؛ الإتحاد الأوروبي؛ الولايات المتحدة. معنيف IEL: O51 ، O52 ، F31 ، F10 ، E32 .

Abstract:

The study aims to determine the effect of the exchange rate fluctuations of the euro against the US dollar on the exports of the European Union to the United States of America during the period (2000-2018).

The study reached the basic conclusion that there is an inverse relationship between the nominal exchange rate of the euro against the US dollar and the exports of the Union European Union to the United States during the period of study.

Keywords: Fluctuations, Nominal Exchange Rate, Exports, EU, US.

Jel Classification Codes: E32, F10, F31, O52, O51.

1.مقدمة:

تعد التجربة التكاملية الأوروبية تجربة فريدة من نوعها سواء من حيث التنظيم أو التنظيم، وهذا على اعتبار أنها أكثر التجارب التكاملية والاندماجية نجاحا في أبعادها التنظيمية والهيكلية، ومتغيرا هاما في النظام والنسق الدولي يسعى إلى أن يكون قطبا دوليا فاعلا سياسيا واقتصاديا.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي أهمية بارزة سواء في جانب عمليات التبادل لتجاري البيني للسلع والخدمات من خلال عمليات التصدير والاستيراد أو على مستوى التبادل التجاري الخارجي مع الدول غير الأعضاء في التكتل، إلا أن هذا القطاع شهد تغيرات عديدة خاصة في أعقاب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي كان من أهم تداعياتها حدوث تغيرات في أسعار الصرف كان لها تأثير واضح على الصادرات والواردات العالمية من السلع والخدمات تجسد في صورة ركود عالمي خيم على حركة الأسواق العالمية وانكماش في حركات التصدير والاستيراد في العديد من التكتلات الاقتصادية بما فها هذا الأخير.

إشكالية الدراسة:

نظرا للدور الفعّال الذي يحدثه سعر الصرف على حركة التجارة الخارجية بشقيها سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات، وبسبب التقلبات التي شهدها سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى في ظل التغيرات الجديدة التي شهدها المحيط الاقتصادي الدولي جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالى:

ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة خلال الفترة (2000-2018)؟

يمكن تقسيم إشكالية الدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05≥α لتقلبات سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (2000-2018)؟ فرضيات الدراسة: كفرضية رئيسية مقترحة للإجابة على إشكالية الدراسة نقترح ما يلى:
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوبة 0.05≥α لتقلبات سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (2000-2018).

محمد عادل قصري / عبد الرحمان روابح

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحديد مفهوم أسعار الصرف وأنواعها المختلفة؛
- تسليط الضوء على التقلبات التي يشهدها سعر صرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي وأثرها على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمحاولة وصف وتحليل كيفية تأثير التقلبات التي تحدث في سعر الصرف الإسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج انحدار بسيط يوضح العلاقة بين هذين المتغيرين، وهذا من خلال طريقة المربعات الصغرى.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسين، حيث تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف، في حين تناول المحور الثاني دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (2000-2018).

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على أثر أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات يمكن تلخيصها فيما يلى:

(Inmaculada Martinez, Zarzoso Florian Johannsen; 2016) أ-دراسة

هدفت الدراسة إلى تقديم أدلة جديدة على تأثير تقلبات أسعار صرف اليورو على الصادرات الأوروبية خلال الفترة (1996-2010) من خلال أنواع مختلفة من السلع وهي السلع النهائية والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطية، وتوصلت على نتيجة أساسية مفادها أن تأثير اليورو على القيم التجارية (الهامش المكثف) يبلغ حوالي 9٪ للسلع الوسيطية ، 7٪ للسلع النهائية ، أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فكان التأثير سلبيا؛

ب-دراسة (Nahid Kalbasi Anaraki ;2014)

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير تخفيض قيمة اليورو على صادرات منطقة اليورو إلى الصين واليابان والولايات المتحدة خلال الفترة (2010-2010) باستخدام النموذج الكنزي (Keynesian) ونماذج الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض سعر صرف اليورو خلال فترة الدراسة كان له تأثير مهم إحصائيًا على صادرات منطقة اليورو.

ج-دراسة (Louise curran ;2009)

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية والسياسة التجارية مع تسليط الضوء على تنافسية التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تغيرات أسعار الصرف وأسعار السلع كان لها تأثير واضح على الصادرات والواردات العالمية من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية؛ (curran, 2009, pp. 264-293)

د-دراسة (Warwick J. McKibbin, Andrew Stoeckel;2009) د-دراسة

هدفت الدراسة إلى البحث عن الآثار المترتبة عن زيادة العجز المالي والآثار المترتبة على الحرب التجارية العالمية في الاستجابة للأزمة المالية العالمية حيث أشارت الدراسة إلى أن الصدمات التي لوحظت في الأسواق المالية يمكن أن تستخدم لتوليد انكماش اقتصادي حاد في التجارة العالمية، وقد أشارت الدراسة أن الأزمة المالية أثرت على التجارة الخارجية من خلال تقلبات أسعار الصرف الحقيقية التي تؤثر على الأسعار النسبية للسلع النسبية للسلع التجارية وغير التجارية وبالتالي العرض والطلب على الصادرات والورادات.

(Warwick J. McKibbin, 2009)

ه. دراسة (سعد محمود الكواز، ندى سهيل الدليمي:2008)

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور سعر صرف اليورو في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي نتيجة إستخدام هذه العملة ومقارنتها مع التجارة الخارجية باستخدام مجمل العملات الأوروبية السابقة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن سياسة الاعتماد على سعر صرف اليورو في التبادل التجاري الأوروبي يعتمد على شروط خاصة تتعلق بمرونات الطلب الخارجي على صادرات الدول قيد الدراسة والبحث ومرونة الطلب المحلي الأوروبي على الاستيرادات، ومرونة عرض الأجنى للاستيردات؛ (الدليمي، 2008، الصفحات 1-13)

من خلال تحليل الدراسات السابقة يظهر جليا أن الإتفاق على أن تأثير أسعار الصرف يظهر بشكل واضح على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ولكن هناك ندرة في الدراسات السابقة على حد علم الباحثين التي حاولت الربط ما بين متغيرات الدراسة الحالية بالتركيز على إجمالي

الصادرات السلعية لدول منطقة اليورو إلى الشركاء التجاريين وتسليط الضوء على تقلبات سعر صرف اليورو في ظل الأحداث الاقتصادية الأخيرة التي شهدها المحيط الاقتصادي الدولي كأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وآثارها على أسعار صرف العملات الدولية، وتصاعد حرب العملات بين القوى الاقتصادية العظمى(الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي)، وهو ما حاولت هذه الدراسة إستدراكه.

2. الإطار النظري للدراسة:

تم التطرق فيه إلى بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسعار الصرف، وأنواعها المختلفة.

1.2. تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه: عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من الصرف (العملة الأجنبية) (وارد، 2013، صفحة 371)

يشير سعر الصرف الأجنبي إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة واحدة من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية. (الجنابي، 2014، صفحة 93).

يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة ما مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى. (الموسوي، 2016، صفحة 7)

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي حول سعر الصرف:

سعر الصرف هو:"سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو بعبارة أخرى هو سعر مبادلة عملة بأخرى".

2.2. أنواع سعر الصرف: عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.2. سعر الصرف الاسمى:

وهو:"سعر العملة الأجنبية بقيمة العملة الوطنية ومن ثم هو ذلك السعر الذي تحدده البنوك المركزبة كسعر رسمى لها مقابل عملات أخرى، كأن يحدد بنك الجزائر سعر الصرف الاسمى للدينار

الجزائري مقابل الأورو في يوم من أيام الأسبوع من السنة مثلا عند 11=103دج، ومن ثم فإن بنك الجزائر يحدد يوميا هذا السعر الرسمي، وما يلاحظ على هذا النوع من سعر الصرف أنه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلدين ومن ثم ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي. (كمال، 2014، صفحة 137)؛

2.2.2. سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو:" ذلك السعر الذي يأخذ بعين الإعتبار تقلبات الأسعار، ويحسب على النحو التالى: (جميلة، 2013، صفحة 62)

E=ép*/p

حيث: E: سعر الصرف الحقيقي

é: سعر الصرف الإسمى

المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي: \mathbf{P}^*

P: المستوى العام للأسعار في البلد المحلى

3.2.2. سعر الصرف الفعلي الإسمي:

وهو: "قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد"، ومن شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار، ويتم قياس سعر الصرف الفعلي الاسمي باعتماد الأسعار التعادلية الاسمية للعملات. (مجيطنة، 2017، صفحة 73)؛

4.2.2. سعر الصرف الفعلى الحقيقى:

يأخذ سعر الصرف الحقيقي بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية للسلع المحلية والسلع الأجنبية للدول الشريكة أو المنافسة، وبالتالي فإنه يقيس مقدار التغير في القدرة الشرائية للوحدة النقدية لدولة معينة، والذي يترجم مقدار التغير في القدرة التنافسية لاقتصاد هذه الدولة (السلع المحلية) مقابل اقتصاديات بقية العالم (السلع الأجنبية). (لطرش، 2015، صفحة 238).

3.2.ميكانيزمات تأثير أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات:

محمد عادل قصري / عبد الرحمان روابح

يمكن لسعر الصرف التأثير على الصادرات والواردات من خلال رفع قيمة العملة أو تخفيضها وفيما يلى هاتين السياستين:

1.3.2. آثار سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة على حركة الصادرات والواردات:

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد، وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية كون جزء هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير، فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية، ناهيك عن تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات المحاية ضد المنتجات المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية وبالتالي يؤثر ذلك على الصادرات ومن ثم تنخفض معدلات النمو الاقتصادي. (الخشالي، العالمية وبالتالي يؤثر ذلك على الصادرات ومن ثم تنخفض معدلات النمو الاقتصادي. (الخشالي،

2.3.2. آثار سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة على حركة الصادرات والواردات:

حيث أن خفض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أساسي وهو أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية، ومن جانب آخر خفض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية مما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

(دوحة، 2015، الصفحات 93-94).

 دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)

1.3. منهجية الدراسة:

لتحديد أثر أبعاد المتغير المستقل (سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمريكي) على أبعاد المتغير التابع (صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة) نستخدم نموذج الانحدار البسيط وهذا بالاعتماد على برنامج (Econometrics Eviews 09) والذي يتضمن العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي سنعتمد عليها في تقدير النموذج وتأخذ معادلة النموذج الشكل الخطى التالى:

 $L(X) = \alpha_0 + \alpha_1 LEX + \epsilon$

حىث:

أبعاد المتغير التابع: وتتمثل في الآتي:

لوغاربتم صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة؛ $\mathbf{L}(\mathbf{X})$

أبعاد المتغير المستقل: وتتمثل في الآتى:

(EX): لوغاربتم سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمريكي؛

أما (ϵ) و (α_0) فيمثلان الخطأ العشوائي و الثابت على الترتيب.

2.3. تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمربكي على صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة)

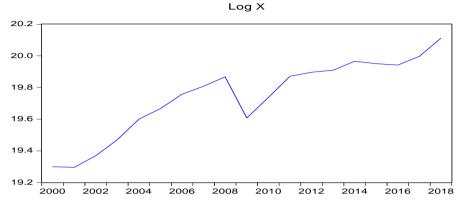
1.2.3. دراسة إستقرارية المتغير التابع والمتغيرات المفسرة: للكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية عادة نلجأ إلى نوعين من الاختبارات (اختبارات كيفية وفيها يستخدم الرسم البياني للسلسلة ودالة الارتباط الذاتي واختبارات كمية تستخدم فيها مجموعة من الاختبارات التي تكشف عن وجود جذر للوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولر).

أ.اختبار إستقرارية دالة الواردات (LX): لاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية (LX) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

i.1. الاختبارات الكيفية للسلسة الزمنية (LX):

أ.1.1. الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LX):

شكل1. الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LX)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسة الزمنية تبدو غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

أ.2.1.الاختبار الجزئي والكلى لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX)

شكل2. دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC/PAC) للسلسلة (LX):

Date: 04/20/20 Time: 03:13 Sample: 2000 2018 Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
	ı	1	0.747	0.747	12.356	0.000
	(2	0.544	-0.030	19.307	0.000
ı I		3	0.402	0.014	23.340	0.000
· 🔚 ·		4	0.268	-0.068	25.246	0.000
· 🗎 ·		5	0.133	-0.094	25.748	0.000
ı <u>İ</u> ı	1 1 1 1	6	0.067	0.041	25.884	0.000
1 1	[7	0.009	-0.040	25.887	0.001
· [·		8	-0.066	-0.089	26.044	0.001
· 📋 ·	1 1 1 1	9	-0.082	0.048	26.309	0.002
· 🗖 ·		10	-0.123	-0.105	26.980	0.003
ı 🚃 ı	🗐	11	-0.249	-0.244	30.072	0.002
1 <u> </u>	(12	-0.309	-0.018	35.521	0.000
· 🚃 ·		13	-0.355	-0.114	43.905	0.000
1 	(14	-0.372	-0.016	54.973	0.000
1 🚃	(15	-0.359	-0.011	67.801	0.000
ı <u>— </u>		16	-0.323	-0.061	81.665	0.000
· 🖃 ·		17	-0.268	0.032	95.959	0.000
· 🗖 ·	' '	18	-0.164	0.105	106.70	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

1.2.1.أ. الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

 $IC = \pm 0.506$ إذن:

-نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند k=2 و k=1 خارج مجال الثقة؛

-نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي PC عند k=1 خارج مجال الثقة.

وبالتالي يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

i.2.2.2.1 لاختبار الكلى لدالة الارتباط الذاتى للسلسلة (LX):

نستخدم اختبار Liung-box وBox-pierce

 $\mathbf{x^2}_{tab}$ مع $\mathbf{x^2}_{cal} = \mathbf{Q}\text{-Stat}$ وهنا نقارن

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت Q-Stat عند P=18 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 28.87 عند مستوى معنوية 28.87 ($x^2_{0.05,18}=28.87$)، وهنا سنرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الصادرات تبدو في الاختبارات الكلية والجزئية غير مستقرة وكذلك في الرسم البياني، وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

i.2.الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LX):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولر ADF:

أ.1.2. تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike وحسب مخرجات برنامج Eviews 09

جدول1. درجات التأخير للسلسة الزمنية (LX)

LAG	AKA	SCH	HQ
0	37.40	37.55	37.42
1	37.44	37.63	37.46
2	37.57	37.81	37.58
3	37.66	37.94	37.65

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياري Akai و Schw هي في حالة P=0. حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياريكي فولر السيط للسلسلة (LX) عند درجة تأخير 0

[3]		[2]		[1]	
ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة
t _{tab=2.10}	$ t_{\mathrm{cal}=2.54} $	$ \mathbf{t}_{\mathrm{tab}=2.10} $	t _{cal=1.08}	t _{tab=1.96}	t _{cal=1.87}

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج المصدر:

من الجدول نستنتج:

 $\emptyset = 1 \leftarrow |\mathsf{t}_{\mathsf{cal}=1.87}| < |\mathsf{t}_{\mathsf{tab}=1.96}|$ -النموذج الأول:

 $c = 0 \leftarrow |t_{cal=1.08}| < |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثاني:

 $b \neq 0 \leftarrow |t_{cal=2.54}| > |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثالث:

من نتائج الاختبارات الكمية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF المطور وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الصادرات (LX) غير مستقرة في مستواها الأصلي وهذا لوجود جذر الوحدة \emptyset .

أ.2.2. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LX) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

جدول3. اختبار Q للسلسلة الزمنية (LX) بعد إجراء الفرق الأول

Q-tab	Q-Stat	K	المتغيرات
27.59	11.82	17	LX

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج المصدر:

0 عند الفرق الأول عند درجة تأخير (LX) عند الفرق الأول عند درجة تأخير

[3]		[2]		[1]		
ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	
t _{tab=2.14}	t _{cal=1.05}	t _{tab=2.14}	t _{cal=1.03}	t _{tab=1.96}	t _{cal=3.35}	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج المصدر:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ:

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت Q-Stat وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة $(x^2_{0.05,17} = 27.59)$ هنا نقبل الفرضية والتي تبلغ قيمة 27.59 عند مستوى معنوية 5% ($(x^2_{0.05,17} = 27.59)$) هنا نقبل الفرضية المعامل ارتباط يختلف عن الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر، وبالتالى فالسلسلة تبدو مستقرة، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج:

 $\emptyset \neq 1 \leftarrow |t_{cal=3.35}| > |t_{tab=1.96}|$ -النموذج الأول: | النموذج

 $c = 0 \leftarrow |t_{cal=1.03}| < |t_{tab=2.14}|$ النموذج الثاني:

 $.b = 0 \leftarrow |t_{cal=1.05}| < |t_{tab=2.14}|$ -النموذج الثالث:

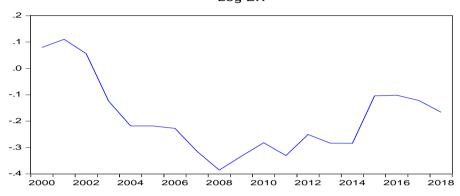
إذن السلسلة الزمنية لـ: (LX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ب. اختبار استقرارية دالة أسعار الصرف (LEX): لاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية (LEX) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

ب.1.الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LEX):

ب.1.1. الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX):

(LEX) شكل. الرسم البياني للسلسلة الزمنية $_{
m Log~EX}$



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعى.

ب.2.1. الاختبار الجزئي والكلى لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية(LEX):

شكل4. دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC/PAC) للسلسلة (LEX)

Date: 04/20/20 Time: 04:15 Sample: 2000 2018 Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.763	0.763	12.892 17.097	0.000
: 🖃	l :	3 0.164 4 0.023		17.766 17.780	0.000
		5 -0.081	-0.143	17.966	0.003
:=== :			-0.235 -0.078	19.535 23.696	0.003
	; ;	8 -0.377 9 -0.321		28.865 32.980	0.000
: ≡ :	: 🗐 :	10 -0.272	-0.135 -0.103	36.251 39.666	0.000
		12 -0.204	0.082	42.033	0.000
; 5, ;	; 🖫 ;	13 -0.106 14 0.038		42.787 42.901	0.000
	; _ ;		-0.017 -0.275	44.979 46.295	0.000
: F :		17 0.043	0.074	46.670	0.000
<u>'</u> ' '			-0.117	46.681	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

ب.1.2.1. الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

-نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

 $IC = \pm 0.506$ إذن:

نلاحظ أن:

-معاملات الارتباط الذاتي AC عند كل قيم k=1 خارج مجال الثقة؛

-معاملات الارتباط الذاتي PC عند قيم k=1 خارج مجال الثقة.

إذن يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة تبدو غير مستقرة.

ب.2.2.2.۱لاختبار الكلى لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

نستخدم اختبار Liung-box وBox-pierce، وهنا نقارن

 x_{tab}^2 $x_{cal}^2 = Q$ -Stat

يلاحظ من الشكل أن قيمة $\mathbf{Q} ext{-}\mathbf{Stat}$ بلغت $\mathbf{Q} ext{-}\mathbf{Stat}$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة $\mathbf{Z} ext{-}\mathbf{Z} ext{-}\mathbf{Stat}$ عند مستوى معنوية 5% ($\mathbf{X}^2 ext{-}\mathbf{Z} ext{-}\mathbf{Stat}$) وهنا سنرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر و نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة أسعار الصرف غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب.2. الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LEX): وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساسا في ديكي فولر (Dickey Fuller Test):

ب.1.2.تحديد درجة التأخير: نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها

Hannan ، Schwarz، Akaike وحسب مخرجات برنامج Eviews 09 نجد:

جدول5. درجة التأخير للسلسة الزمنية (LEX)

LAG	AKA	SCH	Han
0	2.57	2.42	2.55
1	2.81	2.61	2.79
2	3.11	2.86	3.09
3	3.02	2.74	3.03

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياري Akai وSchw هي في حالة P=0.

0 عند درجة تأخير (LEX) عند درجة تأخير عند درجة باخير 0

[3]		[2]		[1]	
ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	
المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	
$ t_{cal=0.51} $	$ t_{tab=2.10} $	$ t_{cal=1.92} $	$ t_{tab=1.96} $	$ t_{cal=1.11} $	
	ADF المحسوبة	ADF ADF lhereque	ADF ADF ADF Identity ADF ADF ADF ADF ADF	ADF ADF ADF ADF IL	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج المصدر:

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول: $|t_{tab=1.96}| < |t_{tab=1.96}| < |t_{tab=1.96}|$ -النموذج الأول:

 $c = 0 \leftarrow |t_{cal=1.92}| < |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثاني:

 $b = 0 \leftarrow |t_{cal=0.51}| < |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثالث:

من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة أسعار الصرف الكمية الممثلة أساسا في اختبار I(0) وهي من نوع I(0) عير مستقرة في مستواها الأصلي I(0) وهي من نوع I(0) بدون مشتق وهذا لوجود جذر الوحدة 0.

ب.2.2.اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LEX) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

جدول7. اختبار Q للسلسلة الزمنية (LEX) بعد إجراء الفرق الأول

Q-tab	Q-Stat	K	المتغيرات
27.59	16.96	17	LEX

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (LEX) عند الفرق الأول

عند درجة تأخير 0

[3]		[2]		[1]	
ADF	ADF	ADF	ADF	ADF	ADF
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة
t _{tab=2.10}	t _{cal=1.91}	t _{tab=2.10}	t _{cal=0.77}	t _{tab=1.96}	t _{cal=3.01}

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج Excel.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ:

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت Q-Stat وهي أقل من القيمة الجدولية يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت $(x^2_{0.05,17}=27.59)$ ، هنا نقبل الفرضية والتي تبلغ قيمة $(x^2_{0.05,17}=27.59)$ ، هنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج:

 $\emptyset \neq 1 \leftarrow |t_{cal=3.01}| > |t_{tab=1.96}|$ -النموذج الأول:

 $c = 0 \leftarrow |t_{cal=0.77}| < |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثاني:

 $b = 0 \leftarrow |t_{cal=1.91}| < |t_{tab=2.10}|$ -النموذج الثالث:

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LEX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى وهذا لعدم وجود جذر الوحدة.

محمد عادل قصري / عبد الرحمان روابح

4. تحليل النتائج:

1.4. صياغة العلاقة القياسية لدالة صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة:

باستخدام برنامج Eviews 09 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول9. تقدير علاقة صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة

Dependent Variable: X Method: Least Squares Date: 05/12/20 Time: 03:40 Sample: 2000 2018 Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX C	-3.73E+08 6.99E+08	1.40E+08 1.19E+08	-2.655399 5.860326	0.0167 0.0000
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood F-statistic Prob(F-statistic)	0.293173 0.251595 76006534 9.82E+16 -370.6835 7.051142 0.016653	Mean depen S.D. depend Akaike info d Schwarz cri Hannan-Qui Durbin-Wats	lent var riterion terion nn criter.	3.86E+08 87858244 39.22984 39.32925 39.24666 1.808866

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09. من خلال الجدول أعلاه بمكن صياغة العلاقة القياسية كما بلى:

X = -372801116.8 *EX + 698831567.868

 R^2 adjuste = 0.25 F-STAT=7.051 P(F-STAT=0.016) DW=1.80 Obs=19

1.2.4 التحليل الإحصائي: من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائيا مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (صادرات الإتحاد الأوروبي) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمريكي) وذلك من خلال المقاييس التالية:

- 1.2.4. بواسطة معامل (LM) والمتغير المستقل (LEX) بواسطة معامل التحديد المصحح (R²adjuste = 0.25)، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 25% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- معنوية t معنوية أعلاه نجد أن قيمة إحصائية t ستودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفروهي أقل من 0.05 ، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛
 - $t_{cal} = 7.05$ عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة 3.2.4

أكبر من قيمة فيشر الجدولية $4.45 = F_{(1,17)}^{5\%}$ وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على صادرات الإتحاد الأوروبي؛

4.2.4. لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية داربن واتسون (Dw=1.80) حيث أن القيمة المقدرة (DW=1.80) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء (1.40, 2.60] مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

5.الخاتمة:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

1.5. نتائج الدراسة:

- وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي (EX) وصادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة ، حيث سجل سعر صرف الأورو انخفاضات متتالية خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى زيادة تنافسية السلع الأوروبية وبالتالي زيادة صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة ،وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا إنخفض سعر الصرف فإن الصادرات من السلع والخدمات تصبح رخيصة من وجهة نظر غير المقيمين وبالتالي يزداد الطلب عليها، والعكس في حالة إرتفاعه فإن الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين وبالتالي يتراجع الطلب عليها مما يؤدى إلى إنخفاضها.

محمد عادل قصري / عبد الرحمان روابح

- المتغيرات المستقلة المتمثلة أساسا في سعر الصرف الإسمي للأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2018) تفسر 25% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة خلال نفس الفترة، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وهو ما يؤكد التأثير الضعيف لسعر صرف الأورو مقابل الدولار على صادرات الإتحاد الأوروبي؛

- سجّل سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2007-2008) تراجع من قيمة 0,7297 إلى قيمة 0,6799 وفي المقابل سجّلت صادرات الإتحاد الأوروبي زيادة من 400425278 ألف دولار أمريكي في نفس الفترة، حيث إنخفض سعر صرف اليورو مقابل أمريكي إلى 424854441 ألف دولار أمريكي في نفس الفترة، حيث إنخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية التي قامت بها دول الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وهو ما جعل صادرات دول الإتحاد الأوروبي رخيصة من وجهة نظر الأمريكيين مما أدى إلى زيادة الطلب عليها، ولكن بنفس منخفضة بلغت حوالي 25%، لكن العامل الحقيقي الذي ساهم في زيادة صادرات الإتحاد الأوروبي هو سياسة دعم الصادرات التي طبقتها العديد من الدول الأوروبية لمواجهة تداعيات الأزمة.

6. قائمة المراجع المعتمدة

curran, L. (2009). The impact of the crisis on EU competitiveness in International Trade. *forum about the impact of the Financial and Economic crisis on World Trade and Trade Policy* (pp. 264-293). berlin: review of european economic policy.

Warwick J. McKibbin, A. S. (2009). The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade. *policy Research Working Paper*. Washington: The world Bank.

الجنابي, ه. ع. (2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية عمان : دار وائل للنشر والتوزيع. الخشالي, ع. ا. (2007). مقدمة في المالية الدولية الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.

الدليمي ,س .م .(2008) . أثر التغيرات بأسعار الصرف في متغيرات التجارة الخارجية الأوروبية . بجلة تنمية الدليمي ,س

الموسوي, ض.م. (2016). تقلبات أسعار الصرف الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. جميلة المرابعات الجزائر: منشورات دار أسامة.

دوحة ,س .(2015) .أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها"دراسة حالة الجزائر ." أطروحة دكتوراه غير منشورة .الجزائر :جامعة بسكرة.

عوار عائشة بن يوب لطيفة ، و نوال خالدي . (2018). أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر . مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 242-258.

كمال ,س .م .(2014). مدخل إلى الاقتصاد الدولي .الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع،.

لطرش وا .(2015) الاقتصاد النقدي والبنكي الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

مجيطنة ,م .(2017) . دروس في المالية الدولية .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

وارد ,ط .ع .(2013) الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات .الأردن : دار وائل للنشر .

تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (2019 - 1980)

Analysis and evaluation of the purchasing power of wages in Algeria -a standard study for the period (1980 - 2019)

شار في عمر ^{1*}، بن دريس عدة

omar.charfi@univ-relizane.dz (غلبزان)، عامعة احمد زبانة adda.bendriss@univ-relizane.dz،(غليزان) عادمد زبانة (غليزان) عادم المعة احمد

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/28

ملخص: هدف هذا المقال إلى تحليل وتقييم القدرة الشرائية لفئة الأجراء في الجزائر من المنظور الاقتصادي والقيّاسي، خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019، باستعمال نموذج ديناميكي يربط معدّل نمو الأجر الإسمى الفردي بالعوامل المؤثرة فيه اعتمادًا على علاقة فيليس المُطوّرة، بالإضافة إلى المتغيرة الصّماء التي تمثل حالة الاقتصاد الجزائري، وعند تحليل نتائج الدراسة القياسيّة؛ توصلنا إلى أن معدّل نمو الأجر الإسمى الفردي يتأثر سلبًا بمعدّل البطالة، وبتأثر بمعدل التضخم سلبًا وايجابًا على المدى القصير والطوبل، وبالاعتماد على نتائج النموذج المقدّر؛ قمنا بإجراء المقايسة بين الأجور والأسعار، فأظهرت النتائج عدم وجود مقايسة تامة بين المتغيّرين، بينما أكدّت على وجود مقايسة جزئية بين الأجور والأسعار السائدة في الجزائر. الكلمات المفتاحية: القدرة الشرائية، الأجور، الأسعار، منحنى فيليس المُطوّر، المقاسسة.

تصنيف J32:JEL ، E24، E24.

This article aims to analyze and evaluate the purchasing power of wages in Algeria from an economic and econometric perspective, during the period from 1980 to 2019 using a dynamic model that links the growth rate of the individual nominal wage to the factors affecting it depending on the developed Philips relationship, in addition to the deaf variable that represents the state of the economy Algerian, and when analyzing the results of the standard study; We found that the growth rate of the individual nominal wage is negatively affected by the unemployment rate, and it is affected by the inflation rate negatively and positively in the short and long term, and based on the results of the estimated model; We made a comparison between wages and prices, and the results confirmed that there is no complete comparison between the two variables, but rather a partial comparison between wages and prices prevailing in Algeria.

Keywords:purchasing power,wages, prices, Adwanced Philips cruve, comparison. Jel Classification Codes: E22, E24, E32.

^{*} المؤلف المرسل

مقدمة:

يُعد استقرار المتغيرات الكليّة للاقتصاد الوطني من المؤشرات الأساسية على كفاءته؛ من هذا المنظور سعت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق عدّة برامج اقتصادية بهدف الوصول إلى العمالة الكاملة، والتخفيف من وطأة البطالة في سوق العمل، إذ نصّت في دساتيرها على أن الوظائف العمومية حق لكافة المواطنين، تُطبق على قدم المساواة، وهذا ما تمّ تجسيده على مستوى كافة النصوص القانونية المتعلقة بالوظيف العمومي، والتي حرصت على ضمان هذا الحقّ مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المؤهلة، خاصة أولئك الذين قضوا سنوات عديدة في الدراسة للحصول على شهادة عُليا، وبالرغم من أهمية هذا الإنجاز لهم إلّا أنهم يصطدمون بمسألة الأجر. الذي يعتبر مصدر الدخل الوحيد لإعالة أسرهم، فنلاحظ من حين لآخر مطالبة الهيئات النقابية بتحسين المستوى المعيشي لفئة الأجراء، كونها تحديد المستوى الحقيقي للقدرة الشرائية؛ انطلاقًا من هذا المفهوم سنقوم بقياس وتقييم القدرة تحديد المستوى الحقيقي للقدرة الشرائية؛ انطلاقًا من هذا المفهوم سنقوم بقياس وتقييم القدرة الشرائية للأجور من خلال بناء نموذج قياسي لمحددات الأجور في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019 اعتمادًا على علاقة فيليبس المطورة.

في سياق ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل القدرة الشرائية للأجور في الجزائر مستقرة أم تتدهور مع الزمن؟ وهل توجد مقايسة تامة أم جزئية بين الأجور والأسعار؟

فرضية الدراسة: عملًا بمفهوم الفرضية العلميّة التي هي تخمين وإجابة أوليّة عن السؤال الرئيسي، والتي تكون قابلة للاختبار؛ فإننا قمنا بصياغة الفرضية التالية كمنطلق لهذه الدراسة القياسيّة:

- القدرة الشرائية للأجور في الجزائر تفقد قيمتها عبر الزمن، تبعًا لتغيّر محدّدات الأجور على الصّعيد الكلي.

أهمية الدراسة: تواجه المؤسسات الجزائرية العامة، صعوبة في رفع مستويات الانتاجية نظرًا لانخفاض الأجور مقارنة بنظيراتها في القطاع الخاص، والقطاع الخارجي ككل، وهذا ما يدعو الى تسليط الضوء على موضوع الأجور، وتتبع تطوراته بشكل مستمر، لأن أي خلل يؤدي الى مشاكل عديدة؛ وذلك من خلال الاهتمام بالقدرة الشرائية والبحث في القيمة الحقيقية للأجور في ظل تحركات مستويات الأسعار.

أهداف الدراسة: إنّ الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر، ولبلوغه قمنا بتجزئته الى الأهداف الفرعية التالية:

- السعى إلى بناء نموذج قياسى لتحديد محددات الأجور في الاقتصاد الجزائري؛
 - اختبار فرضية المقايسة التامة بين الأجور والأسعار في الجزائر؛

اختبار فرضية المقايسة الجزئية بين الأجور والأسعار في الجزائر.

المنهج والأدوات المستخدمة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لبلورة الإطار النظري لمحددات الأجور وسياستها في الجزائر، والاعتماد على الأساليب الاحصائية والقياسية لتقييم القدرة الشرائية للأجور في ظل ارتفاع مستوبات الأسعار.

الدراسات السابقة:

-دراسة (Anup, 2017)،

"Relationship between Inflation and Unemployment in India :Vector Error Correction Model Approach"

مقال منشور في مجلة: International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in مقال منشور في مجلة: Education

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التضخم والبطالة في الهند خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2016، حيث تم استخدام نموذج ECM لإيجاد العلاقة السببية بين التضخم والبطالة، والنتائج المتوصل إليها هي عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة على المدى القصير، أمّا على المدى الطويل فهناك اتجاه واحد للسببية من البطالة الى التضخم وهي توافق فرضيات منحنى فيليبس في المدى الطويل مع الواقع المعاش في الهند.

-دراسة (علي دحمان، بن ديمة، و زدون، 2019)، "دراسة تحليلية وقياسية للأجور والبطالة في الجزائر للفترة 1980-2016"، مقال منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية"، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الأجور والبطالة في الجزائر من خلال نموذج قياسي يحدد طبيعة العلاقة بينهما، في المدى الطويل باستخدام نموذج التكامل المشترك، وفي المدى القصير من خلال اختبار تصحيح الخطأ، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بينهما في كل من المدى القصير والطويل.

-دراسة" (فرجاني و مكيد، 2021)، تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري- دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018"، مقال منشور في مجلة الاستراتيجية والتنمية، أجربت هذه الدراسة لقياس أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في تقييم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني اقتصاد السوق لخدمة الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب فيه داخليًا وخارجيًا.

1. الاطار النظري لمحددات الأجور

تمثل الأجور أكبر حصة من الانفاق الحكومي لميزانية أيِّ دولة، وهي متباينة من قطاعٍ لقطاع حسب مستوبات التأهيل، وخصوصيات التعويض القطاعي للمنظمات.

1.1 مفهوم الأجر: يدل الأجر على معنيين؛ معنى ديني ويقصد به ثواب العمل الصالح، على نحو ما جاء في القرآن الكريم:" إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجرَ المصلِحِين" (الأعراف، صفحة 172)، ومعنى اقتصادي ويقصد به ما يتلقاه العامل لقاء خدمة ما (الوادي و آخرون، 2007، صفحة 289)، كما يعتبر الحصة التي تحق للعامل من الدخل القومي (حسون، 2004، صفحة 263)، أما المشرع الجزائري فقد تطرق لكل من مفهومي الأجر والأجير، حيث عرّف الأجير في المادة 80 من القانون (10-11) الصادر في 21 أفريل 1992 والخاص بقانون العمل بأنه "كل شخص يقدم عمل فكري أو يدوي بمقابل في اطار منظمة، ولحساب شخص مادي أو معنوي، عمومي أو خاص"، وعرف الأجر بأنه "مقابل العمل الذي يقدمه العامل، لذلك يستحق أجر أو راتب يتناسب مع نتيجة العمل المنجز" (ختيم و محمودي، 2021، صفحة 04).

وكتعريف شامل فإن الأجريمثل المبلغ النقدي بما في ذلك الامتيازات العينية الذي يُدفع للعامل بما يتناسب وَالعمل المنجز من قبله، بحيث يمكّنه من تأمين ضروريات الحياة بالدرجة الأولى، ويمكنّه من الادخار الذي يُحقّن على شكل استثمار ولو على المدى الطويل، كما يكون هذا المقابل عاملًا تحفيزيًا لبذل المزيد من الجهد لإنتاج أفضل كمًا ونوعًا.

- 2.1 تقسيمات الأجور: تُقسم الأجور تبعًا لقدرتها الشرائية إلى أجور إسمية وأجور حقيقية (علي دحمان، بن ديمة، و زدون، 2019، صفحة 05):
- 1.2.1 الأجور الاسمية (النقدية): تمثل الأجور النقدية كل ما يحصل عليه العامل نقداً من أجور ورواتب ومكافآت وغيرها كثمن أو مقابل لعمله في فترة زمنية معينة (شهر، أسبوع ،يوم، ساعة)، تبعًا للمؤهل العلمى أو الخبرة أو سنوات الخدمة، أو جميعها معًا.
- 2.2.1 الأجور الحقيقية: الأجر الحقيقي يعني مقدار السلع والخدمات التي يمكن للعامل شراؤها بالأجر النقدي، وهو يتأثر بالمستوى العام للأسعار، فإذا ارتفعت الأسعار انخفض الأجر الحقيقي أي تقل كمية السلع والخدمات المقتناة بأجره النقدي، ونحصل عليه من خلال حاصل قسمة الأجر النقدي على الرقم القياسي للأسعار كما يلي (فليح، 2009، صفحة 290):

إنّ ما يهم الفرد العامل هو الأجر الحقيقي وليس الأجر النقدي، لأنه يمثل القدرة الشرائية للأجور، فكلما ارتفع معدل الأسعار كلما انخفضت القدرة الشرائية للأجور، فعندما يزداد مقدار الأجر النقدي بنسبة 10% على سبيل المثال، ويرتفع معدل الأسعار العام بنسبة 50% وذلك يمثل تدهوراً في القدرة الشرائية للعامل ويمثل تراجعاً في حالته المعيشية، لهذا فإن الأجر الحقيقي هو الذي يعكس مستوى الرفاهية للعاملين وليس الأجر النقدي (القريشي، 2007، صفحة 26).

3.1 محددات الأجر: تدخل عدة عوامل في تحديد الأجر، نذكر منها ما يلى:

1 الإنتاجية: يقصد بالإنتاجية من الناحية النظرية، تلك العلاقة التي تقوم بين الإنتاج وبين العناصر المستخدمة في سياق العملية الإنتاجية (حسون، 2004، صفحة 244)، كما تعتبر الإنتاجية من العوامل الأساسية التي تؤثر على تحديد الأجر، وبالذات فيما يتصل بالطلب على العمل، حيث أن الأجر الذي يمكن أن يدفعه المشروع للعامل لا يمكن أن يفوق ما يضيفه هذا العامل إلى إيراد المشروع (فليح، 2009، صفحة 305)، ولذلك فإن الأجر الذي يتم دفعه للعامل لا يمكن أن يفوق الايراد الحدي الذي يحققه هذا العامل، ومن ثم فإن أجر العامل محكوم بإنتاجيته الحدية، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع قيمة الإنتاجية الحدية (الايراد الحدي) للعمل، في حين أن انخفاض الإنتاجية الحديد الأجور عند مستويات منخفضة.

1.3.1.1 علاقة الأجور بإنتاجية العمل: إن اتساق الأجور وإنتاجية العمل على الأمد الطويل يثبت حصة الفائض التشغيلي في مجموع القيمة المضافة التي يمكن للمنشآت أن تعيد استثمارها، والأجور بمثابة مصدر مهم للطلب المحلي، وهو بدوره من العوامل الهامة في تحديد النموّ، ولهذه الأسباب تلقى إنتاجية العمل قبولاً واسع النطاق باعتبارها نقطة مرجعية للأجور، لاسيما في البلدان المتقدمة حيث أن الأغلبية الكبيرة من العمال هم ممن يعملون بأجر، وفي غالب الأحيان تُفسر الانحرافات قصيرة المدى بين الإنتاجية والأجور بفعل الآثار الدورية، أمّا التباين طويل المدى يخلّف آثاراً أكثر عمقاً (مكتب العمل الدولي، مارس 2011، صفحة 10).

2.1.3.1 أثر تغير إنتاجية العمل على الأجر: التغير في الإنتاجية يترك أثرًا على الأجر بطريقين (سراج، 2008-2007، صفحة 62):

- التأثير المباشر: إن تحسن إنتاجية العمل يعتبر مبررًا مقبولا للمطالبة برفع الأجور، فيمكن أن يوافق أرباب العمل على زيادة الأجر وتحمل تكلفة إضافية ما دام الإنتاج الكلي يتزايد، ولكن مدى التقارب أو التباعد بين معدل زيادة الأجر ومعدل تحسن الإنتاجية يتوقف على قوة المساومة بين الطرفين (العمال والمنظمين)، ومن ثم فإن المتوقع عند حدوث زيادة معينة في إنتاجية العمل أن ترتفع الأجور بمعدل أكبر في البلاد التي تتزايد فيها قوة نقابات العمال في مواجهة النفوذ الاحتكاري لأصحاب المشروعات.
- التأثير غير المباشر: يكون من خلال تغير الطلب على العمل، بمعنى أن زيادة إنتاجية العمل ستؤدي إلى زيادة طلب المزيد من العمال، ويتوقف حجم الطلب الإضافي على العلاقة بين الطلب والعرض الكلي، فإذا كان العرض أقل من الطلب في سوق المنتجات فإن هذا يشجع أصحاب العمل على التوسع في الإنتاج وطلب عمالة أكبر، وبالتالي إعطاء أجر أعلى، والعكس صحيح، وإما على مرونة الطلب السعرية على المنتجات، فكلما انخفضت مرونة الطلب السعرية كلما انكمشت الزيادة في الطلب على

العمل الناتجة عن زيادة معينة في إنتاجية العمل، مما يؤدي إلى التحسن في الأجر المصاحب لذلك والعكس صحيح.

2.3.1 البطالة: تعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل بأنها كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، المنتمين لإحدى الفئات التالية (بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن عمل) Bureau (بعدي الفئات التالية (بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن عمل) والمعمل أنه كل قادر على (international du travail, 1953)، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكنه لا يجده (زغبة، بيصار، وعربوة، 2020، صفحة 683)، كما تُعرف على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة (بموجب مستويات الاجور الجارية وظروف العمل المسائدة) وكمية العمل المطلوبة (طاقة وحسين، 2008، صفحة 14)، ويعرّف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي أن (البشير، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، 2009، صفحة 182):

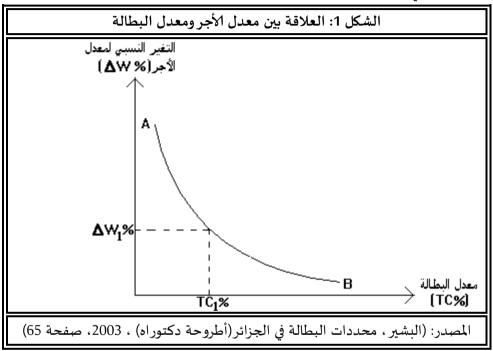
$$TC = \frac{STR}{PA}$$

3.3.1 التضخم: إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية (السعيد، 2000، صفحة 357)، ويقصد به الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (هواري و نقال، 2021، صفحة 75)، أو تناقص القوة الشرائية للنقود. والمستوى العام للأسعار عبارة عن المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات (Meigs و Meigs، صفحة 704)، ويتم قياس مستوى التضخم باستخدام مؤشّرات مختلفة لمستوى الأسعار، والطريقة الأكثر استعمالًا هي "مؤشّر أسعار الاستهلاك(IPC)"، التى

تهدف إلى تقييم أسعار السلع والخدمات الأكثر استهلاكا من قبل العائلات (Eleanor, 2005, p. 54)، ونعبر عن معدل التضخم بالعلاقة التالية (البشير، الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات، 2007- ونعبر عن معدل التضخم بالعلاقة التالية $INF_t = \frac{IPC_t - IPC_{t-1}}{IPC_{t-1}}$ (31)

-علاقة فيلبس: في سنة 1958 نشر فيليبس بحثًا ميدانيًا يعالج فيه العلاقة بين التغير النسبي لمعدلات الأجور الإسمية من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى (رمزي، 1998، صفحة 361)، وسجل ملاحظاته للفترة الممتدة بين 1861-1913 وقام بحساب المتوسط الحسابي للتغير النسبي للأجر المقابل للمتوسط الحسابي لمعدل البطالة، بعدما قارن فيليبس المنحنى السابق مع ملاحظات الفترة الممتدة من سنة 1914 إلى 1957 أستنتج بصفة عامة أن هذا المنحنى يشرح أو يوافق أيضًا مشاهدات باقي الفترة (البشير، محددات البطالة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، 2003، الصفحات 64-65)، وظهر من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور الإسمية علاقة عكسية،

ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلًا من البقاء في حالة بطالة، وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة (ابراهيم و اسماعيل، 2006، صفحة 253)، ويمكن توضيح العلاقة بين الأجر والبطالة من خلال المنحنى الموالى:



كما توجد عوامل أخرى بجانب البطالة تؤثر في سرعة تعديل الأجور، وأهمها نسبة التضخم المتوقع، وقد تم إدخال التوقعات إلى نموذج فيليبس بطريقتين: توقعات المواءمة والتوقعات الرشيدة، سوف ندخل في البداية توقعات المواءمة فنحصل على منحنى فيليبس المعدل وهو الأهم لأغراض السياسات، لأن هذا المنحنى يربط التضخم بدلا من نمو الأجر بالبطالة، حيث أن منحنى فيليبس المعدل يقع أسفل منحنى فيليبس الأصلي بمقدار نمو معدل الإنتاجية، وهذا دليل على أن معدل نمو الإنتاجية هو علاج فعال للتضخم والبطالة بشرط أن يكون مستواه مرتفعا، حتى نجعل هذا المنحنى منحنى ديناميكيا نربط معدل نمو الأجر بالتضخم الماضي على الشكل: $\dot{W}_t = f(\dot{P}_{t-1})$ وهذا ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية أو تأشير الأجور والذي يتمثل في ربط الأجور بالمستوى العام للأسعار بغية أخذ التضخم وآثاره السلبية على الأجور بعين الاعتبار، وبالتالي المحافظة على للأسعار بغية أخذ التضخم وآثاره السلبية على الأجور بعين الاعتبار، وبالتالي المحافظة على

القوة الشرائية للأجور (البشير، محددات البطالة في الجزائر(أطروحة دكتوراه)، 2003، صفحة 73).

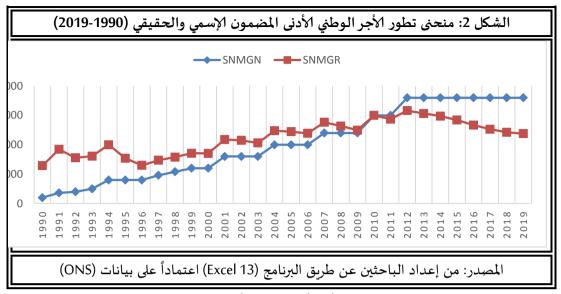
2. تطور سياسة الأجور في الجزائر

تقوم معظم الحكومات بتحيين شبكة الأجور تبعًا للظروف الاقتصادية للبلد، إذ يمكن التمييز بين الأجر الأساسي الذي يخضع للمفاوضات حسب خصوصية كل مؤسسة، والأجر الوطني الأدنى المضمون الذي يتم تحديده بموجب مرسوم رئاسي والذي لا يخضع للمفاوضات.

1.2 الأجر الوطني الأدنى المضمون: لمعرفة تطوّر الأجور الحقيقية في الجزائر، قمنا بنسب الأجر الإسمي (النقدي) للمستوى العام للأسعار، واخترنا لذلك الأجر الأدنى الوطني المضمون والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ويرجع السبب في ذلك إلى أن غالبية الأجراء ينتمون إلى العمالة غير الماهرة، وبالتالي يتقاضون أجورًا تقترب من الحد الأدنى، واستخدم الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لأنه يعكس بالفعل القدرة الشرائية للنقود، ويعكس تطور الأسعار، ولتحديد هذا الرقم نثبت الكميات ونغير الأسعار.

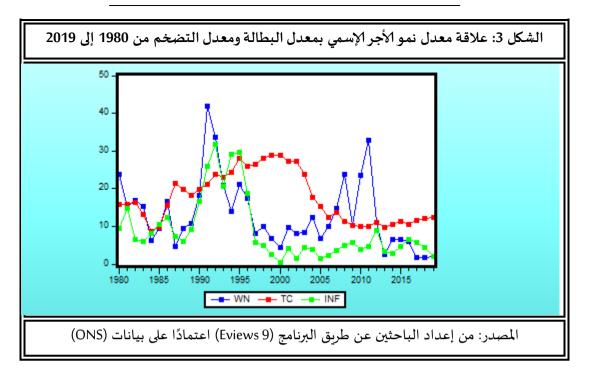
إن النسبة العظمى من الأجراء تصنف في أدنى السلم، ولذلك فتحسين الحد الأدنى للأجر ينعكس على رفاه المجتمع وإخراج فئة عريضة منه من دائرة العوز، وارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) لا يدل بالضرورة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار، وإنما الأجر الحقيقي (SNMGR) هو الذي يعبر فعلا عن القدرة الشرائية الحقيقية للأجر ونحصل عليه بقسمة الأجر الإسمى (SNMGN) على المستوى العام للأسعار.

2.2 تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي والحقيقي: يمكن توضيح تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمى والحقيقى خلال الفترة (1990-2019) من خلال المنحنى أدناه:



نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي في الفترة ما بين 1990 و2012 ظل في تصاعد ليصل إلى 18000 دج، وتعود الأسباب المفسرة لهذا التطور إلى الإصلاحات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بتحرير الأسعار خاصة بالنسبة للسلع واسعة الاستهلاك، بغية تخفيف العبء على ميزانية الدولة، فرفع الدعم على السلع والخدمات أدى إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة، والأجراء على وجه الخصوص وللحفاظ على هذه الفئة تبنى نظام الأجور هذا الإصلاح (قصاب سعدية، 2005-2006، صفحة 107)، بينما الأجر الحقيقي في هذه الفترة ظل ثابتا وأحيانا متناقصاً، أما من سنة 2012 إلى غاية 2019 بقي الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي ثابتا، أما الأجر الحقيقي في هذه الفترة فقد شهد تناقصًا مستمرًا، وبالتالي فإن المستوى المعيشي في تدهور منذ بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات الأجور الإسمية وكذلك ثبات الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات الأجور الإسمية وكذلك ثبات الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي في تلسبع سنوات الأخيرة، مع التزايد المستوى العام للأسعار في تلك السنوات، مما انعكس على القدرة الشرائية للأفراد والمستوى المعيشي لهم، ويمكن كذلك تفسير هذا التدهور بالنسبة للأجور الحقيقية إلى ضعف سلطة النقابات العمالية وضعف قوتها التفاوضية، واتخاذ الدولة لسياسات تلزمها برفع الأسعار أكثر من رفع الأجور.

3.2 علاقة معدل نمو الأجر الإسمي بمعدل البطالة ومعدل التضخم: لتحليل العلاقة الموجودة بين معدل نمو الأجر الإسمى وبين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر اعتمدنا الشكل التالى:



من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ بأن منحنى الأجريتماثل مع منحنى معدل التضخم في الارتفاع والانخفاض والعكس بالنسبة لمنحنى الأجر مع منحنى معدل البطالة وهذا ما يدل على أن العلاقة الموجودة بين معدل نمو الأجر الإسمي ومعدل التضخم علاقة طردية، أما العلاقة بين معدل نمو الأجر الإسمي ومعدل البطالة علاقة عكسية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لعلاقة فيليبس.

- 3. بناء نموذج قياسي لتحديد محددات الأجور في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 2019)
- 1.3 صياغة النموذج: لإيجاد العلاقة بين معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN) ومحدداته نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة الانحدار المتعدد لتحديد المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية الطريقة المثلى في تقدير النموذج الأمثل، بحيث يتم وصف هذا النموذج كالتالى:

$$TWN_{t} = \widehat{\beta}_{0} + \widehat{\beta}_{1}TC_{t-1} + \widehat{\beta}_{2}INF_{t} + \widehat{\beta}_{3}INF_{t-1} + \widehat{\beta}_{4}INF_{t-2} + \widehat{\beta}_{5}INF_{t-3} + \widehat{\beta}_{6}WPq_{t-1} + \widehat{\beta}_{7}M_{t} + \widehat{\varepsilon}_{t}$$

.t معدل نمو الأجر الإسمي الفردي في الفترة TWN_t :

راك. (t-1) معدل البطالة في الفترة (t-1). معدل

معدل التضخم في الفترة (t). معدل التضخم

راد التضخم في الفترة (t-1). معدل التضخم في الفترة (INF_{t-1}

ر(t-2). معدل التضخم في الفترة (t-2). INF_{t-2}

 INF_{t-3} معدل التضخم في الفترة (1.3).

راد. (t-1). معامل التوازن في الفترة (t-1). WPq_{t-1}

 $WPq = T\left(\frac{1}{P}\right) - T(P_m P_L)$ حيث:

معدل نمو الأجر الحقيقي الفردي. $\left(\frac{W}{P}\right)$:

معدل نمو الانتاجية الحدية الفردية للعمل. $T(P_m P_L)$

الأجر الإسمي، P: مؤشر أسعار الاستهلاك. W

نحصل على الأجر الفردي بقسمة المتغيرة على العمالة (الفئة العاملة)

$$\frac{\text{الأجر الحقيقي}}{\text{الفرد}} = \frac{\text{الأجر الإسمي الفرد}}{\text{الفئة العاملة}}$$
 ، $\frac{\text{الأجر الإسمي الفرد}}{\text{الفئة العاملة}}$

متغيرة صمّاء تمثل حالة اقتصاد البلد، حيث تأخذ القيمة 1 في حالة الإنعاش الاقتصادي M_t والقيمة 0 في حالة الركود.

ع: حد الخطأ العشوائي. \mathcal{E}_t

2.3 تقدير النموذج الديناميكي: لمعرفة المتغيرات التي تؤثر على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي في الجزائر نقوم بتقدير النموذج الديناميكي اعتمادا على طريقة (Tang) التي تنص على حذف المتغيرة المفسرة التي يقابلها الاحتمال الكبير في الجدول مع الأخذ بعين الاعتبار تناقص القيم كل من (Schwarz)، وبإسقاط المتغيرات المفسرة تدريجيا بهدف الوصول في النهاية إلى التوليفة المثلى الأكثر فاعلية التي تأثر على المتغير التابع، فكانت النتائج الموجزة لهذا التقدير كما يلى:

جدول 1: نتائج تقدير النموذج الديناميكي

المتغير التابع: معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN _t)		
القيمة المقدرة لمعامل الانحدار	المتغيرات المستقلة	
21.37065	С	
(4.68)***		
-0.457525	TC _{t-1}	
(-2.23)**		
0.596547	INF _t	

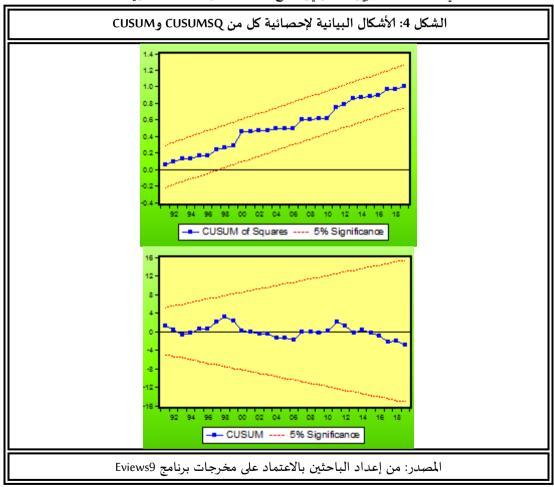
(3.78)***			
-0.318755	INF _{t-3}		
(-1.83)***			
0.140230	M _t		
(1.24)***			
0.5071	\overline{R}^2		
10.262***	F		
2.00	DW		
3.7267	JB		
0.6643	BG		
0.5734	White		
1.1459	Ramsey Reset		
*** ** * ، معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.			
(): قيم إحصائية ستودنت			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

- 3.3 تشخيص النموذج الديناميكي: قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة وطوبلة المدى ينبغى التأكد من جودة أداء هذا النموذج. وبتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:
- اختبار (Durbin-Watson): يثبت استقلالية الأخطاء من الدرجة الأولى نظراً لوقوع قيمة الإحصائية (2.00) في مجال استقلالية الأخطاء.
- اختبار (Breusch-Godfrey) يبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة K نظراً لأن احتمال الإحصائية للأخطاء من الدرجة C نظراً لأن احتمال الإحصائية LM (0.5220) أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- تشير إحصائية اختبار (Jarque-Bera) إلى قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في النموذج محل التقدير نظراً لأن احتمال إحصائية B (0.1551) أكبر من مستوى المعنوبة 5%.
- تشير إحصائية اختبار (White) إلى قبول فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء نظراً لأن احتمال إحصائية 0.8503) لكبر من مستوى المعنوبة 5%.
- تشير إحصائية اختبار (Ramsey Reset) إلى صحة النموذج المقدر نظراً لأن الاحتمال المقابل لإحصائيته (0.2932) أكبر من مستوى المعنوية 5%.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: باتباع طريقة (Pesaran) فان الخطوة التالية بعد تقدير صيغة النموذج يتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج خلال فترة الدراسة، ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة (CUSUMSQ)، هذان الاختباران يسمحان باكتشاف عدم الثبات الهيكلي لمعادلات الانحدار عبر الزمن، عكس اختبار "Chow" الذي يتطلب مسبقا معرفة تاريخ التغير الهيكلي.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) وCUSUMS) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند المستوي.



يتضح من الشكل رقم (4) أن كل المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوبة 5%.

4.3 تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية

Tanley والمحمود من الناحية الإحصائية: إن قيمة معامل التحديد المصحح 2 تساوي [0.5071] والمحتمال المقابل لإحصائية "فيشر" يساوي الصفر وعليه فإن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن القول بأن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة حوالي (50.71%) أما إذا اختبرنا كل معلمة على حدا، فنلاحظ أن جلّ الاحتمالات المقابلة لإحصائية "ستودنت" أقل من حد المعنوية 1% ماعدا معلمة (TC_{t-1}) فهي معنوية عند 5%، وهذا ما يدل على الدلالة الإحصائية القوبة لجنّ المعاملات. ومنه نقول بأن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

- 2.4.3 تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية: إنّ النتائج في محصلتها العامة متماشية مع المنطق الاقتصادي، وأهم النتائج الاقتصادية التي تمكنا من الوصول إليها تتمثل فيما يلي:
- وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل البطالة على معدل نمو الأجر الإسمى الفردي (TWN_t) في الفترة -1) وجود أثر سالب ومعنوي المعدل البطالة الجزئية لمعدل نمو الأجر الإسمى الفردي بالنسبة لمعدل البطالة في المدى القصير حوالي 0.457-. ويعني هذا أن الزيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سوف تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الأجر الإسمى الفردي بـ 0.457%، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN_t) في المدى الطويل، فقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية لمعدل نمو الأجر الإسمي الفردي بالنسبة للتضخم في الفترة t حوالي 0.596 ويعني هذا أن الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار الاستهلاك بنسبة t سوف تؤدي إلى زيادة معدل نمو الأجر الإسمي الفردي بـ 0.596 %، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر سالب ومعنوي للتضخم على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN_t) في المدى القصير، فقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية لمعدل نمو الأجر الإسمي الفردي بالنسبة للتضخم في الفترة ((t-3)) حوالي (t-3)0.318 ويعني هذا أن الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار الاستهلاك بنسبة الشروف تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الأجر الإسمي الفردي بـ (t-3)0.318 %، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- كما يترتب على حالة اقتصاد البلد، انتقال معادلة الانحدار المقدرة المتعلقة بهذا الأثر، ويؤكد هذا الأمر وجود فارق جوهري في معادلة الانحدار المقدرة في حالة الركود والإنعاش الاقتصادي. ويمكن التمييز بين معادلة الانحدار المقدرة لمعدل نمو الأجر الإسمي الفردي في حالة الركود والإنعاش الاقتصادي كما يلي:
 - في حالة الركود الاقتصادي (M=0): تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية: M=0 في حالة الركود الاقتصادي (M=0): M=0: - ❖ في حالة الإنعاش الاقتصادي (M=1): تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية:

 $TWN_t = 21.51 - 0.457TC_{t-1} + 0.596INF_t - 0.318INF_{t-3}$ هناك اختلاف جوهري في المعلمة التقاطعية لمعادلة الانحدار المقدر، مما يدل على أن حالة الإنعاش الاقتصادي قد ترتب عنها ارتفاع معدل نمو الأجر الإسمي الفردي حوالي 0.14، وهذا الأمر يتفق مع الفرض المبدئي للدراسة.

5.3 التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير: يمكن تفسير هذه النتائج حسب النظرية الاقتصادية كما يلى:

- إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة في الفترة (t-1) ومعدل نمو الأجر الاسمي في الفترة (t) يتم تفسيرها من خلال النموذج المقدر على أساس أن الأجور الإسمية لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار أي نسبة الزيادة في الأجور الإسمية أقل من نسبة الزيادة في الأسعار مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية والتي ينتج عنها الزيادة في الطلب على العمالة ومن ثم التوظيف ويؤدي ذلك إلى تقلص البطالة (انخفاض معدل البطالة).
- إن العلاقة الطردية بين معدل التضخم في الفترة الزمنية (t) ومعدل نمو الأجر الاسمي الفردي في الفترة الزمنية (t) المتمثلة بمعامل 0.596، مما يدل على أن ارتفاع الأسعار يؤثر في زيادة الأجور، ولكن القدرة الشرائية تفقد تقريبا 0.4% من قيمتها من زيادة الأجور بـ 1% رغم مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور بعد تدهور القدرة الشرائية لها. ومن جهة أخرى يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية على أنه عندما ترتفع الأسعار سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المؤسسات والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج حيث أن زيادة هذا الأخير يلزم أصحاب الأعمال ربما بتوسيع المنشآت الذي يتطلب عمالة ومن ثم التوظيف، وللحصول على العمالة اللازمة لا بد من رفع الأجور لجذب المزيد من العمال.
- أما العلاقة العكسيّة بين معدل التضخم في الفترة (t-1) ومعدل نمو الأجر الإسمي في الفترة (t)، تفسر على أنه مع الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار الاستهلاك خلال هذه السنوات الثلاث وفي نفس الوقت جمود النسبي للأجور بسبب تعرض العمال للوهم النقدي بمعنى أنهم لا يأخذون في الحسبان الزيادة في الأسعار والذي يدل على أن توقعاتهم تكون خاطئة (غير رشيدة) اتجاه تطور الأسعار حسب نظرية فريدمان أو ضعف قوة تفاوض النقابة حسب نظرية تفاوض الأجور مما يعني تزامن ارتفاع اسعار المنتوجات مع جمود الأجر الإسمي للعمال، من جهة أخرى فإن المؤسسات تستغل هذه الفرصة بزيادة مستوى الإنتاج بسبب زيادة الأسعار لزيادة أرباحها.

أما الأثر الطويل الأجل (الميل الحدي لمعدل نمو الأجر الإسمي الفردي طويل الأجل) ويسمى بالتراكم الاقتصادي ويتمثل في مجموع المعلمات للمتغيرات المفسرة لمعدل التضخم للنموذج الديناميكي المتحصل عليه سابقا:

 $TWN_t = C(1)TC_{t-1} + C(2)INF_t + C(3)INF_{t-3} + C(4)M_t + C(5)$

 $TWN_{t} = -0.457 \, TC_{t-1} + 0.596 \, INF_{t} - 0.318 \, INF_{t-3} + 0.14 \, M_{t} + 21.37$

حيث:

C(2) + C(3) = 0.596 - 0.318 = 0.278 یسمی بالتراکم الاقتصادی

(t) تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لمعدل التضخم في الفترة C(2)

(t-3) تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لمعدل التضخم في الفترة (t-3) : تمثل معلمة المتغيرة المفسرة C(3)

بما أن جمع هاتين المعلمتين أعطت لنا عدد موجب أي C(2) + C(3) = 0.278 فنقول على هذا النموذج أنه مقبول اقتصاديًا.

4. المقايسة بين الأجور والأسعار: نقصد بالمقايسة ربط القيم الإسمية بالتضخم، وستستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيم الإسمية إلى قيم حقيقية، فكل المتغيرات الاقتصادية التي تقاس بالوحدات النقدية لها قيمة إسمية وقيمة حقيقية، كالناتج الإسمي والناتج الحقيقي، الأجر الإسمي والحقيقي وسعر الفائدة الإسمي والحقيقي وما شابه ذلك. وهناك نوعان من المقايسة (تامّة وجزئية):

1.4 المقايسة التامّة: لإجراء هذه المقايسة سنقوم باختبار الفرضية التالية عند مستوى المعنوبة 1%:

$$H_0$$
: $\mathrm{C}(2)+\mathrm{C}(3)=1$ وجود مقایسة تامة

عند تطبيق هذه الفرضية اعتمدنا على اختبار وولد (Wald Test) فكانت النتائج كالتالى:

c(2) + c(3) = 1 جدول 2: نتائج اختبار فرضية المقايسة التامة 1

		<u>ئ</u> ، ر		
Wald Test: Equation: EQ01				
Test Statistic	Value	df	Probability	
t-statistic F-statistic Chi-square	-3.968647 15.75016 15.75016	32 (1, 32) 1	0.0004 0.0004 0.0001	
Null Hypothesis: C(2)+C(3)=1 Null Hypothesis Summary:				
Normalized Restriction (= 0) Value Std. E			Std. Err.	
-1 + C(2) + C(3)		-0.722208	0.181978	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

شارفي عمر، بن دريس عدة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للإحصائيات الثلاث أقل من حدّ المعنوية H_1 فمن هنا نقوم برفض فرضية العدم H_2 وقبول الفرضية البديلة H_1 فالقرار المتخذ في هذه الحالة هو عدم وجود مقايسة تامة، ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة الزيادة في الأجور أقل من نسبة الزيادة في الأسعار، بمعنى أن: C(2) + C(3) < 1 وللتأكد من ذلك نلحاً إلى احتبار فرضية أخرى، ولتكن المقايسة الجزئية.

2-6- المقايسة الجزئية: لإجراء هذه المقايسة سنقوم باختبار الفرضية التالية عند مستوى المعنوية 1%:

 H_0 : C(2)+C(3)=0.278 وجود مقايسة جزئية H_1 : $C(2)+C(3)\neq 0.278$ عدم وجود مقايسة جزئية جزئية وجود مقايسة اعتمدنا على اختبار وولد (Wald Test) فكانت النتائج كالتالي: c(2)+c(3)=0.278

Wald Test: Equation: EQ01					
Test Statistic	Value	df	Probability		
t-statistic F-statistic Chi-square	-0.001144 1.31E-06 1.31E-06	32 (1, 32) 1	0.9991 0.9991 0.9991		
Null Hypothesis: C(2)+C(3)=0.278 Null Hypothesis Summary:					
Normalized Restr	riction (= 0)	Value	Std. Err.		
-0.278000000000	000004 + C(2	-0.000208	0.181978		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للإحصائيات الثلاث أكبر من حد المعنوية H_0 فمن هنا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 والقرار المتخذ في هذه الحالة هو وجود مقايسة جزئية بين الأجور والأسعار، وهذا ما يثبت حقاً بأن نسبة الزيادة في الأجور أقل من نسبة الزيادة في الأسعار أي إذا زادت الأسعار بنسبة 1% تزداد الأجور بنسبة 20.27% وهي نسبة قليلة جداً، لذا يمكن القول أن القدرة الشرائية فقدت 72.2% من قيمتها.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تقييم القدرة الشرائية للأجر في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين معدل نمو الأجر الاسمي الفردي بالعوامل المؤثرة فيه اعتمادًا على علاقة فيليبس المطورة، وقد خلصت الدراسة إلى أن القدرة الشرائية غير مستقرة وتتدهور عبر الزمن، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- غالبية الأجراء الجزائريين يتقاضون أجورًا تقترب من الحد الأدنى، بحكم انتمائهم للعمالة غير الماهرة، إلا أنّ الأجر الوطني الأدنى المضمون لم يتم رفعه بالقدر الكافي لتغطية السلع الضرورية، نظرًا لارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى قيام الدولة برفع الدعم عن بعض السلع واسعة الاستهلاك بغية تخفيف العبء على ميزانيتها، وهذا ما انعكس على تدني القدرة الشرائية للأفراد والمستوى المعيشي لهم؛
- وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل البطالة على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN_t) في الفترة -t) وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل البطالة على معدل بنفس السرعة مع الأسعار أي نسبة الزيادة في الأجور الإسمية أقل من نسبة الزيادة في الأسعار مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية والتي ينتج عنها الزيادة في الطلب على العمالة ومن ثم التوظيف ويؤدي ذلك إلى تقلص البطالة (انخفاض معدل البطالة)؛
- -وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN_t) في المدى الطويل، مما يدل على أن ارتفاع الأسعار يؤثر في زيادة الأجور، ولكن القدرة الشرائية تفقد تقريبا 0.4% من قيمتها من زيادة الأجور بـ 1%؛
- وجود أثر سالب ومعنوي للتضخم على معدل نمو الأجر الإسمي الفردي (TWN_t) في المدى القصير، فارتفاع التضخم سيخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد، كما سينتج عنه تدهور في القدرة الشرائية للمواطنين مما قد يجبرهم على تخفيض استهلاكهم؛
- كما خلصت النتائج أيضا إلى عدم وجود مقايسة تامة بين الأجور والأسعار، إنما أكدّت على وجود مقايسة جزئية حيث وجدنا بأنه إذا زاد المستوى العام للأسعار بـ 1% في المدى الطويل فالأجور تزداد بـ 400.0% فقط، فهنا نقول بأن القدرة الشرائية للأجور في الجزائر تفقد 72.2% من قيمتها 100) (72.2 = 27.8. وهذا ما يدل على أنها غير مستقرة وبالتالى فهى تتدهور مع الزمن.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج التي تمّ التوصل إليها، فان أهمّ الاقتراحات التي تُسهم في رفع القدرة الشرائية للأجور في الجزائر تتمثل فيما يلي:

شارفي عمر، بن دريس عدة

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم سلطة النقابات العمالية، ورفع قوّتها التفاوضية مع الإطارات الحكومية للمطالبة برفع الأجور بمعدل أعلى من معدل نمو المستوى العام الأسعار؛
- تتبع سياسة تطور الأجور والأسعار بصفة دورية، لضمان استقرار القدرة الشرائية لفئة
 الأحراء؛
- تسطير برامج اقتصادية، قائمة على فكرة خلق القيمة المضافة، تجنبًا لتداعيات توليفة البطالة-تضخم؛
 - ضرورة تحيّين شبكة الأجور، تبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

قائمة المراجع:

- 1. Bureau international du travail . (1953). la nomalisation international du travail (série 53). Genève.
- 2. Anup, s. (2017). Relationship between Inflation and Unemployment in India :Vector Error Correction Model Approach. International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in Education, 03(06), 1608-1613.
- 3. Eleanor, D. (2005). The Economic System.
- 4. Robert F Meigs ، Walter B Meigs .(1989) . Financial accounting الإصدار) sixth edition .(U.S.A :Mc Grraw Hill.
- جمعة فرحات السعيد. (2000). الأداء المالي للمنظمات الأعمال التحديات الراهنة . الرباض: دار المربخ للنشر.
 - 6. خلف حسن فليح. (2009). اقتصاديات الأعمال (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: عالم الكتب الحديثة.
- 7. زي رمزي. (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل الأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة. 361. الكويت،:
 سلسة عالم المعرفة.
 - 8. سفيان هواري، و فاطمة نقال. (2021). أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (
 902-1990) دراسة قياسية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 50(10)، 73-92.
 - المعير حسون. (2004). الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
 - 10. سورة الأعراف. (بلا تاريخ). 170. 172.
 - 11. طلال زغبة، عبد المطلب بيصار، و محاد عربوة. (2020). العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر: تحليل منحنى فيليبس. مجلة آفاق علمية، 12(05)، 698-698.
- 12. عبد الكريم البشير . (2003). محددات البطالة في الجزائر (أطروحة دكتوراه) . 64-65. الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء.
 - 13. عبد الكريم البشير. (2007-2008). الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات. 31. الشلف.

تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1980 – 2019)

- 14. عبد الكريم البشير. (2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 50(60)، 715-196.
- .15 قصاب سعدية. (2005-2006). اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)
 (أطروحة دكتوراه). 107. (جامعة الجزائر، المحرر) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
- 16. محمد طاقة، و حسن عجلان حسين . (2008). اقتصاديات العمل،، الطبعة الأولى . عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- 17. محمد العيد ختيم، و حسين محمودي. (2021). مساهمة أجر العامل في تحسين انتاجيته دراسة حالة شركة اورفي. مجلة العلوم الاقتصادية، 16(1)، 1-19.
- 18. محمد الوادي، و آخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد (الإصدار الطبعة العربية). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 19. محمد علي دحمان، نسرين بن ديمة، و جمال زدون. (2019). دراسة تحليلية وقياسية للأجور والبطالة في الجزائر للفترة (1980-2016. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (2)، 205-226.
 - 20. مدحت القريشي. (2007). اقتصاديات العمل (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر.
- 21. مكتب العمل الدولي. (مارس 2011). اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة الدورة 310. جنيف.
 - 22. نعمة الله نجيب ابراهيم، و حسين اسماعيل. (2006). أسس الاقتصاد الكلي. الاسكندرية، كلية التجارة.
- 23. وليد فرجاني، و علي مكيد. (2021). تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(04)، 365 382.
- 24. وهيبة سراج. (2007-2008). دراسة اقتصادية قياسية على مدى عدالة الأجور في الجزائر (رسالة ماجستير)
 ، السنة الجامعية. 62. (حسيبة بن بوعلى، المحرر) الشلف، كلية العلوم الاقتصادية.

الملاحق 1- نتائج تقدير النموذج الديناميكي

Dependent Variable: TWN Method: Least Squares Date: 04/27/20 Time: 14:52 Sample (adjusted): 1983 2019

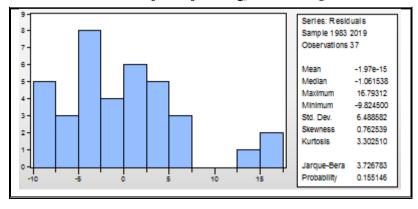
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.457525	0.204501	-2.237270	0.0324
INF	0.596547	0.157570	3.785904	0.0006
INF(-3)	-0.318755	0.174041	-1.831489	0.0007
M	0.140230	0.112875	1.242351	0.0003
С	21.37065	4.564661	4.681762	0.0000
R-squared	0.561934	Mean dependent var		9.842580
Adjusted R-squared	0.507176			9.803476
S.E. of regression	6.882181	Akaike info cri	iterion	6.820837
Sum squared resid	1515.661	Schwarz crite	rion	7.038528
Log likelihood	-121.1855	Hannan-Quin	n criter.	6.897583
F-statistic	10.26209	Durbin-Watso	n stat	2.000477
Prob(F-statistic)	0.000018			

2- نتائج اختبار مضاعف لاغرونج (LM) [Breush-Godfrey]

Breusch-Godfrey Serial C	Correlation LN	l Test:	
F-statistic		Prob. F(2,30)	0.5220
Obs*R-squared		Prob. Chi-Square(2)	0.4563

3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي [Jarque-Bera]



4- نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء (White)

Heteroskedasticity Test:	White		
F-statistic	9.056503	Prob. F(13,23)	0.8503
Obs*R-squared		Prob. Chi-Square(13)	0.7687
Scaled explained SS		Prob. Chi-Square(13)	0.8565

(Ramsey Reset) اختبار

Ramsey RESET Test Equation: EQ01 Specification: TWN TC(-1) INF INF(-3) M C Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	1.070475 29 0.2932		0.2932	
F-statistic	1.145917 (1, 29)		0.2932	
Likelihood ratio	1.356378	1	0.2442	

دور الذكاء التسويقي في تحسين الاداء التسويقي بمنظمات الأعمال-دراسة حالة كوندور-

The rôle of Marketing Intelligence in improving marketing performance in business organisations-Condor Fondation case study-

د .مجدوب عبدالحميد 1*، د. وكال نور الدين ²

medjdoubhamid14@gmail.com (الجزائر) بامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر) OUAKKAL-N@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/15

تاريخ الاستلام: 19/ 10/ 2022

ملخص: هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي، فاستخدام المعلومات التسويقية يعمل على زيادة فاعلية العديد من الأهداف التسويقية المختلفة، ولتحديد فعالية القرارات المتعلقة بالمنافسين والمنتجات واتجاهات المستهلكين وتحسين الأداء التسويقي يتم الاستعانة بالذكاء التسويقي الذي يعتبر من بين أهم وسائل الإدارة المعاصرة المفتوحة ، والذي من خلاله تستطيع المؤسسة أن تبدع، وتنتج وتسوق، فهي تحتاج إلى معلومات أكيدة وكاملة، ومن بين أهم النتائج المتوصل إلها وجود علاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي تترجمها نشاطات مختلفة، فهناك عدة عوامل تنظيمية متشابكة ومتشعبة تؤثر في الذكاء التسويقي و تجعل منه إما عاملا محققا للأداء التسويقي الأحسن أو معرقلا و مضعفا له.

الكلمات مفتاحية: الذكاء التسويقي، الأداء التسويقي ، الفعالية، الكفاءة، المعلومات التسويقية.

Abstract: This study aimed to identify the relationship between Marketing Intelligence and Marketing Performance, the use of marketing information increases a lot of different marketing goals. To determine the effectiveness of the decisions related to competitors, products, consumers 'attitudes, and marketing performance improvement, it is aided by marketing intelligence which is considered one of the most important means of contemporary open management, and through which the enterprise be able to create, produce and market, so that it needs certain and complete information. Amongst the most important reached results is the existence of a relationship, between marketing intelligence and marketing performance, that various activities translate it, so there are several interlocking and complex organizational factors that affect marketing intelligence and make it either a realizing factor of better marketing performance or an obstruction and a weaker one.

Keywords: Marketing Intelligence, Marketing Performance, Effectiveness, Efficacy, Marketing Information.

^{*} المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لم يعد اليوم الاهتمام بالأصول غير الملموسة مجرد أفكار عامة بل أصبح أحد المكونات الأساسية لتحديد قيمة المؤسسة في السوق خاصة المؤسسات التي تغتمد على رأس المال الفكري في المنافسة كما، أن تسارع المتغيرات البيئية المتوقعة وغير المتوقعة أدت إلى ازدياد الطلب على المعلومات، فدورة حياة المنتجات بدأت تتقلص، والتقنيات الحديثة تتطور بسرعة أكبر فأكبر، والمنافسة تزداد حدة في إطار سوق عالمية، وتوفر إدارة المعلومات التسويقية للمؤسسات العديد من الفرص المتميزة لإدراك الوضع التسويقي المعقد للمؤسسة في السوق.

ففي ظل هذه التطورات الحديثة يعتبر الذكاء التسويقي كشكل من أشكال الحس التسويقي الجيد فحتى تستطيع مؤسسة الأعمال أن تبدع، وتنتج وتسوق، فهي تحتاج إلى معلومات أكيدة، كاملة وقابلة للاستغلال. فتحليل وتنظيم المعلومة أصبح أكثر أهمية فمعرفة الأسواق ومعرفة تقسيماتها ومعرفة المنافسة ومعرفة اتجاهات المستهلكين والتكنولوجيات والإبداعات كل مسبق تعد روافد للذكاء التسويقي، وعلى هذا الأساس تم طرح الإشكالية التالية: كيف يعزز الذكاء التسويقي في تحسين فاعلية الأداء التسويقي؟

ولمعالجة الإشكالية السابقة تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

هل هناك علاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي؟

ما مدى مساهمة الذكاء التسويقي في تعزيز الأداء التسويقي؟

1.1 فرضيات الدراسة

من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم اعتماد الفرضية التالية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عناصر الذكاء التسويقي والأداء التسويقي.

2.1 أهداف البحث

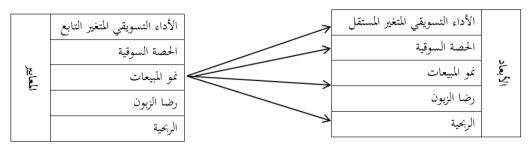
في ضوء ما تقدم فقد تحددت أهداف الدراسة فيما يلي:

-التأصيل النظري لكل من الذكاء التسويقي والأداء التسويقي من حيث المفاهيم والأبعاد والمعايير.

-تشخيص واقع الذكاء التسويقي في مؤسسة كوندور.

- تحليل العلاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي.

نموذج الدراسة



3.1 تحديد مجتمع وإطار الدراسة

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل الها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

4.1 خطة أخذ العينة

يعد أسلوب سحب العينة ومدى تمثيلها من أهم ركائز الاستطلاع الجيد والممثل. فمدى تمثيل العينة يعتمد على طريقة سحها. فالعينة الممثلة يجب أن يراعى فها طبيعة مجتمع الدراسة المبحوث، مثل: المستوى الدراسي، أو الخبرة الميدانية.

إن مدى مصداقية النتائج وتمثيلها للمجتمع يعتمد بشكل أساسي على وجود عينة عشوائية ممثلة، هذا يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع المبحوث له نفس فرصة الدخول في العينة دون استثناء وهذا يعني أيضاً أن كل فئات المجتمع يجب أن تكون ممثلة في العينة بنفس نسبة تمثيلها في المجتمع كاملاً (بهامش خطأ لا يتجاوز 5% على أكثر حد).

5.1 حجم العينة: باعتبار طبيعة المعطيات الكيفية في هذه الدراسة و التي تأخذ قيم ثنائية وليكن \hat{P} هو احتمال الظاهرة المدروسة في المجتمع و \hat{P} هو تقدير هذه القيمة مأخوذا من العينة ذات الحجم \hat{P}

$$p-Z_{\alpha}\sqrt{rac{p(1-p)}{n}}\leq P\leq p+Z_{\alpha}\sqrt{rac{p(1-p)}{n}}$$
يكون: $d=\pm Z_{\alpha}\sqrt{rac{p(1-p)}{n}}$

وبما أن آخر دراسة متعلقة بالتوظيف في المؤسسة كانت نسبة التوظيف في مؤسسة كوندور هي 8% وعليه ستكون نسبة التوظيف تقدر بـ P=0.08 و الذي يقابل بدوره أكبر قيمة للتباين :

$$VAR(\hat{P}) = \frac{p(1-p)}{n}$$

و(d)الفرق عن نسبة المجتمع و الذي افترضناه d=0.05 حيث تكتب العلاقة من الشكل:

$$d = \pm Z_{1-\alpha/2} \sqrt{\frac{P(1-P)/n}{n}}$$

و منه یکون:

$$n=rac{Z_{1-rac{n}{2}}^{2}(p(1-p))}{d^{2}}$$
 إذن باعتماد درجة ثقة 95٪ و $n=rac{Z_{1-rac{n}{2}}^{2}=1.96}{(0.05)^{2}}pprox 0.0072$

يكون: إذن الحد الأدنى لحجم العينة المدروسة هو 113 فرد

6.1 الاستمارة:

لقد تم اعتماد الاستمارة بناءا على أهداف الدراسة وقد اشتملت على جزئين، وقد تضمنت الاستمارة على أسئلة مغلقة تهدف إلى التصنيف وأخرى مفتوحة، كما كانت جل الأسئلة مختصرة قدر الإمكان مع استخدام لغة سهلة وبسيطة لضمان تعاون المبحوث وتجنب أي تحيز في الإجابة جراء عدم الفهم أو الغموض أما عملية البحث فقد تمت بالاستعانة بمصلحة الجودة على مستوى مؤسسة كوندور لتجنب الأخطاء المترتبة على الباحثين أثناء عملية البحث، أما عن متضمنات المحاور فقد كانت على النحو التالى:

الجزء الأول: ويتعلق بالبيانات الشخصية للفرد، والذي يشمل جميع الأفراد، وكانت الأسئلة حول الجنس، والسن، والمستوى الدراسي، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: يتضمن عناصر الذكاء التسويقي والأداء التسويقي.

7.1 العمل الميداني و جمع البيانات: تعتبر مرحلة تنفيذ العمل الميداني المرحلة الأهم من بين مراحل الدراسة، على اعتبار أن دقة وصحة جمع البيانات تتوقف عليها، وقد تم توزيع 150 استمارة على مستوى مؤسسة كوندور وذلك حسب عدد العمال في كل قسم، تم استرجاع منها 130 من مجموع الاستمارات وبعد عملية الفرز والتقييم تم إلغاء 20 أخرى لعدم صلاحيتها، ثم ترميز البيانات وتحليلها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS v23.0

2. ماهية الذكاء التسويقي

يأتي هذا المحور ليسلط الضوء على الذكاء التسويقي من حيث التأصيل والمفاهيم والنشأة والتطور، فضلا عن التركيز على أهمية نظام الذكاء التسويقي في المؤسسة، والمجالات التي يمكننا استخدام الذكاء التسويقي بها.

1.2 مفهوم الذكاء التسويقي: تعتبر البداية الأولى لأول نظام للذكاء التسويقي تم تصميمه واعتماد تطبيقاته من قبل الدكتور روبرت وليامز 1961 في مؤسسة – إدوارد دالتن- ويعد هذا النظام الوسيلة الأساس التي تمكن الإدارة التسويقية من الاتصال الدائم والمنتظم بالأحداث الجارية في ظروف السوق وظروف البيئة (Yves, 2005, p. 89).

مجدوب عبد الحميد، وكال نور الدين

وهناك من يعرفه على أنه: "نظام لمراقبة وتحسس لمحيط المؤسسة (زبائن، موردين، منافسين، شركات، الهيئات العامة، هيئات الجودة...) بهدف اكتشاف التهديدات والفرص التي تواجهها المؤسسة، وهي ترتكز على محورين الأول ويضم البحث والتجميع المنتظم والمستمر والجاد للمعلومات المختلفة (علمية، تقنية، اجتماعية، قانونية، تجارية...إلخ) المتاحة من مصادر مختلفة تم فرزها وتحليلها وتوزيعها وأخيرا استغلالها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية وتقوية المركز التنافسي للمؤسسة، أما المحور الثاني فهو يهتم بحماية وأمن المعلومات والمعارف المحصل عليها، وكذلك إضفاء المصداقية على المعلومات المجمعة.

ويعرف الذكاء التسويقي ايضا بأنه مجموعة منسقة ونظامية من الإجراءات المتكاملة والمصممة في كل أرجاء المؤسسة التي تهدف إلى توليد وتقويم وتوزيع المعلومات التسويقية (العجارسة، 2008، صفحة 76).

كما يعرف على أنه نظام الذكاء التسويقي هو كل المعلومات المفيدة والتي يمكن استعمالها من قبل إدارة التسويق لتعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة (البعايد، عمان الأردن، صفحة 162).

- نظام الذكاء التسويقي هو مدى واسع من الأنشطة التي يمكن أن تستخدم في جمع المعلومات عن المنافسين (البعايد، عمان الأردن، صفحة 164).

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن الذكاء التسويقي هو مجموعة من الأفراد والإجراءات والمعدات التي تستخدم بأساليب قانونية وأخلاقية، تسمح بالتدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالأحداث أو التغيرات التي قد تجري في البيئة التسويقية من أجل اتخاذ القرارات التسويقية الملائمة لمواجهة تلك الأحداث والتغيرات دعما للأهداف العامة للمؤسسة (وآخرون ع.، 2009، صفحة 59). يتضح من التعاريف التي مر ذكرها بأن نظام الذكاء التسويقي يمتاز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- يستلزم تشغيل الذكاء التسويقي مجموعة من المتطلبات والموارد.
- يتطلب هذا النظام التفاعل المستمر مع البيئة التسويقية والمراقبة المتواصلة للأحداث من أجل رصد واستلام أي إشارات حول التغيرات المحتملة.
 - يمكن لنظام الذكاء التسويقي أن يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات.
- يعد النظام من أنظمة المعلومات الاستراتيجية في المؤسسة لأنه يزود الإدارة بالمعلومات الاستخبارية الحيوبة.

2.2 أهمية نظام الذكاء التسويقي في المؤسسة

لقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجراها الباحث (Francir Joseph Agniter) أن مدير التسويق يلجأ إلى: 45% للبحث عن أخبار الاسواق المحتملة، 11% لمفاوضات البيع، 09% لأخبار المستهلكين، 35% أخبار المنافسين والجوانب الأخرى، كما توصل هذا الباحث إلى أن مدير التسويق يلجأ في تحديد مصادر البيانات للحصول على المعلومات الضرورية إلى المرؤوسين بنسبة 25% والمستهلكين بنسبة 25% و61% للصحف والمجلات والباقي من الوسائل الأخرى (العجارسة، 2008، صفحة 25).

كما يمكن أن نؤشر عن أهمية نظام الذكاء التسويقي في المؤسسة من خلال النقاط التالية: (وآخرون ع.، 2009، صفحة 63)

- يمثل نظام الذكاء التسويقي الحجر الأساس في نظام الإندار المبكر أو بناء رادار تنظيمي يقوم باستلام الإشارات التحذيرية لإيصالها لمتخذى القرار.
- كون نظام الذكاء التسويقي يمثل نظاما وقائيا يساعد في تقديم المعرفة والإدراك الأفضل لمستخدميه حول ما يحيط بهم من تغيرات بيئية مختلفة.
 - يشكل جسرا بين كميات كبيرة جدا من المعلومات واستراتيجيات الأعمال.
 - التعرف عن قرب وبدقة على المتغيرات البيئية المختلفة وما قد يحدث فها من تغير وتطور.

وخلاصة القول يمكن أن نقول بأن نظام الذكاء التسويقي يؤدي دورا استراتيجيا كبيرا في المؤسسة وذلك من خلال مساهمته في تبني المؤسسة لمفهوم الإدارة البيئية، كونه يعطي المؤسسة القدرة على الناثير على الزبون والمنافس، وهذا يعني أنها تحول المؤسسة من مراقب للأحداث البيئية إلى مشارك فيها، وفيما يلى الجدول الذي يوضح المجالات الأساسية للذكاء التسويقي.

جدول 1: المجالات الأساسية للذكاء التسويقي

نوع المؤسسة	الترتيب	مجال الذكاء التسويقي
تجار الجملة والتجزئة والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات	01	التسعير
تجار الجملة والتجزئة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات	02	خطط التوسع
النقل.		
دور النشر وكالات الإعلان والبنوك وشركات التأمين	03	خطط المنافسة
كل أنواع المؤسسات	04	استراتيجية الترويج
شركات التعدين والبترول	05	بيانات التكلفة
تجار الجملة والتجزئة ووكالات الإعلان ودور النشر	06	إحصائيات المبيعات
المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية	07	بحوث التنمية
المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية والسلع الصناعية	08	نمط وشكل المنتج

مجدوب عبد الحميد، وكال نور الدين

المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية والسلع الصناعية	09	العمليات الإنتاجية
المؤسسات المنتجة للسلع الصناعية	10	إيرادات الاختراع

المصدر: عبد السلام أبو قحف، أساسيات التسويق، ج1، مكتبة الاستماع، مصر، 1996، ص 161.

من خلال الجدول يتبين لنا أهمية الذكاء التسويقي حسب نوع المؤسسات، فقد نجد أن المؤسسات الصناعية تهتم أكثر بالمعلومات حول التكاليف ومشاريع البحث والتنمية، بينما تهتم المؤسسات التجارية بالمعلومات حول السعر والتوزيع، وتهتم وكالات الإعلان بالمعلومات حول الترويج.

2. 3 أنواع الذكاء التسويقي

يمكن تقسيم الذكاء التسويقي وفقا لأكثر من معيار فإذا اتخذنا درجة المركزية كمعيار نجد: الذكاء التسويقي المركزي والذكاء التسويقي غير المركزي، وإذا أخذنا درجة الرسمية التجارية كمعيار وجدنا الذكاء التسويقي الرسمي والذكاء التسويقي غير الرسمي، وسنحاول أن نتعرض لهم بشيء من التفصيل فيما يلى: (وآخرون ط.، 1997، صفحة 248)

أ- الذكاء التسويقي المركزي: وتعني وجود وحدة مركزية هي التي تتولى أنشطة الذكاء التسويقي، ومن أهم مميزات هذا النظام حدوث ازدواج في المهام والوظائف المتعلقة بتلك الأنشطة داخل المؤسسة لكن في المقابل تعجز تلك الوحدة في أغلب الأحيان عن ملاحظة التطورات اليومية التي تحدث في أسواق المؤسسة، وهو ما يشكل قصورا في تيار المعلومات المتدفق لمتخذ القرار التسويقي.

ب- الذكاء التسويقي اللامركزي: وتعنى أن أنشطة الذكاء التسويقية تتم ممارستها من خلال عدد من الوحدات المنتشرة داخل المؤسسة وذلك بتقسيم الذكاء التسويقي إلى جهات معينة، ومن أهم خصائص هذا النظام رفع كفاءة مسؤولي الذكاء نتيجة لزبادة درجة التخصص.

ج- الذكاء التسويقي الرسمي: ونعني بها وجود نظام رسمي داخل المؤسسة يضم عدد من القواعد والإجراءات المحددة والمكتوبة والسياسات الموضوعة، وهيكل تنظيمي محدد داخل الخريطة التنظيمية للمؤسسة وحدة المخابرات التسويقية والتي عادة ما تكون تابعة لإدارة التسويق، وتقوم هذه الوحدة بالتجميع الرسمي للبيانات وتحليلها مستخدمة في ذلك الموارد المتاحة لديها من أجهزة وبرامج وأفراد.

د- الذكاء التسويقي غير الرسمي: وتعني عدم وجدود إجراءات مكتوبة لممارسة أنشطة الذكاء التسويقي، بل يتم ممارسة تلك الأنشطة من خلال وسائل الاتصال المختلفة ومتابعة ما يتم نشره خارج المؤسسة من معلومات وأخبار تمس النشاط التسويقي لمؤسستنا، وهناك العديد من العيوب، لهذا النظام مثل تأخر وصول المعلومات المطلوبة لعدم وجود قنوات واضحة، تمر منها وكذا تشويه المعلومة نتيجة مرورها من شخص لآخر بصورة غير رسمية مما يؤدي لانحراف المعلومة الأصلية عن تلك التي وصلت لمتخذ القرار.

2.4 مكونات الذكاء التسويقي:

الذكاء التسويقي يرتكز أساسا على سبل توصيل المعلومة، التي تشكل قواعد للمعرفة التي تمكن للمؤسسة من متابعة سيرورة التغيير، وإيجاد الحلول لمواجهة التحديات، التي أدت إلى توسيع استخدامات وتطبيقات الذكاء التسويقي في كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

على العموم يمكنا أن نقول أن نظام الذكاء التسويقي يتكون من أربعة أنظمة فرعية تتكامل فيما بينها لتوفير المعلومات المهمة وتقديمها إلى الإدارة التسويقية لاستخدامها وهاته الأنظمة الفرعية هي (سامية، 2017، صفحة 08):

- ذكاء الزبون، ذكاء السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس.

2. 5 ذكاء الزبون:

ان من العجب أن يشكو العديد من رؤساء الشركات التنفيذيين من أن تسويقهم غير فعال، إنهم يرون أن مؤسساتهم تصرف الكثير على التسويق ولكنها تتميز بالقليل من النجاعة ،حيث أن أحد أسباب ذلك هو أنهم ينفقون الكثير على نفس النمط القديم للتسويق الذي تعودوه في الماضي والذي يعتمد على مساواة التسويق بالبيع، إن التفكير التسويقي القديم لحسن الحظ بدأ الآن في إفساح المجال لطرق جديدة من التفكير حيث أن شركات التسويق الذكية أصبحت تطور معرفة الزبون وقهم اقتصاديات الزبون

يعتبر الزبون نقطة الانطلاق في النشاط التسويقي المعاصر، ففي المؤسسات الحديثة يكون الشعار – اعرف زبونك- أهم مصادر العوائد التي تتحصل عليها المؤسسة، إذ أن الزبون يمثل مركز اللعبة وجوهر العمل التسويقي، لذا أصبح التفوق في قواعد اللعبة الجديدة يعتمد في التنافس بين المؤسسات على أساس من يستطيع أن يفي بهذه الحاجات والرغبات بشكل أفضل.

ويرى مجموعة من الباحثين في ضوء خبرة المؤسسات فإن العلاقات طيلة الأمد مع الزبون أصبحت تقوم على الحقائق الآتية: (وآخرون ع.، 2009)

أ- أن عملية البيع للزبون الجديد تكلف (6) مرات أكثر من عملية البيع للزبون المعتاد.

ب- أن الزبون غير الراضي عن منتجات المؤسسة سيبلغ نمطيا (8-10) من الأفراد الآخرين عن تجربته. ج- أن المؤسسة يمكن أن تزيد من أرباحها بنسبة (85 %) من خلال زيادة معاودة الزبون السنوية بنسبة (5 %) فقط.

د- أن إمكانية بيع المنتج للزبون الجديد هي (15 %) بينما إمكانية بيع المنتج للزبون المعتاد هي (50 %). ه- أن نسبة (70 %) من الزبائن ذوي الشكاوي سيقومون بمعاودة التعامل مع المؤسسة ثانية إذا استجيب لشكواهم بشرعة من خلال تحسين الخدمة التي أدت إلى شكواهم.

و- أن أكثر من (90 %) من المؤسسات الحالية لا تحقق تكامل المبيعات والخدمة الضرورية المدعومة بالتجارة الالكترونية رغم أن هذه التجارة الحديثة تمثل مصدرا مهما من مصادر تقوية العلاقات مع الزبائن.

2.6 ذكاء السوق:

إذا كانت المؤسسة تسعى للبقاء والفوز في أسواق المستقبل وتحاول صياغته والمشاركة فيه بدلا من انتظاره، يجب عليها ان تلقي نظرة فاحصة على جميع الجوانب تاريخها وموظفيها ونشاطاتها وإدارتها ومنافسيها، ثم تسأل نفسها هل تملك تصورا شاملا عن مدى اختلاف المستقبل وهل تكرس الإدارة جزءا من وقتها وفكرها لوضع تصور للاستحواذ على سوق المستقبل ؟

ومن أهم المتغيرات التي يتوجب التحسب لها في فهم السوق هي: نمو السوق، الحصة السوقية، حجم السوق، طبيعة الزبائن المحتملين، فالتعرف على هذه العوامل ينتج إدراكا واضحا من قبل الإدارة للأسواق المحيطة بها عن طبيعتها وديناميكيتها، والتعرف عن السوق يلعب دورا رئيسيا في تحديد استراتيجية المؤسسة التي تدفعها للارتقاء المحيطة بها عن طبيعتها ظروف السوق من أجل تحقيق ميزة تنافسية من خلال زبادة الحصة التسويقية ومعدل نمو المبيعات (Ph, 2003, p. 53).

كما أن التنظيم الموجه بالسوق هو الذي يحاول أن يكشف ماذا يريد المشترون ويقدم هذا لهم بالطريقة التي تصل إلى أهدافهم.

وافترضت بعض البحوث أن ذكاء السوق هو نوع من أنواع السلوك والعمليات ،أكثر من كونه جزءا من الثقافة(القيم والمعتقدات) وعلى هذا فقد افترض ذكاء السوق يمكن قياسه كمجموعة من السلوكيات والعمليات، كما أن الذكاء السوقي يمكن بناؤه داخل ثقافة المؤسسة والذي بالتأكيد سوف يؤثر على فاعلية وأداء السوق يعتمد ذكاء السوق على جوانب سلوكية تتعلق بمدى اعتقاد العاملين بالمؤسسات – على اختلاف أنواعها – بأن احتياجات السوق يجب أن تعطى لها الأهمية القصوى ،وترجمة ذلك في مجموعة الأنشطة والتصرفات والقرارات والخطط التي تقوم بها المؤسسة من أجل تسليم قيمة أفضل لعملائها ويتطلب ذلك ضرورة انتشار هذا التوجه عبر المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة وأن تعمل الأخيرة على سيادة التوجه بالسوق بدلا من التركيز على إدارة التسويق.

2.2 ذكاء المنتج:

تؤدي معلومات ذكاء المنتج دورا أساسيا في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات ذكية عن احتمال مواجهة المؤسسة لتقادم المنتجات الحاضرة أو عن طبيعة المنافسة وبخاصة عير السعرية والتطورات التقنية والابتكارات الحديثة وغيرها من المعلومات التي تتعلق بمزيج المنتج ويتجلى ذكاء المنتج في طرح المنتج الجديد

دور الذكاء التسويقي في تحسين الاداء التسويقي بمنظمات الأعمال-دراسة حالة كوندور

إن مفهوم المنتج الجديد هو مفهوم متعدد الأبعاد والجوانب، فإنه من الناحية النظرية يعبر عن تغيير تجربة المؤسسة على بعد من أبعاد المنتج، ومنه يعتبر منتجا جديدا بالنسبة للمؤسسة التي تجري تلك التغييرات، مما يعني أن أي تغيير أو إضافة على أبعاد المنتج مثل الجودة، السعر، مستوى الخدمة، التكنولوجيا، التغليف، طريقة توزيعه ... الخ، يعتبر جديدا بالنسبة للمؤسسة،، وهناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء تطوير المنتج منها: (وأخرون، 1995، صفحة 109)

- إن السلع الموجودة في الأسواق تستبدل وفقا لـ:
 - التغير الحاصل في أذواق الزبائن.
 - خروج السلعة من السوق.
- المحافظة على مركز المؤسسة في السوق، مع المحافظة على حجم المبيعات ذاته وهذا يتطلب أن تكون سلع المؤسسة بعضها في مرحلة النمو، والآخر في مرحلة النضوج، وقسم آخر في مرحلة الإشباع والانحدار وهكذا.
- زيادة الضغط على المؤسسات من قبل الزبائن وذلك نتيجة زيادة معلوماتهم وخبرتهم في المنتجات المعروضة.
 - الرغبة المتزايدة للمؤسسات في التوسع والبقاء والاستمرار أيضا.
 - الرغبة في تحقيق برامج تسويقية جيدة، وبشكل خاص للسلع الجديدة في الأسواق.

2.8 ذكاء المنافس:

وتشير إلى القدرة على جمع البيانات والمعلومات حول المنافسين ونشاطاتهم الحالية، ثم تحليل سلوكهم الماضي من أجل تقديم نموذج للتنبؤ بسلوكهم المستقبلي والحصول على رؤية حول استراتيجيات منتجاتهم وزبائنهم لحاليين والمحتملين والتي تمثل مدخلات مهمة لتشكيل استراتيجية التسويق.

ويكمن دور ذكاء المنافس في تحديد المنافس الأقرب عن طريق إدارة التنافس.

3. الأداء التسويقي

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للمؤسسات، ويعتبر الأداء التسويقي من الأسس التي تحسن من أداء المؤسسة، والذي يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة.

1.3 مفهوم الأداء التسويقي

يعرف على أنه وصف وتحليل كفاءة وفعالية العملية التسويقية ،ويتم ذلك عن طريق التركيز عن الموائمة بين مخرجات أنشطة واستراتيجيات التسويق وبين الأهداف المطلوبة لتلك الأنشطة والاستراتيجيات (ثابت، 2001، صفحة 26).

مجدوب عبد الحميد، وكال نور الدين

كما يعرف على أنه درجة نجاح المؤسسة أو فشلها من خلال سعها من خلال سعها، وقدرتها على تحقيق الأهداف المتمثلة بالبقاء والتكيف مع المتغيرات البيئية (العبادي، 2013، صفحة 115).

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأداء التسويقي يعبر عن مستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعة في الخطة التسويقية و يرتبط بمفاهيم عديدة نذكر منها الكفاءة والفعالية، وسوف يتم قياس الأداء التسويقي على كل من الربحية، ونمو حجم المبيعات، والحصة السوقية، ورضا الزبون.

2.3 تقييم الأداء التسويقي

يتم تقييم الأداء التسويقي من خلال عدة محاور منها:

- تتم المقارنة بين زيادة في المبيعات والترويج للمؤسسة بين الوقت السابق والوقت الحالي.
- زيادة حجم المبيعات حيث يتم وضع الخطط التسويقية على أساسها والتي بدورها تزيد من انتشار المؤسسة والعلامة التجاربة.
- العمل على دراسة أسعار المُنتجات الخاصة بالمؤسسة وأسعار المُنافسين وإمكانية المُنافسة من هذا الجانب والعمل على تنفيذ العروض على هذه الأسعار
- العمل على اختيار أفضل القنوات التسويقية للمُنتجات واختيار أسواق جديدة وأماكن بيع مُتميزة.
- اختيار افضل طرق عرض للمُنتج بالشكل الذي يعود على المؤسسة بالأرباح وتحقيق أفضل نسبة مبيعات.
- تأهيل فريق التسويق والمبيعات على أحدث طرق التسويق التي تحتاجها المؤسسة في الترويج لمُنتجاتها.
 - العمل على تمويل عمليات التسويق المُختلفة لزيادة المبيعات وتحقيق هدف المؤسسة.
 - العمل على تخفيض سعر المُنتج إذا احتاج الأمر لذلك
 - الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي في تسيير عمليات التسويق المُختلفة للمؤسسة.

وعلى والمؤسسات التي تسعى للنجاح العمل على تطبيق قياس الأداء التسويقي والعمل على تطويره وهو ما يؤدي بدوره لتطوير الشركة وزيادة أرباحها وزيادة المبيعات التي تُبقي على المؤسسة في السوق المُستهدف.

ولرفع كفاءة الأداء التسويقي للشركة والارتقاء بها وتحقيق أهدافها يجب على المؤسسة ادراك والعمل على ما يلي:

- الاهتمام بجودة المُنتج وتطويره والعمل على رفع الكفاء الخاصة به.
- تطوير وتدريب فرق التسويق ووضع الخطط التسويقية واستراتيجيات التسويق المُلائمة لنوعية المُنتجات التي يتم الترويج لها في الأسواق المُستهدفة.

دور الذكاء التسويقي في تحسين الاداء التسويقي بمنظمات الأعمال-دراسة حالة كوندور

وعليه فإن وضع المعايير عملية ليست سهلة و خاصة عندما يتوفر أمام المؤسسة عدد من البدائل و التي علها أن نختار من بينها، و على الرغم من اختلاف الباحثين بشأن نوعية المعايير التي يجب توفرها عند تقديم الأداء، إلا أنه يوجد اتفاق على ضرورة توفر أربع خصائص أو شروط معينة يجب أن تتصف بها معايير الأداء التسويقي (berrah, 2002, p. 98):

-الثبات: بمعنى الحصول على نتائج مماثلة و متشابهة نتيجة تكرار استخدام المعيار، أي أن ثبات المعيار يتضمن جانبين هما الاستقرار و التوافق.

-المصداقية: بمعنى أن يقيس المعيار الأشياء التي صمم من أجلها، حيث أن الجوانب التي تحتويها تكون ذات أهمية و ارتباط حقيقي بالكفاءة و الفعالية المطلوبة للأداء.

-العملية: بمعنى أن يكون المعيار سهل في التطبيق، و أن يكون مقبولا و واضحا، و هذا ما يعكس حقيقة الأداء التسويقي الفعلي للمؤسسة.

-التميز: ويقصد به مدى قدرة المعيار على التعرف بين المستويات المختلفة للأداء، حيث تبرز أهمية و ضرورة أن يتضمن المعيار قدراً مناسبا من التميز في الحالات التي تكون كفاءات الوحدات و الأقسام متقاربة.

إن المعايير تعكس الأهداف، فهي التي تقرر وتحدد ما يجب إنجازه، وقد تأخذ شكلا زمانيا أو ماديا أو ماليا أو أرقاما قياسية، بحيث يجب أن تكون ثابتة نوعا ما، وفي نفس الوقت يجب أن تتمتع بدرجة مناسبة من المرونة، مع القبول بانحرافات معقولة حتى يمكن لها أن تعبر بوضوح عن الأهداف، وما عملية وضع المعايير إلى المرحلة الأولى من مراحل التقييم

ويجب أن نشير أن مع معايير الأداء التسويقي الأكثر استعمالا هي : الربحية ،ونمو حجم المبيعات، والحصة السوقية، ورضا الزبون

4. تحليل الفرضيات وتحليلها

1.4 اختبار الفرضيات

الفرضية الأساسية: مدى ارتباط أبعاد الذكاء التسويقي بالأداء التسويقي

للإجابة على هاته الفرضية يمكن اشتقاق ذلك إلى فرضيتين فرعيتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: مدى ارتباط متوسطات أبعاد الذكاء التسويقي بالأداء التسويقي للإجابة على ذلك نطرح الفرضيتين التاليتين:
- (H_0) يوجد علاقة ارتباطية بين أبعاد الذكاء التسويقي بالأداء التسويقي عند مستوى الدلالة 0.05
- (H₁)لا يوجد علاقة ارتباطية بين أبعاد الذكاء التسويقي بالأداء التسويقي عند مستوى الدلالة
 0.05

بالاعتماد على اختبار الارتباط بيرسون تتضح النتائج كالتالى:

جدول 2: اختبار بيرسون للارتباط بين أبعاد الذكاء التسويقي بالأداء التسويقي

الذكاء التسويقي	البيان	
r=0,856	معامل الارتباط	الأداء التسويقي
Sig=0.00	الدلالة المعنوية	

يتبين من خلال الجدول أنه توجد علاقة ارتباطية قوية وطردية بين الذكاء التسويقي التسويقية وكل من الذكاء التسويقي، حيث بلغت (0,856) على التوالي، حيث كانت الارتباطات معنوية عند مستوى الثقة 0.95 وحيث بلغت Sig=0.00

وعلية يمكن قبول الفرضية H_1 والتي مفادها انه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين متوسطات أبعاد الذكاء التسويقى بالأداء التسويقى

- الفرضية الفرعية الثانية: مدى ارتباط أبعاد الذكاء التسويقي مع مركبات الأداء التسويقي. وللإجابة على ذلك نطرح الاحتماليين التاليين:
- (H_0)ليس كل أبعاد الذكاء التسويقي لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مع مركبات الأداء التسويقى.
- (H_1)كل أبعاد الذكاء التسويقي لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مع مركبات الأداء التسويقي.

وللإجابة على الفرضيتين نعتمد على إختيار سبيرمان، وتتبين النتائج كالتالي: جدول 3: اختبار سبيرمان ارتباط أبعاد الذكاء التسويقي ومركبات الأداء التسويقي:

	مركبات		الذكاء التسويقي				
	الأداء التسويق	ن	ذكاء	ذكاء	ذكاء	ذكاء	
			المنتج	المستهلك	السوق	المنافس	
.g.	الربحية	R	0.61	0.73	0.85	0.88	
نا		Sig	0.00	0.400	0.000	0,001	
داء ال	نمو حجم المبيعات	R	0.74	0.54	0.66	0,61	
معايير الاداء التسويقي		Sig	0.010	0.10	0.003	0,001	
ع	الحصة السوقية	R	0.66	0.61	0.73	0.81	
		Sig	0.00	0.001	0.000	0,000	
	رضا الزبون	R	0.59	0.42	0.61	0.73	
		Sig	0.00	0.000	0.000	0,000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS23.0

5. الخاتمة:

وعليه وعلى العموم كانت الارتباطات الجزئية قيمها المطلقة دالة إحصائية وهو ما يثبت ما تم الحصول عليه سابقا، بين معنوية الارتباط بين أبعاد الذكاء التسويقي ومركبات الأداء التسويقي، وعليه فأننا نقبل الفرضية (H_0) والتي تنص بأن ليس كل أبعاد الذكاء التسويقي لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مع مركبات الأداء التسويقي، وعليه نقبل بصحة فرضية العدم والتي مفادها ليس كل أبعاد الذكاء التسويقي لها علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مع مركبات الأداء التسويقي.

1.5. النتائج والتوصيات

انطلاقا من نتائج تحليل الاستمارة الموجهة لإطارات مؤسسة كوندور تم التوصل إلى النتائج التالية:

القد بينت الدراسة أن الذكاء التسويقي له تأثير كبير على الأداء التسويقي في المؤسسة.

ب - لقد أظهرت النتائج أهمية الاستفادة من أبعاد الذكاء التسويقي في تصميم الاستراتيجيات التسويقية في المؤسسة.

ت - كما بينت الدراسة أن الأداء التسويقي مفهوم هام و جوهري بالنسبة للمؤسسة، كان في بادئ الأمر مرادف للإنتاجية وكان تقييمه ماليا، ثم، أما اليوم فالأداء يتعلق أكثر من ما مضى بالتقلبات المفاجئة للسوق وهذا ما أدى إلى الاهتمام بتحسينه من ناحية الاستراتيجية و المنافسة، وهو مصطلح متعدد الأبعاد، يشمل على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح و الفشل، الكفاءة التسويقية و الفعالية التسويقية، بالإضافة إلى تحليل التكاليف التسويقية وتحليل الحصة السوقية و غيرها الكثير من العوامل المتعلقة به، هو يمثل ذلك النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المؤسسة و استمراريتها، وقدرتها على التكيف مع بيئتها، أو فشلها و انكماشها، وفق أسس و معايير تضعها المؤسسة حسب متطلبات نشاطها.

ث -الأداء التسويقي يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة و المتداخلة، الداخلية و الخارجية، وعلى اختلاف الآراء فإنها تتمحور في نفس الإطار، وتختلف في شدة و طريقة التأثير، فمجالها يبقى واسع جدا، و القائمة غير قابلة للضبط، ولعل الملاحظ في جميع المقاربات الحضور الدائم لعامل واحد رغم اختلاف وجهات النظر، إنه الذكاء التسويقي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية و المحددة و المحققة لأداء المؤسسة؛

ج تحسين أداء المؤسسة يشكل عنصر أساسي في مفهوم إدارة الأداء، حيث يتعامل مع مجمل العناصر المؤثرة في الأداء بغرض توظيفها لرفع أو منع انخفاض الأداء، ذلك في مواجهة متغيرات بيئتها، تختلف أساليب و مداخل تحسين الأداء و تتنوع، أهمها الجودة الشاملة التي تمثل نظام فعال وعملية تحسين مستمرة تستهدف أعلى مستويات الرضا للزبائن بهدف الارتقاء بمستويات أداء المؤسسة، أما إعادة الهندسة تهتم بإعادة التصميم الجذري للعمليات بغية الحصول على تحسينات جذرية في

مجدوب عبد الحميد، وكال نور الدين

مختلف مستويات المؤسسة وهذا لتحسين أدائها وهذا من خلال الاستفادة من مخرجات الذكاء التسويقي؛

ح هناك علاقة بين الذكاء التسويقي و الأداء التسويقي تترجمها نشاطاته المختلفة، فهناك عدة عوامل تنظيمية متشابكة و متشعبة تؤثر في الذكاء التسويقي و تجعل منه إما عامل محقق للأداء الأحسن أو معرقل و مضعف له.

التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإنه يمكن عرض التوصيات التالية لمؤسسة كوندور كما يلي:

- العمل على مواكبة في مجال المعلومات بالشكل الذي يمكن من زيادة كفاءتها في مجال استخدام الذكاء التسويقي في تحسين الأداء التسويقي.
- التطور المتزايد لمجتمع المعلومات في ضوء انتشار الهياكل المخصصة لذكاء الأعمال وأنشطة الاستخبارات أوجب على المؤسسات تبني مصطلح الذكاء التسويقي في المؤسسة بهدف تنسيق نحو هدف مشترك تعزيز الابداع وتحسين استخدام المعدات والتكنولوجيا المناسبة سواء لإيجاد الأفكار أو لتصنيع المنتجات.

6..قائمة المراجع:

berrah, L. (2002). *l'indicateur de performance, concepts et application*. paris: lepadués éditions.

Ph, K. (2003). *Marketing International*. U.S.A: edition Mc Growhill. Yves, C. (2005). *Le marketing stratégique: stratégie segmentation*. Paris: positionnement et politique d'offre, ellipse.

البعايد ,س (1999) .عمان الأردن .(نظام سيودان، التسويق الصناعي، مفاهيم وإستراتيجيات :: -دار الحامد .

العبادي ,أ .أ .(2013) .إدارة وسلسلة التجهيز وأبعاد إستراتيجية العمليات والأداء التسويقي .عمان الأردن :دار الحامد.

العجارسة ,م .ع .(2008) نظم المعلومات التسويقية، مدخل إلى تكنولوجيا المعلومات عمان الأردن :دار الإسراء.

ثابت, ز. (2001). كيف تقيم أداء الشركات والعاملين. القاهرة، مصر :دار الطباعة للنشر والتوزيع. حسام الدين شلالي الطاهر، و محمد بن علي . (2021). دور الابتكار التسويقي في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة (مؤسسة موبيليس انموذجا). المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 257-236.

سامية ,خ .ق .(2017) .مساهمة النكاء التسويقي في دعم الميزة التنافسية لمؤسسة كوندور .جامعة البوبرة :مجلة معارف .

وأخرون, ا. ط. (1995). التسويق من المنتج إلى المستهلك. عمان الأردن: دار صفاء للنشر. وآخرون, ط. ا. (1997). التسويق من المنتج إلى المستهلك. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. وآخرون, ع.ف. (2009). نظام الجمارك التسويقية. عمان، الأردن: دار صفاء. وآخرون, ع.ف. (2009). نظام الجمارك التسويقية. عمان الأردن: دار الصفاء.

8.الملاحق

إستبيان موجه للعاملين بمؤسسة كوندور حول : دراسة تحليلية للعلاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي

السلام عليكم

يندرج هذا الاستبيان في إطار ورقة بحثية يناقش العلاقة بين الذكاء التسويقي والأداء التسويقي، لذا أرجو التكرم بالاطلاع على التوضيح المرفق لمعاني بعض المصطلحات والمفاهيم الواردة في هذا الاستبيان ثم التكرم بقراءة العبارات بتأني والاجابة بوضع علامة (X) أمام الاختيار الذي ترونه مناسب ،علما أن اجاباتكم ستكون مفيدة جدا للباحث ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

وفي الأخير لكم جزبل الشكر على مساعدتكم وتعاونكم

المحور الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع علامة X أمام الوضعية المتناسبة معكم:

	1-الجنس <u>:</u>
🗌 <u>أ</u> نثى	🗆 ذکر
<u>اسي</u>	3- <u>المستوى الدر</u>
الوريا 🗆 ليسانس أو مهندس	🗌 أقل من البك
ماستار أو ماجيستار \Box	🗌 بكالوريا
<u>:i</u>	4سنوات الخبرة
ين 🗌 من 2 الى 5 سنوات	🗌 أقل من سن

🗆 من 6 إلى 10 سنوات 🗀 أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: العبارات المرتبطة بأبعاد الذكاء التسويقي والأداء التسويقي

تتعلق العبارات التالية بأبعاد اليقظة التسويقية، وعليه يرجى منكم وضع علامة (X) امام العبارة التي تناسبكم.

تتعلق العبارات التالية بابعاد اليقظة التسويقية، وعليه يرجى منكم وضع علامة (X) امام العبارة التي تناسبكم.					
أتفق تماما	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماما	العبارة
أولا: أساسيات الذكاء التسويقي					
					1- يقوم الذكاء التسويقي بتفسير حركية القطاعات السوقية
					2- يتنبأ الذكاء التسويقي بتحركات المتوقعة للمنافسين
					3- التعرف على التهديدات و الفرص تتم من خلال تبني مفهوم
					الذكاء التسويقي
					4- نظام الذكاء التسويقي أحد المصادر الأساسية لتحقيق الأداء
					5- يعتبر الذكاء التسويقي وسيلة لتموقع أفضل للمؤسسة
أبعاد الذكاء التسويقي					
	·				6-نعرف جيدا كيفية إرضاء الزبون

دور الذكاء التسويقي في تحسين الاداء التسويقي بمنظمات الأعمال-دراسة حالة كوندور

					7- نحن على علم بأسعار المنافسين
					8- نعلم بدرجة كبيرة كيفية السيطرة على السوق
					9 – نعرف جيدا كيفية إجراء تعديلات على المنتجات الحالية
ثانيا: الأداء التسويقي					
					10- التحكم بالذكاء التسويقي يمكن المؤسسة بالارتقاء
					بمستوى الأداء التسويقي
					11-تطور نمو المبيعات بشكل ملحوظ
					12- زادت الحصة السوقية بدرجة عالية
					13- تمكنت المؤسسة من زيادة جذب الزبائن بدرجة عالية جدا
					14- إرتفع صافي الربح بشكل كبير
					15- وجود كفاءة وفعالية تسويقية في المؤسسة

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي اليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعالجة التثبيتات المخرائب الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات The adapting mechanismes of accounting and taxation treatment in Algeria under the the accounting standard requirement of income taxes IAS 12: case study on deferred taxes and Asset re-evaluation.

قمان عمر ^{1*}

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/15

تاريخ الاستلام: 2022/02/10

ملخص:

إن البحث حول الاختلاف بين المحاسبة والجباية يلقى لحد الآن اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والدارسين، نظرا للانعكاسات الكبيرة التي يؤديها هذا الاختلاف على المؤسسات والشركات وكذا على ايرادات الخزينة العامة، حيث تعالج هذه الدراسة نقطتين أساسيتين في الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والجبائية لهما والمتمثلة في الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات، حيث تركز الدراسة في البحث عن أسباب الاختلاف بين المحاسبة والجباية ومحاولة طرح بعض الحلول القابلة للتنفيذ من أجل التقريب بين المحاسبة والجباية.

تصنیف JEL: M41, D50

Abstract:

The significant differences between accounting and taxation still represents an interesting area of research, that effect the financial situation of companies as well as a public treasury. This study aims to highlight the treatment of Asset reevatuation and deferred taxes as main aspects to reduce gaps between accounting and taxation. Also, the study explores the reasons behind the significant differences between accounting and taxation, and attempt to propose some applicable approaches and solutions to reduce gaps between accounting and taxation.

Keywords: Accounting and Taxation Treatment, Deferred Taxes, Asset Re-Evaluation

Jel Classification Codes: M41, D50

* المؤلف المرسل

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

1. مقدمة:

إن البحث في موضوع العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية يلقى اهتماما بالغا من طرف العديد من الباحثين وهذا راجع للتطور التي شهدته كل من المحاسبة والجباية في العديد من الدول، لكن مع تطور الفكر المحاسبي وظهور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وتوجه العديد من الدول للتحقيق التوافق مع تلك المعايير أدى إلى نوع من التباين في احتياجات المستخدمين للمعلومة المالية، مما أدى إلى نوع من الاستقلالية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في العديد من الدول ولاسيما في الجزائر من خلال دخول النظام المحاسبي المالي حيزه التنفيذ سنة 2010.

فتطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي في سنة 2010 بناءا على القانون 11/07 أدى إلى حدوث اختلافات فيما يتعلق بالممارسات الجبائية مع الممارسات المحاسبية وهذا نظرا للطبيعة العلاقة التي تربط النظام المحاسبي المالي SCF بالقواعد الضريبية، فأصبحت التصريحات الجبائية لا يتم إعدادها إلا بالرجوع للتصريحات المحاسبية. فإن التغير في المبادئ المحاسبية لابد أن يقابله تغيير في النصوص الضريبية للضرورة مطابقتها مع الأحكام المحاسبية. إذ هناك العديد من الانفصال بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية كما لا ننكر وجود حالات ارتباط.

1.1. إشكالية الدراسة: ماهي أوجه العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي في الجزائر فيما يخص الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات طبقا للتشريع الجبائي.

1.2.1 لمنهج المتبع: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، وكذا الاعتماد على مختلف القوانين وعلى رأسها القوانين المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، والقانون الجبائي.

3.1.أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة الوقوف على الاختلافات التي تظهر بين النظام المحاسبي المالي، وبين النظام الجبائي فيما يخص الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات وما يمثله من تشريعات وتطبيقات في تحديد الربح الخاضع للضربة.

4.1.أهداف البحث: حيث يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على أسباب الاختلاف بين المحاسبة والجباية في الجزائر.
- الوقوف على مدى الاختلاف الموجود بين المعالجة المحاسبية والجبائية لكل من الضرائب المؤجلة واعادة تقييم التثبيتات.

- محاولة عرض الحلول الممكنة لتقليص الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي الجزائري.

5.1.هيكل الدراسة:

المحور الاول: أسباب الاختلاف بين المحاسبة والجباية في الجزائر

المحور الثاني: أوجه العلاقة فيما يخص الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات المحاسبي الجبائي في الجزائر

المحور الثالث: سبل التوافق المحاسبي الجبائي في الجزائر

2. أسباب الاختلاف بين المحاسبة والجباية في الجزائر

ترجع أسباب الاختلاف بين النظامين المحاسبي والجبائي في الجزائر للنقاط الآتية:

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

1.2 الاختلاف في القواعد

جدول 1: الاختلاف في القواعد المحاسبية والجبائية في الجزائر

القواعد الجبائية	القواعد المحاسبية
تتبنى على أساس تحديد الربح الخاضع للضرببة، وتحديد المسؤولية الضرببية للوحدات الاقتصادية، إن قواعد حساب الضرببة يجب أن تكون قابلة للاذعان وخضوع المكلفين بدفع الضرببة، وفي الوقت نفسه قابلة للتنفيذ والرقابة من قبل السلطات الجبائية، كما أن للقوانين الجبائية قواعد خاصة كالموضوعية واليقين كما أن الجباية لا يمكنها أن تتنازل عن العقوبات التي تفرضها على المكلفين بالضرببة	إن القواعد المحاسبية وإعداد التقارير المالية تبنى على أساس مبادئ الإفصاح للمعلومات والذي يعتمد بالدرجة الأولى خدمة المستثمرين، تلك المعايير يجب أن تطبق بثبات لكل مستخدمي المعلومات المالية بشكل تام، وفي بعض الأحيان قد تعطى الوحدات الاقتصادية حق الاختيار مع الأخذ بعين الاعتبار التطبيقات الموحدة التي يتم اختبارها وفحصها من قبل المدققين الخارجيين، حتى تكون قابلة للتنفيذ من قبل سلطات الأسواق المالية أو الجهات الأخرى.
تحديد الربح الخاضع للضريبة وفقا لتشريعات الجبائية المقررة تعتمد الأساس النقدي أحيانا وأساس الالتزام أحيانا	إثبات العمليات المالية واستخلاص نتائج ربح وخسارة المشروع وذلك حسب الأصول والأعراف المحاسبية
أخرى لا تسمح بذلك أحيانا ترتبط بالقانون ارتباطا شديدا	تعتمد أساس الالتزام تسمح بتكوين احتياطات أو مخصصات لمقابلة الخسائر لا ترتبط بالقانون الجبائي ومستقلة عنه
لا تقبل بعض المصاريف لتنزل من الدخل مثل مخصصات الأصول التي تستجيب إلى مبدأ الحيطة والحذر	تقبل بالنفقات والمصاريف لغاية الوصول إلى الربح الصافي
تأخذ بمبدأ إقليمية الضرببة أي ضمن حدود الدولة في تستخرج الربح الصافي للمؤسسة في البلد	تستخرج نتيجة أعمال المشروع داخل وخارج حدود البلد
تستبعد بعض تلك الإيرادات نظرا لإعفائها بموجب القانون مثل دخل الأوراق المالية	تأخذ بالإيرادات جميعها
هناك إعفاءات عائلية شخصية نص عليها القانون ليتم تنزيلها من الربح الخاضع للضرببة	ليس لها إعفاءات شخصية وعائلية تنزل من الدخل للوصول إلى صافي الربح

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الدراسات والابحاث السابقة

2.2 الاختلاف في المبادئ

جدول 2: الاختلاف في المبادئ المحاسبية والجبائية في الجزائر

المبادئ المحاسبية المبادئ الجبائية

محاسبة التعهد: تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدى.

استمرارية الاستغلال: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول.

الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية. * قابلية الفهم: قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.

المصداقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.

التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكدا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول علها، إلا انه يتم الاعتماد على القيمة العادلة في اعادة تقييم التثبيتات.

أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن

مبدأ العدالة: يقتضي مفهوم العدالة الضرببية أن تفرض على أساس القدرة التكليفية والتي تساوي الطاقة الضرببة، القدرة على الدفع للأفراد

مبدأ اليقين: ويعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع، طريقته، المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للممول ولأي شخص والهدف من ذلك هو حماية الممول من التعسف وتعريفه بحجم التزاماته

مبدأ الملاءمة في التحصيل: ويعني ذلك أن تجبى الضرائب في الأوقات وبحسب الطرق الأكثر ملاءمة للممول. وهذا بتسهيل الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضرببة، واختيار الأوقات الملائمة، تسهيل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها الممول عند الدفع

مبدأ الاقتصاد في النفقة: ويكون ذلك بتطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة تخرج من الممول أقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل الخزينة العمومية. وهذا بتفضيل الضرائب التي لا تتطلب أعباء كبيرة لتحصيلها .لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يتحملها الممول و/أو تقلل من دخول الخزينة العمومية.

أسبقية الوقع القانوني على الواقع الاقتصادي: فالمشرع الجبائي يأخذ بالواقعة القانونية والتي تترتب عنها آثار جبائيه

التكلفة التاريخية: لا يأخذ المشرع بالقيمة العادلة في إعادة تقييم التثبيتات وانما يرجعها دائما لأصل التثبيت

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.
إضافة إلى عدة مبادئ أخرى أهمها: السنوية -
استقلالية الدورات -الأهمية النسبية – الحيطة والحذر
–ثبات الطرق المحاسبية-عدم المقاصة.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الدراسات والابحاث السابقة

2.3 الاختلاف في الأهداف

إن القوانين الجبائية والمالية والتجارية تخدم أهداف مختلفة، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مختلفة أيضا وهذا تبعا لاختلاف تلك الأهداف.

جدول 3: الاختلاف في الأهداف المحاسبية والجبائية في الجزائر

الأهداف المحاسبية الأهداف الجبائية		
الهدف المالي:	- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وأداء	
 توفير الموارد العمومية. 	وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة	
الأهداف الاقتصادية:	الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات	
 تصحیح إخفاقات السوق 	احترامها دون استثناء تنظيمها.	
 توجیه قرارات أرباب العمل 	 السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد 	
- زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال	داخل الوحدة وفي مكان محدد على المستوى	
 التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك 	الوطني والدولي للوحدات.	
 المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي 	- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق	
 ترشید القرارات علی مستوی مؤسسات الأعمال 	أفضل معرفة للآليات الاقتصادية والمحاسبية التي	
الأهداف الاجتماعية:	تشترط نوعية وفعالية تسييرها.	
- إعادة توزيع الدخل	- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل	
 توجيه سياسة السكان في الدول 	الضمانات للمسيرين المساهمين والشركاء إلى	
– مكافحة الفقر	الدولة والمستعملين الآخرين ,المعنيين بالأمر	
الأهداف الثقافية:	كالمستخدمين والدائنين.	
 إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، 	- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات	
عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من	الاقتصادية للقطاع "لمؤسسات" على المستوى	
الضرائب على الدخل.	الوطني انطلاقا من معلومات معنوية مراقبة	
- إعفاء المنجزات والأشغال الفنية والمواد الداخلة في	ومجمعة ضمن شروط الموثوقية، والسرعة	

المرضية.

- السماح بالتسجيل بطريقة شاملة وموثوق فها لكل المعاملات والحقوق الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائيه موثوق فها، مضمونة منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح)حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها
 - تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن
 تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات
 المحاسبية لمختلف الدول.

حسب معايير التقارير المالية الدولية.

- يتأقلم النظام الجديد تماما مع أدوات الإعلام الآلي الموجودة التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية.
 - إعداد القوائم المالية وتقديم مستندات التسيير
 حسب النشاط.

الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة

- المضافة بغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن. فرض الضرببة على القيمة المضافة على الصادرات
- من مواد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب نحو الخارج

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الدراسات والابحاث السابقة

آوجه العلاقة فيما يخص الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات المحاسبي الجبائي في الجزائر

1.3 الضرائب المؤجلة

1.1.3 الضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي

1.1.1.3 تعريف الضرائب المؤجلة

حسب المادة 134 من القرار المؤرخ في 26جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم ومدونة الحسابات وطريقة سيرها للنظام المحاسبي المالي تعرف الضريبة المؤجلة على أنها " عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصميه) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية.

فالضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية لإدراج أعباء ضريبية في القوائم المالية المتعلقة بتلك السنة، ونجد الضرائب المؤجلة خصوم قابلة للدفع، وضرائب مؤجلة أصول قابلة للاسترجاع (قانون

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

رقم 17-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، صفحة 134).

أ. ضرائب مؤجلة أصول (أصل ضريبي مؤجل):

وتمثل مبالغ ضريبية "ستحصل" خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل، وبعبارة "ستحصل" نعني أنها ستخفض من مبلغ الضرائب المستحقة الدفع، ومن الأمثلة على ذلك نذكر (عبد الرحمان عطية، 2011، الصفحات 139-140)

- الخسارة المحققة خلال دورة ما، ستخفض من الأرباح المحققة خلال الدورات اللاحقة، مما يخفض من الضرببة المسددة خلال الدورات.
- بعض الأعباء مثل عبء العطل المدفوعة الأجرة بحيث لا تخفض من النتيجة الجبائية في سنة إدراجها، بل يتم تخفيضها خلال السنة الموالية والتي يتم خلالها التسديد الفعلي للأجرة الخاصة بالعطلة، فنقول إن للمؤسسة ضرائب مؤجلة أصول ستحصل خلال السنة الموالية معناه أن للمؤسسة حقوقا في ذمة إدارة الضرائب سيتم تحصيلها بعد تسديد المصاريف المعنية.

ب. ضرائب مؤجلة خصوم (التزام ضربي مؤجل):

يمثل التزام ضرببة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضرببة (شعيب شنوف، 2008، صفحة 83).

2.1.1.3 المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالضرائب المؤجلة:

- النتيجة الجبائية: هي النتيجة المحاسبية للمؤسسة التي يتم تحديدها بالاستناد إلى القواعد والقوانين التي تم وضعها من طرف السلطات الجبائية، لذلك البلد وتسمح بحساب مبلغ الضريبة المستحقة. (Maillet Baudrir et A. le manh, 2007, p. 141)
- النتيجة المحاسبية: هي النتيجة الاقتصادية للمؤسسة قبل طرح الضرائب، والتي تسمح بحساب العبء (الإيراد) الضربي، والذي يتضمن كل من الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة (Benkaci, 2009, p. 126)
- الضريبة المستحقة: تم تعريفها حسب الفقرة 12 من المعيار IAS12 بأنها مقدار الضرائب على النتيجة الواجبة الدفع (أو الاسترجاع) بالاستناد إلى الربح الجبائي (الخسارة الجبائية) للفترة المالية (العمارة المالية الومام)

- العبء الضربي أو الإيراد: هو القيمة الإجمالية التي يتضمنها ربح أو خسارة الفترة المتضمنة كل من الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة (معمد قبايلي، 2013، صفحة 54)
- الفروقات (الاختلافات) الزمنية: هي تلك الفروقات التي تنشأ في دورة معينة بين القيمة المحاسبية للأصل أو الخصم وقاعدته الضريبية، وقد تكون فروقات زمنية خاضعة للضريبة، أو فروقات زمنية قابلة للخصم
- القيمة (الأساس) المحاسبية: القيمة المحاسبية لأصل أو لخصم هي مقداره مبلغ الظاهر بالميزانية المحاسبية (Maillet Baudrir et A. le manh, 2007, p. 65).
- القاعدة الجبائية: تعرف الفقرة 05 من المعيار IAS12 القاعدة الجبائية لأصل أو لخصم على أنها المبلغ المنسوب لهذا الأصل أو الخصم للأغراض الجبائية (المبلغ المناهر بالميزانية الجبائية)) (Maillet Baudrir et A. le manh, 2007, p. 65)

3.1.1.3 المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:

- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة أصول: ويتم تسجيل أصول ضريبة مؤجلة محاسبيا وفق حسابات النظام المحاسبي المالي في الجانب المدين ح/133 " ضرائب مؤجلة على أصول " كأصل في الميزانية والجانب الدائن كإيراد ح/692 "فرض ضريبة مؤجلة عن أصول " بالنسبة إلى مبالغ الضريبة على النتائج القابلة للخصم في الدورات المستقبلية. ويتم إعادة تقويمه عند إنجاز الأصل أو تسوية الخصم المعني بالفروقات الزمنية بين القيمة المحاسبية والقاعدة الجبائية بعكس القيد السابق (بن ربيع حنيفة، حيساني عبد الحميد، صالحي بوعلام، 2013، صفحة 289).
- ب- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة خصوم: ويكون التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة خصوم حسب النظام المحاسبي المالي في الجانب الدائن له ح/ 134" ضرائب مؤجلة على الخصوم " كخصم إلى ح/ 693" فرض ضريبة مؤجلة عن خصوم " كعبئ أو إلى حساب الأموال الخاصة المعني حسب الحالة، بالاستناد إلى مبالغ الضرائب المطلوب دفعها خلال الدورات اللاحقة، وفي نهاية كل سنة مالية يتم إعادة تقويم الضرائب المؤجلة خصوم، عند إنجاز الأصل أو تسوية الخصم الذي تنسب إليه الفروقات الزمنية مقابل الحسابات نفسها بعكسه (بن ربيع حنيفة، حيساني عبد الحميد، صالحي بوعلام، 2013، صفحة 290).

2.1.3 الضرائب المؤجلة حسب التشريع الجبائي الجزائري:

تعتبر الضرائب المؤجلة من بين المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، نظرا لإمكانية وجود فارق زمني بين تاريخ اخذ بعين الاعتبار محاسبيا لعبء ما أو إيراد ما وتاريخ اخذ نفس العبء أو الإيراد في تحديد النتيجة الجبائية، كما ينتج عنها كذلك تسجيل الأصول والخصوم الضريبية في

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

الميزانية، فإدارة الضرائب وفق المخطط الوطني المحاسبي تعتمد أساس على النتيجة المحاسبية للمؤسسة والظاهرة في جدول حسابات النتائج، فبعد القيام بتعديلات عليها لتصبح نتيجة جبائية تفرض عليها الضريبة على أرباح الشركات، وهو ما يسهل عمل إدارة الضرائب، بينما النظام المحاسبي المالي يفترض عدم وجود ترابط بين الجباية والمحاسبة أي استقلالية القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية، وهو ما تظهره الضرائب المؤجلة التي تعني وجود الضرائب مسجلة محاسبيا وجبائيا على فترات متباينة، وهو ما يجعل من الضروري على إدارة الضرائب التكيف معها وأخذها بعين الاعتبار. إذ أن التشريع الجبائي الحالي لم ينص اطلاقا على الضرائب المؤجلة ولو يشر اليها . (بن حركو ، بن صفي الدين، و عواق، 2017)

3.1.3 أبرز حالات نشوء الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي: جدول 4: أبرز حالات نشوء الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي

نوع الضريبة	المعالجة الجبائية	المعالجة المحاسبية	الحالة
المؤجلة			
الناشئة			
ضريبة مؤجلة أصول	تعتبر مؤونة غير مقبولة مؤقتا حتى يتم دفعها	تعتبر عبئ للدورة المسجلة فيها	مزايا المستخدمين
ضريبة مؤجلة	غير مقبولة مؤقتا حتى تحققها	يتم محاسبتها في الدورة	حقوق العطل
أصول	عير مفبوله موقنا حتى تحققها	التابعة لها	المدفوعة
			الرسم على النشاط
ضرببة مؤجلة	العبء غير مقبول إلا إذا تحقق	يسجل الرسم على النشاط	المهني بالنسبة
	الحدث المنشئ وهو القبض الجزئي	المني المفوتر كعبء خاص	لمؤسسات الأشغال
أصول	أو الكلي	بالدورة	العمومية وتقديم
			الخدمات
	يسمح للمؤسسات بإظهار الخسائر	يتم تسجيل الربح والخسارة	
31 4 3 .	على التحويل فقط أما أرباح الصرف	الناتج عن تحويل الحقوق	تحويل الحقوق
ضريبة مؤجلة	فلا تخضع إلا عند تحصيل مبالغ	والديون بالعملة الأجنبية في	والديون بالعملة
خصوم	الحقوق أو تسديد الديون بسعر	نهاية الدورة ضمن الأعباء	الأجنبية
	الصرف الجاري في التاريخ	المالية أو الإيرادات المالية	
	يتم إخضاعها جبائيا عند تحصيلها	يتم التسجيل المحاسبي	tN== M =1:1=1
ضرائب مؤجلة	وفقا للقواعد الجبائية، أي عند	لإعانات الاستغلال والتوازن في	إعانات الاستغلال
خصوم	قبض مبلغ الإعانة	تاريخ الوعد بالاستفادة منها	والتوازن

ضريبة مؤجلة أصول	مرفوضة حتى يتم تسديدها	تسجل كعبء	مبالغ الإيجار التي لم تسدد بعد
ضريبة مؤجلة خصوم	جبائيا فغير مقبولة حتى يتم تحصيلها	تسجل محاسبيا كإيرادات مسجلة سلفا	تسبيقات مبلغ الإيجار لم تقبض بعد
ضريبة مؤجلة خصوم	مدرجة عندما يتم قبضها	يتم محاسبة الفوائد التي لم تحصل بعد في نهاية الدورة كفوائد منتظرة (إيرادات)	الفوائد المالية المنتظرة
ضريبة مؤجلة أصول	طبقا للمواد 141،168،169 غير مقبولة حتى يتم تسديدها فعليا	تسجل كل الأعباء الضرببية المرتبطة بالدورة تطبيقا لمبدأ الفصل بين الدورات	الأعباء الضربية غير المدفوعة
ضريبة مؤجلة خصوم	لا يتم الاعتراف بالمرحلتين وإنما تؤخذ كلية على أنها أعباء بشرط ألا تتجاوز السقف المسموح به وهو 100 من الربح الجبائي وفي حدود 100.000.000 دج	محاسبيا تميز بين مرحلتين، مرحلة البحث وتعتبر أعباء ومرحلة التطوير وتعتبر تثبيتات معنوية وفق شروط إذا تحققت	مصاريف البحث والتطوير
ضرائب مؤجلة خصوم	القانون الجبائي لا يأخذها بعين الاعتبار في تحديد تكلفة الأصل، ويعتبرها كمصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة مباشرة في نفس السنة	إذا كانت تكاليف الاقتراض تؤدي إلى توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقييمها بطريقة موثوقة، يمكن إضافتها لقيمة الأصل ولا يتم تسجيلها ضمن الأعباء المالية	تثبيت تكاليف الاقتراض
هذه الاختلافات في طرق الاهتلاك تنجم عنها ضرائب مؤجلة خصوم أو ضرائب مؤجلة أصول	القواعد الجبائية تحدد الطريقة المتبعة وهي وفق الإهتلاك الخطي غالبا حسب إجراءات المادة 141 والمادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والطرق الأخرى مرخص بها ولكن بشروط	تستخدم حسب النظام المحاسبي المالي طريقة الاهتلاك التي تعكس وتيرة استهلاك المؤسسة للمزايا الاقتصادية للأصل، وهي طريقة الاهتلاك الثابت، المتناقص، المتزايد، وطريقة وحدات الإنتاج	الاهتلاكات

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

حسب الحالة.			
, 200, 40,0			
هذه الفروقات			
الزمنية الناتجة			
عن الاختلاف			
بين العمر	القانون الجبائي لم يرخص	(Na. Na. 72	
المحاسبي وفترة	باستخدام المقاربة بالمكونات، حيث	تحدد فترة الإهتلاك حسب	
الإهتلاك	أعطى معدلات اهتلاك للتثبيتات	النظام المحاسبي المالي	4N= M = TA
الجبائي تسجل	حسب طبيعة الأصل ولمجموعها على	بالاستناد إلى الفترة الحقيقية	فترة الاهتلاك
كضرائب	سبيل المثال المباني تهتلك بمعدل	لاستخدام (العمر الاقتصادي)	
مؤجلة أصول	5%المعدات المتحركة 20%الخ	المقدرة من طرف المؤسسة	
أو ضرائب			
مؤجلة خصوم			
حسب الحالة			
		التمويل بالإيجار هو عبارة عن	
		عملية تأجير الأصول تعطي	
	طبقا للمادة 27 من قانون المالية	القدرة للمستأجر بأن يصبح	
	التكميلي لسنة 2010 ساري المفعول	مالك لكل أو جزء من الأصول	
ضريبة مؤجلة	فإن الإهتلاك يمنح لصاحب الأصل	المستأجرة وهو مصنف إلى	اهتلاك القرض
خصوم	القانوني وأما المستأجر فيسجل مبلغ	عقد تمويل بالإيجار والإيجار	الايجاري
	القانوي واما المستاجر فيسجل مبلغ التأجير كعبء قابل للخصم	البسيط، كما يتم الاعتراف	
,,,	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بعقد الإيجار في أصول	
		المستأجر مع تسجيل أقساط	
		الإهتلاك	
	القواعد الجبائية فتنص على أن	القاعدة القابلة للاهتلاك وفق	
ضرائب مؤجلة	الإهتلاك يحسب على أساس تكلفة	النظام المحاسبي المالي هي	
خصوم	الحيازة أو الإنتاج أو القيمة الأصلية	تكلفة الاقتناء أو الإنتاج	القيمة المتبقية
	للأصول المتحصل عليها مجانا دون	مطروح منها القيمة المتبقية	
	طرح القيمة المتبقية	عندما تكون هذه القيمة معبرة	

قمان عمر

	(قيمة التثبيت كخردة عند	
	نهاية عمره الاقتصادي)	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الدراسات والابحاث السابقة

- 2.3 إعادة تقييم التثنيتات:
- 1.2.3 إعادة تقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي:

1.1.2.3 الإطار التصوري لإعادة التقييم وفق النظام المحاسبي المالي (جمال لعشيشي، 2010، الصفحات 88-88)

إذ نجد في إطار النظام المحاسبي المالي تسجل التثبيتات المادية والمعنوبة وكذا حصص الاهتلاكات وخسائر القيمة عندما تتوفر شروط تسجيلها. كما ترتكز طريقة التقييم وفقا لهذا النظام على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة مرجعية ويعدل هذا التقييم عند اكتمال الشروط المنصوص عليها حسب القيمة الحقيقية او النفعية.

حيث إذا ظهرت إشارات في نهاية الدورة المحاسبية على ان القيمة المحاسبية لبعض التثبيتات تختلف بكثير عن القيمة القابلة للتحصيل (أقصى قيمة بين القيمة الحقيقية وقيمة المنفعة)، تشرع المؤسسة بإجراء اختبار تدنى القيمة والذي يليه حساب القيمة القابلة للتحصيل.

- الحالة الاولى: القيمة المحاسبية تفوق القيمة القابلة للتحصيل: حيث يتطلب الأمر تسجيل مؤونات وخسائر القيمة على الأصول غير الجاربة المعنية.
- الحالة الثانية: القيمة المحاسبية اقل من القيمة القابلة للتحصيل: حيث يتطلب الامر تسجيل فارق اعادة التقييم على الأصول غير الجاربة المعنية، والذي يعني تعديل بالزبادة لقيمة الأصل والرفع من الأموال الخاصة للمؤسسة بواسطة الحساب 105"فارق إعادة التقييم".

وتعتبر إعادة التقييم حسب النظام المحاسبي المالي الجديد إجراء حر بخلاف ما كان قائما قبل، اين كان إعادة التقييم قانونية حيث تؤسس وفقا لمراسيم تنفيذية تهدف تصحيح القيم التاريخية للموجودات الواردة في الميزانية كي تقترب من القيم السوقية. كما تؤدي عملية إعادة التقييم إلى الزيادة في القيمة الدفترية للأصل وبالتالي إلى ارتفاع حصص الاهتلاكات المستقبلية حيث ينتج عن هذا الاجراء انخفاض في نتائج الدورات المحاسبية اللاحقة.

2.1.2.3 شروط إعادة التقييم في النظام المحاسبي المالي:

حيث ترتكز طريقة التقييم وفقا للنظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة مرجعية ويعدل هذا التقييم عند اكتمال الشروط المنصوص عليها حسب القيمة الحقيقية أو القيمة النفعية. وإذا ظهرت مؤشرات في نهاية الدورة المحاسبية على أن القيمة المحاسبية لبعض التثبيتات تختلف بكثير عن القيمة القابلة للتحصيل (أقصى قيمة بين القيمة الحقيقية والقيمة النفعية)، تبدأ

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

المؤسسة بإجراء اختبار تدني القيمة والذي يليه حساب القيمة القابلة للتحصيل (جمال لعشيشي، 2010، صفحة 89).

أيضا من الضروري قيام المؤسسة بعملية إعادة التقييم بصورة منتظمة، حتى لا تختلف القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت عن القيمة العادلة وذلك وفق الشروط التالية (القراد المؤرخ 26 جوبلية 2008)، الصادر بتاريخ 15 مارس 2009، صفحة 10).

- إمكانية تحديد القيمة العادلة للتثنيت بكل موثوقية.
- يجب على المؤسسة اختيار طريقة واحدة لإعادة تقييم التثبيتات طريقة التكلفة أو إعادة التقييم، والتي تنتمي إلى نفس المجموعة وذلك تطبيقا لمبدأ ثبات الطرق المحاسبية المستعملة (مبدأ الوحدة والتجانس).
- تطبق إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات العينية اختلافا كبيراً عن القيمة السوقية عند تاريخ الإقفال، وإذا أعيد تقييم التثبيت يجب تطبيق نفس الإجراء لكافة الفئة التي ينتمي إلها هذا التثبيت، تعتبر مثال "فئة" كل من: الأراضي، البناءات، المعدات والأدوات الصناعية، معدات مكتب ...الخ.
- يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء مؤهلين، وبالنسبة للأصول المختصة جدا والتي لا تمتلك سوقا لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفة الإحلال أو مردودية الأصل.
 - استخدام نفس الطريقة المعتمدة لحساب الإهتلاك مع تلك المعتمدة بطريقة التكلفة.
- تقوم المؤسسة بإعادة تقييم تثبيتاتها سنوياً، في حالة ما إذا كان الاختلاف مهم بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية المسجلة للتثبيت بالميزانية، أما إذا كان الاختلاف غير مهم فكل 2 أو 2 سنوات.

2.2.3 المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي (جمال لعشيشي، 2010، صفحة 90):

يسجل فارق إعادة التقييم مباشرة في صنف حسابات رؤوس الأموال على مستوى حساب 105"فارق اعادة التقييم" علما أن العملية لا تعطي أي ربح. ويتم حساب فارق اعادة التقييم لأصل قابل للاهتلاك حسب طربقتين:

- إعادة تقييم كل من التكلفة ومجمع الامتلاكات في أن واحد.
 - إعادة تقييم التكلفة المحاسبية الصافية.

3.2.3 إعادة تقييم التثبيتات حسب النظام الجبائي الجزائري (التعليمة رقم 02 بتاريخ 2019/03/20 ، الجزائر ، صفحة 05):

1.3.2.3 المعالجة الجبائية الأولية لإعادة تقييم التثبيتات عند التحول من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي:

طبقا للمادة 10 من قانون المالية التكميلي 2009 والذي عدلت المادة 185 و186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تم من خلالهما معالجة فوائض القيمة بالنسبة للتثبيتات بصفة عامة عند التحول من المخطط المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي كالتالي:

- يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالى في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 05 سنوات.
 - يقيد فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتى من عمليات إعادة التقييم من نتيجة السنة.

2.3.2.3 المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق: أولا: المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات غير قابلة الإهتلاك:

طبقا للمادة 186 مكرر والمحدثة بموجب المادة 04 من قانون المالية 2019، فإنه لا يدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للاهتلاك مع احترام الشروط التالية:

• يجب إدراج فارق إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق إعادة التقييم حسب مدونة النظام المحاسبي المالي.

وإذا تم إدراجه ضمن حساب آخر فإنه يتم دمجه في النتيجة الجبائية مباشرة لا سيما إذا تم:

- تضمين المبلغ كليا أو جزئيا مباشرة في رأسمال المؤسسة.
- التخصيص الكلى أو الجزئي لمبلغ فائض إعادة التقييم ضمن حساب الترحيل من جديد.
 - مبلغ فائض إعادة التقييم لا يمكن توزيعه كليا أو جزئيا.

وعدم احترام هذا الشرط يؤدي إلى دمج الفائض مباشرة ضمن النتيجة الجبائية للمؤسسة

• إذا تم إعادة التقييم ونتج عنه ناقص قيمة فإن ذلك لا يؤثر على النتيجة الجبائية، لعدم اعتباره عبئ قابل للخصم جبائيا.

أما في حالة التنازل عن التثبيت فإن فائض او ناقض القيمة الناتج عن التنازل للتثبيتات غير قابلة للاهتلاك والمعاد تقييمها تحسب طبقا للمادة 186 مكرر1 على أساس القيمة الاصلية قبل إعادة التقييم كالآتى:

فائض(ناقص) القيمة للتنازل = مبلغ التنازل – القيمة الاصلية للتثبيت قبل إعادة التقييم وتكون القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم وفق الحالات الآتية:

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

- الحالة الاولى: على أساس التكلفة التاريخية للاقتناء التثبيت إذا لم تقم المؤسسة بأي إعادة تقييم.
- الحالة الثانية: على أساس القيمة المحاسبية الجديدة بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري والتي قامت بعادة تقييم التثبيتات المسجلة في أصول المؤسسة حتى تاريخ 2006/12/31 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-210 بتاريخ 04 جويلية 2007 والذي يعدل المادة 71 من قانون المالية 2003 والمتضمن شروط اعادة تقييم التثبيتات العينية والمعنوبة.
- الحالة الثالثة: على أساس القيمة المحاسبية الجديدة بالنسبة للمؤسسات التي قامت بإعادة تقييم التثبيتات غير قابلة للاهتلاك والمسجلة ضمن الأصول بتاريخ 2009/12/31 بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق حيث تم اخضاع فائض القيمة للضريبة طبقا للأحكام المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثانيا: المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات القابلة الإهتلاك:

طبقا للمادة 186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يقيد فائض مخصصات الامتلاكات المتأتية من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة.

أما في حالة التنازل عن التثبيت فإن فائض او ناقض القيمة الناتج عن التنازل للتثبيتات القابلة للاهتلاك والمعاد تقييمها تحسب طبقا للمادة 186 مكرر1 على أساس القيمة الاصلية قبل إعادة التقييم كالآتى:

فائض(ناقص) القيمة للتنازل = مبلغ التنازل – القيمة الاصلية للتثبيت قبل إعادة التقييم وتكون القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم وفق الحالات الآتية:

- الحالة الاولى: سعر الشراء أو سعر التكلفة بدون الرسم على القيمة المضافة (HT)إذا كان التثبيت يمنح الحق في الخصم والتي تستعمل في نشاط خاضع للرسم على القيمة المضافة.
- الحالة الثانية: سعر الشراء أو سعر التكلفة متضمن الرسم على القيمة المضافة (TTC)إذا كان التثبيت لا يمنح الحق في الخصم والتي لا تستعمل في نشاط خاضع للرسم على القيمة المضافة.
- الحالة الثالثة: على أساس القيمة المحاسبية الجديدة بالنسبة للمؤسسات التي قامت بإعادة تقييم التثبيتات غير قابلة للاهتلاك والمسجلة ضمن الأصول بتاريخ 2009/12/31 بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق حيث تم اخضاع فائض القيمة للضريبة طبقا للأحكام المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

4. سبل التوافق المحاسبي الجبائي في الجزائر

بملاحظة الوضعيات السابقة والتي تشكل جزءا من نقاط الاختلاف بين القواعد الجبائية الحالية والنظام المحاسبي المالي، فإنه على الأقل في المدى القصير توجد ثلاثة حلول ممكنة (بتصرف, براق معد، بوسبعين تسعديت، يومي 1943 ديسمبر 2011، الصفحات 11-11).

- تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي.
- المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها بطريقة تسمح بتحييد أثرها على الخصائص النوعية للحسابات.
- السماح للمؤسسات بمسك محاسبة على حسب قواعد النظام المحاسبي المالي ومحاسبة على حسب القواعد الجبائية.

1.4 تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي:

حيث أن هذا التكييف يمكن أن يؤدي إلى إلغاء كلي للقاعدة الجبائية أو تعديلها جزئيا، وحتى يكون هذا التكييف مقبولا جبائيا يجب أن لا يقلل من الوعاء الضربي، وطبقا للمادة 141 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضربية، فطبقا للمادة فالأولوية للقواعد الجبائية عن القواعد المحاسبية، لذا وجب تعديل هذه المادة ومن خلالها تعديلات بقية المواد لتتوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي لاسيما النقطتين السابقتين التي تطرقنا إلهما من خلال:

- قواعد تسجيل الاعباء المقبولة جبائيا وخصمها:

بحيث يجب أن يكون هذا عن طريق السماح للمؤسسات بتطبيق الاهتلاكات الاستثنائية الناتجة عن كون مدة الاستعمال الاقتصادية للأصل أقصر من مدة استعماله في المؤسسة، او السماح للمؤسسات باختيار مدة الاستعمال التي تسمح باهتلاك سربع لأصولها.

إضافة غلى تخفيف الشروط الصارمة والتي تتعلق باستعمال الإهتلاك الخطي والسماح للمؤسسات باستعمال النوع الذي يحقق اهداف المؤسسة، كما يجب على المؤسسة تغليب الوقع الاقتصادي على المواقع القانوني لإعطاء الصورة الصادقة للمؤسسة وتماشيا مع النظام المحاسبي المالي وكذا المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

كما يجب مراجعة تلك التسقيفات في قبول الأعباء المقبولة جبائيا في الخصم من خلال تعديل المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تقيد المؤسسات وتخلق فروقا زمنية دائمة بين الربح المحاسبي والربح الجبائي وتدفع بالمؤسسة للتهرب الجبائي.

اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم التثبيتات:

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

إذ ان التكلفة التاريخية التي يصر القانون الجبائي على تطبيقها تحت ذريعة عدم وجود الشروط الموضوعية لتطبيقها في الجزائر في ظل سوق فوضوي وغير مراقب تقريبا وفي ظل غياب سوق مالي إذ أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالين لذا وجب على المشرع الجبائي اعادة صياغة مادة تتماشى مع النظام المحاسبي المالي في هذه النقطة.

ان هذه التعديلات تعتبر بسيطة من خلال دراسة نقاظ الاختلاف مع النظام المحاسبي المالي وتعديلها ولكنها تسبب أثرا سلبيا على الادارة الضريبية من خلال تقليص الوعاء الضريبي الخاضع وبالتالي تخفيض الايرادات والذي من شأنه ان يجعل الادارة الضريبية لا تتماشى ايجابيا مع هذا المقترح.

2.4 المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها بطريقة تسمح بتحييد أثرها على الخصائص النوعية للحسابات:

يمكن تطبيق هذا الحل من طرف المؤسسات الراغبة في عرض حسابات واقعية وصادقة باعتباره مبررا قانونيا من خلال نص المادتان 03 و26 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث تنص وتحث هاتين المادتين بصفة واضحة المؤسسات على انتهاج الطرق المحاسبية الكفيلة بتحقيق الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة. ويسمح هذا الحل بترجمة القواعد الجبائية بطريقة محاسبية معدلة تجعل آثارها على الحسابات حيادية، كحالة الاعباء المسجلة شكليا والمصاريف التي تعتبر محاسبيا استثمارات وجبائيا تعتبر اعباء، وستتم معالجة هذه الحالات بتسجيل الاعباء وفقا للقانون الجبائي ثم محاولة تسوية الفروقات باستعمال حسابات تسوية مثل حساب 48(اعباء مسجلة سلفا) وحسابات تعتبر متاحة في مدونة النظام المحاسبي المالي كحساب مثل حساب 48(اعباء مسجلة سلفا) وحسابات تعتبر متاحة في مدونة النظام المحاسبي المالي كحساب

ومن ايجابيات هذا الحل انه لا يتطلب طرح نصوص قانونية جديدة لأجل تطبيقه، إذ يطبق مباشرة دون تعديل النص الجبائي، في أنه ليس صالح للتطبيق في جميع الحالات، لأنه قد يؤدي إلى غموض في الحسابات بالنسبة للمؤسسات لطرحه حسابات ذات بعد جبائي، كما تواجه خطر الرفض من الادارة الضريبية بسبب عدم مطابقتها الكلية للقواعد المحاسبية المتبناة، وفي بعض الحالات يكون التحفظ على مصداقية الحسابات.

3.4 السماح للمؤسسات بمسك محاسبة على حسب قواعد النظام المحاسبي المالي وأخرى على حسب القواعد الجبائية:

حيث سمح التطور في المجال المعلوماتي للمؤسسات من تسريع وتسهيل متابعة التسجيلات المحاسبية، هذا العنصر من شأنه أن يلعب دورا كبيرا في مساعدة المؤسسات على مسك محاسبة حسب قواعد النظام الجديد ومحاسبة على حسب القواعد الجبائية الحالية، خاصة في ظل وجود تعارض بعض المفاهيم والتقنيات المحاسبية والجبائية على السواء.

إذ يؤدي المسك المزدوج للعمليات إلى تفادي إعادة معالجة النتيجة المحاسبية باستعمال الطرق الجبائية لتحديد الوعاء الضريبي، كما هو الحال مثلا بالنسبة للاهتلاكات الاستثنائية في حالة قبولها من طرف الادارة الجبائية، فيمكن وضعها في حساب جبائي خاص تحت عنوان مخصصات جبائية (لأنها لا تتعلق بنقصان قيمة حقيقي ولها هدف جبائي)، يقابلها بذلك حساب اهتلاكات جبائية وهذه الحسابات تؤخذ فقط في النتيجة الجبائية وبالتالي في حالة تسجيل اختلاف بين القواعد المحاسبية والجبائية يكفي فقط تعديل برامج المعالجة المحاسبية بالسماح لها بتسجيل العنصر وفق طريقتين الاولى محاسبية والثانية جبائية.

وهذا الحل يطرح امكانية تفادي إعادة المعالجة التي تكون ضرورية بسبب الاختلاف بين المقاعدتين المحاسبية والجبائية، وقد تؤدي إلى تكلفة عمل اضافية للمؤسسات التي تجد نفسها مجبرة على مسك محاسبتين تضطرها لتعديل برامجها المحاسبية في كل مرة يظهر تباين بين القاعدتين.

من خلال هذا البحث، يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف قوانين وتشريعات النظام الجبائي مع مستجدات وتطورات النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر الحل الأنسب باعتبار ان النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية.
- تقليص الفجوة بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي بالاستعانة ببعض تجارب الدول التي حققت ذلك.
 - زيادة توعية المكلفين بالضرببة بقوانين وأحكام القانون الجبائي.

5. خاتمة:

التوصيات:

مع تبني النظام المحاسبي المالي الذي من المؤكد أنه يحمل في طياته الكثير من الانعكاسات والصعوبات التي تؤثر على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، والتي من أهمها الجانب الجبائي المرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام المحاسبي، فإذا كانت المحاسبة سابقا مقيدة بإدماج القواعد الجبائية فان المرجع الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالقانون الجبائي، فتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد بما يسمح بتقليل آثار هذا الأخير على النظام الجبائي وعصرتنه من اجل تحسين العلاقة بين المحاسبة والجباية.

آليات تكييف المعالجة المحاسبية والجبائية في الجزائر مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات الدخل IAS12 – دراسة حالة الضرائب المؤجلة وإعادة تقييم التثبيتات

6. قائمة المراجع:

- Maillet Baudrir et A. le manh. (2007). Les Normes Compatibles Internationales IAS/IFRS. Paris: le manh, Sup' Foucher.
- Mohamed Benkaci. (2009). Les Normes Comptables Internationnales IAS/IFRS. Alger: éditoin Berti.
- Jean-Jacques Julian . (2007). Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS. Paris: 2 ème éd, sup' Foucher.
- التعليمة رقم 02 بتاريخ 2019/03/20 . (الجزائر). المتضمنة المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات. الصادرة عن المديرية العامة للضرائب ، 05.
 - القرار المؤرخ 26 جويلية 2008. (الصادر بتاريخ 15 مارس 2009). يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القرار المؤرخ 26 الرسمية العدد 21، الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 21،
 - بتصرف, براق محمد، بوسبعين تسعديت. (يومي 13و14 ديسمبر 2011). تطبيق النظام المالي ومتطليات تكييف النظام الجبائي الحالي"، البليدة، الجزائر: حامعة سعد دحلب البليدة.
 - بن ربيع حنيفة، حيساني عبد الحميد، صالحي بوعلام . (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية، الطبعة الأولى. الجزائر: منشورات كليك.
 - جمال لعشيشي. (2010). محاسبة المؤسسة والجباية وفق النضام المحاسبي الجديد. الجزائر: الصفحات الزرقاء. شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، بودواد.
 - عبد الرحمان عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الطبعة الأولى. برج بوعريريج، الحزائر: دار جيطلي للنشر والتوزيع.
 - غنية بن حركو ، عبدالله بن صفي الدين، و مريم عواق. (2017). الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التوجه نحو المرجعية الدولية للمحاسبة IAS/IFRS. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 54-32.
- قانون رقم 10-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق له 25 نوفمبر 2007. (الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007). المتضمن النظام المحاسبي المالي،. الجريدة الرسمية، العدد 74 ، 134.
 - محمد قبايلي. (2013). آفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل "IAS12"في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة

قمان عمر

ماجستير غير منشورة. جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر،: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،.

دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين (عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا)

The role of financial technology in supporting remittances for migrants (View examples of international money transfer platforms)

سهيلة فرجاني¹*، عبد الرزاق سلام²

ferdjani.souhila@univ-medea.dz،(الجزائر)، sellam.abderezak@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2021/12/09

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة اقتصاد التحويلات المالية لآخر التطورات التكنولوجية في المجال المالي وعرض آخر الخدمات المبتكرة في مجال التحويلات المالية للمهاجرين، ومساهمتها في دعم معاملات التحويلات المالية الدولية مما يؤثر إيجابا على مصادر النقد الأجنبي و المعيشة و التنمية في الدول المستقبلة.

تم التوصل إلى أن تكنولوجيا التحويلات المالية ساهمت في تعزيز قنوات إرسال الأموال لكل شرائح المجتمع، بسرعة، تكاليف منخفضة، تداول آمن و الحفاظ على خصوصية البيانات، ومنه دعم تنافسية سوق التحويلات المالية للمهاجرين بظهور الشركات الناشئة القائمة على منصات رقمية وشبكات الهواتف الذكية. الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ المنصات؛ التحويلات المالية؛ شركة ناشئة؛ المهاجرين

تصنیف F31, F38, G23 : JEL

Abstract:

This study aims to identify to what extent the financial transfer economy keeps pace with the current technological development in the financial sector. Hence, it aims to present its positive impact on foreign currency sources, living standards, and achieving development. Findings show that financial transfers technology enhances money transfer channels to the society's categories. Therefore, it provides speed, lower, safe, and personal transactions that help financial transfer's market competitiveness through new startups based on numeric platforms and smartphones networks.

Keywords: financial technology; platforms; money transfers; Start-up company; immigrants

Jel Classification Codes: F38, G23, F31

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا مهما لتمويل الاقتصاد ونموه و تنشيطه، لذا وجب تطوير هذا القطاع والاستثمار فيه وعصرنته عن طريق الاستفادة من التطور التكنولوجي والتقني، وعلى هذا الأساس كان لظهور التكنولوجيا المالية بقيادة الشركات الناشئة الأثر الكبير على قطاع التحويلات المالية للمهاجرين، حيث قدمت هذه الشركات خدمات جد عصرية ومتطورة في مجال التحويلات المالية الدولية، معتمدة على أنظمة مبتكرة تتميز بالسهولة، السرعة والتكلفة المنخفضة مما اثر إيجابا على تنشيط و ازدهار التحويلات المالية للمهاجرين بين دول المنشأ والدول المستقبلة، وتعتمد شركات التكنولوجيا المالية في هذا المجال على منصات افتراضية للتحويلات بالإضافة الى تطبيقات على الهواتف الذكية، لتصبح خدمة تحويل الأموال في متناول الجميع، في أي مكان و زمان، بسرعة وبتكلفة اقل وبدون أية عوائق، مما جعل الشركات الناشئة المقدمة لهذا النوع من الخدمات تنافس اعرق المؤسسات التقليدية في مجال التحويلات المالية الدولية عامة وتحويلات المهاجرين خاصة.

1.1. إشكالية الدراسة: لدراسة موضوع التحويلات المالية للمهاجرين والكشف عن علاقته بالتكنولوجيا تم طرح الإشكالية التالية:

فيما تتجلى مساهمة التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين؟

- 2.1. فرضيات الدراسة: لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الفرضيات التالية:
- تكمن أهمية التحويلات المالية للمهاجرين لدول الاستقبال في التخفيف من الفقر و تحسين مستوى المعيشة بالإضافة لدعم اقتصاد البلد المستقبل؛
- من بين أهم دوافع المهاجرين لتحويل أموالهم نحو البلدان الاصلية هو مساعدة اسرهم و تلبية حاجياتهم بالإضافة لاستثمار أموالهم و ادخارها؛
- التكنولوجيا المالية هي الاستفادة من آخر الابتكارات التكنولوجية لاستخدامها في المجال المالي والمصرفى؛
- ساهمت خدمات الهواتف الذكية و تطبيقاتها و شركات تحويل الأموال عبر الانترنت في تخفيض تكاليف التحويلات المالية للمهاجرين بالإضافة للسرعة في التحويل.

دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين(عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا)

3.1 الهدف من البحث: الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية في مجال اقتصاد التحويلات المالية من خلال عرض آخر ما تم ابتكاره من منصات الكترونية وخدمات تكنولوجية و مساهمتها في زيادة كفاءة وفعالية وازدهار التحويلات المالية للمهاجرين وتعزيز مصادر العملة الصعبة.

2. الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين:

1.2.مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين:

إن إعطاء تعريف دقيق لتحويلات المالية للمهاجرين هو أمر صعب نتيجة تضارب كيفية تسجيل هذه الأموال في ميزان مدفوعات الدول المستقبلة و المصدرة، فنجد بعض الدول المستقبلة تدرج هذه الأموال مع عوائد السياحة و البعض الأخر يدرجها ضمن عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أيضا صعوبة تحديد البلد الأصلي للمهاجر في حالة اكتساب المهاجر لجنسية هذا البلد، بالإضافة لوجود قنوات رسمية و غير رسمية للتحويلات المالية يلجأ إلها المهاجرين لتفادي الاقتطاعات الخاصة بالتحويل (بلميمون، 2015، صفحة 108)

يعرف صندوق النقد الدولي التحويلات المالية للمهاجرين على أنها تحويلات جارية خاصة بشكل أصول مالية أو سلع من المهاجر أو عامل مقيم بالخارج لمدة لا تقل عن سنة إلى أشخاص يمثلون أفراد عائلتهم أو حسابات خاصة (ملحاوي، 2018، صفحة 401).

ويقوم صندوق النقد الدولي بتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين في ثلاث بنود وهذا وفقا لدليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة المعلن عنها عام 1993 وهي: (بوطالبي و بن سعيد، 2017، صفحة 115)

- تحويلات العمال: وهي التحويلات النقدية المرسلة الى الوطن من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من سنة واحدة، وتسجل في الحساب الجاري تحت فئة التحويلات الجارية؛
- تعويضات المستخدمين:و تضم أجور و رواتب العمال المقيمين في الخارج لفترة تقل عن سنة بما في ذلك قيمة الخدمات العينية و تسجل في الحساب الجاري تحت فئة الدخل؛
- تحويلات المهاجرين: تمثل صافي التحويلات الحالية التي يقوم بها المهاجر أثناء مغادرة البلد الأصلي و العودة اليه و الإقامة لمدة لا تقل عن سنة.
 - 2.2. محددات (دوافع) التحويلات المالية للمهاجرين:
 - 1.2.2. المحددات الفردية:

تعتبر نظرية (Lucas,R E, Stark,O,1985) من اهم النظريات التي تناولت الدوافع الفردية للتحويلات المالية، اذ تقوم هذه النظرية على ثلاثة تفسيرات لقيام المهاجرين بتحويل الأموال وهي كالتالى:

- الإيثار: يرتكز هذا النموذج على عدة مبادئ أولها أن قيمة التحويلات المالية يجب أن ترتفع في آن واحد مع ارتفاع دخل المهاجر، ثانيا أن قيمة التحويلات المالية يجب أن تنخفض مع ارتفاع دخل الأسرة، وثالثا فان قيمة التحويلات المالية تنخفض مع مرور الوقت وتقلص الروابط العائلية، إلى جانب انخفاضها عند استقرار المهاجر بصفة دائمة بالبلد المستقبل له والتحاق أسرته به (بوعتلي و عزواني، 2018، صفحة 3)؛
- المصلحة الذاتية: وتعني أن يكون تفكير المهاجر أناني عند قيامه بتحويل الأموال وهذا إما رغبة في الحصول على جزء من ميراث العائلة أو الاستثمار في البلد الأصلي لتحقيق ربح أو عائد أو بهدف تبادل المنفعة (بوعتلي و عزواني، 2018، صفحة 4)؛
- الادخار: يميل المهاجر إلى تحويل جزء من أمواله لبلده الأصلي بهدف ادخارها، و غالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضها في الخارج(موسى، 2021، صفحة 410)؛
- اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتامين المتبادل: يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله لأفراد اسرته في بلده الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات العائلية و مواجهة الأخطار (موسى، 2021، صفحة 410).

1.2.2.2 المحددات الاقتصادية و المؤسسية الكلية:

ان سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي لا يعتمد على القرارات الفردية فقط و انما يتأثر كذلك بعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية و مؤسسية كلية تكون على مستوى البلد الأصلي وبلد المقصد بحيث (بوطالبي و بن سعيد، 2017، الصفحات 110-119):

- تؤثر الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ على حجم التحويلات المالية المرسلة فتحسن بيئة الأعمال وزيادة معدلات المالية للمهاجرين؛
- تؤثر أسعار الصرف في البلد الأصلي على حجم التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي؛
- تؤثر تقلبات معدلات النمو الاقتصادي على حجم التحويلات المالية، فزيادة معدل نصيب الفرد من الناتج في دول المنشأ يؤدي الى انخفاض حجم التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الى أسرهم في البلد الأصلي؛

- هناك ارتباط بين تدفق التحويلات المالية و فجوة توزيع الدخل في بلد المنشأ حيث كلما زادت هذه الفجوة زادت معدلات الفقر و بالتالي ترتفع التحويلات المرسلة من طرف المهاجر نحو أسرته في بلده الأصلى؛
- تعتبر المتغيرات الديمغرافية عوامل تؤثر على تدفق التحويلات المالية مثل حجم الجالية المهاجرة وتركيبتها الديمغرافية والاقتصادية؛
- يميل المهاجرين ذوي المستوى العلمي المنخفض لتحويل جزء كبير من أموالهم نحو البلد الأصلي نظرا لان هجرتهم تكون غالبا مؤقتة، عكس المهاجرين أصحاب المستوى العلمي المرتفع؛
- يتم أيضا تفسير تدفق التحويلات المالية للمهاجرين بجودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية ومدى توفر الاستقرار السياسي في بلدان المنشأ.

3.2. آثار التحويلات المالية للمهاجرين:

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزئي للبلد الأصل من حيث تحسين مستوى معيشة اسر المهاجرين كما لها اثار على الاقتصاد الكلي بحسب قنوات إرسالها ومن خلال نسبة تطورها.

1.3.2. آثار التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الجزئي (الافراد و الاسر):

- المساعدة على خفض مستويات الفقر في الدول المستقبلة حيث بينت الدراسات انه كلما زادت نسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي عن 10٪ يؤدي ذلك إلى خفض مستوى الفقر بمقدار 2 إلى 3.5٪، وبالنتيجة فانه يزداد الاستهلاك وينشط الطلب الكلي مما يحفز النمو الاقتصادي (مومى، 2021، صفحة 410)؛
- تطوير رأس المال البشري من خلال تحسين التحصيل التعليمي والرعاية الصحية في الأسر المستقبلة؛
- زيادة الاستثمار و تعزيز الثقافة المالية عن طريق تخفيف قيود الائتمان التي تواجهها الأسر المستقبلة للتحويلات هذه الأسر التي يصعب علها الوصول للأسواق المالية، بحيث تساهم تحويلات المهاجرين المالية في زيادة تراكم الأصول و الاستثمارات التجارية(Dorantes, 2014).

2.3.2. آثار التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى الكلى:

- تساهم التحويلات المالية في الاستقرار الاقتصادي للبلد المستقبل و زيادة قوته الائتمانية، حيث تتميز تدفقات المالية بالمرونة و هي عكس الدورات الاقتصادية حيث يلاحظ زيادة التدفقات في حالة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية (Dorantes, 2014)؛

- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي، مما يساهم في تحسين التصنيف الائتماني للبلد المستقبل و تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية (Dorantes, 2014)؛
- ذكرت دراسة قام بها Mansoor and Quillin على ان للتحويلات آثار إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار او الادخار او الاستهلاك، الا ان هناك اختلاف في الرأي في هذا الجانب فهناك الكثير من الدراسات الأخرى التى خلصت لعدم وجود اثر إيجابي(Shera & Meyer, 2013, p. 8).

4.2.قنوات التحويلات المالية للمهاجرين:

1.4.2. القنوات الرسمية:

وهي القنوات التي تطابق الأساليب القانونية و تتمثل هذه القنوات في الشبكات البنكية و التي تسمح بمتابعة مصدر الأموال و لمن تحول و هذه القنوات هي (بلميمون، 2015، الصفحات 123-125):

- البنوك المصرفية: هذا النوع من التحويلات يضم البنك كوسيط بين المرسل و المرسل إليه شريطة أن يكون لكلاهما حسابات بنكية جارية في كل من البلد المستقبل بالنسبة إلى المرسل، وحساب في البلد الأصلي بالنسبة للمرسل إليه كما يمكن أن تكون هذه التحويلات الكترونيا إذا كان للمرسل إليه عطاقة ائتمان؛
- الشبكات البريدية: يشرف علها الاتحاد البريدي العالمي الذي يعمل على توسيع الاتصال بين المؤسسات البريدية في العالم، هذه الشبكات اخذت نصيبها من التطور التكنولوجي؛
- شركات التحويل العالمية: هي مؤسسات عالمية غير بنكية تقدم خدمات التحويل بتكاليف اقل من البنوك و لا يحتاج كل من المرسلو المرسل اليه ان يحوز على حساب بنكي فعملية التحويل لا تحتاج الا لوثائق تثبت هوية المرسل و المستقبل و من اهم هذه الشبكات western union و المستقبل و من اهم هذه الشبكات international؛
- البورصات: حيث تقوم البورصات بتحويل أموال المهاجرين الى أسهم على مستوى بلدانهم الأصلية، وبإمكان أحد أفراد أسرة المهاجر التعامل بها على مستوى البورصة.

2.4.2. القنوات الغير رسمية:

وهي التي تعمل بطريقة غير قانونية و لا تخضع للمراقبة مما يزيد من درجة خطر عدم وصول الأموال لأصحابها:

- محول الأموال: هو شخص يمنه مهنة التحويل بين بلد المقصد و البلد الأصل حيث يقوم بتحديد تواريخ عودته إلى بلده الأصلي لدى أصدقائه أو المهاجرين الذين يرغبون في تحويل جزء من أموالهم إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية مقابل عمولة يتحصل عليها (بوطالبي، 2020، صفحة 160)؛

دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين(عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا)

- نظام الحوالة: يتطلب هذا النظام وجود وسيطين الأول على مستوى بلد الاستقبال و الآخر على مستوى بلد الارسال، حيث يقوم المهاجر بدفع المبلغ الذي يريد تحويله الى الوسيط الأول في بلد الاستقبال ويقوم هذا الأخير بإرساله الى الوسيط الثاني في بلد الارسال الذي يسلمه بدوره الى الفرد او العائلة المستقبلة للتحويلات مقابل عمولة يدفعها المهاجر للوسطاء (بوطالبي، 2020، الصفحات 160).

5.2.تطور التحويلات المالية للمهاجرين في العالم و في الدول النامية:

في الجانب الاحصائي و حسب تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 فقد عرفت التحويلات المالية في العقود الأخيرة زيادة اجمالية من 126 مليار دولار امريكي في عام 2000 الى 689 مليار دولار في عام 2018.

كما ارتفعت التحويلات بنسبة 9٪ في عام 2018 بعد ان وصلت الى 633 مليار دولار في عام 2017، غير ان سنتين متتاليتين قبل عام 2017شهدتا تراجعا، فبين عامي 2014 و 2015، تقلصت تدفقات التحويلات الوافدة بنسبة 1.2٪، اذ تراجعت من 603 مليار دولار في عام 2014 الى 595 مليار دولار في عام 2015، ثم تراجعت بنسبة إضافية قدرها 1.1٪ بين عامي 2015 و 2016 (من 595 مليار دولار الى 589 مليار دولار)، كما انخفضت الى البلدان المنخفضة الدخل و البلدان المتوسطة الدخل لمدة سنتين متتاليتين، من عام 2014 الى عام 2016، لتعود الى الارتفاع في الفترة من 2016 الى 2018 (من 2016 منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، تجاوزت التحويلات كثيرا مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.

في عام 2018، كانت الهند و الصين و المكسيك و الفلبين و مصر البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية للتحويلات، اما عند النظر الى التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فان البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية في عام 2018 هي تونغا 35.2٪، تلها قيرغيزستان 33.6٪، ثم طاجكستان 31٪ و هايتي 30.7٪ و نيبال 28٪.

ظلت الولايات المتحدة على الدوام أكبر بلد مرسل للتحويلات، اذ بلغ اجمالي التدفقات الخارجة منها 67.96 مليار دولار في عام 2017، تليها الامارات العربية المتحدة 44.37 مليار دولار و المملكة العربية المسعودية 36.12 مليار دولار وسويسرا 26.6 مليار دولار و كانت المانيا خامس اكبر بلد مرسل للتحويلات في عامي 2016 و 2017، و تشكل الصين بالإضافة إلى دورها كأكبر متلق، مصدرا رئيسيا أيضا

للتحويلات، وان كانت تتراجع اذ بلغت التحويلات الخارجة منها 20.29 مليار دولار في عام 2016 ثم انخفضت الى 16.18 مليار دولار فيعام2017 (المنظمة الدولية للهجرة، 2020)

3. مفاهيم حول التكنولوجيا المالية:

1.3. تعريف التكنولوجيا المالية:

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية و تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك و التي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.

2.3. أهمية التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع، ارخص وأكثر أمنا وشفافية وإتاحة خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. من جهة أخرى فان سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تقدم الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية و تقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكل تهديدا يجب التحوط منه و اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة و نزاهة و استقرار القطاع المصرفي و المالي، حيث تمثل التكنولوجيا المالية و تطبيقاتها المختلفة فرصا و تحديات في الوقت عينه للمصارف و المؤسسات المالية الأخرى(رحمون و بن خالدي، 2021، صفحة 356).

3.3. القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية:

من اهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي (لطرش، 2019، الصفحات 8-10):

- المدفوعات: في مساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة و شبكة الانترنت مثل التي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع و الخدمات عبر الانترنت او من خلال الأجهزة المحمولة؛
- التمويل و الإقراض: فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير تقليديين و بروز تمويلات جديدة عبر سوق الانترنت و لعل من أهم النماذج الجديدة على "الفينتيك" و التي غيرت مجرى الإقراض و الاستثمار هو التمويل الجماعي "crowdfunding" حيث يتم عن طريق منصات مالية جمع

مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد و هو يدخل ضمن سلة تمويلات Peer-to-peer" الند للند؛

- التحويلات المالية: وفقا لتقرير "جولدمان ساكس" تمثل السوق العالمية للتحويلات الدولية مبلغا سنويا قدره 580 مليار دولار بزيادة قدرها 5 بالمائة سنويا في المتوسط، تمثل تكاليف المعاملات الخاصة بهذه التحويلات ما بين 6 الى 7 بالمائة من المبالغ "حوالى 30 مليار دولار من الإيرادات السنوية"؛
- إدارة الثروات: بالنسبة للمغتربين و الأفراد ذوي الدخل المرتفع، فان استثمار المدخرات يعني الاعتماد على المتخصصين في إدارة الثروات، وقد أصبحت هذه الخدمات رقمية و متاحة دوليا من خلال الادخار عبر منصات الاستثمار في شكل صناديق استثمار متداولة مماثلة للبورصة اكثر ضمانا و بأقل تكلفة؛
- التامين: الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التامين لا تزال جديدة في جميع انحاء العالمو لكن الأمثلة من الهند و افريقيا تشير الى ان الافراد يرغبون في الاشتراك في نظام التامين فائق الصغر، فمثلا تربط " ديموكرانس"Democrance شركات التامين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول؛
- البلوكتشين والعملات الافتراضية: تتمثل سلسلة البلوكات "البلوكتشين" والمعروفة أيضا باسم سلسلة الثقة في تقنية رقمية ابتكرت لتحل مشكلة انعدام الثقة "gap of trust" عند اجراء معاملات بين طرفين مجهولين بدون الحاجة الى طرف ثالث وسيط بينهم، وهي عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم اليات التشفير "Cryptography" لبناء سجل دفتري الكتروني لا مركزي غير قابل للتعديل او التلاعب.

والعملات الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو سلطة عامة وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين او اعتباريين كوسيلة للدفع و يمكن نقلها او تخزينها او تداولها الكترونيا و لعل من أشهرها عملة البتكوين.

4. مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز تنامي التحويلات المالية للمهاجرين:

تجلت مظاهر التكنولوجيا المالية في قطاع التحويلات المالية للمهاجرين في كثير من منصات التحويلات الالكترونية منها القائمة على تقنية سلسلة الكتل "البلوكتشين".

1.4.تكنولوجيا التحويلات المالية:

يتم تعريف تطبيق Fintech في خدمات التحويلات المالية على أنه اعتماد الدفع البديل في طرق تحويل الأموال، أي باستخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول. على العكس تماما، يشمل مقدمو خدمات التحويلات التقليدية (RSPs التقليديون) المؤسسات التي تقدم خدماتها و يتم التعاقد من خلال فروع

البنوك أو الوكلاء الفعليين أو مراكز الاتصال. ما يميز هذان النوعان من الأعمال هما نقطة الوصول التي يتم من خلالها توفير خدماتهما وهناك العديد من نماذج الأعمال للتحويلات عبر الحدود التي تديرها شركات التكنولوجيا المالية.

وفقًا لتحالف الشمول المالي (2018، AFI) ، فإن هذه النماذج تشمل منصات على الإنترنت (بما في ذلك منصات الند للند)، والتحويلات المستندة إلى blockchain والتحويلات عبر الهواتف الذكية.(Hahm, Subhanij, & Almeida, 2019)

2.4. تحويلات الأموال دوليا عبر منصات على الانترنت:

بالنسبة للخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول أو مواقع الويب لتحويل الأموال يجب على المرسلين ربط مصرفهمبحسابات على المنصة، بينما يمكن للمستلمين الحصول على الأموال بعدة طرق (بما في ذلك النقد).

تعمل المنصات عبر الإنترنت وفقًا لنموذج نظيرللنظير. هذا يسمح بتلقي الأموال في عملة مختلفة عن العملة المرسلة دون أن تعبر الأموال بالفعل الحدود. إذا قام شخص ما بشراء الدولار باليورو وزبون آخر يشتري اليورو بالدولار، هذه المعاملات يكون العمل في اتجاهين متعاكسين سيتم إقرائه بدلاً من نقله أو تبادله. باستخدام اثنين من التحويلات المحلية بدلاً من معاملة دولية واحدة، يسمح هذا النظام لمقدمي خدمة التحويلات بفرض رسوم على أسعار الصرف الرسمية، مما يقلل بشكل كبير من تكاليف المعاملات (Hahm, Subhanij, & Almeida, 2019).

- عرض لنموذج منصة transferWise التحويلات أموال: transferWise هي شركة مقرها المملكة المتحدة من إنشاء "كريستو كارمان" و "تافيتهنريكوس" سنة 2011 و شعار الشركة هو "لا يجب أن يكون للنقود حدود" و قد أقامت الشركة حسابات في جميع أنحاء العالم و لديها حاليا أكثر من 6 ملايين عميل و يدعمها مستثمرون يعملون في شركات مثل فيرجن و Paypal، وتعتبر transferWise منصة لإرسال الأموال دوليا مع نظام امن عالي حيث تسهل هذه المنصة عملية تحويل الأموال دوليا بطريقة أرخص بثماني مرات وأرخص بخمس مرات من البنوك، و تقدر قيمة المنصة بأكثر من مليار دولار. ويقوم مبدأ الخدمة بدفع مبلغ معين إلى حساب بنك transferWise في البلد الذي يختاره العميل لتدفع الشركة للمستلم في بلد آخر بسعر الصرف الصحيح، بتكاليف تختلف حسب المبلغ المحول والبلد المحول إليه والعملة إلا أنها تعتبر منخفضة بشكل عام.

بدأت هذه الشركة في الأساس للمستخدمين في أوروبا، الولايات المتحدة، سنغافورة و استراليا ثم تم توسيع سوقها إلى أجزاء أخرى مختلفة في العالم، حيث يمكن للمهاجرين في بلد المهجر و أيضا لعائلاتهم في بلد المنشأ التسجيل في خدمة transferWise.com عن طريق الموقع Facebook أو Apple أو Apple او Facebook

ولتشجيع التعامل مع منصة transferWise في منصة الخدمات المجانية للعملاء فيما يخص إنشاء وإدارة الحساب، الاحتفاظ بالعملات في حساب العميل مجانا، انشاء تفاصيل حساب مصرفي متعدد العملات مثل رقم الحساب المصرفي الدولي، تلقي تحويلا مالية مباشرة باليورو والدولار و الجنيه الإسترليني والليرة الاسترالية والدولار الأسترالي و النيوزلندي. أما رسوم تحويل أي عملات أخرى فهي تتراوح من 0.35 بالمائة إلى 3 بالمائة، كما تضمن منصة transferWise الميزات التالية (بروثيروي، 2021):

- تحويلات مالية بسيطة و أيضا بمبالغ كبيرة من حساب مصرفي لآخر؛
 - التحويلات المالية الدولية منخفضة السعر و سريعة؛
- إمكانية وضع حساب متعدد العملات لقبول الأموال وإنفاقها و الاحتفاظ بها؛
 - الاستفادة من بطاقة خصم مرتبطة بحساب مصرفي متعدد العملات؛
- الوصول الى واجهة برمجة التطبيقات لأتمتة معظم عمليات الدفع و تحصيل الدفعات؛
 - اعتمادحاسبة تحويل شفافة لمعرفة مقدار الرسوم الواجب دفعها؛
 - كشوف حسابات شهربة لتتبع مقدار ما ينفق ويتلقى في الحساب؛
 - خيارات لإكمال التحويلات حتى لو لم يكن لدى العميل حساب transferWise :
 - تأمين سعر الصرف.
- تطبيق transferWise Mobile: هو تطبيق لخدمة transferWise على الهواتف الذكية لإجراء عمليات التحويل في أي مكان وأثناء التنقل. هو تطبيق سهل الاستخدام و يمكن من خلاله معرفة جميع التحويلات والمدفوعات السابقة وإرسال الأموال و تحويلها كما يمكن الاطلاع بمكان الأموال بالضبط سواء تم تحويلها من نهايتهااو اذا تم ارسالها الى حساب مصرفي و التاريخ المقدر الذي يجب ان تصل فيه الأموال. التطبيق يوفر أيضا زرا سريعا لتجميد بطاقة الخصم وإلغاء تجميدها في حالة الضياع او السرقة.

3.4. التحويلات المالية الدولية عبر تقنية سلسلة الكتل"البلوكتشين":

في السنوات الأخيرة ظهر اتجاه جديد بين العمال المهاجرين لإرسال الأموال إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية باستخدام العملات المشفرة، حيث لا يزال سوق العملات المشفرة في طور التكون من حيث الوصول إلى أعداد كبيرة من المهاجرين، و مع ظهور تقنية سلسلة الكتل بلوكتشين بدأت العديد من الشركات والشركات الناشئة في اعتماد العملات المشفرة مثل البتكوين لتقديم خدمات تحويل الأموال مثل ووسترن يونيون وموني جرام، حيث يقدم اللاعبون الجدد خدمة تحويل أموال مختلفة في محاولة لحل مشكلات متعددة مثل ارتفاع تكاليف و طرق توزيع الأموال المحدودة(Flore, 2018).

يستخدم هذا النموذج الناشئ لتحويل الأموال العملات المشفرة (العملات اللامركزية التي تم إنشاؤها باستخدام تقنية (blockchain) وأيضا العملات الرقمية الأكثر استخدامًا هي Bitcoin و XRP و Ethereum القائمة على Blckchain.

لا ينبغي الخلط بين هذا النموذج وبين تبادل العملات المشفرة، حيث في الواقع التعاقد على هذه الخدمات لا ينتج مخاطر للعميل، حيث أن المستلم لا يتعامل أبدًا مع العملة المشفرة حيث تتم إدارة جميع المخاطر وتحدث العملية بأن تكون هناك شركة في البلد المرسل تقبل العملة الورقية المحلية وتحولها إلى عملة مشفرة، بعد ذلك، يقومون بتحويل هذه الأموال إلى شركة في البلدان المحلية وتسويم هذه الأخيرة بتحويل العملة المشفرة إلى العملات المحلية وتسليم هذه الأموال إلى المستقبلة، ثم تقوم هذه الأخيرة بتحويل العملة المشفرة إلى العملات المحلية وتسليم هذه الأموال إلى المستفيد النهائي من خلال مجموعة متنوعة من طرق التحويل المحلية , Almeida, هذه الأموال المستفيد النهائي من خلال مجموعة متنوعة من طرق التحويل المحلية , 2019.

4.4. اهم الشركات الناشئة في خدمات تحويل الأموال دوليا و القائمة على تقنية البلوكتشين:

في السنوات الأخيرة تم إنشاء عدد كبير من الشركات الناشئة في مجال التحويلات القائمة على Blckchain في معظم أنحاء العالم لا سيما في جنوب شرق آسيا، كل واحدة لديها حل مبتكر للتحويلات عبر الحدود ومن أهمها (Flore, 2018):

- ABRA: وهي شركة أمريكية تأسست عام 2014، استخدمت لأول مرة ممر الولايات المتحدة الأمريكية و الفلبين و لكن سرعان ما توسعت لتشمل أكثر من 150 دولة، و تسمح هذه الشركة بإرسال تحويلات مالية من شخص لآخر من خلال تطبيقات، مما يسمح للمستخدمين بتخزين أموالهم مباشرة على أجهزتهم المحمولة أو من خلال صراف ABRA المعتمد، أو السماح لأولئك الذين يرسلون الأموال على

الفور باستخدام هواتفهم الذكية، و تستخدم عملة البتكوين كعملة مرجعية، و الأموال مقومة بالدولار، و لكن أثناء المعاملات يتم تسويها بسرعة بالعملة المحلية على الطرف الآخر؛

- BitSpark: وهي شركة مقرها هونغ كونغ تقدم خدمات تحويلات رقمية مدعومة من منصة BitShares وتقدم الشركة ميزات لا تقتصر على السرعة و السيولة، حيث يتعين على مقدمي الدفع المرور عبر حراس البوابة من اجل الوصول لبى ما يقرب من 200 عملة عالمية، مما يسمح لهم بتداول أصولهم (القيمة مرتبطة باليورو أو الدولار الأمريكي أو اليوان الصيني) على منصة التبادل اللامركزية الخاصة بهم، وبالتالي تقليل مخاطر الاعتماد على مركزية طرف ثالث يمكن اختراقه، و تخدم الشركة حاليا المناطق الآسيوية، مع تركيز قوي على اندونيسيا و باكستان وفيتنام والفلبين؛
- Coin.ph: هي من أولى خدمات محفظة البتكوين التي تستخدم على نطاق واسع كخدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول على وجه الخصوص في الفلبين، يسمح بالتسليم من الباب إلى الباب أو يمنح إمكانية إرسال عملات البيتكوين التي يمكن استردادها مباشرة من أي ماكينة صراف آلي بيتكوين في جميع أنحاء العالم، يمكنه أيضا تحويل المبلغ إلى أموال محلية وتسليمه في يوم العمل التالي؛
- BitPesa: هي أول شركة افريقية لتحويل الأموال الرقمية، تأسست عام 2013 في نيروبي بكينيا، وهي نشطة حاليا في نيجيرياو تنزانياو اوغندا، تمكنت من إزالة البنوك المراسلة من سلسلة المعاملات التي تعتمد على تحويل Bitcoin و الوسطاء الرقميين الذين يقومون بإيداع الأموال بعملة البلد المستقبل؛
- Stellar: هي شركة ناشئة غير ربحية و مفتوحة المصدر تعتمد على بلوكتشين مختلط، تأسست في عام 2014: هي أوdMcCaleb وهي تتيح تحويل الأموال من خلال عملتها المشفرة الوسعت الشركة في السنوات الأخيرة في إفريقيا وآسيا من خلال شراكة مع شركة الدفع عبر الهاتف المحمول الإفريقية Flutterwave و شركة التحويلات الفرنسية Tempo Money Transfer والتي ستسمح للأشخاص بإرسال الأموال من أوروبا الى البنوك المتصلة بشبكة Stellar؛
- مبادرة مؤسسة Bill and Melinda Gates Foundation: أطلقت عام 2017 تحت اسم Mojaloop مصمم لتقديم الدعم المالي للأشخاص الذين يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها بنوك، و تم تطوير المبادرة بالتعاون مع Ripple وDwolla وDwolla وهو Dwolla وهو على تقنية بلوكتشين لمشاركة المعلومات المالية، يمكن الوصول إلى البرنامج بسهولة على منصة وGates Foundation و لا تملكه مؤسسة Gates Foundation ومع ذلك سيتم استخدامه في عمل المؤسسة المستمر لتعزيز تطوير منصات الدفع الرقمية المناصرة للفقراء.

- Rebit: هي شركة فيلبينية مملوكة لشركة Satoshi Citadel Industries وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية متخصصة في المنتجات المالية القائمة على blockchain و تسمح منصة Rebit للمستخدمين بتحويل الأموال بالبتكوين و استبدالها بالبيزو الفلبيني المحلى مقابل رسوم رمزية؛
- CoinPip: وهي شركة مقرها سنغافورة تتيح للعملاء ارسال الأموال باستخدام تقنية blockchain ويتم استخدام المنصة بشكل أساسي من قبل المهاجرين لإرسال الأموال إلى الصين والفلبين واندونيسيا والهند؛
- Toast: هي شركة فليبينية أخرى تسمح للعمال الأجانب معظمهم في سنغافورة وهونغ كونغ-بإرسال الأموال إلى عائلاتهم دون الحاجة الى امتلاك حساب مصرفي رسمي؛
- ZipZap: شركة مقرها في كاليفورنيا تجمع بين الدفع المصرفي التقليدي وتقنية blockchain لتحديد خيار التحويل الأكثر كفاءة و الأقل تكلفة.

5.4. استخدام تكنولوجيا الهواتف الذكية في التحويلات المالية للمهاجرين:

لتكنولوجيا الهاتف النقال دور كبير في تنامي تحويلات المهاجرين الدولية نظرا للانتشار الكبير و الواسع لأجهزة الهواتف الذكية.

1.5.4. مفهوم التحويلات المالية عبر الهواتف الذكية:

تحويل الأموال عبر المحمول هو مصطلح يستخدم للتعبير عن استخدام الهاتف المحمول لسداد المدفوعات للآخرين و من ضمنها تحويلات المهاجرين نحو بلدانهم الاصلية، حيث يمكن تخزين القيمة على محفظة محمولة و يقوم الشخص المرسل بتحميل الأموال على محفظته عن طريق الذهاب الى وكيل مسجل "و أحيانا مؤسسة مالية"، ثم يمكن له استخدام آلية الكترونية مؤمنة لتحويل الأموال الى محفظة المستلم، و يمكن للمستلم اما تخزين الأموال في محفظته المحمولة للحصول على المزيد من المعاملات النقدية، او الذهاب الى وكيل لتحويل الأموال المحمولة الى نقد.و تعرف الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة كذلك بانها نقود افتراضية الكترونية عبر الهاتف المحمول تستخدم للإيفاء بمتطلبات مالية في تخزين او الاحتفاظ بقيمة مالية معينة و تحويلها لآخرين(محبوب و قرقب، 2018، الصفحات 127-124)

2.5.4. متطلبات التحويلات المالية للمهاجرين عبر الهاتف الذكي:

يتطلب نظام التحويلات المالية عبر الهواتف الذكية توفر مجموعة من الشروط أهمها: (اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية، 2013)

دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين(عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا)

- إصدار النقود الالكترونية: إصدار النقود الالكترونية المستخدمة من قبل أطراف متعددة والتي تفترض أن تحمل قيمة مساوبة لقيمة النقد، مما يتطلب موافقة البنك المركزي داخل الدولة؛
- الحصول على رخصة التشغيل: سواء كان مشغل النظام مصرفا او شركة هاتف محمول او كلاهما، فان السلطات تبقى هي المسؤولة عن منح رخصة تشغيل النظام، و هذه السلطات اما ان تكون البنك المركزي او وزارة الاتصالات بالدولة و في بعض الدول لا تكون مثل هذه الخدمات خاضعة لأي سلطة منظمة؛
- ضمان أموال المودعين: عندما يبدأ عملاء نظام الدفع عبر الهواتف المحمولة في الإيداع يجب ان يكون هناك جهة مسؤولة عن تلك الايداعاتو عن رد الأموال وقت الطلب، في هذا الاطار سيتم غالبا فصل ايداعات مستخدمي النظام عن أموال التشغيل الخاصة بالشركة و تكون في حسابات باسم مستخدمي النظام حتى لا يتم الحجز عليها في حال تعرضت شركة الهاتف نفسها للإفلاس؛
- إدارة عمليات التحويل: تكون الجهة التي تتولى إدارة ملفات النظام مسؤولة عن العمليات التي تتم من خلاله، و بالأخص التأكد من صحتها و التأكد ان كل العمليات (التحويل و الإيداع و السحب) التي تتم من طرف عملاء النظام او الوكلاء يتم رصدها في النظام؛
- توفير البنية التحتية من شبكات المحمول و نظم التحويل: أي شركات اتصال و بنوك لديها القدرة على الوصول الى اكبر عدد من العملاء و قدرتها على اقناعهم بالدفع و التحويل من خلال تسهيل إجراء المعاملات الالكترونية وتوفير التطبيقات الملائمة وفتح السوق أمام الشركات المصنعة للهواتف المحمولة.

Orange Money .3.5.4 كأهم نموذج لتحويل الأموال دوليا عبر الهواتف الذكية:

من اهم الشركات الناشئة في تحويلات الاموال دوليا نجد شركة Orange Money حيث في عام 2013، اتخذت Orange Money خطوة ميزت شركتها عن المنافسين الآخرين في الأعمال المالية عبر الهاتف المحمول حيث أدخلت خدمة (Orange Money Transfer International (OMTI) التي سمحت بتحويل الأموال عبر الحدود دون أي وسطاء.

بدأت OMTI تعمل بين كوت ديفوار ومالي والسنغال، وهي منطقة شهدت معدلات عالية جدًا في تدفقات التحويلات المالية بعد 18 شهرًا من إطلاق الخدمة، و قد كانت قيمة الأموال المتدفقة من الهاتف المحمول إلى الهاتف المحمول تعادل بالفعل 24.7 في المائة من إجمالي قيمة التحويلات الرسمية التي سجلها البنك الدولي سابقًا. و نجحت منصة OMTI ، كما أشار تقرير الشمول المالي لعام 2018 في

الغرب الأفريقي في تعزيز التحويلات المالية الدولية بسبب نضج سوق المال المحلي عبر الهاتف المحمول بدرجة كافية من حيث التوزيع،الاعتماد وثقة العملاء.

عادةً ما تكون خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول هي الأكثر تكلفة يلها منصات على الإنترنت، فيما تحويل الأموال عبر البنوك هو الأغلى تكلفة(Hahm, Subhanij, & Almeida, 2019).

5. خاتمة:

لقد نجحت التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات جد متطورة في مجال التحويلات المالية للمهاجرين، فقد لاقت شركات " الفينتك" المقدمة لهذه الخدمات ترحيبا واسعا من طرف المهاجرين وأسرهم وكذا مختلف العملاء، حيث شهدت المنصات الالكترونية و تطبيقات ونظم الدفع عبر المهواتف النقالة استخداما واسعا من طرف المهاجرين لتحويل أموالهم نحو بلدانهم الاصلية، لما فها من سهولة و سرعة و انخفاض في التكلفة مقارنة بأنظمة التحويل التقليدية.و قد تم التوصل من خلال هذا البحث الى ما يلى:

- تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين تأثيرا مباشرا على اقتصاديات الدول المستقبلة كونها تعتبر مصدرا للنقد الأجنبيو أيضا تساهم في تنمية مجتمعاتها عن طريق تحسين مستوى المعيشة و زيادة الدخل.
- ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز و تنظيم سوق التحويلات المالية الدولية بتقديم خدمات مبتكرة و متطورة كبدائل للطرق التقليدية عن طريق منصات افتراضية و شبكات الهواتف المحمولة و باعتماد النقود الالكترونية و تقنية البلوكتشين؛
- ان من الجوانب الإيجابية لتحويل أموال المهاجرين باستعمال تقنيات التكنولوجيا المالية هي القدرة على الوصول لكل شرائح المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوي المستويات المنخفضة و الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- لعبت الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية و المقدمة لخدمات تحويل الأموال دوليا دورا كبيرا في تسهيل إجراءات التحويل و خفض تكلفتها و زيادة سرعة التلقي و أيضا التداول الآمن و حفظ خصوصية البيانات الشخصية و بالنتيجة زيادة الاندماج المالي للمهاجرين في دول المنشأ؛
- يجب الإشارة لبعض السلبيات و المخاطر و التحديات التي تواجه خدمات تحويل الأموال دوليا المستندة لتقنيات مبتكرة بسبب الافتقار الى متانة البنية التحتية المالية الرسمية و خطر عدم الامتثال الأنظمة مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب، بالإضافة لنقص او غياب الاطار التنظيمي و القانوني.

دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين(عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا)

و فيما يلى بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة:

- يجب على صانعي القرار و السياسات الاقتصادية الراغبين في اعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في خدمات التحويلات المالية للمهاجرين، القيام بتعزيز الوعي و الثقة في هذا النوع من الخدمات و تحقيق الشمول المالي و توفير شبكات الهاتف الذكي و الانترنت لكل شرائح المجتمع؛
- على الدول تبني الاقتصاد الرقمي من اجل فتح المجال لمختلف شركات التكنولوجيا المالية المختصة في الخدمات المالية و فتح باب المنافسة في سوق التحويلات المالية الدولية؛
- وضع الأطر التنظيمية و القانونية الخاصة بشركات التكنولوجيا المالية وتقنين مختلف المفاهيم المرتبطة بها مثل تقنية البلوكتشين و المنصات الافتراضية و العملات الرقمية بالإضافة لوضع لوائح تتكيف و هذا النوع من الخدمات بهدف منع تبييض الأموال و تهريبها.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1. اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية. (2013). نظم الدفع عبر الهاتف المحمول-الابعاد و www.amf.org.ae القواعد المطلوبة. ابو ظبى: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من
 - 2. المنظمة الدولية للهجرة. (2020). تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. جنيف.
- 3. ريتشارد بروثيروي. (2021). Wise Review. (2021). تاريخ الاسترداد 3. avril, 2021 الاسترداد 3. platforms: https://ecommerce-platforms.com/ar/ecommerce-reviews/transferwise-review
- 4. عبد النور بلميمون. (2015). تحديات الهجرة جنوب-شمال...أثرالتحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري-اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان/الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد.
- 5. فاطمة الزهراء ملحاوي. (2018). الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين. مجلة دفاتر اقتصادية
- 6. محمد بوعتلي، و ناصر عزواني. (2018). المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا. مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي

- 7. مراد محبوب، و مبارك قرقب. (2018). التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة بين المتطلبات و التحديات. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، 7(3)، الصفحات 124-127.
- 8. منال جابر موسى. (2021). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر- دراسة قياسية للفترة 1990-2019. مجلة البحوث المالية و التجارية
- 9. نسرين رحمون، و نوال بن خالدي. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق استراتيجية الشمول المالي-دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الدول العربية. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الهندسة الادارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة (صفحة 356). أدرار: جامعة أحمد دراية.
- 10. هاجر لطرش. (2019). الخدمات المالية و المصرفية في ظل التكنولوجيا المالية. الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية (الصفحات 8-10). المدية: جامعة يحى فارس.
- 11. هشام بوطالبي. (2020). المحددات و الآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين- دراسة حالة الجزائر-/اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سيدى بلعباس/الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس.
- 12. هشام بوطالبي، و محمد بن سعيد. (2017). التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. مجلة العلوم الاقتصادية

المراجع باللغة الأجنبية:

- 13. Dorantes, C. A. (2014). The good qnd the bad in remittance flows. doi:10.15185/izawol.97
- 14.Flore, M. (2018). how blockchain-based technology is disrupting migrants remittances: a preliminary assessment. Bruxelles: european commission-joint research centre. doi:10.2760/23991
- 15. Hahm, H., Subhanij, T., & Almeida, R. (2019). Finteching remittances in paradise: a path to sustainable development. Retrieved mai 12, 2021, from UNITED NATIONS ESCAP:

https://www.unescap.org/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=50233&query_desc=an%3A6304%20and%20itype%3AWP

16.Shera, A., & Meyer, D. (2013). Remittances and their impact on economic growth. periodica polytechnica Social and Management Sciences

The effectiveness of the National Agency for Entrepreneurship Support and Development in reviving distressed enterprises in Algeria (analytical study)

د. بودرة فاطمة ^{1*}

1 المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية 2022/06/18 تاريخ النشر: 2022/06/18 تاريخ الاستلام: 2022/02/04

ملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على فعالية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANAD في بعث الروح في المؤسسات المصغرة التي تجاوزت نسبة تعثرها 70% ، بعد أن أصبحت غير قادرة على مواصلة نشاطها ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي للبحث عن دور الوكالة في البحث عن الأسباب وتوفير الحلول المالية الممكنة عن طريق إعادة تمويلها من طرف صندوق الكفالة المشتركة FGAR ، و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال للوكالة نظير مجهوداتها سوآءا في الجانب القانوني المنظم ، أو في الجانب الاجرائي حيث تم قبول 6475 ملفا للتعويض بما يفوق 1074 مليار سنتيم دج.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية؛ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛ مؤسسات متعثرة، صندوق الكفالة المشتركة.

تصنيف JEL: L26; L29

Abstract:

We used a descriptive and analytical approach to achieve our goal of shedding light on the effectiveness and role of the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (ANAD) in reviving microenterprises with a default rate of more than 70% after they became unable to continue their operations. The study concluded that the agency has an effective role, in the legal aspects, as well as in the procedural aspect, which was clarified by the statement of the delegated ministry for institutions. On Monday, January 31, 2022, 6,475 compensation files were approved, totalling over 1,074 billion centimes.

Keywords: contracting; The National Agency for Entrepreneurship Support and Development; Troubled Institutions, Joint Guarantee Fund.

Jel Classification Codes: L26 ; L29

*****المؤلف المرسل

1. المقدمة:

تسعى الدولة جاهدة لتنمية المقاولاتية التي أصبحت أداة فعالة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، حيث تقدم لهم مجموعة من الخدمات والتسهيلات عن طريق إنشاء عدة أجهزة وهيئات لتقديم هذا الدعم، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

وقد تم استحداث هذه الوكالة نتيجة لعدة عراقيل واجهت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والتي من أهمها عدم تحصيل المستحقات البنوك والوكالة، وهذا بسبب تعثر ما يقارب 70% من المؤسسات التي نشأت من خلال هذه الوكالة.

وفي هذا السياق قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بإعطاء فرصة ثانية لهذه المؤسسات من خلال إصدار قرارات للتكفل بها.

- 1.1 إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية بحثنا حول:
- هل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فعالية في بعث الروح بالمؤسسات المتعثرة؟
 2.1 فرضيات البحث: في محاولة للإجابة عن اشكالية البحث، تم وضع الفرضية التالية:
 - للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فعالية في احتضان وإحياء المؤسسات المتعثرة. وتندرج ضمنها مجموعة من الفرضيات هي:
- القرارات المتخذة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعالج مجمل مشاكل المؤسسات المصغرة.
 - يسعى الصندوق الكفالة المشتركة إلى تمويل المؤسسات المتعثرة.
 - تعلج الوكالة الوطنية مشاكل كل المؤسسات المتعثرة مهما كان شكلها.
 - 3.1 أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية بلوغ عدة أهداف من بيها:
- التعرف على مختلف المستجدات التي تم وضعها باستحداث الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.
 - إبراز أهم أشكال المؤسسات المتعثرة.
 - توضيح مهام صندوق الكفالة المشتركة.
 - إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في حل مشاكل المؤسسات المتعثرة.

4.1 منهجية البحث: لغرض بلوغ أهداف هذه الورقة البحثية، والإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا للتعرف على متغرات البحث ومن ثم تحليل وإبراز فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنعاش المؤسسات المتعثرة.

2. آليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر

احتلت المقاولاتية وموضوع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا ومتزايدا، وهذا كونها أداة فعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفيرها لمناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة وبالتالى تحقيق ثروة.

1.2. مفهوم المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية حاليا مجالا للبحث والتطور، وهي ليست وليدة اليوم وإنما ظاهرة متجددة، وقد ازداد اهتمام الحكومات والباحثين بها كونها أداة أساسية وهامة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاج لنجاح الأعمال والمشروعات، ولعلى أهم تعريفاتها ما يلي:

- ✓ أنها إتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محدود. (وآخرون، 2001، صفحة 197)
- ✓ مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات. (قوجيل و قربشي ، 2015)
- ✓ كما عرفت المقاولاتية من عدة جوانب اجتماعية واقتصادية وقانونية، وبهذا يمكن القول أن المقاولاتية هي محاولة استغلال الفرص المتاحة لغرض إنشاء مشاريع تخلق قيمة مضافة، وذلك من قبل شخص أو عدة أشخاص يتمتعون بصفات معينة.

2.2. مفهوم المرافقة المقاولاتية:

عرفت من قبل العديد من الباحثين وأبرز هذه التعريفات أُقترح من قبل "André" وذلك من خلال مذكرة داخلية بصفته المسؤول عن الدراسات في إنشاء المؤسسات بفرنسا، حيث عرفها بأنها "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ". (Sigonney, 1994, p. 59)

كما تعرف على أنها " مسار يعمل على "نقل" شخص من حالة إلى حالة أخرى، فهي تؤثر على اتخاذ القرارات، حيث تهدف إلى جعل منشئ المؤسسة مستقل، وهي لا يجب أن تكون في أي من الحالات بديلا للمنشئ، بالإضافة إلى ذلك فالمرافقة تستهدف شخصا يحمل فكرة لوضع خربطة لهذه

الفكرة لتحويلها إلى مشروع (إنشاء فعلي) (قوجيل ، إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، 2017، صفحة 57)

وعليه يمكن القول أن المرافقة المقاولاتية هي مجمل الخدمات والإجراءات التسييرية والتسهيلية المقدمة من قبل الجهات المختصة، والمساعدة على حل العقبات والمشاكل التي تواجه المقاول القائم بالمشروع.

3.2. أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر:

هناك شكلين من الدعم في الجزائر تتجسد في هيئات المرافقة المتمثلة في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وأجهزة الدعم التي تسعى الدولة من خلالها إلى ترقية وتشجيع المقاولاتية، والتي ندرج أهمها في الآتي:

1.3.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Agence Nationale de gestion du Micro crédit

كمحاولة من الدولة الجزائرية لمحاربة الفقر اعتمدت منذ عام 1999 القرض المصغر، وبعد خمس سنوات تم إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة وسمية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية.

حيث تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتم تعريفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04-13، 2004، صفحة 8).

كما تتمثل أهم مهامها فيما يلى:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
 - تمنح قروض بدون مكافأة،
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،

بودرة فطيمة

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

أما شروط التأهيل فحددت كما يلى:

- بلوغ سن18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة.
 - إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
 - عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط.
 - دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
 - الالتزام حسب جدول زمنی محدد-بتسدید:
 - القرض للبنك.
 - مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
 - اعانات والامتيازات المقدمة.

2.3.2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Caisse nationale d'assurance chômage (CNAC)

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويتمثل الهدف الأساسي له مساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل، إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة (الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 04-188، صفحة 5).

كما تجلت مهامه في العناصر التالية:

- المساعدة على البحث عن الشغل.
 - دعم العمل الحرّ.

المان،

التكوين بإعادة التأهيل.

فيما حددت شروط الاستفادة من هذا الصندوق فيما يلي

- أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين(30) وخمسين(50) سنة؛
 - أن يكون من جنسية جزائرية؛
- ألا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه
 - أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل(و.و.ت) بصفة طالب عمل؛
 - أن يتمتع بمؤهل منى و/أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
 - أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمول مشروعه؛
 - ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط.

3.3.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Agence Nationale de Développement de l'investissement A.N.D.I

تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الامر 01-103 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 المعدل والمتمم الذي نص على أنها عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية الجزائرية ، الامر رقم 03-01، 2003، صفحة 4).

أما مهامها فحددت بـ:

- استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ومساعدتهم؛
 - ضمان ترقیة الاستثمارات وتطویرها ومتابعها؛
- تسهيل إجراءات الاستثمار على المستثمرين، قام المشرع بتقريب الوكالة إليهم وذلك بإنشاء شباك وحيد لا مركز.

بودرة فطيمة

4.3.2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وما هي إلاّ امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 96-29 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة ذات طابع خاص (الجريدة الرسمية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-392، صفحة 8).

وكون أن استحداث هذه الوكالة غَيَر التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية:

- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب
 المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلى و/أو الوطني؛
 - السهر على عصرنة وتوحيد معايير انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة
 وفعالة؛
- العمل على عصرنة ورقمنة اليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغدة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات المصغرة؛

أما شروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفتح المجال لغير البطالين، وعليه كانت الشروط كما يلى:

- أن يتراوح السن ما بين 19 و40 سنة؛
- أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها؛
 - أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية؛
 - أن لا يكون قد استفادة سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)

أما صيغ التمويل الخاصة بهذه الوكالة فأصبح كما هو موضح في الجدول الموالي: جدول 1 :صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قرض البنك	مساهمة	المساهمة الشخصية للشاب	صيغة التمويل
	الوكالة		
	%50	%50	التمويل الثنائي
			أقل من 10 ملايين دج
%70	%15	%15	التمويل الثلاثي
		12% بالنسبة للمناطق الخاصة	أقل من 10 ملايين دج
		والهضاب العليا.	
		10% بالنسبة لمناطق الجنوب	
		5% بالنسبة للشباب العاطل والطلبة	
		حاملي المشاريع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 20-392، الجريدة الرسمية، العدد 70، ص8)

وعليه فقد تم رفع المساهمة الشخصية إلى 15% في صيغة التمويل الثلاثي، والتي كانت تحدد بداً و 2% في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سابقا، وهذا لغرض إعطاء الشاب المقاول دافع أكبر أو حافز للحرص على نجاح مشروعه.

3. واقع المؤسسات المتعثرة في الجزائر:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب في سنة 1996، والتي تم من خلالها إنشاء أكثر من 380000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والتي بدورها وفرت أكثر من 900000 منصب شغل دائم، إلا أن معظم هذه المؤسسات أي ما يقارب 70% من المؤسسات أصبحت متعثرة، وهذا ما استوجب بعد أكثر من 24 سنة استحداث الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية لغرض احتواء ومعالجة ذلك.

1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل دولة، ولهذا عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صدور القانون رقم

بودرة فطيمة

02-17 مؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلى:

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات، وتشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري تستوفي معيار الاستقلالية، كما تم اعتماد مجموعة من المعايير في تعريفها لهذا النوع من المؤسسات وهي موضحة في الجدول أذناه (الجريدة الرسمية الجزائرية،القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 4).

جدول 2: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحصيلة السنوية	رقم الأعمال	عدد العمال	نوع المؤسسة
لاتتجاوز 20 مليون دج	أقل من 40 مليون دج	9 -1	مؤسسة صغيرة جدا
لا تتجاوز200 مليون دج	لا يتجاوز400مليون دج	49 –10	مؤسسة صغيرة
200 مليون دج- 1 مليار دج	1 – 4ملايير دج	250-50	مؤسسة متوسطة

المصدر: ج ج د ش، القانون رقم 17-02، الجريدة الرسمية، العدد 02، المادة 8، ص4.

من خلال الجدول السابق فقد تم استخدام ثلاث معايير نستطيع من خلالها تحديد نوع المؤسسة.

2.3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تم من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 380000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لكن عموما تم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يلى:

جدول 3: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عدد المؤسسات	السنة	عدد المؤسسات	السنة
1022621	2016	619072	2010
1074503	2017	659309	2011
1093170	2018	711832	2012
1141863	2019	777816	2013
1193339	2020	852053	2014
		934569	2015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات المتواجدة في الموقع التالي:

https://www.industrie.gov.dz/?-veilte-statistique

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطور تعدادها من سنة لأخرى، وعليه لو نحسب عدد المؤسسات التي تم إنشاءها خلال هذه العشر سنوات 574267 مؤسسة، وهذا يرجع لاهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع وتشجيعه.

وعلى هذا الأساس تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لترقية وتطوير المؤسسات المصغرة أهمها:

- إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة عن طريق استحداث قروض جديدة؛
 - توفير مناخ أعمال ملائم لتشجيع وتطوير المؤسسات المصغرة؛
- إنشاء خارطة المشاريع على مستوى كل ولاية باشراك القطاعات الاقتصادية والجماعات المحلية؛
- توقيف المتابعات القضائية بالنسبة للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع إمكانية تعميمها على بقية أجهزة استحداث النشاطات؛
- إبرام اتفاقيات عديدة مع مختلف القطاعات لتوفير مخططات أعباء لفائدة المؤسسات المصغرة؛

- تشجيع المناولة مع المؤسسات الوطنية الكبرى العمومية والخاصة.

3.3 العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أسباب تحول دون انشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منها ما هو متعلق بالمؤسسات في حد ذاتها ومنها ما يتعلق في سوء تسيير الموارد المتاحة، بالإضافة الى الرعونة والارتجالية في اتخاذ القرارات بسبب غياب الفكر المقاولاتي القائم على أسس علمية صحيحة، ضف الى ذلك بعض المشاكل الخارجية على غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات، و غياب المرافقة، ففي ظل انهيار اسعار صرف الدينار المحلي، أصبحت المؤسسات تعاني بشدة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع من جهة، و من جهة أخرى الحصول على بعض المواد الاولية من الخارج، والتي تؤدي بالضرورة الى توقف نشاط هذه المؤسسات، وفي ما يلي ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الجزائر (معيوف و بن عباس، ديسمبر 2017، صفحة 6):

- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة؛
- المحيط الاداري: يواجه المقاولون العديد من المشاكل كمعاملات تسجيل المشروع المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب التأمينات الاجتماعية؛
- الصعوبات المتعلقة بالعقار: كارتفاع تكاليف الاراضي والمباني، طول منح الاراضي المخصصة للاستثمار، مشكلة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في كثير من جهات الوطن،...الخ؛
- صعوبات التمويل: المركزية في منح القروض، تعقد اجراءات الحصول على القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة اضافة الى طول فترة دراسة ملفات القروض،...الخ
- نقص ثقافة المقاولاتية لدى اغلب المقاولين الجدد وضعف المعارف في مجال دراسات الجدوى وانشاء وتسيير المؤسسات.
- 4.3. تعريف المؤسسات المتعثرة: تعرف على أنها كل مؤسسة غير قادرة على الاستمرار في مزاولة نشاطها وذلك لوجود مشكل أو أكثر يعيقها، وقد حددت أشكال المؤسسات المتعثرة بسبع (07) حالات من قبل بيان للوزارة:
 - المؤسسات المصغرة المتعثرة جراء الكوارث الطبيعية؛
 - المؤسسات المصغرة المتوفي أصحابها؛

(دراسه تحتیلیه)

- المؤسسات المصغرة التي تم حجز عتادها من طرف البنوك؛
- المؤسسات المصغرة التي تعرض أصحابها إلى عجز بدني أو عقلي بعد ممارسة نشاطهم؛
- المؤسسات المصغرة التي تم توقيف نشاطها بسبب صدور تشريع أو تنظيم متعلق بالنشاط شريطة التكيف مع التشريع والتنظيم المعمول به؛
 - المؤسسات المتعثرة التي تأثر نشاطها وعدم مسايرتها العصرنة؛
 - المؤسسات التي توقف نشاطها بسبب نزاع قضائي مع المورد.

4. فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إحياء المؤسسات المتعثرة:

نتيجة لتطبيق القرارات والمراسيم المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بخصوص التكفل بالمؤسسات المتعثرة فقد تم قبول 6.475 ملفا لتعويض ديون المؤسسات المتعثرة بما يفوق 1.074 مليار سنتيم خلال سنة 2021، وهذا ما صرحت به من خلال الحصيلة السنوية للوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة، وعليه بلغ خلال 33 جلسة إجمالي عدد المؤسسات المصغرة المتعثرة التي تمت دراسة ملفاتها 17 ألف ملف، وبالتالي قبول 6.475 ملف للتعويض بما يفوق 1.074 مليار سنتيم، في حين تم تأجيل 10.112 ملفا، كون المؤسسات في حالة نشاط لإعادة دراستها وتقديم المرافقة اللازمة لها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عن طريق إعادة جدولة ديونها ومنحها مخططات أعباء لإعادة بعث نشاطها عن طريق الاتفاقيات الممضاة، كما تمت تسوية وضعية 188 ملفا نهائيا لأصحاب المؤسسات المصغرة عن طريق تسديد ديونهم لدى البنوك والوكالة، كما تم إعادة 1252 ملف إلى البنوك لعدم استيفائها شروط التعويض. (أخر ساعة ، 2022)

1.4. أهم الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والقطاعات الأخرى:

قصد تسهيل الإجراءات بالنسبة للمشاريع الناشئة وكذا فتح المجال لها للتعامل مع مختلف القطاعات التي تحتاجها في نشاطها لتزويدها بموادها الأولية أو مستلزماتها أو تكون كزبون لمنتجاتها، أبرمت الوكالة الوطنية عدة اتفاقيات مع عدة قطاعات وفيما يلى أهمها:

جدول 4: أهم الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والقطاعات الأخرى

أهدافها	الاتفاقية
-تبادل الخبرات والتجارب	الاتفاقية مع المديرية
صياغة دفتر الشروط يحدد العلاقة بين المؤسسات المصغرة والجزائرية	العامة للمياه
للمياه؛	
-تحديد النشاطات موضوع المناولة من طرف الجزائرية للمياه لصالح	
المؤسسات المصغرة.	
-تبادل الخبرات والتجارب؛	الاتفاقية مع
- مرافقة ومتابعة وتدعيم المؤسسات المصغرة المتعاقدة مع مجمع الحديد	مؤسســة ألـــريم "
والصناعات المعدنية؛	الجزائرية لإنجاز
—إيواء الشباب حاملي الأفكار والتكفل بهم في مخابر التصنيع للمجمع.	التجهدزات والمنشآت
	المعدنية
اتاحة الفرصة للمؤسسات المصغرة والاستفادة من خدماتها عن طريق	الاتفاقية مع الوكالة
نظام المناولة؛	الوطنيـة لتحسـين
-تحديد كل النشاطات والخدمات الممكن وضعها في إطار المناولة.	السكن وتطويره
– منح الفرص للشباب أصحاب المشاريع في الشراكة؛	الاتفاقية مع
- مرافقة المقاولين الشباب في مجالات الأنشطة المتعلقة بالموارد المالية؛	مؤسسات تحت
- تثمين وتطوير الإمكانيات والكفاءات المحلية في إطار المهن والأنشطة	وصاية وزارة الموارد
المتعلقة بالموارد المالية.	المائية
—وضع إطار للتعاون؛	الاتفاقية مع الشركة
- تقديم دعم ومساعدة للمؤسسات المصغرة في مجالات الأنشطة الت	الوطنية للكهرباء
يمكن أن توكل لهم في إطار المناولة؛	والغاز
- وضع برامج التكوين اللازمة لتحسي القدرات الفنية للمؤسسات المصغرة.	
-تحديد إطار التعاون بين الطرفين من أجل تعزيز وتطوير المؤسسات	الاتفاقية مع
المصغرة؛	المؤسسة الوطنية
- ترقية المؤسسات المصغرة الناشئة في مجال المحروقات؛	للبحث والاستغلال

- تشجيع المناولة مع مجمع سوناطراك والمؤسسات تحت الوصاية وتحسين	ونقل وتحويل المواد
القدرات التقنية.	البترولية
- تقديم الاستشارة والدعم والمرافقة لإطارات الوكالة:	الاتفاقية مع الغرفة
- تقديم تقديم الاستشارة والدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع؛	الوطنية للموثقين
- وضع تحت تصرف أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع القانوني.	
التكفل بانشغالات الموثقين الجدد ومرافقتهم لإنجاز مكاتبهم في إطار	
الوكالة.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (ج ج د ش، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، ANADE، 2021).

وعليه من خلال الجدول السابق يتضح الجهود المبذولة من قبل الوكالة، وذلك قصد توفير مجمل الخدمات والتسهيلات للمؤسسات المصغرة، وهذا من خلال الأهداف المسطرة جراء كل اتفاقية أبرمتها.

2.4. تمويل المؤسسات المتعثرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

قبل التطرق لتمويل المؤسسات المتعثرة، وجب معرفة الشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسات وهي كما يلي (الجريدة الرسمية الجزائرية القرار الوزاري المشترك، 2021):

- يجب على المؤسسة المتعثرة تقديم دراسة تقنو-اقتصادية معدة من طرف خبير مؤهل حول مردودية الاستثمار المراد إعادة تمويله؛
- استنفاذ كافة الاجراءات القانونية والتنفيذية لاسترجاع القرض أو إستلام العتاد مع
 استحالة التنفيذ؛
- حالة الاستفادة من القرض غير المكافأ الإضافي للاستغلال والتي تم تعويضها من طرف صندوق ضمان أخطار القروض ذوي المشاريع؛
 - حالة الاستفادة من إجراءات استثنائية متعلقة بالقرض البنكي أو قرض الوكالة؛
 - المؤسسات المصغرة التي قام أصحابها ببيع العتاد أو التصرف فيه.

أما تمويل المؤسسات المتعثرة فهو محدد من خلال قرار وزاري مشترك في الجريدة الرسمية عدد 86، حيث افادة بإمكانية الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المصغرة المتعثرة وفق صيغة

التمويل الثلاثي وذلك كما ذكر سابقا الجدول رقم (01) بمساهمة شخصية قدرها 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، عندما يقل الاستثمار عن 10 ملايين دينار أو يساويها، أو بمساهمة شخصية قدرها 10% عندما ينجز الاستثمار في المناطق الخاصة والهضاب العليا، أو بمساهمة شخصية قدرها 10% عندما ينجز الاستثمار في مناطق الجنوب، كما يمكنهم الاستفادة من نفس الامتيازات الممنوحة سابقا.

لكن التمويل يتم بعد دراسة ملف الشركة وسبب تعثرها، وعليه تم استحداث لجنة تكلف بذلك مستوى الوكالات الولائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يرأسها مدير الوكالة الولائية للوكالة الوطائية لدعم وتنمية المقاولاتية، ومن ثم تأهيل المؤسسات المصغرة المتعثرة قصد عرضها على لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمار.

3.4. صندوق الكفالة المشتركة:

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة ضمن المرسوم التنفيذي 02-373، حيث عرف على أنه "مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع بالشخصية المعنوبة والاستقلال المالى".

كما يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها (الجريدة الرسمية الجزائرية ،المرسوم التنفيذي 02-373، 2002، صفحة 13).

- وتتجلى أهم مهامه في الآتي:
- منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثماراتها؛
 - التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب الإشارة أن صندوق الكفالة المشترك قدم للمؤسسات المصغرة المتعثرة حسب الجدول أذناه نوعين من الكفالات، الأولى خاصة بالمؤسسات التي تحتاج الدعم المالي من أجل الانشاء المشروع، والنوع الثاني خاص بتوسيع المشروع.

حيث شهد عدد الكفالات الممنوحة تطورا خلال الفترة الممتدة من جوان 2013 الى غاية جوان 2017 من 930 كفالة الى 2969 كفالة على التوالي، مع ارتفاع كل من متوسط معدل الكفالات المطلوبة من 61% الى 65% ومعدل الكفالات الممنوحة من 46% الى 51.5% (هالم و خوني، صفحة 58)

فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)

جدول 5: يبين الضمانات الممنوحة من قبل صندوق الكفالات المشتركة خلال الفترة الممتدة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017

التوسع	النشأة	المبلغ بالدينار الجزائري
1032	1 937	عدد الضمانات الممنوحة
70 519 058 427	165 149 503 372	التكلفة الكلية للمشاريع
45 735 381 681	108 281 293 993	مقدار الإقراض المطلوب
%65	66%	معدل التمويل المطلوب
24 757 426 289	53 493 856 208	مبلغ الضمانات الممنوحة
%54	49%	المعدل لمتوسط الضمان
		الممنوح
23 989 754	27 616 859	المبلغ المتوسط للكفالة
30 151	61 788	عدد الوظائف المنشأة
2 338 863	2 672 841	الاستثمار لكل وظيفة
1 516 878	1 752 465	القرض لكل وظيفة
115 821	865 764	الضمان لكل وظيفة

Source: FGAR ,18/07/2017 ,Répartition des garanties en offres et certificats de garantie , consulter le 03/02/2022,from :

https://www.fgar.dz/portal/sites/default/files/fichiers_statistiques/R%C3%A9partition%20des%20garanties%20en%20offres%20et%20certificats%20de%20garantie%281%29.pdf

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن عدد الضمانات الممنوحة للمؤسسات لغرض النشأة يقدر بن خلال الجدول السابق يلاحظ أن عدد الضمانات الممنوحة في هذه الفترة، حيث بلغ مبلغ الضمانات الممنوحة 850 208 493 856 وعليه وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 503 372 603 165 دج، الضمانات الممنوحة 61 788 منصب، أما في مجال التوسعة فقد بلغ عدد الملفات 1032 أي ما يقارب 35% من إجمالي عدد الضمانات الممنوحة، وعليه ترتب عنها مبلغ الضمانات الممنوحة 289 354 757 426 دج، لتصل التكلفة الإجمالية إلى 757 850 70 دج، وتوفر بذلك 151 30 منصب عمل.

ويجب الإشارة أنه منذ سنة 2020 وتنفيذا لمحاور الاستراتيجية الجديدة المتخذة لإعادة بعث جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا التكفل بالمؤسسات المصغرة المتعثرة عن طريق تعويض ديونها أو إعادة بعث نشاطها من جديد حسب كل حالة، أتاحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية موقع إلكتروني لتسجيل طلبات المؤسسات المتعثرة فيه كل سنة، لتقوم لجنة الضمان المكونة من ممثلي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والمكلفة بدراسة هذه الملفات في عدة جلسات عمل، و تمثلت إحصائيات الجلسة الأخيرة التي عقدت في جانفي 2022 بدراسة 500 ملف وتم قبول 135 ملف للتعويض، وهو ما يفوق 300 مليون دج، وكما تم تأجيل 235 ملفا، كون المؤسسات في حالة نشاط لإعادة دراستها وتقديم المرافقة اللازمة لها من طرف الوكالة عن طريق إعادة جدولة ديونها ومنحها مخططات أعباء لإعادة بعث نشاطها عن طريق الاتفاقيات المضاة، فيما تم إعادة 22 ملفا إلى البنوك لعدم استيفائهم شروط التعويض، وهذا يكون إجمالي عدد المؤسسات المصغرة المتعثرة التي تمت دراسة ملفاتها خلال الجلستين الاولى والثانية لعام 2022 وصل إلى 1023 ملفا.

5. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على مختلف متغيرات البحث، إذ قمنا بالتعرف على معنى المقاولاتية ومن ثم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قمنا بعرض بعض هيئات الدعم والتركيز على المستجدات التي تم وضعها باستحداث الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ولقد تم التركيز من قبل هذه الوكالة على المؤسسات المتعثرة، حيث قمنا بتعريفها وذكر أشكالها وشروط استفادتها من التمويل، وصولا إلى صندوق الكفالة المشتركة الذي له دور فعال في تمويل هذه المؤسسات.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الوكالة قامت بدراسة عدد من ملفات المؤسسات المتعثرة إذ تم قبول 6.475 ملف للتعويض بما يفوق 1.074 مليار سنتيم، وفتح المجال لها للاستفادة من التمويل ونفس الامتيازات السابقة.

ونظرا لأهمية وحداثة الموضوع نقترح:

- ✓ متابعة الموضوع من ناحية الإحصائيات المقبلة ومدى تنفيذ ما خطط له؛
 - ✓ الاهتمام بدراسة تطور واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✔ دراسة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إيجاد حلول لها.

(میست عشان)

6. قائمة المراجع:

- 1. الجريدة الرسمية الجزائرية ، الامر رقم 03-01. (2003). الأمر رقم 01-03. (العدد 47).
- 2. Sigonney, A. (1994). La PME et son financement. Les éditions d'Organisation.
- قاضر ساعة . (21 10, 2022). أزيد من 1000 مليار لتعويض أكثر من 6400 مؤسسة متعثرة. تاريخ
 الاسترداد 40 20, 2022، من /2012 https://www.akhersaa-dz.com/2022/01/12
- 4. الجريدة الرسمية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-392. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي رقم 20-392. (بالا تاريخ). 392-20
- الجريدة الرسمية الجزائرية ،المرسوم التنفيذي 02-373. (2002). المرسوم التنفيدي 373-02.
 العدد 74).
 - 6. الجريدة الرسمية الجزائرية القرار الوزاري المشترك. (2021). القرار الوزاري المشترك. (العدد 86).
 - 7. الجربدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 17-02. (2017). القانون رقم 17-02. (العدد الثاني).
- 8. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 04-188. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي 04-188.، العدد 44.
- 9. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04-13. (2004). المرسوم الرئاسي رقم 04-13، المؤرخ في 2 جانفي 2004. العدد 6.
 - 10. أنطوان نعمة وآخرون. (2001). المنجد في اللغة العربية المعاصرة. بيروت: دار المشرق.
- 11. سليمة هالم، و رابح خوني. (بلا تاريخ). صندوق ضمان القروض كألية لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد الاول (العدد الثامن)، الصفحات 43-62.
- 12. محمد قوجيل . (2017). إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 04 (العدد 07)، الصفحات 53-70.
- 13. محمد قوجيل، و يوسف قريشي . (2015). سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة تحليلية-. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 04 (العدد 7)، الصفحات 157-173.

بودرة فطيمة

- 14. هدى معيوف ، و شامية بن عباس. (ديسمبر2017). العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في والمتوسطة في الجزائر. المتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- 15. هراو خثير، دناقة أحمد، طعام عمر، (2021)، دراسات سوسيولوجية حول المقاولة والعمل في الجزائر دراسة تحليلية وصفية، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد (5)، العدد (1)، الصفحات 225-213.

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر The green economy as an introduction to correct the development path and establish sustainability in Algeria

د. منى طواهرية^{1*}

¹ جامعة محمد البشير الابراهيمي/ برج بوعريريج مخبر البحث في السياسات العامة والتحدّيات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

touahriamiuna@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/25

ملخص:

تهدف الدراسة لإبراز أهمية الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد الربعي، وإمكانية الجزائر الأخذ به من خلال إعادة النظر في سياساتها التنموية، وحتمية تبني نموذج الاقتصاد الأخضر كمدخل يساهم في تحقيق التنمية، ويضمن استدامة الموارد البيئية الطبيعية وحمايتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر بلد ربعي تحتاج للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بما يسهم في تصويب المسار التنموي تحقيقا للتنمية المستدامة المرجوة.

الكلمات المفتاحية: التنمية ؛ الربع النفطى ؛ الاقتصاد الأخضر ؛ التنمية المستدامة.

تصنیف Q05 ، Q56:**JEL**

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of the green economy as an alternative to the emergency economy, and algeria's ability to redeem its development policies and the intention adopting the green economy model as acts that contribute to development, ensuring the sustainability and protection environmental resources.

The study concluded that Algeria is a rentier country that needs to move towards a green economy, thus contributing to the correction of the development path in order to achieve the desired sustainable development.

Keywords: development; oil revenue; green economy; sustainable development

Jel Classification Codes: Q05,Q56

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بالمحروقات، التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، والتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن التقلبات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي جراء انهيار أسعار المحروقات، نذكر منها في هذا السياق كل من الصدمات البترولية التي تعرض لها العالم (أزمتي 1973 و1979، الصدمة البترولية عام 2008، والأخيرة سنة 2015 و المستمرة إلى يومنا هذا)، جعل العديد من الدول النفطية تعاني من شبه تدهور في العديد من المؤشرات التنموية، إذ أن غالبية الدول العربية النفطية، و منها الجزائر، و رغم الإنفاق الكبير المميز لا تزال بعيدة عن تحقيق البناء التنموي الفعّال، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا و بيئيا (طابع الاستدامة)، كونها لا تزال رهينة المتغيرات الخارجية المعبرة عن التموقع الكبير للطابع الربعي في هذه الاقتصاديات، رغم مساعي تحقيق النمو والتنمية ومحاولة تكربس الطابع الإنتاجي المستدام.

فرغم الهبات الكبيرة للجزائر من الموارد الطبيعية، غير أن هيمنة الموارد الأحفورية على إنتاجها، وتجارتها الخارجية ومواردها المالية، فقد تحولت إلى أحادية الإنتاج والتجارة، فأثر سلبا على مواردها المبيئية، لذا بات لزاما على الجزائر تبني مداخل حديثة و مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية، وكذا منظومة التغيير الإستراتيجي والاستشرافي المهيمن في نطاق السياق الدولي للتنمية، و التي تبلورت بفعل تزايد الإهتمام الدولي بحماية البيئة خاصة مع ما يعرفه العالم من تغير مناخي، وهو ما يحتم عليها مجاراة المتطلبات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة. ولعل الاقتصاد الأخضر يعد السبيل الأنجع في ذلك، باعتباره قائم على الإنتاج الأنظف والصديق للبيئة، الذي يمكن من خلاله تصويب المسار التنموي، وتحقيق التنمية المستدامة بما يضمن مستقبل الجيل الحالى والأجيال القادمة.

أمام هذا الوضع، أصبح لزاما علينا كباحثين مهتمين بالشأن الوطني ضرورة دراسة هذا الانشغال، الذي يثير لدينا الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر التحول من اقتصاد ربعي بمفهومه التقليدي إلى اقتصاد أخضر كتوجه جديد يسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؟

من جوهر هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- ما واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على المحروقات؟
- هل الوضع الاقتصادي الحالي يشجع على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؟
 - فيما تتمثل مقومات بناء اقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة للبلاد؟

لمعالجة الموضوع، ارتأينا تقسيم المقال وفق السياق التالي:

2. الإطار النظرى للاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة

كان لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ربو +20) بربو دي جانبرو- البرازبل، في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2012م، صدى كبير في توجيه الرؤى واقتصاديات كثير من دول العالم، بعد أن أكد ضرورة وضع استراتيجيات للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه، فكان بمثابة الانطلاقة التي أخذت بها عديد الدول، بعد أن أدركت أهمية وحتمية الانتقال من اقتصاديات مبنية على الطاقات الأحفورية، إلى اقتصاد أنظف صديق للبيئة، قائم على فكرة التقليل من الانبعاثات الكربونية، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية والمشكلات البيئية أهمها تغير المناخ، بما يضمن النهوض باقتصاداتها وحماية البيئة، ضمانا لاستدامة مواردها للأجيال القادمة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

1.2 الاقتصاد الأخضر، التوجه الجديد:

يقول "آخيم شتاينر" Achim Steiner المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي: " من طبيعة الأفكار الجديدة أن تزلزل طبيعة سير الأمور، ولكنها زلزلة أقل بكثير مما يمثله عالم تنفذ مياهه النقية وأراضيه المنتجة، ويلوح في خلفيته تغير المناخ، وأحداث الطقس القاسية، والندرة المتزايدة في الموارد (georgeson, maslin, & poessinouw, 2017,p8)

لقد كانت الأزمة المالية 2008-2009 بمثابة عاصفة مثالية للاهتمام الدولي بالاقتصاد الأخضر، حيث أدت القوى المشتركة لكل من الركود الاقتصادي العالمي، و التغير البيئي الناجم عن الإنسان، والتفاوتات الاجتماعية الصارخة إلى دعوات دولية الإحداث تحول جذري في ممارسات التنمية الحالية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر (georgeson, maslin, & poessinouw, 2017,p8)

وقد حظي هذا المفهوم باهتمام دولي كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، فصيغ هذا المصطلح لأول مرة في تقرير رائد صدر عام 1989 عن حكومة المملكة المتحدة من قبل كبار الاقتصاديين البيئيين بعنوان "مخطط الاقتصاد الأخضر" (pearce,markandya and barbier,1989)، حيث قدم التقرير لإسداء المشورة للمملكة المتحدة، ثم استخدم بعدها كمفهوم لاحق من خلال التقدم الاقتصادي عامي 1991و1994، أين قدم المؤلفون تقريرين. عنون الأول بمخطط تخضير الاقتصاد العالمي، أما الثاني فكان بعنوان مخطط قياس التنمية المستدامة، وقد تناول التقريرين السياسات البيئية والمشكلات العالمية كمشكلة استنفاذ الأوزون، تغير المناخ، إزالة الغابات المدارية وفقدان الموارد في العالم النامي.

وفي عام 2008م، تم احياء المصطلح في سياق المناقشات حول استجابة السياسات لأزمات متعددة في سياق الأزمة المالية وشواغل الركود العالمي، حيث دافع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن

فكرة "حزم التحفيز الأخضر" وحدد مجالات محددة يمكن أن يبدأ فها الاستثمار العام على نطاق واسع "باقتصاد أخضر" كسبيل لتحقيق الانعاش الاقتصادي.(United Nations, 2012,p7)

وقد نتج عن هذا، توسع سريع في الأدب بما في ذلك المنشورات الجديدة عن الاقتصاد الأخضر من مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية المؤثرة والحكومات الوطنية ومراكز الفكر، والتي قدمت جملة من التعاريف لهذا المصطلح.

عرّف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية، و من الناحية التشغيلية فإن الاقتصاد الأخضر:" هو الاقتصاد الذي يشجع الاستثمارات في التقنيات التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد : House of Commons)

Environmental Audit Committee, 2012,p7)

ويعرف أيضا بأنه: "نموذج جديد من نماذج التنمية، يوائم ما بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لتحقيق التوازن بينها حاضرا ومستقبلا، بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة للوصول لنمو اقتصادي مستدام يقاس بالحسابات القومية الخضراء". (أبو عليان ،2017، ص50)

كما يستخدم مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل لتحقيق الصلاح في أحوال المواطنين الأشد ضعفاً، وللنهوض نحو اقتصاد الكفاءة في استخدام الموارد والمنخفض الاستهلاك في الكربون، وبالقيام بذلك فإنه يركِّز على تخفيف حدة الفقر وعلى النمو المنصِف عند تنفيذ السياسات، ونقل الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء في الاقتصاد وخلق وظائف لائقة ومستدامة. (جمعية الأمم المتحدة للبيئة، 2016 ، ص5)

وهكذا فقد انتقل مفهوم الاقتصاد الأخضر عن كونه مفهوم ذا رؤية بصرية بحتة، إلى مفهوم بدأ يشق طريقه إلى أطر سياسية ملموسة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ونتيجة لهذا فقد بلغت قيمة شركات التكنولوجيا الخضراء وحدها 284 مليار دولار على مستوى العالم عام 2008. (United Nations, 2012,p6)

وتأتي أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في كونه يحقق جملة من الفوائد للدول والمؤسسات حددها تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2011، يمكن تلخيصها في ضوء النقاط التالية:

- مواجهة التحديات البيئية: تواجه الدول وخاصة في السنوات القليلة الماضية العديد من التحديات البيئية، أهمها تغير المناخ الناتج عن انبعاثات الكربون، ومن ثمة يعد استخدام الطاقات المتجددة ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضريمكن معها مواجهة هذه التحديات البيئية.
- تحفيز النمو الاقتصادي: فهدف الاقتصاد الأخضر النهوض باقتصاديات الدول من خلال بناء نماذج جديدة للتنمية تقوم على الاستثمارات الخضراء في عديد القطاعات.

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: يساعد الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل جديدة، وخلق دخل أكبر يساهم في التقليل من حدة الفقر خاصة بالمناطق الريفية، عبر استغلال الموارد الطبيعية وحسن استخدامها. (قحام و شرقرق، 2016، ص440)

وإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر اليسير الذي قد يراه الكثير، إنما هو عملية طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى وبمشاركة جماهيرية واسعة من القاعدة، ما يعطيه الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لحشد الجهود وجعل هذا التحول حقيقة، وفق جملة من المقومات نذكرها في مايلي:

- ✓ التزامات سياسية رفيعة المستوى لتأمين بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الأخضر.
 - ✓ تحديث القوانين والسياسات البيئية.
- ✓ وضع استراتيجيات وطنية بمواعيد محددة، لتحديد الاعتبارات البيئية والقطاعات الجاهزة لاعتماد الإقتصاد الأخضر.
 - √ وضع حوافز مالية ومادية للأنشطة، والسياسات الداعمة للبيئة.
- ▼ تثقیف المستهلکین حول التنمیة المستدامة وأهمیة المحافظة على البیئة والموارد الطبیعیة.
 - ✓ إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الإقتصاد الأخضر.
- ✓ تعزيز التعاون بين البلدان فيما يتعلق بتبادل البحوث والخبرات والتمويل والمساعدة التقنية والتكنولوجية. (اتحاد المصارف العربية، 2016)

وقصد المضي قدما في هذا المسعى، حددت قمة الأرض المنعقدة بربودي جانيرو سنة 1992 مجموعة من القطاعات التي يمكن أن تساهم في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- 1. الطاقات المتجددة: وهي طاقات متجددة صديقة للبيئة يمكن توليدها واستخدامها في مختلف المجالات بشكل يحقق التنمية الاقتصادية وأيضا يحمي موارد البيئة، منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها.
- 2. إدارة النفايات: لقد كانت النفايات لعقود قليلة مضت تعتبر ثقلا على الدولة ومصدرا ملوثا للبيئة، غير أن بروز أساليب جديدة في تسييرها، تحولت إلى ثروة اقتصادية هامة يمكن استغلالها في زيادة الانتاج واستخدامها في عديد القطاعات.
- 3. إدارة الأراضي: وهذا بالتوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية والاحراج.
- 4. **إدارة المياه:** وتعني إعادة استعمال المياه عبر معالجة مياه الصرف، وإعادة استخدامها في مختلف المجالات بما يضمن حماية المياه وتجنب ندرتها.

منى طواهرية

- 5. النقل المستدام: وهذا باعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة أقل انتاج للغازات، من خلال استعمال سيارات تعمل جزئيا بالكهرباء والتوسع في مجال النقل العام.
- 6. الأبنية الخضراء: بمعنى زيادة الاعتماد على موارد صديقة للبيئة عند إقامة المباني، وتطوير الصناعات القائمة.
- 7. **السياحة**: وهذا بالتوسع في انجاز المجمعات السياحية، والاكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية لتلطيف الجو. (تقرارات، مرداسي، و بوطبة، 2017، ص23)

كما قدمت العديد من المنظمات الدولية عديد المبادرات للدول النامية للنهوض باقتصاداتها والأخذ بالاقتصاد الأخضر، بما يمكنها من الخروج من التبعية التنموية للدول المتقدمة، من بين هذه المبادرات نذكر:

1. مبادرة Green Growth Knowledge Platform(GGKP)

تهدف إلى تعزيز وتوسيع الجهود الرامية لتحديد وردم الفجوة بين النظرية و الممارسة في مجال "النمو الأخضر"، و لمساعدة الدول على وضع وتنفيذ سياسات تمكنها من التحول الى الاقتصاد الأخضر، وذلك عبر أبحاث واستشارات على مستوى عال من الجودة، مع تقديم آليات ومصفوفات ومعايير ومؤشرات في تلك المجالات، وعرض الممارسات الجيدة ونحو ذلك.

2. مبادرة Green Growth on- line e-learning facility

تبنتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي(UNESCAP)، ترمي إلى تعليم وتنمية وعي الأطراف ذات الصلة حيال أفضل الطرق المبتكرة والأقل تكلفة المتعلقة بالنمو الاخضر، وهذا بتقديم حزمة من المقررات العلمية والبرامج التكوينية. (البريدي ، 2015، 238)

2.2 التنمية المستدامة عنوان المستقبل

مثلت التنمية المستدامة الهدف الشامل للمجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992، والذي دعا الحكومات إلى تطوير سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة تشمل تدابير السياسة العامة المبيّنة في اعلان ربو وجدول أعمال القرن 21، لذلك حظيت التنمية المستدامة بأهمية كبيرة على الصعيد العالمي نظرا لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة و النمو المستدام الذي يحفظ كرامة الأجيال كافة

ومن أهم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة في الأدبيات العلمية تعريف لجنة برونتلاند 1987 في تقريرها "مستقبلنا المشترك"، الذي عرفها بأنها: "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" (كافى ، 2017، ص17)

وعرفها العالم الاقتصادي روبرت سولو بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

وحسب تعريف منظمة الفاو للتنمية المستدامة الذي تبنته عام 1989 فإنها تعني:" إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".

فيما عرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 بأنها: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي". (الموسوعة السياسية)

تقوم التنمية المستدامة على أبعاد أساسية، تتمثل في:

- 1. **البعد الاقتصادي**: مهدف هذا البعد إلى زيادة رفاهية الانسان لأقصى حد، من خلال القضاء على الفقر عبر استغلال أمثل للموارد الطبيعية بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.
- 2. البعد الاجتماعي: يقوم على تحقيق الادارة البيئية، العدالة الاجتماعية، التسامح وتحقيق جودة الحياة للأجيال المعاصرة والقادمة على حد سواء، مع التأكيد على ضرورة الظفر ببيئة سليمة توفر له مقومات الصحة والرفاهية.
- 3. **البعد البيئ**: هدف إلى الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية، وترشيد استغلالها بما يضمن استدامتها للجيل الحالى والأجيال القادمة.(أبو النصر، محمد مدحت،2017، 93).
- 4. **البعد التكنولوجي**: وهذا بالتركيز على استعمال تكنولوجيا أكثر نقاء، تعمل على تقليص استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بتكلفة اقتصادية أقل، على نحو يحقق نوع من التوازن البيئي ويحول دون تدهور البيئة.
- 5. **البعد السياسي**: يمثل الركيزة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال وجود إرادة سياسة جادة للحد من الضرر البيئي، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وهذا مرهون باقتناع القيادة السياسية بأهمية التنمية المستدامة في ايجاد حلول للمشكلات البيئية. (أبو عليان، ص48).

كما أن الحديث عن التنمية المستدامة يستلزم ملامسة ما يمكن تسميته بأخلاقيات الاستدامة، و التي تعكس الإطار القيمي الذي يوجه التفكير والقرار و الممارسة في مجال الاستدامة، وعليه لابد من تجذير فكرة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف خاصة الموارد غير المتجددة منها، مع عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المحلفات البيئية ومعالجتها ونحو ذلك. (البريدي، ص51). وعليه فإن التنمية المستدامة تعنى كل ما يؤدى إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية

حاضرا ومستقبلا، ضمن إطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وبنمي البيئة والموارد.

3.2 الاقتصاد الأخضر دعامة التنمية المستدامة

تقليديا، كان ينظر للتنمية وحماية البيئة على أنها نقيض، وقد ركزت المناقشات الأكاديمية و السياسية ذات الصلة في الثمانينيات والتسعينات على أيهما ينبغي أن يحظى بالأولوية على الآخر، نتيجة الاهتمام بالتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، والرفاه الإنساني بعيدا عن الاهتمام بالبيئة ومواردها.

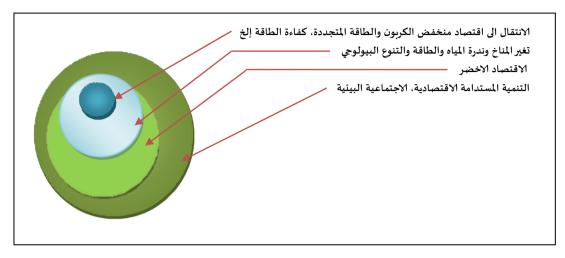
إلا أنه في تسعينيات القرن العشرين، برز مفهوم التنمية المستدامة كمحاولة لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك بتضمين التنمية الاقتصادية في سياسات برنامج البيئة، وأصبح أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والعام على دراية بأهمية الامكانيات الاقتصادية التي قد تحظى بالإدامة البيئية والاجتماعية على المدى الطويل (, Baumgartner,2016,p2)

وقد أكد برنامج الأمم المتحدة أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بالكامل تقريبا على جعل الاقتصاد مناسبا، فيكون بذلك الاقتصاد الأخضر بمثابة التمكين المفاهيمي لمفهوم تحقيق التنمية المستدامة. وهو نفس الطرح الذي أكد عليه مدير حماية البيئة الأمريكية (وليم رولكز هاوس) في قوله:" إن التنمية المستدامة هي العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضين في العملية التنموية الشاملة".(البريدي، ص52)

وعليه تبرز العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر للربط بين متطلبات التنمية بكافة أشكالها، بما في ذلك التنمية البشرية من جهة وحماية البيئة من جهة ثانية، من خلال دعم أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وهذا ما أكد عليه مؤتمر ربو دي جانيرو، في أن الاقتصاد الأخضر من الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة الاستخدام الرشيد للموارد والتقليل من الهدر، والتقليل من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاث (ثابتي، بركنو، 2014، ص92)، وهو ما يوضحه الشكل رقم 1.

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

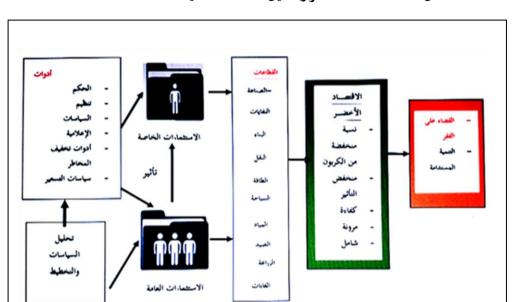
الشكل 1: العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة



المصدر: الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، مرجع سابق، ص92.

وفي نفس السياق، عرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة علاقة الاقتصاد الأخضر بأهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة لإعادة صياغة التنمية المستدامة تتيح فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة التنمية لعام 2030. حيث يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر في تحقيق مختلف الأهداف، إذ يساعد على تحقيق الهدف الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومُنتِجة وعمل لائق للجميع. وفق أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحوُّل في أنماط الاستهلاك والإنتاج. (جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ص9)، وهو ما يوضحه الشكل رقم2.



الشكل 2: الاقتصاد الأخضر وتفعيل أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، مرجع سابق، ص92.

3. الاقتصاد الأخضر ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر

إن الجزائر كدولة مبني اقتصادها على عائدات النفط قد أثر عليها بالإيجاب والسلب، حيث تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي، فبدأت باعتماد استراتيجيات الإنفتاح الاقتصادي (open door policies)، القائمة على فتح حدود المبادلات التجارية، و إلغاء كافة القيود الجمركية على السلع والخدمات تماشيا مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، غير أن وقوع العديد من الصدمات العالمية وانهيار أسعار النفط، وضع الجزائر في رحى الأزمات الاقتصادية، وأصبح الأمر يتطلب تغيير أساليب ونهج السياسات التنموية بغية تطوير الاقتصاد الوطني، بما يتماشى والتوجهات العالمية خاصة في مجال حماية البيئة. (بودرامة، 2008، ص2).

1.3 واقع الاقتصاد الجزائري الراهن في ظل الاعتماد على المحروقات

تعتبر مداخيل المحروقات في الجزائر المصدر الرئيسي في تمويل المشاريع التنموية، إذ تشكل المحروقات مصدرا أساسيا للتصدير والحصول على العملة الصعبة، والأهم من ذلك أنها تتحكم في قطاعات الاقتصاد الأخرى التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الربعي.

تؤكد المؤشرات أن صادرات المحروقات عبر مختلف مراحل التنمية تشكل نسبة 96٪ من مجموع الصادرات الجزائرية؛ و أن نسبة صادراتنا خارج قطاع المحروقات لا تزيد عن 04٪ من مجموع

الصادرات، وهذا يعني أن معظم البرامج الاقتصادية في كافة القطاعات تمويلها الرئيسي يكون من مداخيل النفط(لطرش،2013،ص4)،مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بعد أن شهدت أسعار النفط انخفاضا مفاجئا، وهو ما يؤكد أن الاعتماد على الاقتصاد الربعي بصفة دائمة لا يمكن أن يحقق التنمية التي تتطلب تنويعا اقتصاديا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

2.3 انعكاسات الأزمة البترولية في كبح عجلة التنمية

تمثل المحروقات شربان التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم، باعتبارها قطاع استراتيجي سيادي وحيوي، وقد احتلت هذه المكانة نتيجة لطبيعة تطوره التاريخي، أو لطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والمتمثل في توفير مصادر الطاقة بجميع أشكالها سواء في زمن السلم أو الحرب، والتي تعد ضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية (بن صغير، https://bit.ly/20QqCDS)، ومع أهميتها إلا أن التجارب والمؤشرات أثبتت أن الاعتماد على عوائد المحروقات كمصدر وحيد لتمويل العملية التنموية لم تؤت ثمارها بل أنتجت نموا اقتصاديا ضعيفا.

فقد كان من نتائج التبعية الكلية لقطاع المحروقات، أن عاش الاقتصاد الوطني أزمة حادة بسبب الأزمة البترولية لعام 1986، مما دفع الجزائر للقيام بإصلاحات اقتصادية تبعا لما جاء به كل من صندوق النقد و البنك الدوليين من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، لتتكرر الأزمة مجددا أواخر سنة 2015، والتي انخفض خلالها سعر البرميل من 112.92 دولار للبرميل إلى 52.79 دولار للبرميل، وإلى 39.4 دولار مع أواخر شهر مارس 2016، الأمر الذي دفع بالوزير الأول آنذاك لعرض خطة للخروج من التبعية للبترول، تمثلت في التوجه بإجراءات حازمة للتحكم في زمام الأمور و الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، والعمل على إتمام مختلف البرامج التنموية خاصة في ظل إجراء سياسة التقشف، الذي مثل إجراء مؤقت إلى حين تدارك الوضع وبناء انطلاقة إقتصادية حقيقية للخروج من الوضع المتأزم.(حليمي، 2017، 2010)

كل هذا جعل العديد من الخبراء الاقتصاديين على ضوء التقارير الدولية، يؤكد أن استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد النفط سيجرها إلى أزمة اقتصادية خانقة، خاصة وأنها بحلول عام 2030 لن يكون بمقدورها تصدير المحروقات، وهو ما ذهب إليه الخبير الاقتصادي عبد الرحمان بن خالفة، الذي أكد أن الجزائر تواجه تحدي إحداث مناخ يسمح بطغيان المداخيل غير البترولية على المداخيل البترولية، عن طريق تحول الدولة من متدخل إلى ضابط لفتح المجال أمام الاستثمارات والقدرة على انعاش الاقتصاد الوطني. (صحيفة العرب اليومية، https://bit.ly/2wkQTE9)

3.3 الاقتصاد الأخضر: الطريق اليوم إلى التنمية المستدامة بالجزائر

إن التنمية بكافة أبعادها إنما تتطلب تنويعا اقتصاديا واستغلالا لمختلف موارد البلاد، بما يسهم في بناء رأس المال الطبيعي و خلق ديناميكية في الاقتصاد الوطني، وقد كانت الوثيقة الختامية

لمؤتمر ربو + 20 نوهت إلى أن المستقبل الذي نصبو إليه يقوم على تبني نموذج الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. وهو المسعى الذي تبنته عديد الدول على اختلاف امكانياتها وطبيعة اقتصاداتها، ولم تحد الجزائر عن هذا المسعى في سياساتها التنموية، سعيا منها لتصحيح المسار التنموي وتحقيق الاقلاع الاقتصادي بما يضمن تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

أ. مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية

فرضت مطالب الإصلاح والنمو الاقتصادي، ضرورة تهيئة الأرضية للخروج من التبعية للمحروقات وفق نماذج تنموية خضراء تراعي البعد البيئي في العملية التنموية، بما يحقق تنويعا اقتصاديا ومن ثمة تنمية مستدامة، وهو التوجه الذي أخذت به الجزائر وفق استراتيجية ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر تمثلت في:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.
- تحسين الاطار المعيشي للسكان عبر تسيير النفايات، عمليات التطهير وإعادة تأهيل الشبكات.(سلامي، مسغوني،2011، ص190)

تنفيذا لهذه الاستراتيجية تم اصدار سلسلة من القوانين، منها قانون تهيئة الاقليم و البيئة سنة 2002(القانون 20,2001/01) ، قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003(القانون 10,2003/03) ، والذي مثّل إطارا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال النص على أهمية تهيئة الإقليم وإعادة التأهيل البيئي، قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات(القانون 10,2001/01)، قانون تثمين الساحل وحمايته (القانون 20,2002/02)، وغيرها، كما استحدثت العديد من المؤسسات، فأنشئت وزارة للبيئة والطاقات المتجددة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني لتكنولوجيا الانتاج الانظف، وفي مجال المياه انشئت وكالة الحوض المائي، المكتب الوطني للصرف الصحي، كما تم تقديم دعم لمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري، وتم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب (عمراوي، جمعة، كعواش، 2018، 200)

في هذا الإطار أكدت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقا أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق 1421619 فرصة عمل بين سنة2011،وسنة2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل متوفرة سنة2010 في مجالات العمل البيئية، وهو ما تضمنته الخطة الخماسية(2015-2019) التي تشجع

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة، المياه، إعادة تدوير النفايات، الطاقات المتجددة، السياحة وغيرها). (قحام ، شرقرق، ص449)

ومن بين الجهود الوطنية المبذولة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر نذكر:

- محطة شمسية هجينة (شمسي-غازي) بحاسي الرمل، بطاقة انتاجية تقدر 150 ميجا واط، منها 120 منتجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية. وهي أكبر حقل للغاز في افريقيا ومصدرا للطاقة النظيفة.
- مخطط لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي و الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية(الترامواي)، يتضمن 22 مشروعا للترامواي على مستوى المدن الكبرى، منها انجاز مترو وترامواي العاصمة، قسنطينة ووهران.
- عملية تثمين النفايات، تم انجاز 112 مركز ردم تقني، إلى جانب نموذج خطة مجموعة "إديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة القائمة على تدوير نفايات الخشب، البلاستيك والكرتون وغيرها.
- المشروع الهيدروليكي الضخم لتحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست لمسافة أكثر من 700 كلم، والذي يسمح بتزويد المياه لأكثر من 90000 شخص، إلى جانب انشاء محطات التحلية.
- اطلاق برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء لإنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية وفق تكنولوجيا جديدة للبناء تراعي المعايير البيئية، كحديقة cyberparc التي اقيمت في سيدي عبد الله.(بربكة، بوثلجة، 2017، ص47)

ب. معيقات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر

تطرح قضية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر عديد الاشكالات، فرغم الجهود المبذولة في هذا المسعى، إلا أن هناك جملة من المعيقات ما تزال تقف كحجر عثرة في سبيل تفعيل هذا المسار، نورد أهمها في ضوء النقاط التالية:

- حداثة التجربة الجزائرية في مجال التحول نحو الإقتصاد الأخضر، خاصة وأن اقتصادها ربعى يعتمد على المحروقات في تمويل العملية التنموية.
- الافتقار لإرادة سياسية تدعم هذا المسعى، فرغم الجهود المبذولة إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة، يرجع ذلك إلى عدم إعطاء الاقتصاد الأخضر الدعم والاهتمام السياسي اللازم، وهو ما تذهب إليه السيدة (آشا- روز ميغيرو)، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بقولها: " هناك العديد من التحديات، لاسيما في تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة".(هيئة الأمم المتحدة، https://bit.ly/2SsOEXZ)
- ضعف الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر، فهو غير معروف للجميع في ظل نقص المعلومات وضعف التحسيس بأهميته خاصة في جلب الاستثمارات.

منى طواهرية

- غياب التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية، والتي غالبا ما ترتكز على التخطيط الأنى دون التخطيط الاستراتيجي.
- ارتفاع تكلفة التدهور البيئ، نتيجة الاستمرار في الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة.
- ضعف الأداء البيئي لمنظمات المجتمع المدني بما فها المهتمة بالبيئة، فكثير منها يفتقد للمعرفة بالاقتصاد الأخضر.(عمراوي، جمعة، كعواش، ص8)

ج. أفاق ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر

يمثل الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني و محور التنمية المستدامة المنشودة، لذا بات من الضروري تجاوز المعيقات، والعمل على اتخاذ جملة من الإجراءات الضرورية لتحقيق انتقال ناجح نحو الاقتصاد الاخضر، يسهم في تصويب المسار التنموي والمضي قدما نحو التنمية المستدامة المرجوة، من هذه الإجراءات نذكر: (قحام، شرقرق، ص453)

- ✓ مراجعة السياسات الحكومية و إعادة تصميمها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج و الاستهلاك، و أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة تراعي الرهانات المحلية وتستجيب لتحديات الاستدامة البيئية.
- ✓ العمل على تعديل التشريعات البيئية بفرض قوانين صارمة ومحفزة للمنشآت صديقة البيئة، مع تطوير الضرائب الخضراء والعقوبات المالية على الممارسات البيئية الخاطئة.
- ✓ استكمال الإطار المؤسسي للنهوض بمتطلبات الاقتصاد الأخضر للتكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية.
- √ ضرورة تعزيز التعاون الدولي والاقليمي، لاسيما في مجال نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في تطبيق الاقتصاد الأخضر بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على نشر الوعي البيئي للتعريف بأهمية الاقتصاد الاخضر، وزيادة البحوث والدوريات المتخصصة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية وداعيا لها.
- ✓ العمل على وضع سياسة صناعية قائمة على دمج الاعتبارات البيئية في العملية الانتاجية، مع تشجيع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بما يسهم في توسع فروع الاقتصاد الأخضر.
- ✓ الاهتمام أكثر بقطاع الطاقات المتجددة بتشجيع الاستثمار في أنماط الإنتاج صديقة البيئة، خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة.

4. خاتمة:

إن ما تعرضه التقارير الدولية من أزمات اقتصادية، وتحديات بيئية عالمية، جعل الاقتصاد الأخضر أحد أهم التوجهات الاقتصادية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية، نظرا لما يحققه من تنمية تراعي الأبعاد البيئية وتسهم في النهوض بالأعباء التنموية.

ولأن الاقتصاد الأخضر لم يعد اختيارا تلجأ الدول لتبنيه من عدمه، فقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني هذا النموذج التنموي، والعمل على تجسيده على أرض الواقع، خاصة وأنها تتوفر على امكانيات طاقوية هامة تمكنها من الولوج في هذا المضمار، بما يحقق إقلاعا اقتصاديا بيئيا ويضمن تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد خلصت دراستنا إلى جملة من النتائج، نوردها في ضوء النقاط التالية:

- يعد الاقتصاد الأخضر المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

- يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، و تعزيز العدالة الاجتماعية و خلق فرص العمل، مع مراعاة الجوانب البيئية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة المتجددة و غيرها.

- إن اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للعائدات يرهن مستقبل البلاد اقتصاديا وسياسيا.

رغم المبادرات التي اتخذتها الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أنها ما تزال غير كافية تحتاج لبذل مزيد من الجهود لتحقيق النتائج الملموسة.

- تحتاج عملية الانتقال للاقتصاد الأخضر لإرادة سياسية جادة، تعمل على استغلال الطاقات المتوفرة خاصة الطاقات المتجددة، بما يسهم في تصويب المسار التنموي و تحقيق الاقلاع الاقتصادي في إطار تنمية مستدامة.

5. قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية

المؤلفات:

- 1. البريدي عبد الله بن عبد الرحمان(2015) ، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض.
- 2. كافي مصطفى يوسف(2017) ، التنمية المستدامة ، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان.

منى طواهرية

- 3. أبو النصر مدحت، مدحت ياسمين محمد(2017)، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدرب والنشر، عمان.
- 4. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(2016)، الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الدورة الثانية، نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016 ،UNEP/EA.2/9 .

الرسائل والأطروحات:

1. أبو عليان حسام محمد(2017)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين: استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر،غزة.

المقالات:

- 1. أسماء , ح & ,.أيوب التومي, ل. (2019). تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وإنشاء أول مشروع هجين في العالم . المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية . 64-90 , 3(3), 64-90
- 2. تقرارات يزيد، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة(2017)، الاقتصاد الاخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والاداربة، العدد 8.
- 3. قحام وهيبة، شرقرق سمير (2016)، الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد6، (صص440-446).
- 4. لطرش الطاهر(2013)، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربع، محاولة تحليل آثار التنظيم الربعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد10.
- 5. حليمي حكيمة (2017)، ربوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية –قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5.
- 6. عمراوي سمية، جمعة خير الدين ، كعواش محمد(2018)، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، العدد4.
- 7. بريكة السعيد، بوثلجة مريم(2017)، الاقتصاد الأخضر المستدام لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

- 8. إيمان, ر., الخامسة, س & ,.فاطمة الزهرة, ب. ص. (2020). السلوك البيئي :خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, (1)4 , 48 102
- 9. مصطفى, ط & ,.خيرة, م. (2018). الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر بين الواقع والمأمول . المقربزي للدراسات الاقتصادية والمالية.39-18, (2)2,
- 10.خالدية, ب. ع. (2018). آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة . المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية. 185-165 ,(2) ,

المداخلات:

- 1. ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة(2014)، دور الاقتصاد الاخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومى 08و09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.
- 2. بودرامة مصطفى (2008)، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، أشغال المؤتمر الدولي الموسوم بالتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، الجزائر.
- 3. سلامي منيرة، مسغوني منى(2011)، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء البيئي، المنعقد يومي 22-22 نوفمير 2011، جامعة ورقلة.

المراسيم والقوانين

- 1. القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- 2. القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية2003.
- 3. القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،
 الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 15ديسمبر 2001.
- 4. القانون 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، الجريدة الرسمية،عدد.10 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

<u>مواقع الانترنيت:</u>

1. اتحاد المصارف العربية (2016)، آفاق الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية، على الرابط:

منى طواهرية

http://www.uabonline.org/ar/research/economic/15701601157516021575160415 .731602157815891575158315/35036/0

- 1. الموسوعة السياسية، التنمية المستدامة، على الرابط:-https://political المستدامة، على الرابط:-encyclopedia.org/dictionary
- 3. بن صغير عبد المومن، دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات تطور المنظومة التشريعية في الجزائر، على الرابط:-http://int.
- 4. الاعتماد الكلي على النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري(2015)،صحيفة العرب .https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/02/02-02/p1000.pdf#page=11
- 5. هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية(2011)، نحو اقتصاد أخضر، على الرابط:-https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/path-towards. green-economy.html

ب باللغة الأجنبية

Literature:

- 1. House of Commons: Environmental Audit Committee(2012), a green economy, the House of Commons, lodon.
- 2. Katharina Kummer Peiry, Andreas R. Ziegler and Jorun Baumgartner(2016), waste management and the green economy:law and policy,usa,Edward elgar

publishing.

3. United Nations (2012), A guidebook to the Green Economy, UN Division for Sustainable Development.

Articles:

1. Lucien Georgeson, Mark Andrew Maslin and Martyn Poessinouw(2017), The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, Geography and Environment,4 (1)

أثر شركات التأمين على النشاط الإقتصادي في السودان (دراسة حالة شركات التأمين العاملة بولاية النيل الأبيض)

Impact of insurance companies on economic activity in Sudan (Case study of insurance companies operating in The White Nile State)

أحمد ضوالبيت احمد 1 ، بلعابد فايزة 2 مخلوفي عزوز 3

<u>ahmeddawelbait79@gmail.com</u> (السودان)، السودان)، محمد المهدي (السودان)، b.fayza@yahoo.fr

" جامعة عمار ثليجي بالأغواط،(الجزائر)، az.makhloufi@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/19

تاريخ الاستلام: 2021/10/18

ملخص: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير شركات التأمين على النشاط الاقتصادي بالسودان، من خلال زيادة حجم الاستثمار، افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين شركات التأمين والنشاط الاقتصادي في السودان، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و الاستبانة لدراسة الحالة. و عن نتائج الدراسة التأمين أداة لحماية أصحاب المشروعات الاقتصادية لمواجهة المخاطر المفاجئة التي تسبب الأضرار الاقتصادية كما يحفز على زيادة حجم إنتاج السلع، إضافة إلى تحقيق الاستقرار بالميزان التجاري وتفعيل النشاط الاقتصادي. أوصت الدراسة الاهتمام برفع مستوى الوعي التأميني، و بضرورة توفير التغطيات التأمينية من أجل تحقيق الوفرة.

الكلمات المفتاحية: تأمين؛ مخاطر؛ إستثمار؛ نشاط إقتصادي في السودان؛ شركات التأمين. تصنيف E22 ، G22:JEL

Abstract: The study aimed to highlight the impact of insurance companies on economic activity in Sudan, by increasing the volume of investment, the study assumed a statistically significant relationship between insurance companies and economic activity in The Sudan. Analytical descriptive and resolution methods have been used to study the case. The results of the study include insurance as a tool to protect economic entrepreneurs against sudden risks of economic damage. It also stimulates an increase in the volume of commodity production, as well as trade balance stability and the activation of economic activity. The study recommended attention to raising the level of insurance awareness and the need to provide insurance coverage for abundance

Keywords: Insurance; Risks; investment; Economic activity in the

Sudan; Insurance companies

Jel Classification Codes: G22 .E22

^{*} المؤلف المرسل

1. مقدمة:

التأمين يعتبر من القطاعات المهمة في عملية الإنشاء وعمليات التمويل وكذلك دورة رأس المال إذ يعتبر التأمين ضامن لإسترداد رأس المال في حالة تعرض المشروع الإستثماري الى المخاطر، الحريق، السرقة، تسرب المياه والفيضانات وتساقط أجسام الطائرات ويغطي التأمين أخطاء المقاولين و إنفجار الغلايات و كذلك التركيبات الهندسية وان إعادة الأموال المقرضة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل للمستثمرين مهم في دورة الاقتصاد. وذلك لتحديد المشاريع الاستثمارية وإدخال مستثمرين جدد وبذلك تكون التغطية اشمل وان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في إخراج الأسر من دائرة الفقر وإدخال اعدد كبيرة من الأسر في دورة الاقتصاد.

مشكلة الدراسة: إن صناعة التأمين من الأنشطة التي تساعد على استقرار النشاط الانتاجي وبالتالي تفعيلها، و يمكن تلخيص مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

- 1- ما أثر شركات التأمين على النشاط الاقتصادي في السودان ؟
- 2- هل شركات التأمين تحفز على الدخول في عملية الاستثمار ات؟

أهمية الدراسة: التأمين من القطاعات الهامة في أي إقتصاد سواء كان متقدم أو نامي، من خلال التصدي للمخاطر بتعويض الضرر للحفاظ على سير النشاط الاقتصادي الجاري. من هذا المنطلق سوف نحاول بهذا المقال تسليط الضوء على واقع قطاع التأمينات من حيث دوره في تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي السوداني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتى:

- 1. التعرف على الدور الذي تقوم به شركات التأمين في زيادة حجم الاستثمارات.
 - 2. معرفة كيفية زبادة حجم الإنتاج من خلال شركات التأمين في السودان.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية.

1. شركات التأمين تلعب دوراً مهماً في تفعيل و تنمية النشاط الاقتصادي بالسودان.

الفرضية الفرعية.

2. شركات التأمين تقلل مخاطر المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى الدخول في الاستثمارات وهذا يدعم النشاط الاقتصادي.

منهج الدراسة:

تم إعتماد المنهج الوصفي لسرد الإطار النظري بهذا المقال، كما تم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي في اختبار الفروض ثم المنهج الاستنباطي لوضع التصور العام للدراسة.

مصادر جمع المعلومات:

- 1. مصادر أولية: الاستبانة.
- 2. مصادر ثانوبة: الكتب، المجلات، الرسائل العلمية، والانترنت.

حدود الدراسة:

- 1. الحدود المكانية: السودان، شركات التامين (ولاية النيل الأبيض).
 - 2. الحدود الزمانية: 2019م

هيكل الدراسة:

يتكون هذا البحث من المقدمة و ثلاثة مباحث وخاتمة، المقدمة تشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة، المبحث الأول شركات التأمين، المبحث الثاني دور التأمين على النشاط الاقتصادي في السودان، المبحث الثالث الدراسة الميدانية، الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات وأخيراً المراجع والهوامش.

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة حسين (2016م) (حسين الرضي عبيد محمد، 2016م)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التأمين على الميزان التجاري في السودان (1990-2012م) والعوامل المختلفة المسببة لهذا الاثر وانعكاسات ذلك على تحفيز التجارة الدولية، إفترضت الدراسة أن التأمين كأحد مكونات الميزان التجاري تربطه علاقة طردية بتحفيز الصادرات، كذلك يعمل التأمين على حماية رأس المال من المخاطر المؤمن عليها، انتهجت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة مباشرة بين نمو أقساط تأمين الصادرات وتحسين موقف الميزان التجاري السوداني، كذلك توصلت الدراسة الى أن التأمين يعمل على حماية رأس المال من المخاطر المؤمن عليها ويوفر حالة الطمأنينة والاستقرار ويعمل على تنمية المبادلات التجارية، أوصت الدراسة بتطوير صناعة التأمين من خلال إظهار بند التأمين في الميزان التجاري وتهيئة شركات التأمين المحلية لمواجهة اثار تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات.

دراسة عبد الله 2010م (عبد الله محمد عبد الله، 2010م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأمين الحريق وأخطاره وانواع التغطيات المتاحة في سوق التأمين السوداني والالمام بجوانب القصور، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة

البيانات التي تم جمعها عبر استبانة الاستقصاء من شركات التامين والمؤسسات الصناعية وبيانات هيئة الرقابة والاشراف على اعمال التأمين، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية حريصة على التأمين ضد الحريق وأن البرامج التثقيفية لشركات التأمين ضعيفة وهناك بطء في تسوية مطالبات الحريق وان المؤسسات الصناعية ليس بها ادارة مخاطر، توصي الدراسة بأنه لابد من انشاء ادارات خاصة بالمخاطر في المؤسسات الصناعية .

دراسة مكتب الابحاث الاقتصادية الامريكي (2009م) (مكتب الأبحاث الإقتصادية الأمريكي، 2009م)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر العمالة الأجنبية في ظل النظام الليبرالي وتغطية خدمة التأمين الإصابات العمال في المؤسسات ذات الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية، و أثر النظام الليبرالي في الولايات المتحدة الامريكية على خدمات التأمين في ظل التوازن الجزئي لنظام التجارة الخارجية والاستثمار المباشر ،تم استخدام نموذج الثقل وهو نموذج ذو معادلات رياضية يستخدم لقياس درجة الحساسية، و عند اجراء اختبار الحساسية لحوالي 3522 عامل وجد أن نسبة 75% من العمالة الاجنبية بالمؤسسات الانتاجية ذات الانتاج الموجه للتصدر حساسة إتجاه برامج تأمين العمالة، توصلت الدراسة إلى أن خدمات تأمين العمال تؤثر بما يعادل 62% على السلع الموجهة للتصدير في ظل توازن جزئي للتجارة الخارجية، اعتمدت الدراسة على وسائل تحليل البيانات الكمية ونحصر فقط اوجه القصور في تركيزه على أثر التأمين بشكل جزئي من خلال اثر العمالة في المؤسسات الانتاجية، كما ركز على العمالة الاجنبية فقط .

دراسة حنان (2008م): (حنان البريحباوي الحمصى، 2008م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر توزيع الفائض التأميني على التوسع في الخدمات التأمينية لشركات التأمين الإسلامي ودوره في انتشار الفكر التأميني الإسلام، أهم نتائج الدراسة عدم توزيع الفائض التأميني لحين التوصل إلى المخصصات والاحتياجات المطلوبة واعتبارها احد أهم المتطلبات الرئيسية للحفاظ على شركات التكافل من المخاطر المستقبلية. و في ما يخص توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة قيام شركات التأمين الإسلامي الأخذ بكافة الخطوات الكفيلة لتحقيق أكبر فائض تأميني ممكن من خلال اختيار الاستثمار الأفضل للأقساط المتجمعة من اشتراكات المستأمنين بأنشطة استثمارية مجدية ومباحة شرعاً، بالإضافة إلى حُسن الاختيار من بين شركات إعادة التامين العالمية عند قيام الشركات بإعادة التأمين على عملياتها.

دراسة أيمن (1999م): (أيمن محمد عبد المعطى محمد، 1999)

هدف البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية لسوق التأمين السعودي وشركات التأمين التبادلية العاملة فيه وتقويم نشاط هذه الشركات شرعيا و اقتصاديا. إعتمد الباحث المنهج الوصفى، و

التحليلي ،و الاستنباطي، والاستقرائي بحسب جوانب الدراسة، و عن نتائج البحث ضخامة الإقبال على التأمين في السوق السعودي و الذي يعد في المركز الأول عربيا من حيث الأقساط المعاد تأمينها، كذلك ليس هناك أي رقابة أو تنظيم قانوني لشركات التأمين في السوق السعودي، أيضا حققت معظم شركات الدراسة نجاحا نسبيا في التقويم الاقتصادي، إلى جانب إنعدام نظام محاسبي معياري موحد تنظم على أساسه شركات التأمين في السوق السعودي ،و لا توجد هيئة رقابة شرعية موحدة على مستوى العالم الإسلامي أو العربي أو السعودي للنظر في سلامة نشاط شركات التأمين التبادلي .

2. الإطار النظرى لشركات التأمين.

1.2 التأمين في اللغة و الإصطلاح:

التأمين في اللغة:

التأمين في اللغة من الأمن و هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وأصل الاشتقاق اللغوي و هو أمن أمناً وأماناً وآمنة أي اطمئنان و لم يخف وبيت آمن، أي ذو أمن كما قال الله تعالى وتبارك على لسان إبراهيم عليه السلام (ربي أجعل هذا البلد آمناً)، فالتأمين في اللغة هو منح و توفير الطمأنينة للنفوس وإزالة الخوف .

التأمين في الإصطلاح:

هو نظام إجتماعي يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن. والذي تعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها، هذا التعريف يظهر طبيعة التأمين للنظام و يبعد عنه نوعية التأمين، حرفية التعاقد و وسيلة التأمل و طرق الحساب حيث إن ذلك ليس له حكم ثابت في التأمين بل يتغير من حالة إلى أخرى (محمد الحاج عبد الله موسى، 2000، الصفحات 22-23). كذلك التأمين هو (عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن أن يؤدى إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن المؤمن) (سلامة عبد الله، 1967م، صفحة 47)

التأمين عبارة عن خدمة تقدمها شركة التأمين إلى المؤمن له، وهذه الخدمة تنحصر في تغطية الخطر المادي المعرض له المؤمن له مقابل أن يدفع مبلغاً معيناً إلى شركة التأمين التي تتعهد له بسداد القيمة المادية للخطر المغطى إلى أن الشركة تكون معرضة لسداد مبلغ التأمين في أي وقت خلال فترة التأمين (محمد شوقي بشاري، بدون سنة نشر، الصفحات 9-10). التأمين نظام إجتماعي يحول عدم التأكد من تحمل خسارة كبيرة نسبياً و قيمة الشيء المعرض للخطر إلى التأكد من تحمل خسارة صغيرة نسبيا (أحمد سيف الإسلام محمد منصور، 1991م/1995م، الصفحات 56-59). وقد برز عقد التأمين إلى الوجود في الميدان التجاري أولاً ثم امتد إلى الحالات الأخرى، ثم و ضعت للتأمين أسس و

قواعد منظمة و إن أول نظام للتأمين البحري سمي بإسم أوامر برشلونة الذي صدر في عام 1435م. (محمد الفاتح محمود المغربي، 2010م، صفحة 46)

2.2 أهمية التأمين.

توفير الخدمات و المنتجات التأمينية الشاملة عبر الشركات العربية أو بالمواصفات الدولية، كما يطور بيئة الشركات وأحجامها عبر زيادة الرأسمالية وخلق كيانات ذات قدرات كافية وقادرة على مواجهة الاحتياجات الآنية والمستقبلية في قطاع التأمين وإعادة التأمين بما يحقق لهذه الشركات التمتع بمزايا تنافسية عالية ويعد من خروج الأموال الموظفة في عمليات إعادة التأمين. (www.aasat.com/ae+isl-asp)

لأنشطة التأمين التي تتولاها منشآت أو هيئات خاصة أو عامة دور عظيم في تحقيق الإستقرار الإجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل للأمان والاطمئنان إتجاه أي أضرار، كذلك تلعب منشآت التأمين دوراً كبيراً في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة من المشروعات الإنتاجية و بهذا تدفع منشآت التأمين بصفة خاصة وأصدرت العديد من التشريعات المنظمة لهما حماية لحقوق حملة وثائق التأمين. (أحمد صلاح عطية، 2004، صفحة 13)

3.2أهداف التأمين.

التأمين من الأنشطة الربحية ذات الأهداف المتعددة والتي من بينها:

- 1. توفير حجم ملائم من المدخرات التي يمكن الإعتماد عليها كأحد مصادر تمويل استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة .
 - تغطية الأنواع المختلفة من الخطر التي يتعرض لها الفرد و المنشآت .
- المحافظة على الموارد والقومية (الثروة القومية) واستهداف ما يتلف منها نتيجة تعرضها للأضرار التي تؤدي إلى نفادها أو جزء منها.
- 4. تمكين الأفراد والمنشآت من التخطيط في ظل عوامل ومتغيرات يمكن قياسها بدرجة مرتفعة نسبياً من التأكد وذلك نتيجة تعويضهم عن الخسائر التي تلحق هم مستقبلاً من جراء أضرار الخطر المختلفة والمتوقع حدوثها.
- 5. التأمين أيضاً نشاط خدمي واقتصادي يهدف إلى تقديم خدمات نتيجة خسائر الخطى سواء كانت بشربة أو مادية و تأخذ هذه الخدمات شكل التعويض.
- 6. وأنه نشاط تعاقدي فنشاط التأمين يبدأ عن طريق إبرام عقد بين المؤمن والمؤمن له، وشركة التأمين هي المؤمن (عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، صفحة 173)

4.2 خصائص التأمين.

إنه عقد تأمين جماعي يتم تنفيذه بوكالة من المستأمنين، فجميع المستأمنين يجمعهم عقد التأمين التعاوني بحيث يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره و المؤمن له فهو مؤمن له لأنه يشترك في التأمين آخذ صفة المستفيد و أكتسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ما ألم به الخطر المؤمن منه، و هو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط أو أخطار التأمين كمشترك في التأمين فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له صفة الشريك فيه فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات على سبيل التبرع أما عقد الوكالة فيه يشتمل بقيام شركة التأمين لإدارة العمليات التأمين أنفسهم لأجل معلوم، فنظراً لكثرة المستأمنين (المشتركين في التأمين) تقرر إدارة العمليات التأمينية بأنه لا بد أن تتولى إدارة التأمين جهة أخرى متخصصة تكون مهمتها قبول عضوية المستأمنين و استيفاء أقساط التأمين و دفع التعويضات للمتضررين بأسس ومقاييس محددة وبأسلوب علمي، و هذه الجهة هي شركات التأمين الإسلامية إنه لا يقتصر من حيث الغاية على ترميم آثار المخاطر بل يتعدى بتحقيق الأرباح فالغاية الربحية في التأمين مقصودة تبعا لأصالته. (أحمد سالم ملحم، 2004م، الصفحات 61-64)

5.2 أنواع التأمين.

التأمين البحرى:

هو أحد أفرع أنواع التأمينات إذ يجمع المؤرخون أن التجار قد مارسوا هذا التأمين منذ سبعمائة عام من الآن، و بالرغم من التحديد فإنهم يختلفون في تحديد تاريخ ظهوره على وجه الدقة وعلى المكان الذي ظهر فيه لأول مرة و اختياراً على جنسية مقترعيه و مستعمليه أيضاً، ويذكر المؤرخ فيلاتي الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي إن التأمين على المنقولات المشحونة بالسفن يعقد تعويض الخسارة التي تنتج عن أخطار البحر. أول ما ظهر في هبردايا عام 1882م و من المؤكد وصوله إلى لندن عن طريق المبادلين، و قد تطورت أركان التأمين البحري عن طريق قهوة لويرز الشهيرة التي نظمت الاكتتاب بعد أن كان يؤديه التاجر كعمل إضافي، فتحولت إلى مؤسسة في عام 1871م وصدر قانونها في نفس العام ومهمتها تسيير عملية التأمين وحماية المصالح البحرية لأعضائه وتجميع المعلومات البحرية وأول قانون إنجليزي للتأمين البحري صدر في عام 1901م هذا التأخير بهذه المنشأة المأمين وتجربة السودان، 2006، صفحة 22_23)

التأمين على الحياة:

نشأ مقترناً مع التأمين البحري والدليل على ذلك عقد التأمين المسجل في لندن عام 1583م على حياة شخص اسمه وليم جميتر بمبلغ قدره [383جنيه استرليني] وكانت مدة التأمين في بدايته لا تزيد عن سنة، و في عام 1757م ظهرت التغطية الشاملة للتأمين على الحياة وفي عام 1699م تم إنشاء أول شركة إنجليزية للتأمين وهي Sosoet of Surance of or widows gowphan، ووثائق التأمين على الحياة تغطى على خطر الوفاة أو خطر الحياة والوفاة معاً ونستخدم جداول الحياة وجداول الوفاة لحساب قسط التأمين، وبين جدول الوفاة عدد الذين توفوا وبقوا على قيد الحياة سنة بعد أخرى من بين عدد من الأشخاص الذين كانوا في نفس السن في بداية الجداول، و بجانب ذلك يحدد الجدول أشياء أخرى تتعلق بحياة هؤلاء عند دفع الأقساط بمعنى انقضاء العقد وأخطار هذه الوثائق تتزايد بمرور السنوات ويقل الخطر في أولها مما يعني وفرة في الأقساط وتستثمر وتحفظ في الاحتياطي الحسابي والخسارة فيها كلية والخطر مؤكد الوقوع ولكن تاريخه غير معروف.

3. أثر التأمين في النشاط الاقتصادي في السودان.

التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة. و مع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الإقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى و بالتالي على المر دودية الإقتصادية من خلال: (أقاسم نوال، 2001م، صفحة 38)

1.3 تكوين رؤوس أموال و تمويل المشاريع:

يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، و منه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

2.3 التأمين مصدر للعملة الصعبة:

تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الموال، تعويض المتضررين...، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح.

3.3 التأمين وسيلة ائتمان: يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين و بالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للإقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

4.3 التأمين وميزان المدفوعات:

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات و بالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج و كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج. وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة و الأموال الصادرة، و بالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

5.3 التأمين والتضخم:

يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة و هذا من خلال:

- أ. الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الموال التي كانت ستنفق.
- ب. يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع و الخدمات المعروضة و في النهاية التوازن بين العرض والطلب.

6.3 التأمين و الدخل الوطنى:

لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد و علاقته مع الناتج الوطني الخام. و كلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة و تقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة و مجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير. (أقاسم نوال، 2001م، صفحة 38)

4. الدراسة الميدانية.

1.4 إجراءات الدراسة الميدانية:

من الإجراءات التي اتبعها الباحث في التخطيط للدراسة الميدانية توضيح خطوات تصميم استمارة البحث، وصف لمجتمع وعينة البحث، و تقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي.

2.4 مجتمع و عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في جزء من شركات التأمين العاملة بولاية النيل الابيض وهي شركة التامين الاسلامية وشركة شيكان للتأمين، حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها 28 مفردة من مجتمع الدراسة و هم اقتصاديون و موظفي شركات التأمين، ما يمثل 70% من مجتمع الدراسة.

أولاً: تصميم استمارة الدراسة.

من اجل الحصول على المعلومات و البيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة (.أثر شركات التامين على النشاط الاقتصادي في السودان)، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة البحث وبتم تعليلها للوصول للنتائج المحددة.

صدق و ثبات الأداة:

الثبات يعني استقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس، و بالتالي يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، و كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأدلة كلما زادت الثقة فيه، واتبع الباحث طريقة معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة، والجدول أدناه يوضح معامل الثبات.

جدول 1: معامل الثبات.

قيمة معامل الفا	عدد العبارات	عدد الحالات
0.75	10	28

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن قيمة معامل الثبات 0.75 وهو ثبات عالى يفوق 60%

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل بيانات البحث الميدانية:

1.3.4 الأساليب الإحصائية الوصفية.

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص و ملامح تركيبة مجتمع البحث وتوزيعه، و قد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات المبحوثة.

2.3.4 الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات البحث، حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة موافق بشدة والوزن 4 لعبارة موافق والوزن 3 لعبارة لا أدري، والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

3.3.4 الانحراف المعياري:

تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

4.3.4 استخدام اختبار (مربع كاي).

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض البحث عند مستوى معنوية 5% ، و يعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً . أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) البحث غير صحيح.

5.3.4 اختبار ألفا كرنباخ:

تم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداء ،ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرنباخ عن (60%).

5. عرض ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأمين والنشاط الاقتصادي في السودان. جدول 2: التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الأولى.

معيار النتيجة					العبارات
لا أوافق	¥	محايد	أوافق	أوافق	
بشدة	أوافق			بشدة	
-	2	1	8	17	يشكل التأمين أداة لحماية أصحاب
	%7.1	%3.6	%28.6	%60.7	المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر
					المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار
-	-	2	9	17	ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة
		%7.1	%32.1	%60.7	التامين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي
-	1	7	13	7	يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار
	%3.6	%25	%46.4	%25	سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط
-	1	2	11	14	يساهم التامين في توفير التغطيات التأمينية
	%3.6	%7.1	%39.3	%50	مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة
-	2	2	13	11	يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات
	%7.1	%7.1	%46.4	%39.3	والواردات.

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. أن نسبة من أفراد العينة يوافقون على أنه يشكل التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع.(89.3%)، أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(3.6%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.1%) مما يعني أنه يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم الى زيادة أسعار السلع.

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التامين، وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي. بنسبة(92.1%)، أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(7.1%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) مما يعني أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التأمين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.

8. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي بلغت نسبتهم (71.4%)،أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(25%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%) مما يعني أن يسهم التأمين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي.

4. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يساهم التأمين في توفير في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة بلغت نسبتهم (77%)،أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(7.1%)،بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%)، مما يعني أن يساهم التأمين في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.

5. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يسهم التأمين في تسهيل حركة الصادرات والواردات بلغت نسبة نسبتهم (7.7%)، أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم (7.7%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.1%) مما يعني أن يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.

جدول 3: الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الأولى.

القيمة	درجات	قيمة	الانحراف	الوسط	العبارات
-	•	-		=	
الاحتمالية	الحرية	مربع	المعياري	الحسابي	
0.000	3	کآم 23.14	.8780	4.42	يشكل التامين اداة لحماية أصحاب المشاريع
					الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي
					تضرهم إلى زيادة أسعار السلع
0.002	2	12.07	.6370	4.53	ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في
					صناعة التامين وبالتالي يتأثر النشاط
					الاقتصادي
0.016	3	10.28	.8130	3.92	يسهم التامين في دعم الميزان التجاري
					واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل
					النشاط الاقتصادي
0.000	3	18.00	.7800	4.35	يساهم التامين في توفير في توفير التغطيات
					التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج
					وتحقيق الوفرة
0.002	3	14.57	.8620	4.17	يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات
					والواردات.
0.004	2.8	15.61	0.794	4.27	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.42) بانحراف معياري (0.787)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (23.14) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.53) بانحراف معياري (0.637)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (12.07) بمستوى معنوية (0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5.0). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح

الموافقين على أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التأمين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.

8. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.92) بانحراف معياري (0.813) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.28) بمستوى معنوية (0.016) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادى

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.35) بانحراف معياري (0.780)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (18.00) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). ،و عليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على يساهم التامين في توفير التغطيات التأمينية، مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.17) بانحراف معياري (0.862)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (14.57) بمستوى معنوية (0.002) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.

الفرضية الثانية: شركات التامين تقلل من مخاطر المشروعات الاستثمارية مما يؤدى الى الدخول في الاستثمارات وهذا يدعم النشاط الاقتصادي ايجابياً.

جدول 4: التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية.

	ä	معيار النتيج			العبارات
لا أوافق	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق	
ب <i>شد</i> ة				بشدة	
-	3	5	12	8	يسهم ضعف السياسة الاستثمارية
	%15.7	%17.9	%42.9	%28.6	لقطاع التامين في التقليل من فرص
					تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في
					السودان
2	4	10	8	4	يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق
%7.1	%14.3	%35.7	%28.6	%14.3	التامين السوداني في استنزاف العملات
					الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.
-	13	3	9	3	راس مال شركات التامين التعاونية لا
	%46.4	%15.7	%32.1	%15.7	يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار
					في شركات التامين مما قلل من مساهمة
					قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في
					السودان.
2	8	4	11	3	زيادة أقساط التامين حتى يزيد من
%7.1	%28.6	%14.3	%39.3	%15.7	الاستثمار طويل الأجل.
-	1	2	15	10	زيادة رأس مال شركات التامين يسهم في
	%3.6	%7.1	%53.6	%35.7	تشجيع الاستثمار.

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. أن نسبة من أفراد العينة يوافقون على أنه يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان(71.5%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(17.9%)بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (15.7%) مما يعني أنه يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان.

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.. بنسبة (42.9%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(35.7%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21.4%) مما يعني أن

يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.

8. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أنه رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان...، بلغت نسبتهم (42.8%) اما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(70.7%)بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (46.4%) مما يعني أن رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.

4. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل. بلغت نسبتهم (50%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم (14.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (35.7%)، مما يعني أن زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.

5. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن زيادة راس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.بلغت نسبتهم (89.8%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم (9.7%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%)، مما يعني أن زيادة رأس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.

جدول5: الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثانية.

القيمة	درجات	قيمة	الانحراف	الوسط	العبارات
الاحتمالية	الحرية	مربع	المعياري	الحسابي	
		کآي			
0.103	4	7.71	1.117	3.28	يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع
					التامين في التقليل من فرص تمويل
					مشروعات التنمية الاقتصادية في
					السودان
0.016	3	10.28	1.119	3.07	يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق
					التامين السوداني في استنزاف العملات
					الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.
0.037	4	10.21	1.188	3.17	راس مال شركات التامين التعاونية لا
					يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار
					في شركات التامين مما قلل من مساهمة
					قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في
					السودان.
0.000	3	19.14	0.738	4.21	زيادة اقساط التامين حتي يزيد من
					الاستثمار طويل الاجل.
0.001	3	16.28	0.967	3.75	زيادة راس مال شركات التامين يسهم في
					تشجيع الاستثمار.
0.031	3.4	12.72	1.025	3.49	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلى:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (3.28) بانحراف معياري (1.117) كما بلغت قيمة كآي تربيع (7.71) بمستوى معنوية (0.1103) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.07) بانحراف معياري (1.119) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.28) بمستوى معنوية (0.016) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية

(5%). وعليه فإن ذلك يشير إلىوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.

8. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.17) بانحراف معياري (1.188) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.21) بمستوى معنوية (0.037) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على دائما ما رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.17) بانحراف معياري (0.738) كما بلغت قيمة كآي تربيع (19.14) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن زبادة أقساط التامين حتى يزبد من الاستثمار طوبل الأجل.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.75) بانحراف معياري (0.967) كما بلغت قيمة كآي تربيع (16.28) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن زبادة رأس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.

6. خاتمة:

أولاً: النتائج

- يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضرهم إلى زيادة أسعار السلع.
- 2. يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي.
- 3. يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان.
- 4. يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.
- رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.
- 6. ضعف قطاع التامين في خلق فرص عمل ينعكس سلباً على مساهمته في حل مشكلة البطالة وبالتالي الإنتاج

ثانيا: التوصيات

- الاهتمام برفع مستوى الوعي التأميني مما يسهم في رفع مستويات صناعة التامين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.
- 2. ضرورة الاهتمام التامين في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.
 - 3. ضرورة زيادة إقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.
 - 4. ضرورة الاهتمام بزيادة رأس مال شركات التامين مما يسهم في تشجيع الاستثمار.
 - 5. ضرورة إعطاء التامين أولوية كبرى لأنه يسهل من حركة الصادرات والواردات.
 - 6. قائمة المراجع:

www.aasat.com/ae+isl-asp. (77 07) .www.aasat.com/ae

أحمد سالم ملحم. (2004م). إعادة التأمين و تطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.

أحمد سيف الإسلام محمد منصور. (1991م/1995م). *الأصول العلمية و العملية للخطر والتأمين.* دار جامعة افريقيا للطباعة و النشر.

أحمد صلاح عطية. (2004). محاسبة شركات التأمين. الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع.

أقاسم نوال. (2001م). دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة.

أيمن محمد عبد المعطي محمد. (1999). شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية، تحليل وتقويم من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي.

حسين الرضي عبيد محمد. (2016م). أثر التأمين على الميزان التجاري في السودان. جامعة الإمام المهدي، السودان: رسالة دكتوراه غير منشورة.

حنان البريحباوي الحمصي. (2008م). توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات الإسلامية. الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.

سلامة عبد الله. (1967م). دورة تقييم مئات التأمين (المجلد الطبعة الثالثة). دار النهضة العربية.

عبد الله محمد عبد الله. (2010م). تأمين الحريق ودوره في تعويض الخسائر المالية. الخرطوم، جامعة النيلين، السودان: رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الماجد عبد الله حسن أحمد. (بلا تاريخ). محاسبة المنشأت المتخصصة.

- محمد الحاج عبد الله موسى .(2000) .مبادئ التأمين و تجربة السودان .(Vol)رقم الإيداع .(06دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة و النشر /رقم الإيداع .6/2000
- محمد الحاج عبد الله موسى. (2006). مبادئ التأمين وتجربة السودان. دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة و النشر.
- محمد الفاتح محمود المغربي. (2010م). تمويل مؤسسات. السودان: منشورات جامعة السودان المفتوحة.
- محمد شوقي بشاري. (بدون سنة نشر). محاسبة شركات التأمين و الجمعيات التعاونية. دار الفكر العربي.
- مكتب الأبحاث الإقتصادية الأمريكي. (2009م). تأثير خدمة التأمين في ظل الليبرالية الأمريكية على الأسواق الخارجية.

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

The use of financial ratios by quantitative models to predict financial failure in light of the outputs of the financial accounting system - AOM invest's case

ط.د براهیم حاکمی ^{1*}، د فتحی مولود ²

¹ جامعة زيان عاشور-الجلفة، (الجزائر)، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، <u>b.hakmi@mail.univ-djelfa.dz</u>

1 المركز الجامعي أفلو، (الجزائر)، مخبر الدراسات الاقتصادية والقانونية، moufat1987@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/28

ملخص: يهدف هذا البحث لمعرفة دور النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للكشف عن احتمال خطر الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، اعتمادا على نماذج رياضية شهيرة تستعمل لقياس الفشل المالي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي للإحاطة العامة بالفشل المالي والنسب المالية في إطار التحليل المالي، والمنهج التحليلي بتطبيق بعض النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة في وضع جيد AOM invest السياحية المسعرة في بورصة الجزائر. حيث تم التوصل إلى أن هذه المؤسسة في وضع جيد استنادا للمؤشرات التي تعكس نجاحها ومدى قدرتها على البقاء والنمو، ومواجهة الديون بفضل السيولة المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي ؛ النسب المالية ؛ نموذج kida ؛ نموذج sherrod.

تصنيف M41:**JEL** .

Abstract: This research aims to find out the role of the financial ratios taken from financial statements compatible with the financial accounting system to reveal the risk of financial failure in the economic institution, based on the descriptive approach to identify concepts of Financial failure and financial ratios, and the analytical approach by applying some statistical models to predict the financial failure of the AOM invest tourism company priced in the Algiers Stock Exchange, it was concluded that this institution is well positioned on the basis of indicators that reflect its success, viability and growth and its ability to repay debt thanks to available liquidity.

Keywords: financial failure; financial ratios; kida model; sherrod model.

Jel Classification Codes: M41.

^{*} المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد التحليل المالي أحد أهم أدوات الرقابة والتسيير وآلية مهمة من آليات اتخاذ القرار، نظرا لمخرجاته التي تسمح بتقييم الوضع المالي العام للمؤسسة الاقتصادية، وفي ظل ظهور العديد من الأزمات التي تؤدي بالشركات إلى الإفلاس والتصفية فقد اهتم الباحثون منذ الثلاثينيات بإيجاد سبل تسمح بتقييم وقياس الخطر المالي قبل الإصابة به، ومن هذه السبل استحداث نماذج رياضية إحصائية تعمل على توقع الفشل المالي وتحديد نقاط القوة والضعف عند المؤسسة، في إطار ما يسمى بالتنبؤ بالفشل، وقد برز العديد من الاقتصاديين والرياضيين في هذا المجال لتطوير نماذج تسمح بالتنبؤ بالفشل المالي وبدقة أكثر من خلال التجارب التي أجريت على عينات كبيرة من المؤسسات.

وبالنسبة للجزائر فكان من الضروري توفير قاعدة مناسبة للتحليل المالي وتحليل مؤشرات المجدارة المالية، فكان تبني النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في هذا المجال، إذ يعمل على تسهيل عملية التحليل المالي نظرا لقوائمه المالية المعدة وفق هذا النظام والمتوافقة نسبيا وبشكل كبير مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

وباعتبار قطاع السياحة من القطاعات التي تتطلب اهتماما كبيرا والعمل على دعم المؤسسات الناشطة في هذا المجال، فقد قررنا من خلال هذه الورقة البحثية إجراء تطبيق نماذج الفشل المالي التي تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات باعتبارها ذات طابع خدمي، من أجل تحديد درجة نجاحها أو فشلها المالي، وذلك من خلال محاولات التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest السياحية والتي انضمت سنة 2018 إلى البورصة الجزائرية. وبما أن النسب المالية تحدد من عملية التحليل المالي ولها مدلولات معينة سواء بنشاط المؤسسة أو ربحيتها او درجة السيولة والمديونية، فإنه يتم استعمالها ضمن مؤشرات أخرى تقيس درجة تعرض المؤسسة الاقتصادية لخطر الإفلاس المالي، مهما كانت طبيعة ونوعية هذه المؤسسة من حيث إذا كانت صناعية أم خدمية.

وعلى ضوء ما سبق نقوم بطرح إشكالية هذه الدراسة كالتالي: ما مدى قدرة النسب المالية لمؤسسة AOM investعلى التنبؤ بالفشل المالي لها على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي؟

وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على أشهر النماذج الإحصائية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، وأيضا معرفة درجة الخطر المالي لمؤسسة AOM invest السياحية والتي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر التي تدرج في البورصة ابتداء من سنة 2018، حيث أن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات هو تجسيد لنية تطوير القطاع السياحي في الجزائر. وذلك من خلال تطبيق

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

بعض النماذج الإحصائية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، والتي تتناسب معه كونها مؤسسة ذات طابع خدمي وتقدم منتجا غير ملموس، فقد تعثر على سبيل المثال تطبيق نموذج ALTMAN أو نموذج TAFFLER نظرا لكونهما يتناسبان أكثر مع المؤسسات الصناعية. ولمعالجة إشكالية هذه الورقة البحثية تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالى:

- ماهية الفشل المالى؛
- التنبؤ بالفشل المالي باستخدام الأساليب الإحصائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
 - استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest.
 - 2. ماهية الفشل المالى:

2. 1. مفهوم الفشل المالى:

يعبر مصطلح الفشل المالي عن الوضعية المالية التي تكون المؤسسة فها متجهة نحو الإفلاس والتصفية (أبو شهاب، 2018، صفحة 12)، ويستعمل كدلالة سلبية لوصف الحالة المالية للشركة، وتوجد مصطلحات عديدة مشابهة للفشل المالي لكنها تختلف ضمنيا فيما بينها.

2. 1.1. التمييز بين الفشل المالي والتعثر، والعسر المالي

يتفق العديد من الباحثين حول أن الفشل المالي هو العملية التي تؤول بالمؤسسة أو الشركة إلى تصفيتها ونهايتها بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل تجاه دائنها، حيث يرى جون ارجنتيفي بأنه العملية التي تكون فيها الشركة تسير في طريق ينتهي بحدوث عسر مالي (عماري، 2015، صفحة 40)، ويعرفه دان وبراد ستريت بأنه الحالة التي تكون فيها الشركة تقوم بأعمال أو عمليات يتبعها تنازل عن الممتلكات والأصول لصالح الدائنين، أو يتبعها إفلاس وحدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة (الغصين، 2004). أما بالنسبة للتعثر المالي فهو من المراحل التي تسبق الفشل المالي، حيث تكون المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بكفاءة، بالرغم من وجود أصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة (أبو شهاب، 2018، صفحة 18)، ويعود هذا إلى تراكمات الممارسات غير المدروسة والدقيقة التي مهدت لحدوث الأزمة المالية داخل المؤسسة. بينما يشير مصطلح العسر المالي إلى عدم قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها المستحقة في مواعيدها مما يسيؤدي إلى فقدان حربة الخيار على المستوى القرب، أما المستوى البعيد فيؤدي إلى تصفية الأصول سيؤدي إلى فقدان حربة الخيار على المستوى القرب، أما المستوى البعيد فيؤدي إلى تصفية الأصول

محدثا خسائر كبيرة، وقد يكون هذا العسر فنيا، أي أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة وبالتالي فإن المشكل مشكل تدفق للسيولة بسبب عدم إمكانية المؤسسة لبيع هذه الأصول، كذلك قد يكون قانونيا حيث تقل قيمة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، فتضطر المؤسسة للتنازل عن الأصول الثابتة مما يؤدي آجلا إلى التصفية (طويطي، 2013، صفحة 10).

من خلال ما سبق نستخلص أن الفشل المالي هو النتيجة النهائية التي تتبع حالة التعثر والعسر المالي، نتيجة العديد من الممارسات والأسباب التي أدت بالمؤسسة إلى عدم قدرتها على الوفاء بديونها تجاه الدائنين، قد تكون هذه الأسباب متعلقة بالتسيير أو الوضع الاقتصادي بشكل عام، أو وضعية فنية وإنتاجية لم تتناسب مع أهداف معينة.

2.2. أنواع الفشل المالى:

نميز فيه بين ثلاث أنواع من الفشل المالي:

2.2. 1. الفشل الاقتصادي: يحدث هذا النوع عندما لا تكون المؤسسة قادرة على أن تدر دخلا كافيا لتغطية تكاليفها، حيث يكون العائد المحقق على رأس المال أقل من متوسط كلفة رأس المال (عماري، 2015، صفحة 45)، وقد يحدث وأن تكون المؤسسة فاشلة اقتصاديا إلا أن هذا لا يعني بالضرورة فشلها ماليا تماما، حيث تبقى لديها إمكانية تسديد الديون والالتزامات، وبالتالي فهي بعيدة كل البعد عن مرحلة الإفلاس.

2.2. 2. الفشل الإداري: ويقصد بها القصور في الجانب التسييري للمؤسسة وعدم القيام بوظائف الإدارة بشكل أمثل من ناحية التخطيط أو الرقابة، حيث يعيب على الجهاز الإداري نقص الكفاءة والفعالية في التسيير ما يصعب عملية تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وعدم قدرة المؤسسة على التكيف مع المحيط الخارجي لها ما يسبب ضعفا في هيكلها الإداري والفني والاقتصادي، وبالتالي تتأثر قيمتها المالية سلبا.

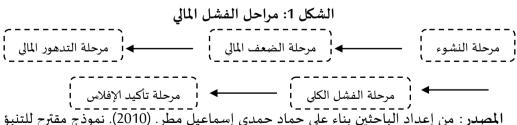
2.2. 3. الفشل القانوني: ويشير بشكل عام إلى الفشل المالي بمفهومه السابق، حيث تكون المؤسسة في الوضع الحرج الذي لا يسمح لها بالوفاء بديونها بجميع أنواعها تجاه الدائنين، ما يؤدي بالمؤسسة إلى التوجه نحو عملية تحويل التثبيتات إلى سيولة من خال التنازل عنها، وهذه العملية تتطلب وقتا طويلا في ظل الضغط الناتج عن مطالبة الدائنين بتسديد مستحقاتهم.

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام النسب المالي – حالة مؤسسة AOM invest

2. 3. مراحل الفشل المالى:

تسبق مرحلة الفشل المالي عدة مراحل مختلفة تعبر بشكل عام عن الوضع المتذبذب والاختلال الواقع في الوضع المالي للمؤسسة، وتتمثل هذه المراحل في: (مطر، 2010، صفحة 67).

- 2. 3. 1. مرحلة النشوء: وهي الفترة التي تظهر فيها بوادر المشاكل المالية من حيث تحقيق عوائد أقل على الأصول وتحقيق خسائر اقتصادية.
- 2. 3. 2 مرحلة الضعف المالي: تتسم هذه المرحلة بمشكل حدوث عجز في السيولة ما يعكس مشكل التعثر المالي، حيث أن المؤسسة لا يمكنها تسديد الالتزامات الفورية وقصيرة الأجل رغم ارتفاع قيمة الأصول عن الخصوم، بسبب عدم قدرة تحويل الأصول إلى سيولة في الوقت المناسب.
- 2. 3. 3. مرحلة التدهور المالي: خلال هذه المرحلة تصل المؤسسة إلى مشكل العسر المالي، حيث تعجز عن تسديد ديونها المستحقة، مما يتحتم على المؤسسة القيام بإجراءات عاجلة وسريعة لمعالجة الاختلال من خلال تعديل السياسة المالية أو المحاسبية للمؤسسة، أو إصدار أسهم وسندات مثلا رغم طول المدة التي يمكن أن يعالج فها هذا الأمر.
- 2. 3. 4. مرحلة الفشل الكلي: تصل المؤسسة إلى هذه المرحلة عندما تصبح قيمة الخصوم رسميا أكبر من قيمة الأصول، حيث يستحيل على المؤسسة تسديد حقوق الدائنين وتنتهي كل محاولاتها في تأمين مصادر تمويل أخرى.
- 2. 3. مرحلة تأكيد الإفلاس: تتم في هذه المرحلة تصفية المؤسسة وإعلان إفلاسها بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بضمان حقوق الدائنين، وهذا تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل المالى تماما. وبمكننا توضيح مراحل الفشل المالى وفق الشكل التالى:



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على حماد حمدي إسماعيل مطر. (2010). نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية -.. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

براهيم حاكمي، فتحي مولود

2. 4. أسباب الفشل المالى:

هناك العديد من العوامل التي تتسبب في حدوث الفشل المالي للمؤسسات نذكر منها ما يلي:

- أسباب إدارية تتمثل في انعدام الكفاءة والصراعات الداخلية بين مستويات التنظيم، وتغلب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك بالإضافة على عدو وجود نظام رقابة فعال وانعدام المرونة في التسيير؛
- أسباب مالية، حيث تعجز المؤسسة عن تسديد الديون المتراكمة بسبب فقدان السيولة النقدية، وتراكم الخسائر وارتفاع كلفة مصادر التمويل والاقتراض ما يؤدي إلى اختلال في الهيكل التمويلي؛
- أسباب تسويقية ناتجة عن وجود بيئة تميز بمنافسة شديدة على الهيمنة على السوق، ووجود نظام معلومات تسويقي ضعيف لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في السوق، بالإضافة إلى عدم التنظيم الجيد بين عناصر المزيج التسويقي؛

أسباب فنية وإنتاجية، تتمثل في عدم مسايرة المؤسسة للتطورات التكنولوجية السريعة ما يؤدي إلى ضعف جودة منتوجها أو عدم تطوره، وغياب الدقة في دراسة الجدوى الفنية، وانعدام المهارات عند العاملين من أجل تحين جودة المنتج. (الدوغجي، 2008، صفحة 4)

3. التنبؤ بالفشل المالي باستخدام الأساليب الإحصائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:

سنقوم من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الأساليب الإحصائية المعتمدة في قياس خطر الفشل المالى للمؤسسات الاقتصادية، في إطار عملية التحليل المالى.

3. 1. انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي الحديث بشكل كامل على مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتمثلة في القوائم المالية الرئيسية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات حقوق الملكية. وبما أن النظام المحاسبي المالي الذي جاء نتيجة عملية إحداث توافق محاسبي بين البيئة المحاسبية الجزائرية والمعاير المحاسبية الدولية ASاومعايير إعداد التقارير المالية IFR، فقد تم اشتقاق مبادئه من هذه المعايير ،والتي يكون لبعضها تأثير مباشر على عملية التحليل المالي، وتتمثل هذه المعايير فيما يلى: (شنوف، 2012، صفحة 21)

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

- 3. 1. 1. المعيار المحاسبي الدولي الأول: حيث يخدم تصنيف عناصر الميزانية وفق هذا المعيار، متطلبات واحتياجات المحلل المالي بشكل كبير، نفس الشيء بالنسبة لجدول حسابات النتائج المصنف للأعباء حسب الطبيعة وحسب الوظائف.
- 3. 1. 2. المعيار المحاسبي الدولي السابع: حيث نجد جدول تدفقات الخزينة الذي يمنح للمحلل المالي مؤشرات ونسب مالية جديدة لقياس جودة السيولة والربحية والتي لم تكن موجودة من خلال القوائم المالية السابقة.
- 8. 1. 3. المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر: ينص هذا المعيار على تقييم التثبيتات مرة على الأقل في السنة بالقيمة العادلة عوضا للتكلفة التاريخية، وهذا ما لم يكن موجودا في التحليل المالي الكلاسيكي المعتمد على تقييم عناصر الميزانية وفق القيم الحقيقية أو السوقية نظرا لعدم مسايرة القيم التاريخية للاقتصاد التضخي.
- 3. 1. 4. المعيار المحاسبي الدولي الأربعون: ويتعلق بالعقارات الاستثمارية، حيث يجب على المؤسسة التي اختارت محاسبة القيمة العادلة أن تقيس بها جميع عقاراتها الاستثمارية، وينبغي تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

3. 2. ماهية التنبؤ بالفشل المالى:

2. 2. 1. تعريف التنبؤ: يقصد بالتنبؤ الدراسات المتعلقة بالتقديرات في المستقبل سواء اعتمدت تلك التقديرات على الأسلوب الشخصي أو الأسلوب العلمي المنظم والشامل، وهو يحظى باهتمام الجهات العلمية والشركات، نظرا لما تقدمه عمليات التنبؤ من مزايا لمن يتوقعه في الوقت الملائم فهو بمثابة جهاز إنذار مسبق لرصد مؤشرات الإخفاق لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة للتصحيح (رحيش وشنوف، 2019، صفحة 556). وقد أخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية، حيث أن الخسائر الكبيرة التي تحدث للمؤسسة والتي تضر بأصحاب المصالح ذات العلاقة بها، كانت دافعا أساسيا للاهتمام بالتنبؤ بالفشل المالي، الذي بدوره يمنح مزايا عديدة تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لإنقاذ المواقف التي تؤثر سلبا على وضعية المؤسسة، خاصة إذا تمت عملية التوقع في الموقت المناسب، لتتجنب المؤسسة الوقوع في مصيدة الإفلاس والتصفية.

براهيم حاكمي، فتحي مولود

8. 2. 2. الأطراف المستفيدة من التنبؤ بالفشل المالي: تظهر أهمية التنبؤ بالفشل المالي في مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية التي تعد ذات أهمية بالغة لمختلف المستخدمين وعلى رأسهم المستثمرين والمسيرين و الدولة لدورها في تقديم صورة صادقة وعبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة (بن حركو، عواق، و بن صفي الدين، 2017، صفحة 46) ، حيث يمثل التنبؤ أهمية كبيرة بالنسبة للجهات التالية:

- البنوك والمؤسسات المالية المقرضة ، حيث يساعدها التنبؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض للمؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعية القروض التي تم منحها أيضا؛
- الموردون، حيث تمكنهم معرفة نتائج التشخيص المالي للمؤسسة من مدى إمكانيتها من دفع المبالغ المستحقة عليها تجاههم، ويركز الموردون في تحليلهم على الأجل القصير ؛ (لطرش و عياد، 2017، صفحة 22)
- المستثمرون، حيث أن اتخاذ قرار الاستثمار ومعرفة مدى مخاطره في المؤسسة يعتمد أيضا على مؤشرات التنبؤ المتحصل عليها، ويساعد المستثمر أيضا على الاختيار الأفضل بين البدائل الاستثمارية المتاحة؛
- الجهاز الإداري، حيث يجب على الإدارة الاطلاع الكامل والشامل على وضعية المؤسسة من أجل معرفة كيفية التعامل مع مؤشرات الفشل؛
- الهيئات الحكومية المختصة، حيث تعمل هذه الهيئات على معرفة الوضع العام للمؤسسات الاقتصادية لأغراض معينة تمكنها من أداء وظيفتها الرقابية ومدى التزام المؤسسات بالقوانين المنظمة لها، بالإضافة إلى أغراض البحث والإحصاء؛
- محافظو الحسابات، حيث إن المسؤولية الواقعة على عاتقهم في تدقيق ومراجعة القوائم المالية، تتطلب منهم التعامل جيدا مع مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي؛
- إدارة الضرائب، وذلك من أجل معرفة الوضع المالي الفعلي للمؤسسة من أجل تحديد دقيق للوعاء الضرببي، ومنع فرص حدوث التهرب الضرببي؛
 - المنافسون، وهذا من أجل تحديد الفرص المتاحة لهم أو التهديدات المحيطة بهم؛

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

- الباحثين والدارسين حيث أن إجراء مثل هذه الدراسات المحاسبية والبحوث العلمية سيرفع كفاءة نظم المعلومات لاقتصادية والتي ستساهم في دراسة الأفكار والمعوقات وإيجاد الحلول، وإبداء رأي علمي بشأنها وحلها. (علجية و علجية، 2019، صفحة 25)

3. 3. النسب المالية:

تعتمد عملية التحليل المالي بشكل عام والتنبؤ بالفشل المالي بشكل خاص على النسب المالية التي تسمح دراستها بقياس الخطر المالي، تتمثل هذه النسب في:

- 3. 3. 1. نسب السيولة: وتعبر هذه النسب عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها، وبالتالي الكشف عن النقدية المتوفرة لدى المؤسسة في الآجال القصيرة، أهم هذه النسب نسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية ونسبة التداول ...الخ.
- 3. 3. 1. نسب المديونية: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها طويلة الأجل، كما تستخدم لقياس مدى الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل الأصول، وتتمثل هذه النسب في نسبة الديون، نسبة الديون، نسبة الديون قصيرة الأجل.
- 3. 3. ألابحية: وتستخدم هذه النسب في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال الأموال المستثمرة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، ومن هذه النسب نجد: نسبة هامش الربح الإجمالي، هامش الربح الصافي، نسبة العائد على حقوق المساهمين.
- 3. 3. 4. نسب النشاط: وتعبر هذه النسب عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول، وقدرتها على تحصل الديون واستغلالها بشكل أمثل للموارد، ونجد من هذه النسب: معدل دوران الأصول، معدل دوران الأصول المتداولة.
- 3. 3. 5. نسب السوق: تساعد معرفة هذه النسب في قياس أداء الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق بهدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم، ويهتم أكثر بدراسة هذه النسب حملة الأسهم والمستثمرون، ومن بين هذه النسب نجد: القيمة السوقية إلى العائد، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

براهيم حاكمي، فتحي مولود

4. استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest

تعكس مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية نوعية ومستوى الأداء المالي في المؤسسة، كما تستعمل أيضا بعض الأساليب ذات طابع إحصائي رياضي لقياس مؤشرات الإفلاس ومدى قدرة المؤسسة على ضمان تسديد ديونها تجاه مستحقها، حيث تدل هذه المؤشرات على حدة الخطر المالي ودرجة العسر الذي تعاني منه المؤسسة وفق دلالات وأرقام معينة. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المالية التي تقدمها المحاسبة المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي تمثل قاعدة أساسية للتحليل واستخراج النسب المستخدمة في تشخيص الخطر المالية وتوقع الفشل، ومصدر المعلومات الرئيسة للمحلل المالي أو مدقق الحسابات أيا كان القائم بعملية التنبؤ،، وتحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي يوفرها النظام المحاسبي المالي.

4. 1. النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي:

ازداد اهتمام العديد من الاقتصاديين والرياضيين بتطوير أساليب معينة تسمح بتحديد وبدقة درجة الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية، في ظل الظروف المتغيرة بشكل كبير وتسارع الأحداث الاقتصادية في بيئة تسودها المنافسة بشكل قوي، وكذلك مدى مسؤولية مراجعي الحسابات في إفلاس الشركات التي تضر بكل الأطراف ذات المصالح مع المؤسسة كالمساهمين والدائنين، وبالتالي استلزم العمل على إيجاد نسب تكون أكثر كفاءة وقدرة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون معرضة للفشل المالى أو يجب إعادة هيكلها المالي، ومن أشهر هذه النماذج مثل ما هو مبين في الجدول التالي:

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

جدول 1: أشهر النماذج الإحصائية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

السنة	الباحث	السنة	الباحث
1982	TAFFLER	1966	BEAVER
1983	ВООТН	1968	ALTMAN
1984	FUIMER	1970	MEYER&PIFER
1984	ZMIJEWSKI	1971	WILCOX
1985	CAMPISI	1971	LEV
1985	ZAVGREN	1972	DEAMIN
1986	CASEY	1974	ALTMAN&MCGOUGH
1987	SHERROD	1974	BLUM
1990	КОН	1975	LIBBY
1992	HART	1975	SINKEY
1992	PAZ	1976	ARGENTI
1993	EDWARDS	1977	MOYER
1997	WARD &FOSTER	1977	TAFFLER&TISSHOW
1999	LENNOX	1980	OHLSON
1999	KOH &TAN	1981	KIDA
2002	SHIRATA	1981	VEAZY

المصدر: رضوان العمار، حسين قصيري (2015)، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشربن للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 5، العدد 5، سوريا، ص 135.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تعدد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن الأكثر شيوعا واستخداما هي:

4. 1. 1. نموذج ALTMAN: قام ALTMAN بتطوير نموذج وهو ما يعرف بالجيل الثاني للشركات في القطاع الخاص، من خلال إجراء دراسة على عينة من الشركات الفاشلة وأخرى ناجحة خلال الفترة 1969 إلى 1975، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييزوفق الصيغة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 245)

 $Z = 0.717 X_1 + 0.847 X_2 + 3.107 X_3 + 0.420 X_4 + 0.998 X_5$

حيث أن:

رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية، $X_2 = X_1$ الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية X_1

براهيم حاكمي، فتحي مولود

 $X_3 = X_4$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية، $X_4 = X_5$ القيمة الدفترية لحقوق المساهمين $X_5 = X_5$ مجموع الخصوم، $X_5 = X_5$ صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية.

وبالنسبة للمؤشر، فإنه كلما كان أكبر أو يساوي 2.9 ، فإن الشركة في وضع آمن وغير معرضة للإفلاس، أما إذا كانت أقل من 1.23 فإن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس.

4. 1. 2 نموذج TAFFLER&TISSHOW: خلال سنة 1977، اعتمد هذان الباحثان على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين العديد من المؤسسات الصناعية المستمرة، ومؤسسات أخرى مفلسة ، وفق النموذج التالي: (شنوف، 2012، صفحة 47)

 $Z = 0.53 X_1 + 0.13 X_2 + 0.18 X_3 + 0.16 X_4$

حيث أن:

الخصوم المتداولة $X_2 = X_1$ الخصوم المتداولة $X_2 = X_3$ الخصوم المتداولة $X_3 = X_4$ الخصوم المتداولة $X_3 = X_4$

 X_4 فترة التمويل الذاتي= (الأصول السائلة-الخصوم المتداولة) /المصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة.

وفي حالة ما إذا كان المؤشر أكبر أو يساوي 0.3 فإن المؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار، أما إذا كانت أقل أو تساوي 0.2 فهي مهددة بالإفلاس. وخلال سنة 1982، قام TAFFLERبتطوير نموذجه السابق، وقد اختلفت النسب حسب الصيغة التالية:

المستثمر المبائلة / مجموع الأصول، X_2 = مجموع الخصوم / صافي رأس المال المستثمر X_1 الأصول السائلة / مجموع الأصول، X_2 معدل دوران المخزون X_3

وقد قام TAFFLER بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات، وتوصل إلى أن هذا المنهج هو أفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من الشركات التي تمر بضائقة مالية، وأن حالة الإفلاس الفعلي تتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين، ولا يمكن التنبؤ بالفشل بشكل دقيق.

4. 2. لحة تعريفية حول مؤسسة AOM invest:

تأسست هذه الشركة سنة 2011، وهي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية، كما تشارك مع المراكز الدولية الأخرى للتنمية وتميز الوجهات في تطوير الدراسات لبناء الوجهات السياحية بامتياز ولتطوير قطاع السياحة في الجزائر.

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

، وقد شرعت ابتداء من عام 2013 بالتحول ، الذي يعد مرحلة تاريخية لمجموعة أوم انفست، من خلال فتح رأس مالها في صندوق ولاية معسكر التي يديرها البنك الوطني الجزائري لتنفيذ أول مشروع لها من سلسلة فنادق المجموعة من منتجع بوحنيفية الصحي بولاية معسكر،تحت اسم "فندق ثيرمالأكواسيرينس." في خطتها الإستراتيجية ، ستكون هذه المؤسسة الأولى في سلسلة من المؤسسات ذات الخدمات المماثلة ،

من خلال جميع منشآت العلاج بالمياه المعدنية في البلاد.هذا المشروع الأول، حاليًا في مرحلة المتنفيذ، يسجل نسبة تقدم تتجاوز 83٪، في عام 2016، قامت شركة أوم انفست SPA بتطوير واعتماد خطة التنمية الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لتلبية احتياجات وتوقعات الخطة الرئيسية للتنمية السياحية بحلول عام 2030. (بورصة الجزائر، 2020)وقد تم إدراج هذه المؤسسة في بورصة الجزائر رسميا بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بعدد أسهم مكونة لرأس المال الاجتماعي 1.159.300 سهم بقيمة اسمية 100دج للسهم الواحد.

4. 3. تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة AOM invest:

تم اختيار أربعة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest وهذا لتناسب هذه الأخيرة مع النماذج المطبقة في هذه الورقة البحثية،حيث أن المؤسسة ليست صناعية إنما ذات طابع خدمي في مجال السياحة، كما أنه تم اختيار النماذج التي تتصف بدقة أكبر في قياس الفشل المالى، وهي نموذج GORDEN SPRINGATE ونموذج KIDA، ونموذج SHERROD

ورغم وجود العديد من النماذج التي يمكن أن تستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن بعضها يتناسب مع نوعين فقط من المؤسسات مثل الصناعية أو التجارية، إذ لا يوجد مخزون مثلا في المؤسسات الخدمية التي تعتمد في أصولها بشكل كبير على التثبيتات أو النقدية. وقد تم التحليل بناءا على القوائم المالية لمؤسسة AOM invest والتي تم تحميلها من الموقع الرسمي لسلطة ضبط السوق المالي الجزائري (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2020). وبناء على ميزانية المؤسسة تم إعداد الميزانية المختصرة وفق ما هو مبين كالتالي:

جدول 2: الميزانية المختصرة لسنة 2018 لمؤسسة AOM invest

المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)	الأصول
358464041	الأموال الدائمة	294695444	أصول غير جارية
118814657	أموال خاصة	182133	تثبيتات معنوية
239649384	خصوم غير جارية	67005489	تثبيتات مادية
1197704	<u>خصوم جارية</u>	1135000	تثبيتات مالية
		226372822	تثبيتات أخرى
		<u>64966301</u>	أصول جارية
		37407044	حسابات الغير
		27559257	الخزينة
359661745	المجموع	359661745	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق 01

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة قد انضمت للبورصة سنة 2018 ، وقد أفصحت عن قوائمها المالية لهذه السنة فقط وفق ما هو متوفر في الموقع الرسمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وقد حققت خلال هذه السنة أرباحا صافية تقدر بـ 1.247.447 دج .

4. 3. 1. التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest وفق نموذج GORDEN SPRINGAT: استحدث هذا النموذج خلال سنة 1978، وقد ستخدم فيه الباحث أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، وقد حصلت على نسبة 92.5 % لقدرتها على التمييز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة ماليا، وذلك وفق الصيغة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 249)

 $Z = 1.03 X_1 + 3.07 X_2 + 0.66 X_3 + 0.4 X_4$

وسيتم تحديد طبيعة المتغيرات وقيمتها في الجدول التالي:

جدول 3: طبيعة المتغيرات وقيمة النسب وفق نموذج GORDEN SPRINGAT

القيمة	النسبة	المتغير
0.952	رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية	X_1
0.0405	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية	X ₂
1.2187	الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة	X_3
0.0322	صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية	X ₄

المصدر: من إعداد الباحثين

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

وبإدخال القيم المتحصل عليها في الجدول رقم 03 في صيغة النموذج نتحصل على z = 1.8379. فوفق هذا النموذج فإنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر z فإنها تشير إلى وضع آمن بالنسبة لمركز المؤسسة المالي، ولا يجب أن تقل عن 0.862 حتى لا تصبح معرضة لخطر الإفلاس، وبالتالي فإن مؤسسة وفق هذا النموذج، بعيدة كل البعد عن خطر الإفلاس والوقوع في مصيدة الفشل المالي، خاصة إذا ما تم مقارنة حجم السيولة النقدية الموجودة لدى المؤسسة بالديون قصيرة الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج قد أثبت كفاءة عالية في القدرة على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام عدد من الباحثين بتطبيقه على عينة من المؤسسات وقد كانت النتائج كلها تفوق 80 %. مثل تجربة BOTHERASعام 1979، حيث طبق النموذج على 50 مؤسسة وبلغت النتيجة 88%، وتجربة SANDSعام 1980 بلغت نتيجتها 83.3% على 24 مؤسسة.

4. 3. 1. التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest وفق نموذجهkida: يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبني على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z، ولكل مؤشر وزن ترجيعي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 252)

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

وتتحدد نتيجة الفشل أو النجاح المالي لمؤسسة وفق هذا المعيار حسب ما إذا كانت النتيجة إيجابية أم سلبية، حيث إذا كانت إيجابية فإن المؤسسة في وضع مالي آمن، أم إذا كانت سلبية في معرضة لخطر الإفلاس المالي. وسنقوم بتوضيح قيمة المتغيرات الخاصة بهذا النموذج في الجدول التالي:

جدول 4: طبيعة المتغيرات وقيمة النسب وفق نموذج kida

القيمة	النسبة	المتغير
0.0037	الربح الصافي / مجموع الأصول	X ₁
0.3223	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	X ₂
23.01	النقديات / الخصوم المتداولة	X_3
0.0059	المبيعات / إجمالي الأصول	X_4
0.0766	النقديات / إجمالي الأصول	X ₅

المصدر: من إعداد الباحثين

براهيم حاكمي، فتحي مولود

وبتطبيق القيم المتحصل عليها في الجدول في صيغة نموذج kida نتحصل على مؤشر الإفلاس Z 10.76. وبالتالي يمكن الحكم مباشرة على أن وضع مؤسسة AOM invest آمن من الناحية المالية وليست معرضة لأي خطر مالي يؤدي إلى إفلاسها نظرا لإيجابية المؤشر المتحصل عليه. ويبدو هذا الأمر جليا إذا ما تمت مقارنتها بنتائج التحليل المالي العادي من خلال نسبة السيولة إلى الخصوم المتداولة والمقدرة بـ 23.01 أي أن حجم السيولة المتوفرة في المؤسسة كاف وبشكل كبير لتغطية كل الديون المتداولة قصيرة الأجل. رغم ربحية المؤسسة الضعيفة (0.0037) نسبيا، واعتماد المؤسسة على الديون لتمويل احتياجاتها بنسبة تقارب 67%. كذلك الأمر بالنسبة للمبيعات والتي يعبر عنها في حالة هذه المؤسسة عن مقبوضاتها نظير الخدمات المقدمة، قد بلغت نسبتها في المتغير الرابع 0.0059 ما يدل على نوع من البطء أو التذبذب في تقديم خدمات بشكل أفضل حيث أن هذه النسبة تعبر عن نشاط المؤسسة.

4. 3. 1. التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM investوفق نموذج التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM investعلى الموذج على ثلاث (03) نسب مالية وهي نسبة المديونية، ونسبة التداول، ومعدل العائد على الأصول، وقد قام ZMIJEWSKIبعدة تعديلات حتى وصل للنموذج النهائي التالي: (شنوف، 2012، صفحة 250)

 $Z = -8.7117 - 6.5279 X_1 + 9.8054 X_2 - 0.1814 X_3$

والجدول التالي يبين قيم النسب المستعملة في هذا النموذج:

جدول 5: طبيعة المتغيرات وقيمة النسب وفق نموذج ZMIJEWSKI

القيمة	النسبة	المتغير
0.0037	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	X_1
0.6696	مجموع الديون / مجموع الأصول	X ₂
54.24	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	X ₃

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ ما يلي:

- المتغير المستقل الأول والذي يمثل العائد على الأصول، فهو ضعيف نسبيا إذ يعكس مدى قدرة المؤسسة على استثمار أصولها بشكل يدر الأرباح بنسبة جيدة، وبالتالي يجلب العمل على استغلال الأصول بشكل أفضل.

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

- المتغير المستقل الثاني والذي يعبر عن نسبة المديونية في المؤسسة، حيث يتضح لنا ان قرابة 67 % تشكل لنا الموارد الدائنة التي تعمل بها المؤسسة لتغطية احتياجاتها.
- المتغير المستقل الثالث يعكس الوضع المربح ماليا للمؤسسة، حيث إن حجم الأصول المتداولة كاف لتغطية الخصوم المتداولة وبالتالي لا يوجد أي مشكل في تسديد الالتزامات، إلا أن هذا ليس بالضرورة مؤشر جيد أيضا حيث أن وجود النقدية بشكل كبير يعني أن وضعية الخزينة ليست مثلى، وبالتالي المؤسسة لا تتعامل بشكل جيد مع حجم السيولة الموجود عندها ما يساهم في تقليل نسبة الأرباح.

وبتطبيق النسب المتحصل عليها في الجدول رقم 05 في نموذج ZMIJEWSKI نتحصل على مؤشر قدره Z = 7.6709.

4. 3. 4 التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest: إن هذا النموذج يستعمل بكثرة لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي، حيث على أساسه يتخذ البنك قرار المواصلة في التمويل بالإقراض أم لا، ويعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة (06) مؤشرات مالية مستقلة وفق الصيغة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 256)

 $Z = 17 \; X_1 + 9 \; X_2 + 3.5 \; X_3 + 20 \; X_4 + 1.2 \; X_5 + 0.10 \; X_6$

والجدول التالي يبين قيم النسب المستعملة في هذا النموذج

جدول 6: طبيعة المتغيرات وقيمة النسب وفق نموذج SHERROD

القيمة	النسبة	المتغير
0.1773	رأس المال العامل / إجمالي الأصول	X ₁
0.0766	النقديات / إجمالي الأصول	X ₂
0.3303	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	X ₃
0.0040	الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	X_4
1.4933	إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات	X ₅
1.7732	حقوق المساهمين / التثبيتات المادية	X ₆

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ ما يلي:

براهیم حاکمی، فتحی مولود

- المتغير المستقل الأول يعكس مدى قدرة المؤسسة على تغطية الالتزامات المتداولة باستعمال الأصول المتداولة إضافة لفائض نقدى على المدى القصير، بفضل رأس المال العامل لسنة 2018.
- المتغير المستقل الثاني وهو مؤشر هام من مؤشرات السيولة، حيث بلغت هذه الأخيرة نسبة 7.66%من إجمالي الأصول.
- المتغير المستقل الثالث يعبر نسبة المساهمة الخاصة في تأسيس المؤسسة، والتي بلغت 33.03%من إجمالي الموارد.
 - المتغير المستقل الرابع أحد مؤشرات الربحية، بلغت نسبتها 0.4%، وهي نسبة ضعيفة.
- المتغير المستقل الخامس وهو أحد مؤشرات الرفع المالي، يدل على أن أصول المؤسسة أكبر من ديونها بمقدار ضعف ونصف الضعف (1.5) أي أنها في وضع لابأس به من ناحية الهيكل المالي.
- المتغير المستقل السادس وهو أيضا أحد مؤشرات الرفع المالي، ويدل على أن الأموال الخاصة أكبر من التثبيتات المادية بمقدار 177%، وهو مؤشر جيد.
- وبتطبيق النسب المتحصل عليها في نموذج SHERROD نتحصل على مؤشر إفلاس z = 6.9104. فحسب هذا المؤشر فإنه إذا تراوح بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر بمعنى لا يمكن الحكم بأن المؤسسة في حالة وضع مالي حرج أو معرضة للإفلاس المالي، شريطة أن تجيد كيفية التعامل مع القروض البنكية وكيفية استغلال السيولة بالشكل الذي يعمل على تحقيق الأرباح بدل تجميدها وعدم الانتفاع بها.

5. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكننا استخلاص أهم النتائج المتوصل إلها على النحو التالي:

- تم تطبيق أربعة نماذج رئيسية للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة وقد كانت كلها إيجابية، حيث تدل على أن وضع المؤسسة آمن ماليا وغير معرضة لمخاطر الإفلاس المالي، إلا أنه من خلال تحليل نسب السيولة، فإن المؤسسة لا تعد في وضعية مثلى AOM investبالنسبة للخزينة، حيث أن الفائض النقدي لا يستغل كما يجب وهو مؤشر سلبي إذ يجب توفير استخدامات أفضل لهذه السيولة.
- معطيات التشخيص المالي والناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهمت في بناء قاعدة جيدة تسهل عملية التحليل المالي واستخراج النسب المالية المستخدمة ضمن نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

- هناك أنواع كثيرة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن كل نموذج يتناسب مع خصوصيات معينة حسب نوع المؤسسة وطبيعتها، لذا فإن الحكم على فشل أو نجاح الشركة لا يتم من خلال الاعتماد على نماذج التنبؤ فقط، بل يحتاج إلى عملية تحليل وتشخيص مالي واسعة ودقيقة، إذ أن الخلل يمكن أن لا يكون ماليا فقط، فسوء التسيير أو ضعف جودة المنتج قد يؤديان أيضا إلى انهيار المؤسسة في ظل بيئة منافسة. لذا يعد استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي مبكرا يسمح للمؤسسة بتحديد المخاطر مسبقا وتجنب كل التهديدات الموجودة في المحيط المالي للمؤسسة.
- المؤشرات المتحصل عليها في نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة AOM invest على أنها مؤسسة واعدة وفي الطريق الصحيح، ما يمكن اعتباره مؤشرا تحفيزيا للنمو بالمؤسسات الناشطة في البيئة الجزائرية المتعطشة لهذا النوع من المؤسسات في هذا المجال. وبناء على ما سبق نقدم التوصيات التالية:
- محاولة إعادة النظر في النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر قاعدة أساسية للتحليل المالي، وذلك من خلال محاولة إحداث توافق محاسبي أكبر بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية، والاعتماد المبكر على التشخيص المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، تفاديا لأي فرص لحدوث عجز مالي أو عسر من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة وتصفيتها.
- رصد الوضع المائي للمؤسسات بدقة خاصة الناشطة في مجال السياحة، يسمح بمتابعة ومراقبة دقيقة لنمو هذه المؤسسات من أجل العمل على استمراريتها، في ظل بيئة تفتقد لجودة السياحة بشكل عام. واختيار النموذج الأمثل عند عملية التنبؤ، والذي يجب أن يكون أكثر دقة فليست كل النماذج دقيقة بشكل كبير.

6.قائمة المراجع

- 1. بورصة الجزائر. (23 جويلية, 2020). تاريخ الاسترداد 23 جويلية, 2020، من id_soc=AOM&http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_pme
- 2. حماد حمدي اسماعيل مطر. (2010). نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية-. 67. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

براهيم حاكمي، فتحي مولود

- 3. سعدية رحيش، و شعيب شنوف. (2019). التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي sherrod و kida درسة عينة من الشركات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 05 (العدد 01)، صفحة 556.
- 4. سليم عماري. (2015). دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات-دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت لأوراق المالية خلال الفترة 2009-2001 -. 40. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- قعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية لإبلاغ المالي IFRS (الإصدار طبعة 01). الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- 6. عزت أبو شهاب. (2018). مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدجة في بورصة عمان. 12. عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- 7. علي حسين الدوغجي. (2008). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالى للشركات. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، 02، صفحة 4.
- 8. غنية بن حركو، مربم عواق، و عبد الله بن صفي الدين. (2017). الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التوجه نحو المرجعية الدولية المحاسبية IAS / IFRS. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 1 (1)، 32-56.
- 9. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. (2020). تاريخ الاسترداد 20 جويلية, 2020، من https://www.cosob.org/
- 10. محمد علجية، و حورية علجية. (2019). مقومات ومتطلبات جودة التعليم المحاسبي منظور الاعتماد الأكاديمي رؤية مستقبلية -. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 3 (3)، 20-
- 11. مصطفى طويطي. (2013). دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية. 10. سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- 12. هلا بسام عبد الله الغصين. (2004). استخدام النسب المالية للتبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 13. وليد لطرش، و السعدي عياد. (2017). الإدارة المالية الحديثة-مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي-. الجزائر: دار النشر جيطلي.

7. الملاحق:

ملحق 1: ميزانية مؤسسة AOM invest لسنة 2018

استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المتخدام المحاسبي المالي – حالة مؤسسة AOM invest

AOM INVEST SPA ÉTATS FINANCIERS

	Notes	Montants bruts	ments et provisions	Nots 2018	Note 2017
	TACORE.	DA	DA	DA	DA.
ACTIE NON COURANT		DA	DA	DA	DA
ACTO HON COUNTER					
Immobilisations incorporelles		300 000	117 867	182 133	21 800
Immobilisations corporelles Immobilisations en cours	3	69 558 668	2 553 179	67 005 489 226 372 822	67 862 45
Immobilisations financiares		1 135 000		1 135 000	1 000 00
	-	297 366 490	2 671 046	294 693 444	206 397 66
ACTIFS COURANTS	500				
Clients		20-	-3		-
Autre debiteurs	4	20 146 772	-	20 146 772	3 247 48
Impôts et assimilés	5	17 260 272		17 260 272	8 159 48
Disponibilité et assimiles Tresorerie		27 559 257	-	27 559 257	49 \$40 98
		64 966 301		65 966 301	61 247 94
TOTAL GENERAL ACTIF	-	362 332 791	2 671 046	359 661 745	267 645 61
BILAN PASSIF					
			Notes	2018	2017
CAPITAUX PROPRES				DA	DA
Capital social				115 930 000	112 930 00
Reserves				53 645	16 10
Resultst net				1 247 447	750 80
Report à nouveau			_	1 583 565	870 30
				118 814 657	114 567 210
PASSIFS NON COURANTS					
Empress CMT BNA				183 525 203	96 000 000
Autres dettes non courantes			-	56 124 181	56 124 18
			-	239 649 384	152 124 18
PASSIFS COURANTS Fournisseurs et comptes rattac				65 873	45 00
Immôts			6	672 363	764 09
Autres dettes			7	459 266	145 12
			-	1 197 704	954 219

ملحق 2: جدول حسابات النتائج لمؤسسة AOM invest لسنة 2018

AOM INVEST SPA TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS AU 31 DÉCEMBRE 2018

	Notes	2018	2017
		DA	DA
Chiffre d'affaire Production immobilisée		2 156 032 88 859 411	1 613 210 30 452 147
PRODUCTION DE L'EXERCICE		91 015 443	32 065 357
Achats consommés Services extérieurs et autres consommation	8	79 816 351 3 151 207	26 277 730 3 381 463
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		82 967 558	29 659 193
VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION		8 047 885	2 406 164
Frais du personnel Impôts, taxes et versements assimilés	9	4 519 878 47 731	940 166 32 841
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3	3 480 276	1 433 157
Autres produits opérationnels Autres charges opérationnels		243 312 112 384	10 308
Dotations aux amortissements	3	896 629	445 080
RÉSULTAT OPÉRATIONNEL		2 714 575	977 769
Charges financières		1 254 980	55=8
RÉSULTAT FINANCIER		(1 254 980)	6,418
RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		1 459 595	977 769
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	212 148	226 966
RÉSULTAT DE L'EXERCICE		1 247 447	750 803

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حليب" بالمسيلة

The impact of adopting the Outsourcing strategy on the profitability of the economic enterprise - Case study of ''Hodna Milk'' company in M'sila

**
مېني بوریش

mhenni.bouriche@univ-msila.dz (الجزائر)، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تارىخ القبول: 2022/05/19

تارىخ الاستلام: 2022/02/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة اعتماد إستراتيجية التخريج في تخفيض تكاليف الوظائف المخرّجة ثم بيان أثر ذلك على ربحية المؤسسة الاقتصادية، وذلك بالتطبيق على إحدى الشركات الجزائرية المتخصصة في مجال إنتاج الحليب ومشتقاته: شركة "حضنة حليب" بالمسيلة.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل بالشركة محلّ الدراسة مكّنتها من تحقيق تخفيض جدّ معتبر لعناصر تكلفة هذه الوظيفة نلمس تأثيره الكبير على إجمالي تكاليف النقل ومن خلالها التأثير على ربحية الشركة بنسبة زبادة قدرها 32,11 %.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التخريج؛ الوظائف؛ النقل؛ التكاليف؛ الربحية.

تصنیف D61 ، M55:**JEL**.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which the adoption of the outsourcing strategy contributes to reducing the costs of these output function, and then showing the impact of this on the profitability of the economic enterprise, by applying it to one of the Algerian companies specialized in the production of milk and its derivatives: "Hodna Milk" company in M'sila.

This study concluded that the adoption of the outsourcing strategy of the transportation function of the company under study enabled it to achieve a very significant reduction in the cost elements of this function. We see its significant impact on the total transportation costs and through it the impact on the company's profitability with an increase of 32,11%.

Keywords: Outsourcing strategy; functions; Transport; Costs; profitability.

Jel Classification Codes: M55, D61.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد أصبحت إستراتيجية التخريج موضوع الساعة ومحور اهتمام الكثير من المؤسسات حيث أصبح اعتماد هذه الأخيرة على إستراتيجية إعادة التركيز على أنشطتها الأساسية وإسناد أنشطتها غير الأساسية لمتخصصين خارجيين في تزايد مستمر، فقد بيّنت بعض الدراسات والأبحاث أنّ ما يقارب 56% من إجمالي العمليات الصناعية في العالم تتم عن طريق الموردين الخارجيين المتخصصين، كما أظهرت الدراسات الميدانية تطورا مع مرور الوقت في طبيعة الوظائف المخرّجة بحيث لم يعد يقتصر التخريج على الوظائف الجانبية ذات القيمة المضافة المنخفضة كالصيانة والحراسة والإطعام أو بعض الوظائف الداعمة كالمحاسبة والأجور ومعالجة البيانات(الإعلام الآلي)، بل امتد ليشمل أيضا كل العمليات والأنشطة الإستراتيجية التي لا تتمتع فيها المؤسسة بميزة تنافسية؛ لذلك فإنّ التخريج يعتبر العمليات والأنشطة الإستراتيجية التي لا تتمتع فيها المؤسسة بميزة تنافسية؛ لذلك فإنّ التخريج يعتبر قرارا إستراتيجيا داخل المؤسسات يسمح لها باستغلال مزايا محيطها لضمان موارد خارجية داعمة لمواردها الداخلية بدل الاستثمار في توفير هذه الأخيرة لاعتبارات عديدة أهمها تخفيض التكاليف وتحسين الأداء.

وانطلاقا مما تقدّم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس السابق يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف في تخفيض تكاليف الوظائف المُخرّجة بالمؤسسة.
 1.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى:
 - ❖ التعريف بإستراتيجية تخريج الوظائف التي تلجأ إليها بعض المؤسسات؛
- ❖ إبراز دور اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف في تحسين أداء المؤسسة من خلال تحسين مراقبة
 تكاليفها ومن ثم تخفيضها؛
- ❖ إبراز واقع اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف بشركة "حضنة حليب" بالمسيلة، وبيان أثرها على ربحية هذه الشركة.
- 2.1 منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الدراسات والبحوث والكتب ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة أين يتم إسقاط الجزء النظري على

واقع شركة "حضنة حليب" بالمسيلة خلال السنة المالية 2020، أضف إلى ذلك اعتماد المنهج التحليلي للوصول إلى الاستنتاجات والمقترحات.

- 3.1 هيكل الدراسة: للإحاطة بالموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية وهي:
 - الإطار النظري للتخريج؛
 - أساسيات حول ربحية المؤسسة؛
 - ❖ دراسة حالة شركة "حضنة حليب" بالمسيلة.

2. الإطار النظري للتخريج:

1.2 تعريف التخريج: لقد عرّف التخريج على أنه عبارة عن الفعل الذي من خلاله يسند إنجاز نشاط وإدارته إلى مورّد خارجي أو مقدّم خدمة خارجي بدلاً من إنجازه داخل المؤسسة ,2004 (BARTHELEMY, 2004, عرف بأنه وسيلة عمل إستراتيجية تتمثل في التخلّي عن جزء من القيمة المضافة لمؤسسة من أجل هامش أكثر وبهدف تحسين الجودة والحصول على قابلية ردّ الفعل & BRILMANE (BRILMANE & عرّف أيضا على أنه العملية التي من خلالها تسند مؤسسة إلى مورّد خارجي لفترة طويلة بما يكفي تسيير نشاط أو عدة أنشطة والتي تعدّ ضرورية لسير عملها، هذه الأنشطة يتم وصفها حسب النتائج المرجوة، وأنّ الميزة المهمة في عملية التخريج تتمثل في كون المورد الخارجي هو المسؤول الوحيد عن الوسائل الموضوعة من أجل تحقيق الأهداف المحددة (RENARD) (2004, p. 2)

من خلال ما سبق يمكن القول بأنّ التخريج يعني التوقف عن إنجاز نشاط أو وظيفة داخل المؤسسة (أنشطة موجودة أصلاً بالمؤسسة وضمن قائمة مهامها) والقرار بإسناد تنفيذها وتسييرها إلى متعامل خارجي عن المؤسسة وتحميله مسؤولية وظيفة كانت تنجز داخليا، مع وجود علاقة ذات أجل طويل بل قد تكون في بعض الأحيان دائمة، وغالبا ما يتبع التخريج تحويل الموارد المادية و/أو البشرية نحو المورد والذي يعوض المصالح الداخلية للمؤسسة.

- 2.2 التخريج وبعض المفاهيم ذات الصّلة: نشير إلى أنه قد يقع نوع من الخلط في استعمال مصطلح التخريج إذ نجد هناك مصطلحات كثيرة شبهة به، ففي بعض الأحيان يمكن أن يشبّه بالتعاقد من الباطن« Sous-traitance »، وتارة يشبّه بالتقاسم« Sows-traitance »...، لذلك يجب التمييزيين هذه المفاهيم التي لها صلة بالتخريج.
- ♦ المناولة (التعاقد من الباطن)« Sous-traitance »: عرّفت المناولة على أنها ذلك العقد الذي يبرمه متعاقد أو مؤسسة مشتركة مع مؤسسة أخرى أو شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالة شركة "حضنة المسيلة

تنفيذ العمل الأصلي أو الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي باعتباره سبب وجوده (محمد طه، 2008، صفحة 37).

من خلال ما سبق يمكن القول بأنّه يختلف التخريج عن المناولة في النقاط التالية:

- النشاط المخرّج ينجز سابقا داخل المؤسسة نكون أمام تخريج (النشاط جزء من مهام المؤسسة)، أما إذا كان النشاط لم ينجز سابقا داخل المؤسسة فنكون أمام مناولة (النشاط غير موجود أصلا بالمؤسسة)، كما قد يكون ذلك النشاط موجود في المؤسسة وتتعاقد باطنيا لإنتاج منتَج ما أو أجزاء لمنتَج أو لمنتجات بسبب عدم تمكنها من تلبية الطلب (أسباب ترجع للعجز في الطاقة الإنتاجية) (قاسمي و بزقراري، 2010، صفحة 12).
- تنصب المناولة على الإنتاج خاصة(إنتاج قطع الغيار للسيارات مثلا) بينما التخريج ينصب على الوظائف؛
- في التخريج يكون هناك احتمال إعادة إدماج(أدخلة) النشاط المخرّج، وهو العنصر الغائب في إشكالية المناولة؛
- التخريج يستلزم تحويل الموارد البشرية وكذا الطرق والوسائل نحو المورد، بينما في المناولة فإنّ
 المورد يسيّر النشاط الذي تم مناولته بواسطة موارده الخاصة والوسائل التقنية الخاصة به؛
- يدخل التخريج ضمن الخطة الإستراتيجية طويلة الأجل للمؤسسة فهو يمتد لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل، بينما المناولة تكون لفترة زمنية أقل مما هو عليه في التخريج لأنها ترتبط بأنشطة ثانوبة فهي تمتد لفترات زمنية قصيرة الأجل؛
- المناولة تضم التزام الوسائل بحيث أنّ المورد يأتي بالموارد والمؤسسة(الزبون) تحتفظ بتسيير النشاط الذي تم مناولته، بينما التخريج يضم التزام النتيجة حيث أنّ المورد يحمل الموارد ويضمن تسيير النشاط المخرّج (BARTHELEMY, 2004, p. 12)؛
- التخريج مرتبط بأنشطة إستراتيجية موجودة أصلا بالمؤسسة ضمن قائمة مهامها، لكن لأسباب ترتبط إما بالتكاليف أو بالجودة أو التخصص تفضل المؤسسة إخراجها، في حين تتعلق المناولة بالأنشطة التي لا تدخل في إطار النشاط العادي للمؤسسة وتسندها للغيركي ينجزها لها؛
- تنتهي المناولة بانتهاء المشروع بينما يمكن في التخريج أن يصل إلى درجة الشراكة بين المؤسسة الزبونة والمورد الخارجي.
- ♦ التقاسم« Impartir = Accorder »: هذا المصطلح كلمة ذات أصل لاتيني « Impartir = Accorder » وهي تستعمل بكثرة في الأدبيات الكندية وهو مرادف لكلمة "تقاسم" «Impartir ou Partager » ومضمونها هو مشاركة طرف معيّن (طرف خارجي عن المؤسسة) في صناعة منتَج ما وذلك من خلال

تفويضه للقيام بجزء من النشاط أو بالنشاط كلّه، بمعنى تقاسم التفويض والثقة مع الشريك. فالتقاسم إذن يعتبر خيارا اقتصاديا يحدث عندما تكون المؤسسة أمام اختيارين: خاصية الصنع« Faire» أو شراء المصنّع« Faire-Faire» وتختار البديل الثاني، كما أنه يعدّ أيضا حالة ذهنية وإستراتيجية عمل عندما لا تبحث فقط المؤسسة على فائدتها ومنفعتها في الأجل القصير بل تعتبر الطرف الآخر (المورد) كشريك يعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسة على تطوير علاقات التعاون التي تمكّن كل طرف من أن يجد منافعه (BELAAJ, 2009, p. 22).

ويمكن التمييز بين التقاسم والتخريج من خلال العناصر التالية(HUYNH, 2010, p. 49):

- الهدف: كلاهما يهدفان إلى تحسين تنافسية المؤسسة، فالتخريج يركز على العلاقة من نوع: زبون/ مورد خارجي، بينما التقاسم يرتكز ويؤسس على التضامن ما بين المؤسسات (الشراكة، التعاون،...إلخ).
- الوسائل: لا توجد عملية تحويل الأصول في التقاسم، في حين هذا التحويل للأصول يعتبر أحد مميزات التخريج.
- الموضوع: يمكن للتقاسم أن يمس الأنشطة الإستراتيجية التي تشكّل جزء من قلب المهنة للمؤسسة، لكن التخريج لا يُعنى إلا بالأنشطة المحيطة بقلب المهنة أو الأنشطة الداعمة، بالإضافة إلى أن المؤسسة يمكنها تخريج جزء من إحدى وظائفها أو كلّها لكن نادراً ما تلجأ إلى تقاسم وظيفة بكاملها.
- ❖ تقليص الحجم « Downsizing »: استخدم هذا المصطلح لأول مرة في نهاية السبعينيات من طرف الباحث « WILLIAM RICHMANN » ويقصد به التنازل عن نشاط ما لمؤسسة أخرى بحيث تنتهي العلاقة مباشرة مع المورد بعد إبرام العقد (بوخمخم، 2007، صفحة 6). فعملية تقليص الحجم ترتكز على الجانب الاجتماعي للمؤسسة من حيث تخفيض اليد العاملة من خلال التخلي النهائي عن جزء من المستخدمين بالإضافة إلى اعتماد التنازل عن بعض تجهيزاتها ومعداتها، وذلك من أجل زيادة الفعالية، الإنتاجية والتنافسية للمؤسسة من خلال تقليص حجمها , (BARTHELEMY).

غالبا ما تؤدي إستراتيجية التخريج إلى تقليص حجم المؤسسة وهو ما ينتج عنه خلط دائم بين المفهومين، غير أنه يوجد هناك فرق جوهري بين التخريج وتقليص الحجم، فهذا الأخير يتمثل في التخلّص نهائيا من الأفراد أو التجهيزات التي تمثل جزءًا من المؤسسة (عن طريق التسريح والتنازل) كما أنّه تنتهي فيه العلاقة مباشرة مع المورد بعد إبرام العقد، بينما في التخريج لا تنتهي العلاقة بل تبقى المؤسسة تابعة للمورد الخارجي في النشاط أو الوظيفة التي أخرجها حيث يجب أن تكون هناك علاقة وطيدة مع المورد الذي يتولى إنجاز الأنشطة الداخلية، فإذا كان التخريج لا يتوافق مع مفهوم تقليص

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حضنة المسيلة

الحجم، فكلتا التقنيتين غالبا ما يتم استخدامهما في نفس الوقت، فهناك دراسة قامت بها الجمعية الأمريكية للتسيير سنة 1997 بيّنت أنّ 23% من عمليات تقليص عدد المستخدمين ناتجة عن عمليات التخريج (BARTHELEMY, 2004, pp. 12-13).

3.2 دوافع اتخاذ قرار التخريج:

هناك عدة أسباب تدفع المؤسسة إلى اتخاذ قرار التخريج يمكن إيجازها في ما يلى:

- ♦ تخفيض التكاليف: يعتبر تخفيض التكاليف على نحوٍ عام الدافع الأساسي لاعتماد المؤسسات إستراتيجية التخريج، ذلك لأنّ الموردين المتخصصين هم الأكثر كفاءة وقدرة على تخفيض التكاليف لكونهم يقومون بتوزيع تكاليف أداء أنشطتهم على عدد كبير من المشترين أو الزبائن. فإخراج المهام المحيطة بالمؤسسة يعدّ من الحلول التي بواسطتها يمكن لها تحمّل تكاليف أقل وذلك من خلال الاستفادة من وفورات الحجم المحققة من طرف المورد الخارجي، بحيث يمكن لهذا الأخير تحقيق اقتصاديات السلم(Economie d'échelle) من خلال تجميعه للأنشطة المماثلة لعدد كبير من المؤسسات الزبونة، كما يمكن أن يصاحب اقتصاديات السلم اقتصاد المهارات واقتصاد المؤسسات الزبونة، كما يمكن أن يصاحب اقتصاديات السلم اقتصاد المهارات واقتصاد المؤسسات الزبونة، كما يمكن أن يضاحب اقتصاديات السلم اقتصاد المهارات في عمليات التشكيلة(Economie de gamme) الذي يفسر بفعل أنه يمكن للمورد الخارجي أن يستغل في عمليات أخرى المعارف التي يكتسها.
- ❖ تحسين مراقبة التكاليف: الدافع الآخر لاعتماد إستراتيجية التخريج من طرف المؤسسات هو من أجل مراقبة أفضل لتكاليفها، فعندما يتم تخريج نشاط معيّن يقوم المورد برسم كل خطوة من خطوات تنفيذ هذا النشاط وبالتالي تكون التكاليف اللازمة لتقديم النشاط أكثر وضوحا مقارنة بتلك المرتبطة بتنفيذ النشاط داخليا (عامر إسماعيل، 2012، صفحة 11). فالتخريج يمكّن من إعادة بنية التكاليف لتكون أكثر وضوحا وشفافية كما يمكّنها أن تجعل من بعض التكاليف لأن تكون قابلة للتقدير وبالتالي مراقبتها بشكل أفضل، كما يمكن تقييم وتحديد التكاليف بصفة مسبقة من خلال العلاقة التعاقدية مع المورد الخارجي الشيء الذي يمكّن من التحكم في التكاليف بشكل أفضل.
- ♦ التركيز على الأنشطة الأساسية: خلال التسعينيات من القرن العشرين فإنّ عدد كبير من المؤسسات تخلّت عن إستراتيجيات التنويع وانتقلت إلى إستراتيجية تركيز مواردها النادرة على ما يعرف بالأنشطة الرئيسية أو الحيوية أو الجوهرية "قلب المهنة" للمؤسسة، وباعتماد طريقة التفكير هذه انبثق التوجه القائم على إستراتيجية التركيز هذه سوف تقود المؤسسة نحو تحقيق ميزة تنافسية مستدامة (عامر إسماعيل، 2012، صفحة 12).
- ❖ تحسين الخدمة والجودة: هدف تحسين الجودة يمكن أن يكون كذلك كدافع للجوء المؤسسات إلى التخريج، فعدم قدرة المتخصصين الداخليين تلبية المنتجات ذات الجودة العالية

حسب المعايير المطلوبة يؤدي إلى اللجوء إلى المستوى العالي من المهارات والخبرات المتخصصة لدى الموردين الخارجيين، فهؤلاء عادة ما يركّزون على عدد محدود من الأنشطة وبفضل هذا التخصص يمكنهم بسهولة تطوير خبرات كبيرة يمكن ترجمتها من خلال جودة عالية للخدمات لمصلحة المؤسسة التي قامت بتخريج أنشطتها، فالتخريج إذن يسمح للمؤسسة باستعمال كفاءة ومعرفة لم تكن متاحة لها من قبل. ذلك لأنّ اللجوء إلى تدريب وتحسين مؤهلات ومهارات القوى العاملة داخليا أو الحصول على الآلات والمعدات والموارد المناسبة قد يتطلب وقتا وموارد مالية كبيرة، وفي هذا الإطار يكون البديل هو الاستعانة بالمصادر الخارجية لاستكمال الأنشطة الأساسية للمؤسسة وتوفير قطع الغيار والأجزاء ذات الجودة العالية.

- ♦ الوصول إلى الكفاءات الفنية والحصول على التكنولوجيا الجديدة: إنّ أحد أبرز الدوافع وراء اعتماد المؤسسات إستراتيجية التخريج يتمثل في الاستفادة الكاملة من القدرات الاحترافية والابتكارات المتطورة والاستثمارات الكبيرة الخاصة بالموردين، فمن خلال التعامل مع الموردين تصبح المؤسسة قادرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تكون عادة باهضة الثمن ومن الصعب إدخالها إلى المؤسسة.
- ♦ التقليد: عندما تقوم مؤسسة ناجحة بتقديم تأكيد مفاده أنّ السبب وراء تحقيقها لهذا النجاح هو اعتمادها لإستراتيجية التخريج في تنفيذ بعض أو أغلب أنشطتها، الأمر الذي يؤدي إلى جذب العديد من المؤسسات نحو تقليد ذلك باعتبار أنّ التخريج أصبح الإستراتيجية التي تقود إلى النجاح وبالتالي يصبح التوجه إلى التخريج موضة العصر، لكن هنا ما لا تدركه المؤسسات المقلّدة أن المؤسسات الناجحة تميل إلى تقديم تقاربر متفائلة (عامر إسماعيل، 2012، صفحة 12).
- ♦ المردودية المرتفعة للاستثمارات: انطلاقا من نظرية التكاليف المقارنة فإن المؤسسة أحيانا تلجأ إلى تخريج نشاطها حتى وإن كان إنجاز هذا النشاط داخليا أقل تكلفة، وذلك في حالة الرغبة في الاستفادة من القدرات المالية التي يوفرها المورد الخارجي واستغلالها في استثمارات أكثر مردودية والتي تتناسب مع تخصصات المؤسسة (عبيد الله و مختاري، 2015، صفحة 218).
- ❖ دوافع متعلقة بالنشاط: تنقسم هذه الدوافع إلى قسمين (عبيد الله و مختاري، 2015، الصفحات 219-220):
- ◄ الطابع المتباين للنشاط: نقول عن نشاط أنه متباين إذا كانت المؤسسة المعنية بالتنفيذ لا تملك كل الكفاءات والمهارات لتنفيذه، ففي هذه الحالة فإنّ اللجوء إلى تنفيذ العمل في الداخل غير مرغوب فيه بل وغير مجدٍ، فالمؤسسة قد تصادفها بعض المشاكل والصعوبات التي لم تكن متعوّدة عليها وبالتالي فهي تفتقد إلى التجربة في التعامل معها، وهذا يؤثر على نوعية الأداء، إذن الطابع المتباين للنشاط يرفع من احتمال إسناده لمورد خارجي؛

حليب" بال*مس*يلة ______

◄ الطابع التكاملي للنشاط: نقول عن نشاط معيّن أنه أكثر تكاملية عندما يكون التنسيق(كمّا ونوعا) بينه وبين الأنشطة الأخرى للمؤسسة ضروري ومطلوب، مثل تطوير وصناعة المنتَجات التكنولوجية التي تعتمد على مناهج وطرق تصنيع معقدة، في هذه الحالة تصبح علاقات السوق(أي شراء كلّ ما تحتاجه المؤسسة) غير فعالة ومن الأحسن استبدالها بعلاقات التخريج.

4.2 معايير اتخاذ قرار التخريج:

قبل أن تتخذ المؤسسة لقرار تخريج أيّ وظيفة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية (BARTHELEMY, 2004, pp. 92-107):

♦ معيار الانتماء إلى قلب المهنة: المعيار المركزي والأساسي لاتخاذ قرار التخريج يرتكز على التفرقة بين الأنشطة التي تعتبر جزء من قلب المهنة وتلك الأنشطة التي لا تنتمي إلى قلب المهنة للمؤسسة، فكل الأنشطة التي لا تمثل جزء من قلب المهنة يمكن أن يتم تخريجها، وهذا التفكير يعتمد على منطق تقسيم العمل

والتخصص فيه الذي وضعه آدم سميث منذ نهاية القرن الثامن عشر.

إنّ تخريج الأنشطة التي تقع خارج قلب المهنة تنطوي على فائدة مزدوجة بالنسبة للمؤسسة حيث:

- الفائدة المباشرة تكمن في تخفيض التكاليف وتحسين الأداء مقارنة بما يمكن أن توفره المصالح الداخلية للمؤسسة؛
- الفائدة غير المباشرة تكمن في إمكانية إعادة تخصيص الموارد المالية التي تم توفيرها(اقتصادها)
 وتركيزها على النشاطات التي تنتمي إلى قلب المهنة للمؤسسة المخرّجة مما ينتج عنه خلق معتبر
 للقيمة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّه يمكن فقط تخريج الأنشطة التي لا تعتبر جزء من قلب المهنة للمؤسسات.

- معيار مستوى الأداء: سبق وأن أشرنا سابقا إلى أنّ الوظائف والأنشطة التي تمثل جزء من قلب المهنة يجب أن تحافظ عليها المؤسسة بالداخل، أما بالنسبة للوظائف والأنشطة التي لا تنتمي إلى قلب المهنة فيمكن أن نجد حالتين:
- أداء الوظائف بالداخل أقل منه لدى أفضل الموردين في السوق: عندما يكون مستوى أداء النشاط المنجز داخل المؤسسة أقل من مستوى أداء أفضل الموردين في السوق فإنه يوصى بتخريج النشاط أو الوظيفة. فاللجوء إلى الموردين المتخصصين يسمح بتخفيض التكاليف وتحسين أداء النشاط وتحويل الموارد الناتجة وتركيزها على النشاطات التي تمثل جزء من قلب المهنة؛

- أداء الوظائف بالداخل يفوق أداء أفضل الموردين في السوق: في هذه الحالة يوجد حلين:
- ✓ الحل الأول: يتمثل في الاحتفاظ بالنشاط داخل المؤسسة، لكن هذا الحل في الحقيقة غير مرغوب فيه لأنّ الموارد المالية للمؤسسة يجب أن تكون مخصصة بصفة أولوية لنشاطها الرئيسي(قلب المهنة)، فكل استثماريتم إنجازه خارج قلب المهنة فإنه سوف يستحوذ على موارد تكون أكثر إنتاجية لو تم تخصيصها للنشاط الرئيسي للمؤسسة؛
- ✓ الحل الثاني: وهو الأحسن والذي يتمثل في جعل من هذا النشاط "قلب مهنة" لفرع تم إنشاؤه لهذا الغرض، هذا الفرع يمكن أن يقترح خدماته على المؤسسة الأم وكذلك أيضا على زبائن آخرين. وهذا ما ينطبق خاصة على مجال الإعلام الآلي.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ الأنشطة التي لا تعتبر جزء من قلب المهنة هي التي يتم تخريجها إلى مورّد خارجي أو في شكل فرع حسب مستوى أدائها مقارنة مع أفضل الموردين في السوق.

* معيار التكاليف الخفية: إنّ معظم عمليات التخريج تضم تكاليف خفية والتي لا تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار، وعندما نسأل هذه الأخيرة عن هذا الموضوع غالبا ما تكون إجاباتها كالتالي:" المعلومات التي تسمح لنا بتقييم هذا النوع من التكاليف غير متوفرة بالإضافة إلى أنه ليس لدينا حقيقة الوقت لجمعها وحسابها". يعتبر هذا خطأ لأنه بإمكان التكاليف الخفية تخفيض كل الربح المتحصل عليه من خلال عملية التخريج إلى اللاشيء.

وفيما يلى تفصيل التكاليف الخفية الأربعة الأساسية المتعلقة بعملية التخريج:

- ✓ تكاليف البحث عن المورد والتعاقد: يسجل هذا النوع من التكاليف قبل انطلاق عملية التخريج، وبعبارة أخرى أنه بمجرد تفكير المؤسسة في عملية تخريج نشاط معيّن فإنّ لذلك تكلفة تتحمّلها؛
- ✓ تكاليف الانتقال الأولية: يسجل هذا النوع من التكاليف عند بداية عملية التخريج، وهي التكاليف الخفية الأكثر صعوبة لحساب كميتها، بحيث تتطلب عدة أشهر كي يعوض المورد الخارجي بصفة كاملة المصالح الداخلية للمؤسسة؛
- ◄ تكاليف تسيير (إدارة) المورد: يسجل هذا النوع من التكاليف خلال كل مدة عقد التخريج، وهي تضم ثلاث مكونات تتمثل في الآتي:
- تكاليف متابعة المورد: وهي التكاليف الضرورية لضمان بأنّ المورد استوفى المتطلبات التعاقدية؛
- تكاليف فرض عقوبات على المورد: وهي التكاليف الضرورية عند عدم احترام المورد لبنود العقد؛

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالة المركة "حضنة حليب" بالمسيلة

 تكاليف إعادة المفاوضات على العقد: وهي التكاليف الضرورية عندما لا يتلاءم العقد بصفة فعالة لتغيرات المحيط.

✓ تكاليف الانتقال ما بعد التخريج: يسجل هذا النوع من التكاليف عند الخروج من عملية التخريج، وهي التكاليف المرتبطة بتغيير المورد أو تلك المتعلقة بإعادة إدماج النشاط المخرّج.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّه عند اتخاذ قرار التخريج يجب الأخذ في الحسبان التكاليف الخفية لأنه بإمكانها تخفيض كلّ ما تم اقتصاده وتوفيره من طرف عملية التخريج إلى اللاشيء.

3. أساسيات حول ربحية المؤسسة:

1.3 تعريف الربحية: تُعرّف الربحية على أنها التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (الملاك، المساهمون، المقرضون، الموردون، العمال ...الخ)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات، فالربحية هي مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية. فهي مفهوم تشغيلي بمعنى أنّ الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة (مصيطفي و عبد القادر، 2013، صفحة 34).

ويمكن تفسير ربحية المؤسسة بدرجة أقل من منظور العوائد الاحتكارية(عوائد بسبب قوة السوق)، كما يمكن تفسيرها بدرجة أكبر من خلال العوائد على الموارد حيث تتحقق ميزة تنافسية أكبر من التكاليف الحقيقية للموارد، وعلى العكس من ذلك ففي حالة تناقص الموارد أو تقادمها أو تقليدها من جانب المؤسسات المنافسة، تميل العوائد التي يخلقها إلى الانخفاض أو ربما الاختفاء (مرسي، 1996، صفحة 43).

وهناك عاملين يمكن أن تتحقق الربحية من خلالهما هما (مرسي، 1996، صفحة 41):

- مدى جاذبية الصناعة التي تعمل بها: أي أنّ البيئة الخارجية وعلى وجه التحديد بيئة الصناعة هي أحد العوامل المحددة للاختلافات في الربحية بين المؤسسات؛
- تحقيق ميزة تنافسية: وهي المحور الأول لربحية المؤسسة، أي التأكيد على تركيز المؤسسات على المفاضلة بين مزايا التكلفة الأقل ومزايا التميّز.

وبصفة عامة يمكن القول بأنّ الربحية تعبر عن العلاقة القائمة ما بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة في بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال الستغلال الوسائل استغلالا أمثلاً.

وتتحدد الصيغة العامة للربحية وفقا للعلاقة التالية: الربحية = الساناء السنخيمة

2.3 مؤشرات قياس الربحية:

لغرض قياس الربحية يتم الاعتماد على مؤشرات مختلفة نذكر منها ما يلي (مصيطفى و عبد القادر، 2013، صفحة 35):

- ✓ العائد على المبيعات (هامش الربح): يقيس هذا المؤشر مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة، ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية: العائد على المبيعات = صافي المبيعات صافي المبيعات
- ✓ معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة ويتم
 حسابه وفقا للعلاقة التالية: معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الرح بعد الضربة معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الرح بعد الضربة العائد على حقوق الملكية حقوق الملكية
- ✓ العائد على إجمالي الأصول: يهدف حساب هذا المؤشر إلى قياس مدى كفاءة التشغيل في المؤسسة، وبتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

حيث متوسط إجمالي الأصول يحسب كالتالي:

وحيث أنّ مفهوم الكفاءة التشغيلية يشير إلى العلاقة بين مستويين من الإنتاج، أحدهما فعلي والآخر كامل، أي أنه يربط بين حجم الإنتاج الذي يحصل عليه المجتمع في وقت معيّن وبين حجم الموارد الإنتاجية الموجودة، حيث يعطى بالعلاقة التالية: الكفاءة التشغيلية = الإنتاج النعلي الموارد الإنتاج النعلي الكامل للموارد

✓ العائد على رأس المال العامل: يقيس هذا المؤشر القدرة على التحكم بفعالية وكفاءة الأصول المتداولة بطريقة توفّر للمؤسسة أقصى عائد على أصولها وتقليل المدفوعات عن التزاماتها، ويتم مسابه وفقا للعلاقة التالية: العائد على رأس المال العامل = صابي العامل
وتعكس الربحية كفاءة المؤسسة في تشغيل أموالها ومدى تحقيقها لمستويات أداء جيدة للأنشطة، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ المؤسسة عندما تركز على تحقيق الربحية فإنّ هدفها ليس التركيز على الوفرة في النقود فقط، وإنما التركيز أيضا على تلبية حاجيات الزبائن بشكل أفضل من المنافسين، من أجل المحافظة عليهم واستقطاب زبائن جدد، ومن ثم تكون النتيجة تحسين الربحية مع التوسع في فرص النمو في الأجل الطويل (قربشي، 2013، صفحة 47).

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالة شركة "حضنة المسيلة

4. دراسة حالة شركة "حضنة حليب" بالمسيلة:

1.4 المعيار القانوني في القانون الجزائري وتأخذ الشكل القانوني(SARL) شركة ذات مسؤولية محدودة، للمعيار القانوني في القانون الجزائري وتأخذ الشكل القانوني(OARL) شركة ذات مسؤولية محدودة، تم إنشاؤها بتاريخ 1998/12/15 من طرف أربعة (O4) شركاء هم: الأخوين ديلمي وشريكين آخرين من ولاية باتنة، بحيث يمتلك كل شريك من الشركاء الأربعة 1/2 %) من الحصص الاجتماعية، ومقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية المسيلة. كانت تسمى هذه الشركة "بملبنة الحضنة" لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته أصبحت تسمى "حضنة حليب"، بدأت الشركة نشاطها فعليا في 2000/05/15 وكانت آنذاك تنتج (الحليب، اللبن الرائب، حليب البقر) في أكياس. تتربع الشركة على مساحة قدرها 32.000 م²، منها: 10.000 غير مبنية، بحيث تم إقامة البنايات على مساحة 22.000 م³ منها مساحة 700 م⁵ خصصت لبناء مستودعات لتخزين المنتجات النهائية، حيث تتضمن أربع خلايا للتبريد ذات سعة 1.200 م⁵.

ومنذ تأسيس هذه الشركة وهي في توسع مستمر، بحيث بلغ رأسمالها الاجتماعي ومنذ تأسيس هذه الشركة وهي في توسع مستمر، بحيث بلغ رأسمالها الاجتماعي 2.100.000.000 دج وأصبحت تمتلك في الوقت الحالي ست(60) وحدات أو ورشات إنتاجية تختص كل وحدة بإنتاج منتجات معينة، تبلغ طاقتها الإنتاجية النظرية الكلية 220 مليون لتر سنوبا من المنتجات بكل أنواعها: حليب، ياؤورت، جبن طازج، حلوى قشدية، منها أكثر من 20 مليون لتر حليب معقم سنوبا، بحيث تتم عملية التعبئة والتغليف لمنتجات الشركة في أكياس، قارورات، أوعية وعلب مختلفة الأحجام. كما أصبح بإمكانها استقبال 300.000 لتر من الحليب الطازج يوميا والقيام بتحليله في المخبر ثم تخزينه في صهاريج قبل بدء عملية تحويله، كما استطاعت أن تتعاقد مع أكثر من 3500 فلاح أو مربي أبقار حلوب، وأكثر من 95 مجمّع حليب موزعين عبر 7 ولايات، الشيء الذي سمح لها بأن تحقق إنتاج مليون لتريوميا من مختلف المنتجات بكل أنواعها.

2.4 واقع تطبيق إستراتيجية تخريج الوظائف بشركة "حضنة حليب" بالمسيلة

تعتمد شركة "حضنة حليب" في نقل منتجاتها إلى مختلف نقاط البيع الأساسية والثانوية عبر مختلف ولايات الوطن على أسطول من شاحنات التبريد ذات الأحجام المختلفة، منها ما هو تابع في ملكيته للشركة، ومنها ما تقوم باستئجاره، ومنها ما هو مستقل تماما عنها، كما هو الحال للموزعين في الشبكة الثانوية. وعند قيام الشركة باستئجار شاحنات التبريد وسائقها، تعتمد على جملة من المعايير تتعلق بمواصفات الشاحنة ومواصفات صاحبها، فبالنسبة لهذا الأخير ينبغي أن يتسم بالانضباط والالتزام بتسليم المنتجات في الوقت المحدد والمكان المحدد، إلى جانب الأمانة، حيث قد يتم تكليفه

أحيانا بإيصال القيمة النقدية لمبيعات الشركة من عند تجار الجملة، أما المواصفات النظامية التي تتعلق بالشاحنة فهي تخص سعة الشاحنة وتوفر شروط التبريد الملائمة بها.

تمتلك الشركة أكثر من 200 شاحنة وتستأجر أخرى مع سائقها وهو ما يكلفها تحمّل أعباء جدّ معتبرة، تتمثل في الآتي:

- التكاليف الثابتة: تشمل التكاليف الثابتة للنقل شقين، يتمثل الأول في مصاريف استئجار الشاحنات بسائقها، أما الشق الثاني من تكاليف النقل فيتمثل في أجور السائقين الذين توظفهم الشركة يتناوبون على قيادة أكثر من 210 شاحنة ذات الأحجام المختلفة، حيث تدفع لكل سائق مبلغا ثابتا قدره 50000دج شهريا؛
- التكاليف المتغيرة: يتمثل هذا النوع من تكاليف النقل في الجزء المتغير من أجور السائقين الذي يتم منحه على أساس المسافة التي يقطعها السائق لنقل المنتجات إلى نقاط البيع في الشبكة الأولية، حيث يستفيد كل واحد من مبلغ 18000دج كمصاريف للإيواء والأكل عند التوجه إلى ولايات: الجزائر، عنابة ووادي سوف، بالإضافة إلى ذلك نجد استهلاك الوقود التي تزيد بزيادة المسافة المقطوعة إلى مختلف نقاط البيع بالشبكة الأولية.

- عنصر تكلفة المواد: يتمثل هذا العنصر في مختلف التموينات الأخرى مثل مواد التشحيم، الزيوت، الوقود، مختلف قطع الغيار،...، وكذا مختلف المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات كالماء والغاز والكهرباء وتوريدات الصيانة والتنظيف،...؛
- عنصر تكلفة الأجور: وتشمل كل المبالغ التي تدفعها المؤسسة إلى جميع الموظفين سواء كان عملهم مباشر مع عملية النقل أو غير مباشر، مثل رواتب سائقي المركبات، أجور عمال التحميل والنقل والشحن، أجور المجهزين للمركبات والمساعدين وأجور عمال الصيانة والتصليح بالإضافة إلى الاشتراكات المدفوعة والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستخدمين؛
- عنصر الخدمات الأخرى: ويشمل المبالغ التي تتحملها المؤسسة والتي لا تدخل ضمن العناصر المذكورة سابقا، حيث يمكن تقسيمه إلى مجموعتين: تتعلق الأولى بالجزء الأكبر من تكلفة الخدمات الأخرى والتي تضم مصاريف الصيانة والتصليحات، التأمينات، الضرائب والرسوم، الاهتلاكات، أعباء تسيير الحظيرة،...، بالإضافة إلى تكاليف الفرصة الضائعة (الفائدة على رأس المال الضخم المستثمر في شراء معدات النقل)، وكذا تلك الأعباء المتعلقة بتسيير حظيرة السيارات وغيرها؛ أما المجموعة الثانية فتضم عنصر واحد فقط هو مصاريف نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين.

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالة المركة "حضنة حليب" بالمسيلة

من خلال ما سبق، نستنتج أنه في كل عنصر من عناصر التكاليف حسب طبيعتها (ح/60 إلى ح/60) نجد لنشاط النقل نصيباً معيّنا، بالإضافة إلى ذلك عبء الاستثمارات الثقيلة في معدات النقل وكذا تلك الأعباء المتعلقة بتسيير حظيرة السيارات.

لذلك لجأت شركة "حضنة حليب" إلى اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل بها لكن بصفة جزئية فقط، بحيث قامت بتخريج نشاط نقل المستخدمين بالإضافة إلى استئجارها للشاحنات كمحاولة منها لتخفيض تكاليف النقل. لذلك نحاول تطبيق إستراتيجية تخريج كل أنواع النقل بالشركة (سواءً تعلق الأمر بنقل المستخدمين، نقل المشتريات أو نقل المنتجات)، للوصول إلى تحديد ما تقتصده الشركة جراء تطبيق هذه الإستراتيجية ومقارنته مع ما تنفقه من أجلها.

3.4 تطبيق إستراتيجية تخربج الوظائف بشركة "حضنة حليب" بالمسيلة

يشمل نشاط النقل بشركة "حضنة حليب" ثلاثة أنواع من النقل: نقل المستخدمين، نقل المشتريات (مواد أولية ولوازم) ونقل المبيعات (المنتجات) إلى مختلف نقاط البيع الأساسية والثانوية، بحيث تعتمد الشركة - في النوع الثالث من النقل(نقل المنتجات) - على أسطول من شاحنات التبريد ذات أحجام مختلفة منها ما تعود ملكيته للشركة ومنها ما تقوم باستئجاره ومنها ما هو مستقل تماماً عنها كحالة الموزعين في الشبكة الثانوية. لذلك نجد أنّ تكاليف هذا النشاط تحتل مكانة كبيرة ضمن هيكل تكاليف الشركة، ونظرا لتعدد العناصر المتعلقة بها قمنا بمحاولة لتحديد نصيب وظيفة النقل من التكاليف الكلية حسب كلّ عنصر من عناصر تكلفة النقل، وذلك قبل اعتماد الشركة لإستراتيجية تخريج هذه الوظيفة وبعدها.

نظرا لتعدد عناصر التكاليف المتعلقة بوظيفة النقل بشركة "حضنة حليب" قمنا بمحاولة لتحديد نصيب هذه الوظيفة من التكاليف الكلية حسب كل عنصر من عناصر تكلفة النقل، وذلك قبل اعتماد المؤسسة لإستراتيجية تخريج هذه الوظيفة وبعدها.

سنحاول فيما يلي تحديد تكلفة كل عنصر من عناصر تكلفة وظيفة النقل قبل وبعد اعتماد شركة "حضنة حليب" لإستراتيجية تخربج هذه الوظيفة.

مهي بوريش

جدول 1: تحديد عناصر تكلفة وظيفة النقل - قبل وبعد تخريج الوظيفة-

(دج)	المبالغ	البيان	
بعد التخريج	قبل التخريج	ابیان	ر.ح
-	81.325.455	التموينات الأخرى	602
182.693	132.612.904	المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات	607
182.693	213.938.359	تكلفة عنصر المواد	
6.179.518	154.487.947	أجور المستخدمين	631
1.415.833	35.395.834	الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية	635
7.595.351	189.883.781	تكلفة عنصر الأجور	
-	151.892.159	الإيجارات	613
585.816	11.716.315	الصيانة والتصليحات	615
726.215	16.267.220	أقساط التأمينات	616
243.773	-	العاملون الخارجيون عن المؤسسة	621
281.969	201.406	أجور الوسطاء والأتعاب	622
501.504.265	-	مصاريف النقل على المبيعات	6242
7.032.312	-	مصاريف النقل الجماعي للعاملين	6244
51.525.908	-	مصاريف النقل المتنوعة	6245
266.210	1.478.943	التنقلات والمهمات والاستقبالات	625
30.101	167.226	مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	626
-	46.192.989	الخدمات البنكية وما شابهها	627
48.120	1.079.400	الضرائب والرسوم الأخرى	645
30.000	142.742	الغرامات والعقوبات	656
-	40.224.727	أعباء الفوائد	661
39.509	885.009	أعباء استثنائية(حوادث،سرقة،)	676
7.383.003	165.379.257	مخصصات اهتلاك معدات النقل	681

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حليب" بالمسيلة

 325.469
 أعباء تسيير عقود تخريج الوظيفة
 4.151.685
 (أعباء إضافية (فائدة رأس المال المستثمر في النقل)

 1.467.186
 1.467.186

 تكلفة عنصر الخدمات الأخرى
 441.246.264
 441.246.264
 577.800.714
 833.393.854

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ميزان المراجعة للشركة لسنة 2020

من خلال ما سبق، نلاحظ أنه في كل عنصر من عناصر التكاليف حسب طبيعتها (ح/60 إلى ح/68) نجد لوظيفة النقل نصيباً معيّنا، أضف إلى ذلك بعض الأعباء الأخرى كعبء الاستثمارات الثقيلة في معدات النقل وما يترتب عنها من تكاليف الفرصة الضائعة وكذا أعباء تسيير الحظيرة.

ومن أجل تحديد نسبة تخفيض كل عنصر من عناصر تكلفة وظيفة النقل نقوم بإجراء مقارنة بين قيمة هذه العناصر قبل اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف وبعد اعتمادها، وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول 2: مقارنة عناصر تكلفة وظيفة النقل – قبل وبعد تخريج الوظيفة-

البيان	المبالغ (دج)		الفارق(دج)	النسبة	
انبیان	قبل التخريج	بعد التخريج	القارق(دج)	التشبه	
تكلفة عنصر المواد	213.938.359	182.693	213.755.666-	% 99,91-	
تكلفة عنصر الأجور	189.883.781	7.595.351	182.288.430-	% 96 -	
تكلفة عنصر الخدمات الأخرى	441.246.264	570.022.670	128.776.406+	% 29,18+	
مجموع عناصر تكلفة وظيفة النقل	833.393.854	577.800.714	267.267.690-	% 32	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلى:

- استطاعت الشركة تخفيض عنصر تكلفة المواد التي يتطلبها القيام بهذا الوظيفة بنسبة جدّ معتبرة بلغت 99,91% والتي تعتبر تكاليف شبه متغيرة بالنسبة لها، حيث تنخفض كلّ من مصاريف استهلاك الوقود ومصاريف التنظيف والتشحيم وكذا مختلف قطع الغيار نتيجة للتقليص المعتبر لمعدات النقل بحيث تُبقي الشركة بحوزتها 10 معدات نقل فقط من أصل 224 وسيلة نقل مختلفة؛

- استطاعت الشركة تخفيض عنصر تكلفة الأجور بنسبة جدّ معتبرة بلغت 96 % والتي تعتبر تكاليف ثابتة بالنسبة لها، بحيث ونتيجة لعدة أسباب: الإحالة على التقاعد، الانتقال إلى المورد الخارجي، عدم توظيف يد عاملة جديدة لتبنّي إستراتيجية تخريج وظيفة النقل، ... تم تقليص عدد العمال إلى 15 عامل فقط من أصل 250 عامل في وظيفة النقل؛
- أما بالنسبة لعنصر تكلفة الخدمات الأخرى فيمكن تقسيمه إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بالجزء الأكبر من تكلفة الخدمات الأخرى والذي يضم مصاريف الصيانة والتصليحات، التأمينات، الضرائب والرسوم، أعباء الفوائد، الاهتلاكات، أعباء تسيير الحظيرة،...، أما المجموعة الثانية فتضم عنصر واحد فقط يتمثل في مصاريف نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين. بحيث استطاعت الشركة تخفيض معظم عناصر تكلفة الخدمات الأخرى بنسبة جدّ معتبرة ، لكن مع تحمّلها لتكاليف عنصر ح/624 نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين، الذي لم تكن تتحمله من قبل لأنها كانت تقوم بوظيفة النقل بوسائلها الخاصة، تأثرت النسبة الإجمالية للخدمات الأخرى، بحيث ازدادت بـ 29,18 %، مقارنة بما كانت تتحمله من هذا النوع من التكاليف.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّه باعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل استطاعت الشركة تخفيض عناصر التكاليف الكلية لهذه الوظيفة بنسبة تبلغ 32 %، والتي تعتبر نسبة جدّ معتبرة نلمس تأثيرها الكبير على إجمالي تكاليف النقل ومن خلالها على التكاليف الكلية التي تتحملّها الشركة.

4.4 تحديد أثر اعتماد إستراتيجية تخربج وظيفة النقل على ربحية شركة" حضنة حليب":

لغرض تحديد أثر اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل على ربحية شركة" حضنة حليب"، نقوم بقياس الربحية والتي تتمثل الربحية وذلك بالاقتصار على إحدى المؤشرات الهامة من مؤشرات قياس الربحية والتي تتمثل في مؤشر العائد على المبيعات (هامش الربح) والذي يقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات

الشركة، بحيث يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية: العائد على المبيعات = صافي البيعات الشركة، بحيث يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

وبالتطبيق على معطيات السنة المالية 2020 ينتج لدينا ما يلي:

معدل الربحية = 355.200.000 / 355.200.000 = معدل الربحية

ومن أجل تحديد أثر اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل على ربحية الشركة محل الدراسة، نقوم بمقارنة معدل الربحية المحقق مع معدل الربحية الممكن تحقيقه في حالة اعتماد هذه الإستراتيجية، بحيث نقوم بتحديد صافي الربح الجديد بعد اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل من خلال إضافة إجمالي التكاليف التي اقتصدتها الشركة إلى صافي الربح قبل اعتماد هذه الإستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الضرائب على الأرباح، ويمكن تلخيص ذلك من خلال إعداد الجدول التالي:

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالم المسيلة

جدول 3: أثر اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل على ربحية شركة "حضنة حليب"

البيان	المبالغ(دج)	
,	صافي الربح بعد الضريبة	355.200.000
قبل اعتماد إستراتيجية التخريج	رقم الأعمال	11.875.200.000
	معدل الربحية	2,99%
,	صافي الربح بعد الضريبة	422.016.922
بعد اعتماد إستراتيجية التخريج	رقم الأعمال	11.875.200.000
	معدل الربحية	3,55%
الفرق	0,96%	
نسبة التغيّر	32,11 %+	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق مديرية المحاسبة والمالية بشركة "حضنة حليب"

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّه في حالة اعتماد إستراتيجية تخريج وظيفة النقل، فإنّ معدل ربحية الشركة محلّ الدراسة يصل إلى 3,55 % بدل 2,99 % الذي تم تحقيقه في سنة 2020، أي بزيادة قدرها 2,99 % وهو ما يعادل زيادة بنسبة 32,11 %.

5. خاتمة:

إنّ إستراتيجية تخريج الوظائف تعني التوقف عن إنجاز نشاط أو وظيفة داخل المؤسسة والقرار بإسناد تنفيذها وتسييرها إلى متعامل خارجي عن المؤسسة وتحميله مسؤولية وظيفة كانت تنجز داخليا، وهو الشيء الذي يميّز هذه الإستراتيجية عن بعض الإستراتيجيات التسييرية الأخرى التي لها صلة بها كالتعاقد من الباطن أو التقاسم أو تقليص الحجم. فإستراتيجية التخريج لها بعد تنظيمي لا يمكن تجاهله، حيث أنّ الأمر لا يتعلق بتنازل بسيط فالمورد يحلّ بشكل كلّي محلّ الوحدات التنظيمية الداخلية التي كانت تتولّى تقديم الخدمة وبالتالي فمهمة المورد تتمثل في إعادة تنظيم الوظائف التي تم تحويلها إليه، مما يمكن المؤسسات التي اعتمدت هذه الإستراتيجية من الاستفادة من القدرات الاحترافية والابتكارات المتطورة والاستثمارات الكبيرة الخاصة بالمورد وكذا الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تكون عادة باهضة الثمن يصعب على هذه المؤسسات الحصول عليها.

ومن خلال ما تم تناوله في هذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تم التوصل إلى جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلى:

- يعتبر تخفيض التكاليف الدافع الأساسي لاعتماد المؤسسات إستراتيجية التخريج؛
- إنّ اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف يعتبر الوسيلة الأفضل للحد من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة في بيئة الأعمال وذلك من خلال تقاسمها لهذه المخاطر مع الموردين؛
- إنّ اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف يمكّن المؤسسة من تحويل التكاليف الثابتة إلى متغيرة، من خلال تجنيها تحمّل تكاليف إضافية على مدار السنة نتيجة قيامها بالوظيفة قبل إخراجها؛
- إنّ تخريج المؤسسات لبعض وظائفها غير الإستراتيجية يسمح بتحرير الموارد المالية وإعادة توجيهها في تكوين ميزة تنافسية؛
- عند اتخاذ قرار التخريج يجب الأخذ في الحسبان التكاليف الخفية لأنه بإمكانها تخفيض كلّ ما تم اقتصاده وتوفيره من طرف عملية التخريج إلى اللاشيء.
- إنّ اعتماد الشركة محلّ الدراسة لإستراتيجية تخريج وظيفة النقل مكّنها من تخفيض عناصر التكاليف الكلية لنشاط النقل بنسبة تبلغ 32,07 %. مما يؤدي إلى التأثير بالزيادة على معدل ربحية الشركة بحيث يصل إلى 3,55 % بدل 2,99 % الذي تم تحقيقه في سنة 2020، أي بزيادة قدرها 9,00 % وهو ما يعادل زيادة بنسبة 32,11 %.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن القول بأنّ اعتماد الشركة محلّ الدراسة لإستراتيجية تخريج وظيفة النقل ولو بصفة جزئية من شأنه أن يوفر لها مبالغ جدّ معتبرة نلمس تأثيرها الكبير على إجمالي تكاليف النقل ومن خلالها على التكاليف الكلية التي تتحملّها الشركة. وهو ما يعني قبول الفرضية الرئسية للدراسة.

وبناءا على ما تقدم من استنتاجات يمكن إدراج الاقتراحات التالية:

- ضرورة وضع معايير محددة في عملية اختيار المورد الخارجي المتخصص؛
- ضرورة إدراك إدارة الشركة لأهمية تخريج الوظائف والأنشطة الداعمة الأخرى التي تعتبر عبء عليها؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عنصر التكاليف الخفية عند اتخاذ قرار التخريج لأنه بإمكانها تخفيض كلّ ما تم اقتصاده وتوفيره من طرف عملية التخريج؛

أثر اعتماد إستراتيجية تخريج الوظائف على ربحية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "حضنة حالم المسيلة

- يتوجّب على المؤسسات المعتمدة الإستراتيجية تخريج الوظائف أن تكون على دراية واسعة بالمخاطر التي يمكن أن تعرقل السير الحسن الأنشطتها ووظائفها والتي قد يكون لها تأثير كبير على ربحيتها.

5. قائمة المراجع:

- 1. BARTHELEMY, J. (2004). Stratégie d'externalisation. Paris, France: DUNOD.
- 2. BELAAJ, S. (2009). L'adaptation aux risques liés aux stratégies d'externalisation : Cas des entreprises Tunisiennes. France: Université Paris 8.
- 3. BRILMANE, J., & HERARD, J. (2006). Les meilleures pratiques de management. Paris: Organisation.
- 4. HUYNH, T. N. (2010). L'externalisation de la fonction comptable : Une Analyse processuelle de la décision et de la gestion. France: Université Lille1.
- 5. RENARD, I. (2004). Externaliser: Pour quoi-comment? Paris: Organisation.
- 6. أسامة إبراهيم محمد طه. (2008). النظرية العامة لعقود الباطن. القاهرة: دار الهضة العربية.
- 7. خضرة قاسمي، و عبلة بزقراري. (2010). دور التعاقد الباطني في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. الشلف الجزائر.
 - 8. عبد الخالق الأنصاري أسامة. الإدارة المالية. القاهرة.
- 9. عبد الفتاح مبارك بوخمخم. (2007). مخاطر تبني المؤسسة لإستراتيجية التسيير الخارجي"Outsourcing". إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.
- 10. عبد اللطيف مصيطفى، و مراد عبد القادر. (2013). أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (4).
- 11. عبد الله حديد عامر إسماعيل. (2012). تحديد معايير اختيار المورد الأفضل في إطار عملية التعميد: دراسة حالة في شركة أسياسيل للاتصالات الخلوية. عولمة الإدارة في عصر المعرفة . طرابلس، لبنان: جامعة الجنان.

مهي بوريش

- 12. فطيمة عبيد الله، و فيصل مختاري. (2015). تأثير دوافع اللجوء لإخراج النشاطات(Outsourcing) على العوامل المحددة لاختيار المورد. مجلة الإستراتيجية والتنمية (9).
- 13. محمد قريشي. (2013). التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
 - 14. نبيل خليل مرمى. (1996). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. بيروت: الدار الجامعية.

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

The analysis of Takaful insurance activities' portfolio in the Jordanian market

آمنة زغلول^{1*}، محمد فرحي

a zeghloul@esc-alger.dz ، المدرسة العليا للتجارة

m_ferhi@esc-alger.dz المدرسة العليا للتجارة،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/20

ملخص

تناقش هذه الدراسة وضعية شركتي التأمين التكافلي الناشطة في الأردن باستخدام تحليل بوسطن وتحليل SWOT بهدف الخروج بخيارات مناسبة لتحسين موقفها في المنافسة.

توصلت الدراسة إلى أن شركتي التأمين التكافلي الناشطتين في السوق الأردنية تتميزان بمحفظتين غير متوازنتين، وعلى كل منهما أن تعالج نقاط ضعفها كتأهيل العمال وتطوير قدراتها التسويقية من أجل استغلال نقاط قوتها والفرص المتاحة لها في السوق لتحسين أدائها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي؛ التحليل الاستراتيجي؛ الخيارات الإستراتيجية.

تصنیف JEL تصنیف

Abstract

This research discusses the states of the two active Takaful insurance companies in Jordan, by using Boston analysis and SWOT analysis, to determine some suitable options that improve their competitive position.

The research results confirms that the two companies have an unbalanced portfolios, and each one of them must to address its weaknesses by some measures, such as qualifying workers and developing its marketing capabilities.

Keywords: Takaful insurance; strategic analysis; strategic option.

Jel Classification Codes: G22; M1; M31.

	1 11	د المؤلف	
(المرسر	١٩٠٠مون	•

1. مقدمة

التأمين التكافلي هو اتفاق مجموعة من الأفراد معرضين لنفس الخطر على تلافي الأضرار الناشئة عن تحقق ذلك الخطر، من خلال دفع أقساط على أساس الالتزام بالتبرع؛ وبذلك يتم إنشاء صندوق التأمين التكافلي بذمة مالية مستقلة حيث يقوم بدوره بتعويض الخسائر التي تلحق بالمشتركين فيه، أما عن شركة التأمين التكافلي وتكون على شكل شركة مساهمة فإنها تدير أعمال الصندوق دون امتلاكه مقابل أجرة تقتطعها من أقساط التأمين على أساس الوكالة، بالإضافة إلى أنها تقوم باستثمار رأس مال الصندوق مضاربة مقابل نسبة من الأرباح.

وبذلك يظهر الفرق الجوهري بين عقود التأمين التجاري وعقود التأمين التكافلي في أن هذا الأخير تم تخريجه على أساس الالتزام بالتبرع والتعاون لأن عقود التبرع لا يُفسدها الغرر كما هو في عقود المعاوضة التي تُبنى على أساسها عقود التأمين التجاري، وعليه اختلفت طريقة إدارة شركات التأمين في النموذجين (التكافلي والتجاري)، ولكن رغم ذلك لا نكاد نجد فرقا عند النظر إلى منتجات النموذجين في السوق حيث نجد نفس الأنواع ونفس الأشكال ظاهرة؛ ولهذا وفي ظل هذا الوضع، تبقى القدرة التنافسية لشركات التأمين التكافلي مطلبًا أساسيًا، ويتطلب منها البحث في ترسيخ مكانها من خلال اقتناص الفرص والتغلب على كل ما يضعف تموقعها والتوسع في أعمالها.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى توازن محفظة أعمال التأمين التكافلي بين منافساتها من شركات التأمين التجاري، بالاعتماد على مصفوفة بوسطن BCG وتحليل SWOT مع تحديد أنسب الخيارات لها لتحسين وضعيتها، وقد تم اختيار لذلك السوق الأردنية من خلال دراسة وضع محفظة أعمال شركة التأمين الإسلامية وشركة التأمين الأولى الناشطة بها.

وبناء على ما سبق كانت إشكالية الدراسة كما يلي: ما هو وضع محفظة أعمال التأمين التكافلي بين منافساتها في السوق الأردنية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم افتراض أن:

- 1. محفظة الأعمال لشركة التأمين الإسلامية تتميز بالتوازن.
- 2. تتميز محفظة الأعمال لشركة التأمين الأولى بعدم بالتوازن.

وقد وقف الباحثان على بحث يعني بدراسة أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها للدكتور مها محمد زكي علي، وهو مقال منشور بالمجلة العلمية لقطاع كليات التاجرة، جامعة الأزهر العدد السابع عشر شهر جانفي 2017، وقد تناول التحليل مصفوفة SWOT للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي توتجه شركات التكافل، ثم استخدام التحليل المالي للقوائم المالية لشركات التكافل العام ومقارنتها مع بعض شركات التأمين التقليدية لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين التقليدية لتقييم الأداء المالي لشركات التكافل.

وتتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال اعتماد التحليل المصفوفي (مصفوفة BCG، ومصفوفة SWOT) والاطلاع على التقارير الصادرة ومراجعتها والتفسير والتحليل المقارن للوصول إلى نتائج عامة.

2. الإستراتيجية و التحليل الاستراتيجي لمحفظة الأنشطة

تُستهل هذه الدراسة بمفاهيم عامة حول إستراتيجية المؤسسة ثم تعرج إلى التجزئة الإستراتيجية والتحليل الاستراتيجي لمحفظة أعمالها.

1.2 مفاهيم حول إستراتيجية المؤسسة

حسب STRATEGOR تتمثل الإستراتيجية في اختيار أنشطة الشركة وتنظيمها وتخصيص الموارد لها (خاصة رأس المال والمهارات)، وذلك لتحقيق أداء متفوق مستدام على أداء المنافسين في كل نشاط، بهدف تعظيم الربح الاقتصادي للشركة على المدى الطوبل (Stratégor, 2019, p. 01). وأضاف M. PORTER يجب أن تسمح الإستراتيجية للشركة ببناء ميزة تنافسية والحفاظ علها وتطويرها، مما يسمح لها اكتساب حصة أكبر في السوق وهذا يستلزم أن تكون مميزة عن منافسها، وليتحقق ذلك حدد بورتر ميزتين تنافستين هما: إستراتيجية الهيمنة أو السيطرة على التكاليف (domination globale par les coûts) فبافتراض أن المؤسسة تسيطر على أسعار التكلفة فإنها تستطيع زبادة العرض بنفس السعر أو تقديم نفس العرض بأقل سعر مما يسمح لها بالحصول على هوامش أعلى، أما الميزة الثانية وهي إستراتيجية التمايز (la stratégie de différenciation) وتتعلق بتقديم منتج ذو صفات فربدة ومميزة عن منافسيه (Garibald, 2008, pp. 53-54) . وحسب Michel MARCHSNAY تتمثل الإستراتيجية في تخطيط التغيير من أجل تكييف موارد المنظمة مع متطلبات البيئة التنافسية لتحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة، وقد حدد مستوبين في الإستراتيجية؛ الأول على المستوى العام (la stratégie générale) حيث تتوافق الإستراتيجية العامة للشركة مع جميع القرارات والإجراءات التي تحدد مهمة الشركة ومهنتها وأنشطتها بطريقة حاسمة وعلى المدى الطويل، فهي تتوافق مع القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها من طرف الإدارة العليا في المنظمة وهي نفسها "السياسة العامة" للمؤسسة؛ أما على مستوى النشاط (la stratégie d'activité) فالأمر هنا مرتبط بشكل أساسي بدراسة القيمة الإستراتيجية للنشاط وموقع الشركة فيما يتعلق بالمنافسة؛ من هذا المنظور يجب أن تمكّن الإستراتيجية القائمة على نشاط الشركة من الحصول على مزايا مختلفة عن جميع منافسها في مجال نشاط وسوق معين، وبالتالي فإن هذا يتطلب تحديد عوامل النجاح الرئيسية للسوق المعني بهدف البحث عن فرص تطوير جديدة لمنتجاتها وخدماتها وتخصيص الموارد حسب أنشطتها .(MARCHSNAY, 2004, p. 19) ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن إستراتيجية الشركة تسعى إلى تحديد التوجه الطويل الأجل لأعمال الشركة (الرؤية)، لخلق قيمة لدى زبائنها ولكل أصحاب المصلحة من خلال استغلال الفرص في بيئتها ومواردها الخاصة، ومنه اتخاذ قرارات أو خيارات إستراتيجية من أجل بناء ميزة تنافسية على المدى الطويل.

2.2 تعريف الخيار الاستراتيجي

عرف Robson الخيار الاستراتيجي على أنه عملية توليد البدائل الإستراتيجية وتقييمها ومن تم الاختيار فيما بينها (مساعدة، 2013، صفحة 274). أي فالخيار الاستراتيجي يستلزم القيام بتحليل بيئة المؤسسة من أجل إيجاد البدائل المناسبة ومنه الوصول إلى أفضل أداء لها.

3.2 التحليل الاستراتيجي

يعتبر التحليل الاستراتيجي الخطوة الأولى للإدارة الإستراتيجية ويتكون أساسا من التحليل الخارجي والداخلي للمؤسسة، والهدف الرئيسي منه ليس فقط لوصف بيئة الشركة، ولكن أيضًا لتقييم العوامل الأكثر أهمية لاتخاذ القرار الاستراتيجي لديها ومدى تأثيرها. (Bartuskováa & Krestab, 2015, p. 147)

3. التجزئة الإستراتيجية والتحليل الاستراتيجي لمحفظة الأعمال

يشتمل هذا العنصر على شرح التجزئة الإستراتيجية إلى مجالات النشاط الإستراتيجية (DAS) والتحليل الاستراتيجي لمحفظة أعمال المؤسسة.

1.3 التجزئة الإستراتيجية إلى مجالات النشاط الإستراتيجية (DAS)

يتم تعريف الجزء الاستراتيجي على أنه مجموعة من الأنشطة المتجانسة من حيث المنتجات والخدمات، وبتعبير أدق يقوم الجزء الاستراتيجي بتجميع الأنشطة التي تستعمل نفس المهارات وتتميز بنفس المجموعة من عوامل النجاح الرئيسية أو Brulhart, 2009, p. 19) ومنه فالتجزئة الإستراتيجية تتمثل في تجزئة أو تقسيم نشاطات المؤسسة بحيث نتحصل على مجموعات متجانسة من المنتجات والتي تعرف بمجالات النشاط الاستراتيجي DAS والفئة من الزبائن.

2.3 التحليل الاستراتيجي لمحفظة الأعمال (الأنشطة)

يعبر تحليل المحفظة على منهجية تجعل من الممكن إجراء تشخيص لجميع أنشطة الشركة وتقييم وضعية توازن محفظة أعمالها، مما يسمح بتوجيه وتخصيص الموارد بين مجالات النشاط الحالية أو المحتملة، ومنه يعتبر تحليل المحفظة أداة لتلخيص وضعية أنشطة المؤسسة، وأداة لدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركات التي تدير مجالات أعمال والتي تبحث عن تنويع نشاطاتها

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

(Brulhart, 2009, p. 103)، بحيث يتم اختيار المجالات التي ترغب في تطويرها وتلك التي ترغب في التخلي عنها، ويتكون تحليل المجال هذا من ثلاث مراحل هي: تحليل مهنة الشركة، تحليل أسواقها، وتحليل مجالات أنشطتها الإستراتيجية (DAS).(DAS). (Soulez, l'essentiel du marketing, 2020, pp. 24-25): يتم تحديد مهنة المؤسسة من خلال فهم المهارات التي يتقنها العاملون، وبناء على احتياجات الزبائن التي تلبها منتجاتها .

2.2.3 أسواق المؤسسة: يتكون السوق من جميع المشترين للمنتج أو الخدمة بحيث نجد أن أي مؤسسة مرتبطة بثلاث أنواع هي: السوق الرئيسي ويتمثل في مجموعة المنتجات المماثلة والمنافسة بشكل مباشر؛ السوق المحيط وهو مجموعة المنتجات ذات الطبيعة المختلفة عن المنتج الرئيسي ولكنها تلبي نفس الاحتياجات في نفس الظروف؛ وسوق الدعم يحتوي مجموعة المنتجات التي يكون وجودها ضروريًا لاستهلاك المنتج المدروس.

3.2.3 مجالات النشاط الإستراتيجية للمؤسسة (DAS): يمكن تحديدها من ثلاثة أبعاد هي:

- الزبائن الذين يتم التعامل معهم ؛
- الاحتياجات التي نسعى إلى تلبيتها ؛
 - التكنولوجيا المفضلة.

غالبًا ما يكون لدى الشركات الكبيرة العديد من الأنشطة المختلفة نسبيًا التي يجب أن تتبع تحليل محددة من أجل تنظيمها (la stratégie d'activité: strategic business)، ويتجسد هذا التحليل من خلال بناء مصفوفي يجعل من الممكن تمثيل الموقف الاستراتيجي لكل مجال نشاط للشركة بشكل بياني وتركيبي؛ هذه المصفوفات أشهرها تلك التي طورتها مجموعة بوسطن المستشارية (Arthur D. من خلال مصفوفة BCG، وآرثر دي ليتل (Arthur D. من خلال مصفوفة المركة وآرثر دي ليتل (McKinsey) بمصفوفة المستوفة المسلمة المسلمة المسركة على رسم بياني ببعدين هما: جاذبية مجال النشاط من ناحية والوضع التنافسي للشركة في الشركة على رسم بياني ببعدين هما: جاذبية مجال النشاط من ناحية والوضع التنافسي للشركة في هذا المجال من ناحية أخرى، ويعتمد هذا التحليل على تقييم جاذبية الأنشطة (التحليل الخارجي) من جهة ووضع الشركة (التحليل الداخلي) من جهة أخرى.

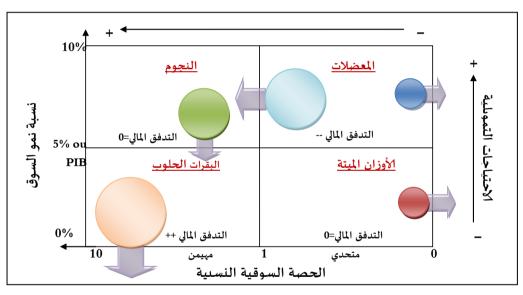
4. التحليل الاستراتيجي لمحفظة أعمال المؤسسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة نموذج بوسطن ونموذج SWOT لتحليل محفظة الأعمال.

1.4 نموذج بوسطن لتحليل محفظة الأعمال (مصفوفة BCG)

1.1.4 تعريف النموذج

تم تطوير مصفوفة (BCG) من قبل مجموعة بوسطن الاستشارية التي تعتبر المؤسسة كمحفظة من مجالات أو وحدات النشاط، وهذه الأخيرة تساهم في نمو الشركة وربحيتها، وتقوم مصفوفة بوسطن بتسيير توازن محفظة الأنشطة DAS بحيث تعتمد على بعدين هما نمو القطاع الذي تنشط فيه و الحصة السوقية النسبية (Benoit, 2019, p. 2)، الأول يعبر عن البيئة الخارجية للشركة ويعتبر كمقياس لجاذبية السوق (مساعدة، 2013، صفحة 281)، أو كمقياس لجاذبية الصناعة، والثاني يمثل البيئة الداخلية، وتنقسم المصفوفة إلى 4 خلايا تمثل وضعية مجالات النشاط في السوق وهي: المعضلة أو علامة الاستفهام، النجوم، البقرة الحلوب والأوزان الميتة كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل 1: مصفوفة BCG

Source: GIBOIN, B. (2019). la boite à outils de la stratégie (éd. 3). Paris: Dunod. p. 56

2.1.3 حدود المصفوفة

حسب الشكل أعلاه وما تم ذكره آنفا فإن مصفوفة BCG تعتمد متغيرين هما:

- الحصة السوقية النسبية: يتم حسابها بالنسبة إلى المنافس الأساسي من خلال العلاقة: الحصة السوقية للمؤسسة المدروسة المدروسة الموسسة المدروسة المستوية للمنافس الأساسي (Benoit, 2019, p. 17) أو مبيعات المنافس الأساسي الحصة السوقية للمنافس الأساسي بتحديد موقع مجالات النشاط على منحنى الخبرة والربحية ومنه مستوى الموارد المستعملة في وحدة النشاط الاستراتيجي (Bojin & Schoettl, 2013, p. 275).

معدل نمو السوق: هو دالة لتطور مبيعات المؤسسات، أو هو تحليل التقدم الإجمالي للمبيعات (Benoit, 2019, p. 17)، ويسمح هذا المعدل من معرفة مدى احتياج مجال النشاط (استثمار أو رأس المال العامل)، فكلما زاد نمو القطاع الذي ينشط فيه مجال النشاط المدروس زادت احتياجات هذا الأخير من السيولة، وأيضا تزيد بذلك إمكانية الحصول على حصص سوقية أكبر دون المساس بحصص المنافسين (Bojin & Schoettl, 2013, p. 275).

ويتم تسجيل هذين المتغيرين على محورين متعامدين يسمح بتحديد موقع مجالات النشاط الذي يُمثّل بدائرة وعلى أساسهما تُقسم مصفوفة BCG إلى أربع مناطق تميز بين معدلات النمو القوية والضعيفة وحصص السوق النسبية القوية والضعيفة، ويتم حل مشكلة الحدود بين المناطق على النحو التالى (Soulez, 2020, p. 615):

- يتم تحديد الحدود بين حصص السوق النسبية القوية والضعيفة بشكل عام بـ 1 (الحالة التي تمتلك فيها الشركة نفس الحصة السوقية لمنافسها الرئيسي)؛
- بينما تم تحديد الحدود بين معدلات النمو القوية والضعيفة بـ 10% في بدايات هذا النموذج، لكن نجد أنّ هناك صناعات تتميز بمعدل نمو متدني 1% او 2% مثلا، لذلك حسب stratégor لكن نجد أنّ هناك صناعات المعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Stratégor, 2019, p. 301) اصبح الحد يُمثّل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي العدل أصبح الحديث المعدل ال

3.1.3 أجزاء المصفوفة

تتيح BCG توصيف كل مجال من مجالات النشاط وفقًا لمكان وجودها في المصفوفة كما يلي:

- المعضلات (dilemmes): تتوافق هذه المنطقة مع المجالات الواقعة في الربع العلوي الأيمن، و كما يعي اسمها فهي تعتبر صداعا حقيقيا للمديرين حيث يكون وضعها غير جيد مقارنة مع المنافسين كما تتميز بارتفاع احتياجاتها التمويلية ومردودها السلبي، ومع ذلك تعتبر كفرصة حقيقية لتحقيق مكاسب مستقبلية نسبة إلى النمو الكبير للسوق الذي تنشط فيه، لذلك من أهم الخيارات التي يمكن للمؤسسة اعتمادها في هذه الحالة هو مضاعفة الاستثمار للاستفادة من نمو السوق من أجل اكتساب زبائن جدد في سوق متنام، فهذا أسهل من كسب زبائن من المنافسين بحيث أن عدم الاستثمار سيجعل الزبائن الجدد تتجه نحو المنافسين ومنه زيادة تضاؤل الحصة السوقية مقارنة بهم، فالاستثمار يسمح بتحويل المجالات المتواجدة في خانة المعضلات إلى منطقة النجوم إذا ما كانت تملك موارد تمويلية كافية من اجل الهيمنة على السوق، أما إذا كانت تعاني من عسر في التمويل فإن الخيار أمامها سيكون هو التخلى عن هذه النشاطات.(Massol, 2008, p. 101)
- النجوم (vedettes ou stars): تقع في الربع العلوي الأيسر من المصفوفة وبالنظر إلى دورة حياة المنتج فإن أنشطة هذه المنطقة تكون في المرحلة الثانية من دورة نمو أي منتج، حيث تتمتع بحصة سوقية نسبية قوية في سوق سربع النمو، وهي تذر دخلاً مالياً كبيراً ولكنها تتطلب

امنة زغلول /محمد فرحي

استثمارات إنمائية ضخمة للحفاظ على مركزها المهيمن(Leroy, 2017, p. 105)، من خلال تركيز الموارد التمويلية على هذه النشاطات وتجنب الاستثمارات التي ليس لها علاقة بالنمو & Schoettl, 2013, p. 280) وحسب بوسطن يكون الربح فيها منعدم في انتظار نضج النشاط ليصبح في منطقة البقرات الحلوب في المستقبل (GIBOIN, 2019, p. 57).

- البقرات الحلوب (les vaches à lait): (نجدها في الربع السفلي الأيسر) تكون أنشطة هذه المنطقة قد وصلت لمرحلة النضج مع حصة سوقية كبيرة مقارنة مع المنافسين في توّلد أرباحا معتبرة من أجل تمويل وتطوير الأنشطة الأخرى (النجوم والمعضلات) (Gaétan, 2016, p. 43)، فحسب مجموعة بوسطن الاستشارية فإن هذه المنطقة رغم الحصة السوق المهيمنة التي تتميز بها فإن احتياجاتها التمويلية ضئيلة وذلك بتأثير "عامل الخبرة" أو "منحنى الخبرة" المتحدرة الإنتاج المتراكم على الحرة الإنتاج المتراكم على المدى الطويل، فتجعلها تنخفض باستمرار بنسبة تتراوح بين 20% و30% في كل مرة يتضاعف فيها الإنتاج (Boston Consulting Group, 1968) ، حيث تتميز بالكفاءة تشغيلية أي الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات (خملول و قطاف، 2018، صفحة 24) ، ومنه القدرة على التحكم في الأسعار الذي سيكسب الشركة ميزة تنافسية تترجم على شكل أرباح في سوق ناضج.
- الأوزان الميتة (poids morts): (الربع الأيمن السفلي) تتميز مجالات نشاط هذه المنطقة بسوق ضعيف النمو ووضع تنافسي سيء، إضافة إلى أنّ احتياجاتها التمويلية ضعيفة والتدفق المالي الناتج عنها سالب؛ فحسب هذه المؤشرات من المتوقع أن هذه المؤسسة ستقوم بالتخلي عن هذه الوحدات، لكن هذا غير صالح دائما، فقد تكون هذه المجالات لها تأثير مباشر على منتجات أخرى مربحة (Massol, 2008, p. 103)، مثلا قد تتحمل تكاليف أو أعباء غير مباشرة أو تساهم في تسويق منتجات أخرى والتعريف بالمؤسسة، فالتخلي عنها وإن كانت لا تذر ربحا قد يؤدي إلى إحداث ضرر بالمنتجات المربحة.

بعد شرح مفاهيم نظرية حول الإستراتيجية والتحليل الاستراتيجي في المؤسسة و مصفوفة بوسطن (BCG) كأداة للتحليل الاستراتيجي، يجب التنويه إلى أن هذا النموذج عليه جملة من المؤاخذات منها: البساطة أكثر من اللازم عند استخدام المستويات العالية والمنخفضة، وتقسيم المصفوفة إلى أربعة أجزاء، بالإضافة إلى أنّ العلاقة بين نصيب السوق والربحية ليست بالضرورة قوية، كما أن الحصة السوقية هي مظهر واحد فقط من مظاهر الوضع التنافسي الإجمالي للشركة

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

(مساعدة، 2013، صفحة 284)، لذا ستعتمد هذه الدراسة على نموذج آخر في التحليل وهو نموذج SWOT الذي يقوم بتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بشكل كيفي.

2.3 نموذج SWOT لتحليل الاستراتيجي

سيتم التعرض لعرض نموذج SWOT وشرحه ومنه تحديد أهم الخيارات المناسبة للمؤسسة من أجل تحسين أدائها.

1.2.3 تعريف النموذج

تعود فكرة تحليل SWOT إلى عام 1957 عندما قدم (philip Seilznick) أطروحته الخاصة بالمواءمة بين العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وطورت هذه الفكرة فيما بعد من طرف أساتذة مجموعة الإدارة العامة في مدرسة هارفارد للأعمال، ويعتمد هذا التحليل على ثلاث خطوات هي:

- تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة؛
- تحديد الفرص والتهديدات التي تتيحها البيئة، الاعتماد على الموقف النهائي للمؤسسة من حيث نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات البيئية في تحديد الموقف التنافسي؛
- انتقاء الخيار الاستراتيجي المناسب استنادا إلى المعادلة: (SA = O(S-W) حيث أن: SA : الخيار الإستراتيجي، O: الفرص الخارجية المتاحة، S: نقاط القوة الداخلية، W: نقاط الضعف الداخلية. (مساعدة، 2013، صفحة 224)

والجدول الموالي يوضح كيفية تطبيق تحليل SWOT في المؤسسة:

جدول 1: نموذج لتحليل مصفوفة SWOT

نقاط الضعف weaknesses	نقاط القوة Strengths	
تعظیم-تدنیة W/O	تعظیم-تعظیم S/O	الفرص Opportunities
تدنية-تدنية W/T	تدنية-تعظيم S/T	التهديدات Threats

Source: Svend, H. (2005). Marketing planning: A global perspective. UK: McGraw-Hill. p73

2.2.3 شرح النموذج

نميز من خلال الجدول 4 خيارات إستراتيجية، أولها إستراتيجية هجومية وتكون في حالة المجموعة الأولى 5/0 حيث تلتقي فيها نقاط قوة المؤسسة مع الفرص المتاحة في السوق مما يدفعها لاختيار سياسة هجومية، الغرض منها زيادة استغلال هذه الفرص وتعظيم قوتها الداخلية، والثانية إستراتيجية علاجية في مجموعة 0/W حيث تتوفر أمام المؤسسة فرصا مناسبة لكنها تعاني من نقاط ضعف قد تمنعها من استغلال تلك الفرص، وعليه ينبغي على الإدارة الإستراتيجية في المؤسسة القيام بما يجب لمعالجة وتصحيح ما تعانيه المؤسسة من نقاط ضعف داخلية، سواء كانت في الأنشطة الإدارية أو الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والأفراد والمالية، لتمكينها من استثمار الفرص المتاحة

أمامها، أما ثالث إستراتيجية تكون دفاعية وتكون في حالة ما إذا تواجدت المؤسسة في الربع 5/٢ والذي يعبر عن تفاعل نقاط القوة والتهديدات، فالمؤسسة تستطيع أن تعزز وتستثمر نقاط قوتها وفي الوقت نفسه تقوم بالدفاع ضد أخطار التهديدات المحيطة بها من خلال اختيار استراتيجيات تساهم في تعظيم نقاط قوتها وتحجيم التهديدات التي تواجهها، حيث أن المؤسسة تستطيع تصحيح ومعالجة نقاط ضعفها بسيطرتها على العوامل الداخلية الممكنة، لكن المشكلة تصبح أصعب عندما تتعلق بالظروف الخارجية حيث يصعب السيطرة عليها، ولدينا إستراتيجية الانكماش التي تتجه المؤسسة إلى إتباعها بسبب ما تعانيه من تهديدات خارجية ونقاط ضعف داخلية كما هو في الربع W/T ، من خلال معالجة نقاط ضعفها مع مراعاة التهديدات الخارجة، على سبيل المثال: حذف خط إنتاجي متدن، أو الخروج من الأسواق الحالية، أو الاندماج مع شركات أخرى. (مساعدة، 2013، الصفحات 228-229)

3. التحليل الاستراتيجي لمحفظة الأعمال لشركة التامين الإسلامي و شركة الأولى للتأمين

سنحاول في الجزء المتبقي من هذه الدراسة تقديم صورة تطبيقية للنماذج السابقة في المؤسسات التأمينية، وقد تم اختيار شركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين (سوليدرتي) الناشطتين في السوق الأردنية وذلك من أجل دراسة مدى توازن محفظة التأمين التكافلي في هذا السوق.

1.4 نظرة عامة حول التأمين التكافلي في الأردن

يتكون سوق التأمين الأردني من 24 شركة تمارس النشاط التأميني من بينها شركتا تأمين تكافلي هما شركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين تقدمان كافة أنواع التأمين لزبائنها، حيث تعتمدان بناء التأمين التكافلي على أساس التعاون و الالتزام بالتبرع حسب ما خرج به مؤتمر التأمين التعاوني لمجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الإسلامية الذي انعقد في قاعة كلية الشريعة في الجامعة الأردنية في عمّان، حيث جاء في توصيات المؤتمر في الفرق بين نوعي التأمين ما يلي: "أن التأمين التجاري عقد معاوضة يستهدف الربح من التأمين نفسه... وأما التأمين التكافلي فهو التزام بالتعاون لا يؤثر فيه الغرر" (مشعل، 2010، صفحة 13).

1.1.4 شركة التأمين الإسلامية

شركة التأمين الإسلامية هي أول شركة تكافل في الأردن مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم 306، حيث تم تسجيلها بتاريخ 10 جانفي 1996 وبدأت نشاطها في السوق بتاريخ 20 ماي 1996، برأسمال قدر به مليوني دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني مدفوعا كاملا، ويعتبر البنك الإسلامي أكبر مساهم بالشركة بنسبة 41.67% من إجمالي الأسهم.

2.1.4 الشركة الأولى للتأمين سوليداريتي

تأسست الشركة الأولى للتأمين بتاريخ 28 ديسمبر 2006 برأس مال مصرح به ومكتتب ومدفوع قدر بـ 24 مليون دينار أردني، وفي 2 أفربل 2015 قامت الشركة بتملك ما نسبته 76.25% من رأسمال شركة اليرموك للتأمين، وقررت الهيئة العامة الغير عادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 نوفمبر 2015 بنقل كامل أسهمهم البالغة 100% من رأسمال شركة اليرموك للتأمين ونتيجة لهذا الاندماج تم شطب تسجيل شركة اليرموك للتأمين من سجل الشركات، وأصبحت شركة الأولى للتأمين هي الخلف القانوني لشركة اليرموك للتأمين وبرأس مال مصرح به ومكتتب ومدفوع 28 مليون دينار أردني.

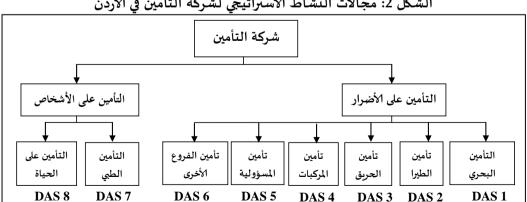
2.4 التحليل الاستراتيجي لمحفظة الأعمال لشركة التأمين الإسلامي و شركة التأمين الأولى عن طريق مصفوفة BCG

يتناول هذا المطلب مراحل تطبيق نموذج بوسطن في التحليل الاستراتيجي كما يلي:

- تحديد مجالات النشاط الاستراتيجي (DAS) للشركة
- حساب معدل نمو مجالات النشاط الاستراتيجي في السوق
- حساب الحصة السوقية النسبية لمجالات النشاط الاستراتيجي
- تعليم مجالات النشاط الاستراتيجي على المصفوفة بشكل دوائر يتناسب محيطها مع حجم مبيعات المجال الاستراتيجي
 - تحديد أهم الخيارات

1.2.4 تحديد مجالات النشاط الاستراتيجي (DAS) لشركات التأمين التكافلي في الأردن

تقدم شركات التأمين سواء كانت تكافلية أو تجاربة نوعين من الخدمات حسب المخاطر التي تؤمنها، فنجد تأمين عام أو التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص وبندرج تحت هذين النوعين جملة من المنتجات كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل 2: مجالات النشاط الاستراتيجي لشركة التأمين في الأردن

امنة زغلول /محمد فرحي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أداء قطاع التأمين في الأردن كما في 2020/09/30.

2.2.4 حساب معدل نمو مجالات النشاط الاستراتيجي في السوق

حسب ما تقدم ذكره سابقا فإن مصفوفة بوسطن تعتمد بعدين هما الحصة السوقية النسبة ومعدل نمو السوق؛ بالنسبة لهذا الأخير فإن هذه الدراسة ستعتمد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB فحسب تقرير البنك الدولي كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن قد قُدّر بـ 2% world bank).

جدول 2: معدل نمو مجالات نشاط شركة التأمين الاسلامية وشركة الأولى للتأمين

(مية	شركة التأمين الإسلامية		شركة الأولى للتأمين				
معدل نمو	أقساط	أقساط	معدل نمو	أقساط	أقساط		
2019	2019	2018	2019	2019	2018		
-13.90%	671528	780019	-14%	1153955	1341562	التأمين البحري والنقل	
-	-	-	75.52%	531028	302547	تأمين الطيران	
-0.91%	9495792	9583332	22,15%	14406465	11793642	تأمين المركبات	
-0.37%	1705846	1712169	-11,88%	7809572	8862543	تأمين الحربق والأخطار الأخرى للممتلكات	
-	-	-	-46.46%	453819	775274	تأمين المسؤولية	
1.55%	736894	725631	-7.43%	1756050	1897079	تأمينات الفروع الأخرى	
3.57%	6289012	6072147	11,55%	16897790	15148595	التأمين الطبي	
-8.21%	5347324	5825484	68,31%	3357104	1994561	تأمين الحياة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين و الشركة التأمين الإسلامية (2019) مخرجات Excel

3.2.4 حساب الحصة السوقية النسبية لمجالات النشاط الاستراتيجي

بالنسبة للحصة السوقية النسبية فسيتم حسابها بالنسبة للحصة السوقية لشركة الشرق العربي للتأمين التي تعتبر المنافس الأول لكل شركات التأمين في الأردن بحصة سوقية قدرت بـ 14% (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2019، صفحة 1) والتي تمارس جميع أنواع التأمين باستثناء التأمين على الحياة (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2020، صفحة 7).

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

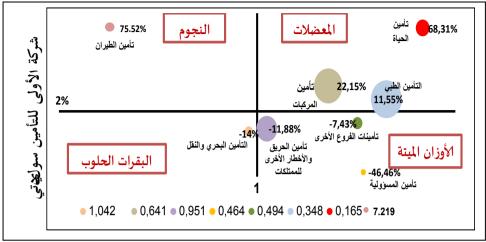
جدول 3: الحصة السوقية النسبية لمجالات نشاط شركة التأمين الإسلامية والأولى للتأمين

الحصة السوقية النسبية لشركة التأمين الإسلامية	الحصة السوقية النسبية لشركة الأولى للتأمين	أقساط شركة التأمين الإسلامية	أقساط شركة الأولى للتأمي <i>ن</i>	أقساط شركة الشرق العربي للتأمين	
0.606	1.042	671528	1153955	1107272	التأمين البحري والنقل
-	7.219	-	531028	73554	تأمين الطيران
0.422	0.641	9495792	14406465	22463704	تأمين المركبات
0.209	0.956	1705846	7809572	8162084	تأمين الحريق والأخطار الأخرى للممتلكات
-	0.464	-	453819	977072	تأمينات المسؤولية
0.164	0.494	736894	2209871	4469433	تأمينات عامة أخرى
0.129	0.348	6289012	16897790	48481900	التأمين الطبي
-	-	5347324	3357104	-	تأمين الحياة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين، (2019)، والشركة التأمين الإسلامية، التقرير السنوي الرابع والعشرون(2019) ومخرجات Excel

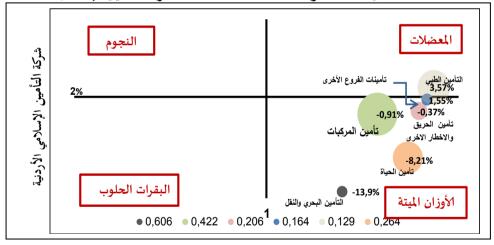
وعن تأمين الحياة فإن المنافس الأول هو شركة التأمين الأردنية بأقساط مكتتبة قدرت بر 20256540 دينار أردني، ومنه فالحصة السوقية النسبية لكل من شركة الأولى للتأمين و لشركة التأمين الإسلامية هي على التوالي: 0.165 و0.264 (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2019، صفحة 7). وعليه يكون شكل محفظة أنشطة التكافل على مصفوفة بوسطن كما هو في الشكل أدناه.

الشكل 3: مصفوفة BCG لمحفظة أنشطة الشركة الأولى للتأمين سوليداريتي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدولين 2 و3 ومخرجات الحصدر:

الشكل 4: مصفوفة BCG لمحفظة أنشطة شركة التأمين الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدولين 2 و3 ومخرجات الحصدر:

4.2.4 قراءة المصفوفتين

بالنسبة لمحفظة شركة الأولى للتأمين نلاحظ أنها تتكون من ثلاث مجالات نشاط في منطقة المعضلات (تأمين المركبات، تأمين الحياة والتأمين الطبي)، وثلاث أخر في منطقة الأوزان الميتة (تأمين المسؤولية، الحريق وتأمينات الفروع الأخرى)، أما منطقة النجوم فلا نجد فيها إلا تأمين الطيران الذي يتميز بنمو عالي مقارنة مع باقي المجالات، ونجد قطاع التأمين البحري فقط في منطقة البقرات الحلوب والذي من المفروض أن تُستعمل إراداته لتوفير السيولة من أجل مجالات نشاط المعضلات والنجوم،

غير أننا نلاحظ أن حجم أقساط التأمين البحري ضئيلة رغم أهميتها، وهذا ما يجعلها تبدو كمحفظة غير متوازنة على المدى القصير بحيث تتميز بافتقادها إلى المجالات المدرة للسيولة.

وعن محفظة شركة التأمين الإسلامية الأردنية فحسب الشكل أعلاه فيُظهر وضعية أسوء من الأولى رغم أنه من المفروض أنها ذات خبرة أكبر من شركة الأولى للتأمين كونها تعتبر أول شركة تأمين تكافلي في الأردن، غير أننا نجد كل مجالات نشاطها في منطقة الأوزان الميتة بحصة سوقية متواضعة مقارنة بالمنافس الأساسي وبمعدلات نمو سالبة مما يدل على أنها فقدت جزءا من زبائنها لصالح المنافسة في سوق نامي باستثناء التأمين الطبي في منطقة المعضلات.

5.2.4 الخيارات الإستراتيجية حسب تحليل بوسطن

من خلال ملاحظاتنا السابقة بدت محفظة شركتي التأمين تفتقدان مصادر السيولة (مجالات نشاط البقرات الحلوب) غير أن محفظة شركة الأولى للتأمين أفضل من الأخرى، بحيث تتميز بوجود قطاع التأمين البحري في منطقة البقرات الحلوب (وإن كان حجم أقساطها المكتتبة ضئيلة مقارنة مع باقي القطاعات) فيمكن استخدام هذه السيولة لدعم قطاع الطيران في منطقة النجوم الذي بدوره سيتحول إلى منطقة البقرات الحلوب بتأثير عامل الخبرة ومنه يصبح مدر للسيولة من أجل القطاعات المتواجدة في منطقة المعضلات وذلك بعد انتعاش قطاع السياحة المتضرر حاليا بسبب فيروس كورونا، خاصة وأن الأردن تعتمد هذا القطاع كأهم مورد لتمويل اقتصادها والذي يعتبر الطيران من أهم دعائمه.

وعن شركة التأمين الإسلامية الأردنية التي خسرت مساحة من حصتها السوقية لصالح المنافسة كما هو ظاهر في المصفوفة، فعلها أن تحاول توجيه جهودها نحو قطاعات قليلة المنافسة مثل قطاع الطيران وتأمين الائتمان من أجل تحسين وضعيتها التنافسية باستغلال عامل الخبرة من أجل السيطرة على الأسعار.

ويجدر الذكر هنا أن تلك الخيارات كانت من أجل تحسين الوضعية التنافسية لشركات التكافل في السوق الأردنية وليست من أجل زيادة ربحيتها من تلك القطاعات، ذلك أن جوهر التكافل مميزه عن التأمين التجاري كونه لا يسعى إلى التربح من الأقساط المكتتبة ولا يمتلكها، بل يقوم بإدارتها واستثمارها نيابة عن المكتتبين (المشتركين في صندوق التكافل) من أجل توفير السيولة لتغطية التعويضات للمتضررين من المشتركين، فحيثيات التأمين التكافلي من محيط داخلي ومتطلباته من البيئة خارجية يختلف عن قرينه، وهذا ما سنبينه فيما يلي من خلال تحليل سووت SWOT لصناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية.

3.4 تحليل SWOT لمحفظة التأمين التكافلي في الأردن

يمكن اعتماد تحليل SWOT لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لصناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية كما يلى:

1.3.4 نقاط قوة صناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية

تتمثل نقاط قوة صناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية في:

- الخصائص التي تميز التأمين التكافلي عن التجاري في مراعاته للشريعة الإسلامية في خياراته الإدارية واستثماره، بحيث يحقق العدالة بين المشتركين في صندوق التكافل والمساهمين في الشركة من خلال العلاقة التي تربط بينهم، فالمساهمين دورهم إنشاء شركة التأمين التي تقوم بإدارة صندوق التأمين التكافلي مقابل أجرة على أساس الوكالة، وتستثمر موجوداته مقابل نسبة من الأرباح على أساس المضاربة، وبذلك يتجنب تضارب المصالح بين المشتركين والمساهمين.
 - توزيع الفائض التأميني على المشتركين في صندوق التكافل.
- بالنسبة لشركة التأمين الإسلامية وهي أول شركة تكافل في الأردن التي تم إنشاءها سنة 1996، فقد عملت لفترة طويلة بمفردها في السوق مما سمح لها باكتساب الخبرة في هذا المجال وتكوين قاعدة مهمة من الزبائن، قبل أن تباشر الشركة الأولى للتأمين عملها بالسوق الأردنية سنة 2006.
- استفادة الشركة الأولى للتأمين من الاندماج لتضم جهودها سنة 2015 مع شركة اليرموك للتأمين لتصبح المتصدرة حاليا في أعمال التأمين التكافلي على حساب شركة التأمين الإسلامية وتحتل المرتب الثالثة من حيث الأقساط المكتتبة في السوق الإجمالي.

2.3.4 نقاط ضعف صناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية

أما عن نقاط ضعف صناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية فتتمثل فيما يلي:

- أهم نقطة ضعف تعاني منها شركات التأمين التكافلي بصفة عامة هو عدم الاتفاق على صيغة موحدة أو تكييف موحد لعقود التأمين التكافلي، فمن علماء الفقه من يخرجه على صيغة التبرع، و منهم من يكيفه على صيغة النهد وفي أسواق أخرى نجده بصيغة الوقف، وهذا ما يزيد من تشتت فهم طالبي هذه الخدمة؛
- وبالنسبة لشركة التأمين الإسلامية فقد لاحظنا في التحليل السابق أن أداءها يتناقص مما يدل على وجود مشاكل في تسويق منتجاتها، والذي بدا جليا من خلال تناقص حصتها السوقية مقارنة مع المنافس الأول (شركة الشرق العربي للتأمين)؛

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

- كما لو قارنا بتأهيل العمال الذي تعتمده الشركة الأولى للتأمين وشركة التأمين الإسلامية ببرنامج التأهيل في شركة الشرق العربي للتأمين، سنجد فرقا كبيرا، حيث اعتمدت هذه الأخيرة 75 دورة تدريبية في مهارات التسويق والاتصال، الحوكمة والمخاطر وغيرها و شملت تقريبا كل العاملين في الشركة (شركة الشرق العربي للتأمين، 2019، صفحة 28)، أما الشركة الأولى للتأمين فكان لها 10 دورات تدريبية استفاد منها نصف عدد عمالها تقريبا (الشركة الأولى للتأمين، 2019، صفحة 53)، أما شركة التأمين الإسلامية فقد كان لها أربع دورات من أجل حوالي 15 عاملا فيها (شركة التأمين الإسلامية، 2019، صفحة 37).

3.3.4 الفرص المتاحة لصناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية

تتمثل أهم الفرص المتاحة في السوق الأردنية فيما يلي:

- المجتمع الإسلامي.
- نمو سوق التامين التكافلي حيث حققت أعمال التأمين التكافلي في نهاية 2019 نموا قدر بنسبة 6% مقارنة بعام 2018. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2019، صفحة 1)
- توفر السوق الأردنية على 4 بنوك إسلامية والتي تعتبر من أهم دعائم التأمين التكافلي من أجل استثمار موجوداتها وتسويق منتجاتها حيث تمتلك البنوك قاعدة مهمة من الزبائن على غرار عمالها الذين هم بحاجة إلى التأمين في مختلف المجالات.
 - نشاط الصكوك التمويلية مما يوفر خيارات استثمارية لشركات التأمين التكافلي.

4.3.4 التهديدات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في السوق الأردنية

أما عن أهم التهديدات التي تقف أمام تطوير صناعة التكافل في الأردن نوجزها في الآتي:

- دخول منافسين جدد من شركات التأمين التجاري.
- افتقاد السوق لشركات إعادة التكافل الذي يعتبر المساند الأول لأعمال التأمين التكافلي، بحيث يعطي الأمان لشركات التكافل من أجل زيادة نسب الاكتتاب دون الخوف من التقلبات التي قد تحدث لصندوق التكافل.

وكآخر نقطة في هذه الدراسة سنحاول تلخيص ما سبق في مصفوفة swot من أجل الخروج بأهم الخيارات.

امنة زغلول /محمد فرحي

جدول 4: مصفوفة swot للخيارات الاستراتيجية للشركة الأولى للتأمين وشركة التأمين الإسلامية الأردنية

1		۱۵ردنیه		
	نقاط القوة Strengths		نقاط الض	بعف weaknesses
	الشركة الأولى	<u>شركة التأمين الإسلامية</u>	الشركة الأولى	شركة التأمين الإسلامية
	<u>للتأمين</u>	الأردنية	<u>للتأمين</u>	الأردنية
	– مراعاة	- مراعاة الشريعة الإسلامية	- نقص تأهيل	- نقص تأهيل العمال
	الإسلامية	- تجنب تضارب المصالح	العمال	- ضعف القدرات
	- تجنب تضارب	- عامل الخبرة		التسويقية
	المصالح			
	- دمج الشركات			
<u>الفرص</u>	استراتيجة هجومية		إستراتيجية علاجية	
Opportunities	- استغلال	- استغلال مميزات المجتمع	الاهتمام بتأهيل	الاهتمام بتأهيل العمال
-المجتمع الإسلامي	خبرتها في دمج	الأردنى وعامل الخبرة للشركة	العمال وخاصة	وخاصة مهارات التسويق
- نمو سوق	الشركات من	كميزة تنافسية من أجل	في مهارات	والاتصال مع الزبائن.
التكافل	أجل عمل	التحكم في التكاليف ومنه	التسويق	
- توفر خیارات	شراكات مع	تقديم خدمات بأقل التكاليف	والاتصال مع	
الاستثمار (بنوك	المصارف	من أجل استرجاع حصتها	الزبائن.	
إسلامية	الإسلامية من	السوقية.		
وصكوك)	أجل تطوير	- تطوير التأمين المصرفي مع		
	التأمين المصرفي.	البنك الإسلامي الذي يمتلك		
		41.67% من أسهم الشركة من		
		أجل تسويق منتجاتها التأمينية.		
التهديدات	استراتيجية دفاعية في هذه الحالة تحاول شركتا التأمين الإسلامي		 إسترات	يجية الانكماش
<u>Threats</u>			التخلي عن النش	ماطات ذات النمو المنخفض
- دخول	•	لتأمين التكافلي من أجل الحفاظ	"	كالتأمين البحري والنقل
منافسین جدد		زبائن، والحول دون خسارتها	•	من تجربة الشركة الأولى
من التأمين	مين لصالح المنافسين الجدد، ذلك أن الحفاظ على			کات.
التجاري	الزبون الحالي وكسب ولائه أصعب من كسب زبون			
- انعدام شركات	جديد في سوق يتم	يز بالنمو.		
إعادة التكافل				

المصدر: من إعداد الباحثين

5. الخاتمة

تتشابه منتجات التأمين التكافلي مع منتجات التأمين التجاري شكلا، غيرا أنها تتميز عنها جوهرا لمحاولة مراعاتها للشريعة الإسلامية التي تعتبرها كميزة تنافسية في ظل المنافسة الكبيرة التي تواجهها من طرف التأمين التجاري؛ وعلى هذا تم دراسة واقع محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردنية من خلال تطبيق نموذج بوسطن و نموذج swot على محفظة شركة التأمين الإسلامية وشركة الأولى للتأمين، من أجل معرفة وضعيتها التنافسية في هذه السوق والخروج بخيارات إستراتيجية من شأنها تحسين وضعية التكافل بها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت مصفوفة BCG عدم توازن محفظة أعمال شركة التأمين الإسلامية الأردنية، وبذلك يتم رفض الفرضية الأولى؛
- كما أظهرت مصفوفة BCG عدم توازن محفظة أعمال الشركة الأولى للتأمين التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأقساط المكتتبة غير أن حالها أفضل منه بالنسبة لشركة التأمين الإسلامية ؛ وأخيرا يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات متمثلة في الخيارات المتاحة كما يلي:
- حسب تحليل بوسطن يُنصح شركة التأمين الأولى بالاهتمام أكثر بقطاع الطيران من أجل تحويله إلى منطقة البقرات الحلوب بتأثير عامل الخبرة ومنه يصبح مدر للسيولة من أجل القطاعات المتواجدة في منطقة المعضلات، وذلك بعد انتعاش قطاع السياحة المتضرر حاليا بسبب فيروس كورونا، أما شركة التأمين الإسلامية التي خسرت مساحة من حصتها السوقية لصالح المنافسة كما هو ظاهر في المصفوفة، فعلها أن تحاول توجيه جهودها نحو قطاعات قليلة المنافسة مثل قطاع الطيران وتأمين الائتمان من أجل تحسين وضعيتها التنافسية باستغلال عامل الخبرة من أجل السيطرة على الأسعار؛
- وحسب تحليل swot على شركتي التأمين التكافلي في الأردن الاهتمام بمعالجة نقاط ضعفها كتأهيل عمالها وتطوير التأمين المصرفي من أجل تعزيز نقاط قوتها واستغلال الفرص المتاحة في السوق.

6. قائمة المراجع

Bartuskováa, T., & Krestab, A. (2015). Application of AHP method in external strategic analysis of the selected organization. *review of Procedia Economics and Finance*, 30, 147.

Benoit, P. (2019). *la boite à outils de l'organisation* (éd. 2). Paris: Dunod. Bojin, J., & Schoettl, J.-M. (2013). *l'essentiel de la stratégie*. Paris: Eyrolles.

امنة زغلول /محمد فرحي

Boston Consulting Group. (1968, 11). Boston Consulting Group. Retrieved 12 07, 2020, from the experience curve: https://www.bcg.com/fr-fr/publications/1968/business-unit-strategy-growth-experience-curve

Brulhart, F. (2009). les 7 points clés du diagnostic stratégique: Avec la méthode des cas (éd. 9). paris: éditions Eyrolles.

dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

Gaétan, T. (2016). plan marketing et stratégie d'entreprise. paris: Harmattan.

Garibald, G. (2008). Analyse stratégique (éd. 4). Paris: éditions Eyrolles.

GIBOIN, B. (2019). la boite à outils de la stratégie (éd. 3). Paris: Dunod.

Jean-Marie, D., Rene, A., & Nicol, K. (2009). le grand livre de la stratégie. Paris: Eyrolles.

Leroy, F. (2017). les stratégies de l'entreprise (éd. 5). Paris: Dunod.

MARCHSNAY, M. (2004). management stratégique, les éditions de l'ADREG. paris: les éditions de l'ADREG.

Massol, P. (2008). projets d'entreprise : 10 outils pour réussir. Paris: Vuibert.

Soulez, S. (2020). l'essentiel du marketing (éd. 9). Paris: Gualino.

Soulez, S. (2020). Le marketing : Marketing stratégique et opérationnel, comportement de l'acheteur et CRM, marketing digotal (éd. 9). Paris: Gualino.

Stratégor. (2019). La référence en stratégies: de la stra-up à la multinationale (éd. 8). Paris: DUNOD.

Svend, H. (2005). Marketing planning: A global perspective. UK: McGraw-Hill.

The world bank. (n.d.). GDP growth. Retrieved 12 2020, 22, from GDP growth (annual%)-Jordan:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=J

الاتحاد الأردني لشركات التأمين .(2019) .تقرير أداء قطاع التأمين في الأردن .عمان :الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

الاتحاد الأردني لشركات .(2020) .تقرير أداء قطاع التأمين في الأردن .عمان :الاتحاد الأردني لشركات التأمين.. الشركة الأولى للتأمين .(2019) .التقرير السنوى للشركة الأولى للتأمين .عمان :الشركة الأولى للتأمين.

خملول ,م .ب & ,.قطاف ,ع .ا ,2018) .جوان .(تقدير كفاءة البنوك الاسلامية العربية الرائدة مقارنة بنظيراتها التقليدية في ظل مواجهة المقريزي للدراسات المعاصرة خلال الفترة .(2015-2005) مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية .

شركة التأمين الإسلامية .(2019) .التقرير السنوي لشركة التأمين الإسلامية .عمان :شركة التأمين الإسلامية.

تحليل محفظة أنشطة التأمين التكافلي في السوق الأردني

شركة الشرق العربي للتأمين .(2019) .التقرير السنوي لشركة الشرق العربي للتأمين .عمان :شركة الشرق العربي للتأمين.

عبد الباري مشعل. (24-25 2010,10). تجارب التصرف بالفائض التأميني. ملتقى التأمين التعاوني الثاني . ماجد عبد المهدي مساعدة. (2013). الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم-عمليات-حالات تطبيقية (الإصدار 01). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حوكمة المؤسسات و الإستدامة المالية: قراءة من منظور قوانين الحوكمة الأوروبية Corporate governance and financial sustainability: a reading from the perspective of European governance laws

عبدي نعيمة 1* مار ثليجي بالأغواط، الجزائر، <u>n.abdi@lagh-univ.dz</u>

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/30

ملخص:

تعالج الورقة البحثية موضوع الحوكمة و الإستدامة المالية للمؤسسات، في ظل قوانين الحوكمة الأوروبية، حيث تبنت هذه الأخيرة دمج إعتبارات التنمية المستدامة في قوانين حوكمة المؤسسات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تقييم نسبي لمحاولات الدمج السابقة من أجل تحقيق تمويل مستدام و تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية لكبرى المؤسسات المدرجة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. حيث خلصت الدراسة إلى أن العديد من المؤسسات الأوروبية مازلت تركز على الأداء المالي قصير الأجل مقارنةً بالأبعاد طويل الأجل، الأمر الذي يدعوا إلى جهود أكبر من أجل تحقيق الأهداف السابقة.

كلمات مفتاحية: حوكمة المؤسسات، قوانين الحوكمة الأوروبية ، التمويل المستدام.

تصنيفات.Q01, Q56 ,G34 : JEL

Abstract:

The research paper deals with the issue of corporate governance and financial sustainability, in light of European governance laws, where the study aimed to make a relative evaluation of previous merger attempts in order to achieve sustainable financing and enhance the environmental and social responsibility of European Union institutions. Where the study concluded that many European institutions are still focusing on short-term financial performance, which calls for greater efforts.

Keywords: Corporate governance, Corporate Governance Codes, the European Union, sustainable financing.

Jel Classification Codes: G34, Q56, Q01.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة

على الرغم من أن الإضاءات الأولى لموضوع الحوكمة المؤسسية يمكن أن تكون جاءت من طروحات آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، و التي حذر فيها من المشاكل المحتملة للملكية الغائبة للمؤسسات و المطالبة الصريحة لعالمي الإقتصاد Berl et Means بضرورة فرض السيطرة و الرقابة على الفجوة التي قد تحدث بين حملة الأسهم و المديرين من جراء ممارسات الأخير السلبية، و الإدارك المبكر لرواد نظرية الإدارة و في مقدمتهم قانت و هنري Henry et Gant عام 1938 و شستر برنارد المبكر لرواد نظرية الإدارة و في مقدمتهم قانت و هنري بيب أن لا تقع على عاتق حملة الأسهم فقط و إنما على جميع الأطراف ذات المصالح معها، من جهة، و التنبيه إلى حتمية حدوث الصفحات الصراع بسبب تعارض المصالح، من جهة ثانية، (مطلك الدويري و علي صالح، 2009، الصفحات الصراع بسبب تعارض المسالحة، من جهة ثانية، (مطلك الدويري و علي صالح، 2009، الصفحات مساهماتية إلى حوكمة تشاركية تأخذ بعين الإعتبار مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة، حيث تبعت نظرية أصحاب المصالح إيديولوجية جديدة، تجعل من إستراتيجية المؤسسة تجاه الأطراف المكونة لها لمسجل كجزء من نموذج الحوكمة الموسع، فبعد أن ركزت نظرية الوكالة لجسن و مكلنيج Jensen عام 1976 على حماية مصالح المساهمين فقط، توسعت هذه الأخيرة لتطبق على جميع العلاقات المنسوجة في المؤسسة لضمان حماية جميع أصحاب المصالح الذين ساهموا في خلق القيمة، (Renz, 2005, pp. 52-50).

بناءا عليه فإن النموذج الجديد للحوكمة هو ذلك النموذج الذي يصور حوكمة المؤسسات على أنها تعاون بين المؤسسات والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق قيمة طويلة الأجل مقابل المدى القصير، مما يعني أن نموذج حوكمة المؤسسات يجب أن يشجع على إتباع طرق مدروسة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وقيمة الأسهم على المدى الطويل مع دمج أهداف التنمية المستدامة ESG(البيئية والاجتماعية والحوكمة) و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسسات CSR ضمن تطوير إستراتيجياتهم طويلة المدى وتخطيط العمليات، في الوقت نفسه، يجب أن يشجع النموذج الجديد المستثمرين السعي وراء الاستراتيجيات طويلة الأجل من قبل المؤسسات التي يستثمرون فها، بناءا على المسبق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان مدى تبني أبعاد التنمية المستدامة من قبل قوانين الحوكمة الأوروبية في إطار أبعاد الإستدامة المالية، وهو ما سيتم معالجته من خلال التطرق إلى:

- حوكمة المؤسسات و الإستدامة المالية؛
- تطور غرض المؤسسة ضمن الأبعاد المالية و الإقتصادية؛
- الاستدامة المالية و قوانين الحوكمة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

2. حوكمة المؤسسات و الإستدامة المالية

في إطار التوجه نحو أهداف التنمية المستدامة و الأهداف التي حددتها اتفاقية باريس و أجندة الأمم المتحدة لعام 2030، ومبادرات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإرساء حوكمة مستدامة للمؤسسات، تصبح هذه الأخيرة أكثر من أي وقت مضى مطالبة بتقييم إمكانياتها في دمج نهج مستدامً طويل الأجل في إستراتيجياتها وعملياتها، من خلال دمج اعتبارات الاستدامة في قوانين حوكمة المؤسسات، و ضمان الإستمرارية المالية لها. في هذا العنصر سنناقش الوجه الجديد لمسؤولية المؤسسات و تأثيرات الاستدامة على إمكانياتها التمويلية.

1.2. الوجه الجديد لمسؤوليات المؤسسات

لقد تسبب الفضائح المالية التي حدثت في العقد الماضي، إضافة إلى الأزمة المالية ذات التأثير العالمي في زيادة الإهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات، و هنا ظهرت هذه الأخيرة في محاولة سد الفجوة و الرقابة على أداء المؤسسات، حيث عرفت منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OECD حوكمة المؤسسات:" إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهمها و ذو المصلحة الأخرين، و تقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، تحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف و الرقابة على الأداء ". (كاترين، ، هلبلينج، وسوليفان، 2003، صفحة 3)

ففي إطار النظريات التعاقدية، نجد أن مصدر المشاكل المنظماتية هو في عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة، و بالتالي فإن مصدر فعالية المؤسسة يتمثل في الجانب الإنظباطي Disciplinaire، الذي يركز على مراقبة المسؤولين عن إدارة المؤسسة بتحديد أو تعريف الإنظباط طبقا لقواعد اللعبة التسييرية، التي تظبط تصرفات هؤلاء المسؤولين (المسيرين)، لتغطي بذلك حوكمة المؤسسات مجمل الأليات الداخلية و الخارجية التي تعمل على تحديد السلطة و لها أثر على قرارات المسيرين، بمعنى آخر التي تضبط مسارهم و مجال حريتهم، مما يعني أن المدخل الإنضباطي لحوكمة المؤسسات هو مقاربة إنظباطية Disciplinaire تضبط سلوك و تصرفات المسؤولين عن إدارة المؤسسة، تقارب مالي- قانوني Juridico-Financière يهدف إلى تعظيم ثروة المساهمين و إدارة المؤسسة هي علاقة الوكالة المعترف بها. تبعا لذلك يهدف المدخل الإنضباطي لحوكمة المؤسسات إلى تحقيق التقارب بين مصالح المساهمين و مصالح القائمين على إدارة المؤسسة من خلال قدرته على تخفيض تكاليف الوكالة الناجمة عن أزمة المصالح، ذلك أن هذا المدخل يقوم على منظور تعاقدي للمؤسسة يجد مصدرا له في إعتبار هذه الأخيرة مركزا للتعاقد، و في هذا الإطار ولدت النظريات التعاقدية للمؤسسة (نظرية في إعتبار هذه الأخيرة مركزا للتعاقد، و في هذا الإطار ولدت النظريات التعاقدية للمؤسسة (نظرية في إعتبار هذه الأخيرة مركزا للتعاقد، و في هذا الإطار ولدت النظريات التعاقدية للمؤسسة (نظرية

حقوق الملكية، نظرية تكاليف الصفقات و نظرية الوكالة)، و التي تعتبر الأسس النظرية لحوكمة المؤسسات، بهدف تحقيق الهدف الإنضباطي البحت، على إعتباره مصدر الكفاءة الوحيد. (Poincelot & Wegmann, 2005, p. 112)

و في الأخير وضع المدخل التشاركي أمامنا إعتبارات أخرى، من غير رأس المال، متعلقة بالكفاءات الخاصة للعمال و المسيرين و دورها و مكانتها في الأبحاث الحديثة، فخصوصية رأس المال البشري و دورها في تحسين أداء المؤسسة يجعل من هذا الأخير مركزا للتنافس، و هنا تبرز قدرة نظام الحوكمة من خلال قدرته على حماية رأس المال البشري و تطوير قدراتهم و مواهبهم الخاصة، لا سيما و أن التجارب الميدانية أظهرت أن المؤسسات التي تأخذ بعين الإعتبار جميع الأطراف ذات المصلحة في خلق القيمة أكثر نجاحا و إزدهارا من تلك التي لا تهتم إلا بخلق القيمة للمساهمين، إضافة إلى ذلك فقد وجد كل من كولر و هسكت Kotter et Heskett عام 1998 أن المؤسسات الأمريكية الكبرى التي أولت الأهمية نفسها لجميع شركائها، تضاعفت مبيعاتها في ظرف 11 سنة أربعة أضعاف مبيعات المؤسسات التي ركزت إهتمامها على المساهمين فقط. (Depret, 2005, pp. 47-48)

و في الأخير فالنتيجة المنطقية للمسعى التشاركي تكون بشكلها العام في الأطراف ذات المصلحة، أي مجموع الأعوان الذين تتأثر منفعتهم بقرارات المؤسسة و تربطهم بها علاقات تعاونية في المدى البعيد مثل: الموردين، الزبائن، العمال، الدائنين..إلخ. و بالتالي تقيم قدرة نظام الحوكمة من خلال قدرته على خلق القيمة التشاركية لجميع الأطراف ذات المصلحة. ,Charreaux & Wirtz

و في هذا السياق دمجت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات على مستوى أعمال المؤسسات، و التي تعني في إطارها العام مدى إندماج المؤسسات الجوانب الإجتماعية و البيئية في إطار تفاعلها مع الأطراف ذات المصلحة، و في هذا الإطار تعلن المؤسسات مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تبني نظام للحوكمة المفتوحة، قادرة على التوفيق بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة في سياق النهج العالمي للجودة والتنمية المستدامة . (Idowu, Frederiksen, Mermod, & 1 Nielsen, 2015, p. 9)

و في هذا الإطاريمكن ممارسة المزيد من الضغط على المؤسسات للمساهمة في الحفاظ على موارد البيئة والتنمية الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع أهداف التنمية الإقتصادية، حيث يعمل القطاع المالي على توسيع نطاق تصوره لمخاطر المؤسسات بأخذ الأداء الإجتماعي و البيئي و الإقتصادي في آن واحد متجاوزا بذلك الأداء المالي فقط، حيث أدرك القطاع المالي أهمية المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بتغير المناخ، كثافة غازات الاحتباس الحراري....و بالتالي يمكن لحجم إستثمارات المؤسسات أن تتغير تبعا لهذه المخاطر، في إطار تزايد عدد الصناديق الأخلاقية والاجتماعية في الأسواق الأوروبية

والأمريكية، و في هذا الإطار يركز الإستثمار المسؤول إجتماعية على مدى دمج المؤسسات لقضايا المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ضمن الأهداف الإستراتيجة لها ، من أجل تحديد المؤسسات الفائزة بالإستدامة، و التي يتم توجيه إستثمارات المساهمين إليها. (Bleischwitz, 2007, pp. 9-11)

حيث نمت حساسية المساهمين تجاه مسؤولية المؤسسات، بعد إنهيار كبرى المؤسسات العملاقة في الوم أ، و جنوب شرق آسيا، ما تسبب في فقدان ثقة من قبل المستثمرين و أصحاب المصالح، و هو ما أدى بالعديد من المؤسسات متعددة الجنسيات (MNCs) إلى إتخاذ إجراءات تدريجية لتكيف مع مفاهيم الإستدامة المختلفة للاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة. (Bleischwitz, 2007, p. 11)

2.2. تأثيرات الاستدامة على التمويل

دفع تدهور النظم البيئية في إطار محدودية الموارد الطبيعية، والنمو السكاني ...إلى مناقشة موضوع الاستدامة أكثر من أي وقت مضى، فالإضاءات الأولى لموضوع التنمية المستدامة يرجع إلى أواخر الثماننيات، حيث عرفت التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية على أنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " (Olivier & Guillaune, 2005, p. 281).

علاوة على ذلك، فإن الأزمة المالية العالمية، و الفضائح المحاسبية و المالية لكبرى المؤسسات و تحميل المؤسسات الآثار الإجتماعية و البيئية ، دفعت إلى تزايد الطلب على شفافية أكبر لسلوك المؤسسات، في هذا السياق ، أصبحت الاستدامة من الأمور التي يتم ذكرها في كثير من الأحيان كهدف للمؤسسة، و بعدما كانت الإهتمامات البيئية تشكل عائقا أمام نجاح المؤسسات، و هذه الأخيرة تلبي الحد الأدنى من متطلبات الإمتثال فقط ، أصبح ينظر إلها على أنها فرصة لخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين عن طريق إحتضان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. , Taticchi, Carbone) للمساهمين عن طريق إحتضان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. , Albino, 2013 , pp. 222-223)

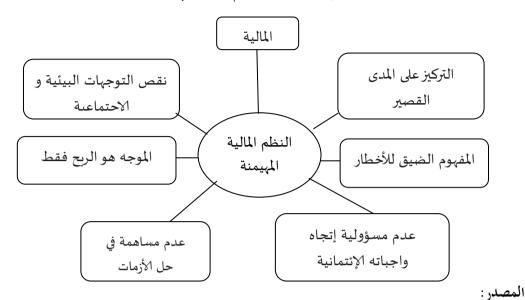
و على غرار موضوع الاستدامة، والاهتمام بقياس الأداء، زاد حجم التقارير بشكل ملحوظ في السنوات العشرين الماضية و تطورها من المنظور المالي إلى المنظور غير المالي، حيث أدركت المؤسسات ضرورة مراقبة و فهم أداء المؤسسة في بيئة تنافسية متغيرة بإستمرار، مع ضرورة فهم الأداء الاقتصادي والبيئ والاجتماعي للشركات وإدارتها بشكل صحيح، من أجل عرضها ضمن تقاريرها لأصحاب المصلحة الخارجيين، و على أساس أن القياس هو عنصر حاسم لتحسين أداء الأعمال يمكن

لأطر القياس الإبلاغ (R&M) المناسبة تسهيل فهم محركات الإستدامة و إدارة عمليات (Taticchi, Carbone, & Albino, 2013, p. 223)

و في هذا الإطار إتجه التمويل إلى الاتجاه الجديد لتخضير الاقتصاد للإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، و هو ما يعني التحول من النموذج الحالي للاقتصاد إلى نموذج قائم على زيادة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ووفقا لهذا الإنتقال، ظهرت مفاهيم جديدة للتمويل مثل: التمويل الأخضر، والتمويل المستدام، تمويل المناخ، تمويل الكربون....، حيث كان هدف التمويل في إقتصاد السوق الكلاسيكي الجديد هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح وقيمة المساهمين، و مع ضخامة القطاع المالي في العقود الأخيرة أصبح هذا الأخير منفصلا تماما عن الإقتصاد الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تغير دور التمويل من وجهة النظر السائدة و المتجذرة في النظرية الاقتصادية التقليدية (لتعظيم الأرباح وثروة المساهمين) إلى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, الماطلة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, المساهمين) إلى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, الماطلة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, الماطلة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, المناهمين) إلى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, الماطلة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, المناهمين) إلى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, المناهمين) إلى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... (Bem, Daszyńska-Żygadło, المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة الأخطرة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة الأحدادة المناهدة
والتحولات المذكورة سابقا شكلت أهم النقاشات العالمية حيث ركزت إستراتيجية أوروبا 2020 على الاقتصاد منخفض الكربون وكفاءة الموارد في إطار خطة شاملة لدعم الانتقال، اتفاقية المناخ الدولية في باريس عام 2015 لمكافحة تغير المناخ وإطلاق العنان للإجراءات والاستثمارات نحو إنبعاثات كربونية منخفضة ومرنة ومستدامة. & Juhász, 2018, p. 222)

و في هذا الإطار إحتدم النقاش حول ضرورة التحول إلى الإقتصاد الحقيقي، حيث يمثل القطاع المالي أكثر من 100 تربليون يورو، أي أكثر من ستة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاتحاد الأوروبي، و هو ما يؤكد عدم التوازن في هذا السوق، الأمر الذي يؤثر بشدة على الاقتصاد الحقيقي، و يمكن أي يؤدي إلى أزمات، لم يعد من الممكن تحديد دور التمويل من حيث الأرباح و الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي يجعل الأسواق المالية لا تتصدى لتحديات الاستدامة الأكثر إلحاحًا، مثل الفقر العالمي وخطر تغير المناخ، الأمر الذي يوجب على نظرية التمويل دمج الإعتبارات الاجتماعية والبيئية في لتمويل، و توافق النظم المالية مع الاحتياجات التمويلية الشاملة، -Bem, Daszyńska (Bem, Daszyńska) حيث يوضح الشكل التالي أهم تحديات النظام المالي المهيمن.

الشكل 1: تحديات النظم المالية المهيمنة



(Bem, Daszyńska-Żygadło, Hajdíková, & Juhász, 2018), Finance and Sustainability Proceedings from the Finance and Sustainability Conference, Wrocław 2017, Springer, Switzerland, p.224.

و هو ما يعني أن النظام المالي الحالي لا يتماشى مع الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد ولا يساهم في الانتقال نحو بيئة منخفضة الكربون و اقتصاد مقاوم للمناخ و هو ما يعني عملها ضد أهداف التنمية المستدامة، حيث تركز النظم الحالية على التمويل، تقرض نفسها بشكل قد يتجاوز إمكانيات الإقتصاد الحقيقي (المخاطر أقل من قيمتها الحقيقية)، إضافة إلى تركيز قطاع المؤسسات على تحقيق الأرباح قصيرة الأجل (عمليات الإندماج والاستحواذ).

إضافة إلى نقص الوجبات الإئتمانية للمؤسسات المالية تجاه المستفيدين و العملاء، من خلال إهمال مجموعة واسعة من أصحاب المصالح ، خاصة المصالح طويلة الأمد، الأمر الذي يزيد من حجم المخاطر، و يؤكد ضرورة إصلاح النظم المالية و جعلها تتماشى مع التحديات الإجتماعية و البيئية و المجتمعية.

الأمر الذي جعل مفاهيم مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) و مؤشرات الإستدامة الثلاثية: البيئة والاجتماعية والحوكمة (ESG) تنتشر من خلال اللغة العادية للمستثمرين والشركات، حيث تقوم هذه الأخيرة بتطوير أطر عمل خاصة بها لتحليل أداء الاستدامة للشركات ، وتحسين الاستثمارات على المدى القصير والطويل، و في هذا الإطار تم تطوير مؤشرات خاصة بالاستدامة المالية،

أكثرها شيوعا "مؤشر داو جونز للاستدامة (DJSI)". وهي من المؤشرات العالمية الأولى التي تعنى بتتبع الأداء المالي للمؤسسات القائمة على الاستدامة في جميع أنحاء العالم، بناء على تعاون داو توفر مؤشرات جونز و SAM لمديري الأصول موثوقية وموضوعية المعايير لإدارة محافظ الاستدامة ، يحتفظ مديرو الأصول بحوالي 60 ترخيص DJSI في 16 دولة لإدارة مجموعة متنوعة من المنتجات المالية بما في ذلك النشطة والسلبية، حيث تدير أكثر من ثمانية مليارات دولار أمريكي على أساس مؤشر DJSI عام 2012، حيث يتم تقييم المؤسسات بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير بما في ذلك استراتيجيات تغير المناخ ، واستهلاك الطاقة ، تنمية الموارد البشرية، إدارة المعرفة ، العلاقات مع أصحاب المصلحة و حوكمة الشركات. حيث يوضح الشكل التالي إطار عمل DJSI لتقييم إستدامة المؤسسات. (Taticchi, Carbone, & Albino, 2013, p. 223)

3. تطور غرض المؤسسة ضمن الأبعاد المالية و الإقتصادية

لقد أصبحت العقيدة الجديدة للمؤسسات الكبرى والمستثمرين المؤسسين تعكس غرض المؤسسة، و أصبح ذلك يتجلى بشكل كبير في التصريحات الرسمية للاتحاديات التجارية مثل المؤسسة، و أصبح ذلك يتجلى بشكل كبير في التصريحات الرسمية للاتحاديات التجارية مثل Business Roundtable الأمريكية و الهيئات الدولية ، مثل منتدى الإقتصاد العالمي (WEF) الذي إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة و المشاركة في خلق القيمة المستدامة المشتركة"، ,Busch, إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة و المشاركة في خلق القيمة المستدامة المشتركة"، ,Busch المنتدى الإقتصادي العالمي ،أن نموذج رأسمالية المساهمين، والذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات ثم توسع تأثيرها عالميا، يؤكد أن "التركيز الأحادي" على الأرباح أدى إلى نتائج قصيرة المدى، و غير مرتبطة بالإقتصاد الحقيقي نتيجة لذلك بدأت مواقف المستثمرين و المدراء تتغير و لم يعد المستثمرون يرغبون في الإستثمار في المؤسسات التي تعظم قيمة المساهمين فقط، كما أدرك المدراء أن نجاحهم طويل المدى مرتبط إرتباطًا وثيقًا بنجاح العملاء والموظفين والموردين، المجتمع..... في هذا الإطار بدأ تفكير المستثمرين في طرق لربط المنافع البيئية والمجتمعية بالعائدات المالية ") في هذا الإطار بدأ تفكير المستثمرين في طرق لربط المنافع البيئية والمجتمعية بالعائدات المالية ") فهمن الأبعاد المالية و الإقتصادية و ذلك بالتطرق إلى أرباح المؤسسات و القيم الإجتماعية، الجمع بين تعظيم القيمة ونظربة أصحاب المصلحة و المسؤولية الإجتماعية.

1.3. أرباح المؤسسات (نظرية قيمة المساهم) و القيم الإجتماعية

لقد تطورت العلاقة بين أرباح المؤسسات والقيم الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن الماضى، عبر ثلاثة تيارات علمية متوازية، يمثل التيار الأول نظرية قيمة المساهم، و الثاني من خلال

نظرية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR)، في حين يمثل التيار الثالث نظرية أصحاب المصلحة، و كل التيارات السابقة كان لها تأثير على ممارسات الأعمال & Grünewald, 2021, p. 96) في هذا العنصر سنحاول شرح التطورات التي حدثت في التيارات السابقة و التي تمخض عنها إستبدال مسؤولية الأعمال بمفهوم أوسع هو غرض المؤسسة ليشمل هذل الأخير كلا من السعي لتحقيق أرباح المؤسسة و الأهداف الاجتماعية الأخرى.

يعتبر فريدمان أب نظرية قيمة المساهمين، كما يعتبر أيضا المسؤول عن عواقبها السلبية في الأزمتين الماليتين لهذا القرن ، حيث هاجم فريدمان في مقاله المنشور في صحيفة New York الأزمتين الماليتين لهذا القرن ، حيث هاجم فريدمان في مقاله المنشور في صحيفة التجارية هي زيادة الأباح، في إطار منافسة حرة و مفتوحة، (1970, pp. 17-19) حيث جادل فريدمان بأن إدخال القيم الإنسانية و الإجتماعية في القرارات الاقتصادية سيؤدي في النهاية إلى نقل السلطة من الية السوق إلى الآلية السياسية، و أن مثل هذه السلطة المفرطة ستجلب معها كل شرور الاشتراكية، و هكذا فهو يعتبر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات باعتبارها "عقيدة تخريبية في الأساس"، و جادل بأن المديرين التنفيذيين هم وكلاء للمساهمين ولا يمكنهم إنفاق أموال المؤسسة للأغراض الاجتماعية المديرين التنفيذيين هم وكلاء للمساهمين ولا يمكنهم إنفاق أموال المؤسسة للأغراض الاجتماعية (Williams, 2014, pp. 36-37)

لتتطور فيما بعد نظرية قيمة المساهمين من قبل علماء المالية، حيث أظهرو أن تركيز المؤسسات على الأرباح يعكس بطريقة ما نهجا نقديا لتلك الممارسات، حيث أوضح هولمستروم قبل عام 1980، أن المؤسسات التي تميل إلى التفكير في نفسها في حقيقة الأمر هي لا تمثل المساهمين بل تمثل المؤسسة، و بناءا على وجهة النظر هذه فإن هدف المؤسسة ليس تعظيم ثروة المساهمين و لكن ضمان نموها و إستقرارها، و هو ما لا يتحقق إلا من خلال الموازنة بين مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة، علما أن عوامل الإنتاج الأخرى لا تتحفز للمساهمة في خلق القيمة إلا إذا تحصلت على جزء مرضي من هذه القيمة، الأمر الذي نقلها هي الأخرى إلى مستوى الدائن المتبقي، بعبارة أخرى و كما يقول زنقيلس Zingales، أن الحوكمة لا تؤثر على خلق القيمة من خلال التوزيع فقط، ذلك أن نظام الحوكمة ما هو إلا مجموعة من القيود تدير توزيع الثروة بين مختلف الشركاء. Фергеt, 2005, p. 145

و تأييدا لما سبق، فقد شهدت سنوات الثمانينات حركة قوية لعمليات الإستحواذ العدائية ما يقارب نصف المؤسسات الأمريكية الكبرى تعرضت لعروض الإستحواذ، و هنا بدأت آليات الحوكمة الأخرى في لعب أدوار اكبر، لا سيما خيارات الأسهم التنفيذية، زيادة مشاركة مجالس الإدارة والمساهمين، الموافقة الضمنية للمستثمرين المؤسسيين، و بالتالي أصبحت قيمة المساهم حليفا وليس تهديدا، و بالتالي فإن سعي المؤسسات نحو الحد من التلوث بما يتجاوز ما هو مطلوب بموجب

القانون يمكن أن يكون لها دور فعال في زيادة سمعة المؤسسة و تقليل تعرضها للمخاطر البيئية، و بالتالي يصبح سعي المؤسسة لضمان تمويل مستدام لها يساهم في تحقيق أهدافها طويلة الأمد . (HANCOCK, 2012, pp. 6-8)

و بعد 30 سنة من نشر مقال فريدمان، أخذت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات إتجاه مختلف في جدول أعمال المؤسسات، في مواجهة إنعدام الثقة في كبرى المؤسسات و إزدياد الضغط على قادة الأعمال و مؤسساتهم لتقديم خدمات مجتمعية أوسع، الأمر الذي يستدعي إدارة فعالة لتأثيرات المؤسسة الأوسع و مساهمتها في المجتمع ، لتشمل قضايا مثل الاستدامة البيئية، رفاهية الموظفين، سلسلة التوريد ، إدارة أصحاب المصلحة و حوكمة المؤسسات، أي دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع إستراتيجية العمل و التأثير بشكل إيجابي على غرض المؤسسة الذي يمتد إلى الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى السعي لتحقيق الأرباح، حيث أثبتت الدارسات التجريبية أن المؤسسات ذات الإدارة الجيدة هي أكثر عرضة لاتباع معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . (HANCOCK, 2012, pp. 7-8)

2.3. الجمع بين تعظيم القيمة ونظرية أصحاب المصلحة و المسؤولية الإجتماعية

تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد إرضاء المساهمين أو المالكين وتتخذ خطوات لتأسيسها علاقات متوازنة مع جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة، لهذا السبب، فإننا ننظر إلى نظرية أصحاب المصلحة كمنهج مفيدًا لتوجيه المؤسسات نحو خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة ، حيث تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات من أكثر عوامل السمعة التي يأخذها الموظفون بعين الإعتبار... كما ينظر إليها على أنها مؤشر لسمعة الطرف الآخر. (Fernández-Guadaño & Sarri, 2018)

حيث أكد مايكل جنسن من خلال خبرته في العمل في المجال الإقتصادي و التمويلي، أن هدف المؤسسات هو تعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة، و السبب وراء وضع هذا المعيار هو أن القيمة (الإجتماعية) تنشأ عندما تنتج المؤسسة إنتاج أو مجموعة من المخرجات يتم تقييمها من قبل عملائها بأكثر من قيمة المدخلات التي إستهلكتها، و بالتالي فقيمة المؤسسة هي ببساطة القيمة السوقية طويلة الأجل، و هنا لعبت نظرية أصحاب المصلحة المستنيرة دورًا مهمًا من خلال قيادة مديري المؤسسات للتفكير بشكل إستراتيجي و إبداعي حول كيفية تتعامل المؤسسة مع جميع الفئات المستهدفة للمؤسسة، و أنه لا يمكن إنشاء القيمة في حالة عدم وجود علاقات جيدة مع العملاء والموظفين والمستثمرين ، الموردين والمنظمين والمجتمعات وما إلى ذلك. (O'Riordan, 2017, pp. 142-144)

كما يوضح بورتر وكرامر أن المؤسسات يمكنها أن تخلق قيمة اقتصادية من خلال خلق قيمة (Busch, Ferrarini, & Grünewald, 2021, pp. 104-105)

عبدي نعيمة

- عن طريق إعادة عرض المنتجات والأسواق إستجابة للطلب المتزايد للمنتجات والخدمات التي تلبي إحتياجات المجتمع؛
- من خلال إعادة تعريف الإنتاجية في سلسلة القيمة، حيث يمكن للمشاكل المجتمعية (العوامل الخارجية) أن تخلق تكاليف داخلية للمؤسسة، و في هذا الإطاريشير الباحثون إلى أن مشاكل التغليف الزائد للمنتجات والغازات الدفيئة، لا تعتبر عبئا على البيئة فقط، ولكن أيضًا للأعمال، فإبتكار طرق للتغليف يمكن أن أن يوفر البلاستيك المستخدم في المتاجر، و المقدر بالملايين، و بالتالى تكلفة منخفضة للتخلص من النفايات؛
- من خلال بناء مجموعات صناعية داعمة، حيث تخلق المؤسسات قيمة مشتركة من خلال تحسين إنتاجيتها أثناء معالجة الثغرات أو الإخفاقات في الظروف الإطارئة المحيطة بالمجموعة.

إضافة إلى تغير وجهة نظر المستثمر في حد ذاته، حيث ظهر ما يسمى المستثمر المسؤول إجتماعيا، الذي يسعى إلى الإستثمار في المؤسسات التي تراعي مصالح المجتمع و البيئة و تأخذ القضايا الأخلاقية بعين الإعتبار، الأمر يركز أهداف التمويل المستدام.

4. الاستدامة المالية و قوانين الحوكمة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لقد أطلقت مفوضية الاتحاد الأوروبي مؤخرًا مشاورة عامة حول التشريع المحتمل حول تدابير القانون غير الملزم لدعم حوكمة مؤسسية مستدامة، حيث يتم تحليل قوانين حوكمة الشركات في إطار دعم و دمج أبعاد التنمية المستدامة، حيث تم ملاحظة أن العديد من المؤسسات مازلت تركز كثيرًا على الأداء المالي قصير الأجل مقارنة بالأبعاد طويل الأجل و المستدامة، حيث أكد الاتحاد الأوروبي إلتزامه القوي باتباع أهداف التنمية المستدامة نحو الأهداف التي حددتها إتفاقية باريس وخطة الأمم المتحدة 2030 ، في هذا العنصر سنناقش مدى فعالية قوانين حوكمة المؤسسات الأوروبية في دعم الأهداف السابقة.

1.4. قوانين حوكمة مؤسسات الإتحاد الأوروبي

تعتبر المملكة المتحدة من أوائل دول العالم في مجال توفير البيئة السوقية التنافسية للمؤسسات و هو ما يحقق سعها لتطبيق أفضل الممارسات الإدارية و المالية في المؤسسات سعيا لتعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة، و من بين جهود المملكة المتحدة التي تؤكد هذا الإهتمام نذكر:

- في المملكة المتحدة صدر تقرير كادوبري Cadbury في عام 1992 تحت عنوان " الجوانب المالية لإجراءات حوكمة المؤسسات" حيث جاءت الحاجة إلى تشكيل لجنة برئاسة أدريان كادوبريSir Adrian Cadburyبعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة و إنخفاض الثقة في إعداد التقارير المالية، هزت أسواق لندن المالية. حيث

إشتمل التقرير على قواعد بأفضل الممارسات الإدارية و المالية بالمؤسسات، و قد التزمت المؤسسات البريطانية المسجلة بسوق الأوراق المالية بلندن بتطبيق و متابعة التوصيات التي أوردها تقرير كادبري؛ (Wirtz, 2008, pp. 22-23)

- لم تتوقف إصدارات المملكة المتحدة عند هذا الحد، بل عملت على إصدار مجموعة واسعة من التقارير لتفعيل تطبيق حوكمة المؤسسات في القطاع العام، ففي يوليو 1995صدرت توصيات قرينبوري Greenbury حول أفضل القواعد لوضع مكافآت أعضاء مجالس الإدارات و المدراء التنفيذيين مع التأكيد على أهمية الإفصاح عن تفاصيل المبالغ المدفوعة لهم ضمن التقرير السنوي؛ (المطيري، 2004، صفحة 112)
- في يونيو من عام 1998 أصدرت لجنة همبل Hampel مجموعة من القواعد و الإجراءات للتأكيد على مسؤوليات وواجبات و إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ (Richard & Miellet, 2003, p. 7)
- كما أصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني إرشاداتللمراجعين حول كيفية إعداد تقاريرهم مع التأكيد على إجراءات حوكمة المؤسسات؛ (المطيري، 2004، صفحة 112)
- في سبتمبر من عام 1999 صدر تقرير ترنبول Turnbull و الخاص بإلزام إدارة المؤسسات بالإفصاح عن تقويم كفاءة و فعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها؛ (المطبري، 2004، صفحة 113)
- في عام 2000 صدر في المملكة المتحدة تقرير بعنوان مبادئ الحكم الراشد ومدونة لأفضل الممارسات" Principles of good governance and code of best لأفضل الممارسات، و الذي إرتكز على practice لوضع أحسن القواعد و المبادئ لأفضل الممارسات، و الذي إرتكز على تقرير كادوبري لعام 1992. (المطيري، 2004، صفحة 113)

حيث كان الهدف من إصدار القوانين السابقة، بداية من قانون Cadbury، هو التأكيد على معايير لحوكمة المؤسسات من أجل زيادة مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية والتدقيق، من خلال تحديد حقوق و مسؤوليات المساهمين والمديرين و المراجعين، و هذا بعد سلسلة الفضائح التي مست المملكة المتحدة، الاحتيال في تجارة الأسهم ، إنهيار بنك الائتمان والتجارة الدولي.... (Busch, Ferrarini, & Grünewald, 2021, p. 179)

حيث ركزت حوكمة المؤسسات بشكل أساسي على المؤسسات المدرجة، و في هذا الإطار تم إصدار قانون صارم وغير ملزم، يحوي على توجهات في حوكمة المؤسسات يتطلب من الدول الأعضاء تغيير قوانين المؤسسات الخاصة بها، وبالتالى فإن الأمر متروك لكل دولة عضو لتقرير ما إذا كانت

ستحدث تغييرا في قوانينها الوطنية من أجل تحسين ممارسات الحوكمة. & LANNOO (LANNOO) (LANNOO) (KHACHATURYAN, 2003, pp. 7-8)

في عام 2003 ، نشرت المفوضية الأوروبية "رسالة إلى أوروبا" (البرلمان والمجلس) بعنوان " تحديث قانون المؤسسات وتعزيز حوكمة المؤسسات في الاتحاد الأوروبي – خطة نحو التقدم للأمام "، كانت المبادرة الأولى من نوعها على مستوى الاتحاد الأوروبي، أحد أسبابها التوسيع المرتقب للاتحاد الأوروبي ليشمل 10 دول أعضاء جدد، وهو ما سيحدث توسعا في السوق الداخلي ليضم دول ذات مستوى إقتصادي مختلف، حيث قدمت هذه الرسالة خطة عمل تقترح تحسين ممارسات الحوكمة في الدول الأعضاء في ثلاثة مجالات: تعزيز الإفصاح عن الحوكمة في المؤسسات، تعزيز حقوق المساهمين و تحديث مجلس الإدارة.(Kubíček, Štamfestová, & Strouhal, 2016, p. 323)

ليم التفصيل في المجالات السابقة من خلال المنشور (EC / 913/2004) عام 2004 لتغطية مجالات حاسمة في حوكمة المؤسسات تمس بالدرجة الأولى مكافآت أعضاء مجلس إدارة المؤسسات المدرجة، تشكيلة مجلس الإدارة من خلال إعطاء دور أكبر للأعضاء غير التنفيذيين للمؤسسات المدرجة إضافة إلى لجان مجلس الإدارة، هذا الأخير الذي تم التفصيل في مهامه من خلال المنشور (EC / 162/2005) الذي وضع قواعد إستقلالية المدراء، في حين ركز القانون 46/2006 (Kubíček, المؤسسات المدرجة تقارير سنوية حول حوكمة المؤسسات. (Kubíček, \$2016, pp. 322-323)

في 2009 تم نشر مجموعتين من التوصيات (EC / 384/2009 و EC / 384/2009) من أجل إستكمال الوثيقتين السابقتين و إستجابة لأثار الأزمة المالية العالمية ، حيث كشفت هذه الأخيرة أن هياكل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة أصبحت مفرطة و معقدة خلال السنوات الماضية ، و موجهة لغايات قصيرة الأجل و ليس لها علاقة بالأداء. . (Kubíček, Štamfestová, & Strouhal, 2016, p. 323)

حيث ركزت جل قوانين الحوكمة حتى 2012 على قضايا محددة ، مثل الشفافية، حماية حقوق المساهمين، فعالية مجلس الإدارة، تعزيز مساهمة المساهمين على المدى الطويل من خلال المشاركة و الإشراف، إضافة إلى تحسين إعداد التقارير الخاصة بحوكمة المؤسسات ، حيث إختارت العديد من المؤسسات خيار عدم الإلتزام بقانون حوكمة المؤسسات الوطنية، الأمر الذي دعى مفوضية الإتحاد الأوروبي إلى إصدار توصيات بشأن جودة تقارير حوكمة المؤسسات عام 2014 . (International Finance Corporation, 2015, p. 23)

وحتى عام 2018 لم يذكر صناع السياسة في الاتحاد الأوروبي روابط واضحة بين حوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة، إلى غاية إصدار القانون الإشرافي البريطاني عام 2020 معتمدا على

قانون حوكمة المؤسسات الصادر عام 2018 (UK Corporate Governance Code)، و الذي يحث بشكل إلزامي المؤسسات و مالكي الأصول المالية بالإستثمار في الأصول المستدامة، حيث نص القانون الإشرافي الجديد على معيار واضح للإشراف مثل: التخصيص المسؤول، الإدارة ، الإشراف على رأس المال "لخلق قيمة طويلة الأجل للعملاء، الأطراف ذات المصلحة مما يحقق إستدامة للاقتصاد والبيئة والمجتمع

2.4. الإستدامة المالية في أوروبا من أجل حوكمة مستدامة للمؤسسات

منذ إطلاق الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته للتنمية المستدامة عام 2001 ، قدم الإتحاد الأوروبي التزامًا واضحًا بالمساهمة في تعزيزها، في عام 2010 وقع الإتحاد الأوروبي على إتفاقية باريس، قدم إلتزامه بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في عام 2016، الإعلان عن استراتيجية الصفقة الأوروبية الخضراء في ديسمبر 2019، يؤكد نية الاتحاد الأوروبي لقيادة التطور العالمي نحو نموذج اقتصادي جديد.(Venturelli, Caputo, Cosm, Leopizz, & Pizzi, 2017, p. 2)

حيث ركزت التشريعات الأولى للإتحاد الأوروبي بخصوص تعزيز إستدامة المؤسسات على بعدين رئيسيين هما: التمويل المستدام والإفصاح غير المالي للمؤسسات، و بخصوص هذه الأخيرة تم إصدار القانون التوجيهي EU / 95/2014 بشأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمتنوعة " -Non "Financial Reporting Direc tive" إذ يجب على المؤسسات أن تفصح عن المعلومات غير المالية بحيث تظهر الحد الأدنى لتأثرات نشاط هذه المؤسسة بخصوص الجوانب البيئية و الإجتماعية و الإجتماعية و (Venturelli, إحترام حقوق الإنسان، مكافحة الفساد والرشوة، بما في ذلك: (Caputo, Cosm, Leopizz, & Pizzi, 2017, p. 2)

- وصف موجز لنموذج أعمال المؤسسة ؛
- وصف للسياسات التي تتبعها المؤسسة فيما يتعلق بالجوانب السابقة، بما في ذلك تنفيذ عمليات العناية الواجبة ؛
 - نتائج تلك السياسات؛
- المخاطر الرئيسية المتعلقة بتلك الأمور المرتبطة بعمليات المؤسسة بما في ذلك، علاقاتها التجارية أو منتجاتها أو خدماتها المحتملة و التي سببت آثار سلبية في مناطقها، مع توضيح كيفية إدارة المؤسسة لتلك المخاطر؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية غير المالية ذات الصلة بعمل معين ". فيما يتعلق بمعلومات التنوع ، ينص القانون على "... وصف لسياسة التنوع المطبقة فيما يتعلق بالهيئات الإدارية والتنظيمية والإشرافية للمؤسسة على سبيل المثال: العمر أو الجنس أو الخلفيات التعليمية والمهنية ، مع

توضيح أهداف سياسة التنوع التي تعتمدها، و كيفية تنفيذها في الفترة المفصح عنها، و في حالة عدم تطبيق مثل هذه السياسة ، يجب أن يحتوي التقرير عن شروحات لأسباب ذلك ".

و في هذا الإطار أظهرت العديد من الأبحاث التجربية أن الإفصاح عن البيانات غير المالية يفتقر إلى الوضوح نتيجة عدم قابلية قياس الأهداف غير المالية كما أنها لا تعالج المخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل مناسب ولا تقدم أوصافًا كافية لعمليات العناية المطبقة من طرفها، خاصة ما تعلق منها بحقوق الإنسان و المسائل الإجتماعية، فالإفصاح عاملا أساسيا لتحقيق الإستدامة و منع الجهات الفاعلة في السوق من الاعتماد بشكل حصري على المقاييس المالية التي قد تشجع على التركيز على المدى القصير، حيث يشكل الإفصاح عن المعلومات غير المالية أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المشاركون في السوق المالية والمستشارين الماليين في أداء واجبات الإفصاح الجديدة، خاصة ما يتعلق منها بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في إطار تعزيز التمويل المستدام، حيث تعد مراجعة و توجيه إعداد التقارير غير المالية واحدة من أولويات الإجراءات الرئيسية المدرجة في خارطة الطريق الأولية للسياسات والتدابير اللازمة لتحقيق الصفقة الأوروبية الخضراء، (Manes-Rossi, مراجعة و قوبي المتشارة عامة بشأن مراجعتها في 20 فبراير 2018, pp. 5-7)

و من أجل تجنب المشكلات المتعلقة بإمكانية المقارنة، الموثوقية و الملاءمة تم تطوير معايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرض متطلبات تدقيق أقوى، رقمنة المعلومات غير المالية التي يجب أن تكون متاح وقابلة للقراءة آليًا، تقييم الأهمية النسبية من أجل إدراج متطلبات الإفصاح : توسيع نطاق توجيه التقارير غير المالية لفئات المؤسسات الأخرى؛ مواءمة الإفصاح البيئي مع تصنيف الاتحاد الأوروبي، وضع اللمسات الأخيرة على لائحة الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ، تقديم تصنيف مشترك في الاتحاد الأوروبي للمنتجات المالية المستدامة ومعايير المناخ الخاصة بالاتحاد الأوروبي، و هو ما سيساهم في منع ممارسات الغسيل الأخضر بين المؤسسات، و الزيادة من شفافية المعلومة و القابلية للمقارنة. (Cosma, Venturelli, Schwizer, & Boscia, 2020, p. 6)

و في هذا الصدد توجهت أنظار الباحثين إلى التحقيق في مستوى إمتثال التقارير السنوية للإفصاح عن المعلومات غير المالية، حيث قام Guse et al بتحليل التقارير السنوية ل 20 مؤسسة مدرجة في رومانيا عام 2015 لتقييم مدى تطبيقها لتوجهات القانون التوجيهي 2014 / 95/2014 حيث تشير نتائج الدراسة إلى مستويات متوسطة من الإمتثال، و أن 50 % من المؤسسات التي تحصلت على مستويات عالية من الامتثال تركزت في معضمها على الأمور المتعلقة بالشؤون الاجتماعية و المسائل المرتبطة بالعمال وإحترام حقوق العمال، و بعض الجوانب الفرعية المتعلقة بالتأثيرات البيئية . (Manes-Rossi, Tiron-Tudor, Nicolò, & Zanellato, 2018, pp. 6-7)

أما بالنسبة للبعد الثاني - التمويل المستدام - فقد بدأت مفوضية الاتحاد الأوروبي مؤخرًا في التدخل في تنظيم الشؤون المالية للقطاع، حيث أصبح من الواضح أن التغيير الحقيقي لن يكون ممكنًا إلا من خلال إعادة توجيه رأس المال الخاص نحو استثمارات أكثر استدامة، و في مثل هذه الحالة يمكن أن يكون الإفصاح غير المالي مفيدًا لأصحاب المصلحة الذين فقدوا الثقة في السوق والمجتمع في السنوات الأخيرة بسبب الأزمات والفضائح، و بالتالي توجيه المزيد من تدفقات رأس المال نحو إستثمارات مستدامة قادرة على سد فجوة الاستثمار الإضافية البالغة 180 مليارًا اللازمة لتحقيق أهداف إتفاقية باريس، في هذه الأثناء، قد تحدث مخاطر مالية كبيرة للأنشطة التجارية في حالة التقاعس عن العمل ،حيث تشير التقديرات إلى أن التأخير في معالجة قضية المناخ يمكن أن يبلغ 1.2 (Busch, Ferrarini, & Grünewald, 2021,

في نهاية عام 2016، عينت مفوضية الاتحاد الأوروبي فريق خبراء رفيع المستوى (HLEG) معني بالتمويل المستدام، و من أجل نظام مالي قادر على جذب الإستثمارات نحو تعزيز أهداف التنمية المستدامة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية ، دعت المفوضية الأوروبية إلى إيجاد طرق لدمج أبعاد التنمية المستدامة في الأطر السياسة المالية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي وتعبئة وتوجيه المزيد من تدفقات رأس المال الخاص نحو الاستثمارات المستدامة، حيث عينت المفوضية عام 2017 ثلاث سلطات إشرافية (EBA) و ESMA و EGA) لتعزيز التمويل المستدام ، مع ضمان الاستقرار المالي ، ومراعاة العوامل والمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في جميع مهامهم، حيث كان أحد العناصر المهمة في مسار عمل التمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي هو عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالتمويل المستدام (HLEG)، حيث سلمت المجموعة التقرير المؤقت في يوليو 2017 وتقريرها النهائي في يناير 2018، حيث أكدت على مجموعة من التوصيات المؤقت في يوليو السياسات المحددة و المبادرات التنظيمية التي تشمل أجندة التمويل المستدام منذ إعتماد خطة العمل، حيث ركزت سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على دفع الأنظمة المالية والاقتصادية نحو المزيد من الاستدامة، في ديسمبر 2019 ، قدمت بعثة COm الصفقة الأوروبية و66-66) (Myklebust, 2020, 2050)

حيث توصلت لجنة HLEG إلى إصدار مجموعة من التوصيات تشمل ثلاث أهداف أساسية: (Myklebust, 2020, p. 70)

- إعادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الاستثمارات المستدامة من أجل تحقيق الاستدامة والنمو الشامل ؛

عبدى نعيمة

- إدارة المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ ، ونضوب الموارد ، التدهور البيئي والقضايا الاجتماعية؛
 - تعزيز الشفافية و الأبعاد طويلة المدى في النشاط المالي والاقتصادي.

حيث يشير الهدفان الأولان إلى الحاجة إلى توجيه التمويل نحو أغراض مستدامة و تحسين إدارة المخاطر، في يركز الهدف الثالث على كيفية عمل النظام المالي من أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني.

كما ترى اللجنة أن إدارة المؤسسات «يمكن أن تسهم بشكل كبير في إقتصاد أكثر استدامة ، مما يسمح للمؤسسات أن تتخذ الخطوات الإستراتيجية اللازمة لتطوير تقنيات جديدة، لتقوية نماذج الأعمال وتحسين الأداء »، إضافة إلى «تحسين ممارسات إدارة المخاطر والقدرة التنافسية»،حيث ألزمت مفوضية الاتحاد الأوروبي نفسها بإجراء عمل تحليلي وإستشاري مع أصحاب المصلحة المعنيين بالتقييم يشمل:(Raucci & Tarquinio, 2020, pp. 5-6)

- الحاجة المحتملة إلى مطالبة مجالس أسعار المؤسسات بتطوير إستراتيجية الاستدامة و الإفصاح عنها ، بما في ذلك متابعة جميع مراحل سلسلة التوريد ، وقياس أهداف الاستدامة؛
- الحاجة المحتملة لتوضيح القواعد وفقًا للتصرفات المتوقع أن يمارسها أعضاء مجلس الإدارة من أجل تحقيق مصلحة المؤسسة على المدى الطويل.

حيث نشرت المفوضية في فبراير 2020 دراسة حول سياسات التدخل لتحديد وتخفيف الآثار الاجتماعية و البيئية في عمليات المؤسسة وسلسلة التوريد الخاصة بها، أما فيما يتعلق بواجبات أعضاء مجلس الإدارة ، فقد أصدرت اللجنة مؤخرا في يوليو 2020 ، دراسة تحدد فها واجبات أعضاء مجلس الإدارة و حوكمة الشركات المستدامة "

5.الخاتمة

بناءا على ما سبق يتأكد لنا دور حوكمة المؤسسات في تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة بشكل عام، و التمويل المستدام بشكل خاص ، الأمر الذي دعى العديد من المنظمات الدولية إلى إعادة النظر في الاسس التي تحوكم بها المؤسسات و دمج أبعاد الإستدامة في الأطر التي تحوكم بها، حيث كشفت العديد من الدراسات أن إهتمام المؤسسة بتحقيق الربحية فقط (الأهداف قصيرة المدى) ساهم في حدوث العديد من الأزمات المالية و الإجتماعية و المجتمعية ، حيث توصلت الدارسة إلى أنه من المفيد إجراء تحليل للممارسات الحالية بشأن تكامل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة والبيئية و القضايا الاجتماعية و بين قوانين حوكمة المؤسسات المعتمدة من قبل دول

الاتحاد الأوروبي ، فعلى الرغم من المبادرات التي اتخذها المشرع الأوروبي فإن تكامل إستدامة المؤسسات لا يزال في مهده ، الأمر الذي يدعوا إلى إدراج التوصيات التالية:

- مطالبة مدراء المؤسسات بدمج القضايا البيئية في آليات حوكمة المؤسسات، على سبيل المثال دمج معايير الإستدامة في إختيار أعضاء مجلس الإدارة؛
- إتسام قوانين حوكمة المؤسسات في دول الإتحاد الأوروبي بالسطحية، و عادة ما يتم إجراؤها باستخدام لغة معيارية، الأمر الذي يدعوا إلى صرامة أكثر في الأطر القانونية من أجل دمج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في حوكمة مؤسساتها؛
- تقديم الدول الأعضاء آليات لتحفيز المؤسسات أكثر على الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الإستراتيجية طولية من خلال تشجيع آليات التمويل المستدام.

6. قائمة المصادرو المراجع

- زكريا مطلك الدويري، و أحمد علي صالح. (2009). إدارة التمكين و إقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة. عمان، الأردن: اليازوري.
- عبيد بين سعد المطيري. (2004). مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة، تقنية المعلومات، منظمة التجارة العالمية، تعزيز الثقة و الشفافية. المملكة العربية السعودية: دار المربخ للنشر.
- ل كاترين، كوشتا ، هلبلينج، و جون سوليفان. (2003). غرس حوكمة الشركات في الإقتصادات النامية و الصاعدة و الإنتقالية: حوكمة الشركات في القرن الحادي و العشرين . القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
 - Bem, A., Daszyńska-Żygadło, K., Hajdíková, T., & Juhász, P. (2018). Finance and Sustainability Proceedings from the Finance and Sustainability Conference, Wroclaw 2017. Switzerland: Springer.
 - Bleischwitz, R. (2007). Corporate Governance of Sustainability A Co-Evolutionary View on Resource Management. USA: Edward Elgar,,.
 - Busch, D., Ferrarini, G., & Grünewald, S. (2021). Sustainable Finance in Europe Corporate Governance, Financial Stability and Financial Markets. Switzerland AG: Palgrave Macmillan.
 - Charreaux, G., & Wirtz, P. (2006). Gouvernance des entreprises, Nouvelles perspectives . Paris: Economica,.

- Cosma, S., Venturelli, A., Schwizer, P., & Boscia, V. (2020). Sustainable Development and European Banks: A Non-Financial Disclosure Analysis., ustainability, 12, 6146, 6.
- Depret, M. H. (2005). Gouvernement d'entreprise Enjeux managèriaux, comptables et financiers. Paris: Editions de boeck université.
- Fernández-Guadaño, J., & Sarri, J. H. (2018). Impact of Corporate Social Responsibility on Value Creation from a Stakeholder Perspective. Sustainability, vol 10, N 2062, 2-4.
- Friedman, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. The New York Times Magazine, 13 September, New York Times Company, 17-18.
- HANCOCK, J. (2012). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITYA Guide to Best Practice, Business Planning & the UK's Leading Companies . London: kogan-page.
- Idowu, S. O., Frederiksen, C. S., Mermod, A. Y., & 1 Nielsen, M. E. (2015). Corporate Social Responsibility and Governance Theory and Practice. Switzerland: Springer.
- International Finance Corporation, W. B. (2015). A Guide to Corporate Governance Practices in the European Union. Washington.
- Kubíček, A., Štamfestová, P., & Strouhal, J. (2016). CROSS-COUNTRY ANALYSIS OF CORPORATE GOVERNANCE CODES IN THE EUROPEAN UNION. INTERDISCIPLINARY APPROACH TO ECONOMICS AND SOCIOLOGY, Vol. 9, No 2, 323.
- LANNOO, K., & KHACHATURYAN, A. (2003). REFORM OF CORPORATE GOVERNANCE IN THE EU. CEPS POLICY BRIEF, NO 38, 7-8.
- Manes-Rossi, F., Tiron-Tudor, A., Nicolò, G., & Zanellato, G. (2018). Ensuring More Sustainable Reporting in Europe Using Non-Financial Disclosure—De Facto and De Jure Evidence. Sustainability, 10, 1162, 5-7.
- Myklebust, T. (2020). High-Frequency Trading as an Impediment to Long-Term and Sustainable Finance: Identifying a Regulatory Gap that Can Put the Goals of the European Action Plan on Financing Sustainable Growth at Risk. OSLO LAW REVIEW, VOLUME 7, No 2, 65-66.
- Olivier, M., & Guillaune, S. (2005). Entreprises multinationales, stratégie, restructuration, gouvernance. Paris, France: Dunod.
- O'Riordan, L. (2017). Managing Sustainable Stakeholder Relationships Corporate Approaches to Responsible Managemen. Germany: Springer.
- Poincelot, E., & Wegmann, G. (2005). Utilisation des critères non financiers pour évaluer ou piloter la performance : Analyse théorique. La Revue de l'association francophone de comptabilité: comptabilité, contrôle et Audit, France, Tome 11, Volume 2, 112.

- Project Governance Implementing Corporate Governance and Business Ethics in Nonprofit Organizations 2005 New York, USA, Physica-Verlag
- Raucci, D., & Tarquinio, L. (2020). Sustainability Performance Indicators and Non-Financial Information Reporting. Evidence from the Italian Case. Adm. Sci. vol 10, N13, 5-6.
- Richard, B., & Miellet, D. (2003). La dynamique du gouvernement d'entreprises. Paris: Editions d'organisation.
- Taticchi, P., Carbone, P., & Albino, V. (2013). Corporate Sustainability. London: Springer.
- The Financial Ecosystem The Role of Finance in Achieving Sustainability2019Switzerland AG Palgrave Macmillan
- Venturelli, A., Caputo, F., Cosm, S., Leopizz, R., & Pizzi, S. (2017). Directive 2014/95/EU: Are Italian Companies Already Compliant. Sustainability,N9, 2.
- Williams, O. F. (2014). Corporate Social Responsibility The role of business in sustainable development. New York,: Routledge.
- Wirtz, P. (2008). Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise. Paris: Editions la découverte.

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر – فرع الشلف-

The role of economic intelligence in supporting the decision-making process in an economic institution, a case study of the Algeria Telecom Corporation - Chlef Branch –

 2 احمد مصنوعة ** ، احمد بن يوسف

a.mesnoua@univ-chlef.dz (الجزائر)، الجزائر)، a.benyoucef@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تارىخ القبول: 2022/04/11

تارىخ الاستلام: 2022/01/07

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ الفرار في المؤسسة بالتطبيق على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع الشلف، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (55) رئيسا بالمؤسسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط بلغت (0.71) بين الذكاء الاقتصادي وكفاءة عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة، كما بينت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدور الذكاء الاقتصادي في دعم كفاءة عملية اتخاذ القرار تعزى لاختلاف الشهادة العلمية لدى الرؤساء بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادى؛ اتخاذ القرار؛ اتصالات الجزائر.

تصنيف JEL: تصنيف

Abstract:

The study aims to highlight the role that economic intelligence in supporting the process of taking flight in the institution by applying it to the Algeria Telecom Corporation, Chlef branch, Where the questionnaire was distributed to a random sample of (55) heads of the institution.

Among the results of the study, there was a high correlation relationship of (0.71) between economic intelligence and the efficiency of the decision-making process among the heads of the institution.

Keywords: Economic Intelligence; Make Decision Algeria; Telecom.

Jel Classification Codes: O32, D79

^{*} المؤلف المرسل

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي باختلاف حجمها ونشاطها وأهدافها، ونظراً لما تشهده من تغيرات سريعة في بيئتها أصبح لزاما عليها الاستجابة لتلك التغيرات التي أضحت واقعا ملموسا، ومن اجل بقائها وتطورها فان اتخاذ القرار الذي يمثل أحد أبرز عوامل نجاح العملية الإدارية في المؤسسة، والذي يتطلب مهارة إستراتيجية لصانع القرارات وذلك من اجل الوصول إلى المعلومات وامتلاكها قبل المنافس، ولن يكون هذا إلا بوجود نظم معلومات متطورة لمعالجتها، وتحويلها إلى معرفة قابلة الاستعمال، وهذا الصدد ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي كواحد من ابرز النظم في وقتنا الحالي، فالتحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومات الصحيحة والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا ما أدركته مؤسسات الأعمال والتي تسعى إلى تجنيد طاقاتها المعرفية والتقنية بمساعدة الذكاء الاقتصادي الذي يعد أداة فعالة للتطوير في المؤسسات.

√ إشكالية الدراسة: تتبلور إشكالية في التساؤل التالي: ما هو دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ؟ وما واقع ذلك في مؤسسة اتصالات الجزائر – فرع الشلف-

- ✓ فرضيات الدراسة:
- ✓ الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) كلاور الذكاء الاقتصادي بأبعاده في دعم عملية اتخاذ القرارات لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر.
- ✓ الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (۵.05) في إجابات المبحوثين نحو دور الذكاء الاقتصادي في دعم كفاءة عملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية (الخبرة المهنية، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي).
 - أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث وقيمته العلمية والعملية فيما يلي:
- ✓ إبراز أهمية الذكاء الاقتصادي في توفير المعلومات حول البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وكذلك في خلق الكفاءات والمعرفة التي تساهم في توليد الإبداع والابتكار واكتساب ميزة تنافسية.
- يعد موضوع الذكاء الاقتصادي من المواضيع الهامة في مجال التسيير والإدارة الإستراتيجية نظرا لما يوفره للمسيرين قدرة و فعالية أثناء عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة.

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

- ضرورة توجيه أنظار متخذي القرار للذكاء الاقتصادي، كأداة داعمة لاتخاذ القرارات بالمؤسسة، نظرا للمزايا التي تجنها المؤسسة من خلال العمل بهذا النوع من الذكاء.
 - الكشف عن مدى العمل بالمفاهيم الأساسية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية.
- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو معرفة دور الذكاء الاقتصادي على عملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالى:
 - ✔ التطرق إلى ماهية اتخاذ القرارات والرغبة في معرفة كيف تتم في المؤسسات الجزائرية.
- ✓ التعرف على مدى ممارسة الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة محل الدراسة، والكشف عن النقائص الموجودة بها فيما يتعلق بهذا البعد وكذا معرفة سيرورة عملية اتخاذ القرار.
 - ✓ التحقق من وجود علاقة ارتباطيه بين الذكاء الاقتصادي وعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة .
 - ✓ محاولة تقديم مقترحات لتطبيق الذكاء الاقتصادى يمكن أن تعزز من مكانته في المؤسسة.
- ✓ منهجية الدراسة: من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار فرضيات البحث، تم تقسيم الدراسة إلى محورين، الأول نظري ومن خلاله سيتم التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، والآخر تطبيقي خصص لدراسة دور الذكاء الاقتصادي كعملية لدعم اتخاذ القرارات بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع الشلف.

2. الذكاء الاقتصادى:

2. 1. تعريف الذكاء الاقتصادي وأهميته:

- يعرفه ويلينسكي على أنه: "أداة جمع ومعالجة وتحليل وإيصال المعلومة الضرورية لسيرورة التخاذ القرار، وهو يسمح بإنتاج المعرفة ذات المنفعة العملية ".(Sophie, 2002, p. 20)
- ويعرف على انه:" أداة إستراتيجية لإدارة المعلومات القادمة من البيئة التنافسية للمؤسسات" (Ursacescu & Cioc, 2012, p. 215)
- ويعرفه كذلك كل من بارناد بيسون وجون كلود على أنه: " التحكم وحسن استعمال المعلومة ومن ثم إنتاج معالم جديدة في الكشف عن الأخطاء، تصحيح إشاعة المعلومة الضرورية والإستراتيجية الذين هم بحاجة إليها." (رزار، 2017، صفحة 161)

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

- يعرف كذلك على أنه: "مجموع الأنشطة المترابطة المختصة ببحث، معالجة وتوزيع المعلومات الضرورية للمتعاملين الاقتصاديين، حيث تتم هذه الإجراءات بطريقة شرعية مع توفر ضمانات

الحماية اللازمة للمحافظة على ارث المؤسسة اللامادي. " (حسان و بوعيشة، 2019، صفحة 166)

- كما يعرف على انه: "قدرة المؤسسات على المفاضلة الفعالة للمعرفة والقدرات الداخلية والخارجية من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها." (بودرامة، 2018، صفحة 428)

للذكاء الاقتصادي أهمية في بقاء وتوسع نشاط المؤسسة في ظل اشتداد حدة المنافسة فهو يوفر لها الحماية من التهديدات الخارجية واستغلال الفرص والتكيف مع التغيرات الخارجية، ومن أهم العناصر الدالة على أهميته نذكر ما يلى: (خلوط، بحدادة، و براهيمي، 2017، صفحة 773)

✓ يوفر الإيصال الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات القيمة والكفيلة بإعطاء ميزة تنافسية في اتخاذ القرارات المختلفة..

✓ يسمح باتخاذ قرارات مهمة مثل الاستثمار، تغيير الإستراتيجية أو مواجهة المنافسين..

2.2.أبعاد الذكاء الاقتصادى:

يتفق العديد من الباحثين على أن نظام الذكاء الاقتصادي يتضمن أربعة أبعاد هي:

- 1.2.2. الاستشراف: يمثل إمكانية إسقاط حالة العالم الراهنة على المستقبل، وتمييز ما يمكن انجازه، والتأثير فيه، والسيطرة عليه، كما يشير إلى بصيرة الفرد ونظره في عواقب الأمور أو رؤية الاتجاهات المستقبلية عبر مسح العوامل الحركية في الوقت الحاضر، وتظهر أهمية هذا العنصر في توظيف الذكاء الاقتصادي لقادة المؤسسات في المجالات الآتية، من خلال: (سكر، 2013، صفحة 12)
 - اعتماده التوقع في إدارة التغييرات البيئية بأسلوب هادئ ومنظم.
- نجاح القادة في اعتماد السيناريوهات بتقديمها وصفا لأحداث مستقبلية بديلة، فضلا عن استشعار التغييرات البيئية في صورة قوى غير مرئية.
 - توفير طاقة استقرائية تسمح للقائد بتطوير إستراتيجيات موجهة نحو تحقيق الأهداف.
- 2.2.2. تفكير المنظم: يعزز هذا البعد أسلوبا معاصرا للتكيف مع الحياة أولا، وتكيف المؤسسات مع بيئتها ومع التطورات المتلاحقة ثانيا، فهو يعبر عن القدرة على توليف العناصر من فصلها إلى أجزاء ثم تحليلها، ويرتكز هذا العنصر على مفهوم النظام الذي يعني مجموعة وحدات، عناصر عمليات مترابطة،

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

وتكون كلا منتظما ويقدم مخرجات أكبر من القيم المضافة من الوحدات المشاركة فيه فيما لو عملت مستقلة عن بعضها البعض، وبالتركيز على تفكير النظم كعنصر تحليلي يبرز دور الذكاء الاقتصادي في ترسيخ سمات القادة الناجحين، كونه يهئ التالي: (سكر، 2013، صفحة 13)

- إطار للتفكير الإستراتيجي وأسلوبا لمجابهة تعقيدات البيئة.
- طريقة أفضل للتعلم واكتساب المعرفة بصدد التكامل الاستراتيجي للأفكار الجديدة.
 - طرائق أفضل لابتكار الإستراتيجيات الكفيلة بتجاوز المشكلات المعقدة .
- الفرصة لمشاركة الأفراد وفرق العمل في تحليل جذور المشكلات ذات الأثر بعيد المدى.
- 3.2.2. القدرة على تحفيز العاملين: تتركز المقدرة في دفع الأفراد وتحفيزهم للإيمان بهدف عام يجمعهم انطلاقا من الرؤى والتصورات التي ينبغي أن تكون موضع تنفيذ ويتطلب ذلك بالتأكيد أن يتم التعرف على ما يحرك دافعية الأفراد ويؤثر فهم للعمل باتجاه الهدف، إن القدرة على تحفيز العاملين يعني الفعل الذي يدفع الفرد إلى تيني وجهة نظر ملائمة لإنجاز العمل المكلف به بشكل مرض. 4.2.2. الشراكة: هي عبارة عن اتفاقيات تعاونية بين الشركات التي تبحث عن فرص استثمار أو تملك، حيث تتم الشراكة بين مؤسستين أو أكثر بالدخول في ملكية إحدى المشاريع أو مجرد اتفاقية قصيرة الأجل تقتصر على حل مشكلة معينة، فيتم توقيع اتفاق بين المؤسستين للتعاون مثلا لتطوير منتج معين، و تعكس الشراكة قدرة القائد على إقامة تحالفات إستراتيجية تعزز من مستوى الثقة والالتزام وقدرة الشركاء على حل الصراعات التي قد تبرز في قطاع الأعمال. (سكر، 2013، صفحة 15)

1.3. تعريف اتخاذ القرار: من بين التعاريف المقدمة لاتخاذ القرار نذكر:

- يعرف اتخاذ القرار على أنه: " اختيار بديل من بين البدائل المتاحة لايحاد الحل المناسب المشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير ".(Simon, 1960, p. 10)
- يعرف اتخاذ القرار على أنه: "نشاط ذهني فكري موضوعي يسعى إلى اختيار البديل (الحل) الأنسب للمشكلة على أساس مجموعة من الخطوات العلمية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار في سبيل الوصول إلى القرار الأنسب و الأفضل". (الشماع، 1991، صفحة 90)

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

الصادك العرائر – فرع الشنف-

- يعرف كذلك على أنه: " عملية اختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء عوامل البيئية الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة" (برهان و رجو، 2002، صفحة 62)

2.3 . مراحل عملية اتخاذ القرار:

- 1.2.3. تحديد المشكلة: تعرف المشكلة على "أنها انحراف عن الهدف المحدد مسبقا أو في حالة من عدم التوازن لين ما هو كائن وبين يجب أن يكون. (المصري، 2000، صفحة 123)، وتعتبر هذه المرحلة بالغه الأهمية لان أي خطأ في تعريف المشكلة سيجعل كل المراحل التالية تسير في الطريق الغير الصحيح، ويواجه المدير في هذه المرحلة صعوبة التمييز بين الأعراض الظاهرة للمشكلة والأسباب التي تكمن وراءها، ومن هنا كان عليه أن يجمع معلومات كافية بالمشكلة لمعرفة السبب الحقيقي ثم إيجاد الطريق لإزالته. (صالح، 2009، صفحة 235)
- 2.2.3. مرحلة البحث عن البدائل: البدائل هي الحلول المتاحة أمام الرجل الإداري لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة غي المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين، وعمليا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار لهذا فإن عمليه تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي: (منصور، 2006، صفحة 47)
 - ✔ القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وبخاصة الجديدة منها.
- ◄ الاعتماد الواسع على التجارب وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة بالتالي بكل الحلول الممكنة.
- 3.2.3. مرحلة تقييم البدائل: ويتم في هذه المرحلة تقييم البدائل التي تم الحصول عليها ويمكن هنا الاستفادة من ذوي الخبرة في مناقشة جوانب الضعف والقوة للحلول المقترحة وإجراء لعض التعديلات الضرورية عليها، لكي يتسنى اختيار الأفضل منها، وهذه التعديلات ربما تجعل إمكانية تنفيذ البديل الذي سيتم اختياره ممكنا. (بالعربي، 2010، صفحة 50)
- 4.2.3. مرحلة الاختيار بين البدائل: وتتم بمقارنة البدائل من حيث المزايا والعيوب ثم اختيار البديل الأفضل طبقا للمعايير المذكورة سابقا، وبتوقف الاختيار على كفاءة وقوة شخصية القائد

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

وقدرته على التصرف السليم، وحالته النفسية والظروف المحيطة بالعمل، ويتطلب هذا خبرة ودراسة علمية.

4. الدراسة التطبيقية

1.4. مجتمع وعينة الدراسة: يعرض الجدول رقم 01 خصائص العينة من خلال المتغيرات التالية: الخبرة المهنية، المركز الوظيفي، والمؤهل العلمي .

جدول 1: توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية

النسبة المئوية	التكرار	مؤشر الاختلاف	المتغيرات الديموغرافية
34.5	19	اقل من 10 سنوات	
40	22	من 10 إلى 20 سنة	الخبرة المهنية
25.5	14	20 سنة فأكثر	
25.5	14	رئيس دائرة	
25.5	14	رئيس مركز	المركز الوظيفي
32.7	18	رئيس وحدة	
16.3	9	رئيس مصلحة	
60	33	شهادة جامعية	
27.3	15	شهادة مهنية	المؤهل العلمية
12.7	7	شهادة أخرى	

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2.4. وصف أراء أفراد العينة في مدى توفر الممارسات الذكاء الاقتصادي وكفاءة عملية اتخاذ القرارات بمؤسسة اتصالات الجزائر (فرع الشلف).: تركزت معطيات الجزء الثاني من الاستبيان على المتغير المستقل للدراسة وهو الذكاء الاقتصادي، حيث يحتوي على أربعة أبعاد متمثلة في 18 عبارة أما الجزء الثالث فقد تطرقنا فيه إلى محور عملية اتخاذ القرار في المؤسسة والمكون من 10 عبارات.

1.2.4. تحليل أراء العينة نحو مدى التزام إدارة المؤسسة بالممارسات الداعمة للذكاء الاقتصادي

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ الجزائر – فرع الشلف-

جدول 2: مدى توفر ممارسات الذكاء الاقتصادي في أنشطة مؤسسة اتصالات الجزائر

	4			
ترتيب	الانحراف	المتوسط	العبارة	
الأهمية	المعياري	الحسابي		
3	1.16	3.16	تستعمل مؤسستنا التنبؤ لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.	1
4	1.24	3.12	يتم تشخيص حالة مؤسستنا من طرف الرؤساء.	2
1	0.98	3.67	تتوفر مؤسستنا على نظام معلومات للتحري عن البيئة	3
			ذات العلاقة بنشاطها.	
2	1.05	3.52	لدى مؤسستنا القدرة على تحديد الخيارات الإستراتيجية.	4
_	-	3.37	المتوسط العام لبعد الاستشراف	البعد 1
3	1.09	3.69	الاستفادة من مستودع البيانات في إدارة موارد المعلوماتية.	5
4	1.23	3.34	يسمح الاعتماد على معارف وكفاءات الرؤساء	6
			المتخصصين في المعلومة والاتصال في معالجة المعلومات.	
2	1.04	3.62	يتيح الموقع الالكتروني لمؤسستنا التعرف على الزبائن.	7
1	0.89	3.78	لدى مؤسستنا الأدوات الكافية في جمع وإنتاج المعلومات	8
			المناسبة ونشرها للجهات المعنية بها.	
-	-	3.61	المتوسط العام لبعد تفكير النظم	البعد2
1	1.07	3.46	يتم تعزيز الثقة بالمستقبل والأمن الوظيفي في مؤسستنا.	9
2	0.92	3.77	ملائمة التدريب مع قدرات المرؤوسين في اكتساب المعارف.	10
5	1.37	2.83	تشجع مؤسستنا العاملين على الإبداع في طرح الخدمات.	11
3	1.25	2.94	تتوفر مؤسستنا على نظام حوافز يقلص المخاطر.	12
4	1.26	3.10	لمؤسستنا القدرة على بث المعلومات إلى مستخدمها في	13
			الوقت المناسب.	
-	-	3.22	المتوسط العام لبعد القدرة على التحفيز	البعد 3
5	1.33	3.07	تستفيد المؤسسة من مساعدات للحصول على المعلومات.	14
2	1.25	3.29	لمؤسستنا علاقة شراكة مع المؤسسات الجامعية .	15
4	1.31	3.16	الشراكة مع القطاع الخاص متطلب مهم لاختيار أفضل	
			الفرص بما يناسب مؤسستنا.	
3	1.23	3.20	تشجع مؤسستنا تقاسم المعرفة خارجيا مع الشركاء.	17

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

1	1.18	3.34	تتطور كفاءات مؤسستنا في مجال الحصول على	18
			المعلومات من خلال الاتفاقيات المبرمة.	
-	-	3.21	4 المتوسط العام لبعد الشراكة	
-	-	3.35	المتوسط العام للذكاء الاقتصادي	

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (02) قيم المتوسطات الحسابية للعبارات المتعلقة بقياس مدى التزام مؤسسة اتصالات الجزائر فرع الشلف بالممارسات الداعمة للذكاء الاقتصادي، حيث يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.35) وهو يشير إلى تقيم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا المحور تراوحت مابين (0.89) و(1.33) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا المحور حيث تضمن هذا المحور العديد من الأبعاد هي كما يلى:

- البعد الأول: التزام إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر بدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال التشجيع على تبني بعد الاستشراف بالمؤسسة: يظهر من خلال الجدول رقم (02) أن المتوسط خلال الحسابي لهذا البعد قد بلغ (3.34) وهو يشير إلى تقيم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن العبارة رقم 3 كان لها أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.67) وهو يشير إلى تقييم بمستوى مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، أما أقل متوسط حسابي فكان للعبارة رقم 2 ، حيث بلغت قيمته (3.12) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط، أما العبارة الأولى التي تضمنها هذا البعد فقد حازت على قيمة (3.16) وهي تشير إلى تقييم مرتفع، كما أن قيمة الانحراف التي تضمنها هذا البعد فكانت بالقيمة (3.52) وهي تشير إلى تقيم مرتفع، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا البعد فقد تراوحت مابين (9.98) و(1.24) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا البعد مما يشير إلى وجود حالة نوعا ما ايجابية بالمؤسسة في هذا البعد من الذكاء الاقتصادي .
- البعد الثاني: التزام إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر بدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال التشجيع على تبني بعد تفكير النظم: يظهر من خلال الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي لهذا البعد قد بلغ (3.61) وهو يشير إلى تقيم بمستوى مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن العبارة رقم 8 كان لها أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.78) وهو يشير إلى تقييم بمستوى مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، أما أقل متوسط حسابي فكان للعبارة رقم

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الدكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الصالات الجزائر – فرع الشلف-

6 ، حيث بلغت قيمته (3.34) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط، أما باقي العبارات التي تضمنها هذا البعد فقد حازت على قيمة تكبر (3.60) وهي تشير إلى تقييم مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا البعد فقد تراوحت مابين (0.89) و(1.23) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا البعد مما يشير إلى وجود حالة ايجابية بالمؤسسة في هذا البعد من الذكاء الاقتصادي.

- البعد الثالث: التزام إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر بدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال التشجيع على تبني بعد القدرة على تحفيز العاملين: يظهر الجدول أن المتوسط الحسابي لهذا البعد قد بلغ (3.22) وهو يشير إلى تقيم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن العبارة رقم 10 كان لها أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.77) وهو يشير إلى تقييم بمستوى مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، أما أقل متوسط حسابي فكان للعبارة رقم 11، حيث بلغت قيمته (2.83) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط، أما باقي العبارات التي تضمنها هذا البعد فقد حازت على قيمة تتراوح ما بين (3.46) و (4.94) وهي قيم تشير إلى تقييم متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات هذا البعد فقد تراوحت مابين (0.92) و (0.93) و (1.37) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا البعد مما يشير إلى وجود حالة ايجابية بالمؤسسة في هذا البعد من الذكاء الاقتصادي.
- البعد الرابع: التزام إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر بدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال التشجيع على تبني بعد الشراكة: يظهر الجدول (02) أن المتوسط الحسابي لهذا البعد قد بلغ (3.21) وهو يشير إلى تقيم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن العبارة رقم 18 كان لها أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.34) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، أما أقل متوسط حسابي فكان للعبارة رقم 14، حيث بلغت قيمته (3.07) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط، أما باقي العبارات التي تضمنها هذا البعد فقد حازت على قيم تتراوح ما بين القيمتين المذكورتين وهي قيم تشير إلى تقييم متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا البعد فقد تراوحت مابين (1.18) و(1.33) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا البعد مما يشير إلى وجود حالة ايجابية بالمؤسسة في هذا البعد من الذكاء الاقتصادي.

2.2.4. تحليل إجابات أفراد العينة حول كفاءة عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة. جدول 3: مدى توفر الممارسات الدالة على كفاءة عملية اتخاذ القرار في اتصالات الجزائر

ترتيب	الانحراف	المتوسط	العبارة	
الأهمية	المعياري	الحسابي		
3	1.11	3.56	تستفيد مؤسستنا من خبرة الرؤساء في عملية اتخاذ القرارات.	1
1	0.95	3.63	توظف الإدارة المعلومات لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.	2
4	1.16	3.49	يتفحص متخذي القرار النتائج المتحصل علها بغية التأكد	3
			أنها تلبي حاجات المؤسسة.	
6	1.15	3.47	تقوم مؤسستنا بمراجعة القرارات عند اكتشاف خطئها .	4
2	1.08	3.56	تعزز مؤسستنا عملية اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد	
			بالاعتماد على تجارب الخبراء.	
7	1.26	3.32	تكتفي مؤسستنا بالاعتماد على الاتصال الرسمي في الحصول	6
			على المعلومات الداعمة للقرار.	
5	1.16	3.49	تعتمد مؤسستنا على خبرة الرؤساء في اتخاذ القرارات.	7
10	1.29	2.95	تعتمد مؤسستنا على أدوات تحليل البيانات الحديثة في	8
			تحسين عملية صنع القرار.	
8	1.26	3.12	لمؤسستنا برامج للذكاء الاقتصادي تساعد في اتخاذ القرار.	9
9	1.18	3.10	تؤثر العوامل الثقافية والتكنولوجية على اتخاذ قرار .	10
-	-	3.37	المتوسط العام لكفاءة عملية اتخاذ القرارات.	

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (03) قيم المتوسطات الحسابية للعبارات المتعلقة بقياس مدى توفر المتطلبات المساعدة على اتخاذ القرار بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع الشلف، حيث يبين الجدول أن المتوسط المسابي لهذا المحور قد بلغ (3.37) وهو يشير إلى تقيم بمستوى متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا المحور تراوحت مابين (0.95) و(1.29) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا المحور، ومن خلال الجدول نلاحظ أن العبارة رقم 2 كان لها أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.63) وهو يشير إلى تقييم بمستوى مرتفع حسب المقياس المعتمد في الدراسة، أما أقل متوسط حسابي فكان للعبارة رقم 8 حيث بلغت قيمته (2.95) وهو يشير إلى تقييم حيث بلغت قيمته (2.95) وهو يشير إلى تقييم بمستوى متوسط، أما باقي العبارات التي تضمنها هذا

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

البعد فقد حازت على قيم اقل من (3.60) وهي قيم كلها تشير إلى تقييم متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة، كما أن قيمة الانحراف معياري لمختلف العبارات المشكلة لهذا البعد فقد تراوحت مابين (1.18) و(1.33) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارات التي تضمنها هذا المحور مما يشير إلى وجود التزام مقبول بالمؤسسة.

4. 3. اختبار فرضيات الدراسة

1.3.4 الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي بكل أبعاده وكفاءة عملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 4: اختبار التباين الأحادي لدور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات

مستوى	معامل	معامل	قيمة f	قيمة f	متوسط	درجة	مجموع	مصدر
الدلالة	التحديد%	الارتباط	الجدولية		المربعات	الحرية	المربعات	التباين
0.00	50.4	0.710	4.02	53.793	13.504	1	13.504	الانحدار
					0.251	53	13.305	الخطأ
						54	26.809	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة حيث تشير النتائج إلى أن الذكاء الاقتصادي يساهم بما نسبته 50.4% في التغير الحاصل في مستوى عملية اتخاذ القرار لدى عاملين مؤسسة اتصالات الجزائر أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى، كما تشير النتائج أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) اقل من (0.05) كما أن قيمة المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الرئيسية الثانية، والجدول الموالي يعطينا نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الذكاء الاقتصادي على عملية اتخاذ القرار لدى عمال المؤسسة.

جدول 5: تحليل الانحدار الخطي لدور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات

مستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	Ь	المتغيرات
0.001	3.404	0.710	0.319	1.086	الثابت
0.000	7.334		0.095	0.695	عملية اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

من خلال الجدول يتضح لنا أنه كلما زاد الذكاء الاقتصادي بوحدة واحدة زاد عملية اتخاذ القرار بنسب %69,5 تكون معادلة الانحدار بالشكل التالي: عملية اتخاذ القرار= 0.695 الذكاء الاقتصادي +1.086 أي توجد علاقة تأثير معنوية بين الذكاء الاقتصادي وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر، وسنحاول معرفة علاقة أبعاد الذكاء الاقتصادي كل على حدى على كفاءة عملية اتخاذ القرار على النحو التالي:

 \checkmark الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الاستشراف وكفاءة عملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 6: اختبار التباين الأحادي بين متوسط بعد الاستشراف وعملية اتخاذ القرارات

مستوى	معامل	معامل	قيمة f	قيمة	متوسط	درجة	مجموع	مصدر
الدلالة	التحديد%	الارتباط	الجدولية	المحسوبة f	المربعات	الحرية	المربعات	التباين
0.023	9.3	0.305	4.02	5.450	2.500	1	2.500	الانحدار
					0.459	53	24.310	الخطأ
						54	26.809	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تؤكد قيمة معامل الارتباط على وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة والممثلة في بعد الاستشراف وعملية اتخاذ القرار، كما تشير النتائج إلى أن بعد الاستشراف يساهم بما نسبته 9.3% في التغير الحاصل في مستوى عملية اتخاذ القرار في المؤسسة أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى، وتشير نتائج كذلك إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.023) اقل من (0.05) كما أن قيمة المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الفرعية الأولى، والجدول الموالى يعطينا نتائج تحليل الانحدار الخطى السيط لاختبار أثر الاستشراف على عملية اتخاذ القرار.

جدول 7: تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور بعد الاستشراف في عملية اتخاذ القرارات

ذلة	مستوى الدلا	قيمة المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	Ь	المتغيرات
	0.000	6.169	0.305	0.400	2.465	الثابت
	0.023	2.334		0.115	0.269	عملية اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

من خلال الجدول يتضح لنا أنه كلما بعد الاستشراف بوحدة واحدة زاد عملية اتخاذ القرار بنسبة 26.9 %وتكون معادلة الانحدار بالشكل التالي: عملية اتخاذ القرار= 0.269 بعد الاستشراف +2.465 أى توجد علاقة تأثير معنوبة بين بعد الاستشراف وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء المؤسسة.

 \checkmark الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد تفكير النظم وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 8: اختبار التباين الأحادي بين متوسط بعد تفكير النظم وعملية اتخاذ القرار

مستوى	معامل	معامل	قيمة f	قيمة	متوسط	درجة	مجموع	مصدر
الدلالة	التحديد	الارتباط	الجدولية	لحسوبة f	المربعات	الحرية	المربعات	التباين
	%							
0.00	24.6	0.495	4.02	17.247	6.582	1	6.582	الانحدار
					0.382	53	20.227	الخطأ
						54	26.809	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة والممثلة في بعد تفكير النظم وعملية اتخاذ القرار، كما تشير النتائج كذلك إلى أن بعد تفكير النظم يساهم بما نسبته معليه اتخاذ القرار لدى عاملين مؤسسة اتصالات الجزائر أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى لم نقم بدراستها، كما تشير نتائج الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي (0.00) اقل من (0.05) كما أن قيمة f المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الفرعية الثانية، والجدول الموالي يعطينا نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الاختبار أثر بعد تفكير النظم على عملية اتخاذ القرار لدى عمال اتصالات الجزائر.

جدول 9: تحليل الانحدار الخطي البسيط لمتوسطات تفكير النظم وعملية اتخاذ القرار.

مستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	Ь	المتغيرات
0.000	5.195	0.495	0.365	1.897	الثابت
0.00	4.153		0.106	0.441	عملية اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه كلما زاد بعد تفكير النظم بوحدة واحدة زاد عملية اتخاذ القرار بنسبة 44.1 % وتكون معادلة الانحدار بالشكل التالي: عملية اتخاذ القرار = 0.441 بعد تفكير النظم +1.897، أي توجد علاقة تأثير معنوية بين بعد تفكير النظم وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء المؤسسة

✓ الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد تحفيز العاملين وكفاءة عملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة (0.05≥٪).

جدول 10: اختبار التباين الأحادى بين متوسط بعد القدرة على تحفيز و عملية اتخاذ القرار.

مستوى الدلالة	معامل التحديد%	معامل الارتباط	قيمة f الجدولية	قيمة f المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	م <i>صد</i> ر التباين
0.00	54.1	0.736	4.02	62.528	14.510	1	14.510	الانحدار
					0.232	53	12.299	الخطأ
						54	26.809	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة والممثلة في بعد تحفيز العاملين وعملية اتخاذ القرار، كما تشير النتائج كذلك إلى أن بعد تحفيز العاملين يساهم بما نسبته 54.1% في التغير الحاصل في مستوى عملية اتخاذ القرار لدى عاملين مؤسسة اتصالات الجزائر أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى لم نقم بدراستها، وتشير نتائج الجدول أعلاه كذلك أن مستوى الدلالة يساوي (0.00) اقل من (0.05) كما أن قيمة f المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الفرعية الثالثة، والجدول الموالي يعطينا نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر بعد تحفيز العاملين على عملية اتخاذ القرار لدى عمال مؤسسة اتصالات الجزائر.

جدول 11: تحليل الانحدار الخطي البسيط لمتوسطات التحفيز وعملية اتخاذ القرارات

مستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	Ь	المتغيرات
0.00	5.288	0.736	0.261	1.378	الثابت
0.00	7.907		0.078	0.619	عملية اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح لنا أنه كلما زاد تحفيز العاملين بوحدة زادت كفاءة عملية اتخاذ القرار بنسبة 61.9 %، وتكون معادلة الانحدار بالشكل التالي: عملية اتخاذ القرار = 1.378 + 0.619 بعد تحفيز، أي توجد علاقة تأثير معنوبة بين بعد تحفيز العاملين وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء المؤسسة.

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

✓ الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الشراكة وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 12: اختبار التباين الأحادى بين متوسط بعد الشراكة وعملية اتخاذ القرارات

مستوى	معامل	معامل	قيمة f	قيمة f	متوسط	درجة	مجموع	مصدر
الدلالة	التحديد%	الارتباط	الجدولية	المحسوبة	المربعات	الحرية	المربعات	التباين
0.00	53.3	0.730	4.02	60.597	14.301	1	14.301	الانحدار
					0.236	53	12.508	الخطأ
						54	26.809	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيري الدراسة والممثلين في بعد الشراكة وبعد عملية اتخاذ القرار، كما تشير النتائج كذلك إلى أن بعد الشراكة يساهم بما نسبته الشراكة وبعد عملية اتخاذ القرار، وتشير نتائج الجدول أعلاه كذلك أن مستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05) كما أن قيمة f المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الفرعية الرابعة، والجدول الموالي يعطينا نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر بعد الشراكة على عملية اتخاذ القرار لدى عمال مؤسسة اتصالات الجزائر.

جدول 13: تحليل الانحدار الخطى البسيط لمتوسطات الشراكة وعملية اتخاذ القرارات

مستوى الدلالة	قيمة t المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	Ь	المتغيرات
0.00	8.892	0.730	0.207	1.842	الثابت
0.00	7.784		0.061	0.476	عملية اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه كلما زاد بعد الشراكة بوحدة واحدة تعززت عملية اتخاذ القرار بنسبة 47.6 % وتكون معادلة الانحدار كالتالي: عملية اتخاذ القرار لدى الرؤساء بالمؤسسة. الشراكة، أي توجد علاقة تأثير معنوية بين بعد الشراكة وعملية اتخاذ القرار لدى الرؤساء بالمؤسسة. 1.2.3. الفرضية الرئيسة الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ك) في إجابات المبحوثين نحو دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية (الخبرة المهنية، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي).

✓ الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين نحو الذكاء الاقتصادي وعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة (0.05)

جدول 14: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي مع متغيرات الدراسة والخبرة المهنية

sig	f	مربع المتوسطات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.339	1.105	0.570	2	1.139	بين المجموعات	المحور
		0.515	52	26.804	داخل المجموعات	1
			54	27.944	المجموع	
0.224	1.541	0.750	2	1.500	بين المجموعات	المحور
		0.480	52	25.309	داخل المجموعات	2
			54	26.809	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل قيم sig بالنسبة لكل المحاور كانت أكبر من مستوى الدلالة (α≤0.05) ومنه نرفض الفرضية الفرعية الأولى.

 \checkmark الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين نحو الذكاء $(\alpha \le 0.05)$.

جدول 15: اختبار تحليل التباين الأحادي مع متغيرات الدراسة والمركز الوظيفي

		مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	f	sig
المحور	بين المجموعات	2.349	3	0.783	1.560	0.210
1	داخل المجموعات	25.595	51	0.502		
	المجموع	27.944	54			
المحور	بين المجموعات	2.223	3	0.741	1537	0.216
2	داخل المجموعات	24.586	51	0.482		
	المجموع	26.809	54			

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل قيم sig بالنسبة لكل المحاور كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05≥) ومنه نرفض الفرضية الفرعية الثانية .

 \checkmark الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين نحو الذكاء الاقتصادى وعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (0.05).

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة

جدول 16 :اختبار تحليل التباين الأحادي مع متغيرات الدراسة والمؤهل العلمي

sig	f	مربع المتوسطات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.04	0.250	0.133	2	0.266	بين المجموعات	المحور
		0.532	52	27.677	داخل المجموعات	1
			54	27.944	المجموع	
0.001	0.314	0.160	2	0.320	بين المجموعات	المحور
		0.509	52	26.489	داخل المجموعات	2
			54	26.809	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل قيم \sin بالنسبة لكل المحاور كانت اقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة .

5. الخاتمة:

يعتمد نجاح المؤسسة الاقتصادية على مدى قدرتها في الحصول على المعلومات بالجودة والسرعة التي تمكنها من حماية مستقبلها واستباق التغيرات، بغية اتخاذ القرارات، التي تضمن بقائها واستمراريتها، في ظل بيئة معقدة وسريعة التغير، مما يجعل من إدماج آليات الذكاء الاقتصادي ضرورة لتطورها ودعمها والرفع من تنافسينها، كونه أداة فعالة ترتكز على جمع ومعالجة المعلومات الضرورية الاستخدامها في التأقلم والتأثير على المحيط الاتخاذ القرارات التي تعتبر نجاح المؤسسات.

- نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، ومنها:
- إن فعالية الذكاء الاقتصادي تتوقف على الأبعاد التالية :الاستشراف، تفكير النظم، القدرة على تحفيز العاملين، الشراكة.
- تتمثل مراحل الذكاء الاقتصادي في إطار دعم عملية اتخاذ القرار فيما يلي: تحديد الحاجة إلى المعلومة، جمع المعلومة، معالجة المعلومة، نشر المعلومة من أجل اتخاذ القرار.
- إن الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية في ظل تطورات البيئة وازدياد حدة المنافسة لكل المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها، صغيرة أو كبيرة.
 - يسمح الذكاء الاقتصادي بالتشخيص الناجح للعوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة .

أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف

- عملية اتخاذ القرار هي عصب النشاط الإداري وجوهر العملية الإدارية .
- من خلال دراسة الحالة قمنا باختبار الفرضية الرئيسية الأولى، حيث توصلنا إلى انه توجد علاقة موجبة بين اتخاذ القرار، وأبعاد الذكاء الاقتصادي والمتمثلة في (الاستشراف، تفكير النظم، القدرة على تحفيز العاملين، الشراكة)، وكانت قوة تلك العلاقة (30.5 %، 46.5 %، 73.7 %) وهذا ما دفعنا بنا إلى قبول الفرضية الأولى الأساسية.
- توصل الدراسة إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين نحو الذكاء الاقتصادي وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية (الخبرة المهنية، المركز الوظيفي،) عند مستوى دلالة (0.05)، كما أثبتت الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين نحو الذكاء الاقتصادي وعملية اتخاذ القرار لدى رؤساء مؤسسة اتصالات الجزائر تعزى متغير المؤهل العلمي، وهذا ما دفعنا بنا إلى قبول جزئي للفرضية الثانية،
 - الاقتراحات: وعلى ضوء ما ورد في البحث والنتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:
- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية وخاصة مؤسسة اتصالات الجزائر للذكاء الاقتصادي كنظام لتدعيم قراراتها والرفع من تنافسينها من أجل تحقيق البقاء والاستمرارية.
- إنشاء مصلحة للذكاء الاقتصادي مهمتها تزويد المؤسسة بالمعلومات الضرورية لرسم مستقبلها.
- يتعين على المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها ترسيخ ثقافة الذكاء الاقتصادي لدى الموارد البشرية وذلك بتكويهم في هذا التخصص من خلال المشاركة في الندوات واللقاءات.
 - تعزيز التكوين في موضوع الذكاء الاقتصادي واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- الاستعانة بخبراء من الخارج متخصصين في مجال الذكاء الاقتصادي لتدريب الرؤساء بمؤسسة اتصالات الجزائر على كيفية تفعيل ذكاء الأعمال وتوظيفه في عملية اتخاذ القرار.

6. قائمة المراجع

1. المؤلفات:

- أحمد المصري، (2000)، الادارة الحديثة: اتصالات، معلومات، قرارات، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة .
- خليل محمد الشماع، (1991) مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، بغداد: مطبعة الخلود .
 - صالح بن حبتور عبد العزيز،(2009) مبادئ الإدارة العامة .(عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع،
 - غازي ابراهيم برهان, محمد نور رجو، (2002) نظم المعلومات المحوسبة، عمان: دار المناهج.
 - منصور كاسر نصر، (2006) الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات إلادارية، عمان، :دار الحامد .

دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الذكاء الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجائر – فرع الشلف-

- محمد نور برهان، و غازي ابراهيم رجو، (2002) نظم المعلومات المحوسبة (عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع .

-Herbert Simon, (1960) The new scienceof management dicision ,new-york , harper & row publishers.

2. المقالات:

- مصطفى بودرامة, (2018) ، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، الصفحات 45- 56.
- سارة كنزة حسان، مبارك بوعيشة، (2019)، الذكاء الاقتصادي كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد1، الصفحات 164- 196
- عواطف خلوط، عمر بحدادة، عبد العالي براهيمي،(2017) ، دور الذكاء الاقتصادي في دعم ادارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية .مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، المجلد 4،العدد1، الصفحات 768 795 .
- رتيبة رزار، (2017) ، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 12 ، العدد. 23 ، الصفحات Ursacescu, M., and Cioc, M. (2012) " The Economic Intelligence Practices and Their Impact on the Organization's Strategic Behavior ", Review of International Comparative Management, Vol. 13, Issue, 2, Page: 211-223.

3. الأطروحات

- عبد الكريم بالعربي، (2010)، أثر تكنولوجيا المعلومات على القرارات الإدارية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، 2010.
- سكر فاطمة الزهراء، دور الذكاء الاقتصادي في تدعيم رضا العميل دراسة حالة اوراسكوم .2013 مكر فاطمة الزهراء، دور الذكاء الاقتصادي في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013 Sophie. L, (2002), Les réalités de l'intelligence économique en PME, thèse de doctorat en science de gestion ,Université de Toulon et var ,p.18.

سيناربوهات والمسارات المحتملة لمستقبل الاقتصاد التونسي بعد جائحة كورونا - دراسة استشرافية إلى غاية 2040-

Scenarios and potential pathways for the future of the Tunisian economy after the Corona pandemic, a forward –looking study up to 2040

بشير بن موسى ^{1*}، أحمد نصير ². أحمد بن أحمد ³

bm38.bachir@gmail.com (الجزائر)، الوادي (الجزائر)، ahmednecer79@gmail.com 2

benahmed-ahmed@univ-eloued.dz (الجزائر)، والجزائر)، benahmed-ahmed@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/17

تارىخ الاستلام: 2021/10/19

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاقتصاد التونسي من مجموعة متنوعة الأبعاد مثل التوقعات الاقتصادية، وصدمة النمو، ودور المنظمين والاستراتيجيات المقترحة طويلة الأجل هذا من جهة وتأثير هذه الجائحة على النمو الاقتصادي وحتمية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من جهة أخرى.

وتقدم هذه الدراسة تحليلا متكاملا لمسار التنمية المستقبلي المحتمل (أو المسار الحالي) في تونس إلى 2040 ، باستخدام التنبؤ بالعقود الآجلة الدولية.(IFs) وهي أداة عالمية للتنبؤ طويل المدى تشمل مجموعة من نظم التنمية، بما في ذلك الديموغرافيا والاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة والبيئة والطاقة، البنية التحتية والتكنولوجيا والحوكمة. الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الصدمة الاقتصادية، التنمية، (IFs)، الاقتصاد التونسي.

تصنيف JEL: C53 ، I11 ، I18 ، G28.

Abstract:

This study analyzes the impact of the Coronavirus (COVID-19) pandemic on the Tunisian economy from a variety of dimensions such as economic outlook, growth shock, the role of regulators and proposed long-term strategies on the one hand and the impact of this pandemic on economic growth and the imperative to establish a new global economic order on the other hand. This study provides an integrated analysis of the potential future development path (or current path) in Tunisia to 2040, using international futures contract prediction (IFs). It is a global long-term forecasting tool that encompasses a range of development systems, including demography, economy, education, health, agriculture, environment, energy, infrastructure, technology, and governance.

Keywords: Corona pandemic, economic shock, development, (IFs), Tunisian economy. **Jel Classification Codes:** 628, 118, 111, C53.

^{*}المؤلف المرسل

والمسارات المحتملة لمستقبل أة فتصاد التودسي بغد جانحة خورونا دراسة استسرافية إلى عاية 2040

1. مقدمة:

تعد جائحة الفيروس التاجي أكبر صدمة سلبية منذ الأزمة المالية العالمية وهو التسبب في أضرار جسيمة للنشاط العالمي. وتوقعت التقديرات المبكرة أنه في حالة تحول الفيروس إلى جائحة عالمية ، ستفقد معظم الاقتصادات الكبرى 2.4٪ على الأقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2020 ، قاد الاقتصاديون بالفعل إلى خفض توقعاتهم لعام 2020 للنمو الاقتصادي العالمي من حوالي 3.0٪ إلى 2.4٪، لوضع هذا الرقم في منظور ، قدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 86.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 يعني أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.4 في المائة فقط يصل إلى ما يقرب من 3.5 تريليون دولار أمريكي في صورة خسارة

الناتج الاقتصادي، ومع ذلك ، تم إجراء هذه التنبؤات قبل أن يصبح COVID-19 عالميًا جائحة وقبل تطبيق قيود واسعة النطاق على التواصل الاجتماعي لوقف انتشار الفيروس لهذا السبب ، هناك حاجة إلى جهود قوية ومنسقة لاحتواء جائحة COVID-19 وتقليل تأثيرها الاقتصادي ، خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً، بينما لا توجد طريقة لمعرفة بالضبط الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا الجديد COVID-19 العالمي ، هناك إتفاق واسع النطاق بين الاقتصاديين على أنه سيكون له آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي.

تسبب جائحة مستعر أطلق العنان لفيروس 19-COVID شديد العدوى القيود ليس فقط على حركة الناس ولكن أيضًا على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية

يتسبب الوباء في تعطيل سلاسل التوريد العالمية والتجارة الدولية. مع ما يقرب من 100الدول التي أغلقت الحدود الوطنية خلال الشهر الماضي ، وصلت حركة الأشخاص وتدفقات السياحة إلى توقف الزحف، ويواجه ملايين العمال في هذه البلدان إحتمالية قاتمة بفقدان وظائفهم ، تدرس الحكومات وتطرح حزم تحفيز كبيرة لتجنب حدوث انكماش حاد في حساباتها الاقتصاديات التي يمكن أن تغرق الاقتصاد العالمي في ركود عميق.

وتعتبر تونس فريدة من نوعها في منطقة شمال إفريقيا. حققت البلاد الاستقلال في المقام الأول من خلال الحملات السياسية وليس الكفاح المسلح ، تفتخر باقتصاد متنوع نسبيًا ولديها إنجاب تدريجي سياسات صحية مختلفة عن معظم جيرانها، ومع ذلك ، فإن التقدم منذ الاستقلال على مؤشرات مختلفة مثل سنوات التعليم وحقوق المرأة ومؤشرات الاقتصاد الكلي الإيجابية بشكل عام أخفى شعوراً منتشراً بالإحباط، وسوف يرتفع تأثير جائحة الفيروس التاجي العديد من الجوانب السلبية للبلاد اقتصاد. لذلك ، خلق فرصة مفتوحة الاقتصاد أكثر أهمية للمضي قدمًا. بالإضافة إلى تحقيق الرقابة على جميع جوانب الانفاق الحكومي والسياسة الاقتصادية ، خفض العودة إلى التبذير في الإنفاق وإصلاح الدعم السياسات وتحسين مناخ الأعمال و جودة التعليم ، وضمان الأمن الداخلي و

بشير بن موسى/أحمد نصير/ أحمد بن أحمد

توطيد المؤسسات الديمقراطية هي من بين صعبة ولكنها ضرورية التحديات التي تواجه تونس يحتاج إلى صراع في المستقبل.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة:

ما هي أهم التأثيرات جائحة كورونا على وضع الاقتصاد التونسي الحالي والمستقبلي ؟ ، وماهي المسارات المحتملة لهذه الصدمة ؟ وما هي البدائل الاقتصادية للخروج من الازمة ؟.

وتم تقسيم محتوى هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

الإصلاحات الاقتصادية ومخططات التنمية في تونس

شرعت تونس منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانيزمات سوق والتحضير للانفتاح اقتصادها والخروج بأهداف رئيسية تتمثل في تطوير روح المبادرة الخاصة وخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة للمواطنين.

1- الأهداف العامة للبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تصنيفا الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين (روابح، 2012، الصفحات 189-190):

1.1- الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها:

- إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بعث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة؛
- بالنسبة للمالية العامة فالعمل انصب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛
- بالنسبة للموارد الخارجية فقد تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشرط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي، و85 مليون دولار من إيطاليا.

2.1- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

- فيما يتعلق بالأسعار فقد تم إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية؛
- إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي تمتاز بضعف المنافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة؛

ناريوهات والمشارات المحتملة لمستقبل أه فنصاد التولسي بعد جانعه حورونا دراسة استسرافيه إلى عاية 2040

- أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال تحريرها، أيضا التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولاً إلى تحريرها الكلى سنة1991، كذلك ضبط الرسوم المفروضة على الواردات؛

- تطبيق سياسة الأجور المرنة؛
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم الإعانات؛
 - التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية؛
- تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بـ10٪ لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛
- أما بالنسبة الاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في القطاع التصدير مع إلغاء ترخيص المسبق من طرف الإدارة التي أصبح دورها ينحصر في دراسة المشاريع المعروضة عليها ومدى مطابقتها وشروط الامتياز التي ينص عليها قانون الجديد للاستثمار على أن يطبق ذلك على القطاع الصناعي أولاً ثم القطاعات الأخرى لاحقا، وهذا فضلا على وضع برنامج خوصصة (روابح، 2012، صفحة 191)، وقد تم وضع الإطار القانوني لعملية الخوصصة في تونس سنة 1987، وتم تعديله في سنة 1989وأهم ما نص عليه هذا القانون مايلي (صافي، 2006/2007، صفحة 62):
 - تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمة في المؤسسات العمومية؛
 - إدماج أو إنفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛
 - التحكم في الإمتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة؛
- 2. **البرامج التنموية:** سعت تونس على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الرفاه للمجتمع وتمكينهم من الحصول على الحاجات الأساسية.
- 1.2. المخطط العاشر (2001-2006): انطلق المخطط التنموي العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة، وتميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، أما على الصعيد المحلي فقد شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والمجتماعية أكسبت الاقتصاد التونسي مزيدا من التنوع والفاعلية بتكريس آليات السوق، ولقد وضعت من خلال هذه المخطط مجموعة من الأهداف في كل قطاع هي: (رحال، 2011/2012) الصفحات 63-63)
- 1.1.2. قطاع الفلاحي: أخذت الإستراتيجية الظروف المناخية بعين الاعتبار بسبب التذبذب في سقوط الأمطار، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.5٪ وهو ما يستدعي مبلغ 4850 مليار دينار تونسي كاستثمارات في القطاع، وهدف المخطط إلى زيادة المناطق المسقية إلى 30ألف هكتار.

بشير بن موسى/أحمد نصير/ أحمد بن أحمد

- 2.1.2. قطاع السياحي: تعتمد تونس على السياحة كمورد اقتصادي هام، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 1800 مليار دينار.
- 3.1.2. المحروقات: يهدف المخطط إلى تدعيم احتياطي الموارد البترولية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال مع مواصلة مجهودات التنقيب بإنجاز حوالي 60 عملية إستكشافية جديدة.
 - 4.1.2. الكهرباء: ترتكز الجهود الاستثمارية في هذا القطاع على:
 - إنجاز المولد الكهربائي برادس 2؛
 - الشروع في إنجاز مشروع جديد بغنوش بإستثمارات قدرت بـ207 مليار دينار تونسي؛
 - تزويد 336 ألف مشترك جديد منهم 78 ألف في المناطق الريفية.
 - 5.1.2. النقل: بلغ الاستثمار في هذا المجال حوالي 16٪ من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط وأهمها:
 - كهربة خط السكك الحديدة تونس- برج السديرة بكلفة 180 مليار دينار تونسي؛
 - إقتناء طائرتين لشركة الطيران الجديد بكلفة 49 مليار دينار تونسى؛
 - إنجاز مطار بمنطقة النفيضة بكلفة 500 مليار دينار تونسى.
 - 6.1.2. الإتصالات: من أهم الأهداف هي:
 - بلوغ كثافة هاتفية تقدر بـ52 خطا لكل 100 ساكن؛
 - بلوغ حوالي 2 مليون و200 ألف مشترك للهاتف الثابت و3 ملايين مشترك للهاتف النقال.
 - كذلك وضعت تونس أهم الخطط خلال هذه الفترة تشمل: (الدولي، 2001/2006، صفحة 158).
- سياسة التجارة الخارجية: يهدف المخطط العاشر إلى دفع التصدير، ووضع آليات كفيلة بدخول أسواق جديدة، كما تم الإنطلاق في الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي في المجال الفلاحي بداية من 2001 والذي تحصلت تونس بموجبه على امتيازات جديدة منها الرفع من صادرات زيت الزيتون إلى 115 ألف طن سنوبا.
- دعم النمو وتعزيز دور القطاع الخاص: يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل النمو في جميع القطاعات يصل إلى 5٪ ، والرفع من نسبة الاستثمار إلى 26.3٪ من الناتج وتستهدف الخطط المجالات التالية: (الدولى، 2001/2006، صفحة 159)
 - العمل على جعل تونس مركزا ماليا دوليا إقليميا من خلال تطوير الخدمات المالية والتأمين؛
 - العمل على جعل تونس قطبا للعاج والاستشفاء على صعيد منطقة المتوسط؛
 - دراسة إمكانية أن تكون تونس قطبا للتعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي.
- 2.2. المخطط الحادي عشر 2007-2011: تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الإنجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز وبرمت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع

نسقها وفقا للمحاور الأساسية التالية (الدولي، المخطط الحادي عشر 2011-2007، 2006، الصفحات 80-101):

- تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.
- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.
- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكلة طلبات الشغل الجديدة؛
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛
- اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.
- 3.2. المخطط الثاني عشر 2011-2014: يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف موطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية تمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وذلك وفقا للمحاور: (الدولي، المخطط الثني عشر للتنمية 1001-2014، 2009، الصفحات 74-73).

-تطوير هيكلة الاقتصاد؛

-دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛

-تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

-المحافظة على التوازنات المالية؛

-الاستثمار في رأس المال البشري؛

-إرساء مقومات الاقتصاد البيئ؛

-دفع التنمية الجهوية.

4.2. مخطط التنمية 2016 -2020: جاء هذا المخطط بمبدأ إرادة قوية وفاعلة لتحقيق العدالة والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة، حيث تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح

بشير بن موسى/أحمد نصير/ أحمد بن أحمد

الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش، ويهدف هذا المخطط إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، وأهم محاور التي جاء بها هذا المخطط هي (التونسية، 2016، الصفحات 43-41):

- 1.4.2. الحوكمة الرشيدة والإصلاحات: تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد، وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لابد من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة . 2012
- 2.4.2. من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري: تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالى، يضع البلد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا" اقتصاد ذو كلفة ضعيفة " إلى محور اقتصادي عالمي "ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

ويتمثل المقياس بالارتقاء بنسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو تكلفة قدرة تشغيلية عالية وأيضا دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ودعم المجهود التصديري وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال: (الدولي ا.، 2015، الصفحات 16-15).

- الإرتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20٪ من الناتج سنة 2015 إلى بنسبة 30٪ في سنة 2020؛
 - الحد من كلفة اللوجستية من 20/من الناتج سنة 2015 إلى 15/ سنة 2020؛
 - توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020؛
- التقليص من نسبة البطالة من 15 ٪ سنة 2014 إلى حدود11٪ سنة 2020 خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالمناطق الداخلية؛
- تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة العمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا؛
 - الترفيع بنسبة 50٪ بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية)؛
 - الإرتقاء بنسبة 50٪ الإستثمار الجملي إلى 25٪ من الناتج سنة 2020.
- 3.4.2. التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي: لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى ويرمي هذا المخطط إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة. (التونسية، 2016، صفحة 56).

والمشارات المحتملة لمستطيل الأفتطود التوسي بعد جافحة تورود دراسة المتشرافية إلى عاية 1040

4.4.2. تجسيم طموح الجهات: ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 30٪ في أفاق سنة 2020.

- 5.4.2. الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية المستدامة: تتمثل أهدافه في: (التونسية، 2016، صفحة 20.).
 - تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة؛
 - حماية البيئة والوسط الطبيعى؛
 - ترشيد استهلاك الطاقة؛
 - إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده.

تحليل المسارات المحتملة للاوضاع الراهنة والمستقبيلة للاقتصاد التونسي وتوقعاته لسنة 2040

ان الملاحظ للأوضاع التونسية بعد الثورة بالإضافة الى جائحة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية يدعو الى توقع مسارات للوضع التونسي. باستخدام التنبؤ بالعقود الآجلة الدولية (IFs) ، كما في الآتي:

1. المسار الاقتصادي:

1.1. النمو الاقتصادي: منذ عام 2000، إنخفض معدل النمو في تونس إلى أقل من المتوسط في البلدان النامية والمتوسطة الدخل، وهو اتجاه يُتوقع أن يستمر حتى بعد عام 2040، ومع ذلك، أبلغ صندوق النقد الدولي عن نمو اقتصادي يزيد قليلاً عن 1٪ في عام 2019، بانخفاض عن 2.7٪ في 2018.

حيث تراجع الناتج المحلي من تداعيات19-COVID مسجلا -6٪ في عام 2020 (institute) مقارنة بثلاثي الثالث لسنة 2019 وستشهد البلاد أعمق ركود منذ الاستقلال. رهنًا باكتشاف لقاح فعال وإنتاجه بكميات كبيرة وبدء تطبيقه.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يعود النمو العالمي إلى الارتفاع في عام 2021، بما في ذلك تونس، التي يتوقع أن ينمو بنسبة 4.1٪، معتدلاً بعد ذلك.

وعلى المسار الحالي، ستشهد تونس متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ 1.9٪ بين عامي 2020 وعلى المسار الحالي، ستوسط معدل نمو سكاني سنوي متوقع يبلغ 0.6٪

2.1.الدخل الفردي: سوف يتحسن الدخل، ولكن بشكل أبطأ من نظرائه في OLMIC ، والمبين في الشكل الموالى في الملاحق.

ومن المتوقع أن تتقلص الفجوة بين دخل الفرد في تونس ومتوسط الدخل المتوسط للمركز الاقتصادي المتوسطي للدول العربية. وعلى المسار الحالي، ستشهد تونس متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ 1.9٪ بين عامى 2020 و2040 مقارنة بمتوسط معدل نمو سكاني سنوي متوقع يبلغ 0.6٪.

3.1. الهيكل الاقتصادي: تساهم السياحة والتصنيع والجهود المبذولة في السياسات التوسعية في دفع عجلة النمو في تونس.(AFDB, 2019) .

1.3.1.قطاع الخدمات: ويقدر أن قطاع الخدمات 18 يقدم أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بين 50٪ و60٪) ومن المقرر أن يظل مهيمناً حتى عام 2040، وسيعكس فيروس كورونا ذلك التعافي في الوقت الراهن.

2.3.1. قطاع التصنيع: التصنيع هو ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29٪ في عام 2019، وفقًا لمعايير IFs، وهو أعلى من متوسط OLMICs، ومع ذلك، فإن الإنتاج الصناعي آخذ في التراجع، لا سيما في قطاعي الميكانيك والنسيج، اللذين عانيا من انخفاض في الطلب الخارجي بسبب المنافسة من الصين وارتفاع تكاليف الانتاج في تونس.

إضافة الى امتلاك الدولة أيضًا قطاعًا كبيرًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يساهم بأكثر من 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يزيد بشكل كبير عن متوسطات OLMICs.

تلعب الزراعة دورًا صغيرًا ولكنه مهم في حوالي 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يساهم قطاع الطاقة بنسبة ضئيلة تبلغ 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. على المسار الحالي، ستنخفض مساهمات الناتج المحلي الإجمالي للزراعة والطاقة بشكل طفيف على الرغم من استمرارها في الزيادة بالقيمة الدولارية المطلقة.

بين العوامل الأساسية الثلاثة، تقدمMFP أكبر مساهمة في النمو الاقتصادي في تونس مقارنة بالدول المتوسطة الدخل، كما هو موضح في الشكل 02 في الملحق أدناه.

3.3.1. قطاع الزراعة: رغم أهمية الزراعة في الاقتصاد التونسي. الا أن متوسط غلة المحاصيل في تونس منخفض، حيث يقل عن 2.2 طن للهكتار، مقارنة بالمتوسط في البلدان النامية والمتعددة الأطراف والمتوسط عند 6.3 طن متري، مما يشير إلى التحديات في القطاع الزراعي وإمكانية التحسين. بحلول عام 2040، من المتوقع أن يزداد متوسط غلة المحاصيل إلى 2.8 طن فقط للهكتار مقارنة بالمتوسط في الدول المتوسطية والمتوسطة الحجم عند حوالي 7.5 طن لكل هكتار.وفقًا للمعايير الدولية، من المتوقع أن ينخفض الاعتماد على الواردات على المحاصيل كنسبة مئوية من صافي الطلب من 30٪ في عام 2020 إلى حوالي 19٪ في عام 2040، كما هو موضح في الشكل 03. والممثل في الملحق.

من منظور زراعي، تشمل المخاطر المناخية التي يتعرض لها القطاع انخفاض غلات المحاصيل، والتحول في مواسم الزراعة، وتدهور جودة التربة، وزيادة تملح طبقات المياه الجوفية، وانخفاض توافر المياه للري، وارتفاع أسعار الغذاء. حيث يهدد هذا التغير في مناخ الزراعة في تونس. وتتوقع

وبمسار كالمستبل الأستباد المرسي بعد بعدد عرود دراسا المسارية إي كيه المدار

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الاقتصاد التونسي سيعاني من انخفاض الناتج من 2 إلى 2.7 مليار يورو بين عامي 2000 و2030 بسبب الآثار المشتركة لزيادة أسعار الغذاء العالمية وركود المحاصيل الزراعية.

3.البنية التحتية الأساسية: والمتمثل في:

8.1.1.1ء والنظافة: في المسار الحالي، حوالي 2/ فقط لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، وسيتمكن جميع التونسيين من الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بحلول عام 2036. يمكن أن تعزى النتائج الصحية الجيدة بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بالأمراض المعدية الموصوفة في القسم السابق لتوفير خدمات كافية مثل المياه والصرف الصحى في البلاد.

2.3. الطاقة والكهرباء: حيثتهدف الحكومة إلى توفير 30٪ من الكهرباء بحلول عام 2030. الطاقة والكهرباء: حيثتهدف المحايير الدولية، لن تحقق تونس هذا (International Energy Agency (IEA), 2013, p. 74) الهدف إلا بحلول عام 2040، مما يشير إلى الحاجة إلى دفع أكثر قوة على مصادر الطاقة المتجددة.

3.3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتمتع تونس بواحدة من أكثر البنى التحتية للاتصالات تطورًا في شمال إفريقيا، مع بعض أعلى معدلات اختراق السوق في القارة. في عام 2020، من المتوقع أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

البدائل الاقتصادية للخروج من الأزمة الصحية " جائحة كورونا "

المرحلة لأنها فشلت في تقديم أبسط الخدمات الصحية والاجتماعية ، حيث فشلت في تحقيق النمو وأدت إلى ذلك الظروف الاقتصادية الكارثية التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من الفقر والبطالة والتهميش.

بينما تنتظر ترسيخ هذا الوضع وفي ضوء المتغيرات التي تشهدها تونس والعالم ، من المهم أن يتم التعامل مع القضايا والمشكلات التي تطرح وفق رؤى ومفاهيم جديدة وفي إطار برنامج واضح يهدف إلى تفعيل آليات التنمية المختلفة وتحقيقها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الدور الاجتماعي للدولة لصالح الفئات والكيانات التهميش وضمان استدامة اقتصاد السوق والقضاء على المضاربة والفساد ، لاحتكار والسوق السوداء. لقد أصبح من المؤكد التفكير في الأساليب التي تعتمد على:(Fridhi, 2020, p. 03)

1. إعادة النظر في الدولة والقطاع العام:

منذ الثمانينيات ، أكدت الفلسفة النيوليبرالية أن الدولة لم تعد تشكل الحل ، بل بالأحرى تصبح المشكلة. لذلك ، كل السياسات المتبعة منذ تلك الفترة أضعفت الدولة وفككت القطاع العام. مع أزمة COVID-19 ، تحولت الأنظار إلى الدولة والقطاع العام ، بسبب فشل النيوليبرالية لمواجهة

الأزمة الخانقة التي تعيشها تونس منذ 2011 خاصة في حل المشاكل الناجمة عن وباء COVID-19، بما في ذلك المشاكل الصحية والتعليمية استعادت الدولة دورها لأنه في مواجهة هذه الأزمة لا آليات السوق، ولا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص الذي يهتم بشكل خاص بزيادة أرباحه، وفي الغالب فالأزمات تستغل الفرص المواتية للاحتكار والمضاربة ورفع الأسعار. أيضا، لم تخصص الدولة القليل من الأموال للصحة والبحث العلمي، وبالتالي لم تكن الدول مستعدة لمقاومة الوباء.

ما يُقترح اليوم في ضوء أزمة COVID هو التأكد من أن الدولة والسوق في حالة العلاقة التشاركية ودون أي تضارب بينهما ، مما يفترض التوفيق بين دولة ذات دور استراتيجي واجتماعي والسوق الذي من المفترض أن يكرس التنافسية والشفافية بهذه الطريقة فقط يمكن بناء اقتصاد لا تستطيع فيه أقلية أن تستفيد من ثمار نموها ، ولكن سيستفيد الغالبية من هذا النمو، هذا يعني أن هذا الاقتصاد يصبح ، في نفس الوقت ، اقتصاديًا ومفيدة اجتماعيا، والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يصطدم، بل يجب أن تكون متكاملة كما يمكن أن تكون لا تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية والعكس صحيح تحقيق التوازن بين الدولة و يتطلب السوق إعادة صياغة دور الدولة من أجل القيام بالمهام:

- حماية الفئات الضعيفة ؛
- تطوير الخدمات الاجتماعية ، وخاصة في الصحة والتعليم؛
- تعديل السوق من خلال القوانين التي تسنها الدولة وتطبقها؛
- وضع كل الإمكانيات في أيدى القطاع العام لدفع عجلة التنمية في المناطق الداخلية؛
 - تقديم كافة الحوافز لرأس المال الوطنى الخاص للاستثمار في المناطق المهمشة؛
 - تمويل البنية التحتية؛
 - تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي.

أما بالنسبة للسوق ، فهو يمثل آلية التكيف المهيمنة في الاقتصادات الليبرالية وهو الوحيد بديل لجميع أشكال تدخل الدولة من حيث دفع النمو الاقتصادي. السؤال الذي هو باستمرار السؤال عما إذا كانت آليات السوق قادرة على تحقيق التنمية

من الواضح أن هذه الآليات أو ما يسمى بـ "اليد الخفية" حدثت من أجل تكوين الثروة ، وكيف تم توزيع هذا الأخير لم يكن مصدر قلق لهذه الآليات. تفاقم الفقر في الليبرالية الاقتصاد هو تأكيد على عدم وجود علاقة بين تكوين الثروة وتوزيعها ، بحيث أن كل يترافق نمو الثروة مع توزيع غير عادل لها. هذا من شأنه أن يؤكد أن عمل يتطلب اقتصاد السوق لوظائفه الأساسية وجود سلطة مراجعة قوية لا يمكن إلا أن تكون كذلك تقوم بها الدولة القادرة على ضمان التوزيع العادل للثروة المنتجة ،يجب

المناوب المنطب المنطبي المنطبي المناطبي المناطب المنظر المناطب المنظر المناطب المنظر المناطب المناطب المناطب

أن تكون الدولة مكملاً للسوق وبديلاً له إذا لزم الأمر وكذلك التأكد من أن المنطق الليبرالي لا يسيطر على المنطق الاجتماعية ، وأن العوائد الاقتصادية لا تتحقق على حساب العدالة الاجتماعية بدون الدولة ، لا يمكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية أو معركة ذات معنى من أجلها البطالة والفقر والاستبعاد.

2.حماية الاقتصاد الوطني:

الأولوية المطلقة هي دعم النسيج الإنتاجي من خلال سياسة حمائية تتضمن مراجعة سياسة التجارة الحرة والعلاقات التجارية مع الخارج. وهذا يعني ضرورة الحد من الواردات العشوائية، هذه سيعيد تنشيط الإنتاج الصناعي التونسي وإعفاء البلاد من الديون بالعملة الصعبة لتغطية الواردات من الخارج. وبحسب الأهمية ، بلغ العجز التجاري التونسي مع الصين ، في يناير 2020 ، 506.3 مليون مع تركيا 194.7 مليون دينار والجزائر 158.2 مليون دينار.(ADB, 2020)

3. إعطاء الأولوبة للتنمية الاجتماعية:

يُعزى الاهتمام المتزايد بالقضية الاجتماعية إلى الفقر والهشاشة والبطالة التي كانت موجودة ، بحيث تعمقت الاختلافات بسبب الازمة لجائحة COVID-19 ، حتى تعمقت الاختلافات الاجتماعية وأصبح الفقراء أفقر والأغنياء يزدادون ثراء . كنتيجة منطقية لهذه الظروف ، فإن السلم الاجتماعي هو مهددة ، الأمر الذي يجبر أصحاب القرار على أخذ الموضوع الاجتماعي بجدية وإعطائه الأهمية القصوى من خلال السياسات المتبعة .

4.إعادة النظر في قيود الموازنة والأرصدة النقدية

مارست الدولة منذ عدة سنوات سياسة التقشف التي تمثلت في زيادة الضرائب تجميد الأجور والتخصيصات، وخفض نفقات الدعم، وزيادة أسعار الفائدة و ضغوط على القروض الاستهلاكية مما أدى إلى زيادة تدهور القوة الشرائية وضربها الاستهلاك والطلب الداخلي في الوقت الذي يجب أن تمارس الحكومة ضغوطا على الأسعار والمراقبة طرق التوزيع وتوفير الإنتاج وحماية الدينار من أجل ضبط الأسعار دون ضرب القوة الشرائية والطلب الداخلي

أدت أزمة COVID-19 إلى زيادة مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة نفقات الميزانية وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد. الأهداف المرجوة من هذا التدخل هيلدعم العرض من خلال الاستثمارات العامة والقروض بأسعار فائدة ضعيفة وكذلك دعم الداخل الطلب باللجوء إلى سياسة المساعدة الاجتماعية لفائدة أصحاب الدخل المحدود من خلال تفعيل ما يسمى بـ "المروحية النقدية" التى ما هي إلا وسيلة للتوزيع المباشر للمساعدات المالية لصالح هؤلاء الفقراء المهمشين.

حشد الموارد المالية من خلال استعادة الأموال المنهوبة ومكافحة تفجيرات الفساد الموارد المالية قضية أساسية للدولة ، لأنه بدونها لا يمكن للدولة أن يكون لها دور فعال في التعامل مع نفايات 19-COVID.

بشير بن موسى/أحمد نصير/ أحمد بن أحمد

لذلك ، من الضروري اللجوء إلى الحلول الجذرية التي تنفصل عن سياسات الترقيع والترميم. هذه الحلول هي:(Fridhi, 2020, p. 04)

- تحسين أداء النظام الضربي: عادة ما تأتي موارد الدولة من الضرائب. ومع ذلك ، فإنه لم يعد من الممكن زيادة الضرائب والضغوط المالية ، خاصة على التدبير ، لأن هذا أصبح غير مقبول اجتماعيا وله تداعيات سلبية على الاقتصاد. ماذا يمكن ان يفعل ، وفي هذا الصدد يتم اتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لمكافحة التهرب الضربي ، وهو الأمر الذي لا شك فيه تقديم أموال ضخمة لخزينة الدولة
- إذا كان من الصعب الحصول على قروض خارجية اليوم ، فهناك إمكانية للمطالبة بإعادة التفاوض بشأن دفع الديون الخارجية العامة والخاصة في إطار حملة دولية يتم تنظيمها ومن خلالها يتم الضغط على المانحين لحملهم على قبول تأجيل سداد الديون. يتطلب نجاح هذا المسعى النشط والمثبت الدبلوماسية الاقتصادية
- تصفية الدين الداخلي للدولة أي تحويله إلى موارد مالية. هذه العملية التي ينفذها البنك المركزي التونسي ، الذي يشتري قطع أراضي الخزينة النظرية مملوكة للبنوك ، وبالتالي فإن سيولة هذه البنوك متاحة مع انعكاساتها الإيجابية عليها منح القروض وتمويل الاستثمار. من الممكن أيضًا أن يوفر البنك المركزي السيولة للاستفادة من خزينة الدولة بشراء قطع أراضي الخزينة مباشرة. ومع ذلك ، هذا الإجراء الأخير يقضي بتغيير الفصل العاشر من النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي الصادر في 25 أبريل ،2016 المتعلق باستقلالية البنك المركزي.
- -هذه الإجراءات ليست بالشيء الجديد حيث لجأت إليها عدة دول. البنك الفيدرالي الأمريكي اشترى جميع الديون العامة للولايات المتحدة ، وتخلّى بنك إنجلترا عن استقلاليته وقدم المال سيولة مباشرة إلى خزانة الدولة بدون سعر فائدة .
- إعادة مقابل الضريبة على الثروة المتأتية من الإرث أو الهبة أو البيع. هذه الضريبة لا تمثل في تونس بنسبة 1.1٪ (2014) من إجمالي دخل الدولة التونسية ، بينما هذه النسبة تمثل 6.7٪ في المغرب و 8.2٪ في فرنسا و 8.9٪ في الولايات المتحدة و 12.3٪ في المئة في بريطانيا مع التأكد من أن الهدف من هذه الضريبة هو الأشخاص وليس المؤسسات.
- التصرف بجرأة لاستعادة الأموال المسروقة والمهربة. هذا يتطلب اتخاذ سياسات حازمة وفعالة مواجهة مافيات الفساد والتهرب والتهرب الضربي وأباطرة السوق الموازبة.
- فرض ضرائب عالية على الأموال المتداولة في السوق الموازية والعمل على الحد من التداول القتالي للأموال خارج القطاع المنظم.

4. دعم الشراكة بين القطاعين العام الخاص والقطاع الاجتماعي التضامني

أكدت أزمة COVID-19 القيود المفروضة على كل من القطاعين العام والخاص. القطاع العام يعاني من انهيار الموازنات العامة ومواردها المالية الضحلة ، بالإضافة إلى عواقب الفساد وسوء السلوك الذي

لا يسمح لها بالمساهمة بشكل فعال في التغلب على تركة الأزمة. أيضا، يشكو القطاع الخاص ، الذي يتألف من أغلبيته الساحقة من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، من الهشاشة والمديونية ولا تزال مهددة بالانقراض بسبب أزمة Coulbaly, 2020). COVID-19)

لذلك ، يكمن الحل في القطاع الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد ، والذي يمكن أن يدعم الجمهور والقطاع الخاص من أجل دعم الشراكة بينهما. يمتلك القدرة على التوفيق الاقتصادي النشاط مع الجانب الاجتماعي وتقليل هيمنة البعد الاقتصادي على البعد الاجتماعي. هو – هي تقوم على مجموعة من التعاونيات والجمعيات والتعاونيات التي تقدم الخدمات التي يحتاجها المجتمع الضعيفالفئات والمناطق المهمشة دون أن تكون ملزمة بتحقيق أرباح مادية كشرط لتنفيذها أنشطة. الهدف من إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني هو خلق فرص عمل وإنشاء شبكة من الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الاقتصاد عامل استقرار اجتماعي.

4. خاتمة:

الدروس المستفادة من تفشى الأمراض المعدية السابقة ، فضلاً عن تجارب البلدان التي تعرضت للإصابة في وقت مبكر من19-COVID ، أظهر بوضوح أن تدابير الاحتواء الشديدة ، مثل متطلبات التباعد الاجتماعي ، يعد إغلاق الأعمال التجاربة والترفيهية غير الضروربة وإغلاق المدارس تدابير مهمة في إنقاذ الأرواح من خلال "تسطيح منحني" العدوى ومنع أنظمة الرعاية الصحية من الإرهاق. صانعي السياسات تواجه مقايضات صعبة بين الفوائد الصحية لهذه السياسات وتكاليفها الاقتصادية ، ومع ذلك ، منذ كانت سياسات الاحتواء أكثر نجاحًا ، وكلما كان منحنى العدوى أكثر انبساطًا ، كان الاقتصاد أعمق يصبح الركود. أولوبات السياسة العاجلة هي تعزيز أنظمة الرعاية الصحية لإنقاذ الأرواح وتعزيزها شبكات الأمان لتوفير الإغاثة للأسر، وتقديم الدعم للقطاع الخاص لتخفيف الانكماش و الحفاظ على الوظائف. إلى الحد الذي تتوافر فيه الحيز المالي ، يمكن أن تساعد الحوافز المالية واسعة النطاق أيضًا في رفع الإجمالي ، ولكن من المحتمل أن يكون أكثر فاعلية بعد انتهاء الأزمة المباشرة وبدء العمليات التجارية تطبيع. يمكن أن تلعب السياسة النقدية أيضًا دورًا مهمًا. يجب أن تكون البنوك المركزية على استعداد لتقديم الكثير السيولة للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ، ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عرضة للمعاناة أكثر من الاضطراب الحاد. تحفيز نقدى أوسع ، مثل تخفيضات أسعار الفائدة أو الأصول المشتريات ، يمكن أن ترفع الثقة وتدعم الأسواق المالية لتعويض مخاطر التشديد الكبير في المالية الظروف ، بالنظر إلى التقلبات في الأسواق. التنسيق الدولي في التيسير النقدى يمكن أن يزبد من تخفيف التقلب.

بشير بن موسى/أحمد نصير/ أحمد بن أحمد

5. قائمة المراجع:

ADB, T. M. (2020). *ADB, Tunisia Macroeconomic Update*. Tunisia: African Development Bank.

AFDB. (2019). African economic outlook 2019. www.afdb.org/fileadmin/.

Coulbaly, S. &. (2020). Strategies for coping with the health and economic effects of the COVID-19 pandemic in Africa., Brookings,.

Fridhi, B., (2020). *Coronavirus (COVID-19) Crisis: What's the Economic Alternative in Tunisia*. Kiel, Hamburg, germeny: ZBW - Leibniz Information Centre for Economics, .

institute, T. s. (n.d.). National accounts bulletin of National accounts. www.ins.tn.

International Energy Agency (IEA). (2013). Renewable Energy Law for ElectricityProduction (No. 74/2013),. 74. https://www.iea.org/policies/5873-renewableenergy-law-for-electricity-production-no742013?country=Tunisia.

الجمهورية التونسية. (15 سبتمبر, 2016). مشروع وثيقة التوجهية لمخطط التنمية2020-2016. 41-43. تونس، تونس: الجمهورية التونسية.

عبد الباقي روابح. (جوان, 2012). البطالة والتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية (العدد 37)، الصفحات 190-189.

عبد القادر صافي. (2006/2007). سياسات الخوصصه في ظل الاصلاحات الاقتصادية- حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصه في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 62. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

مراد رحال. (2011/2012). التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000/2010. رسالة ماجستير، 64-63. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

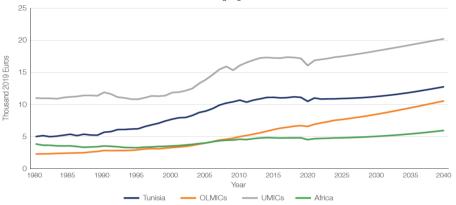
وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2009). المخطط الثني عشر للتنمية 2014-2011. المجلد الأول، 74-73. تونس، تونس.

وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2006). المخطط الحادي عشر 2011-2007. المجلد الأول، 101-80. تونس، تونس: وزارة التنمية والتعاون الدولي.

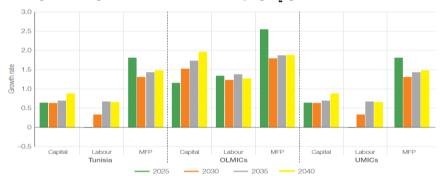
وزارة التنمية والتعاون الدولي. (2001/2006). المخطط العاشر 2001/2006. 158. تونس، تونس: وزارة التنمية ةوالتعاون الدولي.

6- الملاحق:

الشكل1: يمثل تطور مؤشر الدخل الفردى في تونس للفترة 1980 وتوقعاته لسنة 2040



الشكل2: احتساب النمو في تونس والبلدان ذات الدخل المتوسط والمتوسط الدخل



الشكل3: العرض والطلب على المحاصيل الزراعية في تونس بمليون طن متري 16 14 12 Million metric tonnes 10 8 2 1985 2005 2010 2015 2025 Agricultural crop demand Agricultural crop supply

Source: IFs v7.45, historical data from the Food and Agriculture Organisation

رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة المركز الجامعي آفلو-

Intellectual capital as an entry point for achieving competitive advantage in higher education institutions -case study of the Aflou University

Center-

بوىكر بوزيدى ^{1*}، موسى بلاغيث ²

أ جامعة غرداية، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي ،الإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية ،

<u>bouzidi.boubakeur@ univ-ghardaia.dz</u>

أ جامعة غرداية، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي ،الإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية ، blaghit.moussa@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/29

تاريخ الاستلام: 2022/02/05

ملخص: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور رأس مال الفكري في تحقيق الميزة التنافسة بمؤسسات التعليم العالي ، وتوضيح العلاقة بين متغيري الدراسة بإستخدام الإستبانة لجمع البيانات بالمؤسسة محل الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن متغيرات الدراسة المستقلة الخاصة برأس المال الفكري لها دور معنوي في التأثير على المتغير التابع (الميزة التنافسية) ، مما يوحي بأهمية رأس المال الفكري كمورد إستراتيجي للمؤسسات المعرفية .

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقات، الميزة التنافسية

تصنیف D41، O34،J24 ،E24:JEL

Abstract: The study aimed to shed light on the role of intellectual capital in achieving competitive advantage in higher education institutions, and to clarify the relationship between the study variables by using a questionnaire to collect data in the institution under study. The study reached the most important results: that the independent study variables related to intellectual capital have a significant role in influencing the dependent variable (competitive advantage), which suggests the importance of intellectual capital as a resource for knowledge institutions.

Keywords: intellectual capital, human capital, structural capital, relationships capital, competitive advantage.

Jel Classification Codes: E24, J24, O34, D41

*المؤلف المرسل

رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة المركز الجامعي آفلو

1. مقدمة:

تعد التطورات المتسارعة والتكنولوجيا المتقدمة والتحديات الكبيرة التي كان سبها الأساسي بروز ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية والتحالفات الإستراتيجية بين المنظمات العملاقة وإتباعها للابتكارات والإبداعات السريعة، أدت إلى تحول الاقتصاد إلى مايسمى باقتصاد المعرفة وأصبحت المعرفة المتوافرة بالمنظمة ميزة تنافسية لها تميزها عن غيرها من المنظمات، نتيجة لذلك فان المنظمات الناجحة هي التي ترفع التحدي الرئيسي أمامها من أجل من توافر الأفراد المهرة المتميزين وتدريبهم وتطويرهم، حتى يتسنى لها كسب ميزة تنافسية دون غيرها، عن طريق الاستغلال الأفضل للطاقة الفكرية والعقلية للأفراد و الاستثمار في مختلف أبعاد رأس المال الفكري، من أصول بشرية و أصول فكرية ترتبط بالمعلومات والمعرفة والملكية الفكرية المتمثلة في براءات الاختراع و حقوق الملكية و غيرها، وكذلك الأصول الهيكلية المرتبطة بالإجراءات والهياكل التنظيمية، إضافة إلى رأس المال العلاقات المرتبط بطبيعة العلاقات بين المنظمة أو المؤسسة ومثيلاتها.

2.1. مشكلة الدراسة: بناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالى:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسات و ما هي آليات تحقيق ذلك بالمركز الجامعي بآفلو؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما لمقصود برأس المال الفكرى و الميزة التنافسية، و ما طبيعة العلاقة بينهما؟
 - ما مدى مساهمة رأس المال البشري في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة ؟
 - ما مدى مساهمة رأس المال الهيكلي في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة ؟
 - ما مدى مساهمة رأس المال العلاقات في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة ؟
- 3.1. فرضيات البحث: للإجابة على هذه الأسئلة يتم عرض الفرضيات الأولية التي نسعى إلى اختبارها وهي على النحو التالي:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري و الميزة التنافسية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ ؛

بوبكر بوزيدي / موسى بلاغيث

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الهيكلي و الميزة التنافسية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ ؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العلاقات و الميزة التنافسية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$).
 - 4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف من بينها:
 - استعراض شامل حول المفاهيم الأساسية لمتغيري الدراسة، ومحاولة إسقاط الدراسة
 النظرية على المركز الجامعي محل الدراسة
 - تحدید العلاقة بین مكونات رأس المال الفكری و تحقیق المیزة التنافسیة:
 - التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد إدارة المركز الجامعي في تنمية رأس
 مالها الفكري لتعزيز قدراتها التنافسية؛

5.1. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة و مختلف التساؤلات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث للإلمام بالموضوع من جوانب مختلفة، وذلك بجمع المعلومات و البيانات المتعلقة بظاهرة دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة، و ذلك من خلال طرح استبانه صممت لاستقصاء المبحوثين بالمركز الجامعي بآفلو وحتى يتسنى لنا معالجة المعطيات استعملنا المنهج الإحصائي الذي يساعد على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال برنامج (Excel.2007، إضافة إلى البرنامج الإحصائي وذلك لتسهيل عملية الملاحظة و التحليل.

- 6.1. محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية سبتم التطرق إلى العناصر التالية:
 - مفاهيم أساسية حول رأس المال الفكري،
 - ماهية الميزة التنافسية،
 - دراسة ميدانية بالمركز الجامعي آفلو.
 - 2. مفاهيم عامة حول رأس المال الفكري

قبل التطرق إلى تعريف رأس المال الفكري اصطلاحا يجب أولا معرفة أصل كلمة رأس المال للفكري، فكلمة فكر مشتقة من الكلمتين اللاتينية Intel وتعني بين وضمنا تعني العلاقات،الفكري، فكلمة والمعرفة المكتسبة وعند إضافة كلمة رأس مال Capitalوالتي تعني المجموع، يتكون مصطلح رأس المال الفكري الذي يشير إلى مفهوم العلاقات المكثفة المبنية على المعرفة التركيبية والكفاءات التي لها قدرة كامنة على توليد القيمة والتنمية. (فيروز و كنزة، 2011، صفحة 04)

1.2 تعريف رأس المال الفكري: أما اصطلاحا فتعددت التعاريف الخاصة برأس المال الفكري منها ما يلى :

تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي 1999: "هو القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لمنظمة معينة:رأس المال التنظيمي (الهيكلي) ورأس المال البشري" (صوشة، 2010-2010، الصفحات 02-04)،وقد عرفه كل من الأستاذ الدكتور سعد علي العنزي والدكتور أحمد علي صالح بأنه:" عبارة عن مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية عناصرها المعرفة والمهارة والخبرة والقيم ، يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة،وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيرا". (علي العنزي و علي صالح، 2009، صفحة 171)

وعليه فانه يمكن أن نستخلص تعريف رأس المال الفكري بأنه: ناتج التفاعل بين كل ما تملكه المنظمات من أصول غير ملموسة متمثلة في كفاءة وخبرة ومهارة العاملين في المنظمة، وما تمتلكه من علاقات خارجية وزبائن وما تمتلكه من هيكل تنظيمي يساعدها في تحقيق قيمة مضافة وتدعيم قدرتها التنافسية في البيئة الخارجية.

2.2 أهمية رأس المال الفكري:

يعتبر موضوع رأس المال الفكري أحد أبرز الموضوعات في مجال الموارد البشرية حيث يمثل اليوم موضوعا حيويا بالنسبة للباحثين والممارسين على حد سواء، ولقد أكد عبد الرحمان بن أحمد هيجان على أهمية استثمار رأس المال الفكري بقوله " إن رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج ." (هيجان) ، هذا الوصف لهذه الفئة تجعل من اليسير التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تجنها أي منظمة أو مجتمع من خلال الاهتمام برأس المال الفكري .

إن رأس المال الفكري يعد السلاح الأقوى و الأساس للمؤسسة لأن موجوداتها الفكرية تمثل قوة خفية تضمن بقاءها و استمراريتها كما أنه يعد ميزة تنافسية لها. (علي العنزي و علي صالح، مرجع سبق ذكره، صفحة 174)

بوبکر بوزیدي / موسی بلاغیث

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات و المؤسسات أدركت أن القيمة الحقيقة التي تمتلكها هي رأس المال الفكري، وهو أكثر أهمية من رأس المال المادي باعتباره المحرك الأساس والموجه الرئيس في توظيف وتوجيه الموارد الأخرى للشركة، وهو أقوى سلاح تنافسي إذ تسعى إدارة هذه المؤسسات إلى زيادة إنتاجية العمل المعرفي و أن أكثر الموجودات قيمة هي الموجودات المعرفية. (ليث سعد الله، 2007، صفحة 24)

و تتمثل أهمية رأس المال الفكري في النقاط التالية: (الرومان و المحلوني، 2010، صفحة 43)

- أن رأس المال الفكري يعد من أهم مصادر الميزة التنافسية للمنظمات المعاصرة حيث أن العمل بإستراتيجية التمييز لا يمكن تحققها إلا من خلال النتاج الفكري و المتمثل في الإبداع و تقديم ماهو جديد في مجال البحث و التطوير ؛
 - يعد رأس المال الفكري مصدر لتوليد الثروة في المنظمة و الأفراد حيث أن ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة.

و تتمثل أهمية رأس المال الفكري أيضا فيما يلى: (المحمى، 2010، صفحة 22)

- عند استخدام هذا النظام وبشكل منظم و بطرقة منتظمة و متكررة سوف يتم الحصول على مقاييس الموازين العالية للمنافسة و التي تستطيع من خلالها المنظمات تمويل ميزانيها العمومية و ذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام رأس المال الفكري لها؛
- التعرف على الأطر المتواجدة لأهم العوامل و المعايير التنافسية مع القيام بتحديد كيفية تدقيق تلك المعايير و خاصة ما تعلق منها بالكفاءات الأساسية لرأس المال الفكري، و الذي يمثل أهم المصادر الرئيسية للتنافسية المستدامة للمنظمات.

ويمكن تجسيد أهمية رأس المال الفكري كذلك في : (عمر و هودة، 13و14 ديسمبر 2011، صفحة 04)

- زيادة القدرة الإبداعية؛
- خفض التكاليف و البيع بأسعار تنافسية؛
- تحسين الإنتاجية، إضافة إلى أن رأس المال الفكري يعد من أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي و العشرين لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال المنظمات.
- 3.2 مكونات رأس المال الفكري: تباينت وجهات نظر الباحثين حول مكونات رأس المال الفكري، إلا أن هناك شبه إجماع على أنه مكون من ثلاث مكونات فرعية هي: (نجم عبود، 2010، صفحة 131)
 - رأس المال البشري؛

- رأس المال الهيكلي؛
- ورأس المال العلاقات.

لذا يعد النموذج الذي قدمه (توماس ستيوارت) T. Stewart و الذي يحدد مكونات رأس المال الفكري في ثلاث فئات هي رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، و رأس المال الزبوني، هو الأكثر شيوعا و استخداما لأنه يتضمن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري. (نجم عبود، 2007، الصفحات 286-284)؛

وقد اتفق أغلب الباحثين على أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاث عناصر رئيسية هي رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقات، ونظرا لما لهذا التقسيم من اتفاق بين الباحثين من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر التقسيم الأكثر شمولية في المنظمات فإنه التقسيم الذي سنعتمد عليه في بحثنا هذا، وعليه يقسم رأس المال الفكري على النحو التالى:

1.3.2 رأس المال البشري: يكتسب رأس المال البشري صفة الولاء والإنتماء للمنظمة والقدرة على العمل بروح الفريق، ويعرف على أنه تلك الطاقات الفكرية (المكتسبة منها والفطرية) التي من شأنها أن تضيف رصيدا على أداء المنظمة، وتكسب المورد البشري القدرة على شغل جميع الوظائف الادارية منها وحتى النفسية (شتوح و حدادو، 2019، صفحة 69).

2.3.2.رأس المال الهيكلي: "يتجسد في مجموعة من الأنظمة الفرعية للمؤسسة والتي قد تمثل إشكالا أخرى لرأس المال الفكري وخير مثال عليه هو العمليات التشغيلية والتصنيعية للمؤسسة يضاف إليها جميع إشكال الملكية الفكرية التي تمتلكها".

3.3.2. رأس مال العملاء أو العلاقات أو الزبوني: وهو يتضمن ما يحققه من قيمة الشركة والتي يكون مصدرها نوعية الخدمات التي يقدمها المجهزون أو قناعة العملاء وولائهم، ويكون رأس المال هذا كاملا في أي جزء أو مكون للبيئة الخارجية للشركة يسهم في خلق قيمة مضافة للشركة (المنعم، 2009، صفحة 09).

4.2. خصائص رأس المال الفكري:

تناولت العديد من الأبحاث و الكتابات العلمية الخصائص المميزة لرأس المال الفكري من وجهات نظر مختلفة ركز بعضهم في تقسيم الخصائص إلى:

1.4.2. الخصائص الشكلية:وهي خصائص الشكل العام الظاهري لرأس المال الفكري،وتتضمن: (بندي عبد الله و مراد، 2011، صفحة 06)

غير ملموس وغير مرئي حيث لا يمكن الإمساك برأس المال الفكري أو رؤيته أو تقييمه بأثمان
 محددة ؛

بوبكر بوزيدي / موسى بلاغيث

- صعوبة وضع معايير لقياس رأس المال الفكري، حيث أن كثيرا من الأصول الفكرية التي تمتلكها المنظمة ومهارات وخبرات العاملين بها والمعلومات المتوفرة لديهم عن العملاء والموردين يكون في شكل معرفة ذهنية غير مادية وغير مسجلة وغير متاحة لصانعي القرار، وبالتالي فإنهم يفتقدون لمعايير واضحة تمكنهم من متابعة وقياس حركة رأس المال الفكري.
- 2.4.2. الخصائص التنظيمية: وهي خصائص ترتبط بالبيئة المؤسسية، وتتضمن: (الهلالي الشربيني، صفحة 23)
 - تواجد رأس المال الفكري في جميع المستوبات الإدارية؛
 - المرونة التي تساعد على التجديد المستمر من خلال الأفراد؛
 - تواجده في العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المنظمة؛
 - عدم التمركز في المركزية الإدارية.
- 3.4.2.الخصائص المهنية: وهي خصائص ترتبط بممارسة العناصر البشرية داخل التنظيم والتي تتضمن:
 - امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث يكون من الصعب استبدالها؛
 - التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية؛
 - التدريب الإثرائي.
- 4.4.2. الخصائص الشخصية والسلوكية:وهي خصائص ترتبط بالعنصر البشري وبناءه الذاتي وتشمل ما يلى:
- الميل إلى تحمل المخاطرة والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة وحب العمل في ظل حالات عدم التأكد؛
 - الاستفادة من خبرات الآخرين أي الانفتاح على الخبرة؛
 - المبادرة بتقديم أفكار ومقترحات بناءة؛
 - الحسم وعدم التردد في إصدار القرارات؛
 - القدرة على التخمين وحسن البصيرة؛
 - الاستقلالية في الفكر والعمل؛
 - المثابرة في العمل والثقة العالية في النفس.

3. ماهية الميزة التنافسية:

تسعى المؤسسات عبر مختلف أنحاء العالم إلى أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وتحقيق لمتطلبات ورغبات العملاء في ظل التسارع التكنولوجي والمعرفي، هذا السعي يستوجب توافر ممارسات وعمليات حديثة ومعاصرة تهدف إلى خفض التكاليف وغرس روح الابتكارات من أجل البقاء (عبيد و ماحى، 2021، صفحة 73).

لذا يشغل مفهوم الميزة التنافسية حيزا و مكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية و اقتصاديات الأعمال، و برز هذا المفهوم بشكل واضح مطلع الثمانينات حين قدم (ميشال بورتر) Michel Porter مفهوم الاستراتيجيات التنافسية بين منظمات الأعمال، حيث أشار إلى أن العامل الأهم و المحدد لنجاح منظمات الأعمال هو الموقف التنافسي لها في مجالها التي تعمل به. (نبيل موسى، 1998، صفحة 13)

1.3. تعريف الميزة التنافسية:

من الصعوبة تحديد تعريف واحد ودقيق للتنافسية نظرا لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة في المفهوم ومحتوياته، ولذلك لابد للنظر للتنافسية على أنها مفهوم متغير وديناميكي بفعل الزمان والمكان والسياق، متعدد الأوجه و الأبعاد و مرتبط باستخدام الأمثل للموارد وتهدف إلى السيطرة على الآفاق المستقبلية للتنمية. (عثمان بن عبد الله، 2010، صفحة 10)

وبالتالي فإنه سيتم سرد مجموعة من تعاريف الميزة التنافسية لأهم الباحثين على النحو التالي:

عرف (ميشال بورتر) Michel Porter الميزة التنافسية أنها "الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة و التي تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، أي بمعنى آخر إحداث عملية إيداع في المؤسسة بمفهوم أوسع" (Michel, 1993, p. 48)، وعرفها الدكتور علي السلمي "بأنها المهارة أو التقنية أو المرد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، و يؤكد تميزها و اختلافها عن هؤلاء المنافسون من وجهة نظر العملاء الذين يقبلون هذا الاختلاف و التميز حيث يحق لهم المزيد من المنافع و القيم التي تتفوق على ما يقدمه المنافسون الآخرون" (السلمي، 2010، صفحة 104).

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نستخلص تعريف الميزة التنافسية على أنها قدرة المنظمة على امتلاك مجموعة من الخصائص والميزات المتفردة التي تستطيع من خلالها تحقيق التقدم والتفوق على غيرها من المنظمات العاملة في نفس المجال وبما يحقق أهداف المنظمة.

2.3. مفهوم الميزة التنافسية في الجامعات و المؤسسات الأكاديمية:

1.2.3. تعريف التنافسية في التعليم الجامعي:

تعرف على أنها "قدرة الجامعات على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجابا على مستوى خريجها وأعضاء هيئة التدريس بها، ويكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفي نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثمة التعاون معها وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها، وهكذا تتحقق الغاية المنشودة بحيث تصبح الدامعة في خدمة المجتمع، والمجتمع في خدمة الجامعة، ومن جهة أخرى تتسابق الجامعات من اجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث (التعليم،البحث العلمي،خدمة المجتمع) والوصول إلى المستويات العالمية" (راضي، 2012، صفحة 05).

- 2.2.3.أبعاد الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالى: تعتمد تنافسية المؤسسة الأكاديمية على شقين أساسيين هما: (عثمان بن عبدالله، صفحة 03)
- الشق الأول : يتمثل في قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية، مثل البرامج الدراسية و خصائص هيئة التدريس و تقنيات و أوعية المعلومات و التجهيزات المادية و البحثية و نمط الإدارة و نظم الجودة، و ابتكار نظم و برامج تأهيل و تدريب جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية؛
- الشق الثاني: وهو متوقف على النجاح في الشق الأول، وبالتالي فالسياق التنافسي للتعليم العالي يدعو مؤسسات التعليم العالي و الجامعات إلى بذل الجهد في تعريف المستفيدين(عملاءها) من أنشطتها و خدماتها، و كذلك توزيعهم إلى شرائح و مجموعات مستهدفة حتى تستطيع تلبية احتياجاتهم و رغباتهم و محاولة مقابلتها و إشباعها بما يحقق غاياتها و أهدافها و طموحاتها المستقبلية.

3.3. معوقات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات:

إن اكتساب الجامعة الميزة التنافسية في بيئتها لن يكون بالأمر السهل طبعا، فقد تواجه المؤسسة عدة عقبات تحد من إمكانية اكتسابها للميزة التنافسية، أوموقع تنافسي استراتيجي في السوق ومن بين هذه المعوقات: (نرفت محمد ,.. صفحة 14)

1.3.3. المعوقات الداخلية: وتعبر عن مختلف العقبات الداخلية التي تواجه المؤسسة في بيئها والتي نوجزها فيما يلى:

- الفجوة العلمية والتقنية بين الجامعات تمثل تحديا مهما لنظم التعليم، وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها، ومن المؤكد تحقيق أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية مستدامة لن يتم دون الوصول إلى سد هذه الفجوة؛

- عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل؛
- -قصور القوة البشرية ذات الكفاءة العالية المسيرة لبرامج التعليم وسيطرة المركزية في الإدارة
- تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به أعضاء التدريس، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية، ومن المعلوم إن الكفاءات البشرية المدربة هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه؛
- عدم استخدام الجامعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعدم مسايرة التطورات الحديثة .
- 1.2.3.3 المعوقات الخارجية: وهي التي تتعلق بمختلف العقبات الخارجية التي تنتج عن خارج نطاق بيئة الجامعة والتي نجد منها ما يلي:
 - تحول التنافس من السلع والخدمات إلى التنافس المعرفي؛
 - تحول المعايير الخاصة بالمواصفات المحلية إلى دولية ؛
 - عدم الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة ؛
 - عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

4.3.تحقيق الميزة التنافسية من خلال رأس المال الفكري:

تشير بعض الدراسات إلى أن تحقيق الميزة التنافسية من خلال رأس المال الفكري يتحقق من خلال النقاط التالية: (عفاف السيد ،، 2012، صفحة 13)

1.4.3. رأس المال البشري كآلية لدعم الميزة التنافسية: ويقصد به رأس المال البشري المتميز والذي يضم الأفراد ذوي المواهب المتميزة و الذين لديهم القدرة على التفكير الإبداعي الذي يؤثر في أنشطة المؤسسة الحيوية و يعمل على جذب العملاء و خلق قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة المقدمة مما يؤدي في النهاية إلى التميز على المنافسين، كما يمكن حصر دور الكفاءات البشرية في دعم الميزة التنافسية في ما يلي: (بورنان و بوخلخال، 2011، الصفحات 16-17)

- إعداد الكفاءات البشربة المؤهلة و الخبرة، هي مفتاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
 - المورد البشري هو أساس الإبداع و الابتكار و التي تعتبر أساس التنافسية؛
- المصدر البشري هو أساس التنظيم و التنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية و البشربة،
 - الكفاءات الدشرية هي أساس البحث العلمي و تقنياته، و توظيف نتائجه.

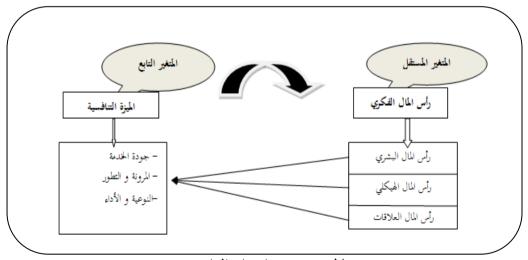
2.4.3. الابتكار كآلية لدعم الميزة التنافسية: حيث يعد الإبداع و الابتكار العاملين الرئيسيين في قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمكانتها بين المؤسسات المنافسة، فكلما زادت سرعة و جودة الابتكارات التي تقدمها الشركة كلما احتفظت المؤسسة بتفوقها على المنافسين، و بالتالي لا بد أن تحرص المؤسسات على مبدأ سياسة تحفيز العاملين بها و حثهم على الإبداع المستمر الذي يضمن تحسين مستويات جودة المنتجات والخدمات.

3.4.3. التعليم كآلية لدعم الميزة التنافسية: يعد التعلم السبيل الوحيد لنشر المعرفة و الذي يمكن اعتباره الوجه الآخر المكمل للابتكار بحيث لايمكن الحديث عن الابتكار بدون نشره في أرجاء المؤسسة عن طريق التعلم الذي يعرف بأنه ظاهرة جماعية للاكتساب.

4. الدراسة الميدانية لدور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية بالمركز الجامعي آفلو:

1.4. نموذج الدراسة:

بعد تحديد المتغيرات الخاصة بالدراسة الحالية، نقترح نموذجا للدراسة من خلال الشكل التالي: الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

توجد لدينا من خلال هذه الدراسة جملة من المتغيرات المستقلة و التابعة و هذا حتى نتمكن من الإجابة عن إشكالية الدراسة و تحقيق فرضياتها، حيث يمكن إجمالها في ما يلى:

1.1.4. المتغير المستقل (x): وهو رأس المال الفكري و يشمل ثلاثة أبعاد التالية (رأس المال البشري (X_1))، رأس المال الهيكلي (X_2))، رأس المال العلاقات (X_3) ، و يتم قياسه بدرجة استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبانة و المحددة بالأسئلة من السؤال 01 إلى السؤال 19.

1.2.1.4 المتغير التابع(Y): وهي الميزة التنافسية و تشمل الأبعاد التالية (جودة الخدمة، المرونة و التطور، النوعية و الأداء) ويتم قياسه بدرجة استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من الإستبانة و المحددة بالأسئلة من السؤال 20 إلى السؤال 34.

2.4. صدق وثبات الأداة المستخدمة في الدراسة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل ألفاكرونباخ بالاستعانة ببرنامج SPSS 22، و الجدول أدناه يوضح قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي ألفاكونباخ للأداة ككل و لكل مجال من مجالات الدراسة.

جدول 1: معامل ألفاكرونباخ للإستبانة ككل و لمجالاتها

ألفاكونباخ	عدد العبارات	المجال
0.943	19	رأس المال الفكري
0.944	15	الميزة التنافسية
0.962	34	مجموع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS 22 .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفاكرونباخ الكلي يساوي0.962 أي أكبر من 0.0 وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بالثبات فيما يخص عينة الدراسة، كما أن معاملات الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة تفوق 0.0 وهي قيمة جد مقبولة لأغراض التحليل، إذ أنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، مما يعتي امكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة واعطاء نتائج متوافقة مع اجابات أفراد العينة عبر الزمن، وبالتالي يمكن تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة بالمركز الجامعي آفلو.

3.4. عرض نتائج الدراسة و الاختبارات الاحصائية:

1.3.4. عرض نتائج الدراسة:

بوبكر بوزيدي / موسى بلاغيث

جدول 2: اتجاه أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص بعد رأس المال البشري.

الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة	
	المعياري	الحسابي		
محايد	1.199	3.32	لدى المركز سياسة واضحة لاستقطاب الأفراد ذوي المهارات	01
			والكفاءات العالية .	
موافق	0.957	3.14	يقدم المركز الجامعي حوافز مغرية لاستقطاب أصحاب الكفاءات	02
			والخبرات من الخارج والداخل.	
موافق	0.957	3.41	يضع المركز سياسات محددة للحفاظ على الإطارات البشرية	03
			لديه.	
موافق	1.161	3.53	يشجع المركز على إبداء الآراء ويتبنى الأفكار البناءة	04
موافق	1.178	3.65	يهتم المركز بآراء العاملين في التطوير واتخاذ القرارات الخاصة	05
			بإجراءات العمل.	
موافق	1.031	3.68	يمتلك المركز عمال لديهم المهارات و الخبرات اللازمة للقيام	06
			بالأعمال الموكلة لهم.	
موافق	0.9193	3.50	متوسط عبارات محور راس المال البشري	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS 22.

يوضح الجدول أعلاه المتعلق ببعد رأس المال البشري أن الاتجاه العام للبعد ككل كان بمستوى موافقة عالي بمتوسط حسابي قدر ب8.68وانحراف معياري1.031 مما يوحي بالتجانس الكبير للاجابات، وقد احتلت العبارة رقم 06 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب3.50 وانحراف معياري0.9193، في حين تذيلت الترتيب العبارة رقم 01 بمتوسط حسابي قدر ب3.32 وانحراف معياري1.199

جدول 3: اتجاه أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص بعد رأس المال الهيكلي.

الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة	الرقم
	المعياري	الحسابي		
موافق	0.884	3.65	تساهم الهيكلة الإدارية للمركز في سهولة التواصل بين	01
			كافة المستويات الإدارية.	
موافق	1.142	3.71	تساعد هيكلية المركز العاملين في تقديم خدمات مميزة	02
			للطلبة والأساتذة.	
محايد	1.296	3.32	يهتم المركز بامتلاك مرونة في القرارات الإدارية المتخذة	03
			حرصا على تطوير العاملين.	
محايد	1.125	3.35	يوفر المركز كافة الوسائل التي تتيح للعاملين بالاضطلاع	04
			بمهامهم.	
موافق	1.103	3.76	يدعم المركز ثقافة التحسين المستمر للعلية التعليمية	05
			ومخرجاتها.	
محايد	1.077	3.15	يوثق المركز الجامعي برامجه وتجاربه للاستفادة منها	06
			لاحقا.	
محايد	0.076	3.32	يتوفر المركز الجامعي على مرافق تميزه في مجال التعليم	07
			الجامعي.	
موافق	0.853	3.46	متوسط عبارات محور رأس المال الهيكلي	

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS22 .

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن هناك حياد على أكثر من نصف الفقرات حول بعد رأس المال الهيكلي و قد يدل هذا التحقظ على أن ممارسات هذا البعد غير واضحة للأفراد أو أن المؤسسة لاتشارك أفرادها حول سياسة هذا البعد بالرغم من أ، نتائج الجدول أعلاه كان الاتجاه العام للبعد ككل بمستوى موافقة بمتوسط حسابي قدر ب83.6وانحراف معياري1.031 مما يوحي بالتجانس الكبير للاجابات، وقد احتلت العبارة رقم 05 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب3.76 وانحراف معياري3.103 وانحراف معياري3.103 وانحراف معياري6.1.103

جدول 4: اتجاه أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص بعد رأس المال العلاقات.

الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة	الرقم
	المعياري	الحسابي		
موافق	1.07	3.65	يعتمد المركز على سياسة واضحة لتطوير علاقاته وسمعته.	01
موافق	1.095	3.79	يتوفر المركز على برامج دعم للطلبة قصد مساعدتهم في	02
			مواصلة الدراسة وخدمة المجتمع.	
موافق	1.152	3.65	يرتبط المركز بعلاقات علمية وبحثية واسعة مع مراكز	03
			وجامعات بما يعزز قدرته على الابتكار.	
موافق	0.816	4.00	لدى المركز علاقة طيبة مع المؤسسات الرسمية والخاصة	04
			لتعزيز دوره ومكانته في المجتمع.	
موافق	0.994	3.74	يهتم المركز بآراء المتعاملين معه بشكل جدي .	05
موافق	1.06	3.71	يركز المركز على ضرورة أن تكون علاقته ومع مؤسسات	06
			المجتمع المحلي على مستوى عالي.	
موافق	0.8304	3.76	متوسط عبارات محور راس المال العلاقات	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS22 .

يوضح الجدول أعلاه المتعلق ببعد رأس المال العلاقات أن الاتجاه العام للبعد ككل كان بمستوى موافقة كلية بمتوسط حسابي قدر ب8.6وانحراف معياري1.031 مما يوحي بالتجانس الكبير للاجابات، وقد احتلت العبارة رقم 05 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب3.76 وانحراف معياري1.103 في حين تذيلت الترتيب العبارة رقم 06 بمتوسط حسابي قدر ب3.15 وانحراف معياري1.077.

جدول 5: اتجاه أفراد العينة الإحصائية المدروسة حول مستوى توافر أبعاد الميزة التنافسية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	الرقم
03	0.797	3.719	جودة الخدمة.	01
02	0.8756	3.747	المرونة والتطور.	02
01	0.836	3.775	النوعية والأداء	03

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS22 .

يظهر الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المتغير التابع جاء بدرجة عالية و حقق نتائج متقاربة فيما بينها و بالرغم من ذلك تظهر أن الأولوية و الأهمية كانت لبعد النوعية و الأداء و ذلك بمتوسط حسابي قدره(3.775) و بانحراف معياري بلغ(0.836)، بينما جاء بعد المرونة و التطور في المرتبة الثانية ضمن الأولوبةو ذلك بمتوسط حسابي قدره (3.747) و بانحراف معياري بلغ

(0.8756)، و احتل المرتبة الثالثة و الأخيرة بعد جودة الخدمة ضمن الأبعاد الثلاث و ذلك بمتوسط حسابي قدرد (3.719) و بانحراف معياري بلغ(0.797).

2.2.4. الاختبارات الاحصائية (إختبار فرضيات الدراسة):

جدول 5: معادلات الانحدار الخطى البسيط

نموذج العلاقة	اختبار	معامل	اختبار جودة	معامل	المتغير
	التأثير T-test	التحديد-R	F_test النموذج	الارتباطR	المستقل X
		deux			
Y= 0.411X1+2.317	5.115	0.25	10.746	0.501	رأس المال
	Sig=0.000				البشريX1
Y=0.445X2 +2.211	4.631	0.257	11.065	0.507	رأسالمال
	Sig=0.000				الہیکل <i>ی</i> X2
Y=0.735X3 +0.989	2.731	0.656	61.086	0.810	رأسالمال
	Sig=0.000				العلاقات3X

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSS22 .

Y=Xa+B الميزة التنافسية تساوي الميل في رأس المال الفكري زائد المقدار الثابت من خلال الحدول أعلاه يتبين لنا مايلي:

الفرضية الأولى:

- معامل الإرتباط بين الميزة التنافسية ورأس المال البشري يساوي R =0.501 وهو مايدل على وجود علاقة طردية قوبة بين المتغيرين عند مستوى المعنوبة
- معامل التحديد 25 α (0.05) من تغير ويمة معامل التحديد ب 25 % من تغير قيمة الميزة التنافسية ويمكن أن تحدد بإستخدام العلاقة الخطية بين الميزة التنافسية ورأس المال البشري ، أما النسبة المتبقية فتعكس تأثر الميزة التنافسية بعوامل آخرى ؛
- معامل إختبار جودة النمودج Sig=0.000/ F=10.746، وهذامؤشر على وجود العلاقة المعنوية بين الميزة التنافسية ورأس المال البشري؛
- معامل إختبار التأثير Sig=0.000/ T= 5.115 ، وهذا يدل على أن رأس المال البشري متغير مؤثر في الميزة التنافسية.

بوبكر بوزيدي / موسى بلاغيث

الفرضية الثانية:

- معامل الإرتباط بين الميزة التنافسية ورأس المال الهيكلي يساوي R =0.507 وهو مايدل على وجود علاقة طردية قوبة بين المتغيرين عند مستوى المعنوبة
- معامل التحديد 25.7 = 0.257، ($0.05 \ge 0.05$) وتفسر قيمة معامل التحديد ب $0.257 \le 0.05$ من تغير قيمة الميزة التنافسية ويمكن أن تحدد بإستخدام العلاقة الخطية بين الميزة التنافسية ورأس المال الهيكلى ، أما النسبة المتبقية فتعكس تأثر الميزة التنافسية بعوامل آخرى ؛
- معامل إختبار جودة النمودج Sig=0.000/ F=11.065، وهذامؤشر على وجود العلاقة المعنوبة بين الميزة التنافسية ورأس المال الهيكلى ؛
- معامل إختبار التأثير 3ig=0.000/ T= 4.631 ، وهذا يدل على أن رأس المال الهيكلي متغير مؤثر في الميزة التنافسية .

الفرضية الثالثة:

- معامل الإرتباط بين الميزة التنافسية ورأس المال العلاقات يساوي R = 0.810 وهو مايدل على وجود علاقة طردية قوبة بين المتغيرين عند مستوى المعنوبة
- معامل التحديد ب 65.6 α (0.05) هن تغير ويمة معامل التحديد ب 65.6 % من تغير قيمة الميزة التنافسية ويمكن أن تحدد بإستخدام العلاقة الخطية بين الميزة التنافسية ورأس المال العلاقات ، أما النسبة المتبقية فتعكس تأثر الميزة التنافسية بعوامل آخرى ؛
- معامل إختبار جودة النمودج Sig=0.000/ F=61.08، وهذامؤشر على وجود العلاقة المعنوية بين الميزة التنافسية ورأس المال العلاقات ؛
- معامل إختبار التأثير T= 2.731 (دوهذا يدل على أن رأس المال العلاقات متغير مؤثر في الميزة التنافسية .

5. خاتمة:

شهد القرن الحالي تطورات هائلة في مختلف المجالات أهمها تحول الإقتصاديات إلى إقتصاد المعرفة وظهور عنصر آخر أصبح يمثل المورد الأهم للإقتصاد المتمثل في المعرفة بإعتبارها نوعا جديد من رأس المال القائم على المعرفة والخبرة وهو رأس المالي الفكري الذي يتطور بإستمرار، ويوفر

للمؤسسة مجالا لتحقيق التميز ويعزز من موقعها التنافسي وبالتالي تعمل هذه المؤسسات لاسيما المعرفية منها على تحقيق الميزة التنافسية من خلال تطوير رأس مالها الفكري،

1.5. النتائج التي تم الخروج بها هي كاللآتي:

- أن رأس المال الفكري هو الركيزة الأساسية لبناء التقدم الاقتصادي بصفة عامة ونجاح المؤسسات التعليمية بصفة خاصة؛
- أن رأس المال الفكري هو المحرك الرئيسي لرأس المال المادي، و هو المكمل له، إلى جانب انه عنصر النجاح للمؤسسات؛
- أن رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه المنظمات إنما هو رأس المال الفكري، و يتمثل في المعرفة التي يمكن تحويلها الى قيمة؛
- الاهتمام بالعنصر البشري يؤدي إلى خلق الكفاءات البشرية الفريدة التي تساهم بدورها في تميز المؤسسة؛
- يساهم رأس المال الهيكلي في تحقيق الميزة التنافسية عن طريق الإبداع و تشجيع الأفراد على المشاركة و تبنى نظام معلومات فعال؛
- يساهم رأس المال العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحسين سمعتها خصوصا لدى العملاء، حيث تكتسب المؤسسة قاعدة عريضة من العملاء مقارنة بالمنافسين؛
- هناك تباين في درجة الأثر لمكونات رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية باختلاف المؤسسات؛
- أن القرارات المتعلقة برأس المال الفكري هي قرارات إستراتيجية لأنها أداة تحقيق أهداف المؤسسة؛
- أن رأس المال الفكري من أهم متطلبات التحول و الاندماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة اقتصاد المعرفة
- أن حصول المؤسسة على الميزة التنافسية ليس بالأمر السهل نظرا لوجود مجموعة من العوامل المحددة في تحقيقها، كما أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر فيها؛

- أن الميزة التنافسية عبارة عن مفهوم مركب يتطلب فهم جوهره، و الاقتناع بالإمكانيات التي تقدمها المؤسسة في مجال التنافس؛

2.5. التوصيات:

لتحسين مختلف مكونات رأس المال الفكري و من خلاله تحسين أبعاد الميزة التنافسية بمختلف المؤسسات وخاصة مؤسسات التعليم العالى نقترح ما يلى:

- ضرورة اهتمام المؤسسات برأس مالها الفكري لدوره البالغ الأهمية في تحقيق الميزة التنافسية
 للمؤسسة
- مؤسسات التعليم العالي هي بمثابة خزان للموارد البشرية ذات المؤهلات العلمية و الكفاءات العالية، و هي بالتالي تزود باقي المؤسسات بشتى المجالات بهذا العنصر الحيوي؛
- يجب على إدارة المركز الجامعي و من خلالها جميع مؤسسات التعليم العالي الاهتمام رفع كفاءة الموظفين سواء كان بالمجال الإداري أو العلمي من خلال الحوافز المادية و المعنوية التي من شانها أن تساعد في رفع الروح المعنوية و إذكاء روح المنافسة و الاجتهاد بين الموظفين؛
- دعم الجامعات للبحث العلمي، و تخصيص عوائد مالية سنوية للمميزين في البحوث و الانجازات العلمية خاصة على الصعيد الوطني و الدولي؛
- يجب على مؤسسات التعليم العالي أن لا تكتفي بدورها التعليمي و فقط، بل عليها أن تكون مرافقة للعنصر البشري المتميز و المبدع و أن تكون همزة الوصل بينه و بين مختلف المؤسسات و ذلك لتجسيد أفكاره و تطوير إبداعاته و ابتكاراته؛
- لقد سجل دور رأس المال العلاقات الدور الأكبر في دراستنا الميدانية، لكن لابد من الزيادة في الإجراءات الإدارية التي تزيد في تقوية العلاقات و الروابط بإعطاء الصورة المشرقة و المشرفة لدى مختلف المتعاونين و الفاعلين و المجتمع بصورة عامة؛
- ضرورة حث الموظفين و العاملين على تحسين آليات التعاون و التعامل مع أفراد المجتمع المحلي و المستفيدين من خدمات الجامعة و المتعاونين معها أفرادا و مؤسسات لما لذلك من أهمية في تحسين سمعة الجامعة.

6. قائمة المراجع والمصادر:

Michel, P. (1993). Competitive Advantage of Nations. *Harvard Business Review*, 48.

إبراهيم بورنان، و يوسف بوخلخال. (2011). رأس المال الفكري و دوره في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال. رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، (الصفحات 16-17). الشلف - الجزائر.

أسامة عبد المنعم. (2009). رأس المال الفكري و أثره على منشآت الأعمال الصناعية دراسة حالة شركة الألبسة الجاهزة الأردنية. 09. الأردن.

الصالح عثمان بن عبد الله. (2010). الصالح. مجلة الباحث، 10.

الهلالي الهلالي الشربيني. (بلا تاريخ). إدراى رأس المال الفكري وقياسه و تنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالى. مجلة بحوث التربية العلمية، 22، 23.

بدوي عفاف السيد ،. (2012). رؤية إستراتيجية لرأس المال الفكري و دوره في تحقيق الميزة التنافسية. 13. مصر: كلية التجارة، جامعة الأزهر.

حسن ليث سعد الله. (2007). رأس المال المعرفي و تأثيره في تحسين جودة الخدمة التعليمية، بحث مقدم لمؤتمر ملتقى المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. 24. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

خليل نبيل موسى. (1998). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. مصر: مركز الإسكندربة للكتاب.

دلال شتوح، و رقية حدادو. (جوان, 2019). الاستثمار في راس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية. 2، 3، 69. الجزائر: مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.

رياض بن صوشة. (2010-2011). رأس المال الفكري كمورد استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة. 02-04. الجزائر: جامعة الجزائر.

زروخي فيروز، و سكر كنزة. (2011). دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات. رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، (صفحة 04). الجزائر.

سعد على العنزي، و أحمد على صالح. (2009). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال. عمان الأردن: دار النشر اليازوري للنشر و التوزيع.

بوبكر بوزيدي / موسى بلاغيث

عبد الرحمان هيجان. (بلا تاريخ). رأس المال الفكري استرتيجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة الملام المعيزة. تاريخ الاسترداد 15,12 2021، من http://www.hrdiscussion.com/hr 13128.html من عبد الله، و علة مراد. (2011). دور رأس المال الفكري(المعرفي) في خلق الميزة المتنافسية في ظل إدارة المعرفة. بحث مقدم لمؤتمر دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة (صفحة 6). الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشاف.

عبو عمر، و عبو هودة. (13و14 ديسمبر 2011). نماذج قياس رأس المال الفكري في المنظمة. رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، (صفحة 04). الشلف الجزائر.

على السلمي. (2010). إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية. مصر: دار غرب للنشر و الطباعة.

فريد زكريا عبيد، و محمد ماحي. (2021). نمذجة العلاقة بين الادارة الرشيقة والميزة التنافسية عبر التصنيع والتفكير الرشيق لدى العاملين بالمؤسسات الصناعية. العدد 2، المجلد 5، ص 73. الجزائر: مجلة المقربزي للدراسات الاقتصادية والمالية.

محمود الرومان، و محمود المحلوني. (2010). أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية. محمود المعلق الأردنية للعلوم الإقتصادية و العلوم القانونية، 02 (26)، 43.

نجم نجم عبود. (2007). إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات. الأردن: مؤسسة الورى للنشر و التوزيع.

نجم نجم عبود. (2010). إدارة اللاملموسات، إدارة ما لايقاس. عمان، الأردن: دار اليازوري.

نرفت محمد راضي. (2012). تصور مقترح لتدعيم المزايا التنافسية في الجامعات الفلسطينية. بحث مقدم إلى مؤتمر التنافسية الإقليمية للمؤسسات العربية (صفحة 05). مصر: جامعة القاهرة. نصار المحمي. (2010). بناء نموذج مقترح لقياس رأس المال الفكري على كفاءة كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي. 22. الكوبت: جامعة الشرق الأوسط.

أثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن من وجهة نظر زبائن بنك التنمية (BDL)

The effect of banking services quality dimensions on customer's satisfaction from the point of view of customers of the local development bank (BDL)

 2 ط.د جعفاري محمد ريضا 1* ، د بيبي وليد

المركز الجامعي البيض (الجزائر). مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية m.djaafari@cu-elbayadh.dz

² جامعة خنشلة (الجزائر)، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية walid.bibi@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/12

تاريخ الاستلام: 2022/02/12

ملخص:

هدف الدراسة إلى تحديد أبعاد جودة الخدمة المصرفية ورضا العملاء، من أجل تحقيق هذا الغرض، تم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات، تم توزيعها على عينة عشوائية تتكون من 96 مستجوبا من زبائن البنك BDL محل الدراسة.

وجدت الدراسة تأثيرا على جودة الأبعاد للخدمات البنكية على رضا الزبائن، وقد كان التعاطف هو الأبعاد الأكثر تأثيرا

الكلمات المفتاحية: خدمة؛ جودة؛ رضا؛ زبون؛ بنك

تصنیف L15 ، M31:JEL

Abstract:

The study aimed to identify the dimensions of the quality of banking service and customer's satisfaction, In order to achieve this purpose, a questionnaire was designed as a tool for collecting data, it was distributed to a random sample consisting of 96 respondents from the customers of the bank under study Bdl. The study found an impact of the quality dimensions of banking services on customer's satisfaction, Empathy was the most influential dimension

Keywords: service; quality; satisfaction; customer; bank

Jel Classification Codes: M31 (L15

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد رضا الزبائن عنصر نجاح أي مؤسسة ، لذى تعتبر جودة الخدمات من أبرز اهتمامات الفكر التسويقي الحديث في صناعة الخدمات بشكلها العام، والبنكية بشكل خاص، فهذا العصر يشهد نمو سريع و مستمر لأهمية الصناعات الخدمية خاصة في المدة الأخيرة وتزايد توقعات الزبائن لمعدلات مرتفعة في مستوى جودة الخدمة، كما أدت حدة المنافسة إلى العمل على تقديم خدمات متميزة لتحقيق التفوق على المنافسين.

إن تقييم أداء البنوك من قبل الزبائن يستند على جودة ما يتحصلون عنه من خدمات، لذلك تسعى هذه المؤسسات إلى عملية التطوير والتحسين بما يتوافق وحاجات الزبائن ورغباتهم، لكي تتمكن من مسايرة التطور الحاصل في البيئة المحيطة بها التي تشهد منافسة كبيرة على مستوى الخدمات البنكية المقدمة

1.1 الإشكالية:

من خلال ماسبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يوجد تأثير لأبعاد جودة الخدمات البنكية في رضا الزبائن بالبنك محل الدراسة؟ من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية

- -ما المقصود بجودة الخدمة ؟ وماهى أبعادها؟
 - -ما المقصود برضا الزبون، وما هي مؤشراته؟
- -هل تؤثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبون؟

2.1 الفرضيات:

تم بناء الفرضيات التالية اعتماد على مشكلة الدراسة وتم صياغتها كالآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات البنكية على رضا الزبون، عند مستوى معنوية $0.05 \ge 0$. وتندرج تحت الفرضية الرئسية الفرضيات الفرعية التالية:

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الملموسية على رضا الزبون، عند مستوى معنويةlpha0.05.

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاعتمادية على رضا الزبون، عند مستوى معنويةlpha .0.05.

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأمان على رضا الزبون، عند مستوى معنويةlpha.

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاستجابة على رضا الزبون، عند مستوى معنوبة 0.05 \simeq 0.05

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التعاطف على رضا الزبون، عند مستوى معنوية $0.05 \ge 0$.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى:

- -تحديد المفاهيم المتعلقة بجودة الخدمات البنكية ورضا الزبون.
 - تقديم لمحة عن واقع الخدمات البنكية
 - معرفة العلاقة بين جودة الخدمة ورضا الزبائن عنها
 - -اختبار الأثربين ابعاد جودة الخدمات البنكية ورضا الزبون.
- -تقديم اقتراحات من الممكن أن تساهم في تحسين و تطوير جودة الخدمات البنكية.

5.1 أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالنسبة لمؤسسة البنكية، وهذا لأنها تساهم في إعطاء صورة عن مدى رضا زبائها عن خدماتها التي تقدمها، إلى جانب معرفة مواطن الضعف في خدماتها حتى تتمكن من تداركها وتحسينها.

6.1 منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري وتوضيح مفاهيم الموضوع، مع إدراج المنهج التحليلي والإحصاء الذي يخدم الجانب التطبيقي، أما أداة جمع البيانات التي اعتمدناها فتمثلت في استبانة موجهة لزبائن البنك للإجابة علها والتحليل الاحصائي لها من خلال برنامج SPSS V.26.

- 2. التأصيل النظري للدراسة
 - 1.2 الخدمات البنكية:
- 1.1.2 مفهوم الخدمة البنكية: قبل التطرق لمفهوم الخدمة البنكية نحاول تحديد مفهوم للخدمة اذ ان مفهوم الخدمة بصفة عامة

عرفها كل من Pierre Eiglier et Eric Langeard على انها "منتوج غير ملموس ناتجة عن نشاط الإنسان، أي نتيجة استخدام طاقة بشرية أو آلية على أشخاص يهدف إشباع الرغبات" (شعبان و دانى الكبير، 2018، صفحة 145)

وبعد تقديم مفهوم حول الخدمة بشكل عام وتوضيحها، هناك العديد من التعاريف للخدمة البنكية ونذكر منها:

تعرف الخدمة البنكية على أنها مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة، وغير الملموسة، والمقدمة من قبل المصرف، والتي يدركوها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية، والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين (ديدوش و حريري، 2021، صفحة 104)

وتعرف كذلك على انها "عبارة عن مجموعة من الانشطة والعمليات المالية يقدمها البنك للزبائن سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، تعتبر مصدرا لاشباع الحاجات والرغبات المالية الحالية والمستقبلية للعملاء وفي نفس الوقت تشكل مصدرا مهما لارباح البنك وذلك من خلال العلاقة التبادلية بين البنوك والعميل" (مكي، خليفي ، و نسيلي ، 2019، صفحة 63)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الخدمة البنكية تتعلق بدرجة التطابق بين توقعات الزبون وإدراكاته لها، مع القدرة على تلبية احتياجاته المعلنة والضمنية والعمل على تجاوزها

2.1.2 أنواع الخدمات البنكية:

يمكن تقسيم الخدمات البنكية الى عناصر التالي: (هرمز، قاسم، و ابراهيم سليمان، 2015، صفحة 90):

أ الخدمات الموجهة لقطاع الأفراد: وتضم الخدمات الآتية:

- التحويلات: وتتمثل في الشيكات و عملية تحويلها لمختلف العملات، بيع وشراء العملات الأجنبية نقدا, تلقى الحوالات الواردة باسم الزبون المرسمة من الخارج.
- خدمات البطاقات: وتضم بطاقة الفيزا الائتمانية التي تستعمل في مختلف مدان العالم,
 البطاقة البنكية الآلية لسحب النقود بالإضافة إلى الودائع بالعملة المحلية والأجنبية.
- القروض الشخصية: وتتمثل في القروض التي يتحصل عليها الزبائن وبفوائد مناسبة حسب دخل كل زبون.
- الحسابات: الحسابات الجارية, حسابات التوفير وحسابات تحت الطلب وكل هذا بالعملات المحلية والأجنبية.

ب. الخدمات الموجهة للتجار والمؤسسات :وتتمثل في:

- الاعتماد المستندي: هو تعهد خطي صادر عن البنك لصالح الزبون بإيجار الدفع في فترة زمنية محددة لغاية تسديد المبلغ المتفق عليه.
 - التحصيل المستندي: وهو طلب الزبون البائع من البنك القيام بتقديم مستندات لزبون المشتري عند القبول أو الدفع.
 - خطابات الضمان :وهو تعهد خطي صادر عن البنك لزبون بدفع مبالغ مالية محددة عند الطلب عليها خلال فترة صلاحية الكفالة ، فان البنك يدفع مبلغ معين للغير ومن ثم يتم تحويل الضمان إلى قرض غير مباشر (عويفات و دوار ، 2020، صفحة 50)

3.1.2 مفهوم جودة الخدمة البنكية:

تعتبر جودة الخدمة البنكية شرطا اساسيا للإشباع رغبات العميل والاحتفاظ به، ولمعرفة مفهوم دقيق لجودة الخدمة البنكية يجب أولا تقديم مفهوم حول جودة الخدمة

عرف فيليب كوتلر وغاري أرمسترونغ مصطلح "جودة الخدمة" بأنه قدرة المنظمة على التمسك بعملائها. و في رأيهم الاحتفاظ العملاء هو أفضل مقياس لجودة الخدمة & (Ramya, Kowsalya, Dharanipriya, 2019, p. 38)

كما يمكن فهم جودة الخدمة على أنها تقييم شامل للعملاء لخدمة معينة ومدى تلبيتها لتوقعاتهم وتوفر رضاهم (Haddad, Pakurár, Nagy, Popp, & Oláh, 2019, p. 2)

وبعد تحديد مفهوم لجودة الخدمة، هناك العديد من التعاريف التي اتفق عليه الباحثون حول جودة الخدمة البنكية ونذكر منها ما يلى:

تعرف جود الخدمة البنكية على انها "معيار لدرجة تطابق الاداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لهذه الخدمة، او انها الفرق بين توقعات الزبائن للخدمة وإدراكاتهم للأداء الفعلي" (نايلي، 2015، صفحة 138)

كما تعرف جودة الخدمة البنكية على أنها التقييم المعرفي للعملاء بسبب الاختلاف الذي يرونه بين أداء الخدمة الفعلي وتوقعاتهم المسبقة لسمات الخدمات المصرفية الهامة ,Alhkami & Alarussi) 2016, p. 118)

من ما سبق يمكن القول ان جودة الخدمة البنكية تتمثل في قدرة البنك على توفير خدمات تحقق إشباع الزبون، حيث يمكن معرفة الجودة من خلال درجة التطابق بين توقعات الزبون وإدراكاته لما

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

يقدمه البنك من خدمات، فكلما كانت الإدراكات أقرب إلى التوقعات أو تتجاوزها دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة الخدمة البنكية

4.1.2 مستويات جودة الخدمة البنكية: يوجد عدة مستويات للخدمة البنكية يمكن تخلصها في النقاط التالية: (بوقريقة و زعباط، 2020، صفحة 149)

- الجودة التي يتوقعها الزبون: تمثل مستوى جودة الخدمات التي يرى الزبائن وجوب توافرها؛
 - الجودة المدركة من قبل إدارة المصرف: هي جودة تتوقع إدارة البنك بأنها ستشبع حاجات ورغبات الزبون؛
 - الجودة الفعلية: هي الجودة التي تؤدي بها الخدمة فعلا؛
 - **الجودة الفنية**: هي الجودة التي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة البنكية؛
 - الجودة المروجة للزبائن: هي الجودة التي وعد بها الزبائن من خلال الحملات الترويجية.

5.1.2 أبعاد جودة الخدمات البنكية:

توصل (Parasuraman et al, 1985) إلى وجود عشرة أبعاد لجودة الخدمة تتمثل في: الملموسية، الموثوقية، الاستجابة، المهارة، المجاملة، المصداقية، الأمان، فهم الزبون، الاتصال، إمكانية الوصول، (KADASAH & AGEEL, 2015, p. 1045) وفي دراسة عام 1988 توصلوا الى امكانية دمج الابعاد العشرة السابقة في خمس ابعاد بضم أبعاد الاتصال، المصداقية، الامن، الكفاءة، المجاملة في بعد واحد أطلقو عليه اسم التعاطف ودمجوا بعدي فهم/ معرفة العميل و امكانية الحصول على خدمة في بعد الأمان، فيما بقيت أبعاد الجوانب المادية الملموسة، الموثوقية، و الاستجابة على حالها، حيث تعد أبعاد الخمس الأساسية كمقياس لجودة الخدمة أطلق عليها اسم مقياس العصول على مكي، خليفي، و نسيلي، 2019، صفحة 67)

وفيما يلي شرح مختصر للأبعاد الخمس:

البعد الاول: الملموسية (Tangible) تتكون من المظاهر المادية والمرافق ، ومظهر الموظفين والمعدات. (VENCATAYA, PUDARUTH, JUWAHEER, DIRPAL, & SUMODHEE, 2019, p. 261)

كما تعرف الملموسية على انها العناصر الفيزيائية التي يمكن ملاحظتها. من المظهر والموظفين والأدوات وما (Goldi & Kuldeep , 2018, p. 747)

البعد الثاني: الموثوقية (Reliability): يشير بُعد جودة خدمة الموثوقية إلى كيفية أداء الشركة وإكمالها للخدمة الموعودة والجودة والدقة ضمن المتطلبات المحددة المحددة بين الشركة والعميل. يعني أن الشركة تقدم خدمة لعميلها في وقت واحد دون ارتكاب أي أخطاء وتقدم ما وعدت به خلال الوقت الذي تم الاتفاق عليه. تعتبر الموثوقية أهم أبعاد جودة الخدمة (Alhkami & Alarussi, 2016, p. 119) ويمكن القول ان الموثوقية هي القدرة على أداء الخدمة الموعودة بشكل موثوق ودقيق. (Ki-Hun, ...)

البعد الثالث: الأمان (Assurance): ويتمثل في الشعور بالاطمئنان بأن الخدمة المقدمة للزبون تخلو من الخطأ أو الخطر أو الشك بالإضافة إلى معرفة وقدرة مقدمي الخدمة في كسب الثقة والأمان لدى زبائهم؛ (موسلي وحساني، 2021، صفحة 152)

البعد الرابع: الاستجابة (Responsiveness): وتعني الرغبة في مساعدة العميل وتطوير الخدمة المقدمة (فروانة و شعت ، 2018، صفحة 68)، أوضح Parasuraman et al أن استجابة الموظفين الراغبين تتضمن إخبار العملاء بالضبط متى ستتم الأمور ، ومنحهم اهتمامًا كاملًا ، وتعزيز الخدمات ، (Haddad, Pakurár, Nagy, Popp, & Oláh, 2019, p. 5)

البعد الخامس: التعاطف (Empathy): يشير التعاطف إلى الطريقة التي تهتم بها الشركة وتعطي اهتمامًا فرديًا لعملائها ، لجعل العملاء يشعرون بقيمة إضافية وخصوصية. ويشمل الوصول والتواصل وفهم احتياجات العملاء. *Alhkami (Alhkami في Alarussi, 2016, p. 120)

2.2 رضا الزبون:

1.2.2 تعريف الزيون:

يعرف الزبون بأنه ذلك الشخص العادي أو الاعتباري الذي يقوم بشراء السلع والخدمات من السوق الاستهلاكه الشخصي أو لغيره، بطريقة رشيدة في الشراء والاستهلاك، ويمكن اعتبار الزبون المشتري هو الأساس سواء كانت مادة المشتريات سلعة أو خدمة (غياد، 2021، صفحة 119)

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

حيث يعد الزبون المورد الوحيد لأرباح المؤسسة جيث يعد الزبون الجيد هو الذي يحقق أعلى ربح بأقل تكلفة

2.2.2 تعريف رضا الزبون:

هناك العديد من التعريفات لرضا الزبائن نكز منا مايلي:

يعرفه Kotler & Amstrong على انه مستوى إحساس الشخص الذي ينتج عن مقارنة الفوائد التي يتج عن مقارنة الفوائد التي يتم الحصول عليها مع المنتج/الخدمة بتوقعاته (GIAO, 2020, p. 174)

يعرف رضا الزبائن على انه «عبارة عن مشاعر الزبون بالفرح أو الاستياء بعد شراء المنتوج، الناجمة عن المقارنة بين الاداء الفعلي للمنتوج والتوقعات التي يحملها الزبون» (نايلي، 2015، صفحة 141) ويعرف Dave Hunt رضا الزبون على انه "تقييم يثبت بأن التجربة كانت على المدرك الأقل مثلما كان من المفترض ان تكون" (مختاري و زاوي، 2021، صفحة 289) ، بحيث ركز هذا التعريف على التجربة والتوقع

كما يعرف الرضا على انه «حالة نفسية ناتجة عن عملية تقييم معرفية و شعورية التي تتبع عملية التبادل» (شعبان و داني الكبير، 2018، صفحة 148)

كما يمكن وصف رضا العملاء على أنه نتيجة لمقارنة توقعات العملاء والأداء المتصور لجودة الخدمة (Ngo & Nguyen, 2016, p. 105)

يمكن القول ان الرضا يتمثل في رد فعل اجابي او سلبي بعد استخدامه أو تجربته للمنتج أو الخدمة حيث انه يقوم بالمقارنة بين الأداء المقدم له و التوقعات

3.2.2 محددات رضا الزبائن عن الخدمات:

اتفق الباحثون على أن محددات رضا الزبون عن الخدمات تتمثل في ثلاثة أبعاد أساسية والتي من خلالها نعرف مستوى رضاه عن الخدمات وهي:

التوقعات: وهي احتمالات تتشكل لدى الزبون عند مقارنة الفوائد التي يتم الحصول عليها مع الخدمة (GIAO, 2020, p. 174) بتوقعاته ، قد تكون سلبية أو ايجابية عند قيامه بتكوين رأي عن الخدمة. (GIAO, 2020, p. 174) الآداء الفعلي يمكن تفسير الأداء الفعلي على أنه تقييم العملاء الخاص لجودة أداء الخدمة ومن خلاله يمكن معرفة وجهة نظر الزبون عن الخدمة المقدمة لهم . (Hadj Aissa & Thabit, 2019, p. 8)

أثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن من وجهة نظر زبائن بنك التنمية المحلية

المطابقة : تنتج المطابقة عند مقارنة تصور العملاء الفعلي للخدمة وتوقعاتهم للخدمة وذلك بتساوي المطابقة : Po-Lin, Hyunmi, Mingjie, & Ke, 2021, p. 27)

4.2.2 أهمية قياس رضا الزبون:

وتبرز أهمية قياس رضا لازبون في مايلي (الخافجي، 2012، الصفحات 84-85)

- للوقوف على تحديد مدى رضا الزبون.
- تقديم النتائج للشركاء في أي منظمة ومنهم مثلا جميع الممولين.
 - يساعد في تشخيص أسباب عدم تحقيق أهداف المنظمات
- معرفة هل إن الفئة المستهدفة قد استفادت من الخدمة المقدمة
- ساعد المشرفين على إمكانية توسيع نطاق الأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمة في لتشمل مجتمعات أخرى.
 - تجنب تكرار نفس الأخطاء في الأنشطة والخدمات التي سوف تقدمها المنظمة
 - معرفة اذا كان نمط الإدارة المتبع يحقق رضا الزبائن ام يحتاج إلى مراجعة

5.2.2 مؤشرات رضا الزبائن

يعد الاحتفاظ بالزبائن أمرًا مهمًا للبنك وان عدم الرضا هو أحد أسباب تحول الزبائن إلى البنوك الأخرى من بين أهم المؤشرات رضا الزبون نجد: ,Salim, Setiawan,, Rofiaty, & Rohman (كالمربون نجد عنه المؤشرات رضا الزبون نجد 2018, p. 406)

- عمليات الشراء المتكررة و الولاء في الحصول على الخدمات المقدمة من البنك بالرغم من إغراءات المقدمة من البنوك المنافسة
 - الإحالات وذلك في إشارة إلى وجود الشركة وتزكية البنك لدى الأصدقاء والمعارف
 - انخفاض نسبة الشكاوي المقدمة من الزبائن بخصوص الخدمات التي يقدمها البنك
 - تقديم الزبائن لمقترحات خاصة بتحسين الخدمة المقدمة لهم

3. الدراسة الميدانية:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع زبائن الوكالات البنكية التجارية الخاصة في ولاية الاغواط لبنك بنك التنمية المحلية العملية فقد اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية بحجم 96زبون، وتم توزيع الاستبيان شخصيا

2.3 نموذج الدراسة

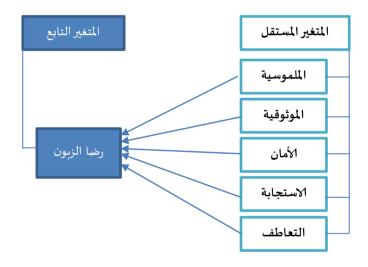
وبتكون من:

-المتغير المستقل: وبتشكل من أبعاد جودة الخدمة والتي تم تحديدها من الدراسات السابقة؛

-المتغير التابع: ويتمثل في رضا الزبائن؛

العلاقة بينهما: أثر جودة الخدمات البنكية في رضا الزبائن

شكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين

3.3 أدوات جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب الاستقصاء حيث صيغ إستبيان موجه لزبائن بنك التنمية المحلية BDL بولاية الاغواط، لتحديد مستوى تأثير أبعاد جودة الخدمة البنكية المتبناة من طرف البنك محل الدراسة على رضا الزبون وفقا لمقياس ليكارت (Likert) الخماسي، حيث تم تصميم قائمة من الأسئلة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء هي:

-الجزء الأول : يتضمن بيانات شخصية متعلقة بالزبون: الجنس، العمر، المستوى التعليمي...الخ؛ -الجزء الثاني : يتعلق بالمتغير المستقل والمتمثل في الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة البنكية بـ20 عبارة؛

-الجزء الثالث: يحتوي على المتغير التابع المتمثل في رضا زبائن بنك محل الدراسة بـ 12 عبارة.

4.3 تحليل ومناقشة النتائج:

1.4.3 ثبات أداة الدراسة

لقياس ثبات الأداة المعتمدة في البحث تم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (Coefficient) Alpha Cronbach's الذي يختبر الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، والذي يحد نسبة المعامل بأن تفوق 0,60 لتكون الأداة مقبولة إحصائيا للدراسة.

جدول 1: اختبار ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات ألفاكرونباخ	عدد العبارات	المتغير
0.862	20	ابعاد جودة الخدمة
0.757	12	رضا الزبون
0.883	32	الاستبانة ككل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول اختبار ثبات أداة الدراسة أن معاملات الثبات كلها أكبر من 0,60 حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي 0,883 وهي قيمة مرتفعة ومناسبة تفي بأغراض الدراسة مقارنة بالقيمة المرجعية وبالتالي ثبات وصحة الأداة للقيام بالدراسة التحليلية.

2.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

للتأكد من أن متغيرات الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا تم حساب كولموغروف سميرنوف

Kolmogorov-Smirnov^a

جدول 2: اختبار التوزيع الطبيعي

كولموغروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov					
Sig.					
0,125	جودة				
0,188	رضا_الزبون				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

يتضح من خلال جدول ان قيمة O.524 Sig، 0.524 على التولي اكبر من 0.05 اذن ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يعني إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية.

3.2.3 اختبار فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وتحليلها وفق فرضيات الدراسة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وسيعتمد في اتخاذ القرار القاعدة الآتية:

- نقبل H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة < القيمة الجدولية و (Sig) > 0.05
- نرفض H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة > القيمة الجدولية و (Sig)

أ- الفرضية الرئيسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات على رضا الزبائن عند مستوى معنوية (0.05) \sim حدول 3: نتائج اختبار أثر ابعاد جودة الخدمة البنكية على رضا الزبائن

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قیمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
0.524	0.724	0,000	10,178	0,000	103.589	أثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.524 أي أن المتغير المستقل (ابعاد جودة الخدمات البنكية) يفسر 52.4 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 47.6 % خارج نموذج الدراسة

وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.724 وهي تشير الى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 10.178 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.005)، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن

ب-الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملموسية على رضا الزبائن جدول 4: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد الملموسية ورضا الزبائن

القرار	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قیمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
قبول	0.086	0.294	0.04	2.980	0.04	8.883	ملموسية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.086 أي أن المتغير المستقل (الملموسية) يفسر 0.086 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 91.4 % خارج نموذج الدراسة وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.294 وهي تشير الى وجود علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 2.980 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha<0.05$) لبعد الملموسية على رضا الزبائن

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموثوقية على رضا الزبائن

جدول 5: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد الموثوقية ورضا الزبائن

القرار	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قیمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
قبول	0.261	0.511	0.000	0.686	0.000	33.161	الموثوقية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.261 أي أن المتغير المستقل (الموثوقية) يفسر 26.1 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 73.9 % خارج نموذج الدراسة

وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.511 وهي تشير الى وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل و المتغير المالتقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 0.686 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0,05=0)، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥α) لبعد الموثوقية على رضا الزبائن

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامان على رضا الزبائن

جدول 6: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد الامان ورضا الزبائن

القرار	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قیمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
قبول	0.321	0.567	0.000	6.672	0.000	44.521	الامان

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.321 أي أن المتغير المستقل (الامان) يفسر 32.1 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 67.9 % خارج نموذج الدراسة

وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.567 وهي تشير الى وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 6.672 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.005=0.00)، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.005=0.00) لبعد الامان على رضا الزبائن الفرضية الرابعة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستجابة على رضا الزبائن

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد الاستجابة ورضا الزبائن

القرار	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قيمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
قبول	0.335	0.579	0.000	0.686	0.000	47.413	الاستجابة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.335 أي أن المتغير المستقل (الاستجابة) يفسر 33.5 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 66.5 % خارج نموذج الدراسة وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.579 وهي تشير الى وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 6.686 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (α =0,00)، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) لبعد الاستجابة على رضا الزبائن

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعاطف على رضا الزبائن

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد التعاطف ورضا الزبائن

القرار	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المعنوية sig	قيمة T	المعنوية sig	القيمة المحسوبة F	المتغير
قبول	0.431	0.656	0.000	8.434	0.000	71.140	التعاطف

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

يتضح من خلال جدول ان القوة التفسيرية بلغت قيمة معامل التحديد ،0.656 أي أن المتغير المستقل (التعاطف) يفسر 65.6 % من التباين في المتغير التابع (رضا الزبائن) و 34.4 % خارج نموذج الدراسة

وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.656 وهي تشير الى وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل و المتغير التابع وقدرت قيمة (T) 8.434 عند مستوى دلالة (0,000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0,005)،

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لبعد التعاطف على رضا الزبائن

ج. تحليل الانحدار للأبعاد مجتمعة

الجدول التالي يوضح أي أبعاد جودة الخدمات لها تأثير داخل النموذج:

جدول 9: تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر ابعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن

مستوى الدلالة	قيمة	المعامل المعياري	المعامل	الأبعاد	
sig	Т	Beta	β		
0,816	0,234	0,018	0,022	الملموسية	
0,143	1,477	0,132	0,134	الموثوقية	
0,135	1,507	0,145	0,148	الأمان	
0,002	3,187	0,266	0,310	الاستجابة	
0,000	4,593	0,397	0,398	التعاطف	

مصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال الجدول أعلاه يمكن فحص معنوية المتغيرات المستقلة من خلال اختبار T حيث تبين ما يلي: توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التعاطف و الاستجابة والمتغير التابع رضا الزبائن، حيث أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار T أقل من ،0.05حيث بلغت لكلا المتغيرين على التوالي 0.000 و 0.002وقد بلغت قيمة معامل الانحدار على التوالي و وهي تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع هي علاقة موجبة ؛

-لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة الملموسية و الموثوقية والأمان والمتغير التابع رضا الزبائن، حيث أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار T أكبر من ،0.05إذ بلغت لكل المتغيرات على التوالى 0,816 و 0.143 و 0.135

ومن خلال قيم معاملات Betaيمكن ترتيب المتغيرات المستقلة المعنوية من حيث الأهمية النسبية كما يلي:

التعاطف Beta= 0.397

الاستجابة Beta=0.266

4. خاتمة:

إن اهتمام البنوك بجودة خدماتها أصبح ضرورة حتمية في ظل تماثل الخدمات المقدمة وشدة المنافسة في هذا القطاع و من خلال هذه الدراسة التي سعت الى معرفة أثر أبعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن من وجهة نظر زبائن بنك التنمية المحلية بولاية الاغواط، يتضح أن جودة الخدمة البنكية تلعب دوًار مهما في تعزير رضا الزبون، وبعد القيام بتحليل ومعالجة البيانات المتعلقة به ونون من بنك محل الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- قبول الفرضية الرئيسية القائلة بوجود أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن؛
- طبقا لتحليل الانحدار البسيط يوجد أثر معنوي لكل بعد من أبعاد جودة الخدمات البنكية على رضا الزبائن، حيث أظهرت النتائج أن متغير التعاطف له مساهمة كبيرة من حيث درجة التأثير والموافقة؛
 - يحرص البنك على عنصر الاستجابة في تعاون والرد من قبل موظفي البنك بشكل جيد ؛
- كما أبدى الزبائن عن رضاهم عن التعاطف المتبعة وذلك من خلال العناية الشخصية بكل زبون والروح المرحة والصداقة في التعامل معهم
 - أبدى الزبائن عن رضاهم عن الملموسية المتبعة من قبل البنك بشكل ضعيف جدا عن عناصر الملموسية المتمثلة في المبانى وقاعات الانتظار؛
 - ابدى الزبائن عن رضاهم عن عنصر الموثوقية بشكل ضعيف وذلك في التزام بالمواعيد و متابعة العمليات في كل وقت؛
 - اما بخصوص عنصر الأمان يساهم البنك في توفير الحماية من طرف أعوان الامن.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام البنك بتصاميم المبنى والمرافق و قاعات الانتظار حتى تكون بشكل جذاب ومسايرة لمتطلبات ؛
- ضرورة إيلاء أهمية بالغة للعمليات مع الزبون وتقليل من الأخطاء والالتزام بالمواعيد المحددة مسبقا؛
 - ضرورة توفير عنصر الأمان و السرية في التعامل مع الزبائن؛
 - ضرورة الاهتمام بالشكاوي المقدمة من الزبائن وتقديم حلول في الوقت المناسب؛

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

- العمل على تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم بشكل يساعد على تقديم خدمات ذات جودة عالية
 - العمل على ترسيخ ثقافة الجودة في البنك للحفاظ على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد؛
 - الاهتمام بتطوير أبعاد جودة الخدمة البنكية واستخدامها كأداة للتميز عن المنافسين.

قائمة المراجع

- 1.Alhkami, A. A., & Alarussi, A. (2016). Service Quality Dimensions and Customer Satisfaction in Telecommunication Companies. *Asian Journal of Business and Management*, 117-126.
- 2.GIAO, H. (2020). Customer Satisfaction at Tiki.vn E-Commerce Platform. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 173-183.
- 3.Goldi, P., & Kuldeep, S. (2018). THE ROLE OF SERVICE QUALITY AND CUSTOMER SATISFACTION IN TOURISM INDUSTRY: A REVIEW OF SERVQUAL MODEL. *IJRAR- International Journal of Research and Analytical Reviews*, 745-751.
- 4.Haddad, H., Pakurár, M., Nagy, J., Popp, J., & Oláh, J. (2019). The Service Quality Dimensions that Affect Customer Satisfaction in the Jordanian Banking Sector. *journal Sustainability*, 1-24.
- 5.Hadj Aissa, S., & Thabit, H. (2019). Modelling the Relevance between the Relationship Marketing and WOM Marketing through the Customer Satisfaction Case Study in Algeria Telecommunications Corporation. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 1-21.
- 6.Ki-Hun, K., Kwang-Jae, K., Dae-Ho, L., & Min-Geun, K. (2019). Identification of critical quality dimensions for continuance intention in mHealth services: Case study of onecare service. *International Journal of Information Management*, 187-197.
- AGEEL ABDULLAH MOWAFFAG AKEIL KADASAH NASSER.7 The Level of Service Quality Dimensions of the Banking System in .(2015)

 International Review of Management and Business .Jeddah, Saudi Arabia
 .1059-1044 (Research
 - 8.Ngo, V., & Nguyen, H. (2016). The Relationship between Service Quality, Customer Satisfaction and Customer Loyalty: An Investigation in Vietnamese Retail Banking Sector. *Journal of Competitiveness*, 105-116.
 - 9.Po-Lin, L., Hyunmi, J., Mingjie, F., & Ke, P. (2021). Determinants of customer satisfaction with parcel locker services in last-mile logistics. *The Asian Journal of Shipping and Logistics*, 25-30.

- 10. Ramya, N., Kowsalya, A., & Dharanipriya, K. (2019). SERVICE QUALITY AND ITS DIMENSIONS. *EPRA International Journal of Research and Development (IJRD)*, 38-41.
- 11. Salim, A., Setiawan, M., Rofiaty, R., & Rohman, F. (2018). Focusing on Complaints Handling for Customer Satisfaction and Loyalty: The Case of Indonesian Public Banking. *European Research Studies Journal*, 404-416.
- 12. VENCATAYA, L., PUDARUTH, S., JUWAHEER, R., DIRPAL, G., & SUMODHEE, N. M. (2019). ASSESSING THE IMPACT OF SERVICE QUALITY DIMENSIONS ON CUSTOMER SATISFACTION INCOMMERCIAL BANKS OF MAURITIUS. Studies in Business and Economics, 259-270.
- 13. الحاج مكي، امينة خليفي ، و خديجة نسيلي . (2019). اثر جودة الخدمات المصرفية على تحقيق رضى الزبون المصرفي : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين وسارة. مجلة اقتصاد الجديد، 61-98.
- 14. الهام نايلي. (2015). جودة الخدمة المصرفية وأثارها على رضا الزبائن دراسة حالة البنوك التجارية في قسنطينة. مجلة رؤى اقتصادية ، 136-160.
- 15. حازم احمد فروانة، و رشاد خليل شعت . (2018). قياس جودة الخدمة المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة. مجلة المنهل الاقتصادي، 67-78.
- 16. حاكم الجبوري الخافجي. (2012). رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون دراسة حالة في مصرف بابل الأهلي / فرع النجف. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، 8، 73-114.
- 17. رفيقة بوقريقة، و سامي زعباط. (2020). أثر تبني أبعاد جودة الخدمة المصرفية في بناء ولاء الزبون دراسة عينة من المصارف الخاصة بولاية جيجل. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 140-159.
- 18. طيب موسلي، و رقية حساني. (2021). إدارة علاقات الزبائن الاجتماعية) (SCRMوأثرها على تحسين جودة الخدمة دراسة عينة من متعاملي مؤسسة موبيليس. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 142-168.
- 19. عبد الجبار مختاري، و شرف زاوي. (2021). اثر التسويق الإبتكاري على تحقيق رضا العميل- دراسة حالة عينة من عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 284-300.
- 20. فراح شعبان، و امعاشو داني الكبير. (2018). جودة الخدمات البنكية بين تحقيق فعالية الأداء و تعزيز القدرات التنافسية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة سيدي بلعباس. مجلة الإبتكار والتسويق، 5، 141-161.

محمد ريضا جعفاري/ وليد بيبي

- 21. كريمة غياد. (2021). أثر جودة الخدمات الإلكترونية في تحقيق رضا الزبائن: دراسة على عينة من زبائن مؤسسة بريد الجزائر سكيكدة. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 109-134.
- 22. محمد العربي عويفات، و ابراهيم دوار . (2020). التمويل البنكي كألية دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر. المقربزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 44-63.
- 23. نور الدين هرمز، سامر قاسم، و غيداء ابراهيم سليمان. (2015). دور الخدمات المصرفية الالكترونية في زيادة مستوى رضا العملاء (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري- فرع اللاذقية). مجمة جامعة تشربن للبحوث والدراسات العلمية، 83-103.
- 24. هاجر ديدوش، و عبد الغني حريري. (2021). دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية . مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 17، 101-101.

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) -دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)-

The evolution of electronic banking transactions in light of the Corona pandemic (Covid-19) -an analytical study of the case of Algeria for the period (2017-2021)-

ط.د. زاقی أبوبكر^{1*}، د. طلحة محمد²

1 المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، <u>a.zagui@cu-aflou.edu.dz</u> مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، يقلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، يقلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، 2022/06/18 تاريخ النشر: 2022/06/18 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) للفترة (2017-2021).

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر حققت تطورا ملحوظا في حجم المعاملات المصرفية الإلكترونية المقدمة للزبائن خلال فترة الجائحة، لكنها لم ترقى لتطلعات العملاء ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: معاملات مصرفية إلكترونية؛ نظام المالي ومصرفي؛ مؤسسات مالية ومصرفية؛ جائحة كورونا (كوفيد-19).

تصنیف JEL: 602، E02.

Abstract:

This study aimed to shed light on the development of electronic banking transactions in the Algerian financial and banking system during the Corona pandemic (Covid-19) for the period (2017-2021).

A set of results have been reached, the most important of which is that the financial and banking institutions in Algeria have achieved a remarkable development in the volume of electronic banking transactions provided to customers during the pandemic period, but they did not live up to the aspirations of customers and keep pace with developments in this field.

Keywords: electronic banking transactions; financial and banking system; financial and banking institutions; Corona pandemic (COVID-19).

Jel Classification Codes: G2, E02.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

بعد تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) مع نهاية سنة 2019، فرض على مختلف القطاعات العمل عن بعد على غرار التباعد الاجتماعي، الإجراء الذي أنتهجه القطاع المالي والمصرفي حيث يعتبر عصب المعاملات بين الزبائن والعملاء، من خلال المسارعة إلى توفير خدمات مالية ومصرفية في إطار احترام التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد.

الجزائر كغيرها من البلدان في العالم تنبيّت إلى ضرورة مواكبة التغيرات المتلاحقة في هذا الميدان، فكان لزاما على المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية لعب دورها لتجاوز الأزمة الصحية رقميا، وذلك من خلال توفير خدمات مصرفية إلكترونية راقية من شأنها دعم وتحفيز استخدام الوسائل الرقمية والعمليات الإلكترونية في الدفع والسحب، وبذل جهود مضاعفة في هذا المجال لتلبية احتياجات العملاء بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وبالتالي تحقيق التحول الرقمي المنشود.

1.1 إشكالية الدراسة: بناءاً على ما سبق وفي إطار الواقع المشار إليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التطور الذي شهدته المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم أنظمة الدفع ومنافذ توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية المعتمدة في تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛
- عرفت المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة 2017-2021، خاصة خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)؛
- استطاعت الخدمات المصرفية الإلكترونية المعتمدة في الجزائر جذب اهتمام شريحة واسعة من الزبائن في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، نتيجة للمزايا العديدة التي توفرها هذه الخدمات.

3.1 أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الوقوف على واقع الصيرفة الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري؛
- إبراز التطور الحاصل للمعاملات المصرفية الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)؛

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2021-2017)-

- توضيح الأثار الإيجابية للأزمة الصحية كورونا (كوفيد-19) على تشجيع المعاملات المصرفية الإلكترونية، وتخفيض الاتصال المادى في المعاملات التجاربة والمالية بشكل كبير.

4.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من كون المعاملات المصرفية الإلكترونية أضحت ضرورة حتمية، تغيرت أولوياتها من منظور الزبائن والمؤسسات المالية والمصرفية خاصة بعد الحجر الصحي التي فرضته تداعيات أزمة كورونا (كوفيد-19)، فهي تعتبر بمثابة خطوة ضرورية لتحقيق التطوير والتحول الرقمي المنشود وفقا للمعايير الدولية.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2017-2021، ومن ثم استخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

2. أساسيات حول الصيرفة الإلكترونية

تعتبر المؤسسات المالية والمصرفية من بين أهم المؤسسات التي قطعت أشواطا متقدمة في مجال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء أو ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية.

1.2 تعريف الصيرفة الإلكترونية:

تعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها "ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة دون أي قيود زمانية أو مكانية. (عياش و عبابسة، 2016، صفحة 341)

كما تعرف أيضا على أنها عبارة عن "صيرفة بديلة للصيرفة التقليدية، تتمثل في إجراء مختلف العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، كالخدمات المصرفية عبر الأنترنت، أو الخدمات المصرفية القائمة عبر التلفاز أو خدمات المصرفية عبر الهاتف، أو الخدمات المصرفية عبر الحاسوب، أو عن طريق أجهزة الصراف الآلي". (Al-Mad, 2011, p. 2)

واتساقا مع ما تطرقنا إليه من تعاريف، يمكننا أن نعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها القيام بعمليات مصرفية بطرق إلكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لإنجاز مختلف العمليات المصرفية سواء تعلق الأمر بالسحب، الدفع، أو التحويل...إلخ، بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن بدون انقطاع.

2.2 أشكال الصيرفة الإلكترونية:

تتنوع الخدمات المصرفية وذلك بتنوع الوسائل المستعملة، مما يعطي للصيرفة الإلكترونية أشكال متعددة نذكر منها: (تقرورت، 2005، صفحة 113)

1.2.2 خدمات الصيرفة الإلكترونية من خلال الصرافات الآلية: تعتبر الصرافات الآلية أول آلية للعمل المصرفي الإلكتروني حيث تعتمد على فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك، وقد تطور عمل الصرافات الألية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، إلى تقديم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الحكومية.

2.2.2 خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف: تعتمد هذه الخدمة أيضا على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فروع البنك، ويقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، يتكفل الموظف بعد ذلك بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل ويبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هوئته.

3.2.2 الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت: وهي تعد من أهم قنوات البنوك الإلكترونية، وتشمل الخدمات المالية وغير المالية من استفسارات عن المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك كيفية الحصول عليها، وأيضا الإعلان عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة بالبنك ودفع فواتير الخدمات، وإجراء التحويلات مالية وفتح الحسابات، علاوة على الخدمات الحديثة مثل دفع الفواتير.

4.2.2 الصيرفة عبر الهاتف النقال: إن الاتجاه العام في العالم اليوم هو انتشار استخدام الهاتف النقال، نقل البيانات 1.2 بليون جهاز، بينما سيصل عدد مشتركي الإنترنت عبر الشبكة الثابتة إلى 750 مليون لنفس الفترة، وستكون هي الوسيلة السهلة للاتصال، ويتيح هذا الاتجاه تطوير استخدامات الهاتف النقال لأغراض متعددة كاستخدامه للدخول للشبكة العالمية واستخدامه في التطبيقات

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2021-2017)-

(- 7 3

المتعلقة بها كقراءة البريد الإلكتروني وتصفح المنتجات المعروضة والترويج لها، من ثم يمكن استخدامه في تقديم خدمات الصيرفة. (طرشي، عبو، و بوفليح، 2019، صفحة 256)

3.2 مزايا الصيرفة الإلكترونية:

يقدم البنك الإلكتروني خدمات بنكية متميزة عن بعد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني أو الإلكتروني عن طريق الإنترنت، ومما لا شك فيه أن هذا النوع الجديد من البنوك الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة له مزايا كثيرة للبنوك نفسها وللعملاء، وتتلخص أهم هذه المزايا فيما يلى: (معطى الله و بوقموم، 2004، الصفحات 198-199)

- المزايا التي تتحقق للبنك: تتمثل أهم مزايا البنك الإلكتروني في توفير الوقت والجهد، اتساع رقعة الخدمات وتخفيف العديد من التكاليف على عاتق البنك.
- المزايا التي تتحقق للعملاء: تتمثل أساسا في إمكانية طلب الخدمة من أي مكان به هاتف وحاسوب، ويوفر هذا النوع من البنوك درجة عالية من الراحة للعميل، تنفيذ العمليات تأكيدها بسرعة فائقة، بالإضافة إلى سربة الحسابات التي يرغب فها الكثير من العملاء.

3. الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

فرضت العولمة المالية والاقتصادية على الجزائر عصرنة نظامها المالي والمصرفي، بما يتوافق مع التطورات الحديثة، وذلك من خلال الاستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاطات المالية والمصرفية، في صورة استعمال وسائل الدفع والسحب الإلكترونية وتعميمها، بالإضافة إلى ضرورة تقديم خدمات مصرفية حديثة.

1.3 البطاقات المعتمدة في المعاملات المصرفية الإلكترونية:

تتنوع البطاقات المعتمدة في المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر بين بطاقات صادرة عن مؤسسة برىد الجزائر وأخرى صادرة عن البنوك.

- 1.1.3 بطاقات بريد الجزائر: يمنح بريد الجزائر لزبائنه بطاقات تمكنهم من الحصول على خدمات الكترونية، من أهمها ما يلي:
- بطاقة السحب: هي بطاقات مجانية ترتبط بالحساب الجاري للزبون تمكن حاملها من إجراء عمليات السحب من الشباك الآلي للأوراق النقدية لمبالغ تصل إلى خمسون ألف دينار جزائري، فقد أشارت المديرية العامة لبريد الجزائر أن التعامل ببطاقات السحب الآلي انطلقت سنة 2005، وقد تم تطويرها

زاقي أبوبكر/ طلحة محمد

بداية من سنة 2008 لتمكين الزبائن من شراء حاجياتهم عبر الانترنت إضافة إلى إمكانية سحب أموالهم من الأجهزة المتواجدة عبر مختلف البنوك التي لها علاقة ببريد الجزائر. (صراع، 2014، صفحة 141)

- بطاقة الذهبية: هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعايير الأمان الدولي "EMV" مثل بطاقة: يوروباد، ماستر كارد، فيزا كارد، تحمل هذه البطاقات الرسم البياني لبريد الجزائر، وتمكن حاملها من إجراء مختلف العمليات، كسحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني. (بن دريس و حمو، 2020، صفحة 402)
- 2.1.3 البطاقات البنكية: يوجد نوعان من البطاقة البيبنكية أو ما يعرف بالبطاقة بين البنوك (CIB) للدفع والسحب بين البنوك هما: (SATIM)
- البطاقة الكلاسيكية (العادية): تتميز بلونها الأزرق، وتنمح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم مبلغا معنيا، حيث يختلف هذا المبلغ من بنك لأخر. أين تسمح هذه البطاقة لحاملها بالدفع مقابل المشتريات من مختلف شركات البيع بالتجزئة مثل الفنادق، محلات الهيبر ماركت، محلات السوبر ماركت، المطاعم، المتاجر، الصيدليات...إلخ. حيث تعتبر كأداة دفع وسحب محلية بين البنوك يتم قبولها لدى التجار المنتسبين إلى شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك وفي جميع أجهزة الصراف الآلي المثبتة في الأراضي الوطنية.
- البطاقة الذهبية: تمنح هذه البطاقة لفئة من عملاء البنوك ذوي الدخل المرتفع نسبيا، والذين يتجاوز دخلهم مبلغا معينا، وتعتبر هذه البطاقة كامتياز يقدمه البنك لصالح هذه الفئة من العملاء. بالإضافة إلى الدفع والسحب النقدي، توفر البطاقة الذهبية ميزات أخرى وحدود سحب ودفع أعلى من البطاقة الكلاسيكية.
- في إطار نفس الهدف، تجدر الإشارة أن بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي "جيومونيتيك"، أصبح هناك تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية الصادرة عن البنوك والبطاقة الذهبية الصادرة عن بريد الجزائر، وذلك ابتداء منذ 05 جانفي 2020.

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2021-2017)-

2.3 أنظمة الدفع الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري:

مند مطلع سنة 2006 قامت السلطات النقدية في الجزائر باعتماد نظامين حديثين للدفع والتسويات الإلكترونية، هما نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATIC). وكذا نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS).

1.2.3 نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS):

دخل حيز الخدمة فعليا في فيفري 2006، فهو يعتبر قاعدة التي تقوم عليها عصرنة أنظمة الدفع، وبعد بزيادة وتيرة تشغيله تدريجا، كان له الأثر الإيجابي على خزينة البنوك، فهو نظام خاص بكل المدفوعات ما بين البنوك التي تعادل أو تفوق واحد مليون دينار جزائري والمدفوعات المستعجلة، حيث تتمثل هذه المدفوعات في التحويلات إلى حساب المؤسسات المالية والبنوك ومركز الصكوك البريدية المشاركة في هذا النظام، وكذا التحويلات لحساب زبائها. (الجزائر، 2016، صفحة 102)

2.2.3 نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العربض (ATIC):

دخل حيز الخدمة فعليا في ماي 2006، حيث يسمح هذا النظام بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض مثل: الصكوك، الأوراق التجارية، التحويلات، عمليات على البطاقات، اقتطاعات آلية...الخ. حيث يعتمد هذا النظام على وسائل وبرمجيات جد متطور، كما يهدف لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية؛
- تقليص آجال المعالجة، يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقضاه خمسة (05) أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى ثلاث (03) أيام ثم يومين (02) فقط؛
 - تأمين أنظمة الدفع العام؛
 - إعادة الثقة للعملاء في التعامل بوسائل الدفع الخاصة بالصكوك؛
 - محاربة تبييض الأموال في الجزائر. (بلعياش و بن إسماعين، 2014، صفحة 84)

4. دراسة وتحليل تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري

ابتداء من سنة 1995 بادرت السلطات النقدية في الجزائر إلى وضع أسس نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بإنشاء شركة مساهمة ما بين ثماني (08) بنوك عمومية عرفت بشركة النقد الآلي

زاقي أبوبكر/ طلحة محمد

والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM)، وذلك قصد استخدام وتطوير طرق الدفع الالكتروني، إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن شركة ساتيم حاليا تجمع 19 عضوا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكا بما في ذلك 06 بنوك عمومية و 12 بنكا خاصا بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر. (SATIM) \$2019

1.4 دراسة تطور عدد مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر:

لا يمكن تصور الصيرفة الإلكترونية بدون شبكة عنكبوتية إطلاقا، فمن أبرز متطلبات نجاحها ضرورة وجود شبكة أنترنت قوية وآمنة، والجدول التالي يوضح تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة: 2021-2021:

جدول 1: تطور عدد مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر خلال الفترة: 2017-2021

النسبة المئوية	الكثافة السكانية (مليون نسمة)	عدد المستخدمين (مليون)	السنوات
%45.2	41,063,753	18,580,000	2017
%50.0	41,660,000	21,000,000	2018
%57.81	42,340,000	24,480,000	2019
%57.91	43,851,044	25,428,159	2020
%59.6	44,616,624	26,350,000	2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات عالم الانترنت، على الموقع: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm

من خلال معطيات جدول 1 أعلاه، نلاحظ أن عدد مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر تطور بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، خاصة بعد تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) والتي فرضت على الأشخاص البقاء في منازلهم وعدم مغادرتها إلا للضرورة، وهذا ما انعكس على زيادة عدد مستخدمي الأنترنت سواء من خلال الهاتف الثابت أو النقال، حيث بلغ عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية حوالي ثمانية عشر (18) مليون مستخدم سنة 2017، ليصبح هذا الرقم أربعة وعشرون (24) مليون مستخدم تقريبا مع حلول سنة 2019، ثم ليصل هذا العدد إلى أكثر من ستة وعشرون (26) مليون مستخدم مع نهاية سنة 2021، أي حوالي 59 % من إجمالي عدد السكان، مما يدل على

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)-

سرعة انتشار الأنترنت في الجزائر، حيث أن هذا التطور الكبير في استخدام الأنترنت من شأنه أن يسهل حياة المواطنين ويساعدهم في تأدية معاملاتهم وتسديد مدفوعاتهم المالية، وبالتالي المساهمة في تطوير المعاملات المصرفية الإلكترونية، خاصة خلال الفترة التي شهدت انتشار جائحة كورنا (كوفيد-19). ويمكن تمثيل تطور عدد مستخدمي الأنترنت شبكة في الجزائر خلال الفترة: 2021-2021 في الشكل التالي:

عدد المستخدمين النسبة المئوية(%)

الشكل 1: تطور عدد مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 1.

2.4 دراسة تطور عمليات البطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر:

بعدما تم استحداث ما يعرف بالبطاقة بين البنوك (CIB) والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر المخصصة لسحب الأموال من الموزعات الآلية للأوراق النقدية ودفع قيمة السلع والخدمات التي يتحصل عليها العملاء على مستوى الأجهزة الإلكترونية للدفع النهائي، تم تعميم استخدام هذه البطاقات على مستوى القطر الوطني، وذلك بعد توفيرها لدى المؤسسات المنخرطة في الشبكة النقدية ما بين البنوك وكذا لدى التجار، والجدول التالي يوضح تطور عدد البطاقات المتداولة والعمليات المصرفية الإلكترونية المنجزة في الجزائر خلال الفترة: 2021-2021:

رايي ابوبدر / طلعه المعمد

جدول 2: تطور عدد البطاقات المتداولة والعمليات المصرفية الإلكترونية المنجزة في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
10 712 133	9 444 226	9 287 330	8 178 243	6 850 008	عدد البطاقات المتداولة
85 806 600	59 166 254	11 893 133	10 933 622	10 160 238	عدد العمليات المنجزة بالبطاقات المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات وكالة الأنباء الجزائرية 2021.

من خلال معطيات الجدول 2 أعلاه، يتضح لنا أن عدد البطاقات الإلكترونية المتداولة، قد عرفت تزايد ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع عددها بحوالي 50 % تقريبا بين سنة 2017 وسنة 2019، فيما بلغ عددها سنة 2021 حوالي عشرة ملايين (10) بطاقة دون احتساب البطاقات الائتمانية فيزا وماستر كارد، وهي نفس الفترة التي عرفت تفشي فيروس كورنا (كوفيد-19) وتطبيق إجراءات الحجر الصحي، حيث أن هذا الرقم يعكس الجهود المبذولة في مجال تعميم البطاقات البنكية في الجزائر وتوفيرها لجميع العملاء، إلا أن هذا العدد لايزال يعتبر ضعيفا بالمقارنة مع معدلات المحققة في هذا المجال من طرف الدول المتطورة، أين بلغ عدد البطاقات الإلكترونية المتداولة سنة 2018 في الصين مثلا 7.6 مليار بطاقة، وهو ما يساوي عدد سكان العالم البالغ 7.6 مليار نسمة وفق أحدث احصاءات الأمم المتحدة، مما يتطلب من الهيئات الوصية في الجزائر ضرورة مضاعفة الجهود لتدارك التأخر في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

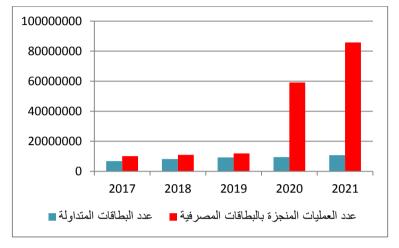
كما عرف عدد العمليات المصرفية الإلكترونية المنجزة بالبطاقات المصرفية نموا متزايد خلال نفس الفترة، حيث ارتفع عددها بأكثر من عشرة (10) أضعاف سنة 2021 مقارنة بسنة 2017، ولكن هذا العدد يبقى أيضا ضئيل إذا ما تم مقارنته مع عدد العمليات المصرفية المنجزة بالبطاقات المصرفية في المغرب مثلا، والمقدر بأكثر من 70 مليون عملية حسب أخر الإحصائيات، ويفسر هذا النقص بضعف انتشار شبكة الموزعات الألية للأوراق النقدية (DAB/GAB)، وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) على المستوى الوطني، بالإضافة إلى نقص الوعي وثقافة استخدام البطاقات المصرفية الإلكترونيدة لدى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري.

ويمكن تمثيل تطور عدد البطاقات المتداولة والعمليات المصرفية الإلكترونية المنجزة في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017 في الشكل التالى:

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2021-2017)-

(-----, 3,----

الشكل 2: تطور عدد البطاقات المتداولة والعمليات المصرفية الإلكترونية المنجزة في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 2.

3.4 دراسة تطور الموزعات الآلية للأوراق النقدية في الجزائر:

لقد عرفت شبكة الموزعات الآلية للأوراق النقدية المتواجد على مستوى مؤسسة بريد الجزائر ومختلف البنوك الناشطة في النظام المالي والمصرفي الجزائري تزايدا واسعا خلال الفترة: 2017- 2012، وهذا ما تظهره معطيات الجدول التالي:

جدول 3: تطور عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية وعدد العمليات الإجمالية للسحب في الجزائر خلال الفترة: 2021-2011

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
3 053	3030	1621	1441	1443	عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية
87 722 789	58 428 933	9 929 652	8 833 913	8 310 170	عدد الإجمالي لعمليات السحب

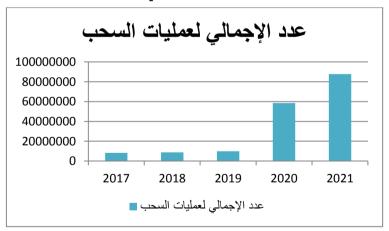
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقاربر السنوبة لتجمع النقد الآلي "جيومونيتيك".

من خلال معطيات الجدول 3 أعلاه، نلاحظ أن عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية في الجزائر عرف عدم استقرار طفيف ما بين سنتي 2017- 2018، حيث تناقص عددها سنة 2018 إلى موزع 1441 بعد ما كان 1443 موزع سنة 2017، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 0.9 %، ومع تفشي

جائحة كورونا (كوفيد-19) عرف عدد الموزعات الألية للأوراق النقدية زيادة ملموسة، حيث بلغ عددها 3053 موزع مع نهاية سنة 2021، وهو مايعكس الجهود المبذولة في سبيل تسهيل سحب وتحويل أموال العملاء، ولكن على الرغم من التطور المتزايد في عدد الموزعات الآلية خلال الفترة الأخيرة من الدراسة 2021-2021 أي خلال أزمة كورونا (كوفيد-19)، إلا أن هذا العدد يبقى بعيدا عن التطلعات الرامية إلى مسايرة المعاير العالمية في هذا المجال، حيث أن المعدل العالمي محدد بشباك آلي واحد (01) لكل 5000 نسمة.

كما عرف عدد العمليات الإجمالية للسحب من الموزعات الألية للأوراق النقدية تزايدا ملحوظا خلال نفس الفترة، حيث ارتفع عددها بحوالي عشرة (10) أضعاف بين سنة 2016 وسنة 2020، ولكن هذا العدد يبقى ضعيف بالمقارنة مع العدد الإجمالي لمعاملات السحب المنجزة في البلد المجاور المغرب مثلا، حيث بلغ أكثر من 325.9 مليون حسب أخر الإحصائيات.

ويمكن تمثيل تطور عدد العمليات الإجمالية للسحب في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017 في الشكل التالى:



الشكل 3: تطور عدد العمليات الإجمالية للسحب في الجزائر خلال الفترة: 2017-2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 3.

4.4 دراسة تطور نهائيات الدفع الإلكترونية في الجزائر:

لقد عرفت نهائيات الدفع الإلكترونية الموزعة على مختلف التجار والمتعاملين الإقتصاديين تطورا كبيرا خلال الفترة: 2021-2017، كما تظهره معطيات الجدول التالى:

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)-

.____

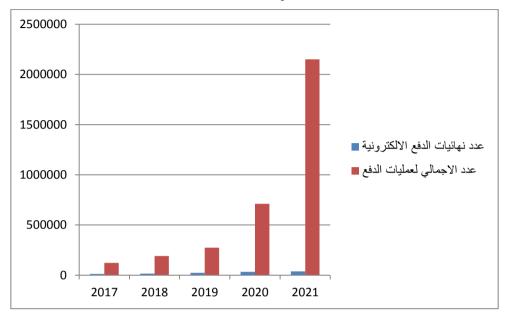
جدول 4: تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية وعدد العمليات الإجمالية للدفع في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
37 561	33 945	23 762	15 397	11 985	عدد نهائيات الدفع الإلكترونية
2 150 529	711 777	274 624	190 898	122 694	عدد الإجمالي لعمليات الدفع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لتجمع النقد الآلي "جيومونيتيك".

من خلال معطيات الجدول 4 أعلاه، يتبين لنا أن عدد نهائيات الدفع الإلكترونية في الجزائر، عرف تزايدا خلال فترة الدراسة، وذلك بنسبة زبادة قدرت بأكثر من ضعفين بين سنة 2017 وسنة 2021، وتبرز هذه الزبادة أكثر خلال تفشى أزمة كورونا (كوفيد-19)، حيث إرتفع عددها إلى أكثر من 37 ألف نهائي دفع مع نهاية سنة 2021، بعدما كان يقدر عددها بـ 23 ألف نهائي دفع فقط قبل الأزمة الصحية الراهنة، الأمر الذي سمح لحاملي البطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر من تسديد مبالغ مشترياتهم والخدمات المقدمة لهم إلكترونيا لدى المتعاملين المزودين بهذه الأجهزة، مما سمح من تقليل مخاطر تداول السيولة النقدية وتجنب التنقل إلى الوكالات البنكية ومكاتب البريد لسحب الأموال خاصة في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة، ولكن هذا العدد يبقى ضئيل أمام كثافة نسيج الإقتصاد الوطني ومقارنة بعدد نهائيات الدفع الإلكترونية الموزعة في البلد المجاور تونس مثلا، حيث في سنة 2021 بلغ عددها حوالي 98 ألف نهائي دفع والذي يمثل ما يقارب ضعف ونصف العدد الموجود في الجزائر، وبفسر هذا الضعف إلى عزوف في استخدام هذه الوسائل الحديثة للدفع من قبل العملاء في الجزائر، وذلك راجع إلى قلة الوعى والتخوف من استخدامها، بالإضافة إلى تهرب التجار وبعض المتعاملين الإقتصاديين من اقتناء هذه الوسائل على الرغم من أنها تمنح مجانا من طرف مؤسسة بريد الجزائر، مما يفتح الأبواب أمام الهرب الضريبي بسبب عدم استعداد هؤلاء التجار والمتعاملين إلى تصريح برقم الأعمال خاصة عبر العمليات المنجزة بواسطة نهائيات الدفع الإلكترونية. وبمكن تمثيل تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية وعدد العمليات الإجمالية للدفع في الجزائر خلال الفترة: 2021-2017 في الشكل التالي:

الشكل 4: تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية وعدد العمليات الإجمالية للدفع في الجزائر خلال الشكل 4: تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية 2021-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 4.

5.4 دراسة تطور الإنترنت البنكي (البنك عن بعد) في الجزائر:

يعرف البنك عن بعد على أنه "بنك الإنترنت، حيث أنها تعمل على الخط، ولا يحتاج الزبون للانتقال إلى البنك المنزلي) أو من المكتب...إلخ". (بلعزوز و محمدي، 2008، صفحة 78)

من الجدير ذكره، أنه يوجد حاليا 153 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني المصرفي، منذ انطلاق الدفع على الانترنت وبداية العمل به نتج عنه حوالي: 12 909 978 معاملة، والجدول التالي يوضح تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة: 2020-2020:

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)-

جدول 5: تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة: 2020-2017

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
1 353 969	4 210 284	141 552	138 495	87 286	الهاتف و الاتصالات
72 146	11 350	6 292	871	5 677	النقل
8 372	4 845	8 342	6 439	2 467	التأمين
120 841	85 676	38 806	29 722	12 414	الكهرباء والماء
155 640	68 395	2 432	1 455	0	خدمات إدارية
457 726	213 175	5 056	0	0	خدمات أخرى
13468	235	0	0	0	بيع البضائع
7 821 346	4 593 960	202 480	176 982	107 844	العدد الإجمالي للمعاملات
11 176 475 535,68	5 423 727 074,80	503 870 361,61	332 592 583,28	267 993 423,40	المبلغ الإجمالي للمعاملات/ دج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لتجمع النقد الآلي "جيومونيتيك".

من خلال معطيات الجدول 5 أعلاه، نلاحظ أن نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر سجل تطورا متزايدا في مختلف الخدمات المتاحة خلال فترة الدراسة، حيث تضاعفت المعاملات التي تمت عن طريق الأنترنت سنة 2019 إلى 480 202 معاملة عبر الخط، أي بنسبة نمو فاقت 98 % مقارنة بسنة 2017، وعرف نشاط الدفع عبر الأنترنت أعلى مستويات له خلال أزمة كورونا (كوفيد-19)، أين لجأ كثير من العملاء إلى إتمام معاملاتهم المالية عن طريق الأنترنت، لاسيما تسديد مختلف الفواتير: الهاتف، الأنترنت، الكهرباء...إلخ، حيث تضاعف عدد هذا النشاط كثيرا ما بين سنة 2019 وسنة 7 821 وهي الفترة التي شهدت إنتشار كبير لفيروس كورونا (كوفيد-19)، أين تم تسجيل 346 7 821

معاملة عبر الخط مع نهاية سنة 2021، وهو مايفسر أن التدابير الوقائية المتخذة للحد من إنتشار العدوى بفيروس كورونا (كوفيد-19) بين المواطنين الجزائرين، دفعت بهم إلى إستخدام الدفع عبر الأنترنت بدلا من الدفع النقدي الملموس.

وتجدر الإشارة هنا، أنه على الرغم من توفر المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية على بعض الخدمات المالية عبر الخط، إلا أنها تعاني في معظم الأحيان من ضعف التغطية بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى التعطلات الكثيرة الحاصلة فها، وهو ما ينعكس سلبا على إقبال الزبائن والمتعاملين الإقتصاديين على وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، وأيضا بسبب غياب ثقافة استخدام هذه الوسائط التكنولوجية ضمن المعاملات المالية لدى العملاء، وهي تحديات وجب على صناع القرار في القطاع المالي والمصرفي الجزائري أخذها بعين الاعتبار والعمل على إيجاد حلول مستعجلة لها.

5. خاتمة:

حاولت هذه الدراسة التعرف على التطور الحاصل في المعاملات المصرفية الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، من خلال استعراض واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، ومحاولة تسليط الضوء على المنافذ المعتمدة في توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالدراسة والتحليل للفترة (2017-2021).

5.1 النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- هناك إرادة وخطوات عملية من قبل السلطات النقدية في الجزائر لتطوير وعصرنة النظام المالي والمصرفي من خلال محاولة تعميم استخدام أدوات وأنظمة الدفع الإلكتروني وتحديثها لتلبية رغبات العملاء، إلا أنه هناك نقائص تعترض المواكبة الفعلية للنظام المالي والمصرفي الجزائري للتطور الحاصل في هذا المجال على المستوى العالمي؛
- إن الأزمات بما فيها الأزمة الصحية كورونا (كوفيد-19) التي ضربت العالم مؤخرا، وعلى الرغم من أثارها السلبية العديدة على الاقتصاد، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في التحول الرقعي، نتيجة للحجر الصحي والتباعد الاجتماعي الذي فرض على عملاء المؤسسات المالية والمصرفية، مما ضاعف من استخدامهم لوسائل الدفع والسحب الإلكتروني للحصول على الخدمات المصرفية المتاحة؛

تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)-دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2021-2017)-

- سجلت المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد-19) مقارنة بفترات سابقة تقدما ملموسا من حيث الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء من طرف المؤسسات المالية والمصرفية، سواء مؤسسة بريد الجزائر أو البنوك.

2.5 الاقتراحات:

بناءاً على نتائج الدراسة نقترح جملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة اعتماد المزيد من الإصلاحات في مجال الصيرفة الإلكترونية في الجزائر تتواكب مع التطورات الحاصلة، بما يتوافق مع سلم التطور العالمي لتوفير أفضل خدمات للعملاء؛
- الإسراع في فرض إلزامية الدفع الإلكتروني الذي تأخر كثير وتم تأجيله عدة مرات في الجزائر، مما يساهم في تطوير الصيرفة الإلكترونية وحل أزمة السيولة التي عانت منها الجزائر مؤخرا؛
- ضرورة استغلال الظروف التي فرضتها أزمة كورونا (كوفيد-19) لترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني في الجزائر، بعد أن شجعت هذه الأزمة الصحية شريحة كبيرة من العملاء على استعمال وسائل الدفع والسحب الإلكتروني، وأثبتت حاجة المجتمع لمثل هذه الوسائل.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- بن علي بلعزوز، و الطيب امحمد محمدي. (2008). دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب. الجزائر: دار الخلدونية للنشرو التوزيع.
- محمد تقرورت. (2005). واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- كريمة صراع. (2014). واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلو التسيير، وهران: جامعة وهران 2 أحمد بن أحمد.
- سهيلة بن دريس، و محمد حمو. (2020). واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها. مجلة الربادة لاقتصاديات الأعمال، الصفحات 410-396.
- محمد طرشي، عمر عبو، و نبيل بوفليح. (2019). متطلبات اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، الصفحات 269-253.

زاقي أبوبكر/ طلحة محمد

- ميادة بلعياش، و حياة بن إسماعين. (2014). مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصفحات 90-69.
- زبير عياش، و سمية عبابسة. (2016). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 357-339.
- خير الدين معطى الله، و محمد بوقموم. (2004). المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية. مداخلة مقدمة ضمن ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
 - بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016. الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- SATIM. (2019). Service CIB, Carte CIB. Consulté le 01 27 2022, sur SATIM: https://www.satim.dz/ar/cib/cib.html
- Al-Mad, F. (2011). The Effects of E-Banking on The Jordan Islamic Bank Clients Satisfaction. 1st Global Islamic Marketing Conference (pp. 20-1). Dubai: the International Islamic Marketing Association.

جودة خدمة التعليم العالي وأثرها في رضا الطلبة – دراسة عينة من طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الاغواط

The Quality of Higher Education Service and its impact on Students' Satisfaction –Study on a Sample of Students at the Faculty of Law and Political Science in Laghouat University

التاوتي عبد العليم**

a.taouti@lagh-univ.dz (الجزائر)، الأغواط (الجزائر)، معة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/06/04

تارىخ الاستلام: 2022/01/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة خدمة التعليم العالي المقدمة من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط من وجهة نظر الطلبة وكذا تحديد الأثر الذي تلعبه جودة الخدمة التعليمية هذه في تحقيق رضا طلبة الكلية. وقصد تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من طلبة الكلية، حيث قمنا باستخدام برنامجي SPSS و AMOS في تحليل بيانات الاستبيان مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية مختلفة لعرض النتائج واختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية في رضا الطلبة. الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة، تعليم عالى، رضا، طالب، جامعة.

تصنيف IEL: 123 ا

Abstract:

The present research aims at assessing the quality of higher education services provided by the faculty of Law and Political Science at Laghouat university from students' perspective. It attempts to discern the impact the quality of educational services on students' satisfaction. In this regard, to reach the objectives of the study, a survey method was adopted through a questionnaire distributed to a sample of students. SPSS and AMOS programs have been used to analyze the data, through different statistical methods to present the obtained results and test the hypotheses. Among the most pertinent results was that there exists a statistically significant impact of educational services quality on students' satisfaction.

Keywords: Service quality, Higher education, Satisfaction, Student, University.

Jel Classification Codes: 123, 124

^{*}المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن جودة الخدمات في المؤسسات تعتبر من بين المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة. والجامعة كغيرها من المؤسسات اهتمت بهذا الجانب المهم في استمرارية ورقي المؤسسة الجامعية، وهذا ما أدى بكثير من الباحثين والمتخصصين بالاهتمام بموضوع جودة الخدمة التعليمية في المؤسسات الجامعية لما له من أهمية في ترقية وتطوير هذه الأخيرة. وحتى يتسنى للمؤسسات الجامعية تحقيق أهدافها المسطرة أصبح ضرورياً القيام بصفة دورية بقياس جودة الخدمة التعليمية المقدمة وخاصة من وجهة نظر الطالب الذي يعتبر رضاه معياراً أساسياً في تقييم جودة هذه الخدمة التعليمية. ومن خلال ذلك يمكن للجامعة الوقوف على نقاط قوة وضعف العملية التعليمية وهذا ما يساعد على تطوير التعليم في جامعاتهم. وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمّار ثليعي بالأغواط كغيرها من الكليات وجب عليها السعي جاهدة لتقديم أحسن مستويات الخدمة التعليمية المقدمة للطالب.

1.1 إشكالية الدراسة: تتلخص إشكالية الدراسة كما يلي: هل هناك أثر دال إحصائياً لجودة الخدمة التعليمية المقدمة في رضا طلبة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط عند مستوى دلالة 5 % ؟

المتغيرات المستقلة الماموسية الاعتمادية الاعتمادية الاستجابة الستجابة الموثوثية التعاطف المتغيرات الديمغرافية

2.1 نموذج الدراسة: الشكل 1: نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء الدراسات السابقة

جودة خدمة التعليم العالي وأثرها في رضا الطلبة

حسب نموذج الدراسة أعلاه قمنا بتقسيم المتغيرات إلى نوعين كما يلى:

أ-المتغير المستقل: جودة الخدمة التعليمية وتشمل أبعاد الجودة الخمسة (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الموثوقية والتعاطف).

ب-المتغير التابع: والمتمثل هنا في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

3.1 فرضيات الدراسة:

من خلال نموذج الدراسة يمكن طرح فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الخمس التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الملموسية في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاعتمادية في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاستجابة في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الموثوقية في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التعاطف في رضا الطلبة عند مستوى دلالة 5 %.

4.1 أهداف الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- التعرف على مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط.
- تقييم مختلف أبعاد جودة الخدمة التعليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط.
 - الكشف عن مدى تأثير جودة الخدمة التعليمية في رضا طلبة الكلية.

5.1 الدراسات السابقة:

يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة التي مست جوانب بحثنا فيما يلي:

- دراسة (براهمي، الشيخ، و زنداقي، 2020) بعنوان: "تقييم جودة التعليم العالي و تأثيرها على رضا الطالب باستعمال نموذج SERVQUAL دراسة ميدانية: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير جودة التعليم العالي بأبعادها الخمسة (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان و التعاطف) على رضا الطالب بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها عشوائيا على عينة مكونة من 954 طالب، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة خدمة التعليم العالي على رضا طلاب جامعة تلمسان، كما اقترح الباحثون مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة الاهتمام من طرف مؤسسات التعليم العالي بعنصر الجودة ومحاولة تحسين كل الخدمات الجامعية المقدمة للطلبة.
- دراسة (قاسمي، 2019) بعنوان: " قياس مستوى جودة الخدمة التعليمية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة "، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على واقع مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة. حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة تقدّر ب 200 طالب من طلبة الكلية باستعمال الطريقة العشوائية في اختيار العينة وقد تم تحليل بيانات الاستبيان باستعمال أدوات إحصائية متعددة. وقد وجد الباحث أن مستوى الجودة المقدمة في الكلية محل الدراسة لا تلبي توقعات الطلاب خاصة فيما يتعلق بجوانب المرافقة البيداغوجية ونقص وسائل البحث وضعف طرق التقييم. وقد أوصت الدراسة في الأخير بضرورة تحسين جوانب القصور فيما يتعلق بظروف البحث للطلبة وإعادة النظر في طرق التقييم.
- دراسة (عبد القادر، 2016) بعنوان: "قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفروع جامعة الطائف دراسة تطبيقية على فرع الجامعة بمحافظة الخرمة"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس إدراك طلبة فرع جامعة الطائف بالخرمة وذلك بالتعرّف على مدى إدراكهم لمستوى جودة الخدمة بفرع الجامعة المذكور. حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من طلبة الفرع مكوّنة من 605 طالب وتم تحليل بيانات الاستبيان باستعمال أدوات إحصائية متعددة وكذا تم الاستعانة ببرنامج SPSS. وقد تم التوصل في الأخير أن الطلبة لديهم إدراك تام بعناصر جودة الخدمة التعليمية.
- دراسة (Sultan & Wong, 2011) بعنوان: " :Sultan & Wong, 2011) بعنوان: " Antecedents and Dimensions"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى كشف تصورات وإدراكات الطلبة

جودة خدمة التعليم العالي وأثرها في رضا الطلبة

لأبعاد الجودة في مؤسسات التعليم العالي في اليابان وماليزيا. حيث قام الباحثان بتنفيذ استبيان وتطبيق النمذجة بالمعادلات البنائية SEM حيث قاما بالاستعانة ببرنامج Amos. وتوصلا في الأخير إلى أن المعلومات والتجارب السابقة تعد محددات مهمة في تشكيل وتقييم جودة الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالى.

2. الإطار النظري المفاهيمي:

حتى تكون هذه الدراسة مزوّدة بالإطار النظري اللازم الذي يساعدنا في الجانب التطبيقي، حاولنا في هذا الجزء من الدراسة تقديم مفاهيم نظرية عامة حول جودة الخدمة التعليمية وكذا رضا الطالب وذلك كما يلى:

1.2 جودة الخدمات:

1.1.2 مفهوم جودة الخدمات:

لقد تحول مفهوم الجودة من التركيز على السلع إلى التركيز بشكل أساسي على الخدمة بالنظر إلى تلك السلع بأنها مكوّن من مكونات تلك الخدمة (عبد الرحمان و قاشي، 2020، صفحة 151).

يركّز مفهوم جودة الخدمة على ما يمكن أن يتوقعه متلقي الخدمة مقابل حصوله عليها، أي إلى أيّ مدى يمكن أن ترضي هذه الخدمة الحاجة الحقيقية لمتلقي الخدمة (الصميدعي ويوسف، 2010، صفحة 91).

كما عرّفت بأنها: "تلك الجودة التي تشمل البعد الإجرائي والبعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية" (الدراركة، 2006، صفحة 17).

2.1.2 أبعاد جودة الخدمات:

خلصت العديد من الدراسات إلى أن هناك عشرة أبعاد أساسية يبني عليها متلقي الخدمة توقعاته وإدراكاته وبالتالي حكمه على جودة الخدمة. ولكن تم اختصارها إلى خمسة أبعاد رئيسية كما يلي (ناصف، 2020، صفحة 437).

- أ- الملموسية: عبارة عن التسهيلات المادية المرتبطة بتقديم الخدمة كالأجهزة والمعدّات ومظهر العاملين ووسائل الاتصال... الخ.
 - ب- الاعتمادية: تعني القدرة على أداء الخدمة بشكل دقيق وموثوق يمكن الاعتماد عليه.

- ت- الاستجابة: وهي تعني قدرة مقدّم الخدمة على تلبية الاحتياجات الطارئة بسرعة، حيث يقيس هذا البعد جاهزية العاملين لتقديم الخدمات الفورية لطالبها.
- ث- الموثوقية: قدرة مقدّم الخدمة على بث الثقة والطمأنينة في نفوس العملاء وكسب ثقتهم أي خلو المعاملات من الشك والمخاطرة.
 - ج- التعاطف: وبقصد به الرعاية والاهتمام الخاص الذي يبديه مقدّم الخدمة تجاه العملاء.

3.1.2 جودة الخدمة التعليمية:

تعرّف جودة الخدمة التعليمية بأنها "مجموعة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع مراحل العملية التعليمية، سواء ما تعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات التي تلبي حاجات المجتمع ومتطلباته، ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعّال لجميع العناصر المادية والبشرية المتاحة" (سليطين، 2016، صفحة 119).

2.2 رضا الطالب:

يعرّف الرضاحسب كوتلر بأنه "إحساس إيجابي أو سلبي يشعر به العميل تجاه تجربة شراء أو استهلاك مواد معيّنة ناتجة عن المقارنة بين توقعاته وأداء المنتج" (Коttler, 2000, р. 172). وفي المؤسسة الجامعية حيث تقدّم هذه الأخيرة خدمات تعليمية فإن الطالب يعتبر هو العميل الأساسي الذي يتلقى الخدمة. وبالتالي فالطالب يقوم بالمقارنة بين ما كان يتوقعه من منافع للخدمات التعليمية المقدّمة وبين ما أدركه فعلياً من هذه الخدمات. فإذا كان الفرق لصالح المنافع المدركة كان رضاه أعلى. بينما إذا كان الفارق لصالح التوقعات فإن الرضا يكون أقل.

3. الإطار الميداني (الجانب التطبيقي):

في هذا الجانب التطبيقي سنقوم بتقييم جودة الخدمة التعليمية المقدمة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط من وجهة نظر الطلبة ورضاهم عنها من خلال دراسة عينة من طلبة الكلية.

1.3 منهجية الدراسة واختبار الأداة:

سنقوم هنا بعرض الجانب المنهجي الذي سنتبعه للقيام بالدراسة الميدانية، حيث سنتطرق لمجال وحدود الدراسة وبعدها نحدد مجتمع وعينة الدراسة ونوع الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية، لننتقل بعدها إلى إبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، وفي الأخير

جودة خدمة التعليم العالى وأثرها في رضا الطلبة

نقوم بإجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى جودتها من حيث صدقها و ثباتها و مدى مطابقة النموذج للبيانات باستعمال برنامجي SPSS و AMOS إصدار 26.

1.1.3 مجال وحدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة من 2020/04/22 إلى 2020/06/17.

الحدود المكانية: تخص الدراسة عينة عرضية من طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

2.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: إن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع طلبة التدرج وما بعد التدرج المسجلين بالسنة الجامعية 2020-2020 بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمّار ثليجي بالأغواط. وأخذنا كعينة ممثلة لهذا المجتمع عينة عرضية من طلبة الكلية وكان حجمها 192.

3.1.3 أسلوب جمع البيانات:

قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال تنفيذ استبيان إلكتروني نشرناه في شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بطلبة كلية الحقوق. وقد تم تصميم الاستبيان وتقسيمه إلى قسيمين هما:

القسم الأول: يحتوي هذا القسم على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة من حيث (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، القسم البيداغوجي).

القسم الثاني: يحتوي على:

- المتغيرات المستقلة والمتمثلة في أبعاد جودة الخدمة التعليمية وهي على التوالي: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الموثوقية والتعاطف. وكان مجموع عبارات المتغير المستقل 20 عبارة موزعة على الأبعاد الخمسة.
 - المتغير التابع: المتمثل في رضا الطلبة ويتكون من 8 عبارات.

كما تم استخدام مقياس ليكرت (إدريس، 2005، صفحة 379) ذو خمس درجات لتقييم إجابات أفراد العينة، بحيث تم إعطاء رقم (وزن) لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها إحصائياً كالتالي:

موافق بشدة: (5)، موافق: (4)، محايد: (3)، غير موافق: (2)، غير موافق بشدة: (1).

4.1.3 أساليب تحليل البيانات:

عبد العليم التاوتي

تم الاستعانة ببرنامجي SPSS و AMOS إصدار 26 في عملية التفريغ و التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة.
 - التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من مدى مطابقة النموذج للبيانات.
- نموذج الانحدار الخطى المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها.

5.1.3 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- اختبار صدق أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة يقصد به هو أن تقيس أداة الدراسة ما وضعت لأجل قياسه. وهنا قمنا بالتأكد من صدق الأداة من خلال صدق المحكّمين حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكّمين، وقد استجبنا لملاحظاتهم وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل حتى خرج الاستبيان في شكله النهائي. وبالتالي يمكن القول إن الاستبيان يمتاز بصدق المحكّمين أي أنه صادق في قياس ما وضع لأجل قياسه.

ب- اختبار ثبات أداة الدراسة:

ثبات أداة الدراسة يقصد به هو مدى إعطاء الاستبيان لنتيجة متقاربة في حالة ما إذا أعيد تنفيذه مرة ثانية تحت نفس الشروط. وسوف نستعمل طريقة معامل ألفا كرونباخ (جودة، 2008، صفحة 298).

جدول 1: نتائج معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المتغير	الرقم
0,808	4	المحور الأول: الملموسية	01
0,711	4	المحور الثاني: الاعتمادية	02
0,842	4	المحور الثالث: الاستجابة	03
0,660	4	المحور الرابع: الموثوقية	04
0,728	4	المحور الخامس: التعاطف	05
0,810	8	المحور السادس: رضا الطلبة	06
0,903	28	المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS 26

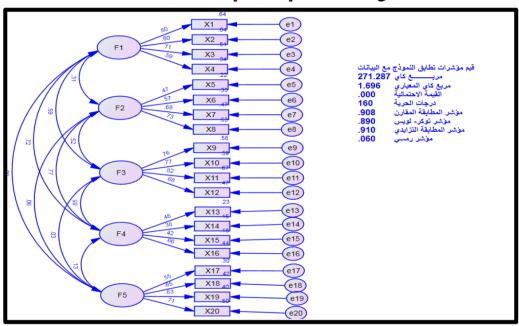
جودة خدمة التعليم العالى وأثرها في رضا الطلبة

من النتائج المبيّنة في الجدول رقم (01) أعلاه لاحظنا بأن معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان يساوي 0,903 وهو معامل يقترب من الواحد وبالتالي يمكن القول أن هذا الاستبيان يمتاز بثبات جيد.

5.1.3 التحليل العاملي التوكيدي:

أ- التحليل العاملي التوكيدي لمقياس جودة الخدمة التعليمية:

يبيّن الشكل رقم (02) نموذج التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل جودة الخدمة التعليمية حيث قمنا بالتحليل العاملي التوكيدي (CFA) من خلال برنامج Amos V.26 لمعرفة مدى مطابقة النموذج للبيانات.



الشكل 2: نموذج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس جودة الخدمة التعليمية

المصدر: من مخرجات Amos V.26

من خلال الجدول التالي نقوم بتلخيص مخرجات مؤشرات المطابقة للنموذج لمقياس جودة الخدمة التعليمية كما يلى:

عبد العليم التاوتي

جدول 2: مؤشرات المطابقة لمقياس جودة الخدمة التعليمية

القرار	شروط قبول النموذج	القيمة المحسوبة	المؤشر
مطابق	يجب أن يكون غير دال	271,287	مربع کاي Cmin
مطابق	أن يكون محصوراً بين 1 و 5	1,696	مربع كاي المعياري Cmin/df
مطابق	يجب أن تكون غير دالة	0,000	القيمة الاحتمالية P-value
مطابق	يجب أن تكون أكبر من 0	160	درجات الحرية df
مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,908	مؤشر المطابقة المقارن CFI
غير مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,890	مؤشر توكر لويس TLI
مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,910	مؤشر المطابقة التزايدي IFI
: .lt	0.08	0,060	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ
مطابق	أقل من 0.08	0,000	التقريبي RMSEA

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

نلاحظ بأن كل المؤشرات جيدة ما عدا مؤشر توكر لويس TLI مما يدل على أن النموذج يحتاج إلى التعديل، ولتحسين مؤشرات حسن المطابقة نقوم بمعاينة مؤشرات التعديل (Modification Indices) و كانت أهم التعديلات المقترحة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 3: مؤشرات تعديل النموذج

نسبة التشبع	إخطاء القياس المراد تعديلها	التعديلات
15,270	e5 <> e6	التعديل 1

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

بعد وضع الارتباطات اللازمة بين أخطاء القياس المبينة في الجدول السابق نتحصل على نموذج التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل جودة الخدمة التعليمية بعد التعديل كما هو مبين في الشكل التالى:

X1 ... e1 e2 e3 قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البياتات مربــــع كاي 253.946 e4 e5 1.597 .000 e6) .000 159 .921 .906 .923 .056 مؤشر المطابقة المقارث e7 موسر مصحبة التصاري موشر توكر- لويس موشر المطابقة التزايدي e8 e9 X9 e10 e11 X11 e12 X12 e13 X13 ... e14 e15 e16 e17 e18 e19

الشكل 3: نموذج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس جودة الخدمات التعليمية بعد التعديل

المصدر: من مخرجات Amos V.26

e20

X20

بعد التعديل تحصلنا على مؤشرات جديدة لحسن المطابقة و الجدول التالي يعطينا مقارنة بين المؤشرات قبل التعديل و المؤشرات بعد التعديل:

القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة	# c † (
بعد التعديل	قبل التعديل	المؤشر
253,946	271,287	مربع کاي Cmin
1,597	1,696	مربع كاي المعياري Cmin/df
0,000	0,000	القيمة الاحتمالية P-value
159	160	درجة الحرية df
0,921	0,908	مؤشر المطابقة المقارن CFI
0,906	0,890	مؤشر توكر لويس TLI

عبد العليم التاوتي

0,923	0,910	مؤشر المطابقة التزايدي IFI
0,056	0,077	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA

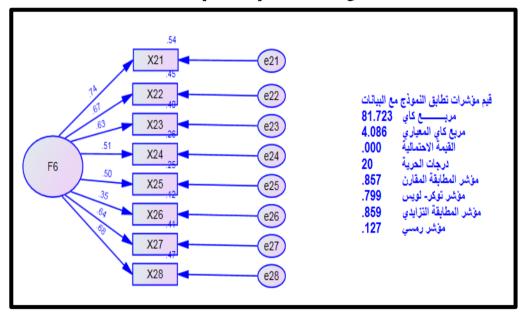
المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

نلاحظ بأن مؤشرات المطابقة الجديدة (أي بعد التعديل) تقع ضمن مجال القبول وهي جيدة وبالتالي يدل ذلك على أن النموذج المقترح يطابق البيانات بصفة جيدة.

ب- التحليل العاملي التوكيدي لمقياس رضا الطلبة:

يبيّن الشكل رقم (04) نموذج التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع "رضا الطلبة" حيث قمنا بالتحليل العاملي التوكيدي (CFA) من خلال برنامج Amos V.26 لمعرفة مدى مطابقة النموذج للبيانات.

الشكل 4: نموذج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس رضا الطلبة



المصدر: من مخرجات Amos V.26

من خلال الجدول التالي نقوم بتلخيص مخرجات مؤشرات المطابقة للنموذج لمقياس رضا الطلبة.

جودة خدمة التعليم العالى وأثرها في رضا الطلبة

جدول 5: مؤشرات المطابقة لمقياس رضا الطلبة

القرار	شيمط قيما النيمذ	القيمة	# s t 1
انقرار	شروط قبول النموذج	المحسوبة	المؤشر
مطابق	يجب أن يكون غير دال	81,723	مربع کاي Cmin
مطابق	أن يكون محصوراً بين 1 و 5	4,086	مربع كاي المعياري Cmin/df
مطابق	يجب أن تكون غير دالة	0,000	القيمة الاحتمالية P-value
مطابق	يجب أن تكون أكبر من 0	20	درجة الحرية df
غير مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,857	مؤشر المطابقة المقارن CFI
غير مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,799	مؤشر توكر لويس TLI
غير مطابق	أكبر أو يساوي 0.90	0,859	مؤشر المطابقة التزايدي IFI
غير مطابق	أقل من 0.08	0,127	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ
عیر منعابی	اقل من 0.08	0,127	التقريبي RMSEA

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

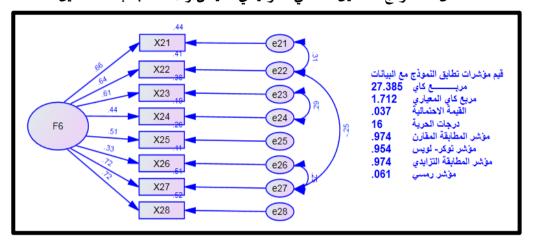
نلاحظ بأن هناك بعض المؤشرات ضعيفة و هي IFI ، TLI ، CFI و RMSEA حيث أنها لا تدل على حسن المطابقة مما يدل على أن النموذج يحتاج إلى التعديل و لتحسين مؤشرات حسن المطابقة نقوم بمعاينة مؤشرات التعديل (Modification Indices) و كانت أهم التعديلات المقترحة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 6: مؤشرات تعديل النموذج

نسبة التشبع	إخطاء القياس المراد تعديلها	التعديلات
15,784	e26 <> e27	التعديل 1
12,078	e23 <> e24	التعديل 2
15,623	e22 <> e27	التعديل 3
14,890	e21 <> e22	التعديل 4

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

بعد وضع الارتباطات اللازمة بين أخطاء القياس المبينة في الجدول السابق نتحصل على نموذج التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع "رضا الطلبة" بعد التعديل كما هو مبين في الشكل التالي: الشكل 5: نموذج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس رضا الطلبة بعد التعديل



المصدر: من مخرجات Amos V.26

بعد التعديل تحصلنا على مؤشرات جديدة لحسن المطابقة والجدول التالي يعطينا مقارنة بين المؤشرات قبل التعديل والمؤشرات بعد التعديل:

جدول 7: مؤشرات المطابقة لنموذج رضا الطلبة قبل وبعد التعديل

القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة	****	
بعد التعديل	قبل التعديل	المؤشر	
27,358	81,723	مربع کاي Cmin	
1,712	4,086	مربع كاي المعياري Cmin/df	
0,037	0,000	القيمة الاحتمالية P-value	
16	20	درجة الحرية df	
0,974	0,857	مؤشر المطابقة المقارن CFI	
0,954	0,799	مؤشر توكر لويس TLI	
0,974	0,859	مؤشر المطابقة التزايدي IFI	
0,061	0,127	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA	

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

جودة خدمة التعليم العالي وأثرها في رضا الطلبة

نلاحظ بأن مؤشرات المطابقة الجديدة (أي بعد التعديل) كلها تقع كلها ضمن مجال القبول وهي جيدة وبالتالي يدل ذلك على أن النموذج المقترح يطابق البيانات بصفة جيدة.

2.3 عرض نتائج الدراسة: يتم عرض نتائج الدراسة من خلال هذا الجدول الذي يلخص اتجاه محاور الاستبيان:

جدول 8: اتجاه محاور الاستبيان

الترتيب	الاتجاه	الانحراف	المتوسط	11
		المعياري	الحسابي	المحور
6	غير موافق	0,913	2,2396	المحور الأول: الملموسية
2	موافق	0,692	3,6250	المحور الثاني: الاعتمادية
5	محايد	0,864	2,8893	المحور الثالث: الاستجابة
3	محايد	0,659	3,1693	المحور الرابع: الموثوقية
1	موافق	0,570	3,9714	المحور الخامس: التعاطف
4	محايد	0,714	2,9303	المحور السادس: رضا الطلبة

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS V.26

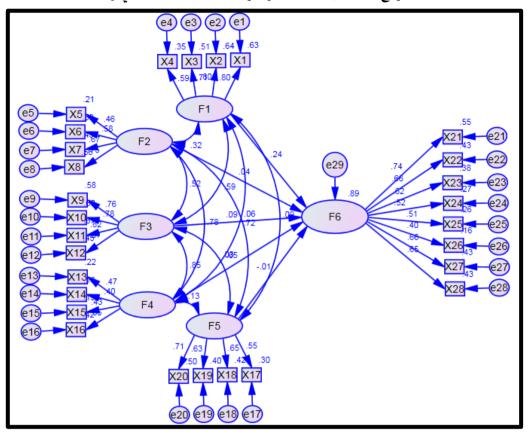
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر مستوى موافقة كان في المحور الخامس أي التعاطف (3.97) بينما أقل مستوى موافقة كان في المحور الأول أي الملموسية (2.24) بينما المحور الخاص بالمتغير التابع "رضا الطلبة" فكان هناك حياد عام في رأى الطلبة (2.93).

كما نلاحظ بأن إجابات الطلبة على عبارات محور التعاطف كانت الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره (0.570)، بينما كان المحور الأقل تجانساً هو محور الملموسية بانحراف معياري قدره (0.913).

3.3 اختبار فرضيات الدراسة:

نعتمد في اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات التابعة لها على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في مخرجات Amos حسب الشكل والجدول التالي:

الشكل 6: نموذج الانحدار المتعدد لأثر جودة الخدمة التعليمية في رضا الطلبة



المصدر: من مخرجات Amos V.26

جدول 9: اختبار الفرضية الرئيسة وفرضياتها الفرعية

نتيجة الاختبار	P-Value	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
نقبل H ₁	0,000	رضا الطلبة	الملموسية
نقبل H ₁	0,000	رضا الطلبة	الاعتمادية
نقبل H ₁	0,000	رضا الطلبة	الاستجابة
نقبل H ₁	0,004	رضا الطلبة	الموثوقية
نقبل H ₀	0,656	رضا الطلبة	التعاطف
نقبل H₁	0,000	رضا الطلبة	جودة الخدمة التعليمية

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات Amos V.26

جودة خدمة التعليم العالى وأثرها في رضا الطلبة

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوي 0.000 و هي أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α .

أي: ($0.05 \ge 0.00 = P$). إذاً نرفض $0.05 \ge 0.05$ و نقبل $0.05 \ge 0.05$. إذاً نرفض $0.05 \ge 0.05$. إذاً نرفض والعلوم السياسية عند ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية في رضا طلبة كلية الحقوق و العلوم السياسية عند مستوى دلالة 5 %.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوي 0.000 و هي أقل من أوتساوي مستوى الدلالة α .

أي: (P-Value = $0,000 \ge 0,05$). إذاً نرفض H_0 ونقبل H_1 . إذاً: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الملموسية في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية عند مستوى 5 %.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوى 0.000 و هي أقل من أوتساوى مستوى الدلالة α .

أي: (P-Value = $0,000 \le 0,05$). إذاً نرفض H_0 ونقبل H_1 . إذاً: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاعتمادية في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية عند مستوى 5 %.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوي 0.000 و هي أقل من أوتساوي مستوى الدلالة α .

أي: (P-Value = $0,000 \le 0,05$). إذاً نرفض H_0 ونقبل H_1 . إذاً: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاستجابة في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية عند مستوى 5 %.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوى 0.004 و هي أقل من أوتساوى مستوى الدلالة α .

أي: (P-Value = 0,004 \geq 0,05). إذاً نرفض H_0 ونقبل H_1 . إذاً: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الموثوقية في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية عند مستوى 5 %.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

نلاحظ بأنّ قيمة P-Value تساوى 0.656 و هي أكبر من مستوى الدلالة α .

أي: (P-Value = 0,656 > 0,05). إذاً نقبل H_0 . إذاً نقبل وP-Value = 0,656 > 0,05 أي: التعاطف في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية عند مستوى 5 %.

عبد العليم التاوتي

4. خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية والمتعلقة باستكشاف أثر جودة الخدمة التعليمية في رضا الطلبة من خلال دراسة على عينة من طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط، يمكننا استخلاص جملة من النتائج نوجز أهمها فيما يلى:

- دلت النتائج على أن هناك ضعف في بعد الملموسية أي ليس هناك اهتمام من طرف الكلية بالأشياء المادية المساعدة على تحسين العملية البيداغوجية مثل توفير قاعات التدريس والمدرجات المناسبة وكذا وسائل الإيضاح.
 - هناك ضعف أيضاً في بعد الاستجابة حيث لا تقدم الخدمات في الآجال اللازمة وبالسرعة المطلوبة.
- يوجد مستوى موافقة عالى بالنسبة لبعد التعاطف حيث اعترف الطلبة بأن هناك اهتمام من طرف الإدارة والأساتذة لاحتياجات وانشغالات الطلبة.
 - يوجد حياد عام بالنسبة لرضا الطلبة حول الخدمات المقدمة من طرف الكلية.
 - هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الملموسية في رضا الطلبة.
 - هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاعتمادية في رضا الطلبة.
 - هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاستجابة في رضا الطلبة.
 - هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الموثوقية في رضا الطلبة.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التعاطف في رضا الطلبة.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية في رضا طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط عند مستوى دلالة 5 %.

وفي الأخير وكخلاصة لهذه الدراسة الميدانية يمكننا القول بأن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمّار ثليجي بالأغواط تقدم خدمة تعليمية متوسطة في مجملها وضعيفة في بعض أبعاد الجودة الخمسة وهذا ما أدى إلى أن يكون معدل الرضا عند طلبة الكلية متوسطاً. لذا يمكننا إعطاء بعص التوصيات والنصائح التي حتماً سيؤدي تطبيقها إلى الرفع من جودة الخدمة المقدمة وبالتالي الرفع من مستوى الرضا عند الطلبة وذلك كما يلى:

جودة خدمة التعليم العالى وأثرها في رضا الطلبة

- يجب على إدارة الكلية التركيز على الجانب المادي بتوفير كل المرافق الهامة التي يحتاجها الطالب مثل قاعات الاعمال التطبيقية المجهزة بكل اللوازم (الحاسوب،)، قاعات الانترنت، وسائل الإيضاح البيداغوجية وكذا دورات المياه والمياه الصالحة للشرب ... الخ.
 - الحرص على توفير ومراقبة وسائل الصحة والسلامة في الكلية.
 - الاهتمام أكثر بنظافة الكلية.
- يجب تكوين الموظفين في الأقسام والمصالح المختلفة كي يكتسبوا المعارف والكفاءة اللازمة التي تساعدهم في تزويد الطلبة بالإرشادات والتوجيهات اللازمة.
 - فتح تخصصات جديدة في الكلية تتميز بالملائمة والتنوع.
 - يجب على إدارة الكلية التكفل بحل المشكلات التي تواجه الطلبة في حينها ودون تأخير.
 - يجب الحرص على أن يقوم الأساتذة بتقييم الطلبة بكل موضوعية ومن دون محاباة.
 - يجب حث الموظفين على تقديم الخدمات للطلبة بسرعة ودقة أكبر.

5. المراجع:

المؤلفات:

- ثابت عبد الرحمان إدريس. (2005). بحوث التسويق أساليب القياس و التحليل و اختبار الفروض. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- محفوظ جودة. (2008). *التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام 5P55.* عمّان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- مأمون سليمان الدراركة. (2006). إدارة الجودة و خدمة العملاء. عمّان: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- محمود جاسم الصميدعي، و ردينة عثمان يوسف. (2010). تسويق الخدمات. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة.
 - Philip Kottler .(2000) .*Marketing Management* .Paris: Pearson Education.

المقالات:

عبد العليم التاوتي

- آسية براهمي، جميلة الشيخ، و أمينة زنداقي. (2020). تقييم جودة التعليم العالي و تأثيرها على رضا الطالب باستعمال نموذج SERVQUAL دراسة ميدانية: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. دفاتر، 407-420.
- جمانة عثمان فاطر سليطين. (2016). تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا طلاب الجامعات دراسة ميدانية بالتطبيق على طلاب جامعة البعث. مجلة جامعة البعث، (48)38
- ياسر عبد الرحمان، و خالد قاشي. (2020). أثر جودة خدمة التعليم العالي على رضا الطلبة دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يعي جيجل. مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، 14 (02)، 145-164.
- محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر. (2016). قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفروع جامعة الطائف دراسة تطبيقية على فرع الجامعة بمحافظة الخرمة. مجلة الباحث(16)، 167-181.
- كمال قاسمي. (2019). قياس مستوى جودة الخدمة التعليمية في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة المسيلة. التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون، 25 (03)، 361-350.
- محمد ناصف. (2020). تقييم جودة خدمات التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشلف. مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، 431-450.
- Paves Sultan ¿ 'Ho Yin Wong .(2011) .Service Quality in a Higher Education Context: Antecedents and Dime .Intrnational Review of Business Research Papers.(2) 7 ;

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية دراسة عيّنة من طلبة جامعة سيدي بلعباس

Entrepreneurial training at the Algeria University A sample study of Sidi Bel-Abbes University Students

جميل عبد الجليل ^{**}، بن دومة بن عمر

abdeldjalil.djemil@univ-sba.dz (الجزائر)، الجزائر)، benamar.bendouma@univ-sba.dz حامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/01/31

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة ما إذا كان التكوين المقاولاتي بالجامعة الجزائرية يقوم على التأسيس للخصائص التي يتميز بها المقاول، مسلطين الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالتكوين، المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، الروح المقاولاتية والثقافة المقاولاتية. وجاءت الدراسة التطبيقية دراسة مسحية لعينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس، لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وتوصلت الدراسة إلى: أن التكوين المقاولاتي يقوم على تأسيس خصائص المقاول في بعد السمات وعلى تحضيره لواقع المحيط الاقتصادي، وعلى ضوء هذه الدراسة وجب ضرورة التعديل في برامج، وأدوات التكوين المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: التكوين؛ المقاولاتية؛ التعليم المقاولاتي؛ الثقافة المقاولاتية؛ الروح المقاولاتية. تصنيف JEL: C130 ، C120 ، M210.

Abstract: This research study aimed to find out whether the entrepreneurial formation at the Algeria university is based on the establishment of the characteristics that characterize the entrepreneur, highlighting the most important concepts related to formation, contracting, Entrepreneurial education, Entrepreneurial spirit and Entrepreneurial culture. The applied study was a survey of a sample of students from the University of Sidi Bel-Abbes of the faculty of Economics Commercial and management Sciences, the study reached a set of results, including: the Entrepreneurial formation is based necessary to amend programs, strategies Entrepreneurship training methods and tools,

Keywords: configuration; Entrepreneurship; Entrepreneurial education; Entrepreneurial culture; Entrepreneurial spirit.

Jel Classification Codes: M210, C120, C130.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد أصبح من المؤكد أن الاعتماد على العنصر البشري هو مسألة جوهرية، على اعتبار أن التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكنها أن تتحقق بأي حال من أحوال دون تنمية بشرية فعالة، ذلك أن العنصر البشري ومدى تطوره وامتلاكه لمهارات المهنة وحيازته للكفاءات المهنية، تمكنه من أداء مهامه بكل احترافية، إذ يلعب دورا كبيرا في نجاح المشاريع وتحقيق الريادة في مختلف الأصعدة، ويتعين مدى المزيد من الرعاية والاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها والرفع من أدائها باستمرار، ولن يأتي هذا إلا بفضل ممارسة التكوين، ممارسة علمية موجهة لتلبية احتياجات المؤسسة والاستجابة لخصوصياتها في ظل محيط يتسم بالتقلب والمفاجآت، والاعتماد على منظومة تشترط ضرورة التسلسل بعدد من الخطوات المنهجية الهادفة إلى زبادة مردودية التكوين في المؤسسة.

♦ إشكالية البحث:

هل تقوم الجامعة الجزائرية على تكوين البرامج المتعلّقة بالمقاولاتية من وجهة نظر طلبة كلّية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير بجامعة سيدى بلعباس؟

❖ فرضيات البحث:

الفرضية الرّئىسية:

لا تقوم الجامعة الجزائرية على تكوين البرامج المتعلقة بالمقاولاتية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدي بلعباس.

- الفرضية الفرعية الأولى:
- 1- لا يقوم التكوين المقاولاتي على التأسيس للخصائص التي يتميز بها المقاول (إمكانيات، معارف، سمات وقدرات المقاول) من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدي بلعباس.
- من حيث الجنس: لا يقوم التكوين المقاولاتي على التأسيس للخصائص التي يتميز بها المقاول (إمكانيات، معارف، سمات وقدرات المقاول) من حيث الجنس من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.
- من حيث السنن: لا يقوم التكوين المقاولاتي على التأسيس للخصائص التي يتميز بها المقاول (إمكانيات، معارف، سمات وقدرات المقاول) من حيث السن من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

- من حيث التّخصص: لا يقوم التكوين المقاولاتي على التأسيس للخصائص التي يتميز بها المقاول (إمكانيات، معارف، سمات وقدرات المقاول) من حيث التخصص من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.
 - 🖊 الفرضية الفرعية الثانية:
- 2- لا يقوم التكوين المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس.
- من حيث الجنس: لا يقوم التكوين المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من حيث الجنس من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.
- من حيث السن: لا يقوم التكوين المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من حيث السن من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.
- من حيث التّخصص: لا يقوم التكوين المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من حيث التخصص من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس.
 - الفرضية الفرعية الثالثة:
- 3- لا يستجيب التكوين المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس عند التخرج.
- من حيث الجنس: لا يستجيب التكوين المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير بجامعة سيدى بلعباس عند التخرج من حيث الجنس.
- من حيث السّن: لا يستجيب التكوين المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدي بلعباس عند التخرج من حيث السن.
- من حيث التخصص: لا يستجيب التكوين المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية
 والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سيدي بلعباس عند التخرج من حيث التخصص.

أهداف البحث:

- معرفة ما إذا كان التكوين المقاولاتي يقوم على تأسيس الخصائص التي يتميز بها المقاول (الإمكانيات، المعارف، السمات وقدرات المقاول)،
- معرفة ما إذا كان التكوين المقاولاتي تقوم على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي، من حيث الجنس، السن والتخصص.

❖ منهجية البحث:

من أجل معالجة موضوع دراستنا استخدمنا المنهج الوصفي مستخدمين أداة الاستبيان لجمع المعلومات عن عينة البحث والاستعانة في تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.

2. الإطار النظرى للبحث:

1.2 تعريف التكوين، المقاولاتية والتعليم المقاولاتي:

✓ تعريف التكوين:

يعرف التكوين على أنه: "عبارة عن تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الفرد لرفع مستوى كفاءته في الأداء بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، أي أن التكوين لإعداد الكفاءات تتراوح فيها المعارف والكفاءات والسّلوكات بحيث تكون مؤهلة للعمل الناجح". & BOTERF BARZUCCHETTI)

كما يعرف أيضا على أنه: "مجمل النشاطات والوسائل والطرق والدعائم التي تساعد في تحفيز العمال لتحسين معارفهم وسلوكهم وقدراتهم الفكرية الضرورية في آن واحد، لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة وتحقيق أهداف الشخصية والاجتماعية من جهة أخرى، دون أن ننسى الأداء الجيد لوظائفهم الحالية والمستقبلية".(SEKIOU, 1986)

✓ تعريف المقاولاتية:

كان التّعريف السائد عند الأمريكيين في بداية التسعينات هو تعريف الأستاذ في جامعة هارفارد البروفيسور (HAWARD STEVENSON, 1990)، والذي عرف المقاولاتية على أنها "اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها".(FAYOLLE, 2003)

حسب (Hisrich et Peters, 1991) اتّفقا في تعريفها على أنّها: "نوع من السلوك يتمثل في السعى نحو الابتكار، تنظيم وإعادة الآليات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل استغلال موارد معينة

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

وتحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل المخاطر المالية والاجتماعية المصاحبة لذلك". ,SIOMY) (2007)

✓ تعريف التعليم المقاولاتي:

يُعرف التّعليم المقاولاتي على أنّه: "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة". BECHARD) TOULOUSE, 1998)

أقر (VESPER, 1982) "أنّ التّعليم الرسمي للمقاولاتية في الجامعات ساعد في عملية خلق الأعمال لأنه رفع مستوى وعي الطلاب بقدرة العمل الحركخيار مني، في الواقع أظهرت دراسات مختلفة كيف أن هذا التعليم يزيد من المواقف الايجابية نحو زيادة الأعمال كمهنة بديلة". (PETER, INGRID, & A ROY, 2012)

2.2 تعريف الروح والثقافة المقاولاتية ونماذج حول التكوين في بعض الدول:

✓ تعريف الثقافة المقاولاتية:

تعرف على أنّها: "مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من الفرد أو مجموعة من الأفراد، ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال، وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التحفيز، ردود أفعال المقاولين، التخطيط، اتخاذ القرارات المناسبة، التنظيم والرقابة، حيث أن هناك ثلاث أماكن تترسّخ فها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة والمؤسسة. (نائف برنوطي، 2005)

تعرف أنّها: "التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة". (سلام، 2004)

✓ تعريف الروح المقاولاتية:

تعرّف روح المقاولاتية على أنّها: "ممارسة وسلوك تغذيها قاعدة معرفية، والمعرفة في مجال المقاولة هي وسيلة لتحقيق الغاية وتعكس المهارات والقدرات، لذا فهي تعرف على أنها قدرة فردية أو جماعية على تحمل المخاطرة برأس المال والمغامرة في تقديم شيء جديد (بمعنى الابتكار) باستخدام

أفضل مزيج من المواد المختلفة، وعليه فهي القدرة على رؤية الفرص ضمن ما يراه الآخرون تهديدا". (فالتة و برني، 6-7-8 أفريل)

حسب (Stumpf,1992 و Blok) اللّذان عرّفاها بأنّها: "إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، لأنه توجد إمكانية التغيير".(YIFAN, 2010)

✓ نماذج حول التكوين في بعض الدول:

<u>كمبوديا:</u> هدفه التدريب الم_{ني} من أجل تخفيف حدة الفقر خصوصا لدى مجموعات ضعيفة وبالأخص الإناث والمعاقين والباطلين والجنود.(htt4)

البحرين: مدرسة الحكمة الدولية نال الكثير من الطلبة جوائز منحهم إياها رئيس شؤون التجارة والشركات عن جهودهم في تنظيم عدة مشاريع. (htt2)

كينيا: بعد ورشة عمل (KAB) التي عقدت في كنيا عام 2004 طلبت وزارة التربية و العلوم التكنولوجيا من منظمة العمل الدولية تأهيل 200 معلم في دورة تدريبية حتى يتمكنوا من إيصال مفاهيم التعليم للربادة عبر كافة معاهد التدريب المنى.(www)

<u>كندا</u>: ألمبياد المشاريع وهي مسابقة دولية للاحتفال بأفضل نشاطات طلبة التعليم للريادة في المدارس الثانوية وتقوم المسابقة على عرض أفضل خطة عمل للانتقال للمشاركة في أولمبياد المشاريع. (htt3) <u>الأرجنتين:</u> مشروع الفرصة التعليمية خاص بطلبة المدارس الثانوية والذين يتمتعون بمستوى عال من الإنجاز الأكاديمي إلا أنهم يعانون من مستوى اقتصادي متدني، ومساعداتهم عن طريق تقديم منح دراسية والأدوات اللازمة حتى يستطيعوا الابتكار. (htt1)

3.الطريقة والأدوات:

1.3 الاستبيان وعينة الدراسة: وهو عبارة عن وثيقة تحتوي على عدد معين من الأسئلة المتنوعة تسمح بالحصول على حقائق، والوصول إلى النتائج، واشتملت خصائص عينة الدراسة على الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي، التخصص، عمل الأب، عمل الأم والفترة التي تكونت في النية لإنشاء مؤسسة.

1- بالنسبة لمتغير الجنس: جدول 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة	التكرار	الجنس
49%	96	ذكر
51%	100	أنثى
%100	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

2- بالنسبة لمتغير العمر.

جدول 2: توزيع أفراد العينة حسب العمر.

النسبة	التكرار	العمر
82.7%	162	أقل من 30 سنة
%9.7	19	من 30 سنة إلى 40 سنة
%7.7	15	من 41 سنة إلى ما فوق
%100	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

3- بالنسبة لمتغيرة الخبرة.

جدول 3: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

النسبة	التكرار	الخبرة
%75	147	أقل من 10 سنوات
%25	49	أكثر من 10 سنوات
100%	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS22.

4- بالنّسبة لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النّسبة	التّكرار	المستوى التّعليمي
%58.2	114	ليسانس
25%	49	ما ستر
%10.2	20	ماجستير
%6.6	13	دكتوراه
%100	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

5- بالنسبة لمتغير التخصص.

جدول 5: توزيع أفراد العينة حسب التخصص.

النسبة	التكرار	التخصص
%15.8	31	علوم اقتصادية
%22.4	44	علوم مالية
%16.8	33	علوم تجارة
%44.9	88	علوم تسيير
%100	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

6- بالنسبة لمتغير عمل الأب.

جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب عمل الأب.

النسبة	التكرار	عمل الأب
%43.9	86	موظف
24.5%	48	يعمل لحسابه الخاص
%32.6	62	بدون مهنة
%100	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS22.

7- بالنسبة لمتغير عمل الأم.

جدول 7: توزيع أفراد العينة حسب عمل الأم.

النسبة	التكرار	عمل الأم
%14.8	29	موظفة
%5.6	11	تعمل لحسابها الخاص
%79.6	156	بدون مهنة
100%	196	المجموع

المصدر: من إعداد الدكتور والدكتور، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

8- بالنّسبة للفترة التي تكوّنت فيها نيّتك بإنشاء مؤسسة.

جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب الفترة التي تكونت فيها نية إنشاء مؤسسة.

النسبة	التكرار	الفترة التي تكونت فها نية إنشاء مؤسسة
43.6%	86	أثناء الدراسة
%24.5	48	إعداد مشروع التخرج
%31.6	62	لا أعلم
100%	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات $SPSS_{22}$

ثالثا: صلاحية أدوات الدّراسة.

1- ثبات أداء الدراسة.

تبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مناسبة للمعايير الإحصائية المقبولة لاستخدام الأداة في الدراسة الأساسية، هذا ما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث أن النتيجة المقبولة فاقت 0.50 وأن المبحوثين يفهمون أسئلة القياس كما هي مقصودة.

2- ثبات الصدق الداخلي. اتضح لنا أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يدل على اتساق هذه العبارات مع محاورها، وبالتالي تحقق صدق الاتساق الدّاخلي للأداة.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

2.3 النتائج ومناقشتها:

أولا: عرض النّتائج.

1-الفرضية الفرعية الأولى:

- لا يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس الخصائص التي يتميز بها المقاول (الإمكانيات، المعارف، السمات، قدرات المقاول) من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس.

جدول 9: المتوسّطات الحسابية والنظرية لمحور المقاولين.

المتوسّط النّظري	المتوسّط الحسابي	محور المقاولين
21	20.30	الإمكانيات
24	22.17	المعارف
18	20.85	السّمات
15	14.73	القدرات

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS22.

• البعد الأول: الإمكانيات.

يبيّن الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد الإمكانيات والذي يساوي 20.30 أصغر من المتوسط النظري للبعد والذي يساوي 21، وبذلك فإن الفرضية المطروحة قد تحققت.

• البعد الثّاني: المعارف.

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد المعارف الذي يساوي 22.17 أصغر من المتوسّط النظري للبعد والذي يساوي 24، وبذلك فإن الفرضية المطروحة قد تحققت.

● البعد الثّالث: السّمات.

يبين الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لبعد السمات الذي يساوي 20.85 أكبر من المتوسط النظري للبعد والذي يساوي 18، وبذلك فإن الفرضية المطروحة لم تحقق، لذا نرفض الفرض الضفري لهذا البعد فيصبح فرضا بديلا (يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس خاصية سمات المقاول من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس).

• البعد الرابع: القدرات.

يبيّن الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد السمات الذي يساوي 14.73 أصغر من المتوسّط النظري للبعد والذي يساوي 15، وبذلك فإن الفرضية المطروحة قد تحققت.

• الفرضية الجزئية الأولى:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث الجنس في خاصية الإمكانيات.

جدول 10: نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في خاصية الإمكانيات.

مستوى الدلالة	اختبار "t"	الجنس
0.52 غير دال	-0.64	الذكور
		الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناءا على مخرجات SPSS22.

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من وجهة نظرهم في خاصية الإمكانيات، بحيث جاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.64- وهي غير دالة إحصائيا، حيث أن مستوى الدلالة بلغ 0.52 والقاعدة تقول أنّ مستوى الدلالة يكون بين المجال (0.05 و 0.01).

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث السن في خاصية الإمكانيات.

جدول 11: نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في السن من حيث الإمكانيات.

مستوى الدلالة	تحليل التّباين (ANOVA)	السن
0.73		أقل من 30 سنة
	0.31	من 31 سنة إلى 40 سنة
غير دال		من 41 سنة فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن من حيث خاصية الإمكانيات، حيث بلغت الدلالة الإمكانيات، حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.73.

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث التخصص في خاصية الإمكانيات.

جدول 12:نتائج تحليل التباين (ANOVA) يبين الطلبة في التخصص من حيث خاصية الإمكانيات.

مستوى الدلالة	تحليل التباين (ANOVA)	التخصص	
		علوم اقتصادية	
0.01	9.65	مالية ومحاسبة	
		علوم تجارية	
		علوم تسيير	

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

يبيّن الجدول أعلاه أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص من حيث خاصية الإمكانيات، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 9.65 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01.

• الفرضية الجزئية الثانية:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث الجنس في خاصية المعارف.

جدول 13: نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في خاصية المعارف.

مستوى الدلالة	اختبار "t"	الجنس
11: 0.02	0.000	الذكور
0.92 غير دال	0.096	الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناءا على مخرجات SPSS22.

يتضح من خلال الجدول أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من وجهة نظرهم في خاصية المعارف، بحيث جاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.096 وهي غير دالة إحصائيا، حيث أن مستوى الدلالة بلغ 0.92.

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث السن في خاصية المعارف.

جدول 14: نتائج تحليل التباين (ANOVA) تبين الطلبة في السن من حيث المعارف.

مستوى الدلالة	تحليل تباين (ANOVA)	السن
0.93		أقل من 30 سنة
	0.06	من 30 سنة إلى 40 سنة
غير دال		41 سنة فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناءا على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح أنّه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن من حيث خاصية المعارف، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 0.06 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.93.

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث التخصص في خاصية المعارف.

جدول 15: نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في التخصص من حيث خاصية المعارف.

مستوى الدلالة	تحليل التباين(ANOVA)	التخصص
		علوم اقتصادية
0.01	16.63	مالية ومحاسبة
دال إحصائيا		علوم تجارية
		علوم التسيير

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS22

يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص من حيث خاصية المعارف، وبلغت نتيجة تحليل التباين 16.63 (ANOVA) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 20.01

الفرضية الجزئية الثالثة:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث الجنس في خاصية السمات.

جدول 16: نتائج اختبار"t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في خاصية السمات.

مستوى الدلالة	اختبار "t"	الجنس
0.57	-0.56	الذكور
غير دال	-0.36	الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق بين الذكور الإناث من وجهة نظرهم في خاصية السمات، حيث جاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.56- وهي غير دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة بلغ 0.57.

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث السن في خاصية السمات.

جدول 17: نتائج تحليل التباين (ANOVA) يبين الطلبة من حيث السن في خاصية السمات.

مستوى الدلالة	تحليل تباين (ANOVA)	السن
0.19		أقل من 30 سنة
	1.62	من 30 سنة إلى 40 سنة
دال إحصائيا		41 سنة ما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن من حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 1.62 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.19.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث التخصص في خاصية السمات.

جدول 18: نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة من حيث التخصص في خاصية السمات.

مستوى الدلالة	تحليل تباين (ANOVA)	التخصص
		علوم اقتصادية
0.01	6.18	مالية محاسبة
دال إحصائيا	0.18	علوم تجارية
		علوم التسيير

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أعلاه أنه يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص من حيث خاصية السمات، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 6.18 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01.

• الفرضية الجزئية الرابعة:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث الجنس في خاصية القدرات.

جدول 19: نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في خاصية القدرات.

مستوى الدلالة	اختبار"t"	الجنس
11: 0.62	-0.47	الذكور
0.63 غير دال	-0.47	الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من وجهة نظرهم في خاصية القدرات، حيث جاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.63- وهي غير دالة إحصائيا، حيث أن مستوى الدلالة بلغ 0.63.

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعية سيدي بلعباس من حيث السن في خاصية القدرات.

جدول 20: نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة من حيث السن في خاصية القدرات.

مستوى الدلالة	تحليل تباين (ANOVA)	السن
		أقل من 30 سنة
0.95 غير دال	0.045	من 30 سنة إلى 40 سنة
		من 41 سنة ما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناءا على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن من حيث خاصية القدرات، وبلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 0.045 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.05.

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث التخصص في خاصية القدرات.

جدول 21 :نتائج التباين (ANOVA) بين الطلبة في التخصص في خاصية القدرات.

مستوى الدلالة	تحليل التباين (ANOVA)	التخصص	
0.01 دال إحصائيا	17.98	علوم اقتصادية	
		مالية ومحاسبة	
		علوم تجارية	
		علوم التسيير	

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أعلاه أنه يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص من حيث خاصية القدرات، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 17.98 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01.

2-الفرضية الفرعية الثانية:

- لا يقوم التعليم المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس.

جدول 22: المتوسط الحسابي والنظري لبعد المحيط الاقتصادي.

المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	البعد
12	13.26	المحيط الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لبعد المحيط الاقتصادي الذي يساوي 13.26 أكبر من المتوسط النظري للبعد والذي يساوي 12، وبذلك فإن الفرضية المطروحة لم تتحقق، لذا نرفض الفرض الصفري لهذا البعد فيصبح فرضا بديلا (يقوم التعليم المقاولاتي على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس).

• الفرضية الجزئية لبعد المحيط الاقتصادى:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس حيث الجنس في بعد المحيط الاقتصادي.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

جدول 23:نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في بعد المحيط الاقتصادي.

مستوى الدلالة	اختبار "t"	الجنس
ti 0.24	0.94	الذكور
0.34 غير دال	0.94	الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من وجهة نظرهم في بعد المحيط الاقتصادي، وجاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.94 وهي غير دالة إحصائيا، ومستوى الدلالة بلغ 0.34.

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث السن في بعد المحيط الاقتصادي.

جدول 24 :نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في التخصص في بعد المحيط الاقتصادي.

مستوى الدلالة	تحليل تباين (ANOVA)	السن
0.07		أقل من 30 سنة
	2.61	من 30 سنة إلى 40 سنة
دال إحصائيا		41 سنة ما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS22.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن في بعد المحيط الاقتصادي، وبلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 2.61 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.07.

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث التخصص في بعد المحيط الاقتصادي.

جدول 25 :نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في التخصص في بعد المحيط الاقتصادي.

مستوى الدلالة	تحليل التباين (ANOVA)	التخصص
0.01 دال إحصائيا	6.31	علوم اقتصادية
		مالية ومحاسبة
		علوم تجارية
		علوم التسيير

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناءا على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص في السن في بعد المحيط الاقتصادي، بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01. 3-الفرضية الفرعية الثالثة:

- لا يستجيب التعليم المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس عند التخرج.

جدول 26: المتوسط الحسابي والنظري لبعد تقييم التكوين.

المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	البعد
15	12.94	تقييم التكوين

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يبيّن الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد تقييم التكوين الذي يساوي 12.94 أصغر من المتوسط النظري للبعد والذي يساوي 15، وبذلك فإن الفرضية المطروحة قد تحققت.

• الفرضية الجزئية لبعد تقييم التكوين:

1- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث الجنس في بعد تقييم التكوين.

جدول 27: نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث من حيث الجنس في بعد تقييم التكوين.

مستوى الدلالة	اختبار "t"	الجنس
11: 0.61	0.50	الذكور
0.61 غير دال	0.50	الإناث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق بين الذكور الإناث من جهة نضرهم في بعد تقييم التكوين، حيث جاءت نتيجة اختبار "t" تساوي 0.50 وهي غير دالة إحصائيا، حيث أن مستوى الدلالة بلغ 0.61.

2- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث الجنس في بعد تقييم التكوين.

جدول 28 :نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في السن من حيث بعد تقييم التكوين.

مستوى الدلالة	تحليل التباين (ANOVA)	السن
		أقل من 30 سنة
0.14 غير دال إحصائيا	1.93	من 30 سنة إلى 40 سنة
		41 سنة فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا في السن في بعد تقييم التكوين، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 1.93 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت مستوى الدلالة 0.14.

3- يوجد فرق دال إحصائيا بين طلبة وطلبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث التخصص في بعد تقييم التكوبن.

التّكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية

جدول 29:نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين الطلبة في التخصص من حيث بعد تقييم التكوين.

مستوى الدلالة	تحليل التباين التخصص (ANOVA)	
0.01 دال إحصائيا	8.41	علوم اقتصادية
		مالية ومحاسبة
		علوم تجارية
		علوم التسيير

المصدر: من إعداد الباحثين ، بناء على مخرجات SPSS₂₂.

يتضح من الجدول أعلاه أنه يوجد فرق دال إحصائيا في التخصص في بعد تقييم التكوين، حيث بلغت نتيجة تحليل التباين (ANOVA) 8.41 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01. ثانيا: مناقشة النتائج.

1-الفرضية الفرعية الأولى:

- لا يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس الخصائص التي يتميز بها المقاول (الإمكانيات، المعارف، السمات، قدرات المقاول) من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس.

وقد جاءت النّتائج الإحصائية مطابقة مع طرح الفرضية، حيث تحقّقت هذه الفرضية في ثلاثة أبعاد، وهي بعد الإمكانيات، المعارف وقدرات المقاول، إلا بعد السمات فقد ثبت وجوده.

2-الفرضية الفرعية الثانية:

- لا يقوم التكوين المقاولاتي على تحضير الطّالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس.

جاءت النتيجة مخالفة للفرضية المطروحة، وبذلك لم تتحقق الفرضية، بحيث أن التكوين المقاولاتي يقوم على تحضير الطالب الجامعي لواقع المحيط الاقتصادي، وقد أثبتت الدراسة عدم وجود فرق دال إحصائيا بين الذّكور والإناث ومن حيث السن.

3-الفرضية الفرعية الثالثة:

- لا يستجيب التكوين المقاولاتي لما ينتظره طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس عند التّخرج.

جاءت النّتيجة الإحصائية مطابقة للفرضية المطروحة، وبذلك فإن الفرضية الأخيرة قد تحقّقت، بحيث يرى الطلبة بأن التكوين المقاولاتي لا يستجيب لما ينتظره الطلبة في الواقع العملي عند التخرج، وبذلك فإن التكوين المقاولاتي لا يتماشى مع الواقع المقاولاتي الحقيقي في الميدان والمحيط الاقتصادى.

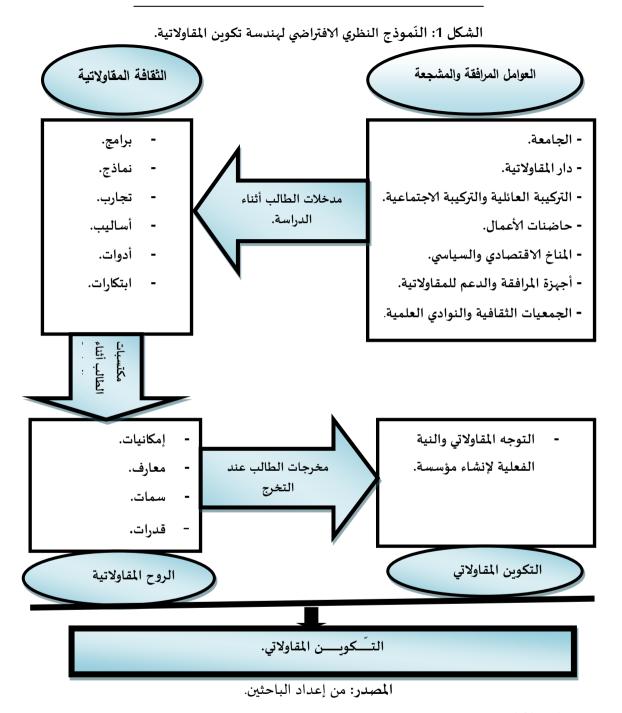
4. خاتمة:

لقد جاء هذا البحث كمحاولة للتعرف على مدى قدرة التكوين المقاولاتي للجامعة الجزائرية، على تغيير أنماط التفكير التقليدي للطلبة، بالبحث عن وظائف، ومدى مساهمته في تفعيل التوجه المقاولاتي عند تخرجهم، وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تسمح لهم بتأسيس مشروع وإدارته، ومن خلال هذه الخاتمة يمكننا مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى بعض المقترحات.

النتائج المتوصل إلها:

- لا يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس خاصية بعد الإمكانيات.
 - لا يقوم التكوبن المقاولاتي على تأسيس خاصية بعد المعارف.
 - يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس خاصية بعد السمات.
 - لا يقوم التكوين المقاولاتي على تأسيس خاصية بعد القدرات.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس في خاصية الإمكانيات.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس في خاصية المعارف.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس في خاصية السمات.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس في خاصية القدرات.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدى بلعباس من حيث السن في خاصية الإمكانيات.
- عدم وجود فرق دال إحصائيا بين طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس من حيث السن في خاصية المعارف.

اقتراحات ذات صلة بالبحث:



5. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

FAYOLLE, A. (2003). le métier de créateaur d'entreprise. Paris: les éditions d'organisation.

جميل عبد الجليل ، بن دومة بن عمر

SEKIOU, L. (1986). Gestion du personnel. Paris: les éditions d'organisations.

SIOMY, M. (2007, octobre). développement des competences des leaders en promotion de la entreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas rendez vous entrepreneuriat de la francophone. thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.d), université laval: québec.

YIFAN, W. (2010). L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française: une etude longitudinale. france: école central de LILLE.

سعاد نائف برنوطي. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة للريادة (الإصدار 01). عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

سليمة سلام. (2004). ثقافة المؤسسة والتغيير. 10. كلية علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

2. المقالات:

BECHARD, j.-p., & TOULOUSE, j.-m. (1998). validation of a didactic model for the analysis of training objectives in entrepreneurship. journal of business venturing, 13, 320.

PETER, v. d., INGRID, V., & A ROY, T. (2012). Entrepreneurial ladder gender and regional development, small business economics, An Entrepreneurship journal. 39 (03), p. 627.

3. <u>المداخلات</u>:

اليمينة فالتة، و لطيفة برني. (6-7-8 أفريل). البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولة. مقدمة من الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال (صفحة 09). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

4. مواقع الانترنيت:.

- (s.d.). Récupéré sur http://www.coined.com.ar/.../Scholarships-Argentina/1-arg-scholarshipeducational-opportunity-argentina.html
- (s.d.). Récupéré sur http://www.alhekma.com
- (s.d.). Récupéré sur http://www.mps.k12.nf.ca/entreprise
- (s.d.). Récupéré sur http://www.ilo.org/yen
- (s.d.). Récupéré sur www.ilo.orh/seed.youth.entrepreuneurship

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات دراسة حالة مؤسسة موىليس - فرع بربكة باتنة -

The agility Approach and its adoption in the Human Resource Management of Telecommunications companies

A case study of the Mobilis Corporation - Barikat- Batna

د. فرحاتی لوبزهٔ * ، ط. د قنیش مختار 2

louiza.ferhati@univ-batna.dz (الجزائر)، 1 جامعة باتنة 1

^ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، Mokhtar.kenniche@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/29

تارىخ الاستلام: 2022/03/31

ملخص:

تناولت الدراسة مقاربة أو منهجية الرشاقة "أجايل" Agile ، التي تطبق في مجال إدارة الموارد البشرية، تم تجميع بيانات الدراسة من عينة تقدر ب 27 موظف، من مجتمع البحث الخاص بمؤسسة موبليس فرع باتنة، وتم الاعتماد على مقياس أبعاد الرشاقة حسب نموذج*férôme barrand* ، وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام الذي يوليه موظفي المؤسسة لمنهجية الرشاقة من خلال تطبيقها كأسلوب عمل، مما انعكس إيجابا على الممارسات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الرشاقة؛ إدارة الموارد البشرية؛ قطاع الاتصالات؛ الجزائر.

تصنیف j24:JEL

Abstract:

The study dealt with the "Agile" approach, which is applied in the field of human resource management. The study data were collected from a sample of 27 employees, from the research community of the Mobillis company, Batna branch, and it was relied on the dimensions of agility scale according to the **Jérôme barrand* model**. * The study found the interest that the organization's employees

Keywords: keywords1; Agility; Human Resource Management; Telecomsector; Algeria.

Jel Classification Codes: j24

^{*} المؤلف المرسل

فرحاتي لويزة / قنيش مختار

1.مقدمة:

مع بداية الألفية الثالثة، عرفت المؤسسات تغييرات عميقة بسبب التغيرات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات، ومست هذه التغييرات إدارة المؤسسات بصفة عامة، وإدارة الموارد البشرية بصفة خاصة، ولأن المؤسسة مجبرة على تطوير أداء مواردها، وتطوير كفاءاتها البشرية ، كان لابد من تطوير رشاقة الموارد البشرية، بحيث تضمن البقاء والاستمرارية لميزتها التنافسية.

وجاءت هذه الدراسة لتتناول مقاربة الرشاقة كأداة لتحقيق كفاءة وفاعلية في أداء الموارد البشرية وتعظيم القيمة المضافة للمؤسسة انطلاقا من مواردها البشرية، بشكل يتناسب وتغيرات البيئة السريعة، وجعل هذه الموارد البشرية رشيقة بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة.

أ. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، تندرج إشكالية الدراسة ضمن التساؤل الرئيسي التالي:

هل تتبنى مؤسسة موبليس - فرع بريكة، باتنة مقاربة الرشاقة في إدارة مواردها البشرية ؟ وضمن هذا التساؤل تندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أبعاد الرشاقة التنظيمية؟
- ماهي المبادئ والأسس النظرية لتطبيق مقاربة الرشاقة في إدارة الموارد البشرية؟
- هل تتبنى مؤسسة موبليس فرع بريكة، باتنة منهجية الرشاقة كمنهجية عمل؟
 - ماهي أدوات الرشاقة التي تستخدمها مؤسسة موبليس فرع بربكة، باتنة ؟
- هل مقاربة الرشاقة تعد مفتاحا رئيسيا في المؤسسة للتعليم المستمر وجلب المواهب والحفاظ عليها؟ ب. أهداف الدراسة:

الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعرف على العلاقة بين كفاءة إدارة الموارد البشرية وتطبيق مقاربة الرشاقة.
 - التعرف على مبادئ منهجية الرشاقة وأدواتها المستعملة.
 - معرفة أكثر القيم تأثيرا على تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تفيد مؤسسة مؤسسة موبليس فرع بريكة، باتنة بصفة خاصة والمؤسسات الأخرى في القطاع بصفة عامة.

2. الإطار النظرى للدراسة:

1.2.مفهوم الرشاقة التنظيمية:

يعد مفهوم الرشاقة (Agility) مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، وأعطيت له العديد من المفاهيم أهمها:

- الرشاقة التنظيمية:(القدرة على البقاء والازدهار في بيئة تنافسية مليئة بالتغير المستمر وغير متوقعة من خلال الاستجابة السريعة والفعالية للأسواق المتغيرة، مدفوعة بواسطة تعريف الزبون بالمنتجات والخدمات) (Gunasekaran, A, 1999, P 87).
- " التطبيق الناجح لقواعد المنافسة مثل السرعة والمرونة والابتكار والجودة من خلال وسائل التكامل بين الموارد، وإعادة تشكيل أفضل الممارسات في بيئة المعرفة" (,۷usuf,۲۰۰ وسائل التكامل بين الموارد، وإعادة تشكيل أفضل الممارسات في بيئة المعرفة" (,et al, 1999, P36
- "المنظمة الرشيقة يمكن أن تلبي بسرعة طلبات الزبائن، وتقدم منتجات جديدة، ويمكن أن تحصل على التحالفات الإستراتيجية أو تتخلص منها سريعا" (,2010, P119)

لقد عادت المصطلحات "أجابل" و" الرشاقة" مؤخرا في اللغة الإدارية، لتبرير الحاجة إلى المرونة والاستجابة والتجديد في مواجهة الأزمة الاقتصادية، من اللاتينية "Agere" (نشط) يتم تحليل هذا المفهوم من خفة الحركة كإرادة للعمل، ليكون رد الفعل (الإدارة والحد من المخاطر) في وقت الأزمات حيث يلزم إعادة التوجيه والتصميم (ALONSO, 2012: p1-3).

والرشاقة هي كفاءة تنظيمية عبر ثلاثة أبعاد مترابطة:

- القدرة على الاستعداد والقراءة لتدقيق البيئة خاصة الأسواق.
- · القدرة على العثور على الإجابات الصحيحة للمواقف الجديدة.
- القدرة على الاستفادة من التعلم الناتج عن هذا الوضع (p 34).

ومما سبق يتضح أن المرونة، الليونة، والاستجابة، والقدرة على التكيف صفات مجمعة تحت مصطلح "الرشاقة"، تعمل جنبا إلى جنب على تطوير قدرات المنظمة ، واغتنام الفرص التنافسية الموجودة في محيط المؤسسة.

فرحاتي لويزة / قنيش مختار

3. أبعاد الرشاقة التنظيمية: قام (Park) بتحديد ثلاثة أبعاد للرشاقة التنظيمية هي:

- رشاقة الاستشعار: هي القدرة التنظيمية على فحص ومراقبة الأحداث مثل: تغير في تفضيلات الزبائن، تحركات جديدة للمنافسين ...الخ، حيث يركز الاستشعار على عملية الرصد الاستراتيجي لأحداث البيئة المختلفة.
- رشاقة عملية اتخاذ القرار: هي القدرة على جمع وتراكم وهيكلة وتقييم المعلومات ذات الصلة من مصادر مختلفة، لتفسير الآثار المترتبة عن الأحداث، وأيضا تحديد الفرص والتهديدات.
- رشاقة التطبيق/ الممارسة: هي القدرة على إعادة تكوين الموارد التنظيمية بشكل حيوي، وجذري، وتقديم منتجات وخدمات جديدة في الوقت المناسب.

4. مزايا الرشاقة:

للرشاقة عديد المزايا أهمها ما يلي:

- هی حل لعدید من المشاکل مما یجعلها تعزز الابتکار.
 - تحسن من الجودة ، لأنها تقلل التكاليف.
- تقلل من الوقت الضائع، واحترام مواعيد التسليم، والاستجابة السريعة للزبائن.
- الرشاقة تحقق قيمة مضافة أثناء التكيف مع التغييرات في البيئة وفي الوقت المناسب.

5. مقاربة الرشاقة في إدارة الموارد البشربة:

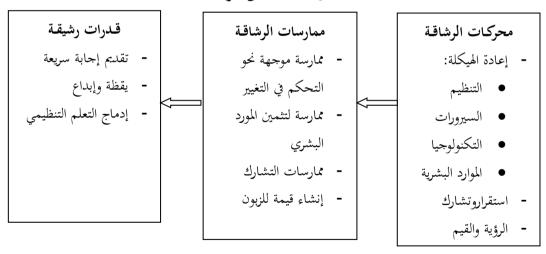
توصف المؤسسة بالرشيقة في حال تمكنها من تحقيق هدفين (Barrand,2017)

- - قدرة عالية على التحول والتغير المستمر.
 - وتم تحديد خصائص المؤسسة الرشيقة كما يلى:(Barrand, 2010, p 52)
- القدرة على استباق (Anticipation) الانقطاعات التي تحدث في السنة، وفهم نتائج القرار، وانعكاس ذلك عليها وعلى بنتها.

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

- علاقات الرضا المتبادل (Proopération) سواء مع الأطراف الداخليين أو الخارجيين، حيث لا تكتفي المؤسسة بالعمل التشاركي مع الآخرين (Cooperation) بل بالعمل المتبادل من أجل تحقيق الرضا المزدوج، وهذا بالبحث عن تحقيق الأمثلية المشتركة والجماعية وليس فقط تعظيم عوائد الوظائف المختلفة.
- الإبداع المستمر وفي الوقت بالاعتماد على توليفة مناسبة (قيمة مضافة، تحكم في التكاليف).
 - هيمنة ثقافة التوجه نحو الزبون في إدارة كافة السيرورات في المؤسسة.
 - تقديم عروض شاملة تتضمن منتجات فعالة وخدمات متخصصة.
 - ثقافة التطور والتحسين المستمر.

هذه الخصائص يمكن جمعها في ثلاث محاور أساسية تتمثل في: محركات الرشاقة، الممارسات الرشيقة، كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل 1: خصائص الرشاقة

127**Source** : Audrey CharbonnierVorin.A. C. 2011, p

تعكس مقاربة الرشاقة إذن إعادة إدارة المؤسسة وفق تدفق السيرورات العرضية للمؤسسة حسب ثلاث طبقات رئيسية هي:(Legras, 2014):

- تهتم الفرق بتطوير المنتجات في شكل مقاييس بتجزئة المنتج على عدة فرق.

فرحاتي لويزة / قنيش مختار

- الفرق موجهة وفق برنامج ينسق مختلف الأعمال لتحقيق هدف مهى محدد.
- الأهداف الإستراتيجية تحدد بناءا على محفظة استثمارية محددة، وهو ما يسمح بتوجيه الجهود نحو إنشاء القيمة.

وفي ظل الاقتصاد الرقمي وجدت المؤسسة مضطرة لتحسين أداء مواردها البشرية ، والبحث عن طرق لتحسين الكفاءة والفعالية لمواردها البشرية، وإدارة الموارد البشرية الرشيقة يجعل منها إدارة مساعدة للمؤسسة على تحقيق أهدافها، تطوير ممارساتها، وتحسين خدماتها، من خلال دمج القيم الأربعة التالية الخاصة بالتطوير الرشيق: (Kreissel, 2012)(agile development):

- 1. قابلية التكيف (Adaptability): حيث تسمح بمواجهة متطلبات الأعمال المتغيرة باستمرار.
- 2. البساطة (Simplicity): وهي مهمة عند تصميم برامج وممارسات الموارد البشرية، بحيث لا تسبب الالتباس (التشوش) ولا تنفر المديرين أو الموظفين، ولا تحملهم أعباء كبيرة جدا لإنجازها.
- 3. الوحدة (Unity): تتكون عند احترام إدارة الموارد البشرية للعمل الجماعي (التعاوني) بحيث تضمن عدم العمل في مجموعات منعزلة قد تتعارض أهدافها مع أهداف المنظمة.
- 4. الشفافية (Transparency): وهي ضرورية لاكتساب ونشر الثقة بين القادة والموظفين، وتعنى توضيح لماذا يجب أن تنجز أمور معينة بطرق معينة.

وحسب (Barrand, 2017) فإن القيم الرشيقة هي: الثقة، التضامن، المسؤولية، الاستقلالية، روح الالتزام، الحق في الخطأ، التعلم، القدوة، القائد (أي الذي يقدم الدعم اللازم لفريقه كلما احتاج الفريق لذلك).

جدول 1: مقارنة بين القيم التقليدية والقيم الرشيقة

القيم الرشيقة	القيم التقليدية	
 الأفراد والتفاعلات 	السير ورات والأدوات	
– برمجيات عملية	— التوثيق الشامل	
 التعاون مع الزبائن 	— التفاوض للتعاقد	
 التكيف مع التغيير 	اتباع خطة	

Source: Véronique Massager.V, 2017, p33.

مقاربة الرشاقة وتبنيها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

في بداية سنة 2012 ركز (Josh Bersin) في خطاب له ضمن المؤتمر السنوي للموارد البشرية والذي تنظمه Delloite بشكل خاص على: كيف يمكن للموارد البشرية أن تساهم في بناء مكان عمل رشيق، وهو يرى أن تحقيق رشاقة المؤسسة ككل تساهم فيه إدارة الموارد البشرية الرشيقة، ويعتبر أن مبادئ الرشاقة تعد مفتاحا رئيسيا لدعم التعلم المستمر، اكتساب المواهب والحفاظ عليها، وما يمكن المنظمة من: جذب، تطوير وضمان وبقاء الموهبة .

وفي المؤسسة الرشيقة تحتاج إدارة الموارد البشرية إلى العمليات التالية: التعيين، التطوير، إدارة الأداء لكن بطرق تستجيب للتغيرات المستمرة في ثقافة ونمط عمل المنظمة، والتركيز على الزبائن (النظر للموظف كزبون)، و ثقافة الفريق والتحسين المستمر (Gothelf, 2017).

وكمقارنة بين وظيفة الموارد البشرية التقليدية والموارد البشرية الرشيقة، الجدول التالي يوضح أهم الفروقات بينهما:

جدول 2: وظيفة الموارد البشرية "التقليدية مقابل الرشيقة"

	بعبر عراضه المساورة	
وظيفة الموارد البشرية الرشيقة	وظيفة الموارد البشرية التقليدية	
1- بيئة التعليم المستمر:	1- مقاربة التعليم العلاجي:	
تمنح الموظفين فرص عديدة للتعلم وقدرا	إذا كان أداء الموظف حاليا	
أكبر من الاستقلالية في تحقيق أهدافهم	ضعيفا أو في حالة حاجته للقيام بدور	
الخاصة المرتبطة بالوظيفة.	جديد يتم إعداده وتدريبه ليحقق مستوى	
2- الاكتساب المستمر للموهبة:	معين من الأداء.	
المنظمة تنمي علاقاتها مع المواهب باستمرار	2- عقلية التوظيف:	
من خلال مختلف القنوات بما في ذلك	عند توفر الوظيفة يبدأ البحث عن	
القنوات الاجتماعية.	المترشحين، وبمجرد تحديد أفضل مترشح	
3- الشفافية: الولوج إلى معلومات	تنتهي سيرورة اكتساب الموهبة.	
المواهب مسموح	3- سيرورة المواهب غير شفافة:	
وظيفة الموارد البشرية تلعب دور المسهل	إدارة المواهب تتحكم فيها وظيفة الموارد	
(facilitateur)لإدارة المواهب مع تمكين	البشرية، وسيرورة اكتساب المواهب،	
الموظفين من تطوير أنفسهم ذاتيا،	تطويرها وتقييمها خاصة بها فقط ولا	

يمكن ولوج أطراف أخرى إليها.

4- الأهداف المنعزلة: الوظائف عبارة عن عناصر منفصلة في نظام معقد، متطلبات الوظيفة مرتبطة بمهام خاصة بمكان العمل.

5- نظام التنفيذ: وضع أنظمة واسعة النطاق تحتاج لوقت طويل (أشهر أو سنوات) ليتم تنفيذها 'دورة كبيرة'.

6- الموارد البشرية " نظام سجلات": وظيفة الموارد البشرية تكتفي بالملفات والوثائق، تعقب التقدم والمشكلات ويقاس نجاحها بمدى تسجيلها وحفاظها على ملفات الموظفين.

فيتفهمون ويشاركون بفعالية في اكتساب المواهب، تقييمها، تطويرها.

4- المهمة والقيم الموحدة: جميع الوظائف تدعم مهمة وقيم المنظمة، وجميع الموظفين يفهمون كيف يحققون الأداء الجيد في عملهم بما يدعم مكونات الثقافة التنظيمية.

5- تجريب المبادرات الصغيرة: تجرى مبادرات صغيرة على مستوى فرق محددة أو وحدات أعمال وتجمع ردود الأفعال بشكل دوري ومبكر بما يحدد نشر المبادرة على نطاق أوسع أو إلغائها (دورات صغيرة).

6- الموارد البشرية " نظام تشارك ": تعمل وظيفة الموارد البشرية على تعزيز التحفيز وتشجيع التعاون، كما يقاس نجاحها بمدى حفاظها أو تطويرها لمستوى رضا الموظفين ومستويات الابتكار وزيادة الإرادة والثقة داخل المنظمة.

<u>source</u>: (Anon., s.d). what-is-agile-hr-and-is-it-right-for-you.[En ligne] Available at: https://resources.hrsg.ca/blog/what-is-agile-hr-and-is-it-right-for-you[Accès le 28 11 2021].

فرض هذا على إدارة الموارد البشرية وظائف جديدة، لأن بيئة العمل التقليدية يستجيب الأفراد لم يطلب منهم وفقا لتوصيف الوظائف، على عكس نموذج العمل الحديث الذي تغير فيه مفهوم الوظيفة ككل نظرا لتغيرات البيئة المعاصرة، ومتطلبات الزبون الجديدة، وتزايد حدة التكنولوجيا ...الخ (العابدي، 2012، ص ص 147-174).

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

وابتعدت وظيفة الموارد البشرية تقتصر على مجرد تنفيذ للضوابط لدفع عملية التنفيذ، وتركز على تيسير البرامج والاستراتيجيات التي تحسن الرشاقة التنظيمية، والابتكار، وصنع القرار، لابد من إعادة التفكير في الأفراد بطريقة جديدة كمستثمرين وليس كأصول، لأنهم يستثمرون رأسمالهم البشري الخاص، وهو مجموع ما يعرفونه وكل ما يفعلونه وما قد يفعلوه وكل ما قد يصبحون عليه وهم يتوقعون عائدا من هذا الاستثمار، لا يتمثل في الأجر فقط وإنما في فرص تطوير مهاراتهم ومسارهم الوظيفي، وتشجيعهم على ذلك، مما أصبح ينجم عنه تغييرهم لوظائفهم بين الحين والآخر، مما سمح للتعلم أن يأخذ أهمية سيكولوجية لدى الأفراد، حيث أصبح التعليم محل الترقيات. (ستيوارت، 2004، ص ص 325-33).

6. الدراسة الميدانية: مؤسسة موبليس - فرع بربكة، باتنة

من خلال نهج استكشافي لمقاربة الرشاقة في السياق الجزائري وبالأخص في قطاع الاتصالات اللاسلكية وما تعرفه من تحولات سريعة. قام الباحثان بتوزيع استمارة استبيان على ثلاثين (30) موظف من موظفي مؤسسة موبليس - فرع بريكة باتنة، الصالحة منهل للتحليل سبعة وعشرين (27)، وذلك من أجل فهم التصور النسبي لهؤلاء الموظفين لمقاربة الرشاقة وتبنها في سيرورات العمل وبالخصوص في إدارة الموارد البشرية من خلال قياس: مبادئ الرشاقة، معايير إستراتيجية الرشاقة، معايير السلوك الرشيق، الممارسات الإدارية باستخدام نموذج استكشاف (Jérome. Barrand). كما قام الباحثين باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (5-1) والذي يسمح بتسليط الضوء على اتجاهات تبني الرشاقة ومعوقات تطبيقها في هذه المؤسسة.

1.6. التعريف بمؤسسة موبليس:

فرع من مجمع اتصالات الجزائر وأول متعامل للهاتف النقال بالجزائر، موبيليس أقرت استقلاليتها كمتعامل منذ أوت 2003.

7. تحليل نتائج الدراسة:

1.7 تقديم خصائص العينة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام طريقة بحثية استقصائية لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (معايير الرشاقة) مع المتغير التابع (الممارسات الإدارية) في وجود المتغير الضابط (المتغيرات الديمغرافية). تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب التطبيقي، والجدول التالى يبين خصائص المتغيرات الوصفية لعينة البحث:

جدول 3: خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	النوع	المتغير
%81.5	22	ذكر	الجنس
%18.5	5	أنثى	
%14.8	4	أقل من 30 سنة	
%59.3	16	من31 الى40 سنة	العمر
%14.8	4	من41 إلى 50 سنة	العمر
%11.1	3	من51 إلى 60 سنة	
%22.2	6	اقل من5 سنوات	
%33.3	9	من 5 إلى 10 سنوات	الخبرة
%14.8	4	من 11 إلى 15 سنة	
%29.6	8	أكثرمن15 سنة	المهنية
%100	27	المحموع	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25

نلاحظ أن عينة الدراسة أغلبها ذكور بنسبة بلغت 81.5%، فالتواجد الضعيف للمرأة راجع للنظرة الذكورية السائدة في السياق الجزائري في تولي الوظائف في قطاع الاتصالات خاصة اللاسلكية لغلبة الطابع التقني عليه. في حين الفئة العمرية الغالبة هي ما بين (31 و40) ما نسبته 59.3%، تليها مباشرة الفئتين العمريتين (أقل من 30 سنة) و (41 و50) بنسبة 14.8%، وأخيرا الفئة العمرية (51 و60) بنسبة 11.1%. ما يعني أن غالبية موظفي المؤسسة شباب ويتقلدون وظائف ورتب نوعية، ومازال لديهم طريق مفتوح نحو المستقبل لتطوير مسارهم الميني وتجسيد طموحاتهم وتثمين كفاءتهم وتعزيز أدائهم العام. وبخصوص الخبرة المهنية في العينة فكانت للفئة (من 50 إلى 10 سنوات) بنسبة 33.3%، تليها فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 22.2%، ثم فئة (أقل من 05 سنوات) 22.2%، وأخيرا الفئة (من 11 إلى 15سنة) بنسبة 14.8%.

2.7 اتجاه إجابة أفراد العينة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يعتبر أكثر المقاييس شيوعا، يُطلب فيه من المستوجب أن يحدد اتجاه ودرجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات المتاحة أمامه.

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

جدول 4: مقياس الإجابة على الفقرات

أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
5 -4.21	4.20 -3.41	3.40 -2.61	2.60 -1.81	1.80 -1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25

حيث تم حساب اتجاه أفراد العينة باستخدام المتوسطات الحسابية المحصورة في فئات جدول الإجابة أعلاه.

3.7 اتجاهات آراء المبحوثين:

يكشف التحليل الوصفي عن مدى تطبيق المتغير أو العامل وأهميته في المجتمع البحثي، من خلال إدراكات عينة الدراسة له، ونظرا لصغر حجم العينة سنجري التحليل الوصفي كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول 5: التحليل الوصفى لمتغيرات البحث

اتجاه المستجوبين	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
2	0.75574	2.4709	مبادئ الرشاقة
2	0.54784	2.1435	إستراتيجية الرشاقة
1	0.74681	1.5185	السلوك الرشيق
2	0.58177	2.1333	الممارسات الإدارية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25

نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمبادئ الرشاقة مرتفع حيث قدر ب 2.4709 وينتمي للمجال (2.61- 2.60) بدرجة تأثير (2)، وقيمة الانحراف المعياري متوسطة، هذا يعني أن أغلبية المستجوبين يتفقون أن تطبيق مبادئ الرشاقة غالبا موجودة ومطبقة في مؤسسة موبليس. كما أن هناك ديناميكية متسارعة لتبنيها.

بالنسبة لبعد إستراتيجية الرشاقة المتوسط الحسابي مرتفع حيث قدر ب 2.1435 وينتمي للمجال(1.81- 2.60) بدرجة تأثير (2)، وقيمة الانحراف المعياري منخفضة نوعا ما، هذا يعني أن مؤسسة موبليس تعي إستراتجية الرشاقة وتضعها ضمن أولوياتها، وأن هذه المعايير تحدد عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة، حيث يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة وهذا يوضح أن الإستراتيجية التي تنتها المؤسسة فيما يتعلق بالرشاقة كانت جيدة.

بالنسبة لبعد السلوك الرشيق فالمتوسط الحسابي مرتفع جدا حيث قدر ب 1.518 وينتمي للمجال (1- 1.80) بدرجة تأثير (1)، وقيمة الانحراف المعياري متوسطة ما يفسر وجود إدراك عال من عينة البحث لأهمية السلوك الرشيق. حيث يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة، نتيجة مثيرة للاهتمام، بشكل عام الموظفون يثقون في بعضهم البعض، كما أنهم يدركون حجم المسؤولية المنوطة بهم، ويشاركون المعلومات التي لديهم، ومشاركة الموظفين تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل موظف، ويعتبر التغيير في المؤسسة مصدر للإثراء الفردي والجماعي.

النسبة لبعد الممارسات الإدارية فالمتوسط الحسابي مرتفع حيث قدر ب 2.1333 وينتمي للمجال (1.81- 2.60) بدرجة تأثير (2)، وقيمة الانحراف المعياري منخفضة نوعا ما. هذا يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة، ما يعني وجود ديناميكية وحيوية في الممارسات الإدارية سيرورات العمل، ويدل على إتقان الموظفين الجيد للإجراءات والسيطرة العالية على مختلف المهام في المؤسسة كما أنهم يعملون في بيئة يسودها التكافل بدرجة كبيرة مع توافق في القرارات المتخذة وتوقعات البيئة، كما أن أثر التعاضد واضح في فرق العمل ما يجعل المؤسسة أكثر تكيفا ومرونة مع مختلف الظروف، كما يتم تحقيق توقعات الموظفين من خلال تشجيعهم على التعلم المستمر والحركة المهنية.

كما استخدم الباحثين المعادلات الهيكلية نتيجة طبيعة المتغيرات الكامنة المختارة للدراسة، وعليه للإجابة على إشكالية البحث نلجأ إلى تحليل أكثر دقة وعمق من خلال التحليل الاستكشافي التوكيدي (PLS)

4.7 النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئيةSEM-PLS

1.4.7 النمذجة بالمعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling)

حسب (Suhr, 2006) النمذجة بالمعادلة الهيكلية (SEM) هي منهجية لتمثيل وتقدير واختبار شبكة من العلاقات بين المتغيرات (المتغيرات المقاسة والبنى الكامنة) (Latent Constructs)، أو هي نموذج إحصائي شامل لاختبار الفرضيات حول العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (Observed Variables).

وتوصف بأنها منهجية لتمثيل وتقدير واختبار شبكة نظرية (Theoretical Network) من العلاقات الخطية (Patterns Tests Hypothesized) بين المتغيرات. وتختبر (Patterns Tests Hypothesized) أنماط افتراضية من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة وغير المشاهدة (الكامنة)، (عزوز، 2018، ص 291)

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

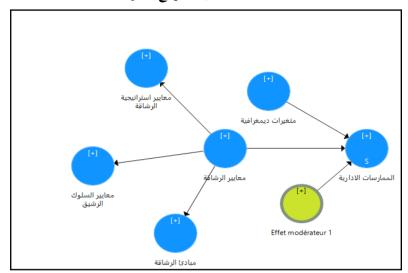
2.4.7 طريقة المربعات الصغرى الجزئية (Partiel Least Squares)

وفقا لهذا الأسلوب عملية التقدير تتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى PLS، حيث تقسم معلمات النموذج إلى مجموعات جزئية وتتم باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد، ويستخدم الأسلوب التكراري، في تقدير للمجموعات الجزئية، وهذا توسيع لمفهوم النقطة الصامدة (Point Fixe)، ويرجع الفضل في تطوير هذه الطريقة إلى (Wold, 1965, 1973, 1980). وتجدر الإشارة أن الانحدار وفق PLS هي مزيج ما بين تقنية الانحدار المتعدد لد y على X وطريقة التحليل بالمكونات الرئيسية (ACP) لد X (بداوي، 2016، ص 23). وتقوم هذه المنهجية على الخوارزمية لتقدير نموذج الدراسة المحدد بالاعتماد على نموذج داخلي وآخر خارجي في آن واحد عند القيام بالتقدير.

3.4.7 مبررات استخدام PLS-SEM

توفر نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM أو المستندة للتباين العديد من المزايا للباحثين الذي يستخدمون نمذجة المعادلات الهيكلية CB-SEM أو المستندة على الارتباط ، ونظرا للانتشار الواسع لها، فإنه من المهم تقديم تبرير الاستخدام PLS-SEM، حيث من خلال مراجعة الدراسات التي استخدمت PLS-SEM نجد أن أبرز مبررات الاستخدام ترجع حسب خلال مراجعة الدراسات التي استخدمت (Hair Jr, Sarstedt, Hopkins, & Kuppelwieser, 2014) إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، صغر حجم العينة، وطبيعة المتغيرات الكامنة (ساوس و فودو، 2019 ، ص 184).

وهذا ما يتوافق مع دراستنا تقريبا أي صغر حجم العينة (27 مشاهدة فقط) وكذا عدم خضوعها للتوزيع الطبيعي، ووجود متغيرين كامنين ومتغير ضابط كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل 02: معاملات مسار النموذج الدراسة المعتمد

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SmartPls3

يوضح الشكل السابق متغيرات الدراسة، حيث تعتبر الممارسات الإدارية (متغير تابع أو داخلي) كمتغير كامن انعكاسي من الدرجة الأولى (Constructs first -order) كما هو موضح في الشكل السابق، وتعتبر معايير الرشاقة (متغير مستقل أو خارجي) كمتغير كامن انعكاسي من الدرجة الثانية متعدد الأبعاد ممثل بثلاث متغيرات هي: معايير إستراتيجية الرشاقة، معايير السلوك الرشيق، مبادئ الرشاقة. مع المتغيرات الديمغرافية كمتغير ضابط.

5.7 إختبار نموذج الدارسة:

قبل التأكد من صحة النموذج لابد من تقييم نموذج القياس أولا ثم النموذج الهيكلي ثانيا. 1.5.7 تقييم نموذج القياس: تم تقييم نموذج القياس باستخدام مؤشرات الصدق التقاربي.

جدول 6: جدول صدق وثبات متغيرات الدراسة

AVE	Fiabilité	Rho-A	α (Alpha de	المؤشر/ المتغير
0.558	0.833	0.730	0.730	الممارسات الإدارية
0.746	0.936	0.924	0.915	مبادئ الرشاقة
0.812	0.896	0.774	0.768	المتغيرات الديمغرافية
0.700	0.874	0.789	0.781	معايير إستراتيجية
0.682	0.865	0.825	0.770	معايير سلوك الرشاقة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SmartPls3

مقاربة الرشاقة وتبنيها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

يوضح الجدول أعلاه أن معاملات الفا كرونباخ ومعاملات الموثوقية المركبة (CR) مقبولة إحصائيا أن قيمتها أكبر من 0.7 على حسب (Ela et enhau al, 2005)، ما عدا قيمة معامل الفاكرونباخ للمتغير الكامن الممارسات الإدارية قريبة من 0.7 إلا أنها مقبولة معنويا. أما قيمة معامل (RHO-A) كلها تتعدي 0.7 على حسب (Lessuo te la,2002)

كما نلاحظ أن جميع قيم معاملات AVE معنوية ومقبولة إحصائيا لأنها أكبر من 0.5 على حسب (Lenrof& S rekcal,1981) هذا ما يفسر أن كل متغير كامن يشرح أكثر من نصف تباينات المؤشرات وبالتالى الصدق التقاربي لنموذج القياس قد تحقق.

2.5.7 تقييم نموذج الهيكلي: يتم تقييم نموذج الهيكلي باستخدام مؤشرات التطابق. مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي

 R^2 Q^2 R² AJUSTED **GOF** المتغيرات حجم التفسير الممارسات الإدارية 0.116 متوسط 0.190 0.284 0.575 عال 0.844 0.850 مبادئ الشاقة 0.548 0.173 0.291 معايير إستراتيجية متوسط 0.263 معاير سلوك الرشاقة 0.186 0.340 0.366 متوسط

جدول 7: مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SmartPls 3

معنوية R^2 معنوية من خلال جدول مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي يتضح بأن قيمة معامل التحديد ومقبولة إحصائيا.

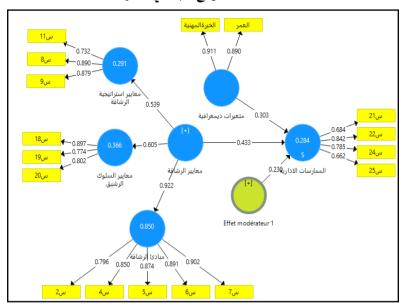
أما بالنسبة لقيمة جودة التنبؤ Q^2 فهي معنوية ومقبولة إحصائيا لأن قيمتها أكبر من الصفر الأمر الذي يعني أن للمتغيرات الكامنة التابعة للنموذج القدرة على التنبؤ، وعليه يمكن حساب قيمة مؤشر جودة النموذج الهيكلي وفق المعادلة التالية:

$$GOF = \sqrt{AVE * R^2} = \sqrt{0}.6715 * 0.4477 = 0.548$$

يتم تقييم النموذج الهيكلي من خلال مؤشر (GoF (Godness of fit index)، و الذي كانت قيمته مساوية ل 0.548 وهي أكبر من العتبة 0.36 التي حددها (2009) Wetzelsetal هذا يدل على جودة تطابق النموذج وأنه نموذج جيد يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات الدراسة.

الشكل التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

فرحاتي لويزة / قنيش مختار



الشكل 03: النموذج الهيكلى للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SmartPls3

يوضح الشكل أعلاه، أن معاملات مسار النموذج كلها موجبة، وعليه، ننتقل لمرحلة الإجابة على الفرضيات من خلال معاملات المسار الخاصة بالتأثير المباشر وغير مباشر لمتغيرات الدراسة.

6.7 اختبار الفرضيات:

جدول 8: اختبار الفرضيات

النتيجة	قيمة P	قيمة t	العلاقات
غير معنوية	0.334	0.967	-Effet Modérateur1الممارسات الإدارية<
غير معنوبة	0.154	1.428	متغيرات ديمغرافية-> الممارسات الإداربة
غير معنوبة	0.063	1.866	معايير الرشاقة-> الممارسات الإداربة
معنوية	0.000	14.621	معايير الرشاقة-> مبادئ الرشاقة
معنوبة	0.023	2.286	معايير الرشاقة-> معايير إستراتيجية الرشاقة
معنوية	0.001	3.425	معايير الرشاقة-> معايير سلوك الرشاقة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SmartPls3

المتغير الضابط ممثل بالمتغيرات الديمغرافية بين المتغير المستقل (معايير الرشاقة) والمتغير التابع (الممارسات الإدارية).

طرح الفرضية على حساب اتجاه هذا المؤشر كما هو مبين في الجدول رقم 06 أعلاه.

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

- طرح الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الضابط (العوامل الديمغرافية) والممارسات الإدارية

الإجابة عن الفرضية الأولى: لا توجد علاقة إحصائية بين المتغير الضابط المتمثل في المتغيرات الديمغرافية والممارسات الإدارية لان العلاقة غير دالة إحصائية وغير معنوية فبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية العدمية H_0 .

- طرح الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية والممارسات الإدارية.

الإجابة عن الفرضية الثانية: لا توجد علاقة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية والممارسات الإدارية لان العلاقة غير دالة إحصائية وغير معنوية فبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 .

- طرح الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الرشاقة ومبادئ الرشاقة. الإجابة عن الفرضية الرابعة: توجد علاقة إحصائية بين معايير الرشاقة ومبادئ الرشاقة.

لان العلاقة دالة إحصائية، إيجابية ومعنوبة وبالتالي نقبل الفرضية H₁.

- طرح الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الرشاقة ومعايير إستراتيجية الرشاقة.

الرشاقة. لان العلاقة دالة إحصائية ودالة معنوبا وبالتالى نقبل الفرضية H_1

- طرح الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الرشاقة ومعايير سلوك الرشاقة.

الإجابة عن الفرضية السادسة: توجد علاقة إحصائية بين معايير الرشاقة ومعايير سلوك الرشاقة. لان العلاقة دالة إحصائية وذات دلالة معنوبة وبالتالى نقبل الفرضية H_1

فرحاتى لويزة / قنيش مختار

8. خاتمة:

يعتبر موضوع الرشاقة وإدارة الموارد البشرية من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والمسيرين على حد سواء توفر منهجية الرشاقة العديد من المزايا للمؤسسة، لكن الحصول على مجموعة كاملة من الميزات يتطلب الذهاب إلى أبعد من مجرد عملية تطوير البرمجيات، لكي تصبح عقلية يمكنها تبني هذه المنهجية بشكل عام وتسعى وراء طرق جديدة وأفضل لتقديم خدماتها. وعندما تنضم إدارة الموارد البشرية وتتبنى قيم الرشاقة لمرونة المؤسسة، فإنّ وعود الإنتاجية المتزايدة والكفاءة والمنتجات والخدمات العالية الجودة يصبح ممكنناً. وهذا هو طريق المستقبل في إدارة الأعمال، لأنه يدمج جميع الجوانب الضرورية لتحسين أداء المؤسسة مع مراعاة الاحتياجات البشرية.

إذن؛ فالرشاقة هي مصير مؤسسة المستقبل، في استرجاع طاقتها البشرية، تطورها المستمر وتحولها الناجح. تناولت هذه الدراسة تبني مقاربة الرشاقة وتطبيقها في إدارة الموارد البشرية بشقها النظري والتطبيقي وتوصلت إلى استنتاجات وتوصيات والتي جاءت منسجمة مع مشكلة وأهداف الدراسة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- النتائج:

- تسعى مؤسسة موبليس فرع بريكة- باتنة لأن تكون من المؤسسات الرشيقة من خلال تبنيها لمعايير الرشاقة والعمل على موافقتها وتطبيقها في إدارة مواردها البشرية وممارستها الإدارية .
- أصبحت مقاربة الرشاقة وتطبيقها ضرورة ملحة للمؤسسة لتحقيق الميزة التنافسية والحفاظ على الريادة في قطاع الاتصالات خاصة كونها أول متعامل متعدد الوسائط للهاتف النقال في الجزائر.
 - يغلب على آراء عينة البحث الإدراك الواعى والايجابى لهذه المقاربة.

- التوصيات:

من خلال النتائج المذكورة أعلاه، هذه بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة محل الدراسة (مؤسسة موبليس فرع بربكة- باتنة) بصفة خاصة:

- العمل على تفعيل نظام اليقظة أكثر لرصد الفرص التي تتيحها مقاربة الرشاقة.

مقاربة الرشاقة وتبنها في إدارة الموارد البشرية لدى شركات الاتصالات

- ضرورة مواصلة العمل على هذا النهج وتطوير أساليب العمل باستمرار لأن الشيء الثابت في هذا العصر هو التغيير، "إن بلوغ الغاية ليس مناسبة للاحتفال إنه مدعاة للتفكير الجديد" كما يقول "بيتر دراكر".
 - التعلم من التجارب الناجحة في تطبيق مقاربة الرشاقة سواء المحلية أم العالمية.

9. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- توماس، ستيوارت، (2004)، الرأسمال البشري في الاقتصاد المبني على المعرفة، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛
- العابدي، على رزاق جياد، (2012)، الرشاقة التنظيمية مدخل استراتيجي في عملية تعزيز الاستغراق الوظيفي للعاملين دراسة تجريبية لعينة من شركات القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد8، العدد 24.

المراجع الأجنبية:

- Barrand, J. (2010). l'entreprise agile. In: l'entreprise agile s.l. Dunod. Paris, France.
- Barrand, J. (2017). Le manger Agile. Dunod, Paris, France.
- Gaunand, A. (2017). Le leadership agile, In: s.l.Eyrollroles. France.
- Massager, V., (2017), Coacher une équipe agile, In: s.l.:Eyrolles, France.
- Alonso, E., (2012). Quand l'agilité fait son retour dans le discours des entreprises françaises.
- Audrey Charbonnier Vorin, A., C. (2011).,Développement et test partiel des propriétés psychométriques d'une échelle de mesure de l'agilité organisationnelle, Management, AIMS, 14(2), 127.
- Kreissel, B., (2012), What is agile human resources? 4 values of agile softwares, *Canadian HR Repports*, 7 Mai.
- Legras, S., (2014), l'agilité nouvelle transformation pour l'entreprise, *Documentaliste-sciences*, 51(4).

فرحاتي لوبزة / قنيش مختار

- Vorin, A. C., (2011), Développement et test partiel des propriétés psychométrique D'une échelle de mesure de l'agilité organisationalle, In: s.l.: *AIMS*, 127
- Anon., s.d., what-is-agile-hr-and-is-it-right-for-you.[En ligne]Available at: https://resources.hrsg.ca/blog/what-is-agile-hr-and-is-it-right-for-you [Accessed 28 Novembre 2021].

Gothelf, J., (2017). How HR Can Become Agile (and Why It Needs To), [Online] Available at: https://hbr.org/2017/06/how-hr-can-becomeagile-and-why-it-needs-to [Accessed 29 Novembre 2021]

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية— اقتراح نموذج بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية - (دراسة إستشرافية)-

The role of Islamic investment portfolios in blending social returns and maximizing the benefits of endowment funds - Proposing a model for building and managing endowment investment portfolios

براهمي فوزية ^{1*}، حديدي آدم ²

brahmif16@yahoo.fr جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر

hadidi_adem@yahoo.fr عاشور الجلفة الجزائر

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/12

تاريخ الاستلام: 2022/02/11

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على بعض البدائل الحديثة في استثمار الأوقاف و استخدام إحدى هذه الوسائل كطريق جديد وفكرة مبتكرة لخدمة الوقف و إظهار إمكانية المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافق الاوقاف من خلال استخدام المحافظ الاستثمارية الوقفية لنصل في نهاية الدراسة الى محاولة اقتراح نموذج لبناء وإدارة المحافظ المالية الوقفية في ظل غياب منهج وقفي واضح يبنى على العلمية في التفكير عسانا نصل إلى عمل مؤسّسي مقنّن، تتحقق فيه مقاصد الوقف، التي من أجلها شُرّع. الكلمات الدالة: الوقف، استثمار الوقف، المحافظ الاستثمارية، الصكوك الاستثمارية، إدارة المحافظ.

Abstract:

This study aims to try to shed light on some modern alternatives in investing Islamic endowments and using one of these means as a new and innovative idea to serve the endowment and to show the possibility of mixing social returns and maximizing endowment expenditures through the use of endowment investment portfolios. A model for building and managing Islamic endowment financial portfolios in the absence of a clear endowment approach based on scientific thinking, with the aim of reaching a legalized institutional outcome, in which the endowment purposes are met, for which they were legislated.

Keywords: *Islamic endowment; endowment investment; investment portfolios; investment instruments; portfolio management.*

^{*}المؤلف المرسل

تمهيد:

لقد كان للوقف قديماً دوراً هاماً في البناء الحضاري الإسلامي مازالت بعض آثاره قائمة حتى الآن، و تعتمد آلية الوقف آساساً على المحافظة على رأس المال، وصرف الغلة والربح والثمرة للموقوف عليهم في مختلف وجوه الخير والمصالح العامة، واقتضى ذلك أن يظهر ناظر الوقف ليحافظ على أصل الوقف، ويتولى عمارته وصيانته، ويقوم بالإشراف على تنميته، ليكمل الواجب الملقى عليه في توزيع ثمراته وربعه، وهذا هو المنطلق الأساسي للاستثمار المالي والاقتصادي لأموال الأوقاف بحسب الحال والظروف والإمكانيات، لذلك أوجد العلماء والفقهاء والنظار على الوقف صيغاً متعددة لاستثمار الوقف محلياً ودولياً، وحافظ الوقف على وجوده واستمراره عبر التاريخ ومرور السنين.

1. إشكالية الدراسة

وسنحاول من خلال هذا العرض المقتضب في موضوع الأوقاف، أن نسلط الضوء على بعض البدائل الحديثة في استثمار الأوقاف، لنرى إلى أيّ حدّ بات الأمر ضرورة اجتماعيَّة مُلِحّة، عسانا نصل إلى عمل مؤسَّسي مقنَّن، تتحقق فيه مقاصد الوقف، التي من أجلها شُرّع. وفي ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متسارعة التغيُّر، نقدِّم بين يدى موضوعنا الإشكالية الآتى

كيف يمكن للمحافظ الاستثمارية الإسلامية أن تحقق المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم
 منافع الأموال الوقفية؟.

وتنطوي تحت هاته الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها في الآتي:

- ماذا نعني بالمحافظ الاستثمارية الوقفية؟.
- ما هي أهم المحددات والضوابط في بناء محافظ استثمارية وقفية؟.
- فيما تتمثل أهم المبادئ المتبعة في بناء محفظة استثمارية وقفية ناجحة؟.
 - ما هي أهم المراحل المتبعة في إدارة المحافظ اللاستثمارية الوقفية؟.

2. أهداف الدراسة:

سنحاول بقدر الإمكان من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي نلخص اهمها في الآتي:

■ محاولة لتقديم ماهية المحافظ الاستثمارية الوقفية وأهميتها في تحقيق اللعائد الاجتماعي وتعظيم منافع أموال الوقف؛

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع ١٠٠٠ ع

تقديم اهم القيود والمحددات في بناء المحافظ الاستثمارية الوقفية؛

- تقديم اهم الضوابط والمبادئ المتبعة في بناء محفظة ماية وقفية ناجحة؛
 - تقديم أهم مراحل بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية

3. هيكل الدراسة

سنحاول بإذن الله وبقدر الإمكان الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق اهدفها من خلال تقسيمها إلى النقاط التالية:

أولاً: ماهية المحافظ الاستثمارية الوقفية.

ثانياً: محددات وضوابط بناء المحافظ الاستثمارية الوقفية

ثالثاً: مبادئ تكوين محفظة مالية وقفية ناجحة.

رابعاً: نموذج مقترح لإدارة المحافظ اللاستثمارية الوقفية

أولاً: مفاهيم أساسية حول الوقف و المحافظ الاستثمارية الوقفية.

1. مفهوم الوقف: يعرف الوقف لغة بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء وأوقفه بمعنى حبسه وأحبسه، وتجمع على أوقاف ووقوف (ابن منظور، 1989)، وسمي وقفاً لما فيه من حبس المال في سبيل الله على المجهة المعينة. لذا نقول وقف الأرض على المساكين، أي حبسها وجعلها في باب البر والإحسان

2-مفهوم المحفظة الاستثمارية: تعرف المحفظة كما ورد في معاجم اللغة بأنها كلمة تعني في الأصل كيس كبير أو صغير من الجلد أو القماش تحفظ فيه النقود والأوراق المهمة الأخرى، ومن هنا جاءت تسمية المحافظ الاستثمارية لتدل على نفس المعنى، حيث يمكن أن تكون مجموعة من الأوراق المالية المختلفة كالأسهم والسندات بأنواعها بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون في المحفظة أيضا صكوك ملكية وأصول حقيقية كالعقار أو الذهب أو الفضة...إلخ. وتعرف في قاموس وبستر Webster بأنها عبارة عن أوراق مالية يمسكها المستثمر أو أوراق تجاربة تمسكها البيوت المالية مثل المصارف.

2-1 تعريف المحافظ الاستثمارية: " تعرف بأنها كل ما يملكه الفرد من أصول حقيقية أو مالية من أجل تنمية قيمتها". لهذا لا يدخل من ضمن المحفظة ما يملكه الفرد لاستعمالاته الشخصية كالبيت أو السيارة وغيرها.

من خلال ماسبق يمكن صياغة التعريف التالي:"المحفظة المالية هي تشكيلة من الأوراق المالية التي يمسكها المستثمر لتعظيم المرد ودية" (مليك، 2013).

- 2-2 مكونات المحافظ الاستثمارية: يمكن تقسيم المحفظة حسب الأصول المملوكة إلى ثلاثة أقسام:
- أ. محافظ مختصة في الأصول المالية: كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية وشهادات الإيداع، الأوراق المالية الحديثة كالعقود المستقبلية أو عقود الخيارات؛
 - ب. محافظ تختص في أصول حقيقية: كالذهب والفضة والبلاتين (معادن ثمينة) وعقارات وسلع؛
- ج. محافظ مختلطة تختص بالأصول المالية والحقيقية: أي أن رأس مال المحفظة يكون موزعة على الأصول المختلفة التي ورد ذكرها سابقا، و سيكون التركيز على المحافظ ذات الأصول المالية لذلك سميت بالمحافظ الاستثمارية بسبب أن جميع الأبحاث والدراسات قد تمت على تطبيق النظريات الاقتصادية والإحصائية على الاستثمار بالأوراق المالية من خلال اختبار أعلى عائد وأفل مخاطرة من استثمار الأوراق المالية المختلفة. و لكن ما ينطبق على الاستثمار بالأوراق المالية يمكن أن ينطبق على الاستثمار بالأصول المختلفة الأخرى كالذهب والفضة والبلاتين والعقارات والسلع الأخرى (المومني، 2009).
- 5- المحافظ الاستثمارية الوقفية: إذا كانت المحفظة الاستثمارية هي تشكيلة من الأصول المالية والحقيقية التي يمسكها المستثمر لتعظيم عوائدها، فيمكن إسقاط هذا التعريف على المحافظ الاستثمارية الوقفية هي تشكيلة من المحافظ الاستثمارية الوقفية هي تشكيلة من الأصول المالية -مثل الأسهم والصكوك الإسلامية بشرط التحقق من أن الشركات المصدر لها تعمل في مجال الحلال الطيب، وأنها شركات لا تتعاون مع أعداء الأمة الإسلامية، أن نسبة المخاطر مقبولة وليست عالية -، والأصول الحقيقية التي يمسكها ناظر الوقف أو أهل الغبرة والثقة -تحددهم وزارة الشؤون الدينية لتعظيم منافع أموال اللوقف وعوائدها الاجتماعية. والجدير بالذكر انه عند تشكيل هاته المحافظ فإنه يلزم مراعاة ما يلى عند استثمار أموال الوقف في الأوراق المالية (مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، 1992):
 - أ. اختيار الأوراق المالية الجائزة شرعاً وخاصة الأوراق المالية الإسلامية المستحدثة؛
 - ب. التقيد بالضوابط التي وضعها مجمع الفقه الإسلامي للتعامل في هذه الأسواق؛
 - ج. إدارة محفظة الأوراق المالية عن طريق جهة فنية متخصصة.
 - 4- مكونات المحافظ الاستثمارية العقارية:
- أ. الأصول المالية الأوراق المالية -: وتتعدد هذه الأوراق على الوجه التالى (عبد الحليم عمر، الاستثمار في الوقف وفي غلاته وربعه، 2004):

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

■ الأسهم: وهي وثيقة تثبت حقاً في حصة في ملكية شركة مساهمة مع الحق في نصيب من الأرباح التي تحققها هذه الشركة، وهي جائزة شرعاً.

- السندات: وهي وثيقة تثبت ديناً في ذمة شركة لأصحابها مع تقاضهم فوائد دورية بنسبة من القيمة الاسمية للسند وهذه غير جائزة شرعاً لما تنطوي عليه من ربا.
- وثائق صناديق الاستثمار: وهي وثيقة تثبت حقاً لصاحبها في صافي موجودات الصندوق الذي يستثمر الأموال المجمعة عن طريق الاستثمار المباشر، أو غير المباشر بالتعامل في الأوراق المالية وتقسيم العوائد بين حملة الوثائق، والاستثمار بهذا الأسلوب من حيث الأصل جائز شرعاً ولكن بمراعاة أن لا تشتمل محفظة الأوراق المالية بالصندوق على سندات ذات فائدة، وبوجد منها صناديق استثمار إسلامية يمكن التعامل في صكوكها.
- الأوراق المالية الحكومية: وهي عبارة عن سندات حكومية وأذون خزانة يدفع عنها فوائد ربوبة وبذلك فهي غير جائزة شرعاً.
- صكوك الإسلامية: وهى أوراق مالية تصدرها بعض المؤسسات المالية الإسلامية وبعض الحكومات بل وجهات وقفية أخرى، وهذه جائزة شرعاً (مؤسسة نقد البحرين، 2001). ونوجزها في الآتي:
- ✓ صكوك الإجارة: هي عبارةٌ عن أوراق مالية ذات قيمةٍ متساويةٍ، قابلةٍ للتداول، تمثّل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع، أو خدمات، وتتخِذ من أحكام الفقه الإسلامي مرجعاً رئيساً لها (البصمان، 2011).
- ✓ صكوك المضاربة: هي عبارةٌ عن أوراق ماليةٍ قابلةٍ للتداول، تُعرَض على أساس قيام الشركة المصدِّرة بإدارة العمل وِفقاً لصيغة المضاربة، ويُمثّل فيها الملاّك أصحابَ رؤوس المال، بينما المستثمر يُمثّل عاملَ المضاربة، وتتوافر فيها شروطُ عقد المضاربة، ومعلوميةُ رأس المال، ونسبةُ الربح (جبارى و خميلى، 2010).
- ✓ صكوك المشاركة: هي وثائقُ متساويةُ القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروعٍ، أو تطوير مشروعٍ قائمٍ، أو تمويلٍ نشاطٍ، ويصبح المشروع مِلكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم.

- ✓ صكوك السلم: تسمح هذه الصيغة بأن يشتري المصرف من العميل بثمنٍ حالٍ، سلعةً موصوفةً في الذمّة مؤجّلةً التسليم، إلى موعدٍ محدّدٍ وله استخدامات مختلفةٌ في التمويل (لحلو و عايب، 2011).
- ✓ صكوكُ المزارعة: هي وثائقُ متساويةُ القيمة، تُصدر بغرض تمويل مشروعٍ زراعيٍّ،
 وبصبح لحاملها حصّة في المحصول الناتج.
- ✓ صكوك المساقاة: وهي التي يكون الغرض من إصدارها، سقي الأشجار المثمرة،
 ورعايتها، ويتحصّل أصحابها على حصّة من الثمار.
- ✓ صكوكُ المغارَسة: وهي وثائقُ متساويةُ القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، ويصبح لحملة الصكوك حصّة في الأرض والغرس.
- ✓ صكوك الاستصناع: وهي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها الاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سِلعةٍ، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك.
- ✓ صكوكُ المرابحة: وهي وثائقُ متساويةُ القيمة، يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعةُ المرابحة مملوكةً لحملة الصكوك.

هذا؛ ومن الجدير بالذكر أن التعامل في الأوراق المالية الجائزة شرعاً حسبما تم بيانه له ضوابط محددة وأن التعامل بالاكتتاب فيها في السوق الأولية أي شرائها عند إصدارها جائز، أما التعامل بها في السوق الثانوية (التداول) فالأمر يحتاج إلى تفصيل فبالنسبة للأسهم (الخياط، 1995)، ووثائق صناديق الاستثمار وصكوك الإجارة وصكوك المقارضة فإنه يجوز تداولها وأما بالنسبة لصكوك السلم والمرابحة والاستصناع، أي ما كانت قائمة على الدين فلا يجوز تداولها (مجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الما، 2004) في السوق الثانوية للنص على عدم جواز بيع السلم قبل قبضه ولما في الأمر من بيع الدين بالنقد لغير من عليه الدين وإن كان جائزاً لدى جمهور الفقهاء إلا أنه مشروط بالمساواة في القدر والجنس والأجل وهذا ما لا يتحقق في هذا النوع من الأوراق، كما أنه لا يوجد من يرضى بالتعامل به بأن يأخذ الصك بسعر ويبيعه أو يسترده بنفس السعر مع عدم وجود عائد (عبد الحليم عمر، 2000)

وإذا نظرنا إلى الموضوع من جانب استثمار أموال الوقف في المحافظ المالية فإنه يمكن ذلك مع التقييد بضوابط التعامل في هذه الأوراق ومع ضرورة الإشارة إلى أنه وطبقاً لتصنيف الاستثمارات في

أوراق مالية المتعارف عليه في الوقت المعاصر تنقسم بحسب الغرض منها إلى (مجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الما، 2004):

- ■استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
 - استثمارات للمتاجرة بها؛
 - استثمارات متاحة للبيع.

فالأولى تنطبق على صكوك السلم والمرابحة، والثانية يتم تداولها حينما تتغير أسعارها وتجنى أرباح فروق الأسعار ويتم اقتناء غيرها، والثالثة يقصد بيعها حينما توجد فرصة جيدة لذلك، ونظراً لما يحوط التعامل في الأسواق المالية – رغم أهميتها – في صورتها المعاصرة من أساليب تقوم على الخداع والغش بواسطة المضاربين وما يحدث من وجود انهيارات متتالية في الأسواق المالية (عبد الحليم عمر، التفسير الإسلامي لأزمة البورصات في آسيا عام 1997، 1997) وحسبما عبر عن ذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي «بأن هذه الأسواق - مع الحاجة إلى أصل فكرتها – هى في حالتها الراهنة ليست النموذج المحقق لأهداف قيمة المال واستثماره من الوجهة الإسلامية».

لذلك فإنه يلزم مراعاة ما يلى عند استثمار أموال الوقف في الأوراق المالية:

- اختيار الأوراق المالية الجائزة شرعاً وخاصة الأوراق المالية الإسلامية المستحدثة.
 - التقيد بالضوابط التي وضعها مجمع الفقه الإسلامي للتعامل في هذه الأسواق.
 - إدارة محفظة الأوراق المالية عن طريق جهة فنية متخصصة.
 - التنوع في محفظة الأوراق المالية عن طريق تشكيلة متوازنة من الأوراق المالية.
- مراعاة الاستثمار في أوراق مالية إسلامية ذات عائد ثابت مثل صكوك الإجارة، لأنه بالتعامل بالأوراق المالية الأخرى معرض لتقلب الأسعار مما يؤدى إلى خسارة جزء من أصل مال الوقف.
- ب. الأصول الحقيقية: وهنا نقصد أن المحافظ الاستثمارية الوقفية لا تكون مكونة فقط من الأصول مالية ولكون قد تحتوي أيضاً على أصول حقيقية او عينية مثل الأراضي والمباني والمنقولات، وهذا ما يستلزمه التنويع في مكونات المحافظ الاستثمارية الوقفية للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها هاته المحفظة.

ثانياً: محددات وضوابط بناء المحفظة الاستثمارية الوقفية.

لبناء المحافظ الاستثمارية الوقفية هناك مجموعة من المحددات والضوابط الاقتصادية وكذا منها الضواابط الشرعية، التي يجب أخذها بعين الاعتبار، نظرا لما لها من تأثير على مكونات المحفظة الاستثمارية، وبالتالي التأثير على العوائد المحققة منها.

- 1. **محددات وقيود بناء المحفظة الاستثمارية الوقفية:** لتكوين محفظة مالية مطابقة تماما لرغبة المستثمر واحتياجاته لا بد من التحديد المسبق للقيود ومحددات تكوينها، ومكن أن التمييز بين القيود التالية:
- أ. قيود زمنية: بمعنى تحديد نوع المدى الزمني الملائم لاستثمار الموال الوقفية وبيما يحقق اهدافها الاجتماعية وتعظيم منافعها (قصير أو متوسط). ويمكن أن نربط القيود الزمنية بمعدل أو أهمية نمو رأس المال، فإذا كان المستثمر يرغب في الحصول على معدل نمو ثابت و مستقر، فقد يولي الاهتمام بالاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل. أما إذا كان يرغب في الحصول على معدل نمو عالي خلال مدة من الوقت، فعليه الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل أو في صناديق الاستثمار.
- ب. قيود مالية أو رأسمالية: أي امكانية المستثمر المالية وحجم ونوع الأموال الوقفية التي تكون بحوزتنا والمخصصة لشراء وحيازة الأوراق المالية بالإضافة لمدى توفر الأموال الوقفية في شكلها النقدى حتى يتمكن من انتهاز الفرص الجيدة دون الاضطرار لبيع ما بحوزته.
- ج. قيود السيولة: وهي معلقة بمدى الحاجة لتسييل المحفظة الوقفية وذلك بشكل مفاجئ أو في أجل قصير, الأمر الذي يؤدي القائمين على إدارة المحفظة الوقفية إلى التخلص من بعض الأوراق المالية, وفي هذه الحالة لا بد عليه أن يختار الأوراق المالية الأكثر قابلية للتداول.
- د. قيود ومحددات المخاطر: إن درجة تقلب المخاطر تتنوع وتختلف من استثمار لآخر، ومن ورقة مالية لأخرى، لذا لا بد على المستثمر أن يكون على علم بهذه المخاطر ومدى تأثيرها على العائد، وبجب أن تكون المحفظة الاستثمارية الوقفية نسبة المخاطر مقبولة فيها وليست عالية.
- ه. قيود شرعية: ويقصد أن تكون عمليات الاستثمار مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعتبر المرجعية الأولى في هذا النشاط، حيث يتم تجنب استثمار الأموال الوقفية في المجالات المحرمة شرعاً ومنها الإيداع في البنوك بفوائد أو شراء السندات بفوائد أو شراء أسهم لشركات تعمل في الحرام.

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

2. **ضوابط تكوين محفظة مالية وقفية**: وبجوار قيود ومحددات تكوين المحفظة يجب على المستثمر أن يلتزم بمجموعة من الضوابط الاقتصادية والشرعية ونوجزها في الآتي:

- أ. يجب على المستثمر أن يعتمد على رأس ماله الموقوف اللجوء إلى أموال أخره.
- ب. يجب أن يكون هناك جزء من المحفظة الوقفية يحتوي على أسهم الشركات أو الصكوك ذات درجة مخاطر منخفضة، بعد أن يحدد القائمين على إدارة المحفظة مستوى المخاطر التي يستطيع أن يتحملها، وأن تحتوي المحفظة أيضا على جزء من الأسهم أو صكوك ذات المخاطر العالية والتي يكون في العائد بها مرتفع. وكل ذلك يتم وفقا لقدرة أموال الوقف المستثمرة على تحمل مثل هذه المخاطر؛
- ج. يجب تحديد الفترة الزمنية للاستثمار مسبقاً، وأن يتم تحديد نوع الاستثمار من حيث المدة استثمار طويل أو قصير الأجل؛
- د. يجب على المستثمر بين الفترة والأخرى أن يجري تغيرات في مكونات المحفظة إذا ما تغيرت ظروفه بشكل يسمح له بتحمل مخاطر أكبر، أو بالعكس حسب ظروف السوق، أو إذا ما اتضح انخفاض أداء أحد الأسهم أو صكوك بصورة لافتة لنظر، أو قد تتحسن القيمة السوقية لعدد من الأسهم التي تتكون منها المحفظة لترتفع قيمتها بشكل يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر المحفظة عما هو مخصص له، مما يجعل مسألة إعادة تشكيل مكونات المحفظة مسألة لا مفر منها؛
- ه. تحقيق مستوى ملائم من التنويع بين قطاعات الصناعة، فمن الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم شركة واحدة، حتى وإن كان رأس المال الخاص صغيرا. فكلما زاد تنوع قطاعات الصناعة التي تتضمنها المحفظة المالية انخفضت المخاطر؛
 - و. يجب أن يقارن أداء المحفظة مع اداء أحد مؤشرات السوق مثل مؤشر داو جونز الإسلامي؛
- ز. إذا كانت المخاطر تتعلق بالسوق بحيث يخشى المستثمر من الاتجاه العكسي لأسعار السوق، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لرأس المال، في هذه الحالة يمكن تجنب مثل هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية عالية الجودة مثل تلك الأوراق التي تعود إلى مؤسسات ذات تاريخ طويل في النجاح؛
- ح. لابد أن تؤخذ الضوابط الشرعية بعين الاعتبار بحيث الاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والصكوك الإسلامية بشرط التحقق من أن الشركات المصدر لها تعمل في مجال الحلال الطيب، وأنها شركات لا تتعاون مع أعداء الأمة الإسلامية.

ثاالثا: مبادئ تكوين محفظة مالية وقفية ناجحة.

هناك عدة مبادئ لا بد من المستثمر أو القائمين على استثمار الأموال الوقفية أن يراعيها عند تكوين المحفظة الاستثمارية الوقفية وذلك ليتحصل على تشكيلة أوراق مالية أو صكوك مالية ناجحة. سنذكر منها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر كما يلى: (Viviani)

- 1. مبدأ القياس الكمي: وبعني إمكانية قياس العائد المتوقع من الأوراق المالية والصكوك المشكلة للمحفظة الاستثمارية، وبالمقابل إمكانية قياس درجة المخاطر التي تنطوي عليها المحفظة المالية. ولقياس العائد والخطر لا بد من توفر المعلومات الكافية عن العائد والمعطيات الاقتصادية المتوقعة في المستقبل. والتي يعتمد عليها في تقييم العائد المتوقع من المحفظة المالية ككل.
- 2. **مبدأ الشمول:** ويقصد به اشتمال المحفظة المالية الوقفية على معظم الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامي. وذلك حتى يتم تحقيق عائد مرتفع ومستقر نسبيا بأقل مخاطر ممكنة.
- أ. مبدأ الارتباط: ويهدف هذا المبدأ إلى تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب تكوين محفظة الأوراق المالية في ظل درجة الارتباط بين العوائد المحققة من الاستثمار بين أوراق مالية لشركات مختلفة. فمعامل ارتباط عوائد الأوراق المالية المشكلة للمحفظة المالية له علاقة طردية مع المخاطر الخاصة بهذه المحفظة المالية.
- ب. مبدأ الجودة: ويقصد بجودة ورقة مالية ما إمكانية بيعها أو شرائها في السوق دون أية عوائق ودون خسارة. وتتوقف جودة الورقة المالية عن بعدها عن المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق، كما يمكن القول أن توافر الجودة في الورقة المالية يعني توافر وزيادة في قابلية التسويق وتحسن فرص ترويجها.
- ج. مبدأ التنويع: إن التشكيل الجيد للمحفظة يتطلب تجميع أنواع الأوراق المالية، أي ذات خصائص متنوعة ويمكن أن يأخذ التنويع عدة أشكال، أهمها: تنويع قطاعي، تنويع سوقي، التنويع في الأوراق المالية أو الصكوك الإسلامية ...الخ.

رابعاً: نموذج مقترح لإدارة المحفظة الاستثمارية الوقفية.

قبل الحديث عن كيفية إدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية فمن الأهمية بمكان التحدث عن أهداف إدارة الأموال الوقفية التي تتمثل في النقاط الآتية: (شحاتة، 2011)

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

1. المحافظة على الأموال الوقفية من الهلاك والضياع والابتزاز والإسراف والتبذير وسوء الاستخدام وكل صور الاعتداء علها، ويعتبر هذا الهدف من ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية وهو حفظ المال، وهذا يتطلب عدم تعريضها للمخاطر العالية عند الاستثمار؛

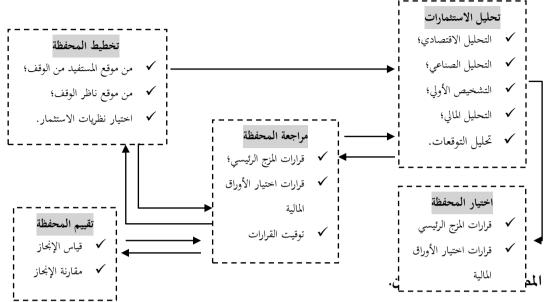
- 2. تنمية الأموال الوقفية بالوسائل والأساليب المشروعة لضمان استمرار الحصول على عوائدها ومنافعها ولاسيما في مجال الأوقاف التأبيدية، وهذا يتطلب بدوره حسن الاستثمار، والمواظبة على الصيانة والتجديد والاستبدال والاحلال؛
- 3. تنظيم العوائد والمنافع الناجمة منها، وبذلك تبذل الإدارة المالية جهدها باتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تحقق ذلك لإشباع حاجات المستفيدين.

ولعل أن هناك صعوبة في عملية تقسيم عناصر وخطوات اتخاذ القرارات الاستثمارية، الصعوبة هنا في عملية اتخاذ القرارات أن المعلومات التي يمكن أن يستند علها متخذ القرار مأخوذة من مصدرين مهمين:

المصدر الأول: وهو المستثمر وأهدافه وحاجاته وهنا يتمثل في ناظر الوقف أو الإدارة المالية؛

المصدر الثاني: الأوراق المالية أو الصكوك الإسلامية وتأثيرها بما يحيط بها. فهذه المعلومات تكون متغيرة بالإضافة إلى أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في متخذ القرار، ومن هنا تأتي الصعوبة في ذلك. ولهذا اختلف الباحثون في وضع إطار عام لإدارة المحافظ لتحديد خطوات محددة يمر فيها القرار ليخرج قرارا صحيحا وناجحا. وسنحاول بإذن الله تعالى اقتراح نموذج لإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية انطلاقا من الاعتماد على النموذج العالمي لإدارة المحافظ الاستثمارية؛ كما هو موضح في الشكل التالى:

الشكل 01: نموذج مقترح لإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية.



تتمثل العناصر الرئيسية التي يحتويها هذا النموذج المقترح لإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية فيما يلي مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الشرعية في كل مرحلة من مراحل هذه الإدارة؛ من تخطيط المحفظة إلى تحليل الاستثمارات ثم اختيار المحفظة وتقييمها، وفي الأخير مراجعة المحفظة. وسنحاول بإذن الله تناول كل مرحلة من هذه المراحل بنوع من التفصيل في الآتي:

1. تخطيط المحفظة الاستثمارية الوقفية: ونقصد بها تخطيط جميع الأموال الوقفية والاستثمار في محافظ بالصيغ الإسلامية المناسبة بما يحقق المحافظة عليها وتحقيق أقصى عوائد ومنافع ممكنة بمعنى التخطيط دراسة المؤسسات والأوراق المالية أو الصكوك الإسلامية والمفاضلة بينها من خلال دراسة العوائد والمخاطرة - تعظيم العوائد وتقليل المخاطر قدر الإمكان-، ويجب ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية للأموال الوقفية وفقاً للضوابط الشرعية والصيغ الإسلامية في صورة خطط سنوية محللة حسب المجالات المختلفة، ويستخدم في هذا الخصوص الأساليب العلمية الحديثة. كما يجب اختيار الأوراق المالية أو الصكوك المالية التي تحقق نموا في رأس المال. من خلال تخطيط المحفظة يمكن تحديد العناصر التالية: التخطيط من موقع المستفيدين من الوقف،التخطيط من موقع مدير المحفظة أو ناظر الوقف أو الادارة المالية التي تقوم على إدارة المحفظة، التخطيط من خلال قياس الاستثمار أو تحديد النظريات الاستثمارية المستعملة لتحقيق أهداف المحفظة.

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

أ. التخطيط من موقع المستفدين من الوقف: بحيث في عملية تخطيط الأموال الوقفية المراد استثمارها في محفظة مالية لابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه يجب أن يتم استثمار مال الوقف للحصول على الغلة، وأن هذه الغلة ملكاً للمستحقين بالاتفاق ولا تعود لأصل الوقف ويعرف ذلك محاسبياً بأن الغلة «مال قابل للإنفاق» بمعنى أنه يلزمه صرفها أولاً بأول على وجوهه المستحقة، وعليه تحديد مجالات الاستثمار بناءا على امكانية تحقيق هذا الهدف. وعلى هذا الأساس يكون الاستثمار إما طويل الأجل أو قصير الأجل، ولكل نوع من هذين النوعين أوراق مالية أو صكوك مالية إسلامية مختلفة، ولابد من تحديد ذلك حتى يسهل على مدير المحفظة اتخاذ القرارات ولتحقيق العائد الاجتماعي لهذه المحفظة.

- ب. التخطيط من موقع مدير المحفظة: يجب أن يتحلى مدير المحفظة بشخصية مميزة قادرة على اتخاذ الرأي الحكيم، وأن يكون ملما إلماما واسعا بكل الظروف ليكون له القرار الأمثل والذي لا يؤثر على مصلحة المستفيدين من الوقف وعند القيام بعملية التخطيط في بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآتى:
 - المحافظة على الأموال وتنميتها عن طريق صيغ الاستثمار الإسلامي؛
 - الاطمئنان من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- الاطمئنان من الالتزام بالأسس والسياسات واللوائح والنظم التى وضعتها المؤسسة الوقفية، وبيان التجاوزات والانحرافات وتحليل أسبابها، وتقديم التوصيات للعلاج؛
 - طمأنة الواقفين بأن الأموال الوقفية الخاصة بهم تدار برشد؛
 - طمأنة الجهات الموقوف عليها بأن حقوقهم مصونة وبدون مساس؛
- تقديم معلومات إلى من يعنيه أمر تحقيق الخير للناس جميعاً وهذا يحفز الآخرين على وقف بعض من أموالهم.
- ج. وضع مقاييس للاستثمار: ويتم ذلك عن طريق ترجمة ما يراد تحقيقه للجهات المستفيدة من الوقف، وما يحاول مدير المحفظة تحقيقه وذلك عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية للمحافظ الاستثمارية الوقفية. وهذه أهم خطوة من خطوات عمل إدارة المحافظ الاستثمارية. ويجب أن لا نهمل هذه الخطوة التي تعتمد على إيجاد مقاييس للمخاطرة والعوائد، أي تحديد أي حد من المخاطر ممكن للمستثمر القبول به، وأى حد من العائد ممكن إرضاء رغبات المستثمر.

- 2. تحليل الاستثمارات: يوجد نوعان من التحليل المتعلق بالاستثمار، الأول هو التحليل الأساسي وهو التحليل الأساسي التحليل الذي يقوم بتحليل المعلومات المالية والاقتصادية من أجل التنبؤ بأرباح المحفظة والمخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، أما النوع الثاني من التحليل وهو التحليل الفني وهو الذي يوم على تحليل المعلومات التاريخية والتغيرات التي طرأت على أسعار الأسهم لسنوات سابقة من أجل إيجاد نمط لتغيرات الأسعار لسنوات قادمة. ولا بد من أخذ فكرة عن التحليل الأساسي:
- أ. التحليل الاقتصادي: وهو الخطوة الأولى في التحليل الأساسي، وهنالك عدد من المتغيرات التي يجب على المحلل الاهتمام بها، وذلك لتأثيرها على أسعار الأوراق المالية. ويجب دراسة المؤشرات المختلفة لأداء الاقتصاد من أجل تحديد اتجاه الاقتصاد نحو الرواج أو الكساد، وهي من أهم الدراسة أو الموضوعات التي تحدد لمدير المحفظة الحالة الاقتصادية لاتخاذ قراره الصحيح.
 لذلك لا بد من:
- ■دراسة المتغيرات الأساسية للاقتصاد: وهي كالتالي: السياسات المالية، السياسات النقدية، معدل التضخم، حجم الإنتاج القومي.
- المؤشرات الاقتصادية: هي عبارة عن أدوات يستعملها المحللون الاقتصاديون للوقوف على معرفة الأوضاع الاقتصادية للوضع الحالي والوضع المستقبلي. وتقسم المؤشرات الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات:
- ✓ مؤشرات تسبق الأحداث الاقتصادية: هي المؤشرات التي تعطينا أنطباعات أولية عما سيحدث في سوق الأوراق المالية للمرحلة القادمة وهي الأحداث التي يكون التغيير الذي يطرأ على الحالة الاقتصادية من رواج أو كساد؛ ومثال ذلك: مؤشرات تأسيس المشايع الجديدة، مؤشرات تصاريح العمل، مؤشرات رخص البناء، مؤشرات الاستهلاك، حجم المبيعات...ألخ.
- ✓ مؤشرات تواكب الأحداث الاقتصادية: هي الأحداث التي يكون التغيير الذي يطرأ
 عليها يحدث مع التغيير الذي يطرأ على الحالة الاقتصادية؛ ومثال ذلك مؤشرات
 الأنتاج الصناعي، مبيعات القطاع الصناعي، صافي دخل الفرد...ألخ.
- ✓ مؤشرات لاحقة للأحداث الاقتصادية: هي الأحداث التي يكون التغيير الذي يطرأ عليها
 يحدث بعد التغيير الذي يطرأ على الحالة الاقتصادية. ومثال ذلك المخزون السلعي،
 متوسط البقاء في العمل،...ألخ.

دور المحافظ الاستثمارية الإسلامية في المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الأموال الوقفية

ب. التحليل القطاعات أو الصناعي: بعد التحليل الاقتصادي يأتي تحليل الصناعات أو بمعنى آخر تحليل القطاعات المختلفة تقسم الشركات المساهمة إلى قطاعات مختلفة ولكن حسب مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد. ويمكن تقسيم هذه القطاعات: قطاع البنوك، قطاع الخدمات، قطاع التأمين وقطاع الصناعة. وهذا من أجل تحديد القطاع الذي ينوي الاستثمار فيه الأموال الوقفية مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الشرعية في اختيار القطاعات التي يتم تحليلها.

- ج. التشخيص الأولي: بعد القيام بالتحليل الاقتصادي والصناعي يمكن أن نختار 100 أو 200 شركة من أهم الشركات التي تطرح أسهمها أو الصكوك الإسلامية في البورصات الكبيرة والأسواق اللمالية الإسلامية وبشكل تقديري يمكن دراسة هذه الشركات المختارة عن طريق التحليل المالي.
- د. التحليل المالي: وهي عبارة عن دراسة تفصيلية للحسابات الختامية من أجل الوقوف على المركز المالي لهذه الشركات ونقاط القوة والضعف وتشخيص المشكلات من أجل إيجاد حول لها. فهو دراسة للمعلومات التاريخية لتحديد الماضي واستشراف المستقبل.
- ه. التحليل التوقعي: وهو عبارة عن عملية بيان توقعات المحلل للمستقبل لكل ورقة مالية، وذلك لعدد من السنوات القادمة ويتم ذلك بعد مراجعة خصائص كل ورقة بعناية من حيث مقدار التوزيعات لكل سهم ولسنوات سابقة. وبناءا على المعلومات السابقة نستطيع تحديد توزيعات المستقبل وكذلك يمكن توقع القيمة السوقية بالإضافة إلى مقارنة توقعات كل ورقة بنفقات الأوراق الأخرى.
- 3. اختيار المحفظة: وهي الخطوة الأولى العملية في تأسيس وإدارة المحفظة الاستثمارية اللوقفية حيث تتكون هذه المرحلة من عنصرين رئيسيين هما:
- أ. قرارات المزج الرئيسي: ويقصد بها توزيع رأس المال إلى أصناف رئيسية من الاستثمارات ثم توزيع آخر إلى استثمارات فرعية متخصصة. إن قرارات المزج الرئيسي تأخذ عمليات قبل اختبار الأوراق المالية حيث يتم توزيع رأس المال على الأوراق المالية ويخصص جزء يبقى كنقدية يخصص للطوارئ أو صفقات سريعة ويعتمد في توزيع رأس المال على نوعية المحفظة هل هي محفظة دخل أو محفظة ربح أو محفظة مختلطة لذا يعتمد توزيع رأس المال على التحليل الاقتصادي والصناعي والمالى.

- ب. اختيار الأوراق المالية: يتم اختيار الأوراق المالية بناءا على توزيع رأس المال وذلك من خلال قرارات المزج الرئيسي واعتمادا على الدراسات السابقة وهي التخطيط وتحليل الاستثمارات حيث يتم الشراء وتركيب الأصول الأساسية للمحفظة الاستثمارية الوقفية.
- 4. تقييم المحفظة: هذا العنصر يتعلق في فحص القيمة السوقية لأصول المحفظة الاستثمارية الوقفية خلال فترة زمنية، وذلك للتأكد من أن القيمة السوقية قد حققت أهداف التي تم وضعها أم لا؟. وكذلك تم تطبيق مقاييس ونظريات الاستثمار على الأساس السليم والصحيح، ومن هنا نرى أن تقييم المحفظة يمكن أن يعتبر كمرآة تعكس صحة أو عدم صحة الاختبارات، ويتم تقييم المحفظة بخطوتين: قياس الإنجاز؛ مقارنة الإنجاز.
- أ. قياس الإنجاز: ويتم قياس الإنجاز على ورقة مالية واحدة أو مجموعة من الأوراق المالية وفي كلتا الحالتين يعتمد على فحص القيمة السوقية للأوراق المالية في فترة زمنية معينة ومقارنتها بفترة زمنية سابقة، حيث يستطيع مدير المحفظة معرفة مدى التغير في القيمة السوقية من فترة إلى أخرى.
- ب. مقارنة الإنجاز: وهي محاولة للحكم على مدى صحة قرارات مدير المحفظة وعلى مدى نجاح هذه القرارات في تحقيق زيادة في ثروة المحفظة. ويمكن أن يتم ذلك بواسطة المقارنة بين هذه المحفظة ومحافظ أخرى أو المقارنة بمعايير عامة تقدمها بعض شركات الخبرة مثل داو جونز الإسلامي.
- 5. مراجعة المحفظة: تعتبر عملية مراجعة وتنقيح المحفظة المركز الرئيسي لعمل وإدارة المحفظة وهو العنصر الذي يجعل إدارة المحفظة متحركة، حيث يمكن أن تصدر قرارات الشراء أو البيع كل يوم أو كل أسبوع وكل شهر. وهذا العنصر هو العنصر الخامس في النموذج المقترح لإدارة تخطيط المحفظة وتعود أيضا لإعادة التحليل الاستثماري ويمكن أن تعود وتتغير قرارات المزج الرئيسي واختبار المحفظة. ونختم هذه الورقة البحثية بتلخيص أهم النتائج، وبيان المقترحات والتوصيات.

6. نتائج الدراسة:

- إن الوقف كان وسيظل محل اهتمام بالغ، وموضع عناية فائقة النظير من المسلمين في كل مكان وحين وهو يمثل ظاهرة حضاربة، ومحفظة مالية لتعاقب الأجيال؛
- اليوم نحن في حاجة ملحة للهوض بالدور التنموي للوقف، ليلعب دوره في مختلف مناحي
 التنمية البشربة في بلداننا اللعربية؛

المحاصد الاستشارية الإساريية في المن بين المحاصد الأجساني وتصفيها لمحاط الأموال الوسية

- إن الحفاظ على أصول الوقف وعمارته أمر أساسي ومهم، لاستمراريته في الثواب والعطاء والنفع، ولذلك قرر الفقهاء وجوب البدء بعمارة الوقف، وصيانته من غلته وثمرته، وما بقي فيدفع للموقوف عليم؛
- استثمار المال مقصد من مقاصد الشريعة لحفظ الأموال، ومقصد حفظ المال يكون من جهة وجوده بكل ما يؤدي إلى وضوحه، ورواجه وتداوله وثباته والعدل فيه، أما الوضوح فباستقرار الأموال وعدم الغش فيها، وأما الرواج فبتداولها وعدم كنزها واحتكارها؛
- الاستثمار بالوقف عرف شرعا بأنه تنمية للأموال الموقوفة وزيادتها، سواء أكانت أصولا أم ربعا بوسائل استثمارية مباحة شرعا؛
- إن عمارة الوقف وإصلاحه واستغلاله بالوجه الأكمل يعني استثماره وتنميته، وهو المطلوب شرعاً؛
- تساهم المؤسسات المالية بدور فعال في تدبير الأوقاف وإدارة واستثمار موارد الأوقاف وهناك بعض التجارب التي أثبتت ذلك مثل التجربة المغربية والكويتية وتجربة البنك الإسلامي للتنمية في الاستثمارات الوقفية والأساليب الحديثة لتطبيقات (trust) في مجال الاستثمارات الوقفية؛
- هناك بدائل حديثة في استثمار أموال الوقف يمكن الاعتماد عليها في المحافظة وتنمية للأموال الموقوفة وزيادتها؛
- تعتبر الأموال الوقفية من نماذج المال العام في الإسلام الواجب المحافظة عليه وتنميته وتثميره والمحافظة على حقوق الواقف وحقوق الجهات الموقوفة عليهم، ويمكن ان يتجسد ذللك في المحافظ المالية الوقفية، وهذا يتطلب إدارة رشيدة واعية فعالة؛
- تعتبر المحافظ المالية من بين أهم الوسائل التي يمكن من خلالها التوليف بين الدور الاجتماعي والاقتصادي للأموال اللوقفية؛
- عند بناء المحافظ الاستثمارية الوقفية لابد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات والضوابط الاقتصادية والشرعية؛
- تشمل إدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية من تخطيط المحفظة إلى تحليل الاستثمارات ثم اختيار المحفظة وتقييمها، وفي الأخير مراجعة المحفظة، ويحكم هذا كله أحكام ومبادئ الشريعة وكذلك ما تعارف عليه رجال الإدارة المالية المتفق مع شرع الله.
- تدبير المشاريع الوقفية لا يخلو من مخاطر، ومنها المخاطر القانونية والتجارية ثم التمويلية وكذا
 التشغيلية

7. توصيات الدراسة:

- ضرورة تجسيد الوسائل أو المجالات الحديثة في استثمار الأموال الوقفية على أرض الواقع والبحث الجاد لإمكانية التطبيق وتكوين محافظ مالية إسلامية يمكن من خلالها المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الموال الوقفية؛
 - ضرورة تطوير وتفعيل أداء الأسواق المالية الإسلامية والتعامل بالصكوك الإسلامية؛
- ضرورة إيجاد مجالات الاستثمار التي يمكن من خلالها المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الوقف؛
- العمل على التوعية الكافية لأهداف الوقف وغاياته وفوائده وما يعود من الخير على الأمة والمجتمع والأجيال القادمة، لتأمين مصادر تمويل جديدة ومتطورة للمشاريع المقترحة لاستثمار الوقف.
- إنشاء مديرية خاصة في وزارة الأوقاف، أو في الأمانة العامة للأوقاف، لاستثمار أموال الوقف، تعتمد على المختصين في الشريعة والمحاسبة والتجارة، للإشراف على الاستثمار، والبحث عن أساليب متطورة للاستثمار الأمثل وفق أحكام الشريعة، وبرمجة الاستثمار، والإشراف عليه، ومتابعته، كما هو الحال في دولة ماليزيا.
- ضرورة ربط المشاكل المثارة في مجال الاستثمار الوقفي بالمشكل العام المتعلق بمراجعة الاجتهادات الفقهية؛
- دعوة مراكز البحوث لدراسة التجارب العملية لاستثمار الأوقاف وتقويمها من الجانب الشرعي والاقتصادى؛
- لابد من إيجاد تشريعات وتنظيمات تلبي الاحتياجات المتعددة للواقفين، تحت إشراف مؤسسات تتمتع بالشفافية ومعايير الرقابة؛
 - تأمين الاستثمار الوقفي من المخاطر عبر تعزيز ضماناته التوثيقية وتحصين وضعيته القانونية؛
 - التوسع في أنواع الأعيان الموقوفة ومجالات الاستثمار المرتبطة بها؛
 - تغيير الصورة النمطية المغلوطة عن الاستثمار الوقفى؛
- المطالب بتحسين سمعة الأوقاف بما يخدم تنميتها وبتفعيل النصوص القانونية المكرسة للحوكمة الجيدة، سواء كانت مرتبطة بمالية الأوقاف العامة أم مراقبتها؛
- إخضاع الاستثمارات الوقفية للتحليل الاستباقي، وتحبير المخاطر وتعميق المقاربات الاستراتيجية والتخطيط في مجال الاستثمار الوقفي.

- يلزم الاستعانة بأساليب الإدارة المالية الحديثة وكذلك بأساليب تكنولوجيا صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات الآلية المعاصرة في إدارة المحافظ الوقفية، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؛
- هناك حاجة ملحة لوجود نماذج ونظم مالية معاصرة تتفق مع الطبيعة المميزة للمحافظ المالية الوقفية الموقفية تساعد في التخطيط المالي والرقابة المالية واتخاذ القرارات المالية للمؤسسات الوقفية الحديثة.
- ضرورة إصلاح المؤسسات الوقفية وتطويرها ودعمها بالموظفين الفنيين والخبراء والمؤهلين في مختلف الاختصاصات لتساهم في عملية الاستثمار والتنمية لأملاك الوقف.
- وجوب توفير التبادل الثقافي والعلمي والفقهي والمعرفي والإداري والاستثماري بين المؤسسات الوقفية، ووزارات الأوقاف، والأمانات العامة للأوقاف، في البلاد العربية والإسلامية، للاستفادة من الإنجازات العملية، والتطبيقات المعاصرة في استثمار الوقف، وللاطلاع على المبتكرات والاجتهادات الجديدة لعلماء كل بلد وفقهائه في البلاد الأخرى.

8. المراجع والهوامش:

Viviani, J.-L. (2001). Gestion de portefeuille, 2e édition. Paris: Dunod.

ابن منظور, أ. ا .(1989) لسان العرب مصر، القاهرة: دار المعارف.

البصمان, م. م. (2011). صكوك الإجارة الإسلامية (دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية)، الطبعة الأسمان, م. م. الأولى عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

الخياط, ع .(1995) الشركات في الشريعة الإسلامية عمان، الأردن: المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية، الطبعة الخامسة.

المومني, غ. ف. (2009). إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة .عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع. جباري, ش & ,خميلي, ف. (2010). دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية .ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي [p. منظور اقتصادي إسلامي العلمية العلمية العلمية العلمية العالمية العلم الإسلامية العالمية العلم الإسلامية العلم الإسلامية العلم الإسلامية العلم المية المية العلم المية الم

شحاتة, ح. ح. (2011). منهج وآساليب إدارة أموال المؤسسات الوقفية – التخطيط، الرقابة وتقويم الأداء، اتخاذ القرارات .

- عبد الحليم عمر, م .(1997) .التفسير الإسلامي لأزمة البورصات في آسيا عام 1997 .ورقة بحثية مقدمة لذ ندوة أزمة جنوب شرق آسيا، بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي .(p. 97) مصر: جامعة الأزهر عبد الحليم عمر, م .(2000) .الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومي .الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومي (p. 74).
- عبد الحليم عمر, م . (2004). الاستثمار في الوقف وفي غلاته وربعه 25 . (p. 25 مسقط، عمان: مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة الخامسة عشرة.
- لحلو, ب كل بعايب, و .(2011) .آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية .ورقة بحثية الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، المالية على سوق الصكوك الإسلامي، (غرداية: جامعة غرداية.
- مجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الما . (2004) . ,صكوك الاستثمار (المعيار رقم 17) . المعايير الشرعية.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولى . (1992) . , قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولى رقم 63 . الأسواق المالية: الأسهم ، الأختيارات، والسلع، العملات ويبين أحكامها مما يمكن الإفادة منها لإقامة سوق المال الإسلامي، دورة المؤتمر السادس . حدة، المملكة العربية السعودية.
 - مليك, غ .(2013) أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية" دراسة تطبيقية على مجموعة من الاسواق الملك, غ .(2013) أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية تحادل الفترة (2010–2013)، رسالة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.
 - مؤسسة نقد البحرين .(2001) . لقد أصدرت حكومة مملكة البحرين بعض هذه الأوراق بإشراف مؤسسة نقد البحرين منذ عام 2001 ، ومنها صكوك السلم وصكوك الاجارة لتمويل عجز الموازنة .

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

The Importance of applying environmental accounting in Algerian companies.

عدة بوراس نسرين "*، كاتب كريم

nasrineaddabouras@gmail.com،(الجزائر) وهران 2 (الجزائر)

^ جامعة التكوين المتواصل وهران(الجزائر)، katebkarim@ufc.dz

تاريخ النشر: 18/2022/06

تاريخ القبول: 2022/04/12

تاريخ الاستلام: 2022/02/06

ملخص: الهدف من المقال هو التطرق لمدى اهتمام المؤسسة الاقتصادية في الجزائر بتطبيق المحاسبة البيئية كمفهوم حديث، له دور هام في مجال حماية البيئة عبر ترجمة التزاماتها البيئية من خلال وظائفها المحاسبية في شكل نظام معلوماتي بيئي يسهم في التأثير على عمليات اتخاذ القرارات للوقاية أو التخفيف من آثار عملياتها الإنتاجية المسببة للتلوث البيئي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن مفهوم المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية من المفاهيم الغير منتشرة وهناك محاولة لتطبيقها عبر اعتماد حسابات بيئية لتعتبر كفرع ثانوي لنظام المحاسبة التقليدي لتقييم مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على البيئة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية ؛ المؤسسة الاقتصادية؛ التلوث البيئي ؛ حماية البيئة ؛ الجزائر.

تصنيف *M41:JEL* ، تصنيف

Abstract: The objective of the article is to address the extent to which the company in Algeria is interested in applying environmental accounting as a modern concept that has an Important role in the field of environmental protection by translating its environmental obligations though its accounting functions in the form of an environmental information system that contributes to influencing decision—making processes to prevent or mitigate the effects of its production operations environmental polluting 'where this study concluded that the concept of environmental accounting in the company is one the concepts that are not widespread and there is an attempt to apply it though the adoption of environmental accounts to be considered as a secondary branch of the traditional accounting system to assess the extent of the impact of its economic activities on the environment and society.

Keywords: Environmental accounting; environmental polluting; environmental protection; company; Algeria

Jel Classification Codes: M41, 013

* المؤلف المرسل

عدة بوراس نسرين ،كاتب كريم

1. مقدمة:

التلوث البيئي خطر يهدد البيئة والإنسان على المدى القصير والبعيد ،ويعتبر موضوع حماية البيئة من مشاكل التلوث البيئي من أهم مواضيع الوقت الحالي المهتمة بها المؤسسة الاقتصادية قصد مواجهة أثر أنشطتها الاقتصادية على الطبيعة والمجتمع بموازنها مابين الفوائد الاقتصادية و الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي المتسببة بحدوثه بلجوئها إلى أدوات أو أساليب إدارية هادفة للتقليل أو الوقاية من أخطار التلوث البيئي .

الإشكالية:

فعلى هذا الأساس ومن خلال ما سبق ذكره فهذا البحث يتطرق إلى:

ما مدى الاهتمام بتطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

لهذا سنتطرق في هذا البحث إلى النقط التالية:

أولا-مفهوم التلوث البيئي.

ثانيا -مفهوم المحاسبة البيئية.

ثالثا - مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المحاسبة البيئية.

الفرضيات:

كما يستند موضوع البحث إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يتم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: لا يتم تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الموضوع: وتتمثل أهداف الموضوع في ما يلي:

-التطرق لموضوع المحاسبة البيئية لحداثته في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

-تقديم دراسة تفيد الباحثين و المتخصصين في مجال البيئة و متخذي القرارات في المؤسسة الاقتصادية.

-الوقوف عند واقع المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية .

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية ومناقشة صحة الفرضيات سنتطرق إلى مايلى:

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

2.مفهوم التلوث البيئي

1.2 تعریف:

التلوث البيئي تعبير عن ظواهر التغيرات التي تحدث بسبب الأنشطة الصناعية ووسائل النقل والمواصلات في الهواء والتربة والماء وما يقذف فها من أبخرة ونفايات وكذا ممارسات البشر قصد التنمية والتعمير (بلبع، 2001، صفحة 07)، فهو اختلاط أحد العناصر البيئة من هواء وماء وتربة مما يؤثر سلبا على ما تحتويه هذه العناصر من إحياء وانتقاص من وظائفها الطبيعية. (قاسمي و وجيه، 1999، صفحة 06)

والتلوث البيئي هو الكمية أو الكيفية الضارة بعناصر النظام البيئي التي تفقده توازنه مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية تعوق قدرة المؤسسة الاقتصادية على استغلال موارده الأولية وقدرة (PRUD'HOMME, 1981, pp. 22-23)

فيمكن تعريفه من خلال ما سبق ذكره على أنه مجموعة الأضرار الملحقة بالنظام البيئي التي تنقص من قدرته على توفير الصحة والتنمية في المجتمع الإنساني، حيث تلك الأضرار تنتج عن سلوك الإنسان في حياته الاجتماعية والصحية فلا يمكن فصل تلوث أحد العناصر البيئية عن بعضها البعض، فبتلوث أحد العناصر سريعا ما يصل التلوث إلى باقي العناصر ثم إلى النبات والحيوان ثم الإنسان.

2.2 مصادر التلوث البيئي:

وللتلوث البيئ مصادر مختلفة من أهمها:

جدول 1: مصادر التلوث البيئي

مصادر التلوث البيئي الملوثات الطبيعية الأصل. لملوثات المصنعة. الملوثات الشبه صناعية. هي المركبات التي ليست شبه هي المتمثلة في الموارد الطبيعية كالأملاح في المياه، دقائق الغبار في طبيعية تسبب مشاكل في طبقة الأصل التي قام الإنسان بتحويرها الهواء ،ثانى أكسيد الكبريت الأزون كالمواد البلاستيكية جزئيا أو كليا وفقا لحاجاته مما الناجم عن ثوران البراكين خلق منها مشاكل بيئية كالمشتقات ،أكسيد النتروجين التي تتكون والكيميائية السامة والغير السامة طبيعيا أثناء الزوابع الرعدية. النفطية وخام المعادن وغيرها .

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على عوض, أ.د , شحاتة , أ.ح .(2012). التلوث البيئي خطر يهدد الحياة . القاهرة: مكتبة دار العربية للكتاب ص25-40 و أد حسن أحمد شحاتة. (2003). التلوث البيئي ومخاطر الطاقة. القاهرة: الدار العربية للكتاب ص15-20.

3.2 أنواع التلوث البيئي:

فبالإضافة إلى مصادر التلوث البيئي فإن له أنواع مختلفة متمثلة في :

أولا -التلوث الهوائي وهو كل تغيير هام في التركيب الطبيعي للهواء من نسب المواد الموجودة فيه من مواد ضارة أو سامة يترتب عنها حدوث نتائج ضارة حيث هذا النوع من التلوث مستمر باستمرار أنشطة الإنسان ومنتشر بانتشارها على الأرض وتتمثل مجموعة الظواهر الناتجة عن هذا التلوث في مايلي:

- ظاهرة تأكل طبقة الأوزون أو ما يعرف بثقب الأوزون والذي يعتبر من أهم الظواهر البيئية العالمية خطورة.

وهذا ما جاء به تقرير الشؤون البيئية للأمم المتحدة عام 1991حول استنزاف طبقة الأوزون والزيادة الناتجة في الأشعة فوق البنفسجية والذي يؤدي إلى التعجيل بمعدل الضباب الدخاني واتساع الثقب في هذه الطبقة، فتزداد حرارة الأرض مما يؤدي إلى الاحتباس الحراري، والتي تعني ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض وانحباسها بين سطح الأرض والهواء،حيث تعود هذه الظاهرة إلى ارتفاع نسبة الملوثات من الغازات المختلفة (الكايد، 2010، صفحة 17).

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

-الأمطار الحمضية والتي تعتبر ظاهرة وليدة الثورة الصناعية وهذا للعلاقة المترابطة بين الدخان والرماد المتصاعد في الهواء،اين نجدها في أوروبا الشرقية والغربية وأمريكا الشمالية والهند والصين واليابان (محارب، 2010، صفحة 31)

ثانيا-التلوث المائي والذي هو عبارة عن إحداث خلل وتلف في نوعية المياه ونظامها الايكولوجي حيث تصبح غير صالحة للاستخدام بسبب الملوثات الأساسية التالية:

-التلوث الحراري والذي ينتج عنه فقد المياه الساخنة التي استعملت في محطات توليد الطاقة الكهربائية أو المصانع لغرض التبريد مما يؤدي لرفع حرارة المياه والتغيير من خواصها الطبيعية لهدد حياة الكائنات الحية ومن ثم الإنسان.

-التلوث بالنفط والذي يعتبر كأحد الظواهر الحديثة التي يعرفها البشر في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث يرجع هذا التلوث للأسباب التالية:

-حوادث ناقلات البترول وأنابيب نقله الممتدة تحت الماء.

-النفايات النفطية التي تلقيها ناقلات النفط والمصافي النفطية مما يؤثر على الكائنات النباتية والحيوانية.

-التلوث بالنفايات الصناعية الناجمة عن تعدد النشاطات الصناعية في مختلف مناطق العالم والتي تختلف نوعيتها وكميتها باختلاف نوعية الصناعة وطريقة الإنتاج فيها وهذا بسبب التقدم التكنولوجي والصناعي وعدم تطور طرق التخلص من النفايات.

ثالثا -تلوث التربة والأرض والناجم عن تعرض التربة للتدهور في نوعيتها و خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية باستخدام المواد الكيميائية لأغراض فلاحية (مبيدات حشرية، الأسمدة، المخصبات) بالإضافة إلى فضلات المنازل والمصانع والمستشفيات (بلبع، 2001، الصفحات 23-35).

رابعا-تلوث الغذاء الناتج عن احتوائه على جراثيم ممرضة أو تلوثه بالمواد المشعة أو الاختلاط ببعض المواد الكيميائية السامة والتي تؤدي إلى إحداث التسمم الغذائي حيث يعتبر أهم مصادر تلوثه الماء الملوث بالمواد المشعة والسموم الكيميائية.

خامسا-التلوث الإشعاع الناتج عن ازدياد الإشعاع الطبيعي عقب استخدام الإنسان للمواد المشعة الطبيعية أو الصناعية الذي صاحبه اكتشاف الطاقة الذرية وانتشار مواد مشعة ومختلفة في الجو بصورة كبيرة (عوض و شحاتة، 2012، الصفحات 25-40)

سادسا -التلوث الفيزيائي (الضوضاء) والتي تعتبر من أشكال التلوث، فهي الأصوات الغير مرغوب بها نظرا لزيادة حدتها وشدتها وخروجها عن المألوف من الأصوات الطبيعية التي اعتاد على سماعها كل من الإنسان والحيوان حيث تصبح هذه الضوضاء مادة ملوثة (شحاتة، 2003، الصفحات 15-20)

إن من الأساليب المتبعة للتخفيف أو الحد من التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية هي اللجوء إلى اعتماد المحاسبة البيئية كوسيلة لحماية البيئة.

3.مفهوم المحاسبة البيئية

1.3 تعريف المحاسبة البيئية:

لقد حضى مفهوم المحاسبة البيئية بعدة تعاريف مختلف نذكر أهمها:

المحاسبة البيئية مهنة منظمة ونشاط خدماتي يسعى لتقديم معلومات بيئية تظهر دور المؤسسة الاقتصادية ومساهمتها في حماية البيئة من التلوث البيئي، من خلال أداء بيئي واقتصادي قائم على تهيئة وتطوير نظام محاسبي ملائم لحماية البيئة من الآثار الضارة لممارسات أنشطة المؤسسة (REYNAUD, 2011, pp. 96-97)

باعتبارها كمنهاج لقياس وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية ذات التأثير السلبي على البيئة لاستخدامها في صنع قراراتها للتخفيف أو الحد من التلوث البيئي و إلى (REYNAUD, 2011, p. 96) المستفيدين منها لتمكنهم من رقابة وتقويم أداءها البيئ

حيث أن هذه المعلومات ذات طبيعة كمية ومالية والتي تأثر على أصول المؤسسة الاقتصادية نفقاتها والتزاماتها نحو البيئة والمجتمع (أحمد، 2019، الصفحات 35-36)،مما يجعل المحاسبة البيئية كجزء لا يتجزأ من المسؤولية البيئية و الاجتماعية من خلال ما يوضحه جدول2.

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

جدول2: المحاسبة البيئية كمسؤولية بيئية واجتماعية.

المحاسبة البيئية				
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية البيئية			
إلتزام ومساهمة المؤسسة الاقتصادية	باعتبار المحاسبة البيئية كمفهوم اقتصادي			
في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع	حديث له أهمية تحقيق مصلحة المؤسسة			
وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على	الاقتصادية دون إهمال دورها في الحفاظ على			
البيئة واستغلال مواردها الطبيعية	البيئة .			
ضمن رؤيتها الإستراتيجية واهتماماتها				
التسييرية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتما د على د.منور أسرير، و أ.محمد حمو. (2010). الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية ص17.

فمن خلال ما سبق فإن المحاسبة البيئية هي عبارة عن نظام محاسبي يهتم بتحليل المعلومات البيئية المتعلقة بحجم ونوعية التلوث البيئي والتي تشمل مدى تأثيرها على البيئة من ممارسة المؤسسة الاقتصادية لعملياتها الإنتاجية.

وكذا التزامها بالقوانين والمعايير البيئية إضافة إلى الأساليب والوسائل المتبعة للتخفيف من نسب التلوث البيئي.

. 2.3أهداف وأهمية المحاسبة البيئية:

وتتمثل مجموعة أهداف وأهمية المحاسبة البيئية في النظام المسير للمؤسسة الاقتصادية وهذا ما يمثله جدول 3التالى:

جدول3: أهداف وأهمية المحاسبة البيئية.

أهداف المحاسبة البيئية
-المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية
للمسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة
الاقتصادية .
-تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية .
-تأدية دور وقائي لحماية البيئة بالتقليل من
الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية للمؤسسة
الاقتصادية مع تقييم التكاليف البيئية اللازمة
لمواجهتها .
-إيصال المعلومات البيئية اللازمة للأطراف
المستفيدة منها داخل المؤسسة الاقتصادية أو
خارجها .
-تحقيق الهدف من ضرورة توضيح المعلومات
البيئية الملائمة للتحسين من الأداء البيئي
للمؤسسة الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية .

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إبراهيم ماجد أحمد. (2019). المحاسبة الخضراء والبيئية. الاسكندرية: مؤسسة شاباب الجامعة ص07-90و ماجد أحمد إ-براهيم. (2019). محاسبة التنمية المستدامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ص63.

فمن خلال استعراض مفاهيم حول المحاسبة البيئية من التعريف بها ومجموعة أهداف وأهمية تطبيقها في النظام المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية سنتطرق إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال.

4. تجارب بعض الدول في تطبيق المحاسبة البيئية.

1.4 التجرية الهولندية:

اهتمت الدولة الهولندية بالمحاسبة البيئية من خلال سلسلة الدراسات والتجارب شملت المؤسسات الاقتصادية ،حيث يمثل جدول 4التجربة الهولندية في تطبيق المحاسبة البيئية.

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

جدول 4: التجربة الهولندية في تطبيق المحاسبة البيئية.

التجربة الهولندية في تطبيق المحاسبة البيئية.	الفترة
	الزمنية
-إضافة حسابات التدفقات البيئية المادية إلى حسابات التدفقات الوطنية والمسماة مصفوفة	1993
تصنيف الحسابات التدفقات البيئية لنظام الحسابات الوطنية والتي يمكن مقارنتها مباشرة مع	
مصفوفة المحاسبة الوطنية .	
-القيام بسلسلة من الدراسات و الإحصاءات والتجارب التي شملت المؤسسات الاقتصادية	2014-2011
لحماية البيئة مع تحفيز الوعي والتفاعل لتقييم التنوع البيولوجي ورأس المال الطبيعي .	
-قامت هولندا بمبادرة إمكانية تحقيق تقييم رأس المال الطبيعي بتطوير منصة الكترونية تدعى	2016-2014
أطلس رأس المال الطبيعي لتبادل المعلومات البيئية وغيرها من خدمات النظم البيئية.	
-العمل على إنشاء تحالفات مع المؤسسات الاقتصادية لتوسيع المحاسبة الرأس مالية الطبيعية	
في بعض القطاعات الاقتصادية.	
-وضع مشروع لنظام الحسابات رأس مال الطبيعي الوطنية وفق مبادئ نظام الأمم المتحدة	
للحسابات الاقتصادية والبيئية.	
-إتمام الحسابات البيئية المتعلقة بخدمات النظم البيئية .	2018
-القيام بإجراء تقييم وطني شامل للنظم البيئية .	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

vanderganven, j. (2019). نحو توفير حسابات رأس المال الطبيعي. Consulté le 05 14, 2021, sur http://www.unep.org

2.4 التجربة الكندية:

قامت الدولة الكندية بتطوير نظام الحسابات البيئية والموارد الوطنية في نظامها المحاسبي الوطني حيث يتوافق هذا النظام المحاسبي مع نظام الحسابات البيئية والاقتصادية للأمم المتحدة لسنة 2003ليتضمن نظامها المحاسبي البيئي ثلاثة حسابات رئيسة:

مخزون حسابات الموارد الطبيعية .

-حسابات مادية وتدفق الطاقة.

-حسابات تكاليف حماية البيئة.

كما أولت اهتمام كبير عن الإفصاح عن المعلومات البيئية خاصة منها التكاليف البيئية لإزالة النفايات ومعالجتها والتي جاءت بموجب التشريعات البيئية والكندية . (M.OVERA, 2020).

بدأت جهود الدولة الكولومبية في مجال المحاسبة البيئية سنة1992 بالقيام بوضع حسابات خلال جدول 5بعض جهود الدولة الهولندية في تطبيق المحاسبة البيئية.

جدول 5: التجربة الكولومبية في تطبيق المحاسبة البيئية.

جهود الدولة الكولومبية في تطبيق المحاسبة البيئية.	الفترة
	الزمنية
- وضع حسابات الأصول النقدية للنفط والغاز والفحم.	1994
-وضع حسابات للمعادن الطبيعية.	2004-2000
- وضع حسابات الغابات وحسابات التكاليف البيئية في القطاعات التي تشمل التصنيع	
وإعادة التدوير والزراعة والنقل والتعدين.	
- تطوير حسابات تدفق الموارد الطبيعية بالاعتماد على مصفوفة المحاسبة البيئية	
للنموذج الهولندي عن المعادن والنفط والغابات.	
- اعتماد نظام الحسابات البيئة والاقتصادية لسنة 2003وفق برنامج الأمم المتحدة	
كدليل مرجعي لتوسيع وتطوير حسابات حماية البيئة.	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

M.OVERA. (2020). منشور حول المحاسبة البيئية ،الحالة الراهنة وخيارات الرقابة. Consulté le 3 منشور حول المحاسبة البيئية ،الحالة الراهنة وخيارات الرقابة. Consulté le 3 منشور حول المحاسبة البيئية ،الحالة الراهنة وخيارات الرقابة المحاسبة الم

قصد الإجابة على إشكالية البحث تم إعداد استمارة بحث تشمل أسئلة حول هذا الموضوع.

4.دراسة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المحاسبة البيئية:

لمحاولة دراسة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتطبيق المحاسبة البيئية لقد تم طرح استمارة بحث على مستوى المؤسسة الوطنية ألفيت ALPHYT الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر

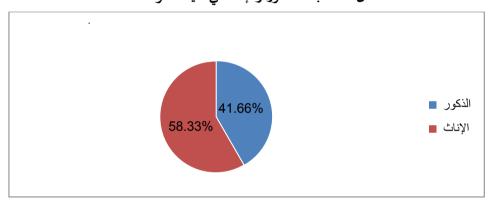
أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

العاصمة والتي تتضمن وحدات منها الصناعية والتجارية بمختلف ولايات الوطن والمؤسسة الوطنية سوناطراك SONATRACH المنطقة الصناعية أرزبو وهران.

ولقد تم اختيار هاتين المؤسستين الوطنيتين لدورهما الفعال و المساهم في الاقتصاد الوطني وأثارهما السلبية على البيئة من جراء نشاطاتهما الاقتصادية وكذا التأكد من مدى اهتمام هاتين المؤسستين بتطبيق المحاسبة البيئية في نظمهما المحاسبي .

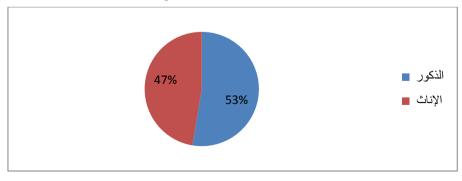
حيث تم ملئ الاستبيان من طرف مجموعة الإطارات المسيرة في هاتين المؤسستين الوطنيتين بمختلف الجنسين وهذا ما يمثله الشكلين التاليين:

نلاحظ من خلال الشكلين أن نسبة جنسي الإطارات في كلتا المؤسستين الوطنيتين عكسية ومقاربة الشكل : نسبة الذكور والإناث في عينة مؤسسة SONATRACH



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

الشكل2:نسبة الذكور و الإناث في عينة مؤسسةALPYT



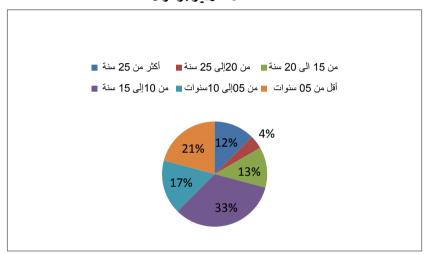
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

عدة بوراس نسرين ،كاتب كريم

حيث نجد نسبة الإناث تمثل 58.33% وهي نسبة مقاربة لنسبة الذكور في مؤسسة سوناطراك بالمقارنة بمؤسسة ألفيت التي تمثل 53.35% والعكس صحيح حيث تمثل نسبة الرجال في ألفيت 47.36% وهي نسبة مقاربة لنسبة الإناث في مؤسسة سوناطراك ب41.66%.

وبالنسبة للشكل 3 والشكل 4فهي تمثل نسب الأقدمية أو الخبرة المهنية لإطارات المؤسستين الوطنيتين فنلاحظ أن نسبة سنوات الخبرة أكثر من 25 سنة في مؤسسة ألفيت تمثل 21% وهي نسبة

الشكل 3:قطاع نسبي يمثل نسبة الأقدمية لإطارات المؤسسة الوطنية سوناطراك المنطقة الشكل 3:قطاع نسبي يمثل الصناعية أرزبو بوهران

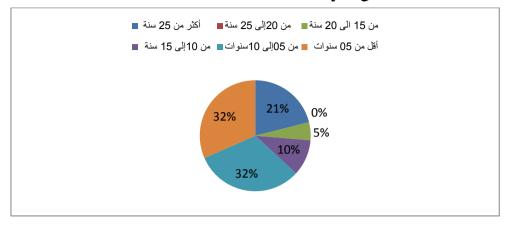


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

مرتفعة بالمقارنة بنسبة مؤسسة سوناطراك التي تمثل 12% وبالنسبة للأقدمية من 20 إلى 25 سنة منعدمة في مؤسسة ألفيت وتمثل نسبة 4% بمؤسسة سوناطراك وبالنسبة للأقدمية من 10 الى 15 سنة تمثل نسبة 33%بسوناطراك و10%بمؤسسة ألفيت وبالنسبة للأقدمية من 05سنوات إلى 10 سنوات تمثل 25%بمؤسسة ألفيت وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بمؤسسة سوناطراك والمقدرة ب 17%

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الشكل4:قطاع نسبى يمثل نسبة الأقدمية لإطارات المؤسسة الوطنية ألفيت



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

وبالنسبة لسنوات الأقدمية المتبقية في نسب متفاوتة وغير متقاربة بالنسبة للسنوات من 15 الى20 سنة في تمثل 13% بمؤسسة سوناطراك و 5% بمؤسسة ألفيت والسنوات أقل من 05سنوات في تمثل 32% بمؤسسة ألفيت و21% بمؤسسة سوناطراك.

1.4تعتبر حماية البيئة من التلوث البيئي الصناعي من أهم القضايا في الجزائر. جدول 6: حماية البيئة من التلوث البيئي الصناعي من أهم القضايا في الجزائر

الإجابة نعم	نعم	K	عدم الإجابة
ىب إجابة إطارات (SONATRACH) سونا طراك المنطقة 75%	%75	%16.66	%8.33
سة الصناعية أرزيو وهران			
ب إجابة إطارات مؤسسة ALPHYT) ألفيت 9.47	%89.47	%5.26	%5.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسى ALPHYT

المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و لقد تم تأكيد أن حماية البينة من التلوث البيئ الصناعي من أهم القضايا في الجزائر من خلال توافق معظم الإجابات بنعم بنسبة مؤسسة ألفيت و75% في مؤسسة سوناطراك مقارنة بالأجوبة الأخرى فكانت بنسب ضئيلة حيث نجد تساوي في الإجابات المعارضة والممتنعة للمؤسسة الثانية بنسبة 5.26% أما المؤسسة الأولى فنسب الأجوبة المعارضة بنسبة 6.66%.

2.4تسعى المؤسسة الاقتصادية لاستبدال المواد الأولية الأكثر تلوثا بأخرى أقل تلوثا.

جدول 7: استبدال المواد الأولية الأكثر تلوثا بأخرى أقل تلوثا.

عدم الإجابة	K	نعم	نوع الإجابة
%20.83	16.66%	%62.50	نسب إجابة إطارات (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%10.52	%15.78	%73.68	(نسب إجابة إطارات مؤسسة ALPHYT) ألفيت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT المنطقة الصناعية أرزبو بوهران. SONATRACH و

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إجابة مؤسسة ألفيت بنعم كانت 73.68% بالمقارنة مع الإجابات المعارضة التي بلغت نسبة 15.78% والممتنعة 10.52%.

وهذا لأن غالبية موادها الأولية لإنتاج مختلف منتجاتها خاصة الأسمدة الزراعية ومبيدات الحشرات والمنظفات الصحية مستوردة حيث كل مرة تحاول استبدال المواد الأولية الأكثر تلوثا بأخرى أقل تلوثا،

أما بالنسبة للمؤسسة الأولى فكانت الإجابة بنعم بنسبة 62.50% أما الأجوبة المعارضة بنسبة 16.66% والممتنعة 20.83% وهي نسبة متقاربة وهي نسبة أقل بالنسبة للإجابات الموافقة على أن المؤسسة تسعى لاستبدال المواد الأولية الأكثر تلوثا بأخرى أقل تلوثا.

وهذا يؤكد على سعي المؤسستين في الحفاظ على صحة العمال، المستهلكين والمنتجات الزراعية وكذا المراعاة لقوانين حماية بيئية وإتباع تعليمات المديرية البيئة الولائية التابعة لوزارة البيئة كالخضوع للرسوم البيئية كالرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية والرسم التشجيعي على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطرة وغيرها من الرسوم البيئية على حسب طبيعة ونوعية نشاط المؤسسة الاقتصادية .

3.4 تسعى المؤسسة الاقتصادية لتبني تكنولوجيا الإنتاج النظيف.

جدول 8:استعمال تكنولوجيا الإنتاج النظيف.

عدم الإجابة	K	نعم	نوع الإجابة
%33.33	%12.50	%54.16	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
-	%15.78	%84.21	(نسب إجابة إطارات مؤسسة ALPHYT) ألفيت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسى ALPHYT

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و من خلال هذا الجدول نلاحظ في المؤسسة الثانية الفيت أن الأجوبة بنعم كانت بنسبة 84.21% ويقابله انعدام الأجوبة الممتنعة وبالنسبة للأجوبة المعارضة فكانت 15.78% وهي نسبة قليلة بالنسبة للأجوبة الموافقة ،وهذا ما يؤكد أن هذه المؤسسة تستعمل تكنولوجيا الإنتاج النظيف في مختلف وحداتها الإنتاجية عبر التراب الوطني أما بالنسبة للمؤسسة الأولى فكان هناك توافق حول استعمال تكنولوجيا الإنتاج النظيف بنسبة 54.16% ومقابله الإجابات الممتنعة بنسبة 33.38% والمعارضة بنسبة 12.50%.

فمن خلال هذه النسب المتحصل يتبين سعي هاتين المؤسستين لاستخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة مدف حماية البيئة والمجتمع والتقليل من نسب الرسوم البيئية المفروضة علها سنوبا.

4.4يعد مفهوم المحاسبة البينية من المفاهيم الحديثة الغير معروفة بشكل جيد. جدول 9:المحاسبة البيئية كمفهوم حديث

عدم	K	نعم	نوع الإجابة
الإجابة			
%16.66	-	%83.33	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%5.26	-	%94.73	(نسب إجابة إطارات مؤسسةALPHYT) ألفيت

المنطقة الصناعية أرزبو بوهران. SONATRACH و SONATRACH و

من خلال هذا الجدول فإن غالبية إجابات الإطارات في كلتا المؤسستين كانت متوافقة ومتقاربة حول تأكيد أن مفهوم المحاسبة البيئية من المفاهيم الحديثة والغير منتشرة بنسبة 94.73% في مؤسسة ألفيت 83.33% في مؤسسة سوناطراك مع انعدام الإجابة بلا وما قابله عدم وجود إجابات بنسب ضئيلة، و بالنسبة للإجابة الممتنعة فكانت 16.66% في مؤسسة سوناطراك و5.26% في مؤسسة ألفيت 15.4 لمحاسبة البيئية كامتداد أو فرع ثانوي لنظام المحاسبة التقليدي.

جدول 10: المحاسبة البيئية كفرع ثانوي للمحاسبة التقليدية .

عدم	K	نعم	نوع الإجابة
الإجابة			
%33.33	-	%66.66	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%36.84	%5.26	%57.89	(نسب إجابة إطارات مؤسسة ALPHYT) ألفيت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

يوجد توافق في الإجابات في كلتا المؤسستين بأن المحاسبة البيئية كفرع ثانوي للمحاسبة التقليدية فكانت نسبة الإجابة بنعم في ألفيت بنسبة 97.89% وهي نسبة مقاربة للمؤسسة الأخرى التي بلغت فكانت نسبة الإجابة بنعم في ألفيت بنسبة بلاجابة المعارضة ب5.26% في مؤسسة ألفيت وانعدامها في المؤسسة الأخرى كما نلاحظ تقارب في عدم وجود إجابة ب36.84% ومؤسسة ألفيت و33.33 في مؤسسة سوناطراك.

6.4. يعتمد النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة الاقتصادية على حسابات بيئية. جدول 11: يعتمد النظام المحاسبي التقليدي على حسابات بيئية.

عدم	K	نعم	نوع الإجابة
الإجابة			
%54.16	%12.50	%33.33	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%31.57	-	%68.42	(نسب إجابة إطارات مؤسسة ALPHYT) ألفيت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

بالنسبة للإجابات حول اعتماد النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة الاقتصادية على حسابات بيئية يوجد توافق في كلتا المؤسستين بنسبة 68.42% في مؤسسة ألفيت و33.33%في مؤسسة سوناطراك. مع انعدام المعارضة في المؤسسة الثانية وما قابله 31.57% من الامتناع عن الإجابة مع وجودها بنسبة 12.5% في المؤسسة الأولى مع امتناع الغالبية عن الإجابة بنسبة 54.16%.

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

وهذا لأنها مؤسسات اقتصادية يقوم علها الاقتصاد الوطني ولها أثار سلبية على البيئة والمجتمع بسبب التلوث البيئي .

7.4تسعى المؤسسة الاقتصادية لدعم وتحديث الحسابات البيئية.

جدول 12: سعى المؤسسة الاقتصادية لدعم وتحديث الحسابات البيئية.

عدم الإجابة	K	نعم	نوع الإجابة
%45.83	%16.66	%37.50	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%31.57	%5.26	%63.15	ألفيت ALPHYT)(نسب إجابة إطارات مؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

بالنسبة للإجابة عن سعي المؤسسة الاقتصادية لدعم وتحديث الحسابات البيئية فكان توافق كبير في المؤسسة الثانية ألفيت بنسبة 63.15% على خلاف المؤسسة الأولى سوناطراك فكان الامتناع عن الإجابة بنسبة 45.83% ونسبة المعارضة ب6.66% وهذا رغم أنها من أهم المؤسسات الاقتصادية الملوثة بالجزائر، أما المؤسسة الثانية فكانت المعارضة ضئيلة بنسبة 5.26% ونسبة الامتناع عن الإجابة بنسبة 31.57%

8.4مساهم النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة الاقتصادية بتقييم مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على البيئة .

جدول 13:مساهمة نظام المحاسبة بتقييم مدى تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة.

عدم الإجابة	¥	نعم	نوع الإجابة
%50	%8.33	%41.66	نسب إجابة (SONATRACH) سونا طراك المنطقة
			إطارات مؤسسة الصناعية أرزيو وهران
%26.31	%26.31	%47.36	(نسب إجابة إطارات مؤسسةALPHYT) ألفيت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان المقدم لعينة إطارات مؤسسي ALPHYT و المنطقة الصناعية أرزيو بوهران. SONATRACH و

نلاحظ انه يوجد في المؤسسة الثانية ألفيت توافق في غالبية الإجابة بنعم بنسبة 47.36% ما قابله تساوي في نسب الإجابة بلا أو الامتناع عن الإجابة بنسبة 26.31% أما بالنسبة للمؤسسة الأولى فغالبية

الإطارات امتنعت عن الإجابة بنسبة 50% باعتبارها أهم المسببين للتلوث البيئي بالجزائر مع وجود توافق في الإجابة بنسبة 41.66% و8.33% كانت إجاباتها معارضة، فتقارب إجابة المؤسستين بنعم بنسبة 41.66% بالنسبة للمؤسسة الأولى و 47.36% بالنسبة للمؤسسة الثانية يؤكد مساهمة نظام المحاسبة المطبق في المؤسستين يقوم بتقييم مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على البيئة من خلال قيامها سنويا بالإفصاح البيئي حول أنشطتها الاقتصادية الملوثة وعن كمية النفايات الصناعية المطروحة في البيئة لدى المديريات البيئية الولائية التابعة لوزارة البيئة والتي من خلالها يتم فرض عليها رسوم بيئية.

وعلى ضوء تحليل نتائج هذا الاستبيان يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى الاهتمام بتطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، من خلال إثبات أو نفي صحة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يتم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

بدراسة نتائج استبيان مؤسستي ألفيت وسوناطراك يتبين أنه يتم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ولكن كامتداد أو فرع ثانوي للنظام المحاسبي التقليدي وما يثبت صحة هذه الفرضية جدول 10و-11 و12و 13.

الفرضية الثانية: لا يتم تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

من خلال نتائج الدراسة فانه يوجد محاولة أو مبادرة لتطبيق المحاسبة البيئية عبر اعتماد النظام المحاسبي التقليدي على حسابات بيئية وسعي المؤسسة الاقتصادية لدعم وتحديث الحسابات البيئية وهذا ما يبينه جدول11و12 وبالتالى تنفى صحة هذه الفرضية.

5.الخاتمة:

حاليا نجد جميع المجتمعات على المستوى الوطني والدولي مهتمة بقضايا الحماية البيئية لما تمثله مشاكل التلوث البيئي الصناعي من خطر على التوازن البيئي وصحة المجتمع والتنمية الاقتصادية مما جعل من عملية المحافظة على البيئة بعدا استراتيجيا هاما الاهتماماتها البيئية في مجال التسيير من خلال تهيئة وتطوير نظام محاسبي ملائم لحماية البيئة من التلوث البيئي.

SONATRACH ومن خلال تحليل إجابات إستمارة البحث التي أعدت لغرض دراسة مؤسستي ألفيت وسوناطراك.

أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمكنا من إعطاء صورة حقيقية عن مدى المبادرة والاهتمام من طرف المؤسسات الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية كمفهوم حديث وإطار علمي لحماية البيئة من التلوث البيئي الذي يعتبر من أهم القضايا في الجزائر ،من خلال سعبها لاستبدال المواد الأولية الأكثر تلوثا بأخرى أقل تلوثا وتبني تكنولوجيات الصديقة للبيئة كمحاولة للخضوع للقوانين البيئية والتخفيف من نسبة الرسوم البيئية المفروضة عليها سنويا ما جعلها تهتم بنظام محاسبي يعتمد على تحليل المعلومات البيئية المتعلقة بالتكاليف البيئية وبحجم ونوعية التلوث البيئي ومدى تأثيرها على البيئة من ممارستها لعملياتها الانتاجية ، من خلال ادراجها في نظامها المحاسبي كفرع ثانوي عن طريق اعتماد النظام المحاسبي التقليدي على بعض الحسابات البيئية بهدف تقييم مدى تأثير أنشطتها الاقتصادية على البيئة والمجتمع.

الاقتراحات:

وللسعى في التقدم نحو تطبيق مبادئ المحاسبة البيئية نقوم بعرض بعض الاقتراحات التالية :

- -تطوير نظام محاسبي لدى المؤسسات الاقتصادية يهتم بالجانب البيئي.
- -السعي لتطوير حسابات بيئية في النظام المحاسبي التقليدي للمؤسسات الاقتصادية يخدم مجال حماية البيئة .
 - -تقديم دورات تكوينية لفائدة العمال الإداريين للمؤسسات الاقتصادية في مجال المحاسبة البيئية.
- ضرورة تعميم و فرض استخدام المحاسبة البيئية ضمن الهيكل الإداري لكافة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

.6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- -حسن أحمد شحاتة. (2003). التلوث البيئي ومخاطر الطاقة. القاهرة: الدار العربية للكتاب ص15-20.
- -إبراهيم ماجد أحمد. (2019). المحاسبة الخضراء والبيئية. الاسكندرية: مؤسسة شاباب الجامعة ص70-37.
 - بيان محمد الكايد. (2010). *النظام البيئي.* عمان: دار الراية للنشر والتوزيع .
- خالد قاسمي، و جميل البغي وجيه. (1999). حماية البيئة الخليجية. الاسكندرية: شركة جلال للطباعة.

عدة بوراس نسرين ،كاتب كريم

-عبد العزيز قاسم محارب. (2010). الاقتصاد البيئي مقوماته وتطبيقاته. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة .

- عبد المنعم بلبع. (2001). عالم يحاصره التلوث (الإصدار شركة حلال للطباعة). الاسكندرية: شركة جلال للطباعة ص 07-35 .

- منور أسرير، و أ.محمد حمو. (2010). الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية .

عوض شحاتة ,أ .ح .(2012) .التلوث البيئي خطر يهدد الحياة القاهرة :مكتبة دار العربية للكتاب ص 40-25

. ماجد أحمد إ-براهيم. (2019). محاسبة التنمية المستدامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة $PRUD'HOMME,\ R.\ (1981).$ Le management de la nature. $paris:\ DUNOD$.

REYNAUD, E. (2011). le develloppement durable au coeur de l'entreprise (éd. 2). france: DUNOD.

.مواقع الإنترنت: 2

M.OVERA. (2020). منشور حول المحاسبة البيئية ،الحالة الراهنة وخيارات الرقابة. Consulté le 3 15, 2021, sur environmental-auditing: http://www.environmental-auditing.org vanderganven, j. (2019). نحو توفير حسابات رأس المال الطبيعي. Consulté le 05 14, 2021, sur http://www.unep.org

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر The role of sustainable agricultural development in reducing the phenomenon of poverty in Algeria

الأخضربن عمر **

أ جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي (الجزائر)، benamor-lakhdar@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/06/15

تاريخ الاستلام: 2022/04/18

ملخص:

تعد البرامج التنموية الزراعية المستدامة أحد الاستراتيجيات الناجعة في التقليل من ظاهرة الفقر خاصة في المناطق الريفية باعتبارها مناطق ذات نشاط زراعي من جهة ولكون نسب الفقر فها اعلى مقارنة بالمناطق الحضرية. وتشير الإحصائيات الى ان نحو 24% غير قادربن على تلبية حاجياتهم الأساسية.

وعلى هذا الأساس طبقت الجزائر العديد من برامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية مستهدفة تشجيع الإنتاج الزراعي من جهة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية والتقليل من مستويات الفقر والتي انخفضت من 12.1% سنة 2000 الى 05.03% سنة 2019.

الكلمات المفتاحية: برامج زراعية، تنمية مستدامة، فقر، مناطق ريفية، دخل. تصنيف ISL: 001.

Abstract:

Sustainable agricultural development programs are one of the effective strategies in reducing the phenomenon of poverty, especially in rural areas, as they are areas of agricultural activity on the one hand, and because poverty rates are higher compared to urban areas. Statistics indicate that about 24% are unable to meet their basic needs.

On this basis, Algeria has implemented many sustainable agricultural and rural development programs during the past twenty years, aimed at encouraging agricultural production on the one hand, improving the economic and social conditions of rural areas and reducing poverty levels, which decreased from 12.1% in 2000 to 05.03% in 2019.

Keywords: Agricultural programs, sustainable development, poverty, rural areas, income.

Jel Classification Codes: Q01, I32

1. مقدمة:

يعتبر الفقر من الظواهر القديمة في المجتمعات وخاصة في المناطق الريفية، حيث أن معظم الفقراء يرتكزون في الأرياف ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية ويتركز معظم نشاطهم الاقتصادي حول القطاع الزراعي، هذا الأخير الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المناخية المواتية، كما تتفاقم مظاهر الفقر المضري في انتشار الأحياء الفقيرة، التي لا تتوفر على أدنى متطلبات العيش يتلازم ارتفاع معدلات وشدة الفقر مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، وتراجع نصيب الفرد من الدخل نتيجة ارتفاع معدل الإعالة.

ويمثل الفقر أكبر العقبات التي تواجه تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. وبالرغم من تحقيق تقدم في مجال الحد من عدد الفقراء في العقود الماضية، لازال هناك نحو 767 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع حول العالم ولازالت التفاوتات مستشرية بين الطبقات الاقتصادية والمناطق الريفية والحضرية والمناطق والمجموعات العرقية وبين الرجال والنساء

وتضطلع التنمية الزراعية بدور رئيسي فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر في سياق التنمية والنمو الاقتصادي ككل، فضلا عن ذلك، وبالنظر الى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة التي توفر سبل كسب المعيشة ل: 38.3% من اجمالي القوى العاملة في العالم (الفاو 2015)، وعلى هذا الأساس طبقت الجزائر العديد من برامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية مستهدفة تشجيع الإنتاج الزراعي من جهة والتقليل من مستويات الفقر. ومن هنا يحاول هذه البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور برامج التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1-التعرف على الأبعاد المختلفة للتنمية الزراعية المستدامة باعتبارها من المفاهيم الجديدة في مجال التنمية.

2-تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر والوقوف على أهم مسبباته خلال العقدين الأخيرين.

3- ابراز دور برامج التنمية الزراعية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية في التقليل من معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية.

تقسيمات البحث: تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة عناصر وهي: المحور الأول: التنمية الزراعية المستدامة المفهوم والأبعاد الاقتصادية

المحور الثاني: ظاهرة الفقر في الجزائر

المحور الثالث: دور برامج التنمية الزراعية المستدامة في الحد من الفقر

2. التنمية الزراعية المستدامة المفهوم، والأبعاد الاقتصادية:

جاء مفهوم التنمية المستدامة نتيجة مسيرة طويلة من جهود دولية تجسدت بشكل خاص في سلسلة المناقشات والمفاوضات التي جرت على مستوى منظمة الأمم المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين، وقد برز مفهوم التنمية المستدامة أول ما برز خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 والذي يعتبر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ليركز على أهمية حماية البيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، وكذا أهمية الربط بين البيئة من جهة وأهداف التنمية من جهة أخرى.

1.2 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

1.1.2 تعريف التنمية المستدامة: منذ مؤتمر قمة الأرض في ري دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ممثلا في أجندة عمل القرن الواحد والعشرين، ثم زاد وتدعم هذا المفهوم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002 (فوزية غربي، 2010، ص 58)، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي وأبرز إضافة في الكتابات التنموية خلال العقود الأخيرة، فهو يمثل بديلا موسعا للمفاهيم التنموية السابقة، وقد جاء هذا المفهوم كرد فعل على تفاقم مشكلة تدهور البيئة وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة وتقرير برنتدلاند الصادر في 1987 التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم. (عربي مربم، 2014/2013، ص 49)

وحددت لها منظمة الأغذية والزراعة خمسة عناصر رئيسية هي: الموارد المتعددة في بيئتها، احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. التكنولوجيا والمؤسسات، وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأولين، يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديدها من خلال عملية الإدارة العامة. (منور أوسرير، 2010، ص 157)

وبالنسبة إلى الدول المتقدمة فان التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا. أما بالنسبة إلى الدول النامية والفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

مما سبق يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقة ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي ضابط لها. كما أنها ترسخ مبدأ التضامن والعدالة ليس فقط بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

2.1.2 تعريف التنمية الزراعية المستدامة: يشير تعريف التنمية الزراعية المستدامة على ما هو وارد في تعريف التنمية الاقتصادية المستدامة، على اعتبار أن التنمية المستدامة تحمل المدلول العلمي نفسه حيثما استعملت، ويكون التخصص فقط في ما يتصل بالمجال الزراعي دون سواه، أي أن الاستدامة تكون متعلقة بالجانب الزراعي على وجه التحديد، ولذلك فان التنمية الزراعية المستدامة تراعي مبدأ حقوق أجيال المستقبل في هذا الجانب، سواء من حيث نوعية الإنتاج أو كفايته لتلبية الاحتياجات الغذائية، مع ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والصحية.

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وتعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع. (هاشم كوجر،2021)، كما تضيف بأنها التنمية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتأمين الانصاف الاجتماعي/ المسؤولية الاجتماعية للزراعة ونظم الأغذية، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع حاضرا ومستقبلا. (منظمة الأغذية والزراعة 2016، FAO)

التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وزيادة في الإنتاج والانتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه. (فوزية غربي، 2010، ص 60)

ومما سبق يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة.

3.1.2 التنمية الريفية المستدامة: يتمحور مفهوم التنمية الريفية المستدامة حول إيجاد استراتيجية يمكن بواسطتها وفي نفس الوقت حماية البيئة مع التغلب على الفقر أو تنمية ريفية ذات بعد بيئ، بمعنى أن التنمية الريفية المستدامة تستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الفقراء، من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأراضي وفرص العمل والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المتاحة، وتتضمن استراتيجية التنمية الريفية للحد من الفقر أربع مداخل هي: (أوضايفية حدة، 2019 ، ص 41)

- ✓ تمكين ودعم فقراء الريف.
 - ✓ تنويع مصادر الدخل.
- ✓ المساواة في النوع الاجتماعي.
- ✓ تنمية البنية الأساسية الريفية.
- 2.2 أهداف التنمية الزراعية المستدامة: للتنمية الزراعية المستدامة مجموعة من الأهداف أهمها:

أ-زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.

ب-إشراك سكان الربف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ج-توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.

د-توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

ه-توزيع الثروة والسلطة :أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما علهم من المواطنين. من المواطنين.

و-مكافحة هجرة الربف: إن تحقيق التنمية في الربف التي تؤمن للربفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

ز-تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية :تعتبر تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الأخرى العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

ي-تعزيز الأهداف السياسية الوطنية :إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض أي الوطن وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات

الأخضربن عمر

المجتمعات الريفية وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية. (هاشمي الطيب، 2014، ص 36، 37)

- 3.2 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة: ان الهدف النهائي للتنمية الزراعية المتكاملة هو تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وهذا ما يجعل من الضروري أن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والإنتاجية لمجموعة من العوامل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وهي كالتالى:
- 1.3.2 البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة على زيادة النمو والكفاءة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية، إذ يركز على الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، (جعفر سمية، 2014/2013، ص 59)، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 2.3.2 البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساواة بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرًا.
- 3.3.2 البعد البيئ: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، (عربي مربم، 2014/2013، ص 50)، ويتمحور البعد البيئي حول حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.
- 4.3.2 بعد التنمية البشرية: الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

5.3.2 البعد السياسي: والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القربة وخارجها. (هاشمي الطيب، 2014، ص 35)

3. ظاهرة الفقر في الجزائر

1.3 تعريف الفقر وعلاقته بالتنمية:

1.1.3 تعريف الفقر: يدل الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسمم بالحرمان على مستويات مختلفة، وتسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. (حاج قويد قورين، 2014، ص 17)

الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والاصول المادية، الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجه الحالات الصعبة كالمرض، الاعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات...الخ. (صالحي، بن عمارة، 2015، ص 133)

ويعتمد تعريف البنك الدولي تعريف الفقر على الفقر النقدي (الإيرادات، الدخل) ، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن PNUD لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار...الخ). (حاجى فطيمة، 2014/2013، ص: 134، 135)

وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000 على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، وهناك تعريف لوزارة العمل والتضامن الوطنية للفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي والأشخاص الذين ليس لم عمل.

2.1.3 الفقر والتنمية: كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نمو اقتصادي وان هذا النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان يترجم إلى رخاء للجميع، وبالرغم من أن النمو الاقتصادي وسيلة ضرورية وأساسية في عملية التنمية الا انه يجب ان يتكامل بسياسات تهدف إلى تحقيق تنمية بشربة موزعة ومستدامة، لزبادة فرص الفقراء في التعليم والرعاية الصحية والدخل

والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحربة الاقتصادية والسياسية (الأمم المتحدة، 1992، ص 02).

ويذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى ابعد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"، ويتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006، ص 08)

ويشكل الفقر في الأرياف أكثر من ثلاثة أرباع الفقر المدقع في العالم. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في السكان الريفيين عن طريق إنشاء نظم للحماية الاجتماعية وبناء الروابط بين المناطق الريفية والحضرية وتحديد السياسات التي تركز على زيادة دخلهم إلى إحداث آثار طويلة الأمد بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية. وتساهم المنظمة في القضاء على الفقر الريفي من خلال تطوير قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز المؤسسات والمنظمات الريفية التي تمكن بعض سكان الريف الأكثر تهميشا.

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2015، من 1.9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ولا يزال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.

وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من براثن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتا. إذ كان التقدم محدودا في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معاً 80% من الذين يعيشون في فقر مدقع. وفي عام 2010، كان 4% من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم، بينما كان يعيش 40% منهم على أقل من 2.75 دولار في اليوم. وتعد المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010 (عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم).

وتمثل أهداف التنمية المستدامة التزاماً جريء بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية

المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2020)

2.3 أسباب وعوامل تفشى ظاهرة الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي:

- 1.2.3 حجم الأسرة: يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9%، يلها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي ب 14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة.
- 2.2.3 التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر بداية التسعينيات أكثر من 17%.
- 3.2.3 برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500 500 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 900 60 عامل، وتعد ظاهرة البطالة العنصر الأساسي في زيادة الفقر.
- 4.2.3 الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات: عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.
- 5.2.3 الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الاجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الجزائر ضمن البلدان الأكثر فسا دا في العالم. هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من

خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.

6.2.3 النمو السكاني: ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000 ليصل الى أكثر من 42.5 مليون نسمة عام 2018، (التقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019، ص 291) ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار و زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

7.2.3 انتشار البطالة :تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفير الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، و هذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية حيث انتقلت من 6.12 % سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991 ثم الى 29% سنة 2000لتصل الى حوالي 11.7% سنة 2018 ويرجع ذلك الى غياب استثمارات جديدة سواء من المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة (1994-1998) أزيد من 360 ألف عامل.

8.2.3 سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غنى البعض وافتقار البعض الآخر، حيث أنه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496دولار سنة 1995 إلى 7000 دولار سنة 2010، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6%من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6%من الدخل الوطني (مرغاد، حاجي، 2013، ص 165)

3.3 خصائص الفقر في الجزائر: أشارت العديد من الدراسات والتقارير الى عدد من الاتجاهات والخصائص المتعلقة بالتغيرات في نطاق توزيع الفقر في الجزائر وهي كالتالي:

أ-ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22.7% في المدن مقابل 22.3% في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المناطق الريفية بنسبة 9.4% مقابل 9.2 % في المناطق الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ب-يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو، في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداء من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر.

ج-فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب 117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين ب 443272.73 دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقابل الحضرية مقابل عدم 143665.25 دج في المناطق الريفية.

د-تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8 % تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6% ثم نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45% بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية التي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، تأتي الحبوب في المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته بنسبة 13.68% الخضر اللحافة 13.60% اللحوم بنسبة 10.12% بينما تمثل الفواكه 6.44% والخضر الطازجة نسبة 5.1%

ه—وفيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة والتوظيف نجد أن التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، وقد أشارت بعض التقارير أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الأولى والثانية " بدون تعليم "وتعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى، وخاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا " و ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني- عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64

الأخضربن عمر

و-ومن حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه والأنهار، أما من حيث صنف المحروقات المستعملة وجد أن الأسر الغنية تعتمد بشكل خاص على غاز المدينة، بينما تعتمد الأسر الفقيرة على الفحم، بقايا الحصاد.

ز-التباين الإقليمي على خريطة الفقر في الجزائر كبير، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى ب 32.7%، وفي الجنوب الشرقى بنسبة 13.7%.

4. دور برامج التنمية الزراعية المستدامة في الحد من الفقر

1.4 برامج التنمية الزراعية المستدامة: بعد عقد التسعينيات من القرن الماضي التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية شاملة وإتباع نمط جديد في تسيير الاقتصاد، ومع بداية تحسن المداخيل البترولية ولعدم نجاعة الإصلاحات السابقة التي شهدها القطاع الزراعي، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة، والتي يمكن حصرها في: (عماري زهير، 2014، ص

أ-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو: (2005-2009): يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دج.

ج-البرنامج الخماسي (2010-2014): بغلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دج

د-برنامج توطيد النمو (2015-2019)، بغلاف مالي قدر ب 22100 مليار دينار

جدول 1: مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2019) مليار دج

برنامج توطيد	المخطط الخماسي	مخطط دعم النمو	مخطط الإنعاش	
النمو	المعطط العمامي 2014-2010	2009-2005	الاقتصادي	البرنامــج
2019-2015	2014-2010	2009-2003	2004-2001	
*22100	21214	4202.7	525	اجمالي الاستثمارات
625.1	1000	300	65.4	الفلاحة
**(2018-2015)	1000	300	05.4	(C)(E)
6.49	4.71	7.14	12.46	النسبة المئوية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(عماري زهير، 2014، ص 06)، ** (www.echoroukonline.com)، ** (هدى بن محمد، 2020، ص:55)

ركزت هذه البرامج في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك رصدت لها مبالغ مالية كبيرة، ويمكن حصر البرامج التنموية الزراعية في:

1.1.4 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000): يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وقد تم اعداد هذا البرنامج ليكون شاملا واستجابة متماسكة لمواجهة التحديات والمعوقات الرئيسية الطبيعية والفنية والتنظيمية والمشاكل المؤسسية المسئولة عن ضعف أساسيات الأمن الغذائي الوطني، والحد من التماسك والسلم الاجتماعي في المناطق الريفية (LAOUBI, YAMAO,2012, p: 69)

أطلقت الحكومة الجزائرية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA في عام 2000، وفي عام 2002 تطور، ليصبح اسمه البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR)، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتحديث المزارع، وتكثيف وتوسيع المناطق المروية، وتطوير الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال استثمارات كبيرة والاستخدام المناسب والمستدام للموارد الطبيعية، إضافة إلى ذلك الحد من ظاهرة الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي. أدى هذا البرنامج الى إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه سنة 2003 حيث سجل نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

أدى البرنامج إلى ارتفاع حجم العمالة الزراعية، حيث ارتفعت بنسبة 120%، وتم استحداث أكثر من 900 ألف وظيفة خلال الفترة 2000-2004، كما تبين الأرقام حجم الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومة، حيث وصلت إلى حوالي 33% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، كما بلغ حجم الدعم بين عامي 2000 و2006، حوالي 284 مليار دج (ما يقرب من 4 مليار دولار) بمتوسط سنوي بلغ حوالي 40.5 مليار دج، واستثمار يقدر بحوالي 66 يورو لكل هكتار/سنة (4.70 LAOUBI, YAMAO,2012, p:70)

2.1.4 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) 2004- 2009: يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامج السابق، وهو يندرج صمن برنامج دعم النمو، حيث بلغ مقدار الغلاف المالي المخصص له 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة ب1140 مليار دج (عماري زهير، 2014) ص 80)

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، وذلك بتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرباف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية مع ضرورة تثمينها وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة، لتقوم فيما بعد بتبني سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2008 والتي تعتبر بمثابة دعم للسياسات الزراعية المستدامة، كما ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في شهر أوت 2008، والذي يهدف الى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث تتشكل من محورين: محور فلاحي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، ومحور ربغي هدفه حماية وصون وتعزبز الموارد الطبيعية (بن خزناجي أمينة، 2013/2012، ص 68)

3.1.4 سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014): سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

4.1.4 التنمية الريفية في الجزائر: جاءت هذه البرامج لتعزيز الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان القرى والأرياف وقد تبنت الحكومات الجزائرية منذ بداية الألفية مجموعة من المخططات التنموية التي تهدف لتطوير القطاع الفلاحي والمناطق الريفية والتي جاءت على النحو التالى:

1.4.1.4 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2000) تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2000، بغلاف مالي قدره 40 مليار دينار يهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، وتشجيع سكان المناطق الريفية على ممارسة الأنشطة الريفية عن طريق تهيئة البيئة الأساسية، والحد من النزوح الريفي، والمحافظة على التوازنات الجهوبة، حدد لهذا المخطط محورين هما:

المحور: 1 يتعلق بالبرامج المخصصة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي. المحور: 2 وهي برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

2.4.1.4 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR (2004-2004) إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية، وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR خصص له مبالغ

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

تقدر ب 15 مليار دينار سنة 2004 للتخفيف من البطالة في المناطق الريفية، بزيادة قدرها 13% عن سنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار وتوسيع دعم قطاع المؤسسات.

المستدامة المتبانة من طرف السلطات العمومية سنة 2008 تهدف إلى إعادة بعث الحياة في المناطق المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية سنة 2008 تهدف إلى إعادة بعث الحياة في المناطق الريفية والتي تقوم على وسائل مالية ومؤسساتية، إذ على المستوى المؤسساتي انشاء مشاريع جواريه التنمية الريفية وهو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر، وتنظيم الرعي، إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص المجتمعات الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، مدتها القصوى سنة إن المشاريع المندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تكون مرافقة للمجتمعات الريفية من حيث، تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية، ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، ...)

بالنسبة للفترة 2009-2011 تقرر برمجة 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة منها 6059 موافق عليها، و4165 تم الشروع فيها عبر 1241 بلدية و5187 قرية، تمكنت من خلق 133880 منصب شغل، استفادت 68120 أسرة من هذه المشاريع.

4.4.1.4 سياسة التجديد الفلاحي والريفي PRR: تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛ ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي:

أ-التجديد الفلاحي: يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف، وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، واندماجها في مقاربة" فرع "لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع، تم وضع قائمة من عشر 10 منتجات أساسية أو ذات أولوية هي :الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون، النخيل، البذور والشتائل.

ب-التجديد الريفي: عدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار

الأخضربن عمر

السكان، يستهدف التجديد الريفي الذي يعتبر أشمل من التجديد الفلاحي وفي مداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بصعوبة ظروف المعيشة فها والإنتاج (الجبال، السهوب، الصحراء)

ج-دعم القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة تفاديا للصعوبات الني يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة وهي تهدف إلى:

-الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، وعصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

-تعزيز القدرات المادية والبشربة لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

-تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 الذي حقق جملة من النتائج نذكر منها

-تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي من 6 %خلال الفترة 2000-2008 الى 8.33 %للفترة الممتدة بين 2014-2010، وزيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛

-دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان في الريفي وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

-التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛

-خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم. (عباس وداد، 2018/2017، ص 142)

2.4 تطور ظاهرة الفقر في الجزائر: شملت سياسات مكافحة الفقر المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية حزمة متنوعة من البرامج التي باشرتها منذ بداية الألفية، تزامنا مع استرجاع الاستقرار الأمني، وتحقيق موارد مالية هامة بعد انتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية، هذا ما ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000 وارتفاع احتياطي الصرف إلى 11.9 مليار دولار، كانت البداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والخطة الخماسية للنمو (2015-2019) والتزام الجزائر كغيرها من دول العالم بالعمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية سنة 2000، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين نوعية الحياة لدى المواطن الجزائري.

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

وتشير المعطيات الى ان مستويات الفقر في الجزائر المعتمدة على معيار الدخل، قد تراجعت بداية من سنة 2000 حيث انتقلت من 14.1% سنة 1995 الى 12.10% سنة 2000 ثم الى 6.2 % سنة 2010 لتصل الى 5.03% سنة 2019، ويرجع ذلك الى تحسن مداخيل البلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما مكنها من تبني العديد من البرامج التنموية خاصة الزراعية منها والتي كان وقعها إيجابيا في الرفع من مستوى الدخل والتشغيل وتحسين ظروف الحياة في الريف، وهو ما أدى الى تراجع معتبر في معدلات الفقر.

جدول 2: معدلات الفقر النقد في الجزائر

2019	2014	2011	2010	2009	2008	2005	2000	1995	الستة
5.03	5.20	5.55	6.20	9.8	11.1	5.70	12.10	14.10	معدل الفقر

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، ص: 290

وتبين الإحصائيات حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، أن نسبة 1,65 %من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر 1% في الوسط الحضري، و 2,7% في الوسط الريفي، وبلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد نسبة 36,07 %، منها 34,88 % في الوسط الحضري مقابل 38.42 % في الوسط الريفي. وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد المعدل بشدة الحرمان 0.006 منها 0.003 في الوسط الحضري مقابل 0,001 في الوسط الريفي. (عباس وداد، 2018/2017، ص 173)

ولا يعبر مستوى الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187دولة، بمعدل تنمية بشرية 40.554، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.70، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة. وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة 45 و 11على الترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: نسبة الفقر البشري في الجزائر 1995-2019

2019	2014	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995
38	24	13.69	14.72	15.41	17.16	18.23	18.95	16.60	22.98	25.23

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (مهديد، حاجي، 2016، ص 16)، www.echoroukonline.com

ويشير تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي نحو 38% من الجزائريين تدهورت أوضاعهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، وهو ما يعني أن بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش في فقر مدقع. وانتقدت الرابطة في تقريرها، الارتفاع المستمر في نسبة الفقر والفقراء في الجزائر، التي ارتفعت من 24% خلال 2014 إلى نحو 38% خلال عام 2019. وأكدت أن الأرقام تم الاعتماد عليها بعد عملية الإحصاء والاعتماد على عدد من الجهات.

وأوضحت أن أكثر من 1400 بلدية فقيرة يعيش سكانها على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، بينها 800 بلدية تم تصنيفها ضمن خانة الأكثر فقراً، وتضم 20 مليون مواطن. كما تعتمد 30 ولاية في توفير احتياجات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على صندوق يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد.

وأشارت الرابطة إلى تقرير حديث للبنك الدولي، كشف عن دخول نحو 10% من الجزائريين في دائرة الفقر، بسبب البطالة المرتفعة وارتفاع نسبة التضخم التي تصل إلى 9% خلال العام الحالي، مؤكدة أن الصعوبات المالية التي واجهتها الجزائر في السنوات الأخيرة سبب في ارتفاع معدل البطالة بما يقرب من 1.5%. (خالد المنشاوي، 2020)

5. خاتمة:

من خلال هذا البحث الذي تناول دور برامج التنمية الزراعية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية الثالثة في الحد من ظاهرة الفقر يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من ظاهرة الفقر بمختلف مستوياته، ويرجع ذلك النظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها خلال مراحل متعددة والتي من بينها برامج التصحيح الهيكلي، التزايد المستمر في عدد السكان وارتفاع حجم الأسر، ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم، الفساد والبيروقراطية، الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال عقد التسعينيات.

تتمركز ظاهرة الفقر في الجزائر في المناطق الريفية، وتظل الزراعة على نطاق صغير مهملة من قبل غالبية السياسات المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية .ومع ذلك فإن صغار المزارعين يوفرون أكثر من80 % من الإنتاج الزراعي، ويمثل صغار المزارعين والمزارعين الأسريين الذين يعتمدون على الزراعة أو الموارد الطبيعية في كسب عيشهم غالبية فقراء الريف.

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

شرعت الجزائر بداية الألفية الثالثة في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الزراعية الهامة، والتي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة مقارنة مع البرامج السابقة، بلغت حوالي 65.4 مليار دج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و300 مليار دج ضمن مخطط دعم النمو (2005-2004) وتقدير بحوالي 625.1 مليار دج خلال الفترة 2015-2018 ضمن مخطط توطيد النمو (2015-2019)

هدفت البرامج التنموية الزراعية الى تطوير وزيادة كفاءة وفعالية القطاع الزراعي من جهة والى تحسين مستوى الحياة في المناطق الريفية التي يغلب على سكانها ممارسة الأنشطة الزراعية، ولاحتوائها على معدلات فقر عالية مقارنة بالمناطق الحضرية، لقد ساهمت هذه البرامج ضمن برامج التنمية الشاملة في التقليل من مستوى الفقر في الجزائر حيث انتقل مستوى الفقر المعتمدة على معيار الدخل من 14.1% سنة 1905% سنة 2000 ليصل الى 5.03% سنة 2019.

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي أحدثته برامج التنمية الزراعية في التقليل من معدلات الفقر في الجزائر خلال السنوات السابقة، الا انها تبقى غير كافية للوصول الى مستويات مرضية، بل تحتاج الى المزيد البرامج والتصحيحات والتي يمكن ايجازها في التوصيات التالية:

- يعتبر دعم صغار المزارعين مفتاح تعزيز التنمية الزراعية المحلية وتسريع التقدم نحو التقليل من الفقر والجوع. وخلق فرص عمل لائقة وتعزيز التنمية الربفية الشاملة في المنطقة.
- وضع خطط استثمار لتنمية الزراعة والتنمية الريفية بما يزيد من عائدات ودخل المزارعين الفقراء مع مساعدتهم على تبني ممارسات زراعية مستدامة، وتعزيز مهاراتهم الزراعية، وتقليل تكلفة الإنتاج والتكيف مع تغير المناخ.

-زيادة وصول الأسر الزراعية الفقيرة إلى الموارد الطبيعية وتحسين قدرتهم على إدارة المخاطر وزيادة إنتاجيتهم وربط الزراعة صغيرة النطاق بالأسواق والأنظمة الغذائية. بناء البنية الأساسية الريفية وخاصة في مجال الطاقة والنقل والماء والصرف الصحى.

- تمكين فقراء الريف من زيادة مشاركتهم السياسية كأحد وسائل الاستفادة من عملية التنمية.

6. قائمة المراجع:

1-غربي فوزية، (2010)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، (الطبعة الأولى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2-عربي مريم، (2014)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، [مذكرة ماجستير غير منشورة]، جامعة فرحات عباس، سطيف.

الأخضربن عمر

3-أوسرير منور، (2010) ، الاقتصاد البيئي، (الطبعة الأولى)، دار الخلدونية، الجزائر.

4-هاشم كوجر، (2021/01/02)، الإطار النظرى للتنمية الاقتصادية الزراعية وأهدافها، على الموقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232167

5-منظمة الأغذية والزراعة الفاو، (2021/01/08)، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: ما هي أدوار الثروة الحيوانية، على الموقع: http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe_

6-حدة أوضايفية، (2019) ، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، (المجلد: 4، العدد: 3)،

7-هاشمي الطيب، (2014)، التوجه الجديد لسياسة التنمية الربفية في الجزائر، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان.

8-جعفر سمية، (2014/2013) دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا-[مذكرة ماجستير غير منشورة]، 2014/2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

9-قورين حاج قويد، (2014) ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة، التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 12)..

10-ناجية صالحي، نوال بن عمارة، (2015)، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، (العدد:06)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

11-حاجي فطيمة، (2014) ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2000-2014، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر بسكرة.

12-برنامج الامم المتحدة للتنمية، (1992) تقرير التنمية البشرية؛ نظرة عامة، نيوبورك.

13-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2006) تقرير: مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطية، بروكسل.

14-القضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، (2021/12/30) على الموقع:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html.

15-جامعة الدول العربية وآخرون، (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،.

16-حاجي فطيمة، مرغاد لخضر، (2013) ، ظاهرة الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، (العدد: 13).

17 عماري زهير، (2014) القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980 [بحث مقدم]، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

18- 280 مليار دولار لتمويل الخماسي القادم وتحسين معيشة المواطن، (2021/01/08) على الموقع:

https://www.echoroukonline.com.

19-بن محمد هدى، (2020) عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (العدد الخامس)،

20- LAOUBI, Khaled and YAMAO, Masahiro, (2012), The Challenge of Agriculture in Algeria, و2012 دول 2013. دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول -21 المغرب العربي، [مذكرة ماجستير غير منشورة]، جامعة فرحات عباس، سطيف.

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

22-عباس وداد، (2018) ، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة فرحات عباس سطيف1.

23-مهديد فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، (2016)، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الربفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، (العدد: 60)، جامعة يعي فارس-المدية.

24-المنشاوي، (2021/12/30)، كورونا يزيد الفقر في الجزائر فكم تراجع دخل الفرد في 2020؟ على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/132731.

أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات التعاونية -دراسة قياسية -

The impact of the capital structure on the profitability of cooperative companies empirical study.

ياسين قطوقي^{1*}

y.guettoufi@cu-aflou.edu.dz

1 المركز الجامعي أفلو (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/05/29

تاريخ الاستلام: 2022/02/25

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء حول آثار هيكل رأس المال على الآداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. تم اختيار ستة (06) متغيرات بالنظر إلى طبيعة البيانات التي يوفرها قطاع التأمين السعودي، حيث تم أخذ عينة تتكون من أربعة عشر شركات (14) وهذا للفترة الممتدة بين (2014-2018). كشفت الدراسة عن وجود علاقة مهمة مشتركة بين متغيرات هيكل رأس المال والآداء المالي لشركات التأمين السعودية. ومع ذلك، فإن العلاقة الفردية تختلف قليلا،

كلمات مفتاحية: شركات تأمين تكافلي؛ محددات هيكل رأس المال؛ آداء مالي؛ نموذج الانحدار التجميعي. تصنيف L25، G32، G22، C13.

Abstract:

This study came to shed light on the effects of the capital structure on the financial performance of Saudi Takaful insurance companies. Six (06) variables were chosen in view of the nature of the data provided by the Saudi insurance sector, where a sample consisting of fourteen companies (14) was taken and this is for the period between (2014-2018). The study revealed that there is an important joint relationship between the variables of the capital structure and the financial performance of Saudi insurance companies

Keywords: Takaful insurance companies ;capital structure; financial

performance; Pooled OLS method.

Jel Classification Codes: G22, G32, L25, C13

* المؤلف المرسل	

1. مقدمة:

تعود أدبيات هيكل رأس المال إلى الورقة التي قدمها كل من مديقلياني وملر Modigliani and تعود أدبيات هيكل رأس المال الخاص بهما، كانت هذه الورقة الأولى حول هيكل رأس المال والتي تم قبولها عمومًا كنظرية حول هيكل رأس المال، ولا زالت هاته الورقة تثير إهتمامًا كبيرًا وتساهم على نطاق واسع في مجال التمويل. وهذا مأكدته عديد الدراسات المتتالية حول أهمية هيكل رأس المال في القرارات المالية ومدى تأثيره المباشر على المساهمين.

ومن جهة أخرى تهدف مقاييس الآداء المالي إلى تقييم الفعالية والكفاءة التي تعمل من خلالها الشركات على توفير الموارد المتاحة لخلق ثروة للمساهمين، ويعد تحليل البيانات المالية أمراً مهمًا للمساعدة في تقييم الآداء المالي للشركة من خلال إستخراج نسبة مفيدة تساعد المسيبرين في تحديد أوجه القصور وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسين الآداء. ويقيس الآداء المالي نتائج سياسات الشركة وعملياتها من حيث العائد على الإستثمار (ROI) والعائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROA)، وأرباح الاكتتاب إذا ما نظرنا إلى شركات التأمين.

وإذا ما تم التركيز على الصناعة المالية الإسلامية فإنها تشهد في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي تغيرات مدفوعة بالنمو الإقتصادي والأسواق المحررة والتنسيق الدولي. والتغيرات داخل الشركات هي إستجابة للتطورات القدرة على المنافسة والتكيف مع هذه التغييرات والتي أصبح أمراً ضروري لضمان إستدامتها والإستقرار في التقلبات الأسواق المالية. وهذا مع ضرورة الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويعد التأمين التكافلي عنصراً رئيساً في الخدمات المالية الإسلامية نظرًا لوظائف الإقتصاد الجزئي والكلي الهامة التي يقوم بها، حيث أصبح آداء قطاع التأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي وحتى الغربي أحد الشواغل الرئيسية للمنظمات والهيئات التي تعنى بتنظيم العمل المالي الإسلامي، وبالتالي فإن الآداء المالي لشركات التأمين مهم لأصحاب المصالح المختلفين، أي حملة الوثائق والوكلاء والمسيرين وغيرهم.

1.1. طرح الاشكالية

ونظرا لأهمية هيكل رأس المال في المؤسسات الإقتصادية وتأثيره على الآداء المالي لها، ستحاول هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والآداء المالي لشركات التأمين التكافلي وهذا

من خلال الإجابة على الإشكالية والتي يفرضها واقع البحث: ماهو أثر العلاقة بين هيكل رأس المال على الآداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية؟

2.1. أهداف البحث

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص هيكل رأس المال والآداء المالي لشركات التأمين التكافلي. بينما على وجه التحديد، ستحدد الدراسة:

- تحديد أهم العوامل المحددة لهيكل رأس المال لشركات التأمين التكافلي؛
- تحديد العلاقة بين محددات هيكل رأس المال وآداء صناعة التأمين التكافلي.

3.1. منهجية البحث

للقيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بحيث تم التركيز على المنهج الوصفي أكثر في الجانب النظري، ذلك أنَّ الموضوع يحتاج إلى وصف متغيرات المستقلة والمتعلقة بيكل رأس المال، بينما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية وهذا من أجل تحليل طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال و الآداء المالي لشركات التأمين التكافلي.

4.1. تقسيمات الموضوع

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى مايلي:

- المحور الأول: مراجعة الأدبيات والدراسات التجربية حول تأثير هيكل رأس المال على الآداء المالي للشركة؛
 - المحور الثانى: دراسة تطبيقية على شركات التأمين التكافلي السعودية.
 - 2. مراجعة الأدبيات والدراسات التجربية حول تأثير هيكل رأس المال على الآداء المالي للشركة

1.2. محدادات هيكل رأس المال والآداء المالي

سنتطرق في هذا المحور إلى هيكل رأس المال من خلال إستعراض موجز إلى أهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع ثم طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والآداء المالي وهي كمايلي:

1.1.2. نظريات هيكل رأس المال

نجد من بين النظريات التي تشرح إختيار هيكل رأس المال من قبل الشركات: نظرية مديقلياني وملر (M&M) ونظرية التبادل (TOT) إختصار لـ Trade – off Theory ونظرية أولوبات التمويل (POT)

إختصار لـ Pecking Order Theory ونظرية توقيت السوق Market Timing theory وهم على النحو الأتى :

- نظربة مديقلياني وملر (M&M)

كانت مقالة موديلياني وميلر (1958) أول من تناول التحليل النظري لهيكل رأس المال. يوضح هذان المؤلفان، وفقًا لبعض الافتراضات، حيادية هيكل رأس المال على قيمة الشركة، وبعبارة أخرى، في وجود أسواق مالية كاملة تكون جميع أشكال التمويل متطابقة. ويفترض نموذجهم بأن السوق المالية مثالية، وتكاليف الإفلاس غائبة أي عدم وجود مخاطر الافلاس، ولا تؤخذ الضرائب بعين الاعتبار، والمعلومات بين الوكلاء متماثلة، والقروض بين الوكلاء الاقتصاديين تكون بمعدل ثابت وبدون حدود ويتم إدارة الشركات من قبل المديرين لصالح المساهمين.

ومع ذلك، فقد تم تسليط الضوء على العديد من العوامل المحددة لهيكل التمويل من خلال التساؤل التدريجي لهذه الافتراضات، مما جعل من الممكن رفض فرضية وجود هيكل رأس المال (Kebewar.M, 2012, , P: 14)

- نظرية التبادل (Trade – off Theory (TOT)

يمكن الحصول على هيكل رأس المال الأمثل وفق مانصت عليه نظرية التبادل من خلال مايميزه الوفر الضريبي وتكلفة العسر المالي وتكلفة الإفلاس، وهذا من خلال موازنة التكاليف والفوائد. تنص النظرية على أن هناك ميزة للتمويل بالدين (أي الوفرة الضريبية) وأن هناك تكلفة الناجمة عن التمويل بالدين (تكاليف الإفلاس وتكاليف العسر المالي)، وفق نظرية التبادل فإن مديري الشركات يبتعدون عن إصدار الأسهم إذا ما تأكدوا أن قيمة هذه الأسهم هي أقل من قيمتها في السوق، بحيث تركز الشركة التي تعمل على تحسين قيمتها الإجمالية على هذه المبادلة عند إختيار مقدار الدين والأسهم المطلوب استخدامها للتمويل (Muritala.M.A, 2012, PP: 116-124)

- نظرية أولوبات التمويل (POT) Pecking Order Theory -

تستند النظرية إلى إفتراض وجود تباين في المعلومات بين المساهمين والمديرين والدائنين عند إستخدام الدين أو حقوق الملكية. و ترفض نظرية أولويات التمويل وجود هيكل رأس المال الأمثل وتجادل بأن الشركات تتبع أولويات في عملية تمويل الشركات، أي تفضيل التمويل الداخلي بدلاً من التمويل الخارجي وتفضيل تمويل الديون بدلاً من تمويل الأسهم. وتناقش نظرية جنسن (1986) أولوية التمويل بالأسهم من خلال فكرة التدفق النقدي الحر (FCFT)، أي أن الشركات

ذات التدفق النقدي الحر الكبير تواجه تضاربًا في المصالح بين حملة الأسهم والمديرين. عندما تمول شركة بالديون، تكون الشركة ملزمة بتسديد فوائد الديون الدورية، هذا ما يقلل الرصيد النقدي الذي تحتفظ به الشركة، وبالتالي يقلل من سوء استخدام أموال الشركة. يمكن أن تقلل الديون أيضًا من تكاليف الوكالة عن طريق تقليل التدفق النقدي الحر وإجبار الإدارة على العمل بكفاءة أكبر من أجل تسديد الديون وتقليل خطر الإفلاس. (Alipour.M, et Al, 2015, P: 57)

- نظرية توقيت السوق Market Timing theory -

إقترح بيكر وورجلر (2002) نظرية جديدة لهيكل رأس المال: "نظرية توقيت السوق لهيكل رأس المال". تنص هذه النظرية على أن هيكل رأس المال الحالي هو النتيجة التراكمية للمحاولات السابقة لتوقيت سوق الأسهم. وفقًا لهذه النظرية، يجب أن يكون لتقلبات أسعار الأسهم تأثيراً على هيكل رأس مال الشركة، ولا يوجد هيكل رأس المال الأمثل. علاوة على ذلك، تشير هذه النظرية إلى أن الشركات لا تصدر سندات الدين والأسهم إلا عندما تكون قيمتها السوقية في حالة جيدة، وعندما تكون قيمتها السوقية منخفضة، فإنها تعيد شراء أسهمها.(Baker, M. and Wurgler, 2002, PP: 28-29)

2.1.2. محددات هيكل رأس المال:

تم تحديد عدد من المتغيرات على مستوى الشركة من خلال الأدبيات التجريبية كعوامل تحدد و تؤثر على قرارات هيكل رأس المال للشركات، وفقًا له رفيف وهارس (Harris & Raviv) من خلال مسحهم لنظريات هيكل رأس المال ، (PP: 297-355, PP: 297-355) حددت النماذج التي شملتها الدراسة عددًا كبيرًا من المحددات المحتملة لهيكل رأس المال وكذا طبيعة العلاقة بينها وبين الرفع المالي، و من بين هذه المحددات نجد (المردودية، السيولة، مخاطر الأعمال، فرص النمو، والحجم، والعمر، والأصول الملموسة، الوفر الضريبي.) وأما طبيعة العلاقة فتشير نتائج هذه الدراسات بشكل عام إلى أن الرافعة المالية تزداد مع الأصول الملموسة، والوفورات الضريبية من غير الديون، وفرص النمو وحجم الشركة، ومن ناحية أخرى يرتبط الرفع المالي بشكل سلبي بالربحية وقلها واحتمال الإفلاس. (Dejan Malinić and others, 2013, PP: 101-102)

3. دراسة تطبيقية على شركات التأمين التكافلي السعودية

يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها، تعمل بأسلوب التأمين التعاوني على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني، الصادر في شأنها المرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 1405/4/17 هـ، وبما لايتعارض مع أجكام الشريعة الإسلامية، ويتكون قطاع التأمين في السعودية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي التأمين الصحي، تأمين الحماية والإدخار، التأمين العام الذي يشمل سبعة أنشطة فرعية هي التأمين على المركبات، البحري، الطيران، الطاقة، الهندسي، التأمين على الحوادث والمسؤوليات والتأمين على الممتلكات والحرائق.

1.3. عينة ومتغيرات الدراسة

سيتم التطرق فيما يلي إلى المجتمع التي أخذت منه العينة بالإضافة إلى أهم المتغيرات التي تم التركيز عليها سواء المتغيرات المتعلقة بمحددات هيكل رأس المال أو المتغير المتعلق بالآداء المالي وكذا طرق حسابه والنتائج المتوقعة منه.

1.1.3.عينة الدراسة

تشمل العينة التي تم تحليلها من أربعة عشرة (14) شركة تأمين تكافلي. إستخدمت الدراسة القوائم المالية السنوية في تحديد مصادر البيانات، وهذا خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2018، أي خمسة سنوات وقد تم إستخدام التقارير المدققة التي نشرتها الشركة، حيث جمعت البيانات يدويًا من كل قائمة مالية سنوية للشركة وهذا من الموقع الرسمي لبورصة السعودية للأوراق المالية.

تم استخدام نموذج الانحدار التجميعي البسيط لدراسة الأهمية الإحصائية للمتغيرات، كما تم إستخدام تحليل الإرتباط العلاقات بين المتغيرات من حيث القوة والاتجاه. إستخدمت الدراسة برنامج STATA16.0 وهذا من أجل إستخراج نتائج الإنحدار.

2.1.3. المتغيرات

يعتمد نموذج الدراسة على علاقة وظيفية بين العائد على الأصول (ROA) كمقياس للآداء ومتغيرات هيكل رأس المال. يكشف العائد على الأصول (ROA) إلى مقدار الأرباح التي تجنها الشركات بناءً على إستثماراتها في الأصول، كما يتم تضمين (الرافعة المالية، السيولة، مخاطر الأعمال، فرص

ياسين قطوفي

النمو، والحجم، والأصول الملموسة.) في النموذج كمتغيرات مستقلة. والنموذج الأتي يظهر هذه العلاقة:

ROA $it = a + \beta 1$ LEVit $+\beta 2$ LIQ it $+\beta 3$ risklit $+\beta 4$ TANGit $+\beta 5$ GROWit $+\beta 6$ SIZ it $+\varepsilon$ it

والجدول الآتي يوضح تعريف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة جدول 1: تعريف وقياس المتغيرات

الصيغة الرياضية	التعريف	المتغيرات
		المتغبر التابع
صافي الربح	يقيس نسبة الأرباح الصافية لمشغلي التكافل	العائد على الأصول (ROA)
مجموع الأصول	إلى إجمالي الأصول لشركة التأمين التكافلي.	
		المتغيرات المستقلة
مجموع الإلتزامات	تقيس إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول	الرفع المالي Levit
مجموع الأصول		
الأصول الجارية	وتقيس الأصول الجارية لأنشطة التكافل إلى	السيولة Liq it
الإلتزامات الجارية	الإلتزامات الجارية	
المطالبات المدفوعة	تقيس نسبة المطالبات المدفوعة إلى نسبة	مخاطر الاعمال Risklit
المطالبات المكتسبة	المطالبات المكتسبة	
الأصول الثابتة	تقيس إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي	الأصول الملموسة Tangit
مجموع الأصول	الأصول	
(الأقساط المكتتية (n)/	تقيس نسبة التغير في إجمالي الأقساط	فرص النمو Growit
الأقساط المكتتبة (n-1))	المكتتبة للسنة الحالية مقارنة بالسنة	
1-	الماضية إلى الأقساط المكتتبة للسنة الماضية	
	وهو اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول	الحجم SIZ it
		الخطأ المعياري E it

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على دراسات سابقة

2.3. إختبارات ملاءمة النموذج وعرض وتحليل نتائج الدراسة

يتم اختبارات ملاءمة النموذج وعرض وتحليل نتائج الدراسة كما يلي:

1.2.3. اختبارات ملاءمة النموذج

هناك ثلاثة اختبارات رئيسية ذات صلة في سياق هذه الدراسة، وهي اختبار عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity أو اختبار والد (Wald test) واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي heteroskedasticity (test) واختبار الارتباط الذاتي الخطي. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن نموذجنا يشتمل على مصطلحات تفاعلية، فمن المهم اختبار التداخل الخطي المتعدد (اختبار VIF). نظرًا لأن هذه الدراسة تختبر بيانات البانل صغيرة (خمس سنوات)، فمن المقبول على نطاق واسع أن وجود سلسلة متكاملة غير مستقرة لا يغير طبيعة نتائج التوزيع المتقارب بنفس الطريقة التي يحدث بها في حالة السلاسل الزمنية الفردية أو بيانات البانل الكلية (عدد الفترات الزمنية أكبر بكثير من عدد الأفراد.)

يظهر الجدول رقم 2 نتائج اختبار الفرضيات، تقبل نتيجة إختبار والد (Wald test) بقوة الفرضية الصفرية التي تنص على أن $\sigma_i^2 = \sigma^2$ للجميع، شركات التأمين التكافلي، مما يشير إلى وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، كما تظهر النتائج أنه لاوجود لمشكل الارتباط الخطي في نموذج الانحدار الخطي التجميعي، معني ذلك عدم تحيز قيمة الانحراف المعياري وبالتالي فإن نتائج عملية التقدير هي أكثر كفاءة، كما ان جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي .

بالنسبة لاختبار التداخل الخطي المتعدد (VIF)، تشير النتائج إلى أنَ العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة تقع ضمن النطاق المسموح به. (قطوفي.ي،براق.م، 2021، ص 9)

جدول 2: اختبارات ملاءمة النموذج

المتغير التابع	نموذج الانحدار التجميعي		
Dependent variable ROA	Poole	d OLS method	
	Coef.	P>z	
Tang	0426804	0.512	
Lev	1380202	0.026	
Liq	.0008469	0.627	
Riskl	2014181	0.000	
Grow	.0321012	0.024	
Siz	.0255438	0.009	
YEAR			
2015	0147107	0.203	
2016	0013091	0.910	
2017	0072874	0.558	
2018	0272494	0.036	
_cons	.2053181	0.000	
VIF	1	Mean VIF = 1.48	
Wald test	1	Prob > chi2 = 0.8583	
Wooldridge test	Prob > F = 0.6602		
normality test	Prob > F = 0.1278		
Adj R-squared	0	.4755	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج STATA 16.0

ملاحظة: مجال الثقة هو 95 %.

2.2.3عرض وتحليل نتائج الدراسة

بعد عملية اختبار كفاءة النموذج والمصادقة عليه، تأتي الخطوة الثانية والتي هي عرض النموذج النهائي وتحليل نتائجه وهي كما يلي:

- عرض نتائج الدراسة

يمكن إجمال نتائج الدراسة في الجدول الموالي الذي يوضح معاملات ومعنوية النموذج النهائي. من الجدول رقم 02، يلاحظ أنَ المتغيرات المستقلة المفسرة لمحددات هيكل رأس المال لها تأثير كبير بنسبة 47.55 % على آداء شركات التأمين السعودية، إلى أنَ هناك متغيرات أخرى تؤثر على التباين في الآداء المالي لشركات التأمين السعودية.

كما وضح الجدول رقم (02) أن هناك أربعة متغيرات تفسيرية كان لها تأثير كبير على الآداء المالي لشركات التأمين السعودية. يتم تصنيف المتغيرات الهامة بناءً على مستوياتها المهمة؛ كانت مخاطر الأعمال (المطالبات المتكبدة إلى صافي الاقساط المكتسبة)، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول)، وفرص النمو(تقيس نسبة التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة للسنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية إلى الأقساط المكتتبة للسنة الماضية)، والرفع المالي (مجموع الالتزامات إلى مجموع الموجودات)، ذات أهمية بنسبة 5 ٪ لأن قيمة P_value لتلك المتغيرات كانت (0.000)، (0.009)، (0.004)، (0.009)، على التوالي.

المعامل السلبي للمتغيرات التفسيرية للمحددات هيكل رأس المال مقابل الآداء المالي: نسبة الاصول الملموسة (0.20-) ونسبة الرفع المالي (0.14-) ونسبة مخاطر الأعمال (0.20-). من ناحية أخرى، كانت السيولة، وفرص النمو وحجم الشركة ذات علاقة إيجابية مع الآداء المالي لشركات التأمين السعودية، حيث كانت معاملاتها (0.0008)، (0.32)، (0.26) على التوالي.

- تحليل نتائج الدراسة

وفيما يلي مناقشة نتائج كل متغير من متغيرات محددات هيكل رأس المال على حدى، وهذا من أجل تحليل طبيعة علاقة هذه المتغيرات مع الآداء المالي للوقوف على أهم النتائج المتوصل إليها.

-حجم الشركة

تكشف نتيجة تقدير نموذج الانحدار التجميعي عن وجود علاقة إيجابية بين حجم وآداء شركات التأمين التكافلي السعودية التي تم أخذ عينات منها بمعامل قدره (0.26)، وتشير قيمة $(P_value = 0.000)$ إلى أهمية حجم شركة التأمين التكافلي السعودية وتأثيرها على الآداء المالي.

- السيولة

تشير نتيجة الانحدار في هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين السيولة والآداء المالي هي إيجابية كما يبين المعامل (0.0008)، الا انها غير معنوبة (P_value = 0.63) عند مستوى دلالة 5٪.

-الأصول الملموسة

يلاحظ أن معامل الاصول الملموسة سالباً (0.43)، مما يعني أنه عندما تزيد نسبة الاحتفاظ بنسبة وحدة واحدة، فإن الآداء المالي لشركات التأمين سيرتفع أيضًا بالنسبة ذاتها. وبالمثل، كانت الدلالة الإحصائية لمخاطر إعادة التأمين عند مستوى دلالة 5 ٪ (P_value = 0.51)، تشير المعلمة على

أن الاصول الملموسة لا تؤثر على الآداء المالي. بعبارة أخرى، أنّه مهما زادت أو قلت نسبة الاصول الملموسة فهى لا تؤثر على الآداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية.

-مخاطر الأعمال

تفسر نتيجة الانحدار المتعدد لهذه الدراسة أن مخاطر الاكتتاب التي تقاس بنسبة المطالبة (صافي المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتسبة) لها علاقة سلبية ومهمة بالآداء المالي لشركات التأمين، لأن معامل وقيمة نسبة المطالبة هي (0.2-) و (0.000) على التوالي. يشير المعامل السلبي إلى أنه عند زيادة نسبة المطالبة بمقدار وحدة واحدة، سينخفض العائد على الأصول بمقدار (0.2-) وحدة. مما يعنى أنه يعد عاملاً مهيمناً على شركات التأمين التكافلي السعودية.

-فرص النمو

تشير نتيجة الانحدار أنّ فرص النمو التي تقاس كنسبة التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة للسنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية إلى الأقساط المكتتبة للسنة الماضية علاقة إيجابية بالآداء المالي لشركات التأمين السعودية، ذلك أن قيمة المعامل تساوي ((0.032)). ويلاحظ أن متغير فرص النمو ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 (1.002) على الآداء المالي أي فيما يتعلق بأهميته، فإنها ذات أهمية كبيرة، وهذا يعني أنها تعتبر عاملاً مهماً لشركات التأمين التكافلي السعودية.

-الرفع المالي

بينت نتائج الدراسة أن معامل الرافعة المالية سالباً (0.14-)، مما يعني أنه عندما تزيد نسبة اجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنسبة وحدة واحدة، فإن الآداء المالي لشركات التأمين سينخفض أيضًا بنسبة (0.14-). وبالمثل، ويلاحظ أن متغير الرافعة المالية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ (P_value = 0.026) على الآداء المالي أي فيما يتعلق بأهميته، فإنها ذات أهمية كبيرة، وهذا يعني أنها تعتبر عاملاً مهماً لشركات التأمين التكافلي السعودية.

4. الخاتمة

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن محددات هيكل رأس المال الرئيسية التي تؤثر على العائد على الأصول (ROA) في شركات التأمين التكافلي السعودية هي حجم الشركة، مخاطر الأعمال، والسيولة لها تأثير كبير إحصائيا على مستوى الثقة 95 ٪. هذا الاستنتاج يعني أن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، ونسبة المطالبات المنخفضة، وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة وحجم أصول أقل.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك علاقة قوية بين محددات هيكل رأس المال والآداء المالي الشركات التأمين التكافلي السعودية. كما أوضحت المتغيرات النموذجية للقدرة التفسيرية المعدلة داخل المجموعة R² Within-group بنسبة 47.55٪، مما يعني أن العائد على الأصول (ROA) لشركات التأمين التكافلي السعودية موضحة بنسبة 52.45٪ من المتغيرات بخلاف المتغيرات المذكورة في الدراسة.

5. المراجع

- قطوفي، ي. براق، م.(2020). أثر المخاطر المالية على الآداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية، دراسة قياسية (2010-2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 21(2). ص.1-17.
- Baker, M. and Wurgler, J, (2002), **Market timing and capital structure**, *Journal of Finance*, Vol. 57 No. 1, PP: 20-36.
- Dejan Malinić and others, (2013), **The Determinants of Capital Structure in Emerging Capital Markets: Evidence from Serbia**, European Research Studies, Vol. 16, Issue (2), PP: 98-119.
- Harris, M., & Raviv, A. (1991), "**The Theory of Capital Structure**", Journal of Finance, VOL 46, NO 1, MARCH 1991, PP: 297-355.
- Mazen Kebewar, (2012), La structure du capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail : analyses théoriques et empiriques sur données de panel françaises, pour obtenir le grade de : Docteur de l'université d'Orléans, Discipline : Sciences Economiques.
- Mohammad Alipour and Others, (2015), **Determinants of capital structure: an empirical study of firms in Iran**, International Journal of Law and Management, Vol. 57 Iss 1, PP: 53-83.
- Taiwo Adewale Muritala, (2012), **An Empirical Analysis of Capital Structure on Firms Performance in Nigeria**, International Journal of Advances in Management and Economics , Vol.1, Issue 5, PP: 116-124.

الملاحق

Source	SS	df	MS		ber of obs	=	70
					0, 59)	=	9.20
Model	.06705463	10	.006705463	Pro	b > F	=	0.0000
Residual	.043008536	59	.000728958		quared	=	0.6092
				- Adj	R-squared	=	0.5430
Total	.110063166	69	.001595118	Roo	t MSE	=	.027
ROAA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Co	onf.	Interval]
TANGit	0426804	.0646745	-0.66	0.512	17209	30	.0867331
LEVit	1380202	.0602993		0.026	258678		0173615
LIOR	.0008469	.0002333		0.627	00262		.0043162
UR	2014181	.0371159		0.027	275686		1271494
PGR	.0321012	.0138487		0.024	.004389		.0598124
SIZ2	.0255438	.0093899		0.024	.00438		.0398124
3122	.0255456	.0093699	2.72	0.009	.00075	+/	.0443328
YEAR							
2015	0147107	.0114152	-1.29	0.203	037552	25	.008131
2016	0013091	.0115162	-0.11	0.910	024352	29	.0217347
2017	0072874	.0123596	-0.59	0.558	032018	88	.0174441
2018	0272494	.0126681	-2.15	0.036	052598	81	0019006
_cons	.2053181	.0465665	4.41	0.000	.112138	88	.2984973

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

Ho: Constant variance

Variables: fitted values of ROAA

chi2(1) = 0.03Prob > chi2 = 0.8583

Wooldridge test for autocorrelation in panel data HO: no first order autocorrelation

F(1, 13) = 0.202

Prob > F = 0.6602

أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات التعاونية -دراسة قياسية -

1/VIF	VIF	Variable
0.544199	1.84	LEVit
0.591316	1.69	LIQR
0.628840	1.59	UR
0.768848	1.30	PGR
0.795083	1.26	SIZ2
0.845625	1.18	TANGit
	1.48	Mean VIF

Skewness/Kurtosis tests for Normality

Variable	Obs	Pr(Skewness)	Pr(Kurtosis)	,	oint ——— Prob>chi2
myResidual	70	0.0931	0.2868	4.12	0.1278

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية -دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001 -2018)

The role of Islamic windows in improving the performance of traditional banks - case study of Mashreq Bank during the period (2001-2018) بزاز حليمة^{1*}

1 جامعة الأمبر عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)،hbezaze@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تارىخ الاستلام: 2022/01/17 تارىخ القبول: 2022/06/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز مداخل التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي والمتمثل في النوافذ الإسلامية، ودراسة دوره في تحسين أداء مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018).

وخلصت الدراسة إلى أن تحول مصرف المشرق عبر مدخل النوافذ الإسلامية قد ساهم في تحسين سيولته وزيادة نشاطه بينما ساهم في انخفاض ربحيته.

الكلمات المفتاحية: التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي، النوافذ الإسلامية، المصارف التقليدية، أداء المصارف، مصرف المشرق.

تصنيف G32 : G21:JEL ؛ C32

Abstract:

This study aims to lighlight on one of the most prominent entrances to the partial transformation of Islamic banking, which is the Islamic windows, and to study its role in improving the performance of Mashreq Bank during the period (2001-2018). The study concluded that the transformation of Mashreq Bank through the entrance of Islamic windows has contributed to improving its liquidity and increasing its activity, while contributing to the decline in its profitability.

Keywords: partial transformation of Islamic banking, Islamic windows, conventional banks, performance of banks, Mashreq Bank.

Jel Classification Codes: G21, G32.

_	المرسل	*المؤلف	

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام بالمصارف الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في خريف 2008، وبينما أدت هذه الأزمة إلى انهيار العديد من المصارف التقليدية، أظهرت المصارف الإسلامية صمودا ملموسا وبدا تأثرها بهذه الأزمة طفيفا. بسب ارتكازها إلى المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها.

لقد شجع نمو وتطور موجودات المصارف الإسلامية وتزايد إقبال شرائح مختلفة من العملاء على التعامل معها، إلى سعي العديد من المصارف التقليدية إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وفيها ينتقل المصرف من وضع الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة، إلى الصيرفة الإسلامية المبنية على المشاركة في الربح والخسارة.

اتخذ تحول المصارف التقليدية لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية شكلان؛ شكل التحول الجائي الكامل للعمل المصرفي الإسلامي (وكمثال على ذلك مصرف الجزيرة السعودي)، وشكل التحول الجزئي وله العديد من المداخل؛ حيث نجد مدخل الفروع الإسلامية (وكمثال على ذلك قيام مصرف citibank بإنشاء فرع إسلامي مستقل يقدم من خلاله خدمات ومنتجات مصرفية متكاملة) وهناك مدخل النوافذ الإسلامية (كالبنك الوطني الجزائري الذي أنشأ قسما خاصا بالتمويل الإسلامي في إطار وحدة إدارة داخل هيكله التنظيمي) كما يوجد مدخل تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية (ومثالنا على ذلك المصرف السعودي الأمريكي).

1.1 إشكائية البحث: شهدت الساحة المصرفية مؤخرا تحول العديد من المصارف التقليدية إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي عبر مدخل النوافذ الإسلامية ونجد من ضمن هذه المصارف مصرف المشرق الإماراتي ولابد أن هذا التحول كان له العديد من المزايا من ضمنها تحسين أدائه. وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس:

كيف ساهمت النوافذ الإسلامية لمصرف المشرق في تحسين أداءه؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي دوافع فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ؟
 - · هل للنوافذ الإسلامية مزايا اقتصادية؟
 - كيف يمكن قياس أداء المصارف التقليدية؟

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية - دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2018-2001)

2.1 الفرضيات: يعكس التساؤل الرئيس للإشكالية التي ننوى معالجتها الفرضيات التالية:

- ساهم فتح النوافذ الإسلامية في مصرف المشرق في تحسين سيولته.
 - ساهم فتح النوافذ الإسلامية في مصرف المشرق في زبادة ربحيته.
 - ساهم فتح النوافذ الإسلامية في مصرف المشرق في زبادة نشاطه.

3.1 الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- بيان مفهوم النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ودوافع إنشاءها.
- إبراز الآثار الإيجابية الناتجة عن فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.
 - بيان مفهوم أداء المصارف التقليدية ومؤشرات قياسه.
- عرض تجربة مصرف المشرق في تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإمكان الإفادة من هذه التجربة.
 - قياس أداء مصرف المشرق قبل التحول وبعده.
 - مقارنة أداء مصرف المشرق قبل التحول وبعده.

14.1 لمنهج: تماشيا مع طبيعة البحث وما تقتضيه الضرورة تم استخدام المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري المتعلق بالنوافذ الإسلامية وتقييم أداء المصارف التقليدية.
- المنهج التحليلي في قراءة وتحليل البيانات المتوفرة حول مؤشرات أداء مصرف المشرق قبل التحول وبعده.

5.1هيكل البحث: لتحقيق الغرض المرجو من البحث، قمنا بتناول الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية:

- الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية.
 - تقييم أداء المصارف التقليدية .
- تقييم أداء مصرف المشرق قبل التحول الجزئي وبعده خلال الفترة (2001-2018)

2. الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية

1.2 تعريف النوافذ الإسلامية :

قدمت العديد من التعاريف لنوافذ المعاملات الإسلامية نجد من ضمنها:

- "الجزء أو المساحة المخصصة في البنك التقليدي، التي تقدم المنتجات والخدمات وفق المنهج الإسلامي"(Benzzekora, 2020, p. 03)
- "وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقرات الرئيسية تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها" (المرطان، 2005)
- "أقسام منفصلة توجد داخل مصرف تقليدي تعمل وفق توجيهات صارمة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم بتقديم منتجات مالية اسلامية"(Azmi)
- عرفتها المادة 17 من النظام رقم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها:" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ، ويجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية". (المالية، 2020)

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها أقسام أو وحدات مستقلة في الفرع أو المصرف التقليدي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، ويشرف على هذه الوحدة هيئة رقابة شرعية مهمتها التأكد من التزام القسم أو الوحدة بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال المصارف التقليدية.

2.2 دوافع فتح النوافذ الإسلامية:

تتعدد دوافع فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى البنوك الإسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية.
- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، وتكون هذه
 خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.
- تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الاسلامية. (هني محمد، 2017، صفحة 94)

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية – دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2018-2001)

- يعتبر هدف تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة أكبر من السوق المصرفية الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية الوصول إليه، وبما أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدر خصبا لتحقيق الأرباح فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب.
- محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الاسلامية فالنجاحات التي حققتها الصيرفة الإسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الأخيرة، تعد من الأسباب الأساسية التي دفعت العديد من المصارف التقليدية للتوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي. (رستم، 2014، صفحة 17)
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية الجديدة، وتقويمها من خلال الممارسة العملية. (العبيدي، 2015، صفحة 73)
 - سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة إسلامية مقارنة بتأسيس مصرف جديد.

3.2 الضوابط الشرعية:

هناك العديد من الضوابط الشرعية ، حيث يمثل الالتزام بها من أهم عوامل نجاح نوافذ المعاملات الإسلامية وتتمثل فيما يلى:

- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة عمليات التمويل والاستثمار وفق الشريعة الإسلامية وكذلك
 تحريم الربا بجميع أوجهه المعروفة على أن تذكر تلك الأعمال في عقد التأسيس.
- تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس الشريعة الاسلامية ومبادئها. (رمضاني و البرود، 2017، صفحة 158)
- تحصل نوافذ المعاملات الإسلامية على عمولة أو إجارة عن الخدمات المقدمة، وهو جائز شرعا وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.
- يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية، حيث تعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال ويتشاركا معا في نتيجة المشروع.
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه البرلتطهيره من المال الخبيث.

تحقق النوافذ الإسلامية العديد من المزايا نذكرها فيما يلي:

- الاعتراف بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي.
- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.
 - آلية تتيح التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الاسلامية. (Benzzekora, 2020, p. 04)
- إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني؛ ذلك أن استثمار ودائع الشبابيك يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج وهكذا تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن يتم القضاء على ظاهرة البطالة. (رمضاني و البرود، 2017، صفحة 155)
- تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات المصارف التقليدية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية.
- إذا نجحت النوافذ الاسلامية في تحقيق نتائج أعلى لمصارفها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى بدلا من فتح فروع أخرى.
- إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية.
- كما تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء. (هني محمد، 2017، صفحة 107) . تقييم أداء المصارف التقليدية

1.3 مفهوم تقييم الأداء:

تقييم الأداء عبارة عن تقويم النشاط لمشروع أو مؤسسة معينة، بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بنتائج محققة في سنة سابقة، أو سنة الأساس أو بما هو مستهدف تحقيقه، لبيان الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. (عبادة، 2008، صفحة 165)

كما يعرف بأنه " عملية تقييم ماتم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وخلال مدة زمنية معينة وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات لأنشطة الوحدة كافة وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها (زهير و أحمد، 2007، الصفحات 117-118)

كما ينظر إلى تقييم الأداء بأنه "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب للوصول إلى أداء جيد في المستقبل" (سعودي، 2017-2018، صفحة 21)

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء هو عملية تقييم النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المقررة بغرض الكشف عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

2.3 أهمية تقييم الأداء في المصارف التقليدية:

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي: (سعودي، 2017-2018، الصفحات 25-26)

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- •يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا عن طريق المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى الموجودة في السوق.
- •يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للبنك التجاري.

- ●تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.
- •يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستوبات الإدارية عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وآليات تعزيزه.
 - •يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك.
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.
- يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة البنك التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.
- توضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة.

3.3 مؤشرات تقييم أداء المصارف التقليدية:

توجد عدة مؤشرات تستخدم في تقييم أداء المصارف التقليدية، والتي على أساسها يتم تحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف لعل من أهمها:

1.3.3 مؤشرات السيولة:

يشير مفهوم السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. (قروش، فضيلي، وعز الدين، 2021)

هذا وتوجد العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك. وقد اختارت الباحثة نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي) والتي تشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وأي أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية – دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (العقاد، 2014، صفحة 80)

2.3.3 مؤشرات الربحية:

الربحية هي العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفاءته، سواء أكان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي. (قروش، فضيلي، وعز الدين، 2021، صفحة 34)

هذا وتوجد العديد من النسب التي تعبر عن الربحية في البنوك، وقد اختارت الباحثة نسبة العائد على حقوق الملكية، وهي مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند على مفهوم الربح الشامل، حيث تقاس من خلال المعادلة التالية: (مقيمح، 2014، صفحة 388)

3.3.3 مؤشرات النشاط:

تستهدف هذه المؤشرات تقييم مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من موارد وأموال في أشكال التوظيف المختلفة.ولدراسة نشاط المصرف استخدمت الباحثة نسبة توظيف الموارد حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة المصرف على توظيف موارده المالية (حقوق الملكية والودائع) وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة التالية: (يوسف، 2010، صفحة 298)

4.تقييم أداء مصرف المشرق قبل التحول الجزئي وبعده خلال الفترة (2001-2018)

1.4 لمحة عن مصرف المشرق ونوافذه الإسلامية:

1.1.4. لمحة عن مصرف المشرق:

يعتبر مصرف المشرق أول مصرف خاص يتم إنشاؤه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى عام 1967 ، ويمارس المصرف أعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي و يتميز بشبكة فروع واسعة تمتد في مختلف أنحاء الإمارات إلى جانب مراكز خدمة العملاء المتوزعة في أهم المناطق الحيوية في الإمارات وشبكة أجهزة الصراف الآلي الواسعة، و 12 مكتباً تمثيليا في تسعة بلدان خارج الدولة، بما فيها أوروبا والولايات المتحدة وآسيا وأفريقيا. كان المشرق أول بنك في الإمارات يقوم بتركيب أجهزة الصراف الآلي المناطقات الدفع والائتمان، أول بنك يقدم قروض العملاء، أول بنك في الإمارات يقدم بطاقات الائتمان ذات الرقائق الممغنطة والقارئ الرقمي في مراكز البيع، إضافة إلى ابتكارات أخرى كالصندوق الاستثماري الذي يرتبط بشكل مباشر مع سوق الأسهم الهندية. (الموقع الرسمي لمصرف المشرق)

2.1.4 لمحة عن النوافذ الإسلامية لمصرف المشرق:

قررت إدارة مصرف المشرق التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية في بداية الربع الثاني من عام 2010، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الغدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية عبر 58 من فروعها التقليدية تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية. وقد قام المصرف قبل افتتاح النافذة الإسلامية باختيار مجموعة من الموظفين وإخضاعهم لبرامج تدريبية عالية المستوى بمجال الخدمات المصرفية الإسلامية تؤهلهم للارتقاء بخدمة العملاء إلى أفضل المستويات. كما قام المصرف بإنشاء هيئة رقابة شرعية والتعاون مع مدققين خارجيين لضمان امتثال كافة المعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية (رستم، 2014، صفحة 75) مدققين وتحليل نشاط كل من مصرف المشرق ونوافذه الإسلامية:

1.2.4.عرض وتحليل نشاط مصرف المشرق:

تمثل الودائع بمختلف أنواعها(حسابات جارية، حسابات التوفير، الودائع لأجل) المورد الأساسي الذي يعتمد عليه مصرف المشرق في معظم عمليات التوظيف، كما تمثل القروض الممنوحة للعملاء أهم أشكال التوظيف لديه، لذا قامت الباحثة بتتبع تطور حجم الودائع والقروض خلال الفترة (2001-2018) أي قبل التحول وبعده، كما هو مبين في الجدول رقم 01.

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية – دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

جدول 01 :تطور حجم ودائع العملاء والقروض الممنوحة في مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

الوحدة : ألف درهم

قبل التحول							
2005	2004	2003	2002	2001	العام		
30.004.792	21.107.058	18.763290	16.731.671	16.111.790	ودائع العملاء		
22.269.429	17.845.387	14.738.630	12.582.010	10.533.761	قروض		
-	2009	2008	2007	2006	العام		
-	50.796.768	48.435.538	46.133.514	33.908.235	ودائع العملاء		
-	42.120.827	48.434.274	32.980.680	28.572.233	قروض		
		التحول	بعد				
2014	2013	2012	2011	2010	العام		
63.305.377	54.158.148	42.430.655	40.177.020	46.764.858	ودائع العملاء		
52.246.614	44.280.339	36.183.916	32.665.962	35.919.982	قروض		
-	2018	2017	2016	2015	العام		
-	72.521.856	69.380.208	69.947.124	65.243.790	ودائع العملاء		
-	59.353.340	53.394.165	53.428.461	53.555.070	قروض		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : (المشرق، 2001-2018)

نلاحظ من خلال الجدول رقم01 الارتفاع المستمر في حجم ودائع العملاء قبل التحول(2001-2009) حيث تراوحت معدلات نمو الودائع بين 3.73% كحد أدنى و42.15% كحد أعلى، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 16.24%، كما نلاحظ أيضا الارتفاع المتواصل لحجم القروض الممنوحة للعملاء خلال نفس الفترة(ماعدا سنة 2009 و ذلك سبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008) وقد تراوحت معدلات نمو القروض بين -31.03% كحد أدنى و 46.86% كحد أعلى أي بمتوسط معدل نمو

يقدر بـ 20%. أما خلال فترة التحول(2010-2018) فنلاحظ ارتفاعا مستمرا في حجم الودائع(ماعدا سنتي 2011 و2017) وتراوحت معدلات نمو الودائع بين -14.09% كحد أدنى و27.64% كحد أعلى، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 6.25%، كما نلاحظ أيضا الإرتفاع المتواصل لحجم القروض خلال الفترة(2010-2015) ماعدا سنة 2011 ثم انخفاضها خلال سنتي 2016و2017 لترتفع من جديد سنة 2018. وقد تراوحت معدلات نمو القروض بين -9.06 % كحد أدنى و 22.37% كحد أعلى أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 6.23%.

2.2.4.عرض وتحليل نشاط النوافذ الإسلامية:

يعتبر تلقي الودائع بمختلف أنواعها(حسابات جارية، حسابات التوفير، الودائع لأجل) ومنح التمويلات الإسلامية(المرابحة، الإجارة، المشاركة، المضاربة، الوكالة بالاستثمار) أهم أنشطة النوافذ الإسلامية لمصرف المشرق، لذا قامت الباحثة بتتبع تطور حجم الودائع والتمويلات الإسلامية خلال الفترة (2010-2018) كما هو موضح في الجدول رقم02.

جدول 02 :تطور حجم ودائع العملاء والتمويل الممنوح من النوافذ الإسلامية لمصرف المشرق خلال الفترة (2018-2010)

الوحدة : ألف درهم

2014	2013	2012	2011	2010	العام
5.182.766	4.445.531	5.021.915	5.239.863	4.488.815	ودائع العملاء
					الإسلامية
5.799.094	6.150.796	5.224.028	5.028.547	5.290.904	تمويل إسلامي
-	2018	2017	2016	2015	العام
-	10.696.707	6.680.874	7.093.383	8.391.490	ودائع العملاء
					الإسلامية
-	12.916.255	9.339.467	7.565.063	6.610.606	تمويل اسلامي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : (المشرق، 2001-2018)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن حجم الودائع لايأخذ اتجاها ثابتا، فهو يتناقص تارة ويتزايد تارة أخرى بصورة غير منتظمة وهو ماينجم عنه عدم استقرار سياسات التوظيف خاصة الاستثمارية منها،

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية – دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

وقد تراوحت معدلات النمو بين -15.47% كحد أدنى و61.91% كحد أعلى، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 18.67%، كما نلاحظ أيضا أن حجم التمويل غير مستقر خلال الفترة (2010-2014)، فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض ليستقر خلال الفترة (2015-2018)، وقد تراوح معدل النمو بين -5.72% كحد أدنى و38.30% كحد أعلى وهذا بمتوسط معدل نمو يقدر بـ12.64%.

3.4 دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018):

من أجل تقييم تجربة مصرف المشرق في التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، قامت الباحثة بمقارنة أداء هذا الأخير قبل فتح النوافذ الإسلامية وبعدها، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تقيس كلا من سيولة وربحية ونشاط المصرف.

1.3.4-دور النوافذ الإسلامية في تحسين سيولة مصرف المشرق:

بتطبيق نسبة الرصيد النقدي على القيم الموجودة في تقارير المصرف محل الدراسة نحصل على الجدول رقم 03 التالى:

جدول 03 :تطور نسبة الرصيد النقدي في مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

درهم	ألف	:	الوحدة

قبل التحول							
2005	2004	2003	2002	2001	العام		
11.071430	7.708.006	7.388.916	7.642.756	9.592.782	البسط		
37.587.648	26.693.757	22.030.447	20.163.986	19.559.208	المقام		
%29.45	%28.87	%33.54	%37.9	%49.04	النسبة		
-	2009	2008	2007	2006	العام		
-	28.438.014	15.367.016	28.159.970	10.962.600	البسط		
-	82.774.452	82.561.122	77.142.999	48.796.152	المقام		
-	%34.36	%18.61	%36.5	%22.47	النسبة		
		التحول	بعد	1			
2014	2013	2012	2011	2010	العام		
29.370.514	23.777.059	20.943.763	24.879.475	27.025.677	البسط		
88.921.728	74.534.386	62.563.045	66.437.472	72.460.821	المقام		
%33.03	%31.9	%33.48	%37.45	%37.3	النسبة		
-	2018	2017	2016	2015	العام		
-	43.156.994	37.034.503	37.297.332	34.433.453	البسط		
-	119.165.918	104.061.816	103.327.891	96.671.453	المقام		
-	%36.22	%35.59	%36.1	%35.62	النسبة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : (المشرق، 2001-2018)

من الجدول رقم03 نجد أن متوسط الرصيد النقدي قبل التحول الجزئي يقدر بـ 32,30% ليرتفع بعد التحول عبر مدخل النوافذ الإسلامية إلى 35,19%، وهو ما يشير إلى وجود اختلاف بين السيولة العامة للمصرف قبل التحول وبعده، فمتوسط الرصيد النقدي بعد التحول كان أكبر. وبما

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية – دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

أن متوسط معدل نمو ودائع العملاء بعد التحول(6.25%) أقل منه قبل التحول(16.24%) فيمكن إيعاز سبب ارتفاع متوسط الرصيد النقدي إلى ارتفاع الالتزامات المالية للمصرف محل الدراسة بعد فتحه للنوافذ الإسلامية اتجاه أصحاب الودائع الإسلامية، هذه الأخيرة بلغ متوسط معدل نموها فتحه للنوافذ الإسلامية من متوسط معدل نمو ودائع العملاء(6.25%).خاصة مع اعتماد مصرف المشرق على سياسة المحافظة على سيولة مريحة. وعليه يمكن القول أن التحول الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة مقدرة المصرف محل الدراسة على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي ساهم في زيادة سيولته.

2.3.4 دور النوافذ الإسلامية في زبادة ربحية مصرف المشرق:

بتطبيق نسبة العائد على حقوق الملكية على القيم الموجودة في تقارير المصرف محل الدراسة نحصل على الجدول رقم 04 التالى:

جدول 04: تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لمصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018) الوحدة :ألف درهم

قبل التحول							
2005	2004	2003	2002	2001	العام		
2.012.072	825.371	600.684	504.898	405.742	صافي		
					الدخل		
8.154.819	5.255.071	3.989.542	3.379.720	3.030.126	حقوق		
					الملكية		
%24.67	%15.71	%15.06	%14.94	%13.39	النسبة		
-	2009	2008	2007	2006	العام		
-	1.064.539	1.732.069	2.125.995	1.642.742	صافي		
					الدخل		
-	11.847.492	10.682.399	10.484.398	7.948.963	حقوق		
					الملكية		

حليمة بزاز

-	%8.98	%16.21	%20.28	%20.67	النسبة				
	بعد التحول								
2014	2013	2012	2011	2010	العام				
2.486.270	1.881.863	1.370.636	861.042	836.602	صافي				
					الدخل				
16.918.550	15.120.528	13.820.255	12.803.850	12.384.982	حقوق				
					الملكية				
%14.69	%12.44	%9.92	%6.72	%6.75	النسبة				
-	2018	2017	2016	2015	العام				
-	2.065.218	2.089.530	1.953.911	2.434.645	صافي				
					الدخل				
-	20.765.689	21.126.420	19.485.645	18.485.728	حقوق				
					الملكية				
-	%9.94	%9.89	%10.03	%13.17	النسبة				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : (المشرق، 2001-2018)

من الجدول رقم04 نجد أن متوسط العائد على حقوق الملكية قبل التحول الجزئي كان 16,66% لينخفض بعد التحول إلى 10,39%، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة السيولة في المصرف محل الدراسة بعد التحول (وهي النتيجة التي توصلنا إليها عند تحليلنا للجدول رقم 01) فزيادة حجم السيولة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك المقاسة بالعائد على حقوق الملكية، حيث تؤثر بشكل أو بآخر على نسبة الأموال الموظفة من أموال الملكية وبالتالي تقلل من فرص استثمار أموال البنك وتحقيق عوائد تزيد من الربحية.ومنه يمكننا القول أن التحول الجزئي ساهم في انخفاض ربحية مصرف المشرق.

3.3.4.دور النوافذ الإسلامية في زيادة نشاط مصرف المشرق:

بتطبيق نسبة توظيف الموارد على القيم الموجودة في تقارير المصرف محل الدراسة نحصل على الجدول رقم 05 التالى:

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية - دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2018-2018)

جدول 05: تطور نسبة توظيف الموارد لمصرف المشرق خلال الفترة(2001-2018)

الوحدة :ألف درهم

قبل التحول					
2005	2004	2003	2002	2001	العام
33.583.662	23.231.645	18.138.328	15.355.025	12.437.906	الاستثمارات
41.659.842	29.452.538	25.038.827	22.622.494	21.807.929	الموارد(الودائع
					وحقوق
					الملكية)
%80.61	%78.88	%72.44	%67.87	%57.03	النسبة
-	2009	2008	2007	2006	العام
-	59.540.166	69.168.049	50.596.548	42.698.435	الاستثمارات
-	69.615.928	71.454.428	70.014.936	47.559.736	الموارد(الودائع
					وحقوق الملكية)
-	%85.53	%96.8	%72.26	%89.78	النسبة
بعد التحول					
2014	2013	2012	2011	2010	العام
69.325.059	58.878.544	48.919.218	47.746.918	51.689.697	الاستثمارات
85.406.693	73.724.207	67.255.533	58.220.733	63.638.655	الموارد(الودائع
					وحقوق الملكية)
%81.17	%79.86	%79.84	%82.01	%81.22	النسبة
-	2018	2017	2016	2015	العام
-	83.178.473	77.415.272	74.782.885	72.611.238	الاستثمارات
-	113.044.215	97.187.502	96.526.152	92.121.008	الموارد(الودائع
					وحقوق الملكية)
-	%73.58	%79.65	%77.47	%78.82	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المشرق، 2001-2018)

من الجدول رقم 05 نجد أن متوسط توظيف الموارد قبل التحول الجزئي يقدر بـ 75,59% ليرتفع بعد التحول عبر مدخل النوافذ الإسلامية إلى 79,29% أي أن متوسط توظيف الموارد بعد التحول كان أكبر، وهذا على الرغم من أن متوسط معدل نمو القروض بعد التحول(6.23%) أقل منه قبل التحول(20%) لذا يمكن إيعاز هذا التحسن في متوسط توظيف الموارد إلى نشاط التمويل الإسلامي الممارس من طرف النوافذ الإسلامية حيث يقدر متوسط معدل نموه بـ 12.64% وهو أعلى من معدل نمو القروض(6.23%).

5. خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية وتقييم أداء المصارف التقليدية، كما تطرقنا إلى تجربة مصرف المشرق في التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتنوع دوافع فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بين دوافع عقائدية وأخرى تجاربة بحتة.
- توجد العديد من الضوابط الشرعية لنشاط النوافذ الإسلامية والتي يجب الالتزام بها فهي أهم عوامل نجاحها.
- يحقق فتح النوافذ الإسلامية مجموعة من المزايا، على مستوى كل من ؛ العمل المصرفي التقليدي ، العمل المصرفي الإسلامي، الاقتصاد الوطني.
 - تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة.
- توجد عدة مؤشرات تستخدم في تقييم أداء المصارف التقليدية، والتي على أساسها يتم تحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف لعل من أهمها؛ مؤشرات السيولة والربحية والنشاط.
- بلغ متوسط معدل نمو ودائع العملاء في مصرف المشرق بعد التحول(6.25%) وهو أقل منه قبل التحول(16.24%).
- بلغ متوسط معدل نمو القروض في مصرف المشرق بعد التحول(6.23%) وهو أقل منه قبل التحول(20%).
- حققت النوافذ الإسلامية لمصرف المشرق متوسط معدل نمو للودائع الإسلامية يقدر بـ 18.67%، ومتوسط معدل نمو للتمويل الإسلامي يقدر بـ12.64%.

دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية - دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)

- ساهمت النوافذ الإسلامية في مصرف المشرق في تحسين سيولته، حيث قدر متوسط الرصيد النقدي قبل التحول الجزئي به 35,10% ليرتفع بعد التحول عبر مدخل النوافذ الإسلامية إلى 35,19%.

- ساهم التحول الجزئي لمصرف المشرق عبر مدخل النوافذ الإسلامية في انخفاض ربحيته، حيث قدر متوسط العائد على حقوق الملكية قبل التحول الجزئي بـ 16,66% لينخفض بعد التحول إلى 10,39 %.
- ساهمت النوافذ الإسلامية في زيادة نشاط المصرف محل الدراسة. حيث قدر متوسط توظيف الموارد قبل التحول الجزئي بـ 75,59% ليرتفع بعد التحول إلى 79,29%.

بناء على النتائج المتوصل إليها نوصي بضرورة توجيه كافة الجهود البيعية والتسويقية بالنوافذ الإسلامية لمصرف المشرق تجاه العمل في استقرار الودائع والعمل على نموها بصورة منتظمة، حفاظا على استقرار ونمو سياسات التوظيف الاستثماري وتدعيم الثقة بها و حتى تكون مساهمتها فعالة في تحسين أداء المصرف.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس.
- ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم العبيدي. (2015). المصرفية الإسلامية: مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها. حكومة دبى: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيرى.
- الموقع الرسمي لمصرف المشرق. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 12, 2019، من https://www.mashreqbank.com
- النظام رقم 20-20 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (24 03, 2020). (16). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- جعفر هني محمد. (2017). التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (12)
- رفعت يوسف. (2010). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية حلال الفترة (2017.2008). مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، 13 (03)

- سعيد بن سعد المرطان. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة: حامعة أم القرى.
- سنان زهير، و سوسن أحمد. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار للفترة 2002- 2004. مجلة تنمية الرافدين (85)، الصفحات 117-118.
- صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية، دور اللحنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري. مجلة العلوم الانسانية (35/34)،
- صبري مقيمح. (2014). محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري. مجلة الحقيقة ، 13 (04)
- عيسى قروش، سمية فضيلي، و عبد الرؤوف عز الدين. (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2019.2015. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 41 (01)
- لعلا رمضاني، و أم الخير البرود. (2017). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر -. مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة ، 01 (02)
- مريم سعد رستم. (2014). مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف اسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية(أطروحة دكتوراه). الجمهوية العربية السورية: جامعة حلب .
 - مصرف المشرق. (2001-2018). التقارير المالية السنوية لمصرف المشرق.
- ندى سعودي. (2017-2018). مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية (رسالة دكتوراه). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- نور العقاد. (2014). الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف(رسالة ماجستير). سوريا: جامعة دمشق.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Azmi, S. (n.d.). developement of islamic windows of conventional banks :global trends. Retrieved 06 12, 2020, from https://Islamic markets.com
- Benzzekora, L. (2020). Islamic windows experiance in Algeria legislation. journal of economics and management, 04(02)

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

Attempt to analyze the impact of university training on the financial culture of Algerian students

Douar Brahim 1*, Kalbaza Amal 2

Reçu le:19/02/2022 Accepté le:05/06/2022 Publié le:18/06/2022

Résumé:

Cet article a pour objectif d'analyser l'impact de l'enseignement universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens. Pour analyser l'impact de l'enseignement universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens nous avons utilisé la régression logistique. Nos résultats infirment l'hypothèse principale de la recherche qui consiste que l'étudiant Algérien développe sa culture financière pendant son cursus.

Mots clés: Culture financière, Enseignement supérieur, Comportement, Etudiant, régression logistique.

Jel Classification Codes: D14, G4, Z1.

Abstract:

This article aims to analyze the impact of university education on the financial culture of Algerian students. To analyze the impact of university education on the financial culture of Algerian students, we used logistic regression. Our results invalidate the main hypothesis of the research, which consists in the Algerian student developing his financial culture during his university career.

Keywords: Financial literacy, Higher education, Behavior, Student, logistic regression.

Jel Classification Codes: D14, G4, Z1.

¹ Université de Ghardaïa, brahim.douar@univ-ghardaia.dz

² Université de Ghardaïa, kalbaza.amal@univ-ghardaia.dz

^{*}Auteur correspondant

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

1. Introduction:

Les recherches en matière de la culture financière, précisent que la culture financière est associée à une meilleure prise de décision financière personnelle. Souvent les personnes ayant un niveau de culture financière plus élevé réussissent mieux dans le domaine de la finance (Lusardi et Mitchell, 2007; van Rooij et al., 2012). Des travaux empiriques récents se concentrent sur l'analyse des interventions de l'éducation financière pour les jeunes et les adultes (voir Fernandes et al. 2014; Miller et al. 2015). Quant à Kaiser et Menkhoff (2017) ont effectués des méta-études sur les programmes d'éducation financière. Mais encore une fois, il existe peu de travaux empiriques analysant l'hétérogénéité du niveau initial de la culture financière qui est très susceptible d'influencer l'impact des initiatives d'éducation financière.

Dans cet article, nous étudions l'effet de la culture financière chez les Algériens ayant un cursus universitaire. Nous définissons alors la culture comme l'ensemble des connaissances, les normes et les préférences qui sont partagées entre les individus dans la sphère financière. D'un point de vue économique, la culture peut donc affecter les connaissances financières et la prise de décision par le biais d'une variation systématique des préférences en matière de temps ou de risque (Falk, Becker, Dohmen, & Enke, 2018, p. 32)ou d'une variation des normes sociales concernant l'engagement et remboursement de la dette ainsi que l'assurance informelle pour les ménages dans détresse financière (Lindbeck, 1997, p. 372) . D'un point de vue psychologique, la culture peut influencer davantage les connaissances financières et la prise de décision par des différences de socialisation financière ou d'attitudes envers l'argent (Yamauchi & Templer, 1982, p. 525). Dans l'objectif d'analyser ce paradigme de recherche, nous s'interrogeons alors qu'elle est du rôle de la formation universitaire sur la conception de la culture financière chez les individus Algériens? Sur cette base l'hypothèse principale de la recherche prévoit que :

• **H**: la formation universitaire influence la culture financière chez l'étudiant Algérien.

Notre objectif dans cet article est double : Premièrement, nous examinons l'ampleur des différences de la culture financière chez les individus à travers deux groupes, les individus ayant suivi une formation universitaire, et les individus qui n'ont pas eu un cursus universitaire. Deuxièmement, nous analysons l'impact de la formation universitaire dans la mesure où ces différences peuvent être expliquées par des variations systématiques la culture financière chez les individus ayant un cursus universitaire. Nous étudions l'impact de la formation universitaire sur la culture financière dans le contexte Algérien, à travers les réponses d'une enquête de 329 étudiants universitaires qui se trouvent dans une région géographique étroite (Ghardaïa, OUARGLA, LAGHOUAT).

2. La revue de littérature de la recherche

Une personne compétente dans un domaine de compétence est capable de comprendre et d'évaluer les problèmes relatifs au domaine de compétence tout en étant consciente des conséquences potentielles. Une personne débrouillarde est consciente du moment où elle n'a pas les connaissances nécessaires pour prendre une décision éclairée et elle a la prévoyance d'obtenir les informations pour s'assurer que la meilleure décision possible est prise. Mason et Wilson (2000) ont défini la culture financière comme la capacité d'un individu à obtenir, comprendre et évaluer les informations pertinentes nécessaires pour prendre des décisions en étant conscient des conséquences financières

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

probables (Mason & Wilson, 2000, p. 07). Cela montre que le fait d'être compétent est synonyme d'être informer en matière financière et d'être capable de prendre des décisions en comprenant leurs conséquences montre votre niveau de culture financière.

2.1 L'éducation financière

Pour Mendell (2007) réduire le problème de la faible culture financière chez les étudiants universitaires, consiste à fournir une éducation financière aux étudiants en leur donnant la possibilité de prendre des décisions financières avec des conseils appropriés pourrait être l'une des alternatives (Mandell, 2004, p. 56). L'éducation financière peut améliorer leurs compréhensions des produits financiers, des notions et des risques qui sont importants lorsqu'ils traitent de la finance quotidienne. En effet, l'application de l'éducation financière dans les universités Algériennes, en l'occurrence les modules Entreprenariat, Finance et l'introduction à l'économie dans les différentes facultés au sein de l'université Algérienne peut améliorer les connaissances financières des étudiants, non seulement à court terme mais aussi un à long terme, ce qui permettrai aux étudiants de développer leurs connaissances financières.

Les compétences financières ne se limitent pas aux personnes compétentes et bien informées. La personne ingénieuse qui est consciente de ses limites dans certaines questions financières, mais qui est capable de trouver les sources appropriées pour acquérir les connaissances nécessaires pour pouvoir prendre une décision éclairée, possède également des compétences financières. Mason et Wilson (2000) ont clairement indiqué que avoir des compétences financières ne garantit pas qu'une personne prendra des décisions financières judicieuses, une fois qu'une personne est consciente des conséquences

de ses décisions et de ses choix financiers, elle possède des compétences financières même si les conséquences seront négatives Hilgert et Hogarth (2003) et Mandell (2004) ont constaté que la plupart des étudiants ont appris leurs pratiques et habitudes financières de leurs parents ou par le biais de leur expérience personnelle. Mandell (2004) a identifié cette tendance dans son étude menée en 1997, 2000, 2002 et 2004 sur un total de 10 353 élèves du secondaire. Hilgert et Hogarth (2003) dans leur analyse de l'enquête auprès de 1004 consommateurs à travers les États-Unis contigus ont également constaté que les gens ont principalement appris leurs pratiques et habitudes financières de leur famille ou par l'expérience personnelle. Mandell (2004) a montré que les élèves apprennent les pratiques financières de leurs parents, et que les parents ont appris leurs pratiques financières de leurs parents (Hilgert, Jeanne, Hogarth, & Beve, 2003, p. 31). Cela implique que les parents doivent avoir des connaissances financières pour être en mesure d'enseigner à leurs enfants des comportements et des habitudes financières positives.

2.2 La formation universitaire un levier de compétence financière

Malgré les diverses différences de définitions en matière de culture financière, les cohérences sont notables. Les individus qui possèdent des compétences financières sont bien informés sur les questions de la gestion de leur portefeuille (épargne, l'assurance, l'impôt....etc), comprendre les concepts de base qui sous-tendent la gestion de l'argent et des actifs, utiliser ces connaissances et cette compréhension pour planifier et mettre en œuvre des décisions financières (Hogarth, 2002, p. 18). La plupart des tentatives visant à mesurer directement l'impact de la culture financière se sont concentrées sur les élèves du secondaire. Alors que les études qui ont essayé de vulgariser l'apport de la formation universitaire sur la

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

culture financière sont relativement rare, il y'a eu deux grandes études universitaires sur la culture financière des étudiants universitaires, chacune examinant un aspect différent de la culture financière. La première étude a été menée par Danes et Hira en 1987 pour examiner les connaissances en gestion financière des étudiants universitaires. Ils ont constaté que les étudiants connaissaient l'utilisation générale des cartes de crédit comme forme d'identification et les coûts supplémentaires associés aux retards de paiement (Danes & Hira, 1987, p. 08).

Le niveau de connaissance des répondants diminuait lorsque les frais d'intérêt et les problèmes pouvant survenir lors de l'utilisation des cartes de crédit étaient réglés. Les étudiants étaient conscients de l'importance de l'assurance médicale, mais leur niveau connaissances concernant l'assurance invalidité, l'assurance vie, les dispositions de l'assurance collision automobile et le taux de rendement de l'assurance vie avec valeur de rachat était faible. Les questions relatives aux connaissances de base concernant les prêts personnels ont montré un niveau de connaissance élevé, mais les questions spécifiques sur les paiements forfaitaires, l'assurance-vie de crédit et les comparaisons de coûts ont montré un niveau de connaissance inférieur. Volpe, Chen et Pavlicko (1996) ont étudié la financière en investissement personnel des étudiants universitaires. Ils ont étudié les connaissances en investissement personnel de 454 étudiants universitaires de la Youngstown State University dans l'Ohio en ce qui concerne le genre, la discipline académique et l'expérience. Leur étude s'est concentrée exclusivement sur la sous-catégorie d'investissement de la culture financière (Volpe, Chen, & Pavlicko, 1996, p. 88). Les chercheurs ont utilisé le questionnaire à dix éléments. Chacun des dix éléments testait une sous-échelle d'investissement distincte. L'utilisation d'un instrument avec peu d'items limite la capacité d'un chercheur à tirer des conclusions significatives. Les participants devaient obtenir un score de 70 ou plus au sondage pour être considérés comme bien informés. Par conséquent, avoir une culture financière assez élevé. Les chercheurs ont constaté qu'une connaissance insuffisante de l'investissement personnel touche l'ensemble du corps étudiant.

3. Méthodologie de la recherche

3.1. Le cadre conceptuel de la recherche

Les travaux de recherches précédents se sont focalisés sur l'impact de l'enseignement supérieur sur la perception de la culture financière chez les étudiants.

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

Table N° 1 : le cadre conceptuel de la recherche

Question		Abréviation
Grace aux connaissances requises à		Carte_utilisation
l'université j'utilise correctement les	(0-1)	
cartes de paiements et autre.		
Grace aux connaissances requises à	Binaire	Carnet_Epargne
l'université j'ai appris l'importance du	(0-1)	_ 1 0
livret d'épargne.		
Grace aux connaissances requises à	Binaire	E_Finance
l'université j'utilise fréquemment les		_
transactions financières sur internet.		
Grace aux connaissances requises à	Binaire	Revenu_Gest
l'université, je sais gérer mon portefeuille		
financier	(-)	
Grace aux connaissances requises à	Binaire	Banque_attracti
l'université, je connais comment les		on
banque fonctionnent.	(- /	0.11
Grace aux connaissances requises à	Binaire	Risque_Investir
l'université, j'ai des connaissances sur le		1
risque et l'investissement.	(* -)	
Grace aux connaissances requises à	Binaire	Aide_Parentale
l'université, je fais plus appel à l'aide		riiac_i ai ciitaic
1 11	(0-1)	
parentale en matière de finance.		

Source : Etabli par les Auteurs

Dans l'objectif de prendre en compte l'impact de l'enseignement et la culture financière, nous avons pris en considération les différentes dimensions de la culture financière afin d'établir un questionnaire pour mesurer cet impact. Sept questions ont été établies en essayant de cerner la variable indépendant en l'occurrence le changement en matière de culture financière. Notre recherche s'articule autour de l'impact de l'enseignement supérieur sur la culture financière chez les étudiants Algériens, pour cela nous

avons adopté ce paradigme afin d'analyser cette relation dans l'objectif de déterminer les facteurs qui peuvent influencer la culture financières chez les étudiants Algériens.

3.2. La collecte des données de la recherche

Le questionnaire de la recherche a été établi à partir du cadre théorique de l'étude. Notre questionnaire est composé de sept (07) questions principales de l'influence de l'enseignement universitaire sur la culture financier des étudiants Algériens.

La table 2 résume en quelques chiffres la base de données en matière des caractéristiques de notre échantillon l'étude qui est constitué de trois classes d'âge, 85% des étudiants leurs âges est entre 20 ans et 25 ans. La deuxième caractéristique de notre échantillon est le niveau de formation, sur 329 répondants on y trouve 75% des étudiants sont en master, 21% des étudiants en phase de licence et 3% troisième caractéristique représente doctorat. La d'enseignement en l'occurrence l'université de formation, en effet 66% des répondants sont issu de l'université de Ghardaïa, suivie par 24% issue de l'université de Laghouat, et enfin 8% des étudiants répondants suivent leurs études à l'université de Ouargla. Dernière caractéristique, le genre des répondants, on constate que parmi les 329 étudiants qui constituent la taille de l'échantillon, plus de 50% sont des femmes.

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

Table N°2: Caractéristiques de l'échantillonnage

Genre									
Homme	162	49,2%							
Femme	167	50,8%							
Total	329	100%							
Niveau de Formation									
Licence	71	21,6%							
Master	248	75,4%							
Doctorat	10	3,0%							
Total	329	100%							
	Les classes d'à	ìge							
moins de 20 ans	32	9,7%							
entre 20 ans et 25	280	85,1%							
ans	200	85,170							
26 ans et plus	17	5,2%							
Total	329	100%							
	Les Universit	és							
Ghardaïa	219	66,6%							
Laghouat	82	24,9%							
Ouargla	28	8,5%							
Total	329	100%							

Source : base de données de la recherche

Il est important de signaler que le questionnaire a été mis en ligne et soumis aux étudiants par la méthode stratifié. Les réponses aux questionnaires ont été reçues via internet. Les questionnaires ont été envoyés à trois universités (Ghardaïa, Laghouat et Ouargla).

4. L'étude empirique de la recherche :

Dans cette partie nous allons utiliser la régression logistique afin d'analyser la relation entre le changement de la culture financière des étudiants Algériens pendant leurs cursus universitaire. La régression logistique a été utilisée dans cette recherche par le fait que les variables de la recherche sont binaires (dichotomique).

4.1. Le modèle nul de la recherche :

A vrai dire le modèle nul n'inclut aucune variable indépendante de notre recherche, il s'agit alors de déterminer la possibilité qu'un étudiant puisse connaitre le changement de se culture financière pendant le cursus universitaire.

Table N°3: Les classifications

	Observé		Prévisions				
			CULTu_FIN	Pourcentage			
			0,00	1,00	correct		
Pas	CULTu_FINANCE	0,00	0	139	0,0		
0		1,00	0	189	100,0		
	Pourcentage global				57,6		

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

D'après les résultats de l'enquête, 57% des étudiants qui ont répondu aux questionnaires ont connu un changement en matière de culture financière lorsqu'ils ont rejoint l'université. Ce résultat est en effet le pourcentage des étudiants qui ont répondu favorablement à la question du changement de la culture financière (189 sur 329).

Table N°4: les variables de l'équation

		В	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	0,307	0,112	7,562	1	0,006	1,360

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

Le modèle est significatif (sig=0.006<0.05), cependant, il est précis dans 57.6 % des cas. Toutefois, nous pouvons être si sûr

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

statistiquement que notre modèle de base a un certain pouvoir prédictif.

Table N°5: les variables absentes de l'équation

Variables	Score	ddl	Sig
Carte_utilisation	1,172	1	0,279
Carnet_Epargne	1,326	1	0,250
E_Finance	0,016	1	0,899
Revenu_Comp	2,608	1	0,106
Banque_attraction	0,586	1	0,444
Risque_Investir	2,876	1	0,090
Aide_Parentale	2,460	1	0,117
Statistiques générales	15,318	7	0,032

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

Nous constatons qu'aucunes des variables ne sont significatives et cela sans avoir inclure toutes ces variables dans l'analyse.

4.2. Le modèle de la recherche :

Notre modèle inclut toutes les variables explicatives, il s'agit alors de déterminer la possibilité de connaitre le changement de la culture financières des étudiants Algériens pendant leurs cursus universitaires à partir des variables explicatives.

Table N°6: Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	15,552	7	0,030
	Bloc	15,552	7	0,030
	Modèle	15,552	7	0,030

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

Nous avons inclut toutes la variables dans l'analyse, l'indicateur de significativité global est un Khi-deux qui prend la valeur de 15,5

qui est significatif au seuil de 0.05, par conséquent l'introduction des variables explicatives augmente significativement la qualité du modèle par rapport au modèle nul.

Table N°7: Récapitulatif des modèles

	Log de vraisemblance -2		R-deux de Nagelkerke
1	431,501 ^a	0,046	0,062

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

La valeur de (-2LL) de ce modèle atteint 431.5. Cette valeur a été comparée à celle du modèle de base moyennant le test de khi-deux afin de divulguer une diminution hautement significative entre les deux (p = 0,000 < 0, 05). Cette dégradation justifie que le nouveau modèle est significativement plus adapté que le modèle nul. Par ailleurs, les valeurs de R-deux nous indiquent approximativement combien de variation dans le résultat est expliquée par le modèle. Le R-deux de Cox et Snell du modèle complet est très faible et indique que seulement de 4% de la variation dans la probabilité d'un changement de la culture financière chez les étudiants lorsqu'ils ont rejoint l'université. Concernant le R-deux de Nagelkerke qui est un test ajusté du R-deux de Cox et Snell d'après le résultat le R-deux (Nagelkerke) est très faible (0.06), par déductibilité les variables explicatives expliquent 6% de la variation dans la probabilité pour un changement de la culture financière.

4.2. L'estimation du modèle :

Après avoir évalué l'adéquation du modèle de la recherche, nous allons procéder à l'estimation du modèle à travers l'analyse des paramètres de la régression logistique.

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

Table N°8: Les variables de l'équation

	В	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	
Carte_utilisation	-0,347	0,265	1,716	1	0,190	0,707	
Carnet_Epargne	-0,502	0,595	0,710	1	0,400	0,606	
E_Finance	0,097	0,780	0,015	1	0,901	1,102	
Revenu_Gest	-0,774	0,326	5,653	1	0,017	0,461	
Banque_attraction	0,627	0,396	2,512	1	0,113	1,872	
Risque_Investir	-0,581	0,378	2,362	1	0,124	0,559	
Aide_Parentale	-0,668	0,346	3,726	1	0,054	0,513	
Constante	1,340	0,413	10,510	1	0,001	3,818	

Source : Etabli à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS

D'après la table 8, nous constatons que l'ensemble des facteurs explicatifs la culture financière ne sont pas significatifs, ce qui confirme que la culture financière n'est pas influencée par le cursus universitaire de notre échantillon. En effet, Le tableau des variables de l'équation présente les coefficients de régression, la statistique Wald pour tester la signification statistique, le rapport des cotes Exp (b) appelé aussi l'odds-ratio pour chaque variable explicative. examinant d'abord les résultats, on constate aucun effet significatif de l'ensemble des variables explicatives. L'ensemble des variables explicatives ne sont pas significatives <0.05. Par contre, la seule variable qui est significative est le revenu complémentaire avec un seuil de signification 0.017 < 0.05. L'ensemble des b (betas) des variables sont négatives à l'exception la constante. Le coefficient de Wald qui a pour objectif de mesurer l'apport de chacune des variables dans l'explication de la variable dépendante (le changement de la culture financière) qui varie de (0. 7) jusqu'à (10,51). Les coefficients b et de Exp(b) indiquent le sens de la relation entre la variable culture financière et les autres variables explicatives sont tous proche de la valeur nulle. Les résultats de l'étude empirique ne confirment pas l'hypothèse principale du cadre théorique de la recherche.

5. Conclusion:

Notre article essaye d'analyser l'impact de l'enseignement universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens. L'approche conceptuelle de notre recherche s'inspire des travaux de Danes et Hira (1987) et de Volpe, Chen et Pavlicko (1996), qui ont examiné le rôle des connaissances requises dans l'enseignement supérieur sur la culture financière des étudiants. Les résultats de la recherche infirme l'hypothèse principale de l'étude qui consiste à adopter le paradigme de la relation entre les connaissances et le savoir requises pendant le cursus universitaire sur la culture financière des étudiants algériens. Un tel résultat ne peut être généralisé car la nature de notre étude empirique qui caractérisé par des limites qui peuvent influencer les résultats de la recherche. En effet, l'une des limites majeurs de la recherche, l'échantillonnage par la méthode stratifié risque ne pas avoir la caractéristique de la représentativité de la population. La deuxième limites de notre recherche se focalise dans le cadre conceptuel de la recherche, en fait, nous avons orienté l'approche de la culture financière vers sept questions, de ce fait le cadre théorique de la recherche peut être limité, par conséquent les résultats de l'étude ne peuvent pas être généralisés.

Essai d'analyse de l'impact de la formation universitaire sur la culture financière des étudiants Algériens

6. Références

- Danes, S. M., & Hira, T. K. (1987). Money management knowledge of college students. Journal of Student Financial Aid (17), 04-16.
- Falk, A., Becker, A., Dohmen, T. J., & Enke, B. (2018). Global evidence of economic preferences. UK: Q. J. Econ.
- Fernandes, D., Lynch, J., & Netemeyer, J. G. (2014). Financial literacy, financial education, and downstream financial behaviors. Manag. Sci, 60 (8), 1861–1883.
- Hilgert, M. A., Jeanne, M., Hogarth, J. M., & Beverly, S. (2003). Household Financial Management: The Connection between Knowledge and Behavior. Federal Reserve Bulletin (89), 309–322.
- Hogarth, J.M. (2002) Financial literacy and family and consumer sciences. Journal of Family & Consumer Sciences, 94 (1), 15-28.
- Kaiser, T., & Menkhoff, L. (2017). Does financial education impact financial behavior, and if so, when. World Bank Econ. Rev , 31 (3), 611–630.
- Lindbeck, A. (1997). Incentives and social norms in household behavior. Am. Econ. Rev, 87 (2), 370–377.
- Lusardi, A., & Mitchell, O. (2007). Financial Literacy and Retirement Preparedness: Evidence and Implications for Financial Education. Business Economics, 42 (1), 35-44.
- Mandell, L. (2004). Financial literacy: Are we improving? Results of the 2004 national Jump\$tart survey. Washington DC: umpstart Coalition.
- Mason, C. L., & Wilson, R. M. (2000). Conceptualizing Financial Literacy Business. School Research Series, 1 (7), 01-40.
- Miller, M., Reichelstein, J., Salas, C., & Zia, B. (2015). Can you help someone become financially capable? A meta-analysis of the literature. World Bank Rese. Obs., 30 (2), 220–246.

B. Douar, A. Kalbaza

- Van Rooij, M. C., Lusardi, A., & Alessie, R. J. (2011). Financial literacy and retirement planning in the Netherlands. Journal of Economic Psychology., 32 (4), 593-608.
- Volpe, R. P., Chen, H., & Pavlicko, J. J. (1996). Personal Investment Literacy Among College Students: A Survey. Financial Practice & Education, 6 (2), 86–94.
- Yamauchi, K. T., & Templer, D. J. (1982). The development of a money attitude scale. J. Pers. Assess, 46 (5), 522–528.

The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cables Company-

L'influence de la loyauté organisationnelle sur la satisfaction au travail des employés -Etude de cas de l'entreprise El sewedy Câbles -

Ghida Fouzia 1*, Zenini Farida 2

¹ University of Khemis Miliana (Algeria), fouzia.ghida@univ-dbkm.dz

² University of Khemis Miliana (Algeria), f.zenini@univ-dbkm.dz

Abstract:

This study aims to highlight the role of organizational loyalty in achieving job satisfaction among employees of El Sewedy Cables company.

The study has found a strong correlation between variables; commitment has many reflections on the employees, it strengthens trust between them, and creates an atmosphere of commitment and stability as well as contributes to the development of employees' abilities and efficiency.

Keywords: organizational loyalty; job satisfaction; employees; organization. **Jel Classification Codes:** M500; M540; M120; M21.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle de la loyautée organisationnelle dans la réalisation de la satisfaction au travail chez les employés de l'entreprise El Sewedy Câbles.

L'étude révèle une forte corrélation entre les deux variables, l'engagement a de nombreuses répercussions sur les employés, il renforce la confiance entre eux et cré une atmosphère d'engagement et de stabilité tout en contribuant au développement des capacités et de l'efficacité des employés.

Mots clés: loyauté organisationnelle; satisfaction au travail; employés; organisation.

Jel Classification Codes: M500; M540; M120; M21.

^{*}Corresponding author

1. INTRODUCTION

It is obvious that the management of any successful organization seeks to retain permanent staffs that have a high commitment to the organization in which they work. Through the fact that their senior management motivates them and always takes care of them because of the organization's conviction that these employees are the ones who ensure their work with efficiency and effectiveness. They are therefore always willing to do more and spend more time to preserve the organization, and work to maximize its achievements. Employees consider that their success and development are organically linked to the company's success and development. Employees who have a high commitment to their organization will go beyond the requirements and tasks of their job and offer more than expected of them, and that is the belief and feeling of all that the organization is one of them. Employees even see the company as their past, present and bright future.

The importance of job satisfaction in individuals is demonstrated in the expressions of the feelings of happiness resulting from the perception of the orientation of the job. These feelings give the job an important value represented by the desire of the individual to work and the surrounding however there is a difference in employees attitudes towards any values. Some employees give a high value to wages compared to other factors, while some individuals give a higher value to job stability.

1.2 Problematic of study

The problematic of this study is centralised around the reality of organizational loyalty prevailing in the company, and its role in achieving job satisfaction. From this point of view, the main problem can be summarized in the following question:

How does organizational loyalty affect job satisfaction among employees of El Sewedy Cables Company?

Starting from this research problem, we asked these important secondary questions:

- What is the reality of organizational loyalty at El Sewedy Cables Company?
- What is the level of job satisfaction of employees at El Sewedy Cables Company?

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

1.3 Hypothesis of study

Based on the problematic of the study and the secondary questions above, we suggest the following main hypothesis:

• There is a statistically significant relationship between organizational loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company.

In order to answer sub-questions, we suggest the following minor hypothesis:

- ✓ There is a statistically significant relationship between emotional loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company.
- ✓ There is a statistically significant relationship between the continuing loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company.
- ✓ There is a statistically significant relationship between standard loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company.

1.4 Importance of study

The importance of this study stems from the importance of the topic discussed, which deals with the role of organizational loyalty in achieving job satisfaction among employees, which is one of the most important topics that has received the attention of many thinkers and still needs new studies due to the association with the needs and motivations of the individual that change from Time to time and from one to the other, to know the actual reality and the level of organizational loyalty and job satisfaction in the Algerian company and the results of the study.

1.5 Objectives of study

The objectives that can be reached by the study can be summarized as follows:

- ♣ Determining the levels of job satisfaction and the reality of organizational loyalty among the employees of the company in question.
- 4 Attemptto highlight the relationship between loyalty and job satisfaction.
- ♣ Trying to come up with the necessary recommendations that can contribute to improving job satisfaction in the Algerian company.

2. Theoretical framework

2.1 The concept of organizational loyalty

Mayday defines organizational loyalty as a situation in which the individual complies with the objectives of the organization, and wishes to maintain his membership in it to facilitate the achievement of his goals. (Al-Ghamdi, 2011, p. 36)

Al-Atabi sees it as: a sense of ownership of the organization that results in harmony with the organization and its objectives and the desire to stay in it and serve it regardless of the returns we will provide to it. (Al-Atabi, 2008, p. 8)

Allen Mery points out that organizational loyalty is a state of psychological association between the employee and the organization. It is also shaped by desire (emotional loyalty), need (continuing loyalty), and a sense of duty (normative loyalty). (Mery Allen & Allen, 1991, p. 63)

So, Organizational loyalty is:" the belief in the organization's goals and values and working to maximize those goals and embodying those values". (Khudair & Al-Nuaimi, 1996, p. 31)

2.2 The importance of organizational loyalty

The importance of organizational loyalty to decision makers and managers in organizations, in being one of the variables to be developed by employees because of the positive outcomes at the level of both the individual and the organization, it goes beyond that to include the social and national level, including the following:

2.2.1 At the individual level

The results of loyalty at the individual level include many outcomes, while the committed individual feels belonging, safety, a positive view of self and strength and the determination of goals in life. Committed individuals are also rewarded for encouraging them. (Al Wazzan, 2006, p. 50)

The effects of organizational loyalty at the individual level include:

- ✓ A committed employee is more willing to sacrifice for the organization. (Greenberg, 2004, p. 218)
- ✓ Organizational loyalty contributes to higher job satisfaction, which is reflected in the low turnover, absence levels of the individual, and a sense of job stability. (Hanouna, 2006, p. 16)
- ✓ Motivates employees to do more related work tasks. And it makes them less willing to quit. (Nelson & Quick, 2003, p. 60)

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

✓ It increases the morale of employees, making them love their jobs and the organization they work for and pushes them to cooperate and work enthusiastically to achieve the organization's goals. (Al-Atabi, 2008, p. 76)

2.2.2 At the organizational level

The effects of organizational loyalty at the organisational level include:

- ✓ Organizational loyalty increases the level of productivity, reduces the rate of absence and improves the quality of work. (Nelson & Quick, 2003, p. 60)
- ✓ Organizational loyalty includes one of the key indicators for predicting many behavioural aspects, particularly turnover, it is assumed that committed individuals will be longer in the organization and more work towards achieving their goals. (Abdel Baki, 2004, p. 182)
- ✓ Reducing job drop-out and its implications such as: loss of good talent from employees, confusion in social patterns and communications, low morale, and low productivity.
- ✓ The ease of attracting the competencies of the organization, as the organization whose members feel high loyalty to its direction becomes good than the competencies would like to join.

2.3 The concept of job satisfaction

Before speaking about job satisfaction, we have to refer to a general theory about satisfaction in terms of language: satisfaction is the opposite discontent, meaning is satisfied with his love and acceptance. (Ibn Mansour, 2005, p. 168)

Mumford' defines satisfaction as the individual loves many aspects of his work more than those he does not.

Smith and Mitt Veron: "Job satisfaction comes at the centre of career quality which means how adequate the organization is to meet the needs or desires of employees".

Hamble defines satisfaction as a reversal of the degree of conformity between the real returns that the individual receives and is expected from him.

As Ston defines satisfaction. "It is a situation in which the individual integrates with his or her job or becomes a person who takes the job and interacts with it through his career ambition and desire to grow and progress,

and achieve his social goals through it". (Said Sultan, 2004, p. 194)

Hobc also believes that job satisfaction is a set of concerns about the psychological, material and environmental conditions that make the individual honest in his job.

There fore job satisfaction can be defined as follows: "It is a positive subjective feeling that the employee carries in the performance of his or her work (general job satisfaction) and this is achieved by reconciling what an individual expects from his or her work and how much he actually gets in this work in order to satisfy his needs and expectations in his work environment".

2.4 The importance of job satisfaction

The importance of job satisfaction is shown in its association with the human element, which is the main pillar of production in organizations that, whatever the type, need the human mind to manage and drive. Job satisfaction addresses the feelings of the working individual, whether he is a manager, a small worker, an employee of the direction of the indicators of his work, the conditions in which he works, and the environment around him.

In general, the availability of job satisfaction among employees leads to:

- ✓ Raising the morale of workers leads to lower absences rates, complaint rates as well as the level of conflicts between workers and management.
- ✓ Increase disloyalty, if the level of job satisfaction can contribute to increasing the effectiveness of the organization.
- ✓ Achieving the psychosocial compatibility of the individual, which leads to success at work, thus increasing the individual's productivity, satisfaction is linked to success at work is the criterion of society's assessment of its members, and can also be an indicator of the success of the individual in various aspects of his or her family and social life.

2.5 The relationship between organizational loyalty and job satisfaction

Considering the relationship between job satisfaction and organizational loyalty shows that there is a close connection between them, a number of researchers have focused on a close correlation between organizational loyalty and job satisfaction. They are satisfaction with the type of work, satisfaction with payment, and satisfaction with the relationship with colleagues. That is, the more organizational loyalty, the greater the job satisfaction, and we can explain that loyalty comes from the process of homogenizing the goals and

values of the individual with the goals and values of the organization, which means the fewer conflicts that the individual can feel in the course of his or her role, and thus the reduction of the tensions of his work, which is directed towards work is positive, and therefore has job satisfaction with some of the professional and human variables of personal self-determinants as well as the most influential occupational working conditions. (Al-Maamouri, 2012, p. 34)

3. Methods and Materials

3.1 Sample and Data collection

The study population consisted of all employees of El Sewedy Cables Company in the wilaya of Ain-Defla, whether they were heads or subordinates, out of a total of 150 workers. A sample of 30 divided into different categories was selected. During the period November 2021.

3.2 Statistical tools used

After obtaining the data, the questionary was analysed through the statistical SPSS program using the following statistical tests:

- Repetitions, percentages and graphs: to describe the characteristics of the sample vocabulary and determine the proportions of their answers to the study axes.
- **Arithmetic average**, to know the degree of response of the vocabulary of studies to the terms of the questionnaire by degree of importance in order to know the opinion of employees about the dimensions of organizational loyalty and its impact on job satisfaction.
- Cronbach's alpha correlation coefficient: to measure the stability of the study tool.
- **Test coefficient** to measure the degree of independent variable effect on the dependent variable.

The researchers verified the stability of the questionary for this study by using the Cronbach's alpha coefficient (table.1)

Based on these statistical methods, the raw data obtained from the questionary distributed to the sample members of the study were processed and the results of the statistical analysis were presented below.

4. Results and discussion

In order to identify the dimension prevailing in El Sewedy Cables Company, the data was emptied in the SPSS program, we point out that in the analysis we relied on the Likert scale which contains five grades ranging from 01 to 05. The results of the study are related to these grades, the lower averages of the answers (1-2.99) indicate a low response around the expression and tendency to reject it. But if they range between (3-5), this indicates a response to the expression and tendency to accept it.

4.1 View and analyse the dimensions of the axis of organizational loyalty

This axis includes a set of questions centered on the dimensions of organizational loyalty, and we have limited our study to the three dimensions of organizational loyalty (emotional loyalty dimension, continuous loyalty dimension, standard loyalty dimension). The results were as follows:

The arithmetic average was 4.09 with high relative importance and the results were as follows (table.2):

- ➤ The arithmetic average of expressions (01 to 06)- that indicate the dimension of emotional loyalty in organizational loyalty, which are ranged in values- was between (3.03 and 4.50), which reveal high relative importance and this indicates that the responses of sample tend to accept the content of the terms indicating in the emotional loyalty dimension.
- ➤ The arithmetic average of expressions (07 to 11)- that indicate the dimension of continued loyalty- was between (3.83 and 4.53), which reveal high relative importance, and this indicates that the responses of sample tend to accept content Statements of continued loyalty.
- ➤ The arithmetic average of expressions (13 to 15)- that indicate the dimension of standard loyalty was between (3.90 to 4.40), which reveal high relative importance, indicating that the responses of the sample are due to the existence of the possibility of differentiation between continuous loyalty and standard loyalty due to their level of education.

From the above analysis of the responses of the sample members to the organizational loyalty axis, we found that their acceptance of the expressions indicate that the three dimensions suggested well reflect the axis of organizational loyalty.

4.2 View and analyse the dimensions of the axis of job satisfaction

The arithmetic average was 3.73 with medium relative importance and the results were as follows (table.3):

➤ The arithmetic average of expressions (16 to 19)- that indicate the dimension of salary and rewards - was between (2.40 to 3.63), which reveal moderate relative importance, indicating that the responses of the sample tend to accept the content of the terms suggested in the the salary and rewards dimension.

The arithmetic average of expressions (20 to 24)- that indicate the dimension of work tasks and duties - was between (3.53 to 4.23), which reveal medium relative importance, this indicates that the responses of the sample tend to accept the content of the terms suggested in the dimension of work tasks and duties.

The arithmetic average of expressions (25 to 30)- that indicate the dimension of Relationships with colleagues and superiors- was between (3.50 to 4.40), which reveal high relative importance, this indicates that the responses of the sample tend to be highly accepted for statements that are indicative to relationships with colleagues and bosses.

➤ The arithmetic average of expressions (31 to 34)- that indicate the dimension of appreciation and self-esteem - was between (3.57 to 4.27), which reveal high relative importance this indicates that the responses of the sample tend to be highly accepted for statements that are indicative to the dimension of appreciation and self-esteem.

From the above analysis of the responses of the sample members to the job satisfaction axis, we found that their acceptance of the expressions indicate that the four dimensions suggested well reflect the axis of job satisfaction.

4.3 Testing the hypothesis

In order to identify the nature of the relationship between organizational loyalty and job satisfaction, as well as the degree to which organizational loyalty contributes to raising the level of job satisfaction, we used the Spearman correlation coefficient, the test (t) of independent samples to test

hypothesis, as well as the test coefficient to measure the degree of independent variable effect on the dependent variable.

4.3.1 Testing the main hypothesis

There is a statistically significant relationship between organizational loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company.

This hypothesis was chosen through the axis of organizational loyalty and the axis of job satisfaction, which showed according to the result of the study that the company exercises the three dimensions of organizational loyalty (emotional, continuous, standard).

Therefore, the study will be limited to determining the relationship between dimensions and variable dependent job satisfaction, as well as find out the most influential dimension in the company was as the following:

$$R_{xy} = 0.896$$

There is a good and positive correlation between organizational loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company (Table. 4), i.e., organizational loyalty affects 89.6% of the functional satisfaction of the sample size and the following equation reflects the relationship:

$$Y=0.337+0.890X_1+0.035X_2-0.176X_3$$

Y=Job satisfaction

 $\mathbf{x_1} = \text{emotional loyalty}$

 $\mathbf{x_2}$ = continuous loyalty

 x_3 = standard loyalty

Good quality model **0.802** which is statistically acceptable.

 T^* = 35.09, moral at 5% indicative level, i.e., organizational loyalty affects job satisfaction at 5%.

4.3.2 Testing the first minor hypothesis

There is a statistically significant relationship between emotional loyalty and job satisfaction El Sewedy Cables Company.

This hypothesis was tested through the terms (01 to 06) in the axis of organizational loyalty which was shown by the result that the company exercises it, and therefore the relationship between this dimension and the variable dependent job satisfaction was studied and the results were as follows:

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

$R_{xy} = 0.892$

There is a good and positive correlation between emotional loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company, i.e., emotional loyalty affects 89.2% on job satisfaction of sample size and the following equation reflects the relationship:

$$Y=0.089+0.762X_1$$

Y = Job satisfaction

 X_1 = emotional loyalty

The model is good quality **0.796** which is statistically acceptable.

 T^* = 109.503, a moral at the level of significance 5 %, i.e., the emotional affects job satisfaction at5%.

4.3.3 Testing the second minor hypothesis

There is a statistically significant relationship between the dimension of the continuing loyalty and job satisfaction in El Sewedy Cables Company.

This hypothesis was chosen through the terms (07 to 11) in the axis of organizational loyalty, which was shown by the result that the company exercises it, and therefore the relationship between this dimension and the variable dependent job satisfaction was studied and the results were as follows:

$$R_{xy} = 0.795$$

There is a good and positive correlation between the continuing loyalty dimension and job satisfaction at El Sewedy Cables Company i.e., the continuous loyalty affects 79.5% of the functional satisfaction of the sample size and the following equation reflects the relationship:

$$Y=0.085+0.668X_2$$

 $\mathbf{Y} =$ Job satisfaction

 X_2 = Continuing loyalty

The model is good quality **0.633** which is statistically acceptable.

 T^* =48.23 ,moral at 5% indicative level, i.e., continuing loyalty affects job satisfaction at 5%.

4.3.4 Testing the third minor hypothesis

There is a statistically significant relationship between the impact of standard loyalty dimension and job satisfaction in El Sewedy Cables Company.

This hypothesis was chosen through the terms (12 to 15) in the axis of organizational loyalty, which was shown by the result that the company exercises it, and therefore the relationship between this dimension and the variable dependent job satisfaction was studied as follows:

$$R_{xy} = 0.743$$

There is a good and positive correlation between standard loyalty and job satisfaction at El Sewedy Cables Company. i.e., the standard loyalty affects 74.3% of the functional satisfaction of the sample size and the following equation reflects the relationship:

$$Y=-0.436+0.746X_3$$

Y =Job satisfaction

 X_3 = standard loyalty

Good quality model **0.553** which is statistically acceptable.

 T^* =34.59 moral at 5% indicative level, i.e., standard loyalty affects job satisfaction at 5%.

4.4 Results of study

Organizational loyalty is the willingness of employees to make the utmost effort in the interest of the organization to remain in it, it is also one of the most common methods that are used to run organizations.

Job satisfaction is an important means of raising the level of performance, as it contributes to reducing absence rates and turnover.

Through our study of the role of organizational loyalty in achieving job satisfaction among employees, we reached the following results:

- There is great agreement by the employees on all expressions of organizational loyalty, their interaction with it and their satisfaction with their loyalty.
- Organizational loyalty affects 89.6% of job satisfaction, and this confirms the validity of the main hypothesis in the field study.

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

- The study showed that there is great agreement by the employees on all expressions of organizational loyalty, as it was shown that the three organizational loyalty dimensions (emotional, continuous, and standard) are practiced in El Sewedy Cables Company.
- The results indicated that there is great agreement by the employees on all expressions of job satisfaction.
- The study showed that there is a strong correlation between organizational loyalty and job satisfaction, where this correlation reached 89.6%, which confirms the validity of the main hypothesis.
- We have found that there is a strong and statistically significant inverse and correlation between emotional loyalty and job satisfaction, amounted to 89.2%, which confirms the validity of the first minor hypothesis.
- We have found that there is a strong positive and correlation relationship with statistical significance between the dimension of continuous loyalty and job satisfaction, amounted to 79.5%, which confirms the validity of the second minor hypothesis.
- We have found that there is a strong positive and correlation relationship with a statistical significance between the dimension of standard loyalty and job satisfaction, amounted to 74.3%, which confirms the validity of the third minor hypothesis.
- It also turns out that emotional loyalty dimension is the most influential in in El Sewedy Cables Company.

5. CONCLUSION

The importance of the human element in the organizations is embodied in being the most important elements of production that contribute to the implementation of the organization's activities and achieve its objectives.

Therefore, most of these organizations try to harness all their efforts and various means to provide a good and qualified workforce, whether when selected for jobs, or to take care to training them and giving them different skills.

The success of any organization is measured by the extent of the qualification of the potential energy, The labor force to reflect this in high

levels of the possibility of giving and working on the development of this tender to achieve the degree of satisfaction of the work and improve their performance.

The great challenge that any organization faces is its ability to maintain its human resource because it is a source of success and excellence and a solution to many problems it faces, due to the continuous attempts since the 19th century to ensure the loyalty and commitment of individuals to achieve the organization's goals.

In order to activate the human resource and take advantage of its capabilities and energies to improve production, the challenges of the organized business environment led to an understanding of its different motives and how to influence them to provide job satisfaction, and led researchers to explain the different trends that the individual carries towards his profession and towards related factors with it and towards life in general.

the study concluded a series of recommendations including:

- 1. Improving the organization's salary system and rewards so that employees are more satisfied. They are happier in their job corresponding with their work efforts, and in order to be more satisfied comparing to their colleagues in other organizations.
- 2. Improving and diversifying the organization's motivation system to ensure that incentives are distributed fairly and transparently among employees, with the principle of reward/punishment/offence applied to all.
- 3. Promote job satisfaction in the organization through the 'job enrichment' approach and 'business expansion' approach.
- 4. The important need for administration to be aware to recognize the levels of loyalty and satisfaction of employees periodically/hexagonal.

6. Bibliography List

1. Books

- Abdel Baki, S. (2004). *Effective Behaviour in Alexandria Organizations*. Egypt: University House.
- Greenberg, B. (2004). Organizational Behaviour in Organizations (Arabization and Review of Rifai, Rifai and Bassiouni Ismail). Saudi Arabia: Mars Publishing House.

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

- Nelson, D., & Quick, J. .. (2003). *organizational behaviour : the Essentials*. New York: west publishing company.
- Said Sultan, M. (2004). *Human Behaviour in Organizations*, . Egypt: New University House.
- Ibn Mansour, A. F.-D. (2005). Lissen el Arab (éd. 4, Vol. 5). Lebanon: Dar Sader.

2. Theses:

- Al Wazzan, K. M. (2006). Organizational Climate and Its Obstruction of Regulatory Commitment. *Magister dissertation*. Riyadh: Nayef faculty of Security Science.
- Al-Atabi, M. (2008). the role of training programs in raising the level of organizational loyalty. *unpublished Magister Letter*. Riyadh: Nayef Arab University for Security Sciences.
- Al-Ghamdi, A. M. (2011). Transformational Leadership and its relationship to organizational loyalty levels among field officers led by guards, Makkah area. *Magister dissertation*. Riyadh: Nayef University of Security Sciences.
- Al-Maamouri, Q. (2012). the Impact of Job Satisfaction on the Organizational Loyalty of Employees. *Master's Thesis*. Iraq: Babylon University.
- Hanouna, S. (2006). level of organizational commitment of university workers in Gaza. *Magister dissertation*. Gaza: Islamic University.

3. Journal article:

• Mery Allen, j. p., & Allen, N. (1991). A three – component conceptualization of organizational commitment. *human resource management review*, v(1), p61-89.

Table N°1: The questionary's stability factor.

N° expression	1-34
Reliability coefficient	0.896
Constancy of performance of the	0.896
study	

Source: realized by the researchers based on the results of the SPSS data.

Table $N^{\circ}2$: the results of Descriptive statistics of dimensions of the organizational loyalty

F. Ghida and F. Zenini

	The expression							.
		Totally disagree	Don't agree	Neutral	Agree	Totally agree	Average arithmeti	Degree of response
1	I feel like working hard to achieve the company's goals.	0	02	03	03	22	4.50	High
	r. J. S	0	6.7 %	%10	10%	73.3%		
2	I always feel proud to talk about the company I work for as the best to work	02	4	02	04	18	4.07	High
	and be associated with.	6.7 %	13.3	6.7 %	13.3	60%		
3	I think my personal values are consistent with those of the company.	3	3	07	0	17	3.83	High
		%10	%10	23%	0	56.7 %		
4	I consider that the company's problems are my personal problems, so I think	06	08	05	1	10	3.03	Mediu m
	about them during my vacation.	20 %	26.7 %	16.5 %	3.3	33.3		
5	There's an emotional connection to the company I work for.	02 6.7	05 16.7	07 23.3	01 3.3	15 50 %	3.73	Mediu m
6	I feel like I work in a family atmosphere	% 02	% 02	03	% 03	20	4.23	High
	at my company.	6.75	6.7 %	10 %	10 %	66.7 %	4.23	IIIgii
7	The degree of response of sample members to t						3.89	High
7	I accept any work assigned by the	0	03	02	03	22	4.47	High
	company in order to guarantee the continuity of work in it.	0	10	6.7 %	10%	73.3%		
8	I feel satisfied with the gains my work in the company brings to me and feel that it	02 6.7	03 10	07 %23	04 %13	14 46.7	3.83	High
	meets my personal and career needs.	%	%	.3	.3	% 21	4.52	TT' . 1.
9	I take a strong interest in the future of my company.	0	0	05 16.7 %	04 13.3 %	70 %	4.53	High
10	Moving to another company will cost me many costs, and I will lose many benefits	06 20	02 6.7	07 23.3	01 3.3	14 46.7	4.10	High
	that I get from my work in my current	%	%	%	%	%		
	company.							
11	company. I want to stay in the organization no matter what an opportunity I have	0	04	07	18	01	4.10	High
11	company. I want to stay in the organization no	ond to	04				4.10 4.20	High High
11	company. I want to stay in the organization no matter what an opportunity I have The degree to which sample members resp	ond to	04					
12	company. I want to stay in the organization no matter what an opportunity I have The degree to which sample members responsible loyalty I feel that the company cares and agrees with the customs and traditions of the society in which we live.	03 10 %	04 the dim 0 0	06 20 %	17 56.7 %	04 13.3 %	4.20 4.07	High High
	company. I want to stay in the organization no matter what an opportunity I have The degree to which sample members responsible to the logality I feel that the company cares and agrees with the customs and traditions of the	03 10	04 the dim	06 20	17 56.7	04 13.3	4.20	High

Title: The influence of organizational loyalty on achieving job satisfaction among employees -Case study of El sewedy Cable Company-

14	My loyalty to working for this company	0	04	02	22	02	4.40	High
	is because of the friendship I have with	0	13.3	6.7	73.3	6.7%		_
	my employees.		%	%	%			
15	I see my work in the company as the best	0	03	04	21	02	4.37	High
	opportunity to work because of its good	0	10%	13.3	70%	6.7%		
	reputation in front of society.			%				
The degree to which sample members respond to the standard loyalty 4.18								
dim	ension							
The	The degree to which sample members respond to the dimensions of 4.0							High
org	anizational loyalty							

Source: realized by the researchers based on the results of the SPSS data.

Table $N^{\circ}3$: the results of Descriptive statistics of dimensions of the job satisfaction

	The expression	Sample response percentage)		(frequency,			of	
		percen	tage)	1	I			
		Totally disagree	Doesn't agree	Neutral	Agree	Totally agree	Average arithmetic	Degree response
16	The salary I get meets my needs	03	07	03	3.63	15	3.63	Medium
		10%	23.3	10 %		50 %		
17	I feel that my work and duties	04	8	03	3.43	14	3.43	Medium
	are commensurate with the salary I get	13.3	26.7 %	10 %		46.7 %		
18	The annual bonuses offered are	09	04	05	3.07	12	3.07	Medium
	rewarding.	3 %	13.3	%1 6.7		40 %		
19	Salary is proportional to the general economic situation in	09	10	05	2.40	04	2.40	Medium
	society.	30 %	33.3 %	16.7 %	6.7	13.33 %		
The	degree of response of sample	membe	ers to s	alary	and r	ewards	3.13	Medium
dime	nsion							
20	The tasks required at work are	02	02	07	05	14	3.90	High
	clear and accurate	6.7 %	6.7 %	23.3	16.7 %	46.7 %		
21	I have difficulties in my work.	01	07	04	05	13	3.73	High
		3.3 %	23.3	13.3	16.7 %	43.3 %		
22	The time that my job allows me to be with my family is	0	10	04	02	14	3.73	High
	appropriate.	0	33.3	13.3	6.67	46.67		

F. Ghida and F. Zenini

The period of training courses held is appropriate with my work 10 % 20 % 20 6.7 43.3 4.23 High
held is appropriate with my work 10 % 20 % 20 6.7 43.3 4.23 High
Work Work Work Work Work Work I am doing things that fit the nature of my work. 18 4.23 High nature of my work. The degree of response of sample members to the dimension of work tasks and duties 18 18 18 18 18 18 18 1
The degree of response of sample members to the dimension of work tasks and duties
The degree of response of sample members to the dimension of work tasks and duties 25 There is a mutual understanding between me and my boss at work 3.3% 3.3% 3.3% 10 16.7 6
tasks and duties 25 There is a mutual understanding between me and my boss at work 01 01 3 05 20 4.40 High 26 My boss accepts my suggestions for developing a business 02 0 05 04 19 4.27 High 27 The relationship of employees is friendly and loving 1 3 06 04 16 4.03 High 3.3 % 10% 20 13.3 53.3 53.3 4.03 High
There is a mutual understanding between me and my boss at work 3.3% 3.3% 10 16.7 66.7
between me and my boss at work 26 My boss accepts my suggestions for developing a business 27 The relationship of employees is friendly and loving 28 between me and my boss at 3.3% 3.3% 10 16.7 66.7 % %
work % % % % 26 My boss accepts my suggestions for developing a business 02 0 05 04 19 4.27 High 27 The relationship of employees is friendly and loving 1 3 06 04 16 4.03 High 3.3 % 10% 20 13.3 53.3 4.03 High
My boss accepts my suggestions for developing a business 02 0 05 04 19 4.27 High 27 The relationship of employees is friendly and loving 1 3 06 04 16 4.03 High 3.3 % 10% 20 13.3 53.3 4.03 High
for developing a business 6.7 % 0 16.7 13.3 63.3 % % % 27 The relationship of employees is friendly and loving 1.3 % 10% 20 13.3 53.3 % % % %
27 The relationship of employees is friendly and loving
27 The relationship of employees is friendly and loving 1 3 06 04 16 4.03 High 3.3 % 10% 20 13.3 53.3 % % %
friendly and loving 3.3 % 10% 20 13.3 53.3 % %
% % %
28 The bosses treated me with 0 03 05 07 15 4.13 High
respect and respect. 0 10 % 16.7 23.3 50%
Work provides an opportunity to 02 02 05 19 4.23 High make friends.
6.7% 6.7 % 6.7 16.7 63.3
30 I Get the right amount of 03 07 06 02 12 3.50 Medium motivation and encouragement.
10% 23.3 20 6.7 40%
The degree to which the sample respond to the relationships with 4.09 High colleagues and superiors' dimension
31 working in the company will 03 04 08 03 12 3.57 Mediu:
allow me get what I deserve and
appreciation %10 13.3 26.7 10 %40
% % %
Colleagues and in the company 0 04 08 04 14 3.93 High
appreciate the efforts done by their co-workers 13.3 26.7 13.3 46.7
their co-workers
The job offers me a high statues 02 04 07 06 11 3.67 High social community
%6.7 13.3 23.3 20 36.7
34 Working in the company is an 0 04 02 06 18 4.27 High honour for the family
honour for the family 0 13.3 6.7 20 % 60
honour for the family 0 13.3 6.7 20 % 60 % % % %
honour for the family 0 13.3 6.7 20 % 60 1 4 5 6 7 8 60 The degree of the sample responds to the appreciation and self esteem 3.86 High
honour for the family 0 13.3 6.7 20 % 60 % % % %

Source: realized by the researchers based on the results of the SPSS data.

Table $N^{\circ}4$: Correlation coefficient between organisational loyalty and job satisfaction

The field		Correlation	Selection	Sig probability		
				coefficient	coefficient	value
Organizational	loyalty	and	job	0.896	0.802	0.000*
satisfaction dime	ension.					

Source: realized by the researchers based on the results of the SPSS data.

7. Appendices

Questionary

		Questionary									
		The expression	Totally disagre	Doesn't agree	Neutral	Agree	Totally agree				
Organizational loyalty		Emotional loyalty									
	1	I feel like working hard to achieve the company's goals.									
	2	I always feel proud to talk about the company I work for as the best to work and be associated with.									
	3	I think my personal values are consistent with those of the company.									
	4	I consider that the company's problems are my personal problems, so I think about them during my vacation.									
	5	There's an emotional connection to the company I work for.									
	6	I feel like I work in a family atmosphere at my company.									
		Continuing loyalty									
	7	I accept any work assigned by the company in order to guarantee the continuity of work in it.									
	8	I feel satisfied with the gains my work in the company brings to me and feel that it meets my personal and career needs.									
	9	I take a strong interest in the future of my company.									
	10	Moving to another company will cost me many costs, and I will lose many benefits that I get from my work in my current company.									
	11	I want to stay in the organization no matter what an opportunity I have									
		Standard loyalty									
	12	I feel that the company cares and agrees with the customs and traditions of the society in which we live.									

F. Ghida and F. Zenini

	1.0	T 4 1			1	1					
	13	I think my move to another company is unethical.									
	14	My loyalty to working for this company is because of									
		the friendship I have with my employees.									
	15	I see my work in the company as the best opportunity									
		to work because of its good reputation in front of									
		society.									
		Salary and rewards									
	16	The salary I get meets my needs									
	17	I feel that my work and duties are commensurate with									
		the salary I get									
	18	The annual bonuses offered are rewarding.									
	19	Salary is proportional to the general economic									
		situation in society.									
		Work tasks and duties									
Job satisfaction	20	The tasks required at work are clear and accurate									
	21	I have difficulties in my work.									
	22	The time that my job allows me to be with my family									
		is appropriate.									
	23	The period of training courses held is appropriate									
		with my work									
	24	I am doing things that fit the nature of my work.									
		Relationships with colleagues and superiors									
	25	There is a mutual understanding between me and my									
		boss at work									
J	26	My boss accepts my suggestions for developing a									
		business									
	27	The relationship of employees is friendly and loving									
	28	The bosses treated me with respect and respect.									
	29	Work provides an opportunity to make friends.									
	30	I Get the right amount of motivation and									
		encouragement.									
		Appreciation and self estee	em								
	31	working in the company will allow me get what I									
		deserve and appreciation									
	32										
	L	done by their co-workers									
	33	The job offers me a high statues social community									
	34	Working in the company is an honour for the family									

Volume: 6/N°: 1 (2022), p 539-560

La comptabilité entre normalisation, harmonisation et convergence Cas de l'Algérie

Compatibility between standardization, harmonization and convergence Case of Algeria

Ahmed BOUDJELAL 1*, Yahia DJEKIDEL 2

¹ Université Amar THELIDJI Laghouat (Algérie), <u>a.boudjelal@lagh-univ.dz</u>

Reçu le:01/02/2022

Accepté le:06/05/2022

Publié le:18/06/2022

Résumé:

L'objectif de cette contribution est d'étudier et d'identifier l'origine de la divergence comptable entre les deux grands organismes normalisateurs internationaux, à savoir : l'IASB et le FASB ainsi que l'échec du SCF après presque une décennie d'application. Notre étude est basée sur trois axes essentiels : la normalisation, l'harmonisation et la convergence. Un des objectifs de l'harmonisation comptable internationale réside dans le rapprochement entre l'IASB (organisme privé international) et le FASB (organisme de normalisation comptable Américain).

Mots clés: FASB; IASB; IAS; IFRS; SCF; US GAAP

Jel Classification Codes: M41

Abstract:

The objective of this contribution is to study and identify the origin of the accounting divergence between the two major international standard setting bodies, namely: the IASB and the FASB as well as the failure of the SCF after almost a decade of 'application. Our study is based on three essential axes: standardization, harmonization and convergence. One of the objectives of international accounting harmonization lies in the rapprochement between the IASB (private international body) and the FASB (American accounting standardization body).

keywords; AAO; IAO; ISIR; AGAAP.

Jel Classification Codes: M41

² Université Amar THELIDJI Laghouat (Algérie), <u>y.djekidel@lagh-univ.dz</u>

^{*}Auteur correspondant:

1. Introduction:

L'objectif principal de l'IASB, c'est la pertinence et la comparabilité de l'information produite par le système comptable de divers pays permettant aux utilisateurs la prise de décisions économiques. Les cultures comptables étant différentes selon les pays considérés, nous retrouvons logiquement des différences dans les méthodes d'évaluation et de comptabilisation des états financiers. Aux différences mises en évidence entre les utilisateurs d'un même pays s'ajoutent celles des régions du monde, ce qui rend la comparabilité plus ardue. Pour que l'objectif de neutralité des principes comptables soit atteint, la comptabilité doit aviser les utilisateurs des états financiers de la façon la plus neutre possible de façon à donner une information objective.

Deux grandes conceptions de la comptabilité dominent sur le plan international: l'IASB et le FASB pour lesquelles l'information comptable doit répondre en priorité aux besoins des actionnaires et la conception européenne continentale pour laquelle la comptabilité doit satisfaire les intérêts de l'ensemble des parties prenantes et notamment l'administration fiscale. L'IASB et le FASB comptent parmi les organisations comptables le plus important au niveau mondial. Ils développent leurs propres normes respectivement IFRS et US GAAP. La globalisation économique et financière a mis en exergue le besoin de standards comptables globaux de qualité. En réponse à ce besoin, l'Union Européenne a adopté les IFRS en 2002 pour son territoire. Par la suite, l'IASB et le FASB dont les normes sont compétitions, ont signés un accord de collaboration, « Le Nordwalk Agreement », en septembre 2002, visant à faire converger leurs standards développer un jeu de normes globales de qualité. En parlant des efforts déployés en vue d'une convergence avec l'IASB, le FASB a défini les besoins des parties prenantes Américaines sur le plan de normalisation et a souhaité l'utilisation accrue des IFRS à l'échelle mondiale et a incité les états unis à emboiter le pas en adaptant les IFRS.L'adoption des normes comptables internationales aux pays voisins et notamment

en Europe affecte le contexte économique et financierAlgérien. L'Algérie, comme le reste du monde, a adopté les normes comptables IAS/IFRS en 2007 qui ont été rendues applicables à toutes les entités et organismes soumis à la tenued'une comptabilité réelle à partir du 01 janvier 2010. Ainsi, l'objet de notre contribution porte sur deux questionnements importants, à savoir:

Est-ce que les efforts déployés par les organisations comptables internationales ont-ils menés à une convergence mondiale ?

Quelle était la stratégie de l'Algérie pour l'adoption des normes comptables internationales IAS/IFRS et pourquoi cette stratégie paraitelle échouer ?

Quelles sont les solutions à proposer pour réviser le SCF ?

Voici les hypothèses susceptibles d'apporter les éléments de réponse à la question posée :

La normalisation comptable vise qu'seul référentiel comptable soit appliqué à l'échelle mondiale.

L'harmonisation cherche à réduire les différences de pratiques comptables à l'échelle mondiale.

La convergence entre les IFRS et les US GAAP est incertaine, les deux référentiels vont continuer à coexister du fait que chacun a son propre agenda.

L'Algérie a choisi la convergence comptable pour aller vers les normes comptables internationales IAS/IFRS.

Le système comptable financier représente un échec.

A travers ce travail, nous espérons apporter une contribution au débat suscité par la question et vérifier la validité des hypothèses avancées. Pour cela, nous avons avancés une méthodologie basée sur une approche bibliographique pour définir le cadre théorique de cette étude et une approche analytique pour expliquer la divergence comptable dans un contexte mondial et dans un contexte local, pour savoir aussi la stratégie que l'Algérie a suivie pour l'adoption des normes comptables internationales IAS/IFRS.Parmi les recherches élaborées dans un cadre académique et qui traite le sujet de la conciliation IASB et FASB ainsi que l'adoption des normes comptables

Ahmed BOUDJELAL, Yahia DJEKIDEL

IAS/IFRS par l'Algérie, nous avons eu l'occasion de consulter les travaux suivants dont leurs problématiques se rapprochent à la nôtre :

« Une lecture stratégique du processus d'harmonisation comptable internationale : le cas de la relation entre le FASB et le l'IASB », article présenté par Anne-Sophie Fernandez et François Pierrot qui a montré que l'harmonisation comptable internationale ne répond pas uniquement aux besoins des utilisateurs de l'information financière mais aussi les intérêts stratégiques des organisations de normalisation.

« Lacompétition entre le FASB et l'IASB pour la normalisation comptable », article présenté par Frédéric Le Roy, Anne-Sophie Fernandez et Françoise Pierrot-Platet, dont l'objet est la mise en exergue de la formalisation en 2002 de l'accord de collaboration visant la convergence des normes FASB vers les normes IASB.

2. L'IASB: Normalisateur Comptable international

B. COLASSE définit la normalisation comme étant « un processus de production, de géographique donné1 ». Selon l'auteur la notion de normalisation ne fait référence qu'à l'aspect de la production des normes. Elle peut être aussi définie comme étant l'ensemble des règles appliquées par les entreprises pour établir sur les mêmes bases leurs comptabilités ou les documents présentant leurs résultats, c'est pour cela, la normalisation présente une grande utilité pour les utilisateurs interne (dirigeants et comptables) qu'externe (actionnaires, banquiers et analystes financiers) ainsi que les pouvoirs publics que la normalisation comptable leur permet d'avoir des informations homogènes sur les comptabilités des entreprises de façon éventuellement d'exercer sur elles un contrôle économique et fiscal.

L'IASB, anciennement l'IASC créé le 29/06/1973. Cet organisme de droit privé fut l'initiative d'organisations de professionnels de la comptabilité issues de neuf pays 2 : Allemagne fédérale à l'époque, Australie, Canada, Etats Unis, France, Japon, Mexique, Pays Bas,

Royaume uni et Irlande. Afin d'être compatibles avec les réglementations comptables des différents pays, les normes alors édictées comportaient de nombreuses options ce qui rendaient difficile l'harmonisation comptable internationale. Rapidement d'autres pays ont rejoint les fondateurs jusqu'à donner une stature mondiale : plus de 100 pays. (Coiasse, 2004)

L'IASB avait la mission de formuler et publier des normes comptables et promouvoir leur acceptation à l'échelle mondiale. 3 Il s'est engagé à réduire les différences en cherchant à harmoniser les réglementations, les normes comptables et les procédures liées à la préparation des états financiers. Malgré la qualité des normes IAS, celles-ci sont peu suivies en pratique car, en dehors de pays anglosaxon, les membres de l'IASB n'ont pas en charge l'élaboration des normes comptables nationales. L'IASB a donc décidé de s'affranchir de la tutelle des organisations professionnelles et de se rapprocher des normalisateurs nationaux. Pour s'adapter aux enjeux de normalisation internationale, l'IASC réformé en avril 2001, transformé en IASB conformément à la nouvelle constitution approuvée à l'unanimité par l'assemblée des membres de l'IASC le 24 mai 2000 à Edimbourg. Celle-ci a fait de l'IASB comme organe d'élaboration des futures normes. Depuis 2002 les nouvelles normes élaborées par l'IASB, s'appellent IFRS. L'élément central de cette réforme vise à attribuer un véritable statut de normalisateur international alors qu'il remplissait le rôle d'harmonisateur.Les Cinq points principaux à retenir de la réforme sont les suivants4 :

L'IASC est devenu une institution internationale indépendante, dans le cadre d'une fondation, l'IASCF;

L'organe est chargé de préparer et d'adopter les nomes est l'IASB (le bord) ;

Ahmed BOUDJELAL, Yahia DJEKIDEL

Les normes comptables internationales émises à l'avenir ne porteront plus le nom de normes IAS mais celui de normes IFRS.

Les anciennes normes non modifiées restent désignées sous le vocable IAS ;

L'IASB a avalisé le corpus d'IAS émises par son prédécesseur, l'IASC.

Ce changement de terminologie témoigne de la volonté de l'IASB d'étendre son action à l'information financière en général et pas seulement au processus de normalisation comptable. La structure de l'IASB comprend les organismes principaux :

L'IFRS Foundation : Ce conseil de surveillance est composé de 22 membres appelés (Trustees) qui sont des auditeurs, des industriels, des banquiers, des régulateurs d'Europe, d'Amérique du nord, d'Asie et du reste du monde.

L'IASB : Ce conseil exécutif est composé de 16 membres salariés de la structure, ayant une compétence et expériences professionnelle ;

L'IFRS Advisory Council (Ex-SAC): Ce comité est constitué d'une quarantaine de membres ;

L'IFRS InterpretationsCommittee (Ex-IFRIC): Ce comité permanent d'interprétations, connu auparavant sous le nom de SIC (Standard IntrepretationsCommitee) Son rôle est de fournir des commentaires relatifs :

Aux questions de reporting financier nouvellement identifiées qui n'ont pas été spécifiquement traitées dans les IFRS ;(compte, 2009)

La comptabilité entre normalisation, harmonisation et convergence

La structure opérationnelle de l'IASB est comme ci-après :

MinitoryBoard 5 membres et un 1 observateur Conseil de surveillance d'IFRS Fondation IFRS Foundation 22 membres (trustees) Chargé de la stratégie, de l'organisation et du financement IASB: (ou Board) 16 membres Chargé de l'élaboration des normes comptables internationales IFRS Advisory Council 50 membres environ Chargé de conseiller et d'informer l'IASB IFRS InterpretationsCommittee 14 membres Chargé de l'élaboration des interprétations posées pour l'application de certaines normes

Source: R. OBERT, « Pratique des normes IFRS »,5°Edition Dunod Paris 2013. (Obert, 2021)

3. L'harmonisation comptable

L'harmonisation comptable peut être définie comme « un processus politique visant à réduire les différences de pratiques comptables à travers le monde afin d'accroitre leur compatibilité et leur comparabilité5 ». Elle se distingue de la normalisation comptable, cette dernière vise à uniformiser les normes et les pratiques comptables au sein d'un même espace géologique. L'harmonisation comptable au contraire autorise une diversité des pratiques comptables, et constitue une forme atténuée de la normalisation et une première étape vers celleci, c'est-à-dire elle est une première étape à partir d'un référentiel unique, pour aboutir à moyen ou long terme à une normalisation ou système unique mondialisé, accepté par tous. Afin d'assurer la communication d'une information financière compréhensible l'échelle internationale et de réduire les effets négatifs causés par les différences comptables internationales, plusieurs solutions ont été avancées dont essentiellement l'harmonisation comptable européenne, harmonisation comptable locale et l'harmonisation comptable internationale. (Raffounier & auter, 1997)

3.1 Harmonisation comptable européenne

Dès la fin des années cinquante, les européens ont compris la nécessité de créer un espace politique et économique à même contrebalancer la puissance des Etats-Unis. L'harmonisation en Europe s'inscrit dans le cadre de la construction économique européenne en vue de créer un marché unique des services financiers concurrentiel dans le contexte de la communauté européenne. L'uniformisation des normes comptables au sein de l'union européenne permettra d'améliorer la comparabilité et la transparence des informations financières et d'assurer la bonne circulation des capitaux nécessaires au développement des sociétés Européennes. Donc, c'est la commission

Européenne, dans le cadre de l'harmonisation comptable qui élabore les règlements et les directives. Les tentatives d'harmonisation remontent à la fin des années soixante-dix et il y eut quelques résultats probants avec, notamment, la 4° directive européenne parue en 1978 (78/660/CEE du 25 juillet 1978), comporte 62 articles, votée par les instances européennes et qui traite des objectifs, de la présentation et du contenu des comptes annuels des sociétés des capitaux.

Elle est publiée au journal officiel des communautés européennes le 14/08/1978, et introduit dans le droit français par la loi 83 – 353 du 30 avril 1983, dans le droit belge en 1985 et dans le droit Espagnole en 19896. Celle-ci introduisit la notion d'image fidèle pour les comptes annuels, notion qui correspond à la « true and fair value » témoin de l'influence du référentiel anglo-saxon. Cela explique en partie pourquoi cette directive fut appliquée assez rapidement au Royaume – Uni, dès 1981 puis au Danemark. En Italie par contre, la transposition de cette directive n'eut lieu que treize ans plus tard ce qui illustre les difficultés liées à la mise en place de règles comptables européennes harmonisées. (E, 2004)

Les échanges économiques dépassant depuis longtemps le cadre de l'UE et les entreprises devant répondre également aux exigences des marchés mondiaux. Les états ont malgré tout nécessairement évolué d'une volonté d'harmonisation européenne à une harmonisation internationale de comptabilité. Le mouvement d'harmonisation comptable européenne continue avec la 7° Directive (83/49/CEE du 13 juin 1983) qui contient 51 articles et qui traite de l'élaboration, de la présentation et du contenu des comptes consolidés. Ce document est publié au JOCE le 18 Juillet 1983 et introduit dans le droit français par la loi 85-11 du 03 janvier 1985 sur les comptes consolidés. La commission européenne a commencé à prendre en compte au début des années 2000 les propositions de normes de l'IASC et il s'en est suivi

une série de directives et de règlements européens, dont celui du 19 juillet 2002 qui fut le déclencheur de ce que certains ont appelé la révolution comptable. Pour B. COLASSE, cette décision réglementaire « conférait en effet sur un vaste espace économique, une force quasi coercitive aux normes internationales et permettait à l'IASC de passer de l'harmonisation à la normalisation ». Ce règlement N°1606/2002 a en effet rendu obligatoire la préparation et la publication des comptes consolidés des sociétés européennes cotées, selon les normes IAS/IFRS, à compter du 1 er Janvier 2005. Depuis le 26 juin 2013, la 4emeDirective (78/660/CEE) et la 7eme Directive (83/349/CEE) relatives respectivement aux comptes individuels et comptes consolidés, sont remplacées par une directive unique n° 2013/34/UE relative aux comptes individuels et comptes consolidés et aux rapports y afférents de certaines formes d'entreprises, publiée au JOUE du 29 juin 2013.

3. 2 Harmonisation comptable internationale

L'harmonisation comptable internationale, en tant qu'un processus politique visant à réduire les différences de pratiques comptables à travers le monde et accroitre la transparence, implique un mouvement d'un référentiel comptable national à une référentielle internationale. L'OCDE et l'ONU, ont réalisé des efforts pour faciliter la comparaison des états financiers produits par des entreprises de différents pays. Cependant, ces initiatives n'ont pas abouti à des résultats comparables à ceux accomplis par le conseil des normes comptables internationales, plus connu sous le sigle IASB. Les premiers efforts de l'ONU en matière de comptabilité internationale ont été effectués au début des années 70. Durant cette période, un comité a été créé, par le groupe du travail de cette organisation sur les firmes multinationales, pour examiner l'information sectorielle de ces firmes, couronnés par la publication d'une série de recommandations, les

travaux de ce comité n'ont pas eu l'effet escompté. Actuellement, l'ONU dispose d'un secrétariat à Genève qui géré les activités liées à la comptabilité internationale, ce secrétariat opère dans ce cadre, des missions d'assistance technique orientées vers les pays en développement. Ces derniers peuvent solliciter l'aide et le soutien de cet organe, notamment, en matière de développement des normes comptables et de création d'organismes professionnels.

Egalement, cette unité organise des conférences annuelles pour débattre ou traiter les problèmes comptables d'actualité dont la comptabilité environnementale, la responsabilité des auditeurs et l'adoption des normes comptables internationales, l'objectif primordial de cette conférence est d'aider les pays, surtout ceux en développement, à définir des politiques en matière comptable et à avoir de l'information sur les problèmes comptables d'actualité. Pour 1'OCDE, les premières tentatives en matière de comptabilité internationale ont commencé au début des années 70 et ont été consacrés à l'information sectorielle des entreprises multinationales. Celles-ci ont été appelées, suite à la publication des directives sur l'information sectorielle en 1976, à communiquer le chiffre d'affaires, le résultat d'exploitation et l'investissement net par zone géographique et de chaque secteur d'activité. L'harmonisation mondiale n'a connu un essor décisif qu'à partir du moment où se sont développés de grands marchés financiers internationaux. La diffusion d'une information financière de qualité, intelligible et comparable par les différents utilisateurs, est en effet généralement analysée comme une nécessité pour parvenir à assurer la transparence et l'efficience du marché. Le contexte de l'harmonisation internationale définit par voie de conséquence son champ d'application : il ne saurait s'agir, au stade actuel tout au moins, de proposer le remplacement pur et simple de normalisations nationales par des normes de portée internationale. Seules les entreprises à vocations

internationales et qui, surtout ont des besoins de financement sur les marchés financiers internationaux, sont véritablement concernés par l'harmonisation comptable internationale. Cela conduit donc à distinguer, d'une part, les sociétés cotées (ou qui souhaitent faire appel aux marchés) qui ont vocation à se référer à des normes comptables internationales pour l'établissement de leurs comptes consolidés principalement et, d'autre part, les autres entreprises (petites sociétés ou entreprises individuelles) qui continueront à appliques les normes locales. Un des enjeux le plus importants de l'harmonisation comptable internationale résidait dans l'affrontement de l'IASB et le FASB. (D & Nobes, 2004,p95)

Chacun de ces organismes tentait d'imposer son système de normes comptables comme référentiel international. En effet, les normes américaines, ou US GAAP, bénéficiaient d'atouts très importants, le premier d'entre eux était l'appui de la SEC, organisme de régulation boursière américain, qui estimait que seuls les US GAAP constituaient un référentiel comptable de haute qualité susceptible de garantir les intérêts des investisseurs américains : la conséquence pratique qui en découlait, était que les entreprises qui souhaitaient accéder aux marchés américains étaient tenues de présenter leurs états financiers en conformité avec les US GAAP.

4. La Convergence comptable

La convergence est définie comme le processus mené par l'IASB pour éliminer les différences actuelles qui existent avec les normes comptables nationales et éviter les futures différences afin d'atteindre une harmonisation comptable internationale.

4. 1 Convergences US GAAP vers les normes IFRS

Sur le plan mondial, la convergence des normes comptables est au centre des préoccupations ces dernières années, et les activités de

l'IASB et du FASB occupent à cet égard l'avant-scène. Comme l'adoption des normes de l'IASB est actuellement obligatoire pour les sociétés cotées de l'UE et d'autres régions du globe.

Les pressions sont de plus en plus fortes pour que les normes du FASB et de l'IASB convergent vers une « norme universelle » pour les principaux marchés financiers. Aux états unis, le processus de convergence des US GAAP vers les IFRS qui devrait être s'achever avant 2011, est en cours. Des efforts considérables ont été déployés conjointement par les deux organismes pour faire converger les principes comptables généralement admis et reconnus appliqués aux Etats-Unis et les IFRS vers un dispositif unique et universel des normes comptables de très haute qualité. Les travaux communs de l'IASB et du FASB avancent encore, avec un objectif « l'élaboration d'un cadre conceptuel révisé commun, destiné à être la matrice d'une normalisation comptable internationale unique »(Klee, Effectivement, l'IASB et le FASB ont publiés en 2010 un nouveau cadre conceptuel commun qui remplace celui qui a avais été édité en 1989. Ce cadre se compose de quatre parties relatives aux objectifs de l'information financière, au concept d'entités comptables, aux caractéristiques de l'information financière et la quatrième reprend certains nombre de concepts figurant dans le cadre précédent (continuité d'exploitation, comptabilisation et évaluation des éléments des états financiers, concept de capital)7. L'IASB venait de publier le 9 juillet 2009, une norme internationale d'information financière concernant les PME-PMI (IFRS for Small Medium Entities). référentiel IFRS pour les PME s'adresse aux « entités n'ayant pas de responsabilité publique et qui publie des états financiers à usage général », sans évoquer aucun critère de taille. Calqués sur le modèle IFRS, de nombreux principes ont été allégés notamment pour ce qui concerne l'évaluation et la comptabilisation des actifs et des passifs. De

plus en plus de PME font appel au marché bancaire ou à des investisseurs étrangers pour trouver un financement et l'application de cette norme devrait alors rendre l'information financière et comptable plus homogène, plus lisible et d'une importante transparence au plan international. Le FASB, régulateur comptable américain a décidé de se rapprocher de l'IASB en signant un protocole d'attente en 2006, mis à jour en 2008. En novembre 2009, ils ont réaffirmé leur coopération en publiant un mémorandum of understinding pour décrire les plans et objectifs des deux Boards dans le cadre de leur volonté de convergence. En outre le SEC a reconnu que les normes IFRS sont les mieux adaptées pour être le seul référentiel comptable à l'échelle mondiale en encourageant la convergence des US GAAP et IFRS. Elle n'imposera pas l'application des IFRS aux sociétés cotées américaines avant 2015, appelle également à une analyse plus poussée des IFRS et prévoit de décider par vote en 2011, s'il convient d'aller de l'avant.

En janvier 2016, l'IASB a publié la norme IFRS 16 qui a été élaboré en coopération avec le FASB Américain. On voit ici un exemple de succès de processus de convergence mondiale. La divergence entre les deux organismes réside dans l'objectif de l'information financière. Pour l'IASB, plusieurs utilisateurs sont identifiés. Pour le FASB, l'information produite par l'entité doit se focaliser autour des besoins des investisseurs. In fine, il nous parait que la convergence entre les IFRS et les US GAAP est apparue de plus en plus incertaine depuis ces dernières années, l'IASB et le FASB ayant maintenu, chacun son agenda propre. Ainsi, les deux référentiels vont continuer à coexister. Pour une convergence totale, l'IASB et FASB travaillent actuellement en étroite collaboration sur les principales divergences qui existent afin de les faire disparaitre et présenter aux investisseurs des informations lisibles, d'une très grande transparence. En 2010, le projet de convergence était en cours avec la réunion FASB

régulièrement avec l'IASB. La SEC avait exprimé son objectif d'adopter pleinement les normes comptables internationales aux Etats-Unis en 2014.

4. 2 Convergence des règles européennes vers les normes IFRS

Les pays d'Europe sont marqués par l'importance des banques et de l'état dans l'économie. Il existe donc une pluralité de parties prenantes : actionnaire,banques, état créanciers, clients, fournisseurs...c'est un monde de gouvernance partenariale.

Dans ces pays, le droit est écrit, il s'appuie essentiellement sur des règles d'origine législative ou réglementaire qui laisse une marge d'interprétation assez étroite aux professionnels de la comptabilité. Dans ces mêmes pays, entre droit comptable considéré comme l'ensemble des normes qui régissent la pratique est avant tout un droit de la preuve et non pas un droit de l'information. (R.ORBET, 2011)

Dans le but d'améliorer le fonctionnement du marché intérieur des services financiers, le parlement européen a décidé par un règlement 1606/2002 du 19 juillet 2002 d'appliquer les normes comptables internationales, et qui stipule que « toutes les sociétés cotées régies par le droit national d'un état européen devront appliquer le référentiel IFRS dans leurs comptes consolidés des exercices ouverts à compter du 1 er Janvier 2005 ». Ce règlement prévoit aussi la possibilité, laissée au libre choix des états membres, d'autoriser ou d'imposer l'utilisation du référentiel IFRS dans les comptes consolidés des sociétés non cotées ou dans les comptes individuels, il instaure un mécanisme européen d'adoption des IFRS. Les sociétés faisant appel public à l'épargne sont dorénavant tenues d'appliquer un jeu unique des normes comptables internationales pour la préparation de leurs états financiers consolidés. Il importe pour le parlement que ces normes relatives à l'information financière soient admises sur le plan international et qu'elles constituent

des normes réellement mondiales. Ceci implique une convergence renforcée des normes comptables actuellement appliquées au niveau international. L'objectif à terme est de créer un jeu unique de normes comptables mondiales, en particulier grâce à un rapprochement avec les normes américaines. Le choix de l'Europe de ne pas produire ses propres normes et de choisir les normes IAS date du 13 juin 2000. A cette date, la commission Européenne a publiée, une communication intitulée « Stratégie de l'Union européenne en matière d'information financière : la marche à suivre », dans laquelle elle a proposé que toutes les sociétés communautaires faisant appel public à l'épargne soient tenues d'ici 2005 de préparer leurs états financiers sur la base d'un jeu unique de normes comptables internationales : les normes IAS/IFRS. En 2018, le référentiel comptable international applicable dans l'UE comprend 26 normes IAS et 14 normes IFRS auxquelles s'ajoutent diverses interprétations (Djelloul, 2021)

5. Cas de l'Algérie

L'Algérie ne pouvait rester à l'écart de ce mouvement international et a adopté un nouveau système comptable, dénommé, Système comptable financier, conçu par des experts étrangers en 2003-2004, mal Algérianisé etmis en vigueur depuis le 01/01/2010, Ce nouveau système comptable doit normalement représenterune rupture totale avec l'ancien plan comptable de 1975 mais malheureusement le PCN continue toujours à être appliqué mais avec une nouvelle nomenclature du SCF.

5.1Application du système comptable financier : convergence comptable

Ce nouveau système comptable qui est resté stagner depuis sa mise en œuvre alors que les normes IAS/IFRS ont connu une évolution significative en rapport avec le développement de l'économie mondiale, comprend un cadre conceptuel, des normes comptables et une nomenclature des comptes. Le cadre conceptuel et les normes comptables sont très fortement inspirés du référentiel comptable international IAS/IFRS. Ce nouveau système qui représente un changement de culture, consiste à faire converger les règles comptables appliquées, par nos entreprises, vers les normes IFRS. Il constitue donc une convergence totale d'une comptabilité patrimoniale qui se base essentiellement sur le critère de la propriété ou le principe comptable, le plus dominant était le cout historique à une comptabilité sophistiquée, moderne et économique, dite « financière » qui se base principalement sur le critère des avantages économiques ou le principe comptable, le plus dominant est la prééminence de l'apparence économique sur Sa mise en application requiert des l'apparence juridique. connaissances approfondies non seulement dans le domaine comptable mais également dans d'autres domaines tels que les mathématiques financières, les statistiques, les ressources humaines, l'analyse financière et la gestion prévisionnelle. C'est pour cela que la formation obligatoire et continue pour les deux catégories de salariés et professionnels pour leurs comptables: d'approfondir leurs connaissances sur ce référentiel mondial à l'effet d'aboutir à une mise en œuvre efficiente.

5. 2 Difficultés d'application du SCF

Dix (10) ans de son institution, le SCF est un échec et se résume sur le terrain, en gros, à la nomenclature des comptes. Plusieurs dispositions ne sont pas appliquées par nos entités, cela est imputable à celles et ceux censés l'appliquer qui se trouvent dans des situations paradoxales (environnement biaisé, formation inadaptée, marchés dérégulés, manque de transparence). Les expériences que nous avons tirées des missions d'audit légal et les discussions diverses que nous

Ahmed BOUDJELAL, Yahia DJEKIDEL

avons eu avec les experts comptables et les commissaires aux comptes sur l'application du SCF, nous ont permis de constater ci-après :8

Le cadre conceptuel et les concepts fondateurs qu'ils véhiculent : peu connus ;

L'annexe aux états financiers, qui est un état financier à part entière, que peu d'entités renseignent avec fiabilité lorsqu'elle existe.

Les contrats de leasing : nombre de preneurs ne comptabilisent pas au motif que la fiscalité ne les prend pas en considération ;

La combinaison comptable, concept très utile au plan économique : reste inconnue des entités concernées, alors que le tissu des PME/PMI de « statut privé » sans lien de participation entre ces sociétés, est dominante familiale sous la férule du pater familias ;

La consolidation comptable (lorsqu'elle est effectivement mise en œuvre) pour laquelle il n'est pas tenu compte notamment de l'harmonisation des méthodes comptables à l'échelle du groupe : peu appliquée ;

L'approche par composants des immobilisations corporelles, peu pratiquée ;

La durée d'utilité : reste figée, tout comme la perpétuation du mode d'amortissement linéaire calqué sur le mode fiscal, sans prise en compte du rythme d'exploitation des équipements ;

Les pertes de valeur des immobilisations corporelles et incorporelles particulièrement des entités évoluant dans des secteurs en déclin, peu connue. Dans ce cadre, la notion d'unité génératrice de trésorerie, UGT. Inconnues ;

La comptabilisation des crédits à taux bonifié en relation ou non avec les subventions publiques : ignorée alors que les montants en jeu décidés par les pouvoirs publics pour renflouer les sociétés en difficultés financières sont énormes ;

La comptabilité entre normalisation, harmonisation et convergence

La méthode à l'avancement pour les contrats long terme et en particulier au niveau de l'activité « promotion immobilière » en particulier publique, peu appliquée ;

La fiscalité différée, peu appliquée ;

La comptabilité en proforma dans le cas de changement de méthodes, d'omission ou de correction d'erreurs, ignorée;

L'actualisation (lorsqu'elle est pratiquée) et son détricotage non effectuée ;

Autant d'opérations, dont la liste ci-dessus est loin d'être exhaustive, et dont la non traduction comptable ou une application incorrecte, altèrent, individuellement ou en cumulé, la qualité des états financier.

5. 3 Solutions à apporter

Les missions d'audit légal que nous avons effectuées au sein de nos entités nous ont permis de conclure que le système comptable financier se limite en général à l'application de la nomenclature des comptes. Plusieurs dispositions ne sont pas respectées. Nous pensons donc qu'il est grand temps d'appliquer une comptabilité de trésorerie pour les petites entités dépourvue de la complexité imposée par le système comptable financier et d'aller vers les IFRS- PME pour les PME – PMI Algériennes et le Full IFRS actualisées pour les grandes entreprises par ce que l'Algérie ne peut s'abstraire de la normalisation comptable internationale du fait que l'Algérie fait partie du pays du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique« NEPAD » qui ont décidé en 2002 d'adopter les référentiels internationaux de comptabilité et d'audit.

Pour éviter les erreurs du passé, la révision du système comptable financier et l'application du Full IFRS nécessitent l'obligation de formation des comptables libéraux et salariés par ce que sans ce

Ahmed BOUDJELAL, Yahia DJEKIDEL

dispositif la révision du Système Comptable Financiersera un échec qui signifie que l'Algérie n'a rien appris de ces erreurs.

6. Conclusion

La mondialisation comptable qui est un élément important de la mondialisation économique, avec laquelle, les systèmes comptables des différents pays semblent presque tous converger vers le modèle anglosaxon, elle représente, d'après les recherches académiques, la suprématie comptable Anglo-Saxonne dans le monde. A travers cette contribution, nous avons mis en en évidence les deux principaux systèmes comptables Co-existants et leur besoin d'harmonisation. Beaucoup de volonté et des travaux ont été consentis pour permettre une convergence vers les normes IFRS mais l'opération qui consiste à parvenir à un consensus d'harmonisation internationale, n'est pas facile du fait de l'existence des contraintes qui sont d'un côté, liées à la législation fiscale qui varie énormément entre les pays et d'un autre coté, à les différences des systèmes politiques et économiques entre les pays représentant un faible espoir d'unification.

La convergence va dans un seul sens, celui du référentiel Américain. Schématiquement, les IFRS sont des normes comptables qui sont basées sur des principes alors que les normes US GAAP sont basées sur des règles. Cela signifie que les IFRS sont écrites en des termes assez larges, ce qui permet leur utilisation dans des pays à environnement juridique et fiscal varié tout en exigeant un effort de jugement de la part des sociétés et leurs auditeurs, le but ultime est de donner une image fidèle. Le modèle comptable américain et le référentiel international IFRS sont très différents du modèle comptable français. Les premiers sont du droit coutumier et le second est du droit écrit. En effet, les utilisateurs privilégiés ne sont pas les mêmes, la fiscalité est indépendante de la comptabilité, la vision juridique est

absente et l'évaluation à la juste valeur est perçue comme un modèle. Dans les pays anglo-saxon, les règlements comptables sont confiés à des organismes privés de normalisation (le FASB aux états unis et l'IASB en Angleterre) ou la transparence est considérée comme la meilleure protection pour les investisseurs. Un accord de convergence IFRS/US GAAP a été conclu en 2002 et depuis 2007, les travaux de convergence s'accélèrent. En ce qui concerne l'Algérie, il faut signaler que notre pays a choisi une stratégie qui a consisté à introduire un nouveau système comptable moderne qui s'inspire fortement des normes comptables internationales IAS/IFRS en remplacement du plan comptable de 1975 qui est devenu obsolète car il a été conçu pour une économie administrée. Donc, Pour l'Algérie, il s'agit d'une les normes IFRS comptable vers qui n'a pas convergence malheureusement été précédé d'un programme de formation obligatoire et continu. En revanche, ce processus de convergence n'a pas pu donner les fruits attendus, et par conséquent a conduit les membres des ordres professionnels de la profession comptable à proposer sa révision du fait qu'il n'est pas appliqué en Algérie. Raison, une de plus pour aller vers IFRS PME pour les PME – PMI Algériennes et les Full IFRS actualisés pour les sociétés d'utilité publique.

Bibliographies:

- 1. Coiasse, B. (2004). la régulation comptable: entre privé et public. paris.
- 2.compte, c. n. (2009). comprendre le nouveau monde de l'information IFRS. FRANCE.
- 3.D, A., & Nobes. (2004). European introduction to financial accounting. landon: Edition Prentice.
- 4.Djelloul, B. (2021). commissaire aux comptes, enseignant en normes IAS-IFRS. CNAM-INTEC.

Ahmed BOUDJELAL, Yahia DJEKIDEL

- 5.E, B. (2004). L'harmonisation comptable international:d'un vagabondage a' lautre. *comptabilité-controle-audit*, 1 (10).
- 6.Klee, L. (2009). *Noremes internationales de l'information française* . paris: Encyclopédie.
- 7. Obert, R. (2021). pratique des nomes IFRS: référentiel et guide d'application. paris: edition Dunod.
- 8.R.ORBET. (2011). le nouveau cadre conceptuel de l'IASB. *revue française de comptabilité*, 439.
- 9.Raffounier, B., & auter. (1997). *Comptabilité internationale*. France: Vuibert Edition.

Volume: 6/ N°: 1 (2022), p 561-582

Le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulaire

The role of banks and financial institutions in the Circular economy

Adnane MEHIRIG 1*, Mohammed taib BENMIR²

¹ université d'El oued – Algérie , <u>mehirig-adnane@univ-eloued.dz</u>

Reçu le:28/01/2022

Accepté le:15/05/2022

Publié le:18/06/2022

Résumé:

Cette étude vise à identifier le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulaire. L'étude a révélé que l'économie circulaire présente certains avantages pour les banques, notamment l'amélioration des services bancaires adaptés au développement durable, l'augmentation des opportunités de diversification des prêts, l'augmentation des prêts aux clients permanents. et le secteur du recyclage, ce qui signifie plus de profits pour les banques.

Mots clés : économie circulaire ; économie linéaire ; banques ; institutions financières ;

Jel Classification Codes: O44, G21 G28 Q54

Abstract:

This study aims to identify the role of banks and financial institutions in the circular economy the study found that there are some benefits from the circular economy for banks, including enhancing banking responsive to sustainable development, increasing opportunities for loan diversification, increasing lending to permanent customers and the recycling sector, which means more profits for banks.

Keywords: circular economy; linear economy; banks; financial institutions,.

Jel Classification Codes: O44, G21 G28 Q54

² université d'El oued - Algérie, taibbenmir@yahoo.fr

^{*}Auteur correspondant

1. Introduction:

Ces dernières années, le concept d'économie circulaire est devenu populaire dans les cercles universitaires, non gouvernementaux et politiques. La preuve en est l'augmentation des partenariats entre les instituts écologiques et les gouvernements, et entre les décideurs politiques et les professeurs universitaires, avec un accent particulier sur la recherche, l'innovation et l'échange de connaissances (Bao et al., 2019; Bolger & Doyon, 2019; Velenturf et al., 2018). Il y a eu des appels mondiaux pour trouver de nouvelles façons d'utiliser plus efficacement les ressources naturelles et les matériaux existants. Une approche consiste à établir et à adopter un modèle alternatif qui crée une valeur économique, sociale et écologique partagée. Un concept couramment utilisé pour décrire cette approche est le modèle d'économie circulaire. Une économie circulaire favorise la réutilisation des déchets par opposition à l'élimination des déchets de matériaux usagés qui est plus communément associée à l'économie linéaire (Hartley et al., 2020; Ozili & Opene, 2021).

Dans la littérature, la Fondation MacArthur (2013), ci-après EMF, montre que l'économie circulaire est un pas dans la bonne direction pour minimiser les déchets matériels, réduire la dégradation de l'environnement et atténuer le changement climatique. Hartley et al., (2020) suggèrent certaines politiques pour une meilleure économie circulaire, principalement une expansion induite par les politiques des achats circulaires, des allégements fiscaux pour les produits circulaires, la libéralisation du commerce des déchets et des campagnes de sensibilisation. Dewick et al., (2020) appellent à une supervision efficace de l'économie circulaire pour éviter que l'économie circulaire ne devienne un autre concept de durabilité compromis et inefficace. Ils avertissent qu'une telle supervision et surveillance devraient être en place avant que les principaux acteurs de l'industrie ne commencent à mettre en œuvre les normes d'investissement internationales et à lancer des instruments de financement innovants. En termes de mesure de l'économie circulaire, Kristensen & Mosgaard, (2020) montrent qu'il n'y a pas de moyen communément accepté de mesurer l'économie circulaire à la fois au niveau micro et macro, et que la majorité des indicateurs utilisés pour mesurer l'économie circulaire se concentrent sur la aspects économiques et accorde moins d'attention aux aspects environnementaux et sociaux de l'économie circulaire.

Contrairement à la littérature, j'examine une question différente dans cet article qui est l'avantage de l'économie circulaire pour les institutions financières. Je soutiens que, s'il est important d'exiger des institutions financières qu'elles financent l'économie circulaire, il est également important de comprendre ce que les institutions financières ont à gagner en participant activement à l'économie circulaire.

Les promoteurs de l'économie circulaire souhaitent que les institutions financières financent des activités dans l'économie circulaire, afin de montrer leur soutien et leur engagement à atteindre les objectifs de développement durable des Nations Unies (EMF, 2013). Il est également important de comprendre que les institutions financières sont des entités à la recherche de profits qui travaillent pour faire des profits pour les actionnaires. Ils prennent des décisions d'investissement et de prêt sur la base d'analyses coûts-avantages et risques rigoureuses(Ivashina & Scharfstein, 2010). Les institutions financières investiront dans n'importe quel secteur de l'économie, y compris l'économie circulaire, s'il existe des perspectives rentables dans ce secteur de l'économie. Cela conduit alors

à la question : qu'y a-t-il pour eux ? Que gagneront les institutions financières en investissant ou en prêtant aux entreprises de l'économie circulaire ? C'est l'objet de cet article.

Cet article contribue à la littérature de la manière suivante. Premièrement, cette étude contribue à la littérature sur l'économie circulaire (voir Geissdoerfer et al., 2017; Kirchherr et al., 2017; Korhonen et al., 2018; Stahel, 2016).Il contribue à cette littérature en identifiant comment les banques et autres institutions financières peuvent promouvoir les activités dans l'économie circulaire. Deuxièmement, cette étude contribue à la littérature qui examine le rôle des institutions financières dans la promotion d'un environnement durable et du développement économique (par exemple,

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

(Lo & Yu, 2015; Mezher et al., 2002; Ozili, 2020b; Peeters, 2005; Weber, 2014). La présente étude contribue à cette littérature en explorant les opportunités et les avantages de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières.

Le reste du document est structuré comme suit. La section 2 présente la méthodologie de recherche. La section 3 présente le cadre conceptuel. La section 4 met en évidence les avantages de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières. La section 5 conclut.

2. Méthodologie

La méthodologie utilisée dans cet article est la méthodologie de l'analyse du discours. L'analyse du discours est une méthode de recherche pour étudier la langue écrite ou parlée en relation avec son contexte social. Dans un premier temps, je consolide quelques idées d'études antérieures dans la littérature et identifie une définition claire de l'économie circulaire, sa pertinence et sa supériorité sur l'économie linéaire. Aussi, en utilisant l'analyse critique du discours, j'identifie certaines critiques de l'économie circulaire. Par la suite, je souligne certains avantages de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières.

3. Définir l'économie circulaire et linéaire

Une économie linéaire est un système économique qui favorise l'utilisation de matières premières pour la production et la consommation, et les déchets qui en résultent sont jetés, éliminés ou détruits(Lag-Brotons et al., 2020). Une économie linéaire peut également être décrite comme un système économique à prendre, à disposer(Goyal et al., 2018).

En termes simples, l'économie circulaire est un système économique qui élimine les déchets et favorise l'utilisation continue des ressources (Ghisellini et al., 2016; Sauvé et al., 2016). C'est un système économique qui favorise l'efficacité en éliminant les déchets et l'utilisation continue des ressources(Singh & Ordoñez, 2016). L'idée principale d'une économie circulaire est de boucler toute la boucle du cycle de production et de

maximiser le recyclage et la réutilisation des matériaux tout au long de leur cycle de vie.

Dans la littérature, Stahel (2016) définit l'économie circulaire comme un système où les biens en fin de vie sont transformés en ressources pour d'autres, et ce faisant, boucle la boucle de l'écosystème industriel et minimise les déchets. Morseletto (2020) définit l'économie circulaire comme « un modèle économique visant à l'utilisation efficace des ressources grâce à la minimisation des déchets, la conservation de la valeur à long terme, la réduction des ressources primaires et des boucles fermées de produits, de pièces de produits et de matériaux dans les limites de la protection de l'environnement et des avantages socio-économiques. Korhonen et al (2018) déclarent que l'économie circulaire est une économie qui met l'accent sur la réutilisation des produits, des composants et des matériaux, la remise à neuf, la remise à neuf, la réparation, la mise en cascade et la mise à niveau ainsi que l'utilisation de l'énergie dérivée des déchets tout au long de la chaîne de valeur du produit.

4. Modèle d'économie circulaire versus linéaire:

Le modèle d'économie linéaire décrit un ensemble de processus et d'activités commerciaux qui collectent les matières premières, les transforment en produits qui sont consommés ou utilisés jusqu'à ce qu'ils soient finalement jetés en tant que déchets, et que les déchets soient éliminés(Goyal et al., 2018; Lag-Brotons et al., 2020)Dans le modèle linéaire, la valeur est créée en produisant et en vendant autant de produits que possible.

Le modèle d'économie circulaire décrit un ensemble de processus et d'activités commerciaux qui collectent des matières premières, les transforment en produits qui sont consommés ou utilisés. Les déchets usagés sont ensuite recyclés pour être réutilisés en tant que matières premières qui sont réintroduites dans la chaîne d'approvisionnement (Blomsma & Tennant, 2020; Ozili & Opene, 2021)Dans le modèle de l'économie circulaire, la valeur est créée en préservant les déchets qui peuvent être utilisés à des fins alternatives. En d'autres termes, la valeur est

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

créée en se concentrant sur la préservation des ressources(Blomsma & Tennant, 2020) .

Le tableau 1 présente un tableau montrant les différences entre l'économie linéaire et l'économie circulaire.

	Tableau 1 : Comparaison de l'économie linéaire et de l'économie circulaire							
		Économie linéaire	Économie circulaire					
1	But	Génère des déchets après la production et la consommation	Empêche le gaspillage par le partage, la réutilisation, réparation et recyclage					
2	Modèle	Prendre – Faire – Éliminer le modèle	 (i) la conception des déchets et de la pollution; (ii) conserver les produits et les matériaux en cours d'utilisation; (iii) régénérer les systèmes naturels. 					
3	Processus d'affaires	(i) de la production à la consommation, (ii) de la consommation au gaspillage; (iii) des déchets à la destruction des déchets Matériel	(i) de la production aux déchets, (ii) les déchets sont ensuite recyclés comme matière première pour être réutilisés					
4	Innover avec les déchets	Les déchets sont éliminés et ne servent à aucune autre fin	Les déchets sont soit partagés, réutilisés ou recyclés comme matières premières pour d'autres utilisations de manière innovante					
5	Impact sur le environnement	mpact sur le II nuit à l'environnement II protège l'environnement nvironnement						
6	Effet sur l'emploi	De nouveaux emplois uniques ne sont pas créés pour les membres de la société. Seuls les mêmes emplois sont créés	Des emplois nouveaux et uniques sont créés pour les membres de la société grâce au recyclage des déchets. Elle peut conduire à la création de nouvelles industries telles qu'une filière de recyclage industrie					

Le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulaire

7	Quantité de énergie utilisée	Utilise plus de ressources et d'énergie pour produire de nouveaux biens.	Utilise moins de ressources et d'énergie pour produire de nouveaux biens.
8	Conducteurs	La révolution industrielle des années 1800	Le développement durable des Nations Unies les objectifs de développement et l'Accord de Paris
9	Portée mondiale	L'économie linéaire est la plus modèle économique largement adopté dans de nombreux pays du monde	L'économie circulaire est le modèle économique le moins largement adopté dans le monde.

5. Pourquoi le modèle d'économie circulaire est préféré au modèle d'économie linéaire

Tout d'abord, le modèle d'économie linéaire favorise une approche de la croissance économique du prendre-faire-disposer (EMF, 2013). Le modèle d'économie linéaire ou modèle « prendre-faire-disposer » associe la croissance économique à la production et à la consommation de ressources et s'arrête là. En revanche, le modèle d'économie circulaire dissocie la croissance économique de la consommation de matières premières (EMF, 2013).

Deuxièmement, dans le modèle de l'économie linéaire, la croissance économique est obtenue grâce à la consommation et à l'élimination des matières premières sans possibilités de réutilisation des matériaux par le recyclage ou la reproduction(Lin, 2020). En revanche, le modèle d'économie circulaire offre des opportunités de réutilisation continue des matériaux (Ozili & Opene, 2021).

Troisièmement, dans le modèle de l'économie circulaire, la réutilisation, la remise à neuf et la remise à neuf des produits nécessitent moins de ressources et d'énergie pour produire de nouveaux biens(Del Borghi et al., 2020). En revanche, le modèle d'économie linéaire nécessite l'utilisation de plus de ressources pour produire de nouveaux biens (Korhonen et al., 2018).

Enfin, le modèle linéaire make-take-dispose du système économique actuel n'est pas viable(Frosch & Gallopoulos, 1989) et peuvent avoir des conséquences négatives pour les générations futures.

6. Critique de l'économie circulaire

1. Tous les déchets ne sont pas recyclables.

Les critiques soutiennent que l'idée de concevoir des déchets est erronée car tous les déchets ne peuvent pas être recyclés. Pour cette raison, une économie circulaire n'est pas réalisable à 100 % lorsque tous les déchets ne peuvent pas être recyclés (Wang et al., 2018). Par exemple, dans le secteur manufacturier, les produits manufacturés peuvent être utilisés pour atteindre les objectifs de l'économie circulaire, car la plupart des matériaux manufacturés peuvent être utilisés plus longtemps et réutilisés avant d'être démantelés et remanufacturés. Cependant, dans d'autres secteurs, cela est difficile car certains matériaux ont un nombre limité de cycles pour lesquels ils peuvent être recyclés. Par exemple, dans le recyclage du papier, les déchets de papier ne peuvent être recyclés qu'une seule fois. Un autre exemple est le cas des déchets dangereux spécifiques qui ne peuvent pas être recyclés mais doivent être complètement retirés du cycle (Asokan et al., 2010).

2. Le coût de la valorisation des déchets peut dépasser le coût des déchets recyclés

Dans certaines situations, le coût engagé pour récupérer les déchets peut être supérieur à la valeur marchande des déchets recyclés. Lorsque cela se produit, il devient contre-productif d'atteindre un taux de recyclage de 100 %.

3. L'agenda de l'économie circulaire considère le monde à travers une lentille d'ingénierie.

Lacy et al. (2020) soutiennent que le principal problème du modèle d'économie circulaire est qu'il voit le monde à travers une lentille purement technique tout en ignorant ironiquement la partie économique du système. Ils soutiennent que l'économie circulaire favorise l'illusion qu'elle peut résoudre tous les problèmes écologiques grâce à une approche d'ingénierie et c'est exactement le problème.

Le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulaire

4. L'économie circulaire entraînera une diminution de la production de nouvelles ressources et une diminution de la consommation de nouveaux biens.

Une économie circulaire favorisera l'utilisation de matériaux récupérés au lieu de nouvelles ressources(Esposito et al., 2017). Une économie circulaire découragera la production de nouvelles ressources et la consommation de nouveaux biens car les alternatives recyclées seront moins chères que les nouveaux biens ou ressources. Cela affectera le d'un pays, car une partie importante du PIB est mesurée en utilisant la valeur totale des nouveaux biens produits dans l'économie. Cela peut conduire à un changement dans la mesure du PIB.

5. L'économie circulaire pourrait ne pas survivre sans le soutien du gouvernement

Il y a l'argument selon lequel l'économie circulaire ne peut pas survivre sans le soutien du gouvernement. L'économie circulaire a besoin du soutien du gouvernement pour mettre en œuvre des cadres législatifs favorables au marché afin de soutenir le financement de projets circulaires visant à réduire les risques liés au changement climatique (Bolger & Doyon, 2019; Shen et al., 2020).

6. L'intervention du gouvernement peut nuire aux entreprises linéaires dont les déchets sont biodégradables

La croissance économique circulaire dirigée par le gouvernement peut entraîner une inefficacité en matière de tarification et de concurrence. L'intervention du gouvernement dans l'économie circulaire, en mettant en œuvre des politiques et des lois circulaires, peut affecter négativement les entreprises linéaires qui produisent des déchets biodégradables non nocifs. De telles politiques et lois, généralement ciblées contre les entreprises linéaires qui génèrent des déchets non biodégradables, peuvent affecter négativement les entreprises linéaires dont les déchets sont biodégradables et inoffensifs pour l'environnement.

7. Risques cachés et faible retour sur investissement

De nombreux modèles économiques d'économie circulaire comportent des éléments de risque difficiles à évaluer. Ces risques deviennent cachés

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

lorsque les outils traditionnels de détection des risques sont incapables de les identifier. De plus, de nombreux modèles économiques d'économie circulaire génèrent un faible retour sur investissement à court terme.

7. Arguments contre les institutions financières soutenant l'économie circulaire

Il existe des arguments selon lesquels les institutions financières ne devraient pas soutenir l'économie circulaire tant que plusieurs obstacles à une économie circulaire efficace n'auront pas été levés.

1. Parce que la réglementation gouvernementale crée des déchets

Les politiques, lois et réglementations du gouvernement peuvent involontairement encourager les comportements de gaspillage chez les consommateurs dans certains secteurs de l'économie(Stanislaus, 2018). Ceci est courant dans le secteur de l'alimentation et des boissons. Par exemple, l'exigence d'avoir des étiquettes de date de péremption sur les aliments et les boissons a pour conséquence involontaire d'obliger les consommateurs à se débarrasser des aliments et des boissons approchant de la date de péremption même si les aliments et les boissons sont encore comestibles pour être consommés au-delà de la date de péremption, seulement qu'ils ne peuvent pas ne répondent plus à la norme de qualité du fabricant après la date de péremption. C'est un exemple parmi tant d'autres de la façon dont la réglementation gouvernementale crée des déchets. La tendance des lois, réglementations et politiques gouvernementales à créer du gaspillage et à encourager les comportements de gaspillage est comparable à l'économie linéaire que les institutions financières soutiennent déjà avec des prêts. Les institutions financières auront besoin d'un changement dans les réglementations gouvernementales pour les inciter à financer des entreprises circulaires à grande échelle et réduire leurs investissements dans les entreprises linéaires.

2. Manque d'infrastructure appropriée pour les déchets et technologie de recyclage médiocre

Les institutions financières, après avoir procédé à une évaluation approfondie des risques, peuvent se désintéresser du financement d'entreprises circulaires en raison du manque d'infrastructures et de technologies de gestion des déchets appropriées. Ces problèmes peuvent affecter la capacité des entreprises circulaires à générer suffisamment de bénéfices pour rembourser les prêts dus aux institutions financières. De nombreux pays disposent d'infrastructures de gestion des déchets très médiocres, ce qui explique pourquoi de nombreux matériaux tels que les plastiques se retrouvent dans les cours d'eau municipaux, les terres, les rivières et les océans de ces pays (Stanislaus, 2018). De plus, les déchets sont souvent recyclés en utilisant une technologie de recyclage médiocre, et la majorité des produits recyclés sont de mauvaise qualité alors que seul un petit pourcentage de produits recyclés sont de la même qualité(Stanislaus, 2018).

3. Absence de lignes directrices stratégiques et de normalisation

La mise en œuvre des modèles d'économie circulaire varie considérablement selon les produits et les marchés, il est donc difficile de fournir des orientations générales individualisées ou sectorielles pour chaque produit (EMF, 2013).

4. Une transition très lente

La transition d'une économie linéaire vers une économie circulaire sera probablement très lente dans les économies développées et en développement. Le risque d'une transition lente peut affecter le profit que les institutions financières attendent des prêts aux entreprises et marchés circulaires. Les frictions existantes sur le marché, le manque de soutien gouvernemental, le manque d'instruments de financement innovants et le manque de services de conseil en économie circulaire contribuent à ralentir la transition vers une économie circulaire.

8. les avantages

8.1 Les banques et l'économie circulaire – quels avantages pour les banques

Les banques sont confrontées à une pression intense pour fournir un financement suffisant aux entreprises circulaires existantes. Les banques sont également confrontées à des pressions pour financer les entreprises cherchant à passer d'un modèle d'économie linéaire à un modèle d'économie

circulaire. EMF (2020) montre que certaines banques ont approuvées ou manifestées leur engagement à soutenir les entreprises circulaires. Ces banques comprennent BlackRock, Barclays, Citi, Credit Suisse, la Banque européenne d'investissement, les activités internationales de Federated Hermes, Goldman Sachs, HSBC, LGIM, Lloyds Banking Group, ING, Intesa Sanpaolo, JPMorgan Chase, Morgan Stanley, Rabobank, Standard Chartered, et UBS (EMF, 2020). Mais quels sont exactement les avantages d'une économie circulaire pour les banques ?

1. Opportunités de diversification des prêts

Les entreprises circulaires sont généralement considérées comme des entreprises à faible risque. Le financement d'entreprises circulaires offre une opportunité de diversification alternative pour les banques(Ozili & Opene, 2021). Les banques peuvent ajouter des entreprises circulaires à leur portefeuille de prêts existant pour réduire leur profil de risque global.

2. Elle conduit à une banque responsable et durable

La banque responsable exige des banques qu'elles s'impliquent dans des projets durables et durables qui ont de la valeur pour la société dans laquelle elles opèrent, tandis que la banque durable est une approche bancaire qui intègre des critères environnementaux, sociaux et de gouvernance (ESG) dans la banque traditionnelle. Le modèle d'économie circulaire soutient une banque responsable et une banque durable, car l'économie circulaire protège l'environnement, crée des emplois en bouclant la boucle de la chaîne de valeur de la production et conduit à une société meilleure. En finançant l'économie circulaire, les banques adhéreront aux principes d'une banque responsable, qui garantissent que les banques s'engagent dans des activités de financement qui favorisent un environnement durable et une société meilleure pour les générations actuelles et futures.

3. Augmentation des prêts aux clients circulaires et au secteur du recyclage

Les banques doivent identifier les entreprises clientes existantes qui ont besoin d'un changement dans leur structure de financement, en particulier les clients qui souhaitent effectuer une transition vers une économie circulaire. Les banques devraient identifier ces clients au plus tôt

et leur accorder des prêts supplémentaires. En outre, alors que de plus en plus d'entreprises cherchent à effectuer une transition vers une économie circulaire, les banques proactives peuvent gagner de nouveaux clients circulaires et gagner une grande part de marché des clients dans l'économie circulaire, ce qui signifiera plus de bénéfices pour les banques proactives. D'un autre côté, les banques réactives peuvent avoir du mal à gagner des clients circulaires.

4. Corriger la mauvaise perception des banques dans la société

Après la crise financière mondiale de 2007-2008, de nombreux membres de la société ne considèrent pas les banques comme des agents servant au mieux les intérêts de la société. La crise financière a laissé une mauvaise impression sur les banques. De nombreuses banques ont pris de mauvaises décisions commerciales et ont été renflouées par le gouvernement tandis que certains citoyens ont perdu leur argent déposé dans les banques et les citoyens n'ont pas été renfloués par le gouvernement pendant la crise financière(Ozili, 2020a). Cela a laissé une mauvaise perception des banques, et les effets se font encore sentir aujourd'hui à travers le mouvement populiste de ces dernières années(Bennett & Kottasz, 2012).

Aujourd'hui, les banques s'intéressent au financement de l'économie circulaire parce qu'elles veulent changer la perception des banques comme des « agents purement axés sur le profit ». En finançant l'économie circulaire, les banques espèrent gagner la confiance des citoyens et des autorités locales. Le financement de l'économie circulaire aide également les banques à éviter d'être ciblées par des militants écologistes qui peuvent utiliser des tactiques violentes et non violentes pour résister aux entreprises dont les activités nuisent à l'environnement, et aux organisations qui soutiennent ces entreprises. Les activistes peuvent cibler les banques pour des prêts à des sociétés dont les activités nuisent à l'environnement. Les banques peuvent empêcher que cela se produise en finançant des entreprises circulaires dans l'économie circulaire et en faisant des annonces détaillées sur leurs activités d'économie circulaire.

8.2 L'économie circulaire et les autres institutions financières – quels sont les avantages pour eux

1. Les compagnies d'assurance peuvent créer des polices d'assurance spéciales pour les produits réutilisés

Les compagnies d'assurance peuvent concevoir des polices d'assurance spéciales pour les biens réutilisés. Ces polices d'assurance créeront des conditions pour une utilisation plus intensive et plus longue des biens(Ilic et al., 2020). Cela contribuera à stimuler les ventes sur les marchés circulaires, car les consommateurs seront plus disposés à acheter et à utiliser des matériaux recyclables qui sont assurés.

2. Les sociétés d'investissement et les hedge funds généreront un retour sur investissement ajusté en fonction de la durabilité

Les sociétés d'investissement, telles que les fonds spéculatifs et les sociétés de capital-investissement, généreront des rendements compétitifs en transformant les défis de la durabilité en opportunités d'investissement lorsqu'elles investissent dans des entreprises circulaires. Les fonds spéculatifs et les sociétés d'investissement bénéficieront de l'investissement dans des entreprises circulaires en générant des retours sur investissement ajustés à la durabilité. À mesure que de plus en plus de sociétés d'investissement déploient des capitaux dans l'économie circulaire, les perspectives de rentabilité de l'économie circulaire s'élargiront. Cela attirera davantage d'investisseurs institutionnels vers l'économie circulaire.

3. Les institutions de microfinance recevront plus de financement

Les institutions de microfinance bénéficieront de la révolution de l'économie circulaire en recevant davantage de financements des grandes banques et autres institutions financières qui ont un intérêt à financer l'économie circulaire. Grâce à ce financement, les institutions de microfinance pourront identifier les petites entreprises et les entrepreneurs impliqués dans des activités commerciales circulaires, leur proposer des microcrédits pour soutenir leurs activités commerciales circulaires, les fidéliser et grandir avec eux. De plus, en responsabilisant les jeunes entrepreneurs, les banques de microfinance peuvent contribuer à inaugurer

Le rôle des banques et des institutions financières dans l'économie circulaire

une révolution de l'économie circulaire au niveau local, en particulier parmi les jeunes, et soutenir la croissance des start-ups locales.

4. D'autres institutions financières bénéficieront d'un plus grand mécénat

Le financement bancaire peut être plus coûteux en raison des taux d'intérêt élevés et des restrictions réglementaires, tandis que les institutions financières non bancaires proposeront des fonds moins chers. Pour cette raison, les entreprises seront de plus en plus

Chercher des fonds auprès d'autres institutions financières pour profiter d'un prêt moins cher. Cela les aidera à financer leur transition vers une économie circulaire.

5. Soutenir le développement des marchés de l'occasion pour les produits recyclés

D'autres institutions financières peuvent fournir le financement nécessaire au développement des marchés d'occasion pour les produits recyclés. Cela contribuera à augmenter la valeur des produits recyclés et à éviter qu'ils ne soient dépréciés à zéro. Une augmentation de la vente de produits recyclés sur les marchés secondaires générera des revenus plus élevés(Machado et al., 2019; Van Loon et al., 2018), et augmentera le profit des producteurs qui pourront alors rembourser le prêt et les intérêts dus aux institutions financières.

6. Il encouragera le financement collaboratif de l'économie circulaire

Certaines institutions financières peuvent faire un effort supplémentaire pour créer un fonds de développement durable syndiqué auquel les entreprises peuvent accéder pour financer leur transition d'une économie linéaire à une économie circulaire. Un groupe d'institutions financières peut travailler ensemble pour fournir des fonds pour de grands projets circulaires. Ils peuvent également tirer parti de la technologie pour recueillir des données supplémentaires qui peuvent les aider à évaluer la viabilité des entreprises circulaires à des fins de financement collaboratif.

7. Le financement de l'économie circulaire est cohérent avec le financement durable

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

D'autres institutions financières bénéficieront du soutien à l'économie circulaire car elle s'inscrit dans la tendance à la finance durable que de nombreuses autres institutions financières adoptent.

Le tableau 2 ci-dessous résume les avantages de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières.

	Tableau 2 : Avantages de l'économie circulaire				
	Banques	Autres institutions financières			
1	Il offre une diversification des prêts Opportunités	Les compagnies d'assurance peuvent créer des polices d'assurance pour les produits réutilisés			
2	Elle conduit à une banque responsable et à une banque durable	Les sociétés d'investissement et les hedge funds généreront des retour sur leur investissement			
3	Augmentation des prêts aux clients circulaires et au secteur du recyclage	Les institutions de micro financé recevront plus de financement			
4	Corriger la mauvaise perception des banques dans la société	D'autres institutions financières bénéficieront d'un plus grand mécénat			
5		Soutenir le développement de l'occasion marchés des produits recyclés			
6		Il encouragera le financement collaboratif de l'économie circulaire			
7		Le financement de l'économie circulaire est cohérent avec le financement durable			

9. Conclusion:

Dans cet article, j'ai identifié certains avantages de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières. J'ai commencé par fournir un cadre conceptuel sur l'économie circulaire. Par la suite, j'ai formulé quelques critiques contre l'économie circulaire.

Certains d'entre eux sont que : (i) tous les déchets ne sont pas recyclables, ce qui signifie qu'une économie 100 % circulaire ne peut pas être réalisée ; (ii) le coût de valorisation des déchets peut être trop élevé ; (iii) l'agenda de l'économie circulaire considère le monde à travers le prisme de l'ingénierie ; (iv) une économie circulaire peut conduire à une réduction de la production et de la consommation de nouvelles ressources et de nouveaux biens ; (v) l'économie circulaire peut ne pas survivre sans le soutien du gouvernement, (vi) un programme d'économie circulaire dirigé par le gouvernement peut nuire aux entreprises linéaires dont les déchets sont biodégradables, (vii) les risques cachés sont inhérents aux modèles circulaires, et (viii) certains investisseurs peuvent ne pas s'intéresser à l'économie circulaire en raison du faible retour sur investissement.

Certains avantages de l'économie circulaire pour les banques sont les suivants : (i) de plus grandes opportunités de diversification des prêts, (ii) la promotion d'une banque responsable et d'une banque durable, (iii) une augmentation des prêts aux clients circulaires et au secteur du recyclage, ce qui signifie plus de profit pour les banques, et (iv) il peut corriger la mauvaise perception des banques dans la société. Certains avantages de la circulaire

L'économie à d'autres institutions financières comprennent ce qui suit : (i) l'émission de polices d'assurance spéciales pour les produits réutilisés ; (ii) un meilleur retour sur investissement ajusté en fonction de la durabilité ; (iii) un financement accru des institutions de micro financé ; et (iv) davantage d'opportunités de financement collaboratif pour les entreprises circulaires.

L'implication des résultats est que le financement de l'économie circulaire crée une nouvelle opportunité pour les institutions financières. Il

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

offre de nouvelles opportunités aux institutions financières de participer au financement de projets verts, au crédit-bail et aux obligations d'entreprise vertes. Les institutions financières qui sont lentes à comprendre et à s'adapter aux besoins des entreprises de l'économie circulaire peuvent devenir moins compétitives et perdre des parts de marché tandis que les institutions financières qui répondent rapidement aux besoins des entreprises de l'économie circulaire gagneront des parts de marché et auront de meilleures perspectives de rentabilité.

Les institutions financières continueront de subir une pression accrue pour jouer un rôle de premier plan dans le financement des entreprises circulaires. Toutes les institutions financières ne seront pas intéressées par le financement de l'économie circulaire. En effet, certaines institutions financières et autres observateurs s'inquiètent de la durabilité d'une économie circulaire. Plus précisément, certains craignent que les réglementations gouvernementales créent des déchets. Certains craignent également que la mauvaise infrastructure des déchets, la mauvaise technologie de recyclage, le manque de directives stratégiques et de normalisation et la lente transition vers l'économie circulaire soient des contraintes majeures à la réalisation d'une économie circulaire durable.

Une limitation de l'étude est qu'aucune donnée n'a été utilisée pour évaluer les avantages perçus de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières. Cela était dû à la non-disponibilité des données sur l'économie circulaire pour les institutions financières. Les études futures pourront utiliser les données disponibles pour évaluer les avantages perçus de l'économie circulaire pour les banques et autres institutions financières lorsque ces données seront disponibles.

10. references:

- Asokan, P., Saxena, M., & Asolekar, S. R. (2010). Recycling hazardous jarosite waste using coal combustion residues. *Materials Characterization*, 61(12), 1342–1355.
- Bao, Z., Lu, W., Chi, B., Yuan, H., & Hao, J. (2019). Procurement innovation for a circular economy of construction and demolition waste: Lessons learnt from Suzhou, China. *Waste Management*, 99, 12–21.
- Bennett, R., & Kottasz, R. (2012). Public attitudes towards the UK banking industry following the global financial crisis. *International Journal of Bank Marketing*.
- Blomsma, F., & Tennant, M. (2020). Circular economy: Preserving materials or products? Introducing the Resource States framework. *Resources, Conservation and Recycling*, 156, 104698.
- Bolger, K., & Doyon, A. (2019). Circular cities: exploring local government strategies to facilitate a circular economy. *European Planning Studies*, 27(11), 2184–2205.
- Del Borghi, A., Moreschi, L., & Gallo, M. (2020). Circular economy approach to reduce water–energy–food nexus. *Current Opinion in Environmental Science & Health*, 13, 23–28.
- Dewick, P., Bengtsson, M., Cohen, M. J., Sarkis, J., & Schröder, P. (2020). Circular economy finance: Clear winner or risky proposition? *Journal of Industrial Ecology*, 24(6), 1192–1200.
- Esposito, M., Tse, T., & Soufani, K. (2017). Is the circular economy a new fast-expanding market? *Thunderbird International Business Review*, 59(1), 9–14.
- Frosch, R. A., & Gallopoulos, N. E. (1989). Strategies for manufacturing. *Scientific American*, 261(3), 144–153.
- Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M. P., & Hultink, E. J. (2017). The Circular Economy–A new sustainability paradigm? *Journal of Cleaner Production*, 143, 757–768.
- Ghisellini, P., Cialani, C., & Ulgiati, S. (2016). A review on circular economy: the expected transition to a balanced interplay of environmental and economic systems. *Journal of Cleaner Production*, 114, 11–32.
- Goyal, S., Esposito, M., & Kapoor, A. (2018). Circular economy business models in developing economies: lessons from India on reduce, recycle,

- and reuse paradigms. *Thunderbird International Business Review*, 60(5), 729–740.
- Hartley, K., van Santen, R., & Kirchherr, J. (2020). Policies for transitioning towards a circular economy: Expectations from the European Union (EU). *Resources, Conservation and Recycling*, 155, 104634.
- Ilic, B. S., Djukic, G. P., & Balaban, M. M. (2020). Sustainability of mandatory pension insurance in the circular economy: a comparative analysis BT Handbook of Research on Entrepreneurship Development and Opportunities in Circular Economy. https://doi.org/10.4018/978-1-7998-5116-5.ch007
- Ivashina, V., & Scharfstein, D. (2010). Bank lending during the financial crisis of 2008. *Journal of Financial Economics*, 97(3), 319–338.
- Kirchherr, J., Reike, D., & Hekkert, M. (2017). Conceptualizing the circular economy: An analysis of 114 definitions. *Resources, Conservation and Recycling*, 127, 221–232.
- Korhonen, J., Honkasalo, A., & Seppälä, J. (2018). Circular economy: the concept and its limitations. *Ecological Economics*, 143, 37–46.
- Kristensen, H. S., & Mosgaard, M. A. (2020). A review of micro level indicators for a circular economy-moving away from the three dimensions of sustainability? *Journal of Cleaner Production*, 243, 118531.
- Lacy, P., Long, J., & Spindler, W. (2020). *The circular economy handbook*. Springer.
- Lag-Brotons, A. J., Velenturf, A. P. M., Crane, R., Head, I. M., Purnell, P., & Semple, K. T. (2020). Resource recovery from waste. *Frontiers in Environmental Science*, 8, 35.
- Lin, B. C. (2020). Sustainable growth: a circular economy perspective. Journal of Economic Issues, 54(2), 465–471.
- Lo, A. Y., & Yu, X. (2015). Climate for business: opportunities for financial institutions and sustainable development in the Chinese carbon market. *Sustainable Development*, 23(6), 369–380.
- MacArthur, E. (2013). Towards the circular economy. *Journal of Industrial Ecology*, 2, 23–44.
- Machado, M. A. D., de Almeida, S. O., Bollick, L. C., & Bragagnolo, G. (2019). Second-hand fashion market: consumer role in circular economy. *Journal of Fashion Marketing and Management: An International Journal*.

- Mezher, T., Jamali, D., & Zreik, C. (2002). The role of financial institutions in the sustainable development of Lebanon. *Sustainable Development*, 10(2), 69–78.
- Morseletto, P. (2020). Targets for a circular economy. *Resources, Conservation and Recycling*, 153, 104553.
- Ozili, P. K. (2020a). 100 Quotes from the Global Financial Crisis: Lessons for the future. In *Uncertainty and Challenges in Contemporary Economic Behaviour*. Emerald Publishing Limited.
- Ozili, P. K. (2020b). Effect of climate change on financial institutions and the financial system. In *Uncertainty and Challenges in Contemporary Economic Behaviour*. Emerald Publishing Limited.
- Ozili, P. K., & Opene, F. (2021). The role of banks in the circular economy. *Available at SSRN*.
- Peeters, H. (2005). Sustainable development and the role of the financial world. In *The World Summit on Sustainable Development* (pp. 241–274). Springer.
- Sauvé, S., Normandin, D., & McDonald, M. (2016). Économie circulaire. Centre interuniversitaire de recherche sur le cycle de vie des produits
- Shen, K., Li, L., & Wang, J.-Q. (2020). Circular economy model for recycling waste resources under government participation: a case study in industrial waste water circulation in China. *Technological and Economic Development of Economy*, 26(1), 21–47.
- Singh, J., & Ordoñez, I. (2016). Resource recovery from post-consumer waste: important lessons for the upcoming circular economy. *Journal of Cleaner Production*, 134, 342–353.
- Stahel, W. R. (2016). The circular economy. *Nature News*, 531(7595), 435.
- Stanislaus, M. (2018). Barriers to a Circular Economy: 5 Reasons the World Wastes So Much Stuff (and Why It's Not Just the Consumer's Fault).
- Van Loon, P., Delagarde, C., & Van Wassenhove, L. N. (2018). The role of second-hand markets in circular business: a simple model for leasing versus selling consumer products. *International Journal of Production Research*, 56(1–2), 960–973.
- Velenturf, A. P. M., Purnell, P., Tregent, M., Ferguson, J., & Holmes, A. (2018). Co-producing a vision and approach for the transition towards a circular economy: perspectives from government partners.

Adnane MEHIRIG, Mohammed taib BENMIR

Sustainability, 10(5), 1401.

- Wang, P., Kara, S., & Hauschild, M. Z. (2018). Role of manufacturing towards achieving circular economy: The steel case. *CIRP Annals*, 67(1), 21–24.
- Weber, O. (2014). The financial sector's impact on sustainable development. In *Journal of Sustainable Finance & Investment* (Vol. 4, Issue 1, pp. 1–8). Taylor & Francis.

.